

The Islamic University–Gaza

Research and Postgraduate Affairs

Faculty of Ossoul Ed-deen

Master of Creed and Contemporary Doctrines



الجامعة الإسلامية - غزة

شؤون البحث العلمي والدراسات العليا

كلية أصول الدين

ماجستير العقيدة والمذاهب المعاصرة

توحيد الربوبية والألوهية بين صحيح البخاري والكافي للكُلَيْني
(دراسة مقارنة)

**Tawheed Al-Ruboubeyya and Tawheed
Al-Ulouheyya between Sahih Al-Bukhari
and Al-Kahfi by Al-Kulaini
(A Comparative Study)**

إعدادُ البَاحِثَةِ

هيفاء أنور رباح السكافي

إشرافُ

الأستاذ الدكتور

صالح حسين سليمان الرقب

قُدِّمَ هَذَا البَحْثُ اسْتِكْمَالاً لِمَتَطَلِبَاتِ الحُصُولِ عَلَى دَرَجَةِ المَاجِسْتِيرِ
فِي العَقِيدَةِ وَالمَذَاهِبِ المَعَاصِرَةِ بِكَلِيَّةِ أُصُولِ الدِّينِ فِي الجَامِعَةِ الإِسْلَامِيَّةِ بِغَزَّةِ

مارس/2017م - جماد ثاني/1438هـ

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

توحيد الربوبية والألوهية بين صحيح البخاري والكافي للكُتَيْبِي

Theology between Bukhare True and Kaffe (A Comparative Study)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

هيفاء أنور السكافي

اسم الطالب:

Signature:

التوقيع:

Date:

التاريخ:



هاتف داخلي 1150

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا

الرقم:
ج س غ /35
التاريخ:
2017/05/07م

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ هيفاء أنور رباح السكافي لنيل درجة الماجستير في كلية أصول الدين/ قسم العقيدة الإسلامية وموضوعها:

"توحيد الربوبية والألوهية بين صحيح البخاري والكافي للكليئي" (دراسة مقارنة)

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الأحد 10 شعبان 1438هـ، الموافق 2017/05/07م الساعة الواحدة والنصف ظهراً في قاعة مؤتمرات اللحيان، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

.....	مشرفاً ورئيساً	أ.د. صالح حسين الرقب
.....	مناقشاً داخلياً	د. نسيم شحادة ياسين
.....	مناقشاً خارجياً	د. عبد السلام عطوة الفندي

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في كلية أصول الدين/ قسم العقيدة الإسلامية.

واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله ولزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.

والله ولي التوفيق ،،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبدالرؤوف علي المناصرة



ملخص الرسالة

إنَّ أصح كتابٍ بعد كتاب الله عزَّ وجلَّ هو صحيح البخاري، ويعدُّ الشيعة كتاب الكافي للكُليني أصح كتاب ورد فيه روايات عن أئمتهم، وفي هذا البحث تمَّ عقد مقارنة بين التوحيد في هذين الكتابين، باعتبار أنَّ كلاً منهما يمثل طائفته، وقد تضمن هذا البحث مقممة، وتمهيداً، وبابين، وكل باب فيه عدة فصول.

وقد تضمنت المقدمة: الإهداء، والشكر، وأهمية وأسباب اختيار الموضوع، ومنهج البحث، وطريقته، والدراسات السابقة، ثمَّ خطة البحث.

وقد شمل التمهيد التعريف بالبخاري، وصحيحه، ومكانته عند أهل السنة والجماعة، وكذلك التعريف بالكيني، وكتابه الكافي، ومكانته عند الشيعة.

وأما الباب الأول: فتناول التعريف بتوحيد الربوبية عند الإمام البخاري رحمه الله، والمسائل التي تقدح في التوحيد، وورد فيه كذلك أدلة توحيد الربوبية في صحيح البخاري، والمنهج الذي سار عليه الإمام البخاري في عرضه للتوحيد، ومكانة الإقرار بتوحيد الربوبية، وذكر فيه كذلك تعريف التوحيد في الكافي، وما عدَّه الكليني نواقض تقدح في التوحيد، والمسائل التي تناقض توحيد الربوبية في روايات الكافي، وشمل أيضاً منهج الكليني في عرضه لمسائل التوحيد، وما عدَّه أدلة لإثبات التوحيد، ومكانة إثبات ربوبية الله تعالى عنده، وهذا مع الرد المفصل لكل مسألة من خلال الآيات القرآنية، ومن خلال تناقض رواياته مع بعضها، ومع كتب الشيعة المعتمدة.

وقد اشتمل الباب الثاني على: معنى توحيد الألوهية عند البخاري، ونواقضه، ومكانة الإقرار بتوحيد الألوهية، وورد فيه كذلك معنى الألوهية عند الكليني، والأمور التي تقدح في العبادة عنده، والمسائل التي تناقض توحيد الألوهية في كتاب الكافي، ونقض معتقداته الفاسدة في مسائل التوحيد، ثم دور النبي صلى الله عليه وسلم في تبليغ التوحيد بين البخاري والكليني، وأخيراً بذكر أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة، وأهم التوصيات، ثم بذكر الفهارس.

Abstract

The most authentic book, after the Book of Allah Almighty, is Sahih Al-Bukhari. However, the Shiites consider the book of Al-Kafi by Al-Kulaini the most authentic book in which narrations of their imams are mentioned. In this study, a comparison between these two books are held considering the issue of monotheism, Tawheed. The comparison is based on the consideration that each book represents its group. The study includes an introduction, a preface, and two sections that include several chapters.

The introduction includes a dedication, acknowledgement,, importance of the topic, the reasons for its selection, research methodology and method, the previous studies, and the research plan.

The preface included an introduction about Imam Al-Bukhari, his Sahih, his rank among Ahl Al-Sunnah Wal-Jamaa'ah. The preface also introduced Al-Kulaini, his book (Al-Kafi), and his rank among the Shiites.

The first section discussed the definition of Tawheed Al-Ruboubeyya as mentioned by Imam Al-Bukhari, may Allah's mercy be upon him, and the acts that affect this Tawheed. This section also discussed the evidences of Tawheed Al-Ruboubeyya in Sahih Al-Bukhari, the approach which was followed by Imam Al-Bukhari in his presentation to this Tawheed in addition to its status. The section also presented the definition of Tawheed in Al-Kafi book, its nullifiers as mentioned by Al-Kulaini, and the narrations that contradict Tawheed Al-Ruboubeyya in Al-Kafi book. The section also addressed Al-Kulaini's methodology in presenting the issues of Tawheed, the criteria of Tawheed evidences, and the status of Tawheed Al-Ruboubeyya as perceived by him. Finally, the first section mentioned detailed responses on each Tawheed issue mentioned in Al-Kafi book through the verses of the Noble Quran, and through exposing the contradictions of these narrations with the adopted Shiites' books.

The second section included the definition of Tawheed Al-Ulouheyya as mentioned by Imam Al-Bukhari, its nullifiers, and its status. This section also discussed its meaning as mentioned by Al-Kulaini, the issues that undermine the acts of worship as perceived by him, and the issues that contradict Tawheed Al-Ulouheyya in Al-Kafi book. The section exposes Al-Kulaini's deviated beliefs in this regard, and explains the role of the Prophet, may Allah's peace and blessings be upon him, in calling to Tawheed from the viewpoint of Al-Bukhari and Al-Kulaini. The study finally concludes by mentioning the most important findings, the most important recommendations, and the study indexes.



﴿ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾

[البقرة: 127]

الإهداء

إلى من جعلهم الله تعالى سبب وجودي في هذه الدنيا إلى والدي الكريمين، إلى خالتي الغالية أم أدهم، إلى أعلى الناس على قلبي إلى إخواني محمد وأحمد وحمزة وأنس وأخص بالذكر توأم روحي محمود، إلى أخواتي الغاليات شيماء وألاء وفاطمة، إلى أقاربي الكرام إلى من أخلجونا بتضحياتهم إلى أهالي الشهداء وأخص بالذكر شهداء عائلة السكافي، إلى كل من علمني حرفاً وتعب معي حتى أصل لهذا المكان وكنت أراهم قدوة ومناراً في طريقي إلى أساتذتي الكرام في كلية الشريعة والقانون، وفي كلية أصول الدين، وفي كلية الدعوة، ومهما أقول فلن أوفيكم حقكم يا من كنتم مثلاً للعطاء والقيم، إلى الأخوات في دار القرآن، وفي منتدى دار القراء، وأخص بالذكر من أخذت عنهم السند، إلى أخواتي في معهد الأخلاء، إلى الأخوات في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إلى الأخوات في جمعية الشابات المسلمات، إلى رفيقات الدرب في كلية الدعوة وفي الجامعة الإسلامية، إلى كل من ساندني ووقف بجانبني ولو بدعوة في ظهر الغيب أهديهم بحثي المتواضع.

شكرٌ وتقديرٌ

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ

وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾ [النمل:19] ، يا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال

وجهك وعظيم سلطانك، يا رب لك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضا، لك الحمد بالإيمان، ولك الحمد بالإسلام، ولك الحمد بالقرآن، ولك الحمد بكل نعمة أنعمت بها علي في قديم أو حديث أو سر أو علانية، أحمدك رب أن وفققتني في دراستي وأنعمت علي بنعم كثيرة لا أستحقها، ولكني سألت رباً عظيماً كريماً فلم يخذلني ولم يخيب رجائي، وأسالك يا إلهي أن تتقبل مني عملي، وأن تجعله خالصاً لوجهك الكريم، وأن تتفجع به الإسلام والمسلمين، وأشكر من تحملوا من أجلي وكانوا عوني وسندي إلى والداي الكريمين وأخص بالذكر حبيبة قلبي وقرّة عيني أُمي الغالية التي لطالما انتظرت أن تراني في هذا المكان أدامك الله تعالى تاج رؤوسنا وأسأل الله تعالى أن يجزيك خير الجزاء في الدارين، كما وأتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور صالح حسين سليمان الرقب لقبوله الإشراف علي، أشكره على كل ما قدم لي، فقد كان دوماً ناصحاً ومريباً ومعلماً، وإنّي لا أملك في هذا المقام إلا أن أدعو الله تعالى أن يتقبل منه، وأن يرفع قدره في الدارين، وأن يتم عليه الصحة والعافية وأن يبارك في عمره وصحته وأهله، وأشكر كذلك عضوي لجنة المناقشة الدكتور الفاضل نسيم شحدة ياسين، والأستاذ الدكتور عبد السلام عطوة الفندي، وأشكر كل من ساندني ووقف بجانبني ولو بدعوة في ظهر الغيب، وأشكر كل من أتى يشاركني فرحتي، أشكركم جميعاً أحبتي فإنّي قد رأيت الفرحة والمحبة في عيونكم، والتوفيق من دعواتكم.

فهرس المحتويات

أ	إقرار.....
ب	ملخص الرسالة.....
ت	Abstract.....
ث	آية قرآنية.....
ج	الإهداء.....
ح	شكرٌ وتقديرٌ.....
خ	فهرس المحتويات.....
1	مقدمة.....
7	التمهيد
8	أولاً: التعريف بالإمام البخاري، وصحيحه، ومكانته عند أهل السنة:.....
17	ثانياً: التعريف بصحيح البخاري، ومكانته عند أهل السنة:.....
21	ثالثاً: التعريف بالكُئني، ⁰ وكافيه، ومكانته عند الشيعة:.....
46	الباب الأول توحيد الربوبية بين البخاري والكُئني
47	الفصل الأول معنى توحيد الربوبية ونواقضه بين البخاري والكُئني
48	المبحث الأول معنى توحيد الربوبية بين البخاري والكُئني.....
48	المطلب الأول معنى توحيد الربوبية عند أهل السنة والجماعة.....
53	المطلب الثاني معنى توحيد الربوبية عند البخاري.....
61	المطلب الثالث معنى التوحيد عند الشيعة الإثنا عشرية.....
67	المطلب الرابع معنى توحيد الربوبية عند الكُئني.....
102	المبحث الثاني نواقض توحيد الربوبية بين البخاري والكُئني.....
102	المطلب الأول نواقض توحيد الربوبية عند البخاري.....
110	المطلب الثاني نواقض توحيد الربوبية عند الكُئني.....
119	المطلب الثالث المسائل التي تتناقض توحيد الربوبية في كتاب الكافي.....
150	الفصل الثاني تقرير توحيد الربوبية بين البخاري والكُئني
151	المبحث الأول منهج البخاري والكُئني في تقرير توحيد الربوبية.....
151	المطلب الأول منهج البخاري في تقرير توحيد الربوبية:.....
159	المطلب الثاني منهج الكليني في تقرير توحيد الربوبية.....

المبحث الثاني الأدلة الواردة في صحيح البخاري والكافي في إثبات توحيد الربوبية.....	171
المطلب الأول الأدلة الواردة في صحيح البخاري في إثبات توحيد الربوبية.....	171
المطلب الثاني أدلة توحيد الربوبية عند الكُئيني.....	179
المبحث الثالث مكانة توحيد الربوبية بين البخاري والكُئيني.....	202
المطلب الأول مكانة توحيد الربوبية عند البخاري.....	202
المطلب الثاني مكانة توحيد الربوبية عند الكليني.....	207
الباب الثاني توحيد الألوهية بين البخاري والكُئيني.....	214
الفصل الأول معنى توحيد الألوهية بين البخاري والكُئيني.....	215
المبحث الأول معنى توحيد الألوهية بين البخاري والكُئيني.....	216
المطلب الأول معنى توحيد الألوهية عند أهل السنة والجماعة.....	216
المطلب الثاني معنى توحيد الألوهية عند البخاري.....	218
المطلب الثالث معنى توحيد الألوهية عند الشيعة الإثنا عشرية.....	227
المطلب الرابع معنى توحيد الألوهية عند الكليني.....	231
المبحث الثاني نواقض توحيد الألوهية عند البخاري الكُئيني.....	238
المطلب الأول نواقض توحيد الألوهية عند البخاري.....	238
المطلب الثاني نواقض توحيد الألوهية عند الكُئيني.....	248
الفصل الثاني مكانة توحيد الألوهية، ودور النبي صلى الله عليه وسلم في تبليغ التوحيد بين البخاري والكُئيني.....	286
المبحث الأول مكانة توحيد الألوهية بين البخاري والكُئيني.....	287
المطلب الأول مكانة توحيد الألوهية عند البخاري.....	287
المطلب الثاني مكانة توحيد الألوهية عند الكليني.....	292
المبحث الثاني دور النبي صلى الله عليه وسلم في تبليغ التوحيد بين البخاري والكُئيني ..	306
المطلب الأول دور النبي صلى الله عليه وسلم في تبليغ التوحيد عند البخاري.....	306
المطلب الثاني دور النبي صلى الله عليه وسلم في تبليغ التوحيد عند الكليني.....	319
الخاتمة:	330
أولاً: النتائج:.....	330
ثانياً: التوصيات:.....	331
المصادر والمراجع	332

366.....	فهرس الآيات القرآنية.....
383.....	فهرس الأحاديث.....

مقدمة

إنَّ الحمد لله نحمده، ونستغفره، ونستعين به، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتد، ومن يضل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، وبعد:-

فإنَّ من أعظم النوازل التي ابتليت بها الأمة الإسلامية هي الانحرافات العقائدية التي تنتشر بين فترة وأخرى، وهذه الانحرافات هي التي تدفع الأمة المسلمة إلى هوة الانكسار، ولعل من أكثر هذه الانحرافات خطورة هو الانحراف العقائدي الذي سببته الشيعة الروافض قديماً وحديثاً، وفي كل نازلة تحلّ بالأمة لا بدَّ من أناسٍ مخلصين يذبون عن حياض العقيدة، ويكونون حريصين على كشف زيف هذه الانحرافات وآثارها السيئة في النيل من عقيدة المسلمين، وتوعية الناس، وتبصيرهم بما يصلح به أمر دينهم، وفي ظل هذه الظروف التي ظهر فيها أمر الشيعة الروافض واضحاً جلياً حيث تحاول هدم صرح العقيدة، كان لا بدَّ من نهوض الدعوة المخلصين لمواجهة هذا الشر القادم بخطوات ثابتة وعلم راسخ؛ حتى يعززوا الحق ويظهروه، ويأتون على بنيان الباطل من قواعده، حتى يخز السقف على أهله من فوقهم، فإمّا أن يرجعوا ويدعوا للحق، وإمّا أن تغلق أفواههم، ونسدّ عليهم كل ميدانٍ يمكن أن يستغلوه لنصرة أفكارهم المنحرفة؛ ولأن التوحيد هو أساس الدين؛ ولأن أحفاد الكفر يحاولون أن يطفئوا نوره في قلوب الموحدين، كان لا بدَّ لنا من أن ننقض معتقدتهم، ونبين التوحيد الذي أنزله الله تعالى على أنبيائه عليهم السلام، وأراد من عباده أن يحققوه، فبذلك يتبين الحق في أوضح صورته، والله تعالى وحده الموفق إلى سواء السبيل... والحمد لله رب العالمين.

أهمية وأسباب اختيار الموضوع:

1- أهمية كتاب صحيح البخاري، حيث إنَّه أصح كتاب بعد القرآن الكريم، فعند جمع الأحاديث التي تتكلم عن التوحيد بأنواعه، نكون قد وصلنا إلى حقيقة التوحيد الذي أَراده الله تعالى.

2- مكانة كتاب الكافي عند الشيعة، حيث يعدّونه أصح كتب الحديث، ويلتزمون بما جاء فيه، فلذلك إذا أردنا معرفة حقيقة معتقد الشيعة في التوحيد فلا بدَّ من الرجوع إلى كتاب الكافي، ودراسة ما فيه من روايات في هذا الجانب.

3- بيان فساد توحيد الشيعة، من خلال مقارنته بالتوحيد الصحيح في كتاب صحيح البخاري، حتى يتبين الحق في أوضح صورته، وكما قيل: الضد يظهر حسنه الضد، ويضدها تتميز الأشياء، والتوحيد هو أساس الدين، فإذا انهدم توحيد الشيعة فقد انهدم دينهم، وتبين فساد ما يدعون إليه.

4-الخطر الشيعي الذي بات يهدد الدول الإسلامية، وترسيخ الشيعة جهودهم لنشر معتقدتهم الفاسد.

منهج البحث:

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، والاستعانة بالمنهج المقارن خلال هذه الدراسة.

طريقة البحث:

1- تناول الأحاديث التي تتحدث عن توحيد الربوبية والألوهية الواردة في كتاب التوحيد في صحيح البخاري، مع بيان مقصود البخاري منها، وبيان شرحها، وإذا اقتضى البحث يتم ذكر الأحاديث المذكورة في غير باب التوحيد، التي تدعم الموضوع، مع ذكر ما يدعم صحة الأحاديث من القرآن الكريم، مع الإشارة إلى استدلال البخاري بها في صحيحه، إما في المتن، أو في الهامش.

2-تناول الروايات التي تتحدث عن توحيد الربوبية والألوهية بالاعتماد بشكل أساسي على كتاب التوحيد من كتاب الكافي، مع بيان شرحها، وذكر بعض الروايات في غيره من الأبواب عند الحاجة، والرجوع إلى شروح الكافي المعتمدة عند الشيعة، والتركيز على الجوانب العقديّة فيها على النحو التالي:

أ-ذكر موقف الكليني من المسألة المطروحة بجمع الروايات ذات الصلة، وشرحها وبيان المقصود منها، ثم الرد عليها ونقضها.

ب-التركيز على بيان التناقض في مسائل التوحيد عند الكليني، والاعتماد عليه لنقض المذهب ابتداءً، وذلك بذكر الروايات المناقضة للمعتقد من الكافي نفسه، ثم ما يناقضها من كتبهم المعتمدة، ثم الرد عليه بالأدلة الأخرى.

ج-إذا كان هناك روايات في غير باب التوحيد تخدم المسألة التي تُعرض سيتم ذكرها مع شرحها، وعلاقتها بالمسألة المطروحة.

3- حين ذكر لفظ الكتاب، أو الصحيح المنسوب للإمام البخاري فيراد منه: "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه"، والمعروف بصحيح البخاري، أما الكتاب المنسوب للكليني فالمقصود منه: "كتاب الكافي".

4- ذكر حكم علماء الشيعة على أحاديث كتاب الكافي بشكل عام، مع بيان قدحهم فيها، وتناقضهم في الاستدلال بها، مع ذكر مثال يظهر فيه خطوهم فيما صححوه من الروايات.

5- بيان معنى بعض الكلمات التي ترى الباحثة الحاجة لبيانها، وذلك في الحواشي.

6- الترجمة لبعض الأعلام المغمورين.

7- توثيق الكتاب في قائمة المصادر والمراجع يكون بذكر اسم شهرة المؤلف، الاسم الأول والأسماء الأخرى. (سنة النشر). عنوان الكتاب مائلاً. اسم المحقق إن وجد. رقم الطبعة. مدينة النشر: اسم الناشر، وفي حال عدم وجود: تاريخ النشر يتم الإشارة، (د.ت)، ورقم الطبعة يتم الإشارة (د.ط)، اسم الناشر يتم الإشارة (د.ن)، مكان النشر يتم الإشارة (د.م).

8- وضع فهرس متعددة لتيسير الاستفادة من البحث، وهي على النحو التالي:

أ- فهرس الآيات القرآنية، وترتيبها حسب موضع سورها في المصحف، وآيات كل سورة.

ب- فهرس الأحاديث النبوية، وترتيبها حسب الأحرف الهجائية.

ج- فهرس المصادر والمراجع.

د- فهرس الموضوعات.

الدراسات السابقة:

من خلال البحث تبين أنّ هنالك دراسة مقارنة بين صحيح البخاري والكافي للكليني وهي بعنوان: "صحيح البخاري والكافي للكليني، دراسة حديثة مقارنة"، إعداد: نادر عوض عبد العفو سلهوب، الجامعة الإسلامية-ماليزيا، إلا أن هذه الدراسة تتميز أنّها تركز على الجانب العقدي، حيث إنها تتناول توحيد الربوبية والألوهية في صحيح البخاري، ومقارنتها مع كتاب الكافي، والتركيز على إظهار العقيدة الصحيحة في

صحيح البخاري، مؤيدة بالبراهين من القرآن الكريم، ونقض العقائد الفاسدة في كتاب الكافي وذلك ببيان تناقضها، ومخالفتها للقرآن، وللتوحيد الذي أتى به النبي صلى الله عليه وسلم، وهناك رسائل ذُكرت فيها عقيدة الكليني، مثل: "الكليني وتقريره عقيدة الشيعة الإمامية"، إعداد الدكتور: محمد العمري، ولكن هذه الدراسات لم تتناول معنى التوحيد عند الشيعة أو عند الكليني بالمطلق، بل اقتصر على ذكر المسائل المناقضة للتوحيد، مع الرد الموجز عليها، وكان هناك خلط في معنى التوحيد عند الكليني وبين المسائل المناقضة للتوحيد في رواياته، فهذه الدراسة تتميز بذكر معنى توحيد الربوبية والألوهية مفصلاً، وذكر أدلته ومنهجه في التوحيد، ونواقضه، مع الرد المفصل على ذلك، ومع مراعاة الفصل بين معتقد الكليني في ذلك كله، وبين نقض أهل السنة له.

خطة البحث:

وتتكون الخطة من مقدمة، وتمهيد، وبابين، وخاتمة.

التمهيد:

أولاً: التعريف بالإمام البخاري، وصحيحه، ومكانته عند أهل السنة.

ثانياً: التعريف بالكليني، وكافيه، ومكانته عند الشيعة.

الباب الأول: توحيد الربوبية بين البخاري والكليني.

الفصل الأول: معنى توحيد الربوبية ونواقضه بين البخاري والكليني.

المبحث الأول: معنى توحيد الربوبية بين البخاري والكليني.

المطلب الأول: معنى توحيد الربوبية عند أهل السنة والجماعة.

المطلب الثاني: معنى توحيد الربوبية عند البخاري.

المطلب الثالث: معنى توحيد الربوبية عند الشيعة الإثنا عشرية.

المطلب الرابع: معنى توحيد الربوبية عند الكليني.

المبحث الثاني: نواقض توحيد الربوبية بين البخاري والكليني.

المطلب الأول: نواقض توحيد الربوبية عند البخاري.

المطلب الثاني: نواقض توحيد الربوبية عند الكليني.

المطلب الثالث: المسائل التي تناقض توحيد الربوبية في كتاب الكافي.

الفصل الثاني: تقرير توحيد الربوبية بين البخاري والكُتَيْبِي.

المبحث الأول: منهج البخاري والكُتَيْبِي في تقرير توحيد الربوبية.

المطلب الأول: منهج البخاري في تقرير توحيد الربوبية.

المطلب الثاني: منهج الكليبي في تقرير توحيد الربوبية.

المبحث الثاني: الأدلة الواردة في صحيح البخاري والكافي في إثبات توحيد الربوبية.

المطلب الأول: الأدلة الواردة في صحيح البخاري لإثبات توحيد الربوبية.

المطلب الثاني: الأدلة الواردة في الكافي لإثبات توحيد الربوبية.

المبحث الثالث: مكانة توحيد الربوبية بين البخاري والكُتَيْبِي.

المطلب الأول: مكانة توحيد الربوبية عند البخاري.

المطلب الثاني: مكانة توحيد الربوبية عند الكليبي.

الباب الثاني: توحيد الألوهية بين البخاري والكُتَيْبِي.

الفصل الأول: معنى توحيد الألوهية ونواقضه بين البخاري والكُتَيْبِي.

المبحث الأول: معنى توحيد الألوهية بين البخاري والكُتَيْبِي.

المطلب الأول: معنى توحيد الألوهية عند أهل السنة والجماعة.

المطلب الثاني: معنى توحيد الألوهية عند البخاري.

المطلب الثالث: معنى توحيد الألوهية عند الشيعة الإثنا عشرية.

المطلب الرابع: معنى توحيد الألوهية عند الكليبي.

المبحث الثاني: نواقض توحيد الألوهية بين البخاري الكُتَيْبِي.

المطلب الأول: نواقض توحيد الألوهية عند البخاري.

المطلب الثاني: نواقض توحيد الألوهية عند الكليبي.

المطلب الثالث: المسائل التي تناقض توحيد الألوهية في كتاب الكافي.

الفصل الثاني: مكانة توحيد الألوهية، ودور النبي صلى الله عليه وسلم في تبليغ التوحيد بين البخاري والكليني.

المبحث الأول: مكانة توحيد الألوهية بين البخاري والكليني.

المطلب الأول: مكانة توحيد الألوهية عند البخاري.

المطلب الثاني: مكانة توحيد الألوهية عند الكليني.

المبحث الثاني: دور النبي صلى الله عليه وسلم في تبليغ التوحيد بين البخاري والكليني.

المطلب الأول: دور النبي صلى الله عليه وسلم في تبليغ التوحيد عند البخاري.

المطلب الثاني: دور النبي صلى الله عليه وسلم في تبليغ التوحيد عند الكليني.

الخاتمة: وتتضمن النتائج والتوصيات.

المصادر والمراجع.

الفهارس العامة.

التمهيد

التمهيد

أولاً: التعريف بالإمام البخاري، وصحيحه، ومكانته عند أهل السنة:

1- مولده ونشأته:

هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدُزِيَّةَ⁽¹⁾ الجعفي، مولاهم البخاري،⁽²⁾ الإمام العَلَمَ، الحافظ أمير المؤمنين في الحديث، أبو عبد الله بن أبي الحسن رحمه الله تعالى.⁽³⁾ وُلِدَ الإمام البخاري في بخارى ليلة الجمعة الثالث عشر من شوال سنة (194هـ)، وترى في بيت علم، إذ كان أبوه من العلماء المحدثين، وثقفي والإمام البخاري صغير، فنشأ البخاري يتيماً في حجر أمه.⁽⁴⁾

(1) وبَرْدُزِيَّةَ هو الجد الأكبر للإمام البخاري، وقد اختلف في تحديد اسمه، فقيل: يزدية، وقيل: يزدية، وقيل: يزدية، وقيل غير ذلك، والمشهور في ضبطه ما جزم به ابن ماکولا وهو بَرْدُزِيَّةَ، انظر: ابن ماکولا، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب (ج1/258)، ابن خَلْكان، وفيات الأعيان (ج4/188)، الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج10/79)، ابن ناصر الدين، توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم (ج1/140-141)، المؤلف نفسه، تحفة الإخباري بترجمة البخاري (ج1/178)، ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج9/47).

(2) وقد اختلف المؤرخون حول أصله، فذكر بعضهم أن جدّه الأكبر بردزيه كان فارسي الأصل، عاش ومات مجوسياً، أما جدّه المغيرة فقد أسلم على يد والي بخارى يمان المسندي البخاري الجعفي، فانتمى إليه بالولاء، وانتقل الولاء في أولاده، وأصبح الجعفي نسباً له ولأسرة البخاري، انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج10/79)، ابن ناصر الدين، تحفة الإخباري بترجمة البخاري (ج1/178)، وقيل: أنه عربي أصله من الجعفيين، فقد ذكر عدد من العلماء أن جدّه الأكبر هو الأحنف الجعفي، انظر: ابن القطان، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (ج5/635)، ابن الملقن، التوضيح لشرح الجامع الصحيح (ج2/46)، العراقي، طرح التثريب في شرح التقريب (ج1/100)، ابن حجر، تغليق التعليق على صحيح البخاري (ج5/384).

(3) انظر: الجرجاني، أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه في جامعه الصحيح (ج1/49)، البغدادي، تاريخ بغداد (ج2/322)، الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج10/79)، ابن ناصر الدين، تحفة الإخباري بترجمة البخاري (ج1/177).

(4) انظر: الجرجاني، أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه في جامعه الصحيح (ج1/49)، البغدادي، تاريخ بغداد (ج2/322)، ابن ناصر الدين، تحفة الإخباري بترجمة البخاري (ج1/177).

2-رحلاته في طلب العلم:

مال الإمام البخاري رحمه الله إلى طلب العلم وحفظ الأحاديث وتحققها وهو حديث السنن⁽¹⁾ فدخل الكتاب صبياً، وأخذ في حفظ القرآن الكريم وأمهات الكتب المعروفة في زمانه، ولما بلغ العاشرة من عمره، بدأ في حفظ الحديث، والاختلاف إلى الشيوخ والعلماء، وملازمة حلقات الدروس، وبالإضافة إلى حفظ الحديث فإنه كان حريصاً على تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، ومعرفة علل الأحاديث، وسبر أحوال الرواة من عدالة وضبط ومعرفة تراجمهم، وإتقان كل ما يتعلّق بعلوم الحديث عموماً، ثم حفظ كُتُب عبد الله بن المبارك، ووكيع بن الجراح⁽²⁾ ورحل في طلب الحديث، وروى عن مالك بن أنس، وحماد بن زيد، كما رأى عبد الله بن المبارك، وفي حوالي عام (210هـ)، خرج من بخارى راحلاً إلى الحج بصحبة والدته وأخيه أحمد، فلما انتهت مناسك الحج رجعت أمه مع أخيه إلى بلدها، بينما تخلف البخاري لطلب الحديث والأخذ عن الشيوخ، فلبث في مكة مدة ثم رحل إلى المدينة النبوية، وهناك صنّف كتاب التاريخ الكبير وعمره ثماني عشرة سنة، قال أبو جعفر محمد بن أبي حاتم وراق البخاري: "قلت لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل: كيف كان بدء أمرك في طلب الحديث؟، قال: ألهمت حفظ الحديث وأنا في الكُتُب؟، قلت: كم كان سنك؟، قال: عشر سنين أو أقل، ثم خرجت من الكُتُب بعد العشر،.... فلما طعنت في ست عشرة سنة، كنت قد حفظت كتب ابن المبارك ووكيع، وعرفت كلام هؤلاء، ثم خرجت مع أمي وأخي أحمد إلى مكة، فلما حججت رجع أخي وتخلفت بها في طلب الحديث، فلما طعنت في ثماني عشرة سنة، جعلت أصنف قضايا الصحابة والتابعين وأقاربهم، وصنفت كتاب التاريخ عند قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الليالي المقمرة، وقلّ اسم في التاريخ إلا وله عندي قصة، إلا أنني كرهت تطويل الكتاب."⁽³⁾

وقد تعددت رحلات الإمام البخاري العلمية للأخذ عن الشيوخ، والرواية عن المحدّثين، فزار أكثر البلدان والأمصار الإسلامية في ذلك الزمان للسمع من علمائها، وابتدأ طلبه للعلم في بلده بخارى بعد خروجه من الكُتُب، فسمع من شيوخ بلده، ثم توسع ورحل إلى الأقاليم المجاورة ليسمع من شيوخها، فرحل إلى بلخ، ومرو، والرّي،

(1) انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج10/80).

(2) انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج10/80-81)، السبكي، طبقات الشافعية (ج2/213-214).

(3) ابن ناصر الدين، تحفة الإخباري بترجمة البخاري (ج1/180،181)، البدر، الإمام البخاري وكتابه الجامع الصحيح (ص32).

وهراة، ونيسابور، وكان عمره أول مرة دخل نيسابور خمس عشرة سنة، ورحل الإمام البخاري كذلك إلى سائر محدثي الأمصار، وكتب بخراسان، ومدن العراق كلها، وبالجزاز، والشام، ومصر، وسمع عن خلق كثير،⁽¹⁾ وقد كان الإمام البخاري يزور البلد أكثر من مرة لتلقي العلم، قال البخاري: "دخلت بغداد ثماني مرات، كل ذلك أجالس أحمد بن حنبل، فقال لي في آخر ما ودعته: يا أبا عبد الله، تترك العلم والناس وتصير إلى خراسان،"⁽²⁾ وقال أيضاً: "لقيت أكثر من ألف رجل، أهل الجزاز والعراق والشام ومصر، لقيتهم كرات، أهل الشام ومصر والجزيرة مرتين، وأهل البصرة أربع مرات، وبالجزاز ستة أعوام، ولا أحصي كم دخلت الكوفة وبغداد مع محدثي خراسان، منهم: المكي بن إبراهيم، ويحيى بن يحيى، وابن شقيق، وقتيبة، وشهاب بن معمر، وبالشام: الفريابي، وأبا مسهر، وأبا المغيرة، وأبا اليمان، وسمي خلقاً،"⁽³⁾ ثم ارتحل إلى الجزاز فدخل مكة ثم رحل إلى المدينة النبوية فاستقر بها مدة، ثم انطلق في الأمصار حتى شملت رحلاته أغلب الحواضر العلمية في وقته، فرحل إلى العراق ودخل بغداد وواسط والكوفة والبصرة، وبالشام دمشق وحمص وقيسارية وعسقلان كما رحل إلى مصر.⁽⁴⁾

3- شيوخه:

لقد أتيح للإمام البخاري في رحلاته الكثيرة والواسعة في الأقاليم لقاء عدد كبير من الشيوخ والعلماء، قال البخاري: "كتبت عن ألف وثمانين نفساً، ليس فيهم إلا صاحب حديث،"⁽⁵⁾ وقال أيضاً: "دخلت بلخ فسألوني أن أُملي عليهم لكل من كتبت عنه حديثاً، فأُمليت ألف حديث لألف رجل ممن كتبت عنهم،"⁽⁶⁾ ولم يكن البخاري

(1) انظر: البغدادي، تاريخ بغداد (ج2/222).

(2) ابن الملقن، التوضيح لشرح الجامع الصحيح (ج1/67)، ابن حجر، تغليق التعليق على صحيح البخاري (ج5/390).

(3) الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج10/87).

(4) انظر: السبكي، طبقات الشافعية (ج2/213).

(5) الكرمانلي، الكواكب الدراري (ج1/11)، ابن حجر، فتح الباري (ج1/479)، قاسم، منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري (ج1/14).

(6) ابن حجر، تغليق التعليق على صحيح البخاري (ج5/389)، القسطلاني، إرشاد الساري (ج1/34).

يروى كل ما يسمعه من الشيخ، بل كان يتحرى ويدقق فيما يأخذه، فقد سُئل مرة عن خبرٍ فقال: "يا أبا فلان تراني أدلس؟!، تركت أنا عشرة آلاف حديثٍ لرجلٍ لي فيه نظر، وتركت مثله أو أكثر منه لغيره لي فيه نظر." (1)

وقد اهتم العلماء بذكر شيوخ البخاري، وتمّ ترتيبهم إما حسب الأقطار، وإما حسب الطبقة، أو حسب عدد الروايات، ورتّبهم بعضهم على حروف المعجم، (2) ومن اهتم بجمعهم لم يحصهم عدداً بسبب كثرتهم، قال النووي: "هذا الباب واسع جداً لا يمكن استقصاؤه، فأنبه على جماعة من كل إقليم وبلد، ليستدل بذلك على اتساع رحلته، وكثرة روايته، وعظم عنايته،" (3) ومن أهم وأبرز شيوخ البخاري الذين أثروا في تكوينه العلمي ومنهجه الحديثي، علي بن المديني، قال البخاري: "ما استصغرت نفسي عند أحدٍ إلا عند علي بن المديني،" (4) ومن أهمهم أيضاً أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، ويحيى بن معين، ونظراً لكثرة شيوخ البخاري واختلاف أمصارهم وجهاتهم فقد حصرهم ابن حجر العسقلاني في خمس طبقات:

الطبقة الأولى: من حدثه عن التابعين - أي أتباع التابعين - مثل مكّي بن إبراهيم، وأبي عاصم النبيل، والفضل بن دكين وغيرهم، وشيوخ هؤلاء من التابعين. (5)

الطبقة الثانية: من كان في عصر هؤلاء لكن لم يسمع من ثقات التابعين: كآدم بن أبي إياس، وسعيد بن أبي مريم وأمثالهم. (6)

(1) البغدادي، تاريخ بغداد (ج2/340)، ابن عساكر، تاريخ دمشق (ج77/52)، ابن ناصر الدين، تحفة الإخباري بترجمة البخاري (ج1/157).

(2) انظر: الجرجاني، أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه في جامعه الصحيح، ابن منده، أسامي مشايخ الإمام البخاري، الصغاني، أسامي شيوخ البخاري، ابن خلفون، المعلم بأسامي شيوخ البخاري ومسلم، الغساني، التعريف بشيوخ حدّث عنهم محمد بن إسماعيل البخاري في كتابه وأهمل أنسابهم وذكر ما يُعرفون به من قبائلهم وبلدانهم.

(3) النووي، تهذيب الأسماء واللغات (ج1/71).

(4) الذهبي، تذكرة الحفاظ (2/14).

(5) ابن حجر، تعليق التعليق على صحيح البخاري، بتصرف (ج5/391)، وانظر: المؤلف نفسه، فتح الباري (ج1/479).

(6) ابن حجر، تعليق التعليق على صحيح البخاري، بتصرف (ج5/392)، المؤلف نفسه، فتح الباري (ج1/479).

الطبقة الثالثة: هي الوسطى من مشايخه، وهم من لم يلقَ التابعين، بل أخذ عن كبار تابعي الأتباع، كسليمان بن حرب، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه،⁽¹⁾ وهذه الطبقة قد شاركهم مسلم في الأخذ عنهم.

الطبقة الرابعة: رفاقه في طلب العلم، وبعض شيوخه ممن سمع قبله قليلاً، كمحمد بن يحيى الذهلي، وأبي حاتم الرازي، وجماعة من نظرائهم، وإنما يخرج عن هؤلاء ما فاته عن مشايخه، أو ما لم يجده عند غيرهم.⁽²⁾

الطبقة الخامسة: قوم في عداد طلبته في السن والإسناد، سمع منهم للفائدة، كعبد الله بن حماد الأملي، وعبد الله بن أبي العاص الخوارزمي، وحسين بن محمد القباني وغيرهم،⁽³⁾ وقد روى عنهم أشياء يسيرة، وقد سار البخاري في هذا على رواية وكيع حينما قال: "لا يكون الرجل عالماً حتى يُحدِّثَ عن هو فوقه، وعمن هو مثله، وعمن هو دونه،"⁽⁴⁾ وشيوخه الذين روى عنهم في جامعه مائتين وتسعة وثمانين شيخاً.⁽⁵⁾

4- تلاميذه:

تتلمذ على يد البخاري وسمع واستفاد منه عدد كبير جداً من طلاب العلم والرواة والمحدثين، قال صالح البغدادي: "كان محمد بن إسماعيل يجلس ببغداد، وكنت أستلمي له، ويجتمع في مجلسه أكثر من عشرين ألفاً،"⁽⁶⁾ وأبرز تلاميذ الإمام البخاري الإمام مسلم بن الحجاج، صاحب كتاب صحيح مسلم، ثاني أصح الكتب المصنفة عند أهل السنة والجماعة بعد صحيح البخاري، ومن العلماء المشهورين الذين أخذوا عنه كذلك أبو زرعة الرازي، وأبو حاتم الرازي، وابن خزيمة، والترمذي وغيرهم،⁽⁷⁾ ولم يقتصر الانتفاع من البخاري على التلاميذ، بل شملت شيوخه، قال البخاري: "ما قدمت

(1) ابن حجر، تغليق التعليق على صحيح البخاري، بتصريف (ج3/392)، وانظر: السيوطي، طبقات الحفاظ (ص191-192).

(2) ابن حجر، فتح الباري، بتصريف (ج1/479).

(3) المصدر السابق، (ج1/479).

(4) ابن حجر، تغليق التعليق على صحيح البخاري (ج5/394).

(5) انظر: الجرجاني، أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه في جامعه الصحيح (ج1/233).

(6) البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (ج2/52)، ابن حجر، فتح الباري (ج1/485).

(7) انظر: السبكي، طبقات الشافعية (ج2/215).

على أحد إلا كان انتفاعه بي أكثر من انتفاعي به،"⁽¹⁾ وقد أدرك هذا الامتياز أسانذته الكبار، وقدّروه حتى منذ صغره، قال البخاري: "دخلت على الحميدي وأنا ابن ثماني عشرة سنة، -يعني أول سنة حج فيها- فإذا بينه وبين آخر اختلاف في حديث، فلما بصّر بي قال: جاء من يفصل بيننا، فعرضاً علي الخصومة، فقضيت للحميدي، وكان الحق معه."⁽²⁾

5- صفاته ومناقبه:

تميز الإمام البخاري رحمه الله تعالى بصفات كثيرة أهلته لأن يكون أعلم وأفقه أهل زمانه في الحديث، وقد روى المؤرخون كثيراً من الروايات والأحداث التي تدلّ على صفات الإمام البخاري، ومنها:

أ- **التقوى والورع:** قال محمد بن خالد المطوعي: "حدثنا مسبح بن سعيد قال: كان محمد بن إسماعيل البخاري إذا كان أول ليلة من شهر رمضان يجتمع إليه أصحابه، فيصلي بهم فيقرأ في كل ركعة عشرين آية، إلى أن يختم القرآن، وكذلك يقرأ في السحر ما بين النصف إلى الثلث من القرآن، فيختم عند السحر في كل ثلاث ليال، وكان يختم بالنهار كل يوم ختمة ويكون ختمه عند الإفطار كل ليلة،"⁽³⁾ وقال تاج الدين السبكي: "كان البخاري يختم القرآن كل يوم نهاراً، ويقرأ في الليل عند السحر ثلثاً من القرآن، فمجموع ورده اليومي ختمة وثلث،"⁽⁴⁾ كما كان حريصاً على قيام الليل واتباع السنّة النبوية، قال محمد بن أبي حاتم: "كان يصلي في وقت السحر ثلاث عشرة ركعة، يوتر منها بواحدة،"⁽⁵⁾ وقد كان رحمه الله يبتعد عن كل ما يغضب الله تعالى، فقد قال رحمه الله: "ما اغتبتُ أحداً قطّ منذ علمت أنّ الغيبة تضرّ أهلها،"⁽⁶⁾ وقد جمع رحمه الله محاسن الصفات، قال عنه الحافظ ابن كثير رحمه الله: "وقد كان البخاري رحمه الله في غاية الحياء والشجاعة والسخاء والورع والزهد في الدنيا دار الفناء، والرغبة في الآخرة دار البقاء."⁽⁷⁾

(1) الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام (ج19/251)، ابن الملقن، التوضيح لشرح الجامع الصحيح (ج1/62).

(2) ابن حجر، فتح الباري (ج1/483).

(3) البيهقي، شعب الإيمان (ج3/524)،

(4) السبكي، طبقات الشافعية (ج2/223).

(5) ابن حجر، تغليق التعليق على صحيح البخاري (ج5/399).

(6) الذهبي، تاريخ الإسلام (6/154).

(7) ابن كثير، البداية والنهاية (ج11/32).

ب- الذكاء: اتسم الإمام البخاري رحمه الله بقوة الذاكرة، وقد كان رحمه الله آية في العلم والحفظ، قال الإمام الذهبي رحمه الله: "وكان رأساً في الذكاء، رأساً في العلم، رأساً في الورع والعبادة"،⁽¹⁾ وقال أيضاً: "وكان من أوعية العلم يتوقد ذكاء، ولم يخلف بعده مثله رحمة الله عليه"،⁽²⁾ وقد كان رحمه الله ينظر في الكتاب، فيحفظ ما فيه من نظرة واحدة،⁽³⁾ فقد نُقل عن أبي بكر الكلوزاني أنه قال: "ما رأيت مثل محمد بن إسماعيل، كان يأخذ الكتاب من العلم فيطلع عليه اطلاعة، فيحفظ عامة أطراف الحديث من مرة واحدة"،⁽⁴⁾ ومن أشهر الأمثلة على ذلك قصة البخاري رحمه الله عندما قدم بغداد فسمع به أصحاب الحديث، فاجتمعوا وقلبوا متون مئة حديث وأسانيدها، وأدخلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر، وإسناد هذا المتن لمتن آخر، وسألوا البخاري رحمه الله تعالى عن الأحاديث المقلوبة، فردَّ عليهم البخاري رحمه الله: أنه لا يعرفها، ثم رد كل متن إلى إسناده، وكل إسناد إلى متنه، فأقر له الناس بالحفظ والعلم، وأذعنوا له بالفضل.⁽⁵⁾

6- ثناء العلماء على الإمام البخاري:

يعدُّ البخاري رحمه الله علماً من أعلام الأمة الإسلامية الذين حفظ الله تعالى بهم دينه، فهو إمام الحديث، وصاحب أصح كتاب بعد كتاب الله عزَّ وجلَّ، فشهد له من عاصره من علماء وشيوخ وتلاميذ على سعة علمه وفقهه وحفظه، وقد زحرت كتب التراجم بشهادتهم له، وأثنوا عليه بما هو أهل له، وبما يُظهر عظيم مكانته، ورفعته شأنه بينهم، وقد ورد من أقوالهم:

أ- قتيبة بن سعيد: "جالست الفقهاء والعباد والزهاد فما رأيت منذ عقلت مثل محمد بن إسماعيل، وهو في زمانه كعمر في الصحابة".⁽⁶⁾

(1) الذهبي، تذكرة الحفاظ (ج2/104).

(2) الذهبي، العبر في خبر من عبر (ج1/368).

(3) انظر: ابن كثير، البداية والنهاية (ج14/529).

(4) ابن حجر، فتح الباري (ج1/486).

(5) انظر: الجرجاني، أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه في جامعه الصحيح (ج1/52، 53)، البغدادي، تاريخ بغداد (ج2/340)، السبكي، طبقات الشافعية (ج2/218-219).

(6) الشنقيطي، كوثر المعاني الرازي في كشف خبايا صحيح البخاري (ج1/93).

ب- أبو حاتم الرازي: "لم تخرج خراسان قط أحفظ من محمد بن إسماعيل، ولا قدم منها إلى العراق أعلم منه." (1)

ج- ابن خزيمة: "ما رأيت تحت أديم السماء أعلم بحديث رسول صلى الله عليه وسلم ولا أحفظ له من محمد بن إسماعيل البخاري." (2)

د- علي بن حجر: "أخرجت خراسان ثلاثة: أبا زرعة الرازي بالرّي، ومحمد بن إسماعيل البخاري ببخارى، وعبد الله بن عبد الرحمن بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل عندي أبصرهم، وأعلمهم، وأفقههم." (3)

هـ- يحيى بن جعفر البيكندي: "لو قدرت أن أزيد من عمري في عمر محمد بن إسماعيل لفعت؛ فإن موتي يكون موت رجل واحد؛ وموت محمد بن إسماعيل فيه ذهاب العلم." (4)

و- رجاء بن رجاء: "هو - يعني البخاري - آية من آيات الله تمشي على ظهر الأرض." (5)

ز- إبراهيم بن محمد بن سلام: "إن الرتوت - الرؤساء - من أصحاب الحديث مثل: سعيد بن أبي مريم المصري، ونعيم بن حماد، والحميدى، والحجاج بن منهال، وإسماعيل بن أبي أويس، والعري، والحسن الخلال، ومحمد بن ميمون صاحب ابن عيينة، ومحمد بن العلاء، والأشج، وإبراهيم بن المنذر الخزامى، وإبراهيم بن موسى الفراء، كلهم كانوا يهابون محمد بن إسماعيل، ويقضون له على أنفسهم في النظر والمعرفة." (6)

(1) ابن حجر، هدى الساري (ص 509).

(2) الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج 431/12)، ابن كثير، البداية والنهاية (ج 22/11)، ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج 45/9).

(3) ابن حجر، فتح الباري (ج 484/1).

(4) البغدادي، تاريخ بغداد (322/2)، الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج 80/10).

(5) ابن حجر، فتح الباري (ج 484/1).

(6) النووي، تهذيب الأسماء واللغات (ج 70/1).

ح-ابن السبكي: "هو إمام المسلمين، وقدوة الموحدين، وشيخ المؤمنين والمعول عليه في أحاديث سيد المرسلين، وحافظ نظام الدين." (1)

ط- ابن كثير: "هو إمام أهل الحديث في زمانه، والمقتدى به في أوانه والمقدم على سائر أضرابه وأقرانه." (2)

ي- ابن حجر العسقلاني: "أبو عبد الله البخاري جبل الحفظ، وإمام الدنيا في فقه الحديث." (3)

7-مصنفاته:

لقد ظهرت مكانة البخاري رحمه الله العلمية في تصنيفه للكثير من الكتب والمصنفات؛ وقد هيأه للتأليف والكتابة ذكاؤه الحاد، وسعة حفظه، وذاكرته القوية، ومعرفته الواسعة بالحديث النبوي، وأحوال رجاله من تعديل وتجريح، وخبرته التامة بالأسانيد من صحيح وضعيف، وقد وصل إلينا بعض كتب الإمام البخاري، بينما لا يزال بعضها مفقوداً، وقد أشار العلماء القدامى في كتبهم لأسماء كتب الإمام البخاري رحمه الله التي فقدت، وهذه بعض كتبه: التاريخ الكبير، التاريخ الأوسط، التاريخ الصغير، خلق أفعال العباد، الأدب المفرد، الرد على الجهمية، القراءة خلف الإمام، رفع اليدين في الصلاة، الضعفاء الكبير، الضعفاء الصغير، المبسوط، الفوائد، الجامع الكبير، والمسند الكبير، التفسير الكبير، كتاب الأشربة، كتاب الهبة، أسامي الصحابة. (4)

8-وفاته:

توفي محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله ليلة السبت عند صلاة العشاء، ليلة الفطر، ودفن يوم الفطر بعد صلاة الظهر، يوم السبت مستهل شوال، سنة ست

(1) السبكي، طبقات الشافعية (ج2/312).

(2) ابن كثير، البداية والنهاية (ج14/5297).

(3) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص468).

(4) انظر: ابن ناصر الدين، تحفة الإخباري بترجمة البخاري (ج1/182،183)، ابن حجر، هدى الساري

(ص516-517)، البدر، الإمام البخاري وكتابه الجامع الصحيح (ص35).

وخمسين ومائتين، عاش اثنتين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوماً رحمه الله⁽¹⁾ وقبره معروف إلى الآن، وله ضريح مشهور في سمرقند.

ثانياً: التعريف بصحيح البخاري، ومكانته عند أهل السنة:

1- التعريف بصحيح البخاري:

يعدُّ كتاب صحيح البخاري أصح كتاب بعد القرآن الكريم، وأشهر كتب الحديث النبوي على الإطلاق عند أهل السنة والجماعة، وقد بذل الإمام البخاري رحمه الله جهداً كبيراً في تأليفه، فقد مكث البخاري رحمه الله في جمعه وتصنيفه ستة عشر عاماً،⁽²⁾ وقد تحرى فيه الدقة، فقد ورد عنه أنه قال: "ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صحَّ، وتركت من الصحاح لحال الطول"،⁽³⁾ وقال أيضاً: "خرَّجت الصحيح من ستمائة ألف حديث"،⁽⁴⁾ وقال: "لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحاً"،⁽⁵⁾ وقد كان رحمه الله مدقّقاً في قبول الرواية، واشترط شروطاً خاصة دقيقة لقبول الروايات،⁽⁶⁾ ولم يضع في كتابه حديثاً إلا بعد أن يصلي ركعتين يستخير الله تعالى فيه،⁽⁷⁾ وقد سُمي البخاري رحمه الله مصنّفه "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه"، على الصحيح.⁽⁸⁾

2- سبب التأليف:

ذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله في مقدمة كتابه فتح الباري ثلاثة أسباب دعت الإمام البخاري رحمه الله إلى تأليف كتابه الجامع الصحيح، وهي:

(1) انظر: الجرجاني، أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه في جامعه الصحيح (ج1/62)، البغدادي، تاريخ بغداد (ج2/340)، الباجي، التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري (ج1/308)، ابن خلّكان، وفيات الأعيان (ج4/190)، ابن ناصر الدين، تحفة الإخباري بترجمة البخاري (ج1/214).

(2) انظر: البغدادي، تاريخ بغداد (ج2/333)، العيني، عمدة القاري (ج1/5).

(3) البغدادي، تاريخ بغداد (ج2/327).

(4) ابن حجر، فتح الباري (ج1/7).

(5) المصدر السابق (ج1/7).

(6) انظر: البغدادي، تاريخ بغداد (ج2/322)، ابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة (ج1/275).

(7) انظر: العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (ج1/5).

(8) النووي، تهذيب الأسماء واللغات، (ج1/73)، العيني، عمدة القاري (ج1/5).

أ- إنَّ تدوين الأحاديث حصل في أواخر عصر التابعين، ثم قام كبار أهل الطبقة الثالثة - وهم أتباع التابعين - فدونوا الأحاديث، ولكن مزجوها بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين، ثم تلاهم كثير من أهل عصرهم في النسخ على منوالهم، إلى أن رأى بعض الأئمة أن يفرد حديث النبي صلى الله عليه وسلم في مصنفات خاصة، فلما رأى البخاري رحمه الله هذه التصانيف وجدها جامعة للصحيح والحسن؛ فحرك همته لجمع الحديث الصحيح الذي لا يرتاب فيه أمين، وقد ورد هذا التعليق عن الحافظ أبي الحجاج المزي. (1)

ب- قول شيخه إسحاق بن راهويه قوَّى عزمه على ذلك، حيث ورد عن البخاري رحمه الله أنه قال: "كنت عند إسحاق بن راهويه، فقال: لو جمعت كتاباً مختصراً لصحيح سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فوقع ذلك في قلبي؛ فأخذت في جمع هذا الكتاب". (2)

ج- رؤية رها البخاري رحمه الله في منامه، حيث قال: "رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وكأنني واقف بين يديه وبيني مروحة أذبُ بها عنه، فسألت بعض المعبرين، فقال لي: أنت تذب عنه الكذب؛ فهو الذي حملني على إخراج الجامع الصحيح". (3)

3- مكانة صحيح البخاري عند أهل السنة:

لقد اعتنى علماء المسلمين بصحيح البخاري عناية فائقة بالشرح والتعليق والدراسة في مصنفات كثيرة جداً، قال محمد يوسف البنوري: "أضحى كالشمس في كبد السماء، بلغ إلى أقصى القبول والمجد والثناء، فانتفض أعيان الأمة وأعلام العلم في كل عصر من أقدم العصور إلى اليوم لشرحه والتعليق عليه، وتلخيصه، واختصاره أو ترتيبه، وتأليف أطرافه، أو شرح تراجمه، أو ترجمة رجاله، أو بيان غريبه، أو وصل مرسله، وتعليقاته أو مبهمه، وإبراز فوائده، ولطائفه، حديثاً، وفقهاً، وعربية، وبلاغة، ووضعاً، وترتيباً، وتوزيعاً، وتبويباً"، (4) وقد روى المؤرخون أن البخاري لمَّا فرغ من تصنيف كتاب الصحيح عرضه على عدد من أكابر علماء عصره، مثل: أحمد بن

(1) انظر: ابن حجر، فتح الباري (ج 1/6).

(2) ابن حجر، هدي الساري (ص 9).

(3) ابن حجر، هدي الساري (ص 9)، القسطلاني، إرشاد الساري (ج 1/29).

(4) ابن ناصر الدين، تحفة الإخباري بترجمة البخاري لابن ناصر الدين (ص 201).

حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، فشهدوا له بصحة ما فيه من الحديث، فقد ورد عن مسلمة بن قاسم أنه قال: "سمعت من يقول عن أبي جعفر العقيلي قال: لما أُلّف البخاري كتابه في صحيح الحديث عرضه على علي بن المديني، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل وغيرهم، فامتنوه فكلهم، قالوا له: كتابك صحيح إلا أربعة أحاديث، قال العقيلي: والقول فيها للبخاري، وهي صحيحة،"⁽¹⁾ ثم تلقته الأمة بعدهم بالقبول باعتباره أصح كتاب بعد القرآن الكريم، وهذا باتفاق العلماء، وقد نُقل الإجماع على ذلك، وهذه بعض آراء العلماء فيه:

أ- قال الإسفراييني: "أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بصحة أصولها ومتونها، ولا يحصل الخلاف فيها بحال، وإن حصل فذاك اختلاف في طرقها ورواتها."⁽²⁾

ب- قال ابن الصلاح: "وأعلاها الأول [أي القسم الأول]، وهو الذي يقول فيه أهل الحديث كثيراً صحيح متفق عليه، يطلقون ذلك ويعنون به اتفاق البخاري ومسلم، لا اتفاق الأمة عليه، لكن اتفاق الأمة عليه لازم من ذلك وحاصل معه، لاتفاق الأمة على تلقي ما اتفقا عليه بالقبول، وهذا القسم جميعه مقطوع بصحته، والعلم اليقيني النظري واقع به."⁽³⁾

ج- قال النووي: "اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان، البخاري ومسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول، وكتاب البخاري أصحهما، وأكثرهما فوائد، ومعارف ظاهرة وغامضة، وقد صحَّ أن مسلماً كان ممن يستفيد من البخاري، ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث، وهذا الذي ذكرناه من ترجيح كتاب البخاري هو المذهب المختار الذي قاله الجماهير، وأهل الإتيقان والحنق والغوص على أسرار الحديث."⁽⁴⁾

د- قال السبكي: "كتاباه الجامع الصحيح فأجل كتب الإسلام وأفضلها بعد كتاب الله."⁽⁵⁾

(1) ابن حجر، تعليق التعليق على صحيح البخاري (ج5/423).

(2) السخاوي، فتح المغيب بشرح ألفية الحديث (ج1/72).

(3) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح (ج1/28).

(4) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (ج1/14).

(5) السبكي، طبقات الشافعية الكبرى (ج2/215).

هـ - قال الكرمانى: "وأجمع المحققون على أن كتابه (أى كتاب صحيح البخارى) أصح كتاب بعد القرآن." (1)

4-مخطوطاته:(2)

حظى صحيح البخارى بالانتشار الواسع فى الأرض، فقد بلغ ما أحصاه مصنفو الفهرس الشامل منها ألفين وثلاث مئة وسبعة وعشرين مخطوطاً، (3) أقدم مخطوط منها كُتِب سنة (261هـ) أى بعد وفاة البخارى بخمس سنين.

5-شروحاته:

وهى كثيرة جداً يصعب حصرها، فقد بلغت أكثر من ثمانين شرحاً بالعربية، (4) عدا عن غيرها من الشروحات غير العربية، (5) وما ذلك إلا لمكانته الرفيعة، ومن شروحه:

أ- أعلام السنن: لمحمد بن محمد الخطابى (ت386هـ)، وهو أول شرح على الإطلاق لصحيح البخارى.

ب-شرح صحيح البخارى: لأبى الحسن علي بن خلف، المشهور بابن بطال القرطبى (ت449هـ).

ج-الكواكب الدراري فى شرح صحيح البخارى: لشمس الدين الكرمانى (786هـ).

د- فتح البارى: لأحمد بن علي بن حجر العسقلانى (ت852هـ)، وهو أشهر شروحه وأشملها وشرحه من أعظم شروح البخارى، وقد أثنى عليه العلماء ثناءً عظيماً، (6) ومن ذلك ما قاله عنه السيوطى: "لم يصنف أحد فى الأولين ولا فى الآخرين مثله." (7)

هـ-عمدة القارى: لمحمود بن أحمد العينى (855هـ).

-
- (1) الكرمانى، الكواكب الدراري فى شرح صحيح البخارى (ج1/11).
 - (2) نقلاً عن البرش، الصحابة رضى الله عنهم بين صحيح البخارى والكافى للكلىنى (ص42).
 - (3) انظر: مؤسسة آل البيت، الفهرس الشامل للتراث العربى الإسلامى المخطوط (ج1/493-565).
 - (4) للاطلاع على بعض شروحات صحيح البخارى. انظر: السخاوى، عمدة السامع والقارى فى فوائد صحيح البخارى (ص14-18)، خليفة، كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون (ج1/541-554)، المباركفورى، عبد السلام، سيرة الإمام البخارى سيد الفقهاء وإمام المحدثين (ج1/364-433).
 - (5) للاطلاع إلى بعض الشروحات غير العربية لصحيح البخارى، بالإضافة إلى بعض التعليقات عليه. انظر: المباركفورى، سيرة الإمام البخارى (ج1/433-449).
 - (6) انظر: الكتانى، فهرس الفهارس والأنبات ومعجم المعاجم والمشىخات والمسلسلات (ج1/322-323).
 - (7) السيوطى، طبقات الحفاظ (ص552).

6- عدد أحاديثه:

ذكر ابن الصلاح والنووي رحمهما الله أن عدد أحاديث صحيح البخاري بلغ سبعة آلاف ومائتين وخمسة وسبعين حديثاً،⁽¹⁾ إلا أن ابن حجر رحمه الله تعقبها، وتتبع صحيح البخاري باباً باباً، وحديثاً حديثاً، فألفاها بالمكرر -سوى التعليقات والمتابعات- سبعة آلاف وثلاثمائة وسبعة وتسعين حديثاً، وبغير المكرر من المتون الموصولة ألفين وستمائة وحديثين، وعدد أحاديثه بالمكرر وبما فيه من التعليقات والمتابعات واختلاف الروايات تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثاً، وهذا غير ما فيه من الموقوف على الصحابة والتابعين.⁽²⁾

ثالثاً: التعريف بالكُلَيْني،⁽³⁾ وكافيه، ومكانته عند الشيعة:

1- التعريف بالكُلَيْني:

أ- اسمه ومولده:

هو أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الرّازي، ويُلقب بالكُلَيْني نسبة إلى قرية من بلاد إيران في منطقة الرّي تُسمى كُلين، ويُعرف بالبغدادي أيضاً؛ لا تُخاذه من بغداد مقراً.⁽⁴⁾

وُلد الكُلَيْني في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري، ولم يُذكر تاريخ ولادة الكُلَيْني في أيّ من كتب التراجم الشيعية،⁽⁵⁾ لذلك لم يكن من السهل تحديد عمره على التحقيق؛ ولأنّ

(1) انظر: ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، (ص87)، النووي، تهذيب الأسماء واللغات (ج1/75).

(2) انظر: ابن حجر، هدى الساري (ص489-493).

(3) اختلف علماء الشيعة في ضبط اسمه، فمنهم من قال: "الكُلَيْني" بضم الكاف وكسر اللام، ومنهم من قال: "الكُلَيْني" بكسر الكاف وفتح اللام، وقيل غير ذلك، وأصح ما قيل أنه "الكُلَيْني" بضم الكاف وفتح اللام مع تخفيفها، مصغراً نسبة إلى كُلين قرية من قرى فُشارية في الرّي في إيران، انظر: ابن داود، رجال ابن داود (ص36)، الحلبي، ابن المطهر، خلاصة الأقوال في معرفة الرجال (ص69)، السمعاني، الأنساب (ج5/91)، القمي، عباس، الكنى والألقاب (ج3/121)، النراقي، عوائد الأيام (ص888).

(4) انظر: النجاشي، رجال النجاشي (ص377)، الطوسي، الفهرست (ص210)، الأردبيلي، جامع الرواة (ج2/309).

(5) انظر: النجاشي، رجال النجاشي (ص377)، الطوسي، الفهرست (ص210)، بحر العلوم، الفوائد الرجالية (ج3/325)، القمي، عباس، الكنى والألقاب (ج3/120)، العميدي، الشيخ الكُلَيْني البغدادي وكتابه الكافي (ص75)، العاملي، أمين، ثلاثيات الكُلَيْني (ص48)، الغفار، الكُلَيْني والكافي (ص124)، قال الخوئي: "إن تاريخ مولد محمد بن يعقوب قدس سره مجهول"، الخوئي، معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة (ج19/58).

الغموض يُلفِّ حياة الكليني فقد حاول الشيعة ترجيح عمره وفترة حياته من خلال ربطهما بأمرين:

الأول: محاولة ترجيح أنه أدرك الإمام العسكري - كما ذكر ذلك بحر العلوم الطباطبائي في رجاله، -⁽¹⁾ مع العلم أن هذا غير متفقٍ عليه بين الشيعة، ولم ينصَّ عليه علماءهم الأوائل، ولكن قد ورد أنه قد أخذ الحديث عن جماعة عاصروا الأئمة الثلاثة الرضا والجواد والهادي ورووا عنهم،⁽²⁾ فرجح بعض علماء الشيعة أن يكون قد أدرك في صباه الإمام الحادي عشر الحسن العسكري الذي تُوفي سنة مائتين وستين هجرية (260هـ).⁽³⁾

الثاني: أنهم ربطوا حياة الكليني بخرافة سفراء المهدي، فقالوا: لا شك أن حياة الكليني كانت في عهد السفراء الأربع،⁽⁴⁾ وعهدهم استمرَّ سبعين عاماً تقريباً، أي إلى حدود سنة 330 هجرية، والكليني لم يتخطَّ تاريخ وفاته هذا الرقم عند الجميع،⁽⁵⁾ وهي محاولة من الشيعة لإثبات أن سفراءهم المزعومين قد عرضوا كتاب الكافي على إمامهم المعدم.

ب- حياته العلمية:

لقَّب الكليني - من علماء الشيعة الروافض - بثقة الإسلام، وهو لقب يدل على الإعجاب والمدح والتعظيم، فقد زعموا أن الكليني كان من أبرز شيوخ الشيعة في الرِّي وأوجههم، وأنه أخذ العلم عن علماء كُلمين سماعاً وإجازةً، ثم انتقل إلى الرِّي، وهي من أرقى حواضر العلم المعروفة في ذلك العصر.⁽⁶⁾

- (1) انظر: بحر العلوم، الفوائد الرجالية (ج3/336).
- (2) انظر: الحسن، ابن طاووس، كشف المحجة لثمره الحجة (ص159)، القمي، عباس، الكنى والألقاب (ج 1/62)، الحسن، هاشم، دراسات في الحديث والمحدثين (ص125).
- (3) انظر: الحسن، هاشم، دراسات في الحديث والمحدثين (ص125-126).
- (4) المقصود بهم وكلاء الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري، انظر: الحسن، ابن طاووس، كشف المحجة لثمره المهجة (ص159).
- (5) انظر: النجاشي، رجال النجاشي (ص377)، الطوسي، الفهرست (ص211)، الحسن، ابن طاووس، كشف المحجة لثمره المهجة (ص159).
- (6) انظر: ابن طاووس، الحسن، كشف المحجة لثمره المهجة (ص158، 159)، العميدي، دفاع عن الكافي (ج1/37، 38).

وعلماء الشيعة المتأخرون يذكرون رحلات الكليبي وحياته العلمية -دون ذكر المصادر، ودون تحديد تاريخ ذلك-، محاولةً منهم للجعل من شخصية الكليبي شخصية علمية مرموقة، فزعموا أنه تخرَّج على يدِ مئات العلماء والمحدثين في الرِّي، وأنه التقى هناك بكثير من الشيوخ وحدث عنهم، وحدثوا عنه، وأنه قد أخذ العلم عن مئات العلماء والمحدثين، وزعموا أنه في إحدى زيارته لسامراء وقف على معجزات الإمام المهدي في عهد أبيه العسكري، ثم كانت العراق محطته الأخيرة، حيث استقرَّ به المقام في بغداد التي كانت في عهده مقرَّ العلماء والمحدثين المشهورين؛ ولهذه الأسباب اتخذها الكليبي مقراً، وقد حاول علماء الشيعة التأكيد أنَّ الكليبي -وبخاصة في هذه الفترة- قد ارتقى مكاناً مرموقاً من العلم، واحتلَّ مركز الصدارة بين العلماء، وأنه فاق أقرانه في كثير من العلوم،⁽¹⁾ وكل ما ذُكر في حياة الكليبي العلمية قد ذكره على الإجمال؛ لأنَّ مسار حياته كان غامضاً، ولم يُذكر مفصلاً في كتب التراجم الشيعية عند علمائهم الأوائل.

وقد ذكر المجلسي⁽²⁾ في كتابه إجازات لطلابه في رواية كتاب الكافي، مع أنه بينه وبين الكليبي ما يقرب من سبعمئة عام.⁽³⁾

ج- شيوخه:

لقد زعم علماء الشيعة أنَّ الكليبي قد تتلمذ على يدِ مجموعةٍ كبيرةٍ من العلماء، وفي مقام الذكر العام لشيوخه يوردون أنَّ معظمهم من الشيوخ الأجلاء المعروفين، والحفاظ المشهورين،⁽⁴⁾ وزعموا أنَّ قلة من شيوخه قد لفَّهم الغموض، وإشارة إلى عدم شهرة أولئك الشيوخ وضعفهم ذكروا أنَّ الكليبي لم يرو عنهم غير حديث أو حديثين في كتاب الكافي، أو لم يرو لبعضهم قط في كتاب الكافي، ولكن ذكر العلماء أنَّهم من

(1) انظر: ابن طاوس، الحسني، كشف المحجة لثمره المهجة (ص158، 159)، العميدي، دفاع عن الكافي (ج1/37، 38).

(2) هو محمد باقر بن الشيخ محمد تقي المجلسي (1037هـ-1111هـ)، والشيعة يعدُّونه من أعظم علمائهم، وهو حجتهم الذي لا يوجد له قرين قبله ولا بعده، صاحب كتاب بحار الأنوار، انظر: نجف، علماء في رضوان الله (ص193)، وانظر ترجمته في، لؤلؤة البحرين، جامع الرواة، أمل الأمل.

(3) انظر: المجلسي، بحار الأنوار (ج33/105).

(4) انظر: المصدر السابق (ج67/105).

شيوخ الكليني، وأما عند ذكر أسماء شيوخ الكليني فلا يكاد يُعرف منهم إلا عدد قليل جداً، ومن اشتهر منهم لا يتجاوز ثلاثة شيوخ، وشيوخ الكليني الذين روى عنهم في كتابه الكافي عددهم ثمانية وعشرون شيخاً، وقد حكم الإيرواني على ثمانية عشر منهم أنهم مجهولون.⁽¹⁾

وقد تفاوت العلماء في ذكر شيوخ الكليني، وأكثرهم ذكراً لشيوخه أوصلهم إلى ما يقرب من خمسين شيخاً،⁽²⁾ ومن شيوخه:

- علي بن إبراهيم بن هاشم أبو الحسن القمي: وقد اتفق الشيعة على أنه من أجل شيوخ الكليني، وأنه كان من كبار العلماء والمحدثين، وقد أكثر الشيخ الكليني النقل عنه في الكافي حتى تجاوزت روايته عنه جميع ما نقله عن أيّ شيخ من شيوخه.⁽³⁾

- الحسين بن محمد بن عمران بن أبي بكر الأشعري القمي: وهو من شيوخ الكليني المشهورين، ويعدّه الشيعة من أكابر القميين، ومن أجلاء مشايخ الكليني.⁽⁴⁾

- محمد بن إسماعيل أبو الحسن البندقي النيسابوري.⁽⁵⁾

- علي بن محمد بن سعد الأشعري.⁽⁶⁾

- أحمد بن علي الكوفي.⁽⁷⁾

(1) عند إحصاء الإيرواني لعدد شيوخ الكليني -الذين روى عنهم في الكافي- ذكر ثلاثين شيخاً، ولكن عند ذكره لكل من سعد بن عبد الله، وعبد الله بن جعفر الحميري قال: "الظاهر أنهما ليسا من المشايخ المباشرين للكليني، وذكرهما في بداية السند لا بُدَّ من حمله على كونه من باب التعليق"، الإيرواني، دروس تمهيدية في القواعد الرجالية (ص251-257).

(2) انظر: العميدي، دفاع عن الكافي (ج1/41،42)، فهو من أوصلهم إلى خمسين شيخاً، ومن الشيوخ الذين ذكرهم، إبراهيم بن مهزيار، أبو بكر الحبال، أحمد بن إدريس، أحمد بن عبد الله بن أمية، أحمد بن عبد الله البرقي، أحمد بن محمد بن أحمد العاصمي، أحمد بن محمد البرقي، أحمد بن محمد المعروف بابن عقدة، أحمد بن محمد بن عبد الله، أحمد بن محمد بن علي، أحمد بن محمد الكوفي، أحمد بن مهران، إسحاق بن يعقوب، إسماعيل بن عبد الله القرشي، حبيب بن الحسن، الحسن بن خفيف، السيد الحسن بن علي العلوي، سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري القمي، وانظر: المحمودي، نهج السعادة (ج8/12)، الجلاي، المنهج الرجالي (ج1/124).

(3) انظر: العاملي، أمين، ثلاثيات الكليني (ص60)، الخوئي، معجم رجال الحديث (ج12/312-313).

(4) انظر: الطوسي، الاستبصار (ج4/313)، بحر العلوم، الفوائد الرجالية (ج4/145).

(5) انظر: الأربيلي، جامع الرواة (ج3/72).

(6) انظر: المازندراني، شرح أصول الكافي (ج2/57).

(7) انظر: ابن داود، رجال ابن داود (ص41).

- محمد بن يحيى أبو جعفر العطار. (1)

د-تلاميذه:

زعم الشيعة أنَّ تلاميذ الكليني أكثر من أساتذته، ولكن لم يُعرف منهم إلا ثلاثة وعشرين تلميذاً،⁽²⁾ وزعم الشيعة أنَّ فيهم من سمع كتاب الكافي من مصنّفه، ورووه عنه، واستنسخوه ونشروه، وإلى نُسخهم تنتهي نُسخته، ومنهم:

- محمد بن إبراهيم بن يوسف الكاتب: يُكنى بأبي الحسن، وكان من جملة تلاميذ الكليني المقربين إليه، وزعم الشيعة أنَّه ممَّن روى كتاب الكافي بأكمله عن مصنّفه ببغداد.⁽³⁾

- أحمد بن محمد بن محمد بن سليمان ابن سُسن أبو غالب الزُراري: وهو ممَّن روى الكافي كما صرّح في رسالته.⁽⁴⁾

- أحمد بن إبراهيم بن أبي رافع الصيمري الكوفي.⁽⁵⁾

- الحسين الكوفي أحمد بن أحمد.⁽⁶⁾

- أبو القاسم جعفر بن محمد بن قولويه.⁽⁷⁾

- عبد الكريم بن عبد الله بن نصر البزاز التنيسي.⁽⁸⁾

ه-وفاته:

اختلف علماء الإمامية في تحديد تاريخ وفاة الكليني، وقد نصَّ بعضهم على أنَّه لم يلتق بالإمام العسكري،⁽⁹⁾⁽¹⁰⁾

(1) انظر: ابن داود، رجال ابن داود (ص186).

(2) انظر: العميدي، الشيخ الكليني البغدادي وكتابه الكافي (ص96-112).

(3) انظر: الحر العاملي، وسائل الشيعة (ج30/455).

(4) المقصود بها كتابه المسمى رسالة في آل أعين، انظر: الزراري، رسالة في آل أعين (ص77). الطوسي، الفهرست (ص77)، الغفار، الكليني والكافي (ص187).

(5) انظر: الحلبي، ابن المطهر، خلاصة الأقوال (ص67)، الغفار، الكليني والكافي (ص183).

(6) انظر: الغفار، الكليني والكافي (ص186).

(7) انظر: المصدر السابق (ص190).

(8) انظر: المصدر نفسه (ص191).

(9) والمقصود أنَّه لم يدركه بعد بلوغه، أو أنَّه لم يلتق به، فبعض العلماء نصَّ على أنَّه أدرك الإمام العسكري في صباه، أو هو من باب الاختلاف في ذلك، كما اختلفوا في تحديد ولادته ووفاته ومكان قبره .

(10) انظر: الحسني، هاشم، دراسات في الكافي للكليني والصحيح للبخاري (ص125).

وذكر بعضهم أنه تُوفي سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة (328هـ)،⁽¹⁾ وبعضهم ذكر أنه تُوفي في منتصف شعبان سنة (329هـ)،⁽²⁾ وصلى عليه السيد محمد بن جعفر الحسيني المعروف بأبي قيراط، وهو من علماء الإمامية في عصره، وكانت وفاة الكليني في بغداد وحُمل إلى باب الكوفة ودفن في ببغداد.⁽³⁾ وأما مكان القبر فقد اختلف علماء الشيعة في تحديده، فمنهم من ذكر أنه في الجانب الغربي من بغداد،⁽⁴⁾ وهناك من ذكر أنه يوجد في الجانب الشرقي من بغداد.⁽⁵⁾

و- مؤلفاته:

زعم الشيعة أنَّ للكليني عدداً من المؤلفات في مختلف المواضيع، وكل كتب الكليني مفقودة ما عدا كتاب الكافي، وقد شكك في نسبة بعض الكتب إليه، وذكر الشيعة أنَّ من كتبه:⁽⁶⁾

- الكافي الذي عُرف به الكليني أكثر من جميع مؤلفاته.
- كتاب تعبير الرؤيا،⁽⁷⁾ وقد نفى ابن داود صحة نسبته للكليني.⁽⁸⁾
- رسائل الأئمة، وما قيل فيهم من الشعر.⁽⁹⁾

(1) انظر: الطوسي، الفهرست (ص211)، الحسني، ابن طاوس، كشف المحجة لثمره المهجة (ص159).

(2) انظر: الحسني، ابن طاوس، كشف المحجة لثمره المهجة (ص159).

(3) انظر: الطوسي، رجال الطوسي (ص439)، العميدي، دفاع عن الكافي (ص99).

(4) انظر: الطوسي، الفهرست (ص211)، العميدي، الشيخ الكليني البغدادي وكتابه الكافي (ص83).

(5) انظر: الطهراني، طبقات أعلام الشيعة (ص315).

(6) انظر: النجاشي، رجال النجاشي (ص377)، الطوسي، الفهرست (ص210)، الأربيلي، جامع الرواة (2/219)، أفندي، رياض العلماء (ج2/261)، الخوانساري، روضات الجنات (ج3/272)، فقد نقل عن الخليل القزويني أنه نسب كتاب الروضة لابن إدريس.

(7) انظر: ابن شهر آشوب، معالم العلماء (ص134).

(8) انظر: ابن داود، رجال ابن داود (ص36).

(9) انظر: الحسني، هاشم، دراسات في الحديث والمحدثين (ص129)، الغفار، الكليني والكافي (ص214).

- تاريخ القرامطة والرد عليهم.⁽¹⁾

- زعم الشيعة أنه أُلّف في الرجال،⁽²⁾ وغير ذلك من المواضيع المختلفة.⁽³⁾

ز- مكانة الكليني عند الشيعة:

اتفق علماء الشيعة على توثيق الكليني وعدّوه من الثقات، ولكن اختلف هذا المدح من زمن لآخر، فأوائل العلماء اكتفوا بعبارات المدح المجملّة، ومن العلماء الأوائل الذين ترجموا للكليني:

- النجاشي⁽⁴⁾: وهو أول من ترجم للكليني قال عنه: "كان أوثق الناس في الحديث، وأثبتهم، صنّف الكتاب الكبير المعروف به الكليني يسمى الكافي، في عشرين سنة."⁽⁵⁾

- الطوسي⁽⁶⁾: قال عنه: "محمد بن يعقوب الكليني يُكنى أبا جعفر الأعور جليل القدر، عالم بالأخبار، وله مصنفات."⁽⁷⁾

- ابن شهر آشوب⁽⁸⁾: اقتصر على وصفه بأنّه عالم بالأخبار.⁽⁹⁾

(1) انظر: ابن شهر آشوب، معالم العلماء (ص134)، الحسن، هاشم، دراسات في الحديث والمحدثين (ص129).

(2) انظر: القمي، عباس، الكنى والألقاب (ج3/120).

(3) انظر: المصدر السابق (ج3/120).

(4) هو أحمد بن علي بن أحمد بن العباس الأسدي، أحد أشهر علماء الرجال عند الشيعة، مولده في سنة اثنتين وسبعين وثلاثمائة هجري (372هـ)، صنّف كتاباً في الرجال، روى فيه كتب وأصول طائفة من أعلام الشيعة عن جملة من المشايخ، توفي سنة خمسين وأربعمائة هجري (450هـ)، انظر: اللجنة العلمية، موسوعة طبقات الفقهاء (ج5/35-37).

(5) النجاشي، رجال النجاشي (ص377).

(6) محمد بن الحسن بن حسين بن علي، أبو جعفر الطوسي شيخ الشيعة وعالمهم، له تفسير كبير وعدة تصانيف مشهورة، قدم بغداد وتفقّه على يد الشافعي، ولزم المفيد فتحول رافضياً، توفي بالمشهد سنة تسع وخمسين وأربعمائة، الصفدي، الوافي بالوفيات، بتصرف (ج2/258).

(7) الطوسي، رجال الطوسي (ص210).

(8) هو محمد بن علي بن شهر آشوب بن أبي نصر، وُلد ثمان وثمانين وأربعمائة، وعُني بطلب العلم صنّف ابن شهر آشوب كتباً، منها: معالم العلماء، مائدة الفائدة، مناقب آل أبي طالب، انظر: اللجنة العلمية، موسوعة طبقات الفقهاء (ج6/285).

(9) ابن شهر آشوب، معالم العلماء، بتصرف (ص134).

وقد كان علماء الشيعة الأوائل يساؤونه بعلماء كثيرين كانوا أمثاله في العلم والمكانة، بل ويُقدّمون عليه علماء يرونهم أرفع مكانة من الكليني،⁽¹⁾ وأمّا علماء الشيعة المعاصرين فجعلوا للكليني المكانة العالية، والمنزلة الرفيعة، وجعلوه يفوق جميع علماء الإمامية، ومن هؤلاء:

- المجلسي: قال عنه: "الشيخ الأجلُّ الأعظم، ثقة الإسلام، المُعظَّم بين الخاص والعام، أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني الرّازي...، [وكتابه] الكافي الذي لم يُصنّف في الإسلام مثله."⁽²⁾

- عباس القمي: وهو من أصحاب التراجم المتأخرين، قال عن الكليني في كتابه: "هو الشيخ الأجلّ قدوة الأنام، وملاذ المحدثين العظام، ومروج المذهب في غيبة الإمام عليه السلام، أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرّازي المُلقب بثقة الإسلام، أَلْف الكافي الذي هو أجلُّ الكتب الإسلامية، وأعظم المصنّفات الإمامية والذي لم يُعمل للإمامية مثله،"⁽³⁾ وأمثال هذا الإطار كثير بين المتأخرين.⁽⁴⁾

2- التعريف بكتاب الكافي ومكانته عند الشيعة:

اشتهر كتاب الكافي من بين كتب الحديث عند الشيعة الإمامية شهرة واسعة، ونال إعجاب العلماء ابتداءً من عصر تأليفه وحتى الوقت الحاضر، لِمَا له عندهم من خصوصية زائدة على غيره من كتب الحديث الأخرى لدى الشيعة الإمامية، ولمكانة مؤلفه المرموقة عند الشيعة، وقد أثنى على كتاب الكافي كل من كَتَبَ في الحديث من علماء الشيعة، وهذا يشهد بمكانة هذا الكتاب عند الروافض، لا سيما أصوله

(1) فنجد أصحاب كتب التراجم يساؤون الكليني بعلماء كثر، فمثلاً ذكر المحقق الحلي في بداية كتابه: "لما كان فقهاءنا رضوان الله عليهم في الكثرة إلى حد يتعسر ضبط عددهم، ويتعذر حصر أقوالهم لاتساعها وانتشارها، وكثرة ما صنفوه، وكانت مع ذلك منحصرة في أقوال جماعة من فضلاء المتأخرين اجتزأت بإيراد كلام من اشتهر فضله، وعرف تقدمه في نقل الأخبار، وصحة الاختيار وجودة الاعتبار، واقتصر من كتب هؤلاء الأفاضل على ما بان فيه اجتهادهم، وعرف به اهتمامهم، وعليه اعتمادهم، فممن اخترت نقله الحسن بن محبوب، ومحمد بن أبي نصر البزنطي، والحسين بن سعيد، والفضل بن شاذان، ويونس بن عبد الرحمن، ومن المتأخرين أبو جعفر محمد بن بابويه القمي، ومحمد بن يعقوب الكليني،" الحلي، جعفر، المعبر (ج1/33).

(2) المجلسي، بحار الأنوار (ج70/107).

(3) القمي، عباس، الكنى والألقاب (ج3/120).

(4) انظر: البروجردي، طرائف المقال (ج2/523)، الحر العاملي، وسائل الشيعة (ج30/152)، الشاهرودي، مستدرک سفينة البحار (ج9/182).

وفروعه،⁽¹⁾ قال الشيخ المفيد⁽²⁾: "هو أجلّ كتب الشيعة وأكثرها فائدة،"⁽³⁾ وتابعه على ذلك كل علماء الشيعة،⁽⁴⁾ ويعتقد الشيعة أنّ الكافي قد عرضه سفراء الإمام عليه، وأقرّهم على العمل به، وتمسكوا بما جاء عنه أنّه قال: "الكافي كافٍ لشيئتنا."⁽⁵⁾ ومما يجدر ذكره أنّ نظرة علماء الشيعة وثقتهم بكتاب الكافي مرّت بتقلبات، فأوائل الشيعة قد أثنوا عليه ثناءً عاماً لا مبالغة فيه، والمقصود بهؤلاء العلماء هم من كانوا قبل القرن السابع الهجري، ولكن من استدلّ منهم بروايات الكليني لم يقدح فيها، بل أخذوها بكل ثقة، وأمّا في القرن السابع ظهر اتجاهان متغايران بالنسبة لمكانة الكافي، اتجاء ينقد رواياته، ويراهما غير متفق على صحتها، وهذا الاتجاه بدأ بظهور ابن المطهر الحلي،⁽⁶⁾⁽⁷⁾ فقد وجّه النقد إلى كتاب الكافي، ووجد بين مرويات الكافي وغيره من كتب الحديث ما لا يجوز الاعتماد عليه، والركون إليه، وتقدّ تلك المرويات،⁽⁸⁾ والاتجاه الآخر زاد تقديسه للكافي واعتبر أصحاب هذا الاتجاه أنّ ما أتى

(1) انظر: العميدي، دفاع عن الكافي (ج1/30).

(2) هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان الحارثي البغدادي العكبري، (338-413هـ)، لقبه الشيعة بـ"الشيخ المفيد صاحب الزمان"، له مصنفات عديدة منها: رسالة المقتعة، الإفساخ، النقض على ابن قتيبة في الحكاية والمحكي... وغيرها، انظر: ابن شهر آشوب، معالم العلماء (ص 147-149).

(3) المفيد، تصحيح اعتقادات الإمامية (ص70).

(4) انظر: الصدوق (ت380هـ)، من لا يحضره الفقيه (ج4/231)، النجاشي (ت450)، رجال النجاشي (ص377)، الطوسي (460هـ)، الفهرست (ص210)، الحر العاملي (1104هـ)، وسائل الشيعة (20/187)، المازندراني (ت1081هـ)، شرح أصول الكافي (ج1/7)، المجلسي (1111هـ)، بحار الأنوار، (ج104/190)، القمي، عباس (1359هـ)، الكنى والألقاب (ج3/120)، الشاهرودي (ت1405هـ)، مستدرک سفينة البحار (ج1/40).

(5) الشاهرودي، مستدرک سفينة البحار (ج9/182)، العراقي، مجتبی، أهمية الحديث عند الشيعة (ص8).

(6) "هو الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي شيخ الطائفة، وعلامة وقته، وصاحب التحقيق والتدقيق، كثير التصانيف، انتهت رئاسة الإمامية إليه في المعقول والمنقول، مولده سنة ثمان وأربعين وستمائة"، ابن داود، رجال ابن داود (ص78).

(7) انظر: الكاشاني، الوافي (ج1/22).

(8) وقد ذكر الشيعة أنّ ابن المطهر الحلي قد ذكر آراءه في الروايات وأقسامها وقده في الضعيفة منها في كتاب الدرر والمرجان، ولكنه مفقود، وزعم الشيعة أنّ هناك من اعتمد على كتابه، ومنهم حسن العاملي في كتابه منتقى الجمان، انظر: مجموعة من المحققين، مقدمة كتاب معالم الدين وملاذ المجتهدين لحسن العاملي (ص8)، فتح الله، معجم ألفاظ الفقه الجعفري (ص155)، الحسني، هاشم، دراسات في الحديث والمحدثين (ص46)، غفاري، دراسات في علم الرواية (ص66)، البروجردي، طرائف المقال (ج2/434-440).

به الحلي نوع من البدعة والخروج عن طريقة الشيعة المجمع عليها، وهذا الرأي هو الذي استقرت عليه الشيعة الإمامية، فما أحدثه الحلي لم يُحدث شرخاً في نظرة الشيعة، بل عادت المكانة العظيمة للكافي عند سائر علماء الشيعة،⁽¹⁾ وفي القرون المتأخرة وتحديداً في القرن التاسع الهجري بدأت النظرة إلى الكافي تزداد تقديساً ورفعةً إلى درجة كبيرة جداً، حيث أصبح الكتاب الأول عند الإمامية.⁽²⁾

أ- أهم الأسباب التي جعلت للكافي مكانة مرموقة عند علماء الشيعة:

يعدُّ الكليني من أبرز علماء الشيعة، وله مكانة علمية مرموقة عندهم، ويزعم الشيعة أنَّه من العلماء الذين عاصروا الغيبة الصغرى للإمام المهدي، وهذا يعني قرب زمن الكافي من مصدر رواياته، وقد ذكر علماء الشيعة المعاصرون أنَّ الكليني قد أخذ عن الكثير من المشايخ الذين عاصروا إماماً أو أكثر من أئمة أهل البيت، ابتداءً من الإمام الجواد، وانتهاءً بالإمام محمد بن الحسن العسكري،⁽³⁾ وزعموا كذلك أنَّ الكليني بذل جهداً كبيراً في جمع روايات الكتاب، وأنَّه قام برحلاتٍ علميةٍ كثيرةٍ في تأليفه للكافي كما مرَّ.

أنَّ الكافي هو أول كتابٍ جُمعت فيه الأحاديث بهذه السعة، وهذا الترتيب والتبويب الذي وقَّر كثيراً من جهد العلماء في متابعتهم لروايات أهل البيت، فزعموا أنَّه اشتمل على أبواب نادرةٍ لم تُذكر في غيره من كتب الحديث عند الإمامية، حيث ضمَّ أدق مباحث العقيدة، كالتوحيد، والعدل، والنبوة، والإمامة، والقضاء والقدر، والجبر، والتفويض، والإيمان، وما يتصل به من فضائل، والكفر ونواقضه، إلى غير ذلك من الأمور الكثيرة الأخرى التي اهتمت بدراستها كتب الكلام والعقائد، وهذا هو سر اهتمام كافة علماء الشيعة بكتاب الأصول من الكافي، وأما الفروع فقد صنفت كتبه على أساس تعلقها بمعرفة الأحكام الفرعية الشرعية التي تبحث في كتب الفقه، ابتداءً بكتاب الطهارة، وختاماً بكتاب الإيمان والنذور والكفارات، وقد اشتمل على جميع ما يتعلق بالعبادات والمعاملات، وأمَّا الروضة ففيها خطب الأئمة ورسائلهم، وحكمهم

(1) انظر: غفاري، دراسات في علم الرواية (ص14)، الحسني، هاشم، دراسات في الكافي للكليني والصحيح للبخاري (ص130).

(2) انظر: المازندراني، شرح أصول الكافي (ج7/1)، المجلسي، بحار الأنوار (190/104).

(3) انظر: العميدي، دفاع عن الكافي، بتصرف (ج1/27).

ومواعظهم، وفيها قصص الأنبياء وسيرتهم، وبعض الأحداث التاريخية الإسلامية المهمة، وفيها الكثير من الآداب، وحقوق المسلمين فيما بينهم.⁽¹⁾

- اشتمال الكتاب على الأصول الأربعمئة⁽²⁾ على حدّ زعم الشيعة، وقد كان الشيعة قبل الكافي يعتمدون بالدرجة الأساس على الأصول الأربعمئة، وبعد ظهور الكافي اضمحلت حاجة الشيعة إلى تلك الأصول الأربعمئة لوجود مادتها مرتبة مبرّبة في ذلك الكتاب،⁽³⁾ وهذا لا يعني أنّ الكليني قد جمع هذه الأصول الأربعمئة كلها ثم دوّنها في كتابه الكافي، إذ لو صح ذلك لما استغرق تأليف الكافي أكثر من ثلاث أو أربع سنين، ولكن من المتفق عليه بين الشيعة على أنّ الكليني قد فرغ من تأليف الكافي من جمعه وتبويبه بعد مُضيّ عشرين عاماً، وممّا يقطع بأنّ الكافي لم يقف عند حدود الأصول الأربعمئة، اشتماله على أحاديث سائر أئمة أهل البيت في العقائد وغيرها،⁽⁴⁾ قال الميرزا حسين النوري في مستدرك الوسائل: "كانت الأصول الأربعمئة هي المرجع لشيعة آل محمد في الفتوى، إلى أن صنف الشيخ الكليني كتابه العظيم الكافي.... للشيخ المجدد محمد بن يعقوب الكليني، دام تأليفه لهذا السفر العظيم عشرين عاماً، بعد تفحص مستمر في الأقطار الإسلامية.... ويمتاز عما سواه

(1) انظر: العميدي، دفاع عن الكافي (ج1/28).

(2) زعم الشيعة أنّ الأصول الأربعمئة هي كتب صنفت في الحديث والفقهاء والتفسير، وقد نقلها أصحابها عن مشايخهم بطرقهم المتصلة للأئمة، والفرق بين الأصول والمصنّفات هو أنّ احتمال الخطأ في الأصول أقل بكثير منها في المصنّفات؛ لأنّ الأصل يمتاز عن المصنّف بأنّه يشمل الأحاديث التي رواها الراوي عن المعصوم مباشرة أو بواسطة واحدة، بخلاف المصنّف، وزعموا أنّ تلامذة أئمة أهل البيت قاموا بتأليفها ما بين عصر الإمام الصادق رحمه الله إلى نهاية عصر الإمام الرضا رحمه الله، وهذه الأصول هي المعروفة بالأصول الأربعمئة، فلها من الاعتبار والمكانة ما ليس لغيرها عند الشيعة، قال الصدوق: "إنّ جميع علماء الإمامية أجمعوا على اعتبار الكتب الأربعة، واعتمادها، والعمل بها، والشهادة بكونها منقولاً من الأصول الأربعمئة المجمع عليها المعروضة على الأئمة عليهم السلام، كما صرح به الشهيد الثاني والشيخ بهاء الدين في درايتهما"، الصدوق، الهداية (ص225)، وانظر: الحر العاملي، وسائل الشيعة (ج30/198)، العاملي، زين الدين، الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية (ج1/35)، المجلسي، روضة المتقين (ج1/18)، السبحاني، العقيدة الإسلامية على ضوء مدرسة آل البيت (ص324).

(3) انظر: الطبرسي، حسين، مستدرك الوسائل (ج1/29)، الشاهرودي، مستدركات علم رجال الحديث (ج1/40).

(4) انظر: العميدي، دفاع عن الكافي (ج1/27،28).

من كتب الحديث، بقرب عهده إلى الأصول المعول عليها، والكتب المأخوذ عنها، وما فيه من دقة الضبط، وجودة الترتيب، وحسن التبويب وإيجاز العناوين فلا ترى فيه حديثاً ذكر في غير بابه.⁽¹⁾

- زعم الشيعة أن كتاب الكافي قد توفرت فيه قرائن كثيرة تشهد على سلامة أخباره من الدسّ والتزوير، بل وتكاد تلك القرائن تقطع بصحة أخباره عندهم، ولا يُقصد بالصحيح ما اصطُح عليه المتأخرون؛⁽²⁾ لأنّ الصحيح عند الكليني وغيره من القدماء هو ما وثقوا بكونه صادراً عن المعصوم، وهو أعم من مفهوم كون الراوي من عدول الإمامية، فهم قد يقطعون بصحة خبر أو يظنون بصحته مع كون الراوي ليس من عدول الإمامية، لتوفر القرائن الدالّة على صدق الخبر لديهم، وتلك القرائن قد خفيت على المتأخرين، وهذا يزيل الإشكال في أنّ روايات الكافي لم تكن كلها مروية عن أئمة أهل البيت، واشتماله على كثير من الروايات التي وقع في أسانيد بعضها المنحرفين عن الخط الإمامي الإثني عشري.⁽³⁾

- زعمت الشيعة أنّ من مميزات الكافي المهمة عنايته الفائقة بالإسناد، وتُعتبر متانة الإسناد والأمانة في نقل عبارات الرواة - كما يزعمون - من مميزات الكافي التي تُنقذ في غيره من كتبهم، ولم يقف أمر الإسناد في كتاب الكافي على توفر سلسلة السند كاملة، واقترانها بما يؤيدها عادة من متانة أو قوة، بل رافقه نوع آخر، وهو أنّه كان يروي الحديث من طريق، ثم يعقبه بسندٍ آخر، ذاكراً في نهايته عبارة "مثله"، إشارة منه إلى تطابق متن الحديث في كلا الطريقتين، وقلماً يخلو باب من أبواب الكافي من هذا المنهج.⁽⁴⁾

ب- سبب تأليف كتاب الكافي:

وأما سبب تأليف الكليني لكتابه، هو أنّ بعض الشيعة من البلدان النائية كلّف الكليني بتأليف كتاب في الحديث يجمع مختلف المواضيع، وقد مرّ أنّ الشيعة قد

(1) الطبرسي، حسين، مستدرک الوسائل (ج1/29).

(2) فالحديث الصحيح عند المتأخرين هو ما اتصل سنده بنقل العدل الإمامي عن مثله في جميع الطبقات، العاملي، وسائل الشيعة، بتصرف (ج30/260).

(3) انظر: الحسني، هاشم، دراسات في الحديث والمحدثين (ص143، 144).

(4) انظر: العميدي، دفاع عن الكافي، بتصرف (ج1/33).

ربطوا حياة الكليني بخرافة سفراء المهدي، وهذا يعني -على حدّ زعم الشيعة- أنّ الكليني كان على اتصالٍ دائمٍ بالسفراء الذين كانوا يتصلون بالإمام، ويروون عنه، فألّف الكليني إجابةً لطلبهم كتاب الكافي في عشرين عاماً،⁽¹⁾ وقد ذكر الكليني هذا السبب في مقدمة كتابه فقال: "وذكرت أنّ أموراً قد أشكّلت عليك، لا تعرف حقائقها لاختلاف الرواية فيها، وأنّك تعلم أنّ اختلاف الرواية فيها لاختلاف عللها وأسبابها، وأنّك لا تجد بحضرتك من تُذاكره وتفاوضه ممن تثق بعلمه فيها، وقلت: إنّك تحب أنّ يكون عندك كتاب كافٍ يُجمع [فيه] من جميع فنون علم الدين، ما يكتفي به المتعلم، ويرجع إليه المسترشد، ويأخذ منه من يريد علم الدين والعمل به بالآثار الصحيحة عن الصادقين عليهم السلام، والسنن القائمة التي عليها العمل، وبها يُؤدّي فرض الله عزّ وجلّ وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم،.... وقد يسر الله تعالى تأليف ما سألت".⁽²⁾

ج- منهج الكليني في كتابه:

لقد أوضح الكليني في مقدمة كتابه الأسس العامة التي سيتبعها في كتابه، وهي:

- زعم الكليني أنّه سيجمع رواياته على أساس موافقتها لكتاب الله تعالى، قال في مقدمة كتابه: "فاعلم يا أخي أرشدك الله أنّه لا يسع أحد تمييز شيءٍ ممّا اختلف الرواية فيه عن العلماء عليهم السلام برأيه، إلا على ما أطلقه العالم بقوله عليه السلام:⁽³⁾ اعرضوها على كتاب الله تعالى فما وافى كتاب الله عز وجل فخذوه، وما خالف كتاب الله فردوه،"⁽⁴⁾ وكذلك ذكر أنّ من منهجه ترك أقوال أصحاب الأهواء الذين يُخالفون القرآن، وهذا هو معنى قول الإمام: "دعوا ما وافق القوم فإنّ الرشد في خلافهم."⁽⁵⁾

(1) انظر: النجاشي، رجال النجاشي (ص377)، الحسنی، هاشم، دراسات في الحديث والمحدثين (ص127).

(2) الكليني، مقدمة الكافي (ج8/1).

(3) لم يُحدد اسم الإمام في المصادر الشيعية، وقد ذكر المازندراني أنّ المراد به الإمام المعصوم دون تحديد، انظر: المازندراني، شرح أصول الكافي (ج62/1)، المجلسي، مرآة العقول (ج22/1)، البروجردي، جامع أحاديث الشيعة (ج255/1).

(4) الكليني، مقدمة الكافي (ج8/1).

(5) المصدر السابق (ج8/1).

- الأخذ بالمجمع عليه من مسائل الدين، وقد استدلل بقول إمامهم: "خذوا بالمجمع عليه، فإنَّ المجمع عليه لا ريب فيه."⁽¹⁾

- الرجوع عند الاختلاف لرأي الأئمة، مع وجوب التسليم لما ورد عنهم، وأما في حالة ورود أكثر من رأيٍ عنهم فللمرء أن يأخذ بواحدٍ منهما، قال الكليني في مقدمته: "ونحن لا نعرف من جميع ذلك إلا أقله، ولا نجد شيئاً أحوط ولا أوسع من ردِّ علم ذلك كله إلى العالم عليه السلام، وقبول ما وسَّع من الأمر فيه بقوله عليه السلام: بأيُّما أخذتم من باب التسليم وسعكم."⁽²⁾

هـ-مخطوطاته:

هناك ما يقرب من (1600) نسخة لكتاب الكافي، تم جمعها من قبل مجموعة من المحققين موجودة في مكتبات إيران وغيرها من مكتبات العالم، يعود تاريخ (13) نسخة منها إلى ما بين القرن السابع الهجري إلى القرن التاسع الهجري، ويعود (63) نسخة منها للقرن العاشر، و(1300) نسخة للقرن الحادي عشر والثاني عشر و(200) نسخة للقرن إلى القرن الثالث عشر،⁽³⁾ وأقدم النسخ ترجع إلى القرن السابع، ولكن لم يكن فيها روايات الكافي كاملة،⁽⁴⁾ وهذا يُلاحظ في كل النسخ؛ فإنَّ الشيعة يعدون كل ما ورد فيه روايات للكافي -حتى ولو كانت يسيرة- نسخة للكتاب، وأما أول نسخة كتبت فيها الأصول كاملة فترجع إلى القرن التاسع،⁽⁵⁾ وعلى ذلك فإن أول نسخة كاملة اعتمد عليها في تحقيق الكافي كانت بعد قرابة (500 سنة) من وفاة الكليني.⁽⁶⁾

(1) الكليني، مقدمة الكافي (ج 8/1، 9).

(2) المصدر السابق (ج 9/1).

(3) انظر: الدرايتي ومجموعة من المحققين، مدخل كتاب الكافي (ج 1/114)، مع ملاحظة أنَّ هذا بالاعتماد على كتاب الكافي بتحقيق مؤسسة إحياء التراث، طبعة مركز بحوث دار الحديث، أما روايا الكافي فاعتمدت نسخة علي أكبر غفاري، طبعة دار الكتب الإسلامية، العميدي، دفاع عن الكافي (ج 30/1).

(4) انظر: مؤسسة آل البيت، الفهرس الشامل (1 / 1261 - 1276).

(5) انظر: الدرايتي ومجموعة من المحققين، مقدمة الكافي (ج 1/137).

(6) انظر: العمري، الكليني وتقريره عقيدة الشيعة الإمامية (ص 226).

و- عدد رواياته: (1)

من الملاحظ أن هنالك خلافاً بين علماء الشيعة في عدد روايات الكافي، وقد شاع هذا الخلاف بين المتقدمين والمتأخرين، وقد ذكروا أكثر من قول في عدد أحاديث الكافي، وبعضهم ينسب قوله للبحراني، على الرغم من أن البحراني ذكر عدداً مخالفاً لما نُقل عنه، وبيان ذلك كما يلي: (2)

- قال البحراني: "قال بعض مشائخنا المتأخرين: أما الكافي فجميع أحاديثه حُصرت في ستة عشر ألف حديث ومائة وتسعة وتسعين حديثاً، والصحيح منها، باصطلاح من تأخر، خمسة آلاف واثنان وسبعون حديثاً، والحسن مائة وأربعة وأربعون حديثاً، والموثق ألف ومائة وثمانية عشر حديثاً، والقوي منها اثنان وثلاثمائة حديث، والضعيف منها أربعمائة وتسعة آلاف وخمسة وثمانون حديثاً،...وأما التهذيب فلم يحضرنى عدد ما اشتمل عليه من الأحاديث، وإن لم يزد على أحاديث الكافي لم يقصر عنها"، (3) وقال بهذا العدد أيضاً فخر الدين الطريحي، (4) وأحمد بن عبد الرضا البصري، (5) والظاهر بأنهما أول من أشارا إلى هذا العدد في أحاديث الكافي، ولعلّ أحدهما هو المراد بقول البحراني السابق: "قال بعض مشائخنا المتأخرين...".

ومن الملاحظ على ما ذكره البحراني في النص السابق ما يلي:

*- حصر البحراني عدد روايات الكافي بـ(16199حديثاً)، ومجموع الروايات المسرودة بعده (16121حديثاً) أي أقل من العدد المحصور بـ(78حديثاً).

*- ذكر البحراني بأن روايات التهذيب إن لم تزد عن الكافي فهي لا تنقص عنها، وقد ذكر المحقق محمد صادق بحر العلوم أن عدد روايات التهذيب (13590حديثاً)، وهذا يعني بأن عدد روايات الكافي إما أقل من عدد أحاديث التهذيب (13590حديثاً) أو يساويه!!، وهذا يظهر التعارض الواضح في قول البحراني.

- نقل الخوانساري في كتابه "روضات الجنات" عن البحراني -مع ملاحظة أن الخوانساري استدل بالنص نفسه الذي استدل به البحراني في كتابه مع الاختلاف

(1) نقلا عن البرش، الصحابة رضي الله عنهم بين صحيح البخاري والكافي للكليني (ص64-68).

(2) انظر: العمري، الكليني وتقريره عقيدة الشيعة الإمامية (ص357-365).

(3) البحراني، يوسف، لؤلؤة البحرين في الإجازات وتراجم رجال الحديث (ص376-377).

(4) انظر: الطريحي، جامع المقال فيما يتعلق بأحوال الحديث والرجال (ص193).

(5) ابن عبد الرضا، فائق المقال في الحديث والرجال (ص72-73).

اليسير في بعض الأعداد- بأن عدد أحاديث الكافي حصرت في (16190 حديثاً)، الصحيح منها (5072 حديثاً)، والموثق (1118 حديثاً)، والقوي (302 حديثاً)، والضعيف (9485 حديثاً).⁽¹⁾

ومن الملاحظ على ما ذكره الخوانساري نقلاً عن البحراني ما يلي:

*- أنه مخالف لما ذكره البحراني نفسه في كتابه، فعدد جميع روايات الكافي عند البحراني (16199 حديثاً)، أما هنا فقد نقل عنه الخوانساري بأنها (16190 حديثاً).

*- حصر عدد أحاديث الكافي بـ(16190 حديثاً)، وهو مخالف لمجموع الروايات المسردة بعده (15977 حديثاً).

والظاهر أن أشهر الأقوال التي قيلت في عدد أحاديث الكافي، هو ما نُقل عن البحراني بأنه (16199 حديثاً).

والسبب في الاختلاف في عدد أحاديث الكافي لا يخلو من أمرين، إما لعدم وجود نسخة إلى الوقت الحاضر يمكن الاعتماد عليها في تحقيق كتاب الكافي، أو أن كتاب الكافي قابل للزيادة والنقص والحذف والتغيير من قبل النساخ والوضاع، مما يعني سهولة اختراق هذا الكتاب.⁽²⁾

ز- شروحاته:⁽³⁾

بلغت شروحه قرابة تسعة عشر شرحاً،⁽⁴⁾ بعضها مطبوع، والأغلب مخطوط، ومن الملاحظ بأن أغلب هذه الشروح هي للأصول،⁽⁵⁾ ومن شروحه:⁽⁶⁾

- شرح محمد بن محمد بن الحسن الطوسي (ت673هـ)، والظاهر أنه أول هذه الشروح، وهذا بالنظر لتاريخ وفاة مؤلفها.⁽⁷⁾

- الرواشح السماوية في شرح الأحاديث الإمامية: لمحمد باقر الداماد الحسيني (ت1040هـ).

(1) انظر: الخوانساري، روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات (109/6).

(2) العمري، الكليني وتقريره عقيدة الشيعة الإمامية، بتصرف (ص361).

(3) نقلاً عن البرش، الصحابة رضي الله عنهم بين صحيح البخاري والكافي للكليني (ص64).

(4) انظر: العميدي، الشيخ الكليني البغدادي وكتابه الكافي (ص160-164).

(5) انظر: محفوظ، مقدمة الكافي (ص30-31).

(6) للاطلاع على بعض شروحات الكافي. انظر: محفوظ، مقدمة الكافي (ص30-31)، العميدي، الشيخ الكليني البغدادي وكتابه الكافي (ص160-164).

(7) انظر: العميدي، الشيخ الكليني البغدادي وكتابه الكافي (ص160)، الغفار، الكليني والكافي (ص443).

- شرح المولى محمد المازندراني⁽¹⁾ (ت1080هـ): ويعده الشيعة من أفضل شروح الكافي.⁽²⁾

- الوافي: للفيض الكاشاني (ت1091هـ).

- مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول: لمحمد باقر بن محمد تقي المجلسي (ت1110هـ).

ملاحظات على مكانة الكليني عند الشيعة:⁽³⁾

1- لا يُعرف للكليني تاريخ ولادة ولا وفاة على التحديد، وشيوخه قد لفهم الغموض، وجميع مؤلفاته مفقودة وهناك شكوك كبيرة حول نسبة كتاب الروضة إلى الكليني، فهل يُعقل أن يكون الكليني إمام زمانه، وسيرته قد خفيت على من عاصروه، وإذا كان هناك عذر في عدم معرفة تاريخ ولادته، فكيف يُختلف في تاريخ وفاته؟!، أليس من المفترض أن يكون يوم وفاة عالم جليل يوماً مشهوداً بين العوام، فضلاً عن الخواص، وإن أقل طالب علم يفترض أن يكون شيوخه بالعشرات، وأن يكونوا من العلماء الأجلاء، ولكن بالنظر لشيوخ الكليني فلا يكاد يعرف منهم إلا القليل جداً، فأبي مدرسة تخرّج منها؟!، ومن أين أخذ العلم الذي أهله لأن يكون أعظم إمام في الحديث عند الشيعة، وقد لخص عبد الرسول الغفار حياة الكليني بقوله: "والشيخ الكليني هو أحد أولئك العلماء الذي ضاعت أخباره، ولم تصل إلينا عن نشأته وحياته العلمية في مراحلها الأولى إلا النزر القليل."⁽⁴⁾

2- علماء الشيعة المتقدمون كالنجاشي، والعلامة الحلي، وكذا ابن داود، كان في ترجمتهم للكليني اختصار واضح، وذكروا علماء اعتبروهم أرفع مكانة من الكليني، وتُرجم لهم ترجمة فيها الكثير من المدح والإطراء كما مرّ،⁽⁵⁾ فكيف يُذكر في كتب

(1) هو محمد صالح بن المولى أحمد السروري الطبرسي، له كتاب شرح أصول الكافي، ويعده الشيعة من أفضل شروح الكافي، وله كتاب شرح الروضة، وكتاب شرح زبدة الأصول، وحاشية على معالم الأصول وغيرها، توفي سنة (1086هـ)، انظر: القمي، عباس، الكنى والألقاب (ج3/202).

(2) انظر: محفوظ، مقدمة الكافي (ص30-31).

(3) قد تمّ الاستفادة في هذه الملاحظات من رسالة الكليني وتقريره عقيدة الشيعة الإثنا عشرية، لمحمد العمري.

(4) الغفار، الكليني والكافي (ص159).

(5) انظر: ص27 من هذا البحث.

التراجم عالم يعدّوه الشيعة صاحب أهم كتاب عند الشيعة ولا تكون ترجمته تقي بمكانته ومكانة كتابه؟، ولم فطن المتأخرون عن الكليني مئات السنين إلى مكانته، واهتموا بكتابه اهتماماً مفرطاً.

3- لم يذكر علماء الشيعة المصادر التي اعتمدوا عليها في توثيق الكليني، فمثلاً النجاشي لم يذكر مرجعه في الترجمة للكليني، مع أنّ الفترة الزمنية بينهم أكثر من قرن من الزمان،⁽¹⁾ وهذا الحال مع جميع كتب التراجم، فالسؤال الذي يطرح: ما هو المصدر الذي اعتمدوا عليه في ترجمتهم للكليني؟، ولم لم تُذكر أخباره متواترة من تلاميذه الذين يجدر أن يكونوا عدد الرمل والحصى،!!! وهل يُعقل أن يكون عالم بمكانة الكليني ولا يتجاوز عدد تلاميذه عشرون تلميذاً، ولا يُعرف لا يشتهر منهم أحد؟!، وقد ذكر علماء الشيعة المعاصرين سيرة الكليني وجعلوه شخصية من أعظم الشخصيات العلمية، ولكن كان ذكرهم كان على الإجمال، ودون ذكر مصدر لذلك، ولا تحديد تاريخ لرحلاته، ولا سند لإطرائهم له.

4- علماء الرجال الذين عاصروا الكليني لم يذكروا ترجمته مثل الكشي في رجاله،⁽²⁾ وهناك علماء من المحسوبين على الشيعة لم يذكروا ترجمة الكليني في كتبهم، مع أنهم ترجموا لمن يعدّونهم من العوام، كما في كتاب الفهرست لابن النديم؛ فهذا يثبت أنّ الكليني شخصية حقيقية قد أضاف إليها الشيعة الكثير من المدح والإعجاب لحاجة في نفوسهم، والذي يترجح أنّه كاتب شيعي قد ألف كتاب الكافي، وكان مغموراً، وبعد مئات السنين تمّ الدس والتزوير في روايات كتابه، وأعطى هذه المكانة من قبل الصوفيين؛ لأنّه يُلاحظ أنّ كل الإطراء الزائد على المؤلف قد بدأ في عصرهم، وكذلك أول نسخة كاملة لكتاب أصول الكافي كانت في عهدهم.⁽³⁾

5- كُتِب الشيعة إلى قرابة القرن الرابع الهجري لم يستدلوا بشيء من مرويات كتاب الكافي، مثل تفسير العياشي، وتفسير القمي، وشرح الأخبار لنعمان المغربي، مع العلم أنّه لما دخل أحمد البويهبي الشيعي بغداد (334هـ) كان بداية عهدٍ مجيدٍ للشيعة، ومع

(1) وهذا أشار إليه العمري، في رسالته الكليني وتقريره عقيدة الشيعة الإثنا عشرية (ص73-78).

(2) انظر: الطوسي، اختيار معرفة الرجال (ج1/3،4)، فقد جمع الطوسي عدة كتب في علم الرجال في كتابه اختيار معرفة الرجال، ومن ضمنها كتاب الكشي.

(3) انظر: الدرراني، مدخل كتاب الكافي (ج1/137)، فقد ذكر أن أول نسخة للأصول بتمامها ترجع إلى (855هـ-854هـ).

ذلك فلم يظهر أعظم كتابٍ للشيعة، فالسؤال هو لمَ غفل علماء الشيعة لأكثر من مئة سنة عنه، وعن الاستدلال به؟! (1)

6- الكذب والتزوير في الكافي لا يمكن إنكاره، فالصدوق قد نسب روايات كثيرة للكليني في كافيهِ، ولكنها غير موجودة، فهذه مدسوسة عليه، والشكوك الكبيرة حول كتاب الروضة تثبت ذلك أيضاً. (2)

7- لم تُذكر ترجمة الكليني في أغلب كتب تراجم أهل السنة مثل الإمام الأشعري، وشيخ الإسلام ابن تيمية، مع أنّ شيخ الإسلام كان متخصصاً في الرد على الرافضة وذكر مخازيهم، وقد أُلّف كتاباً في الرد على ابن المطهر الحلي، وكان مطلعاً على عقائدهم وعلمائهم، فلو كانت مكانة الكليني كما يزعم الشيعة لَمَا غَفَلَ علماء السنة عن ذكره والرد عليه.

الحكم على أسانيد روايات الكافي:

إنّ روايات الكافي لم تسلم من الذمّ حتى من علماء الشيعة؛ فإنّ في الكافي روايات موضوعة، وأخرى متفق على ضعفها، ولا يكاد يسلم منها إلا النادر، ويمكن الحكم على أسانيد روايات الكافي من خلال النقاط التالية:

1- إنّ علماء الشيعة قد حكموا على أغلب روايات الكافي بالضعف، وقد ذكر المحدثون من الشيعة أنّ في الكافي خمسة وثمانين وأربعمائة وتسعة آلاف (9485) حديث ضعيف، من مجموع واحد وعشرين ومائة وستة عشر ألفاً (16121) حديث، (3) فمثلاً المجلسي كان نتيجة تقويمه لأحاديث الكافي أنّه وجد منها خمسة وثمانين وأربعمائة وتسعة آلاف حديث ضعيف، (4) والبهبودي من العلماء المعاصرين

(1) انظر: العمري، الكليني وتقريره عقيدة الشيعة الإثنا عشرية (ص180-181).

(2) انظر: أفندي، رياض العلماء (ج2/261)، الخوانساري، روضات الجنات (ج3/272)، فقد نقل عن الخليل القزويني أنه نسب كتاب الروضة لابن إدريس.

(3) البحراني، يوسف، لؤلؤة البحرين في الإجازات وتراجم رجال الحديث (ص376-377).

(4) انظر: موقع عقيدة، قيام الإمام الحسين رضي الله عنه ضد الانحراف عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبب الاجتهاد والعمل بالرأي.

قد ضعّف أكثر من ثلثي الروايات.(1)

2- إنَّ ما صححه بعض علماء الشيعة وبالغوا في تصحيحه، تعرّض له علماء غيرهم، وحكموا عليه بالضعف والشذوذ، فمثلاً: الصدوق في كتابه "من لا يحضره الفقيه" حكم على روايات بأنّها في أعلى درجات الصحة،(2) ولكن الطوسي حكم عليها بالشذوذ والضعف،(3) وهذا الحال مع روايات كثيرة، فتجد بعضهم يببالغ في تصحيحها، وتجد آخرين يجعلونها شاذة لا يصح الاعتماد عليها.

3- تضمن الكافي الكثير من الروايات المرسلة، وقد نقل علماء الشيعة الأوائل الإجماع على تصحيح بعضها؛ لأنَّ أصحابها لا يروون إلا عن ثقة، وبناءً على ذلك اعتبروا هذه الروايات المرسلة صحيحة كالمسندة، ولكن حتى هذا الإجماع لم يعطِ هذه الروايات أيّاً من الأهمية، أو التسليم لها، ومن أشهر الأمثلة على ذلك مراسيل صفوان ابن يحيى، وابن أبي عمير، وأحمد بن محمد ابن أبي نصر، فقد نقل الكشي الإجماع على الأخذ بمراسيلهم،(4) والشيخ الصدوق عمّم ذلك في كل من يروي عن ثقة،(5)

(1) فقد ذكر مرتضى العسكري أنّ البهبودي قد صحح (3328) من أصل (16121)، انظر: العسكري، معالم المدرستين (ج3/282)، والبهبودي كان نقده علمياً، وعلى أسس صحيحة، ولكن الشيعة زعموا أنّ ردهم لرأي البهبودي لاعتماده على الأقوال المنقولة عن كتاب الرجال المنسوب إلى ابن الغضائري، وعلماء الدراية عندهم ينكرون وجود كتاب كهذا لابن الغضائري، لهذا لم يلقَ عمله المذكور القبول في الحوزات العلمية، العسكري، معالم المدرستين، بتصرف (ج3/282).

(2) فمثلاً: نسب الكليني لأبي عبد الله رحمه الله أنّه قال: "شهر رمضان ثلاثون يوماً لا ينقص أبداً"، [الكليني، الكافي، الصيام/باب نادر، 4/87: ح1]، وقد قال الصدوق معقّباً عليها: "من خالف هذه الأخبار، وذهب إلى الأخبار الموافقة للعامة في ضدها اتقى كما يتقى العامة، ولا يكلم إلا بالتقية كائناتاً من كان، إلا أن يكون مسترشداً فيرشد، ويبين له، فإنّ البدعة إنّما ثمات وتبطل بترك ذكرها، ولا قوة إلا بالله"، الصدوق، من لا يحضره الفقيه (2/171).

(3) فقد قال الطوسي: "هذا الخبر لا يصح العمل به من وجوه: أحدها: أنّ متن هذا الخبر لا يوجد في شيء من الأصول المصنفة، وإنّما هو موجود في الشواذ من الأخبار،...ومنها أنّ هذا الخبر مختلف الألفاظ مضطرب المعاني...[وهذا] الاختلاف مما يضعف الاعتراض به، والتعلق بمثله، ومنها أنّه لو سلم من جميع ما ذكرناه لكان خيراً واحداً لا يوجب علماً ولا عملاً، وأخبار الأحاد لا يجوز الاعتراض بها على ظاهر القرآن والأخبار المتواترة التي ذكرناها، ولو سلم من ذلك أيضاً كله لم يكن في مضمونه ما يوجب العمل به على العدد دون الأهله"، الطوسي، الاستبصار (2/66).

(4) انظر: الطوسي، اختيار معرفة الرجال (ج2/792).

(5) انظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه (ص426،428).

ولكن هذا الكلام قد رده علماء الشيعة أنفسهم، فالطوسي خالف الإجماع، وضعف مراسيلهم، وقال إنها لا تُعارض الأخبار المرسلة، فمثلاً ذكر رواية لمحمد بن أبي عمير، ثم عقب عليها قائلاً: "أول ما فيه أنه مرسل، وما هذا سبيله لا يُعارض به الأخبار المسندة،"⁽¹⁾ وهذا الإجماع من أصله مردود، فقد قال الكاشاني عن هذا الإجماع بأن عبارته ليست صريحة، ولا ظاهرة في تصحيح مراسيلهم، بل يحتمل أنه كناية عن الإجماع على عدالة هؤلاء أنفسهم،⁽²⁾ وليس هناك طريق يمكن من خلاله معرفة إذا ما كانوا يروون عن ثقة إلا إذا صرح الراوي بذلك، وهذا لم يُنقل عن أحد منهم، بل إن الثابت أنهم رَووا عن ضعفاء، فمثلاً ابن أبي عمير قد غاب عنه أسماء من روى عنهم بعد ضياع كتبه، فاضطر إلى أن يروي مرسلًا، فكيف يمكن لغيره أن يطَّلِع على عدالة من يروي عنهم،⁽³⁾ وأحمد بن عيسى قد روى عن ضعفاء وهذا ثابت، وكذلك صفوان بن يحيى.⁽⁴⁾

4- ذكر الكليني في كتابه أسانيد فيها رجال مُجمع على ضعفهم، بل إن بعضهم معروف عنهم الوضع والكذب، فقد روى عن أبي البختري وهذا باتفاق علماء الشيعة كذَّاب وضاع،⁽⁵⁾ وروى كذلك عن محمد بن مهران وهو غالٍ كذَّاب،⁽⁶⁾ وعن سليمان ابن عبد الله الديلمي، قيل في ترجمته: إنَّه كان غالباً كذاباً،⁽⁷⁾ وعن عبد الله بن القاسم الحضرمي، وهو معروف بالكذب، وقيل عنه: إنَّه غالٍ، يروي عن الغلاة، لا خير فيه، ولا يُعتدُّ بروايته،⁽⁸⁾ وهنا يبقى سؤال: ما فائدة ذكر أسانيد فيها أشباه الرجال أمثال هؤلاء؟، وقد ردَّ العامل على هذا التساؤل فقال: "في ذكره [السند] مجرد التبرك باتصال سلسلة المخاطبة اللسانية، ودفع تعبير العامة الشيعة بأن أحاديثهم غير

(1) الطوسي، تهذيب الأحكام (ص256).

(2) انظر: الكاشاني، الوافي (ج1/27).

(3) عبد الله السبزي الحاج، مقدمة الوجيزة في علم الرجال، بتصرف (ص78).

(4) انظر: عبد الله السبزي الحاج، مقدمة الوجيزة في علم الرجال (ص90،89).

(5) انظر: الطوسي، اختيار معرفة الرجال (ج1/12).

(6) انظر: المصدر السابق (ج1/248).

(7) انظر: النجاشي، رجال النجاشي (ص182).

(8) انظر: المصدر السابق (ص226).

معنعة، بل منقولة من أصول قدمائهم،⁽¹⁾ فهذا يعني أنه لا أهمية للسند، بل يُذكر لأهدافٍ جانبيةٍ لا علاقة لها بالثبوت والتأكد من الرواية.

5- إنَّ الشيعة لم يأخذوا بخبر الواحد، وقالوا: إنَّه لا يُوجب علماً ولا عملاً،⁽²⁾ فيقال لهم: وكم هي عدد الروايات المتواترة في الكافي؟، وكيف يمكن أن تكون رواية قد بلغت حدَّ التواتر وقد عاش الأئمة في دور التقية؟!، بل إنَّ الشيعة ذكروا أن الرواة كانوا يدفنون كتبهم، وتهلك هذه الكتب، وقد لخص الكليني حال الشيعة في رواية لمحمد بن الحسن بن أبي خالد شينولة، فقد ذكر أنه قال لأبي جعفر رحمه الله: "جُعِلت فداك إنَّ مشايخنا رَووا عن أبي جعفر عليه السلام، وأبي عبد الله عليهما السلام وكانت التقية شديدة، فكتبوا كتبهم ولم تُرو عنهم، فلمَّا ماتوا صارت الكتب إلينا، فقال: حدثوا بها فإنَّها حق،"⁽³⁾ فكيف ستكون روايات تبلغ حدَّ التواتر، أو قريباً منه؟!، وعلى هذا الأصل فإنَّ روايات الكافي لا يُؤخذ بها؛ لأنَّها لا تُفيد علماً ولا عملاً، والكليني وضَّح منهجه في الرواية السابقة، وهو الاعتماد على روايات مجهولة لم تُعرف في البيئة الإسلامية، ومن أصول غير موثوقة.

6- إنَّ الشيعة في أخذهم بالروايات على مذهبين:

الأول: مذهب الإخباريين: وهؤلاء قلة لا علم لهم بمصطلح الحديث، ويتلقَّون بالقبول كل ما ورد عن أئمتهم في كتب الحديث المعتمدة، والشيعة ظلوا قرابة ثلاثة قرون بعد ظهور كتبهم المعتمدة لا يفترقون عن نزعتهم الإخبارية،⁽⁴⁾ حتى جاء ابن المطهر الحلي من أعيان القرن السابع، وبدأ علم الرجال ينتشر، وبدأ الشيعة يهتمون به،⁽⁵⁾ والعجب من المذهب الإخباري الذي يدين أصحابه لله تعالى بروايات غير موثوقة، بل عمدتهم هو الظن الباطل، فهل يمكن أن يُعتمد على مؤلفٍ مثل الكليني الذي لم يكن لهم علم ولا دراية بعلم الرواية، وليس لديه اهتمام بعلم الرجال؟!، وكيف يمكن العمل بالظن بدون دليل؟، وقد قال علماء الشيعة إنَّ نسبة حكم إلى الله تعالى غير ثابت

(1) الحر العاملي، وسائل الشيعة (ج6/255).

(2) انظر: الطوسي، الاستبصار (2/66).

(3) [الكليني، الكافي، فضل العلم/رواية الكتب والأحاديث، 1/53: ح15]

(4) السالوس، مع الشيعة الإثنا عشرية في الأصول والفروع، بتصرف (ج4/119).

(5) انظر ترجمته: ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة (ج3/53).

بدليلٍ قطعي هو افتراء على الله تعالى، والعمل بالظن لا يجوز،⁽¹⁾ وكيف يمكن قبول كل الروايات المنسوبة إلى الأئمة وفيها من التناقض بحيث يستحيل الأخذ بها؛ لأنَّ في ذلك جمعاً بين النقيضين؟!؟!، فهذا شيخ الطائفة الطوسي يقول عن هذا التناقض في الروايات: "أحاديث أصحابنا أيدهم الله ورحم السلف منهم، وما وقع فيها من الاختلاف والتباين والمنافاة والتضاد، حتى لا يكاد يتفق خبر إلا وبإزائه ما يضاده، ولا يسلم حديث إلا وفي مقابلته ما ينافيه، حتى جعل مخالفونا ذلك من أعظم الطعون على مذهبنا، وتطرقوا بذلك إلى إبطال معتقدنا،"⁽²⁾ ويلاحظ أنَّ المذهب الإخباري يُنسب إلى المتقدمين، والشيعية يعتبرون أنَّ علمائهم القدماء هم الأجلاء، وهم الأرفع مكانة، والأقوم سبيلاً، وها قد عرفت منزلة القدماء أصحاب الجلالة الذين لم يكن لديهم أدنى علم ولا معرفة بعلم الرجال!!!، وينبغي التنبيه إلى أنَّ الشيعة بأجمعهم يأخذون بالمذهب الإخباري، فعلى الرغم من طعنهم في روايات الكافي، ونقدتهم لأسانيدهم إلا أنَّ له المكانة العالية عند الشيعة إلى الآن، ويُعمل بما ورد فيه، ولو أنَّ الشيعة خرجوا عن مذهب الإخباريين لألقوا روايات الكافي في نفايات العلم، فما فائدة علم الرواية وهو لم يُغير من مكانة الكافي؟، على الرغم من أنَّه قد مرَّ على مئات النقاد والعلماء، وظهر ضعفه وتناقضه، ولكن المذهب السائد هو قول إمامهم المعدوم عن الكافي: "هو كافٍ لشيئتنا،"⁽³⁾ وأكبر دليلٍ على ذلك قول الحر العاملي إنَّ تضعيف الروايات هو تضعيف ظاهري غير حقيقي، وهو لم يذكر أنَّ فائدة البحث في علم الرجال معرفة الحديث الضعيف لردِّه، وإنما هو فقط لمعرفة المتواتر، والتعرف على كتب الحديث، واستدلَّ على كلامه بأنَّ علماء الشيعة يُضعفون الحديث، أو راويه، ثم يعملون برواية ذلك الراوي بعينه، بل برواية من هو أضعف منه في مواضع لا تُحصى، وكثيراً ما يُضعف الحديث لأنَّه مرسل، ثم يُستدل به، بل كثيراً ما يُعمل بالمراسيل، وبرواية الضعفاء، ويُردُّ المسند، ورواية الثقات، وهو صريح في أنَّ تضعيف الحديث لا يردُّه، ولا يؤثر بالعمل به.⁽⁴⁾

(1) السبزالي، مقدمة الوجيزة في علم الرجال، بتصرف (ص58).

(2) الطوسي، التهذيب (ج1/2).

(3) الشاهرودي، مستدرک سفينة البحار (ج9/182)، مجتبی العراقي، أهمية الحديث عند الشيعة (ص8).

(4) انظر: الحر العاملي، وسائل الشيعة (ج30/279).

الثاني: مذهب الآخذين بعلم الرواية: وقد بدأ هذا المذهب ينتشر في القرن السابع بظهور ابن المطهر الحلي، ويمكن القول إنهم استقروا على أن الحديث الصحيح هو: ما اتصل سنده بنقل العدل الإمامي عن مثله في جميع الطبقات،⁽¹⁾ فيقال لهم: إذن فكل الروايات المرسلة في الكافي هي روايات ضعيفة لا يؤخذ بها، ولا يُعتمد عليها، وأما شرط العدالة فإنها لم تتحقق اتفاقاً في جميع الروايات في الكافي، بل إن صاحبه قد روى عن الضعفاء والمشهورين بالكذب والوضع، وليس أدل على ذلك أن من أجل الرواية في الكافي هو هشام بن الحكم، الذي كان متكلماً مُجسماً، ويعتقد أن الله تعالى جسم، وقد نقل الكليني في رواياته أن هشاماً قال بذلك، وأن جعفر الصادق رحمه الله تبرأ من كلامه،⁽²⁾ ولا تكاد تجد أحداً من شُرَّاح الكافي يجد مخرجاً من هذه الروايات أو تعليلاً، بل يقولون إن الروايات في مدحه متواترة ومعروفة، وهو من أجل أصحاب الإمام الصادق رحمه الله فلا يُقدح فيه، فإذا كان التجسيم يا أصحاب الفضيلة لا يُقدح في عدالة الراوي فما هي العدالة؟!!!، وإذا كان الكذب والوضع والفساد ليس قادحاً كذلك فما الذي يُقدح في عدالة الراوي إذن؟!!، وأما اشتراطهم أن يكون الراوي إمامياً في جميع الطبقات، فيقال لهم: وأي حاجة إلى ذلك وقد أخذتم بنقل أهل السنة للقرآن الكريم؛ فإنّ القرء العشرة الذين نُقلت عنهم القراءات، واتَّصلت بنا أسانيدهم، وتصدوا للإقراء هم من أهل السنة اتفاقاً، ولم ينقل عن أحدهم أن له ميل للشيعنة، وهذا مذكور في كتب الشيعة،⁽³⁾ فكيف تشترطون في رواية الأحاديث أن يكون الراوي إمامياً ولا تشترطون ذلك في نقل القرآن وهو أجل من السنة إجماعاً؟، وهل ساغ لكم أن تنقلوا عن الكذابين والوضاعين، بل وحتى عن الحمير⁽⁴⁾ وترفضون رواية أعلام الأمة الإسلامية من الثقات.

(1) الحر العاملي، وسائل الشيعة ، بتصريف (ج30/260).

(2) انظر: [الكليني، الكافي، التوحيد/ النهي عن الجسم والصورة، 104-106: ح1، ح4، ح5].

(3) انظر: ترجمة القراء، ابن النديم، الفهرست (ص42)، عصفور، القراءات القرآنية في كتاب العين (ص9).

(4) انظر: [الكليني، الكافي، الحجة/ باب ما عند الأئمة من سلاح رسول الله ومثاعه، 237/1: ح9].

الخلاصة: إنّ الكايني في جمعه للروايات لم يكن لديه أدنى علم ولا اهتمام بالسند ولا علم الرجال، فروى الأحاديث الموضوعة وروى عن الكذّابين، والروايات المسندة إلى النبي صلى الله عليه وسلم قليلة جداً، فالحكم الفصل أنّ كل الروايات المرسلّة لا يُحتجّ بها، وهي تمثل ما يقرب من تسعين بالمئة (90%) من روايات الكتاب، والقليل المنسوب إلى النبي صلى الله عليه وسلم معظمه لا يسلم من القدح، وحتى لو أخذنا بقول الشيعة إنّ الحديث المسند ما اتّصل إسناده إلى المعصوم، فإنّ ثلث روايات الكافي مجمع على ضعفها، وهناك من ضعّف أكثر من ثلثي الروايات، والروايات التي صححها عالم تجد عالماً آخر قدح فيها وقال بشذوذها، وبعضها لا يوافق عقلاً، وبعضها لا يثبت نقلاً.

الباب الأول
توحيد الربوبية بين البخاري والكُئني

الفصل الأول
معنى توحيد الربوبية ونواقضه بين
البخاري والكُلَيْني

المبحث الأول معنى توحيد الربوبية بين البخاري والكُليني المطلب الأول

معنى توحيد الربوبية عند أهل السنة والجماعة

أولاً: التوحيد لغةً:

هو مصدر الفعل وَحَدَّ، "والواو والحاء والذال أصل واحد يدل على الانفراد"،⁽¹⁾ "وفلان واحد دهره، أي لا نظير له"،⁽²⁾ والتوحيد على وزن تفعيل، ومعناه الحكم والعلم بأنَّ الشيء واحد،⁽³⁾ ومعنى وَحَدَّتْ اللهُ تَعَالَى، أي نسبته إلى الوحدانية، والتفعيل في كلمة التوحيد يدلُّ على المبالغة والتكرار، أي بالغت في وصف الله تعالى بالوحدانية.⁽⁴⁾

ثانياً: التوحيد اصطلاحاً:

التوحيد هو الأصل الذي يُبنى عليه الدين، وقد سار السلف الصالح في تعريفهم للتوحيد على ما تضمنته النصوص الشرعية من الدلالة الواضحة على معنى التوحيد وأقسامه، وهو توحيد جلال وعلا في ربوبيته، وفي عبادته، وفي أسمائه وصفاته، فتقسيم التوحيد مأخوذ بالاستقراء لنصوص القرآن الكريم والأحاديث النبوية،⁽⁵⁾⁽⁶⁾ وقد أشار علماء السلف المتقدمين إلى معنى التوحيد وأقسامه،⁽⁷⁾ ومن هذه التعريفات أنه: "إفراد المعبود بالعبادة، مع اعتقاد وحدته ذاتاً،

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة (ج6/90).

(2) الجوهري، الصحاح (ج2/548).

(3) المصدر السابق، بتصرف (ج2/547).

(4) انظر: إسماعيل التيمي، الحجة في بيان المحجة (ج1/331،332).

(5) انظر: الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (ج3/17).

(6) وردت آيات كثيرة في القرآن الكريم في أنواع التوحيد الثلاثة، فمثلاً: **توحيد الربوبية** قد دلَّت عليه الآيات، [الفاتحة:4]، [البقرة:107]، [آل عمران:26]، [النساء:131]، [الأَنْعَام:12]، [الأعراف:54]، **وتوحيد الألوهية**، [الفاتحة:5]، [البقرة:21]، [النساء:36]، [الأعراف:59]، [هود:50]، [النحل:36]، **وتوحيد الأسماء والصفات**، [الفاتحة:3]، [الأعراف:180]، [الإسراء:110]، [طه:20]، [الحشر:22]، [الملك:19].

(7) ومن هؤلاء العلماء ابن بطّة في كتابه "الإبانة الكبرى"، حيث قال: "إنَّ أصل الإيمان بالله تعالى الذي يجب على الخلق اعتقاده في إثبات الإيمان به ثلاثة أشياء، أحدها: أنَّ يعتقد العبد أنيَّته (أي وجوده تعالى)، ليكون بذلك مباحيناً لمذهب أهل التعطيل الذين لا يُشَبِّهُونَ صانعاً، الثاني: أنَّ يعتقد وحدانيته، ليكون مباحيناً بذلك مذاهب أهل الشرك، الذين أقروا بالصانع وأشركوا معه في العبادة غيره، والثالث: أنَّ يعتقد موصوفاً بالصفات التي لا يجوز إلا أن يكون موصوفاً بها من العلم والقدرة والحكمة، وسائر ما وصف به نفسه في كتابه." ابن بطّة، الإبانة الكبرى (ج6/149)، وذكره كذلك الإمام ابن منده في كتابه الإيمان، انظر: (ج1/124)، والإمام الطحاوي في العقيدة الطحاوية كما سيأتي، وكذلك الإمام الطبري في تفسيره، انظر: (ج1/386).

وصفاتٍ، وأفعالاً،⁽¹⁾ وكثير من أئمة المسلمين من أهل السنة والجماعة نصّوا على هذا المعنى مع اختلاف عباراتهم،⁽²⁾ ومن أمثلة هؤلاء:

1- الإمام الطحاوي:

ذكر الإمام الطحاوي أنواع التوحيد الثلاثة في بداية كلامه عن توحيد الله تعالى، فقال: "إنَّ الله تعالى واحد لا شريك له، ولا شيء مثله، ولا شيء يعجزه، ولا إله غيره،"⁽³⁾ فقله: "لا شيء مثله"، أي في ذاته وصفاته وأفعاله، وقوله: "ولا شيء يعجزه"، أي في أفعاله، فتضمنت هاتان الجملتان توحيد الربوبية، وتوحيد الأسماء والصفات، وقوله: "ولا إله غيره"، أي لا معبود بحقٍ غيره، وهذا توحيد الألوهية.⁽⁴⁾

2- شيخ الإسلام ابن تيمية:

لقد نصَّ شيخ الإسلام ابن تيمية على معنى التوحيد في أكثر من موضعٍ في كتبه، ومن ذلك قوله: "وَصَفَّ [الله تعالى] نفسه بالصفات الثبوتية، ... وقوله: لا إله إلا هو، فإنه يقتضي انفراده بالألوهية، وذلك يتضمن انفراده بالربوبية،"⁽⁵⁾ وقال في موضعٍ آخر: "الكلام في توحيد الربوبية من باب الخبر، وفي توحيد الشرع والقدر من باب الطلب."⁽⁶⁾

ثالثاً: معنى كلمة ربّ لغةً:

الراء والباء في كلمة ربّ تدلُّ على أصولٍ أربعة، وهي:

1- إصلاح الشيء والقيام عليه، ولذلك يُطلق الربّ على المصلح للشيء، والله تعالى هو الربّ؛ لأنّه مُصلح أحوال خلقه.⁽⁷⁾

(1) السفاريني، لوامع الأنوار البهية (ج1/57).

(2) انظر: القيرواني، مقدمة أبي زيد القيرواني (ج1/56)، ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم (ج2/393)، ابن القيم، مدارج السالكين (ج1/48)، اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (ج1/193، 194)، الأزهرى، الثمر الداني (ج1/10)، المقرئ، تجريد التوحيد (ص45)، الحازمي، شرح كتاب التوحيد (ج2/9).

(3) الطحاوي، العقيدة الطحاوية (ص31، 32).

(4) انظر: نور، منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله تعالى (ص16).

(5) ابن تيمية، الصفدية (ج2/64).

(6) ابن تيمية، التدمرية (ج1/22).

(7) انظر: ابن فارس، مقاييس اللغة (ج2/383).

2- "لزوم الشيء، والإقامة عليه".⁽¹⁾

3- ضم الشيء للشيء، وهناك تناسب بين هذه المعاني الثلاثة.⁽²⁾

4- مأخوذ من التريبة، وهي: "إنشاء الشيء حالاً فحالاً إلى حد التمام"⁽³⁾ والربّ مصدر مستعار للفاعل،⁽⁴⁾ فأصل الكلمة ربّ، والربّ له معانٍ ووجوه ينصرف إليها، فهو يُطلق على المالك، والسيد، والمدبر، والمربي، والقيّم، والمنعم.⁽⁵⁾

رابعاً: مدلول كلمة ربّ وربوبية شرعاً:

الربّ هو اسم من أسماء الله تعالى، فالله تعالى هو ربّ كل شيء، وله الربوبية على جميع الخلق، ولا يُقال الرب في غير الله تعالى إلا بالإضافة،⁽⁶⁾ وحينما يُطلق الربّ على الله تعالى فإنّه ينصرف إلى معانٍ كثيرة، فيأتي بمعنى السيد الذي لا شبه ولا مثل له، والمصلح أمر خلقه بما أسبغ عليهم من نعمه، والمالك الذي له الخلق والأمر،⁽⁷⁾ يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "والربّ هو الذي يربي عبده، فيعطيه خلقه، ثم يهديه إلى جميع أحواله من العبادة وغيرها"،⁽⁸⁾ والرياية والربوبية هي مصدر ربّ يربّ، إلا أن الربوبية تُقال لله تعالى، فهي صفة، والرياية في غيره، ولا يصح إطلاقها على الله تعالى.⁽⁹⁾

خامساً: تعريف توحيد الربوبية عند السلف:

عرّف أهل السنة والجماعة توحيد الربوبية بتعريفاتٍ متعددة، ولكنها تدور حول إفراد الله تعالى بأفعاله المتعدية، والإقرار بأنّه المتفرد الذي لا شريك له، ولا ندّ له،⁽¹⁰⁾ مع الاعتقاد الجازم بذلك، ومن أبرز التعريفات: أنّه شهادة "قيومية الربّ فوق عرشه يدبر أمر عباده وحده، فلا خالق، ولا رازق، ولا معطي، ولا مانع، ولا مميت، ولا

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة (ج2/383).

(2) المصدر السابق، بتصرف (ج2/383).

(3) الراغب الأصفهاني، مفردات غريب القرآن (ج1/184).

(4) المصدر السابق، بتصرف (ج1/336).

(5) انظر: ابن منظور، لسان العرب (ج1/399).

(6) انظر: المصدر السابق (ج1/400).

(7) الطبري، جامع البيان، بتصرف (ج1/142).

(8) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج1/22).

(9) انظر: الراغب الأصفهاني، مفردات غريب القرآن (ج1/184).

(10) انظر: القيرواني، مقدمة أبي زيد القيرواني (ج1/56)، ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج2/35)، ابن أبي العز الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية (ص12)، السفاريني، لوامع الأنوار البهية (ج1/128، 129)، ابن عبد الوهاب، الدرر السنية في الأجوبة النجدية (ص222)، الحكمي، معارج القبول (ج1/97)، الأزهرى، الثمر الداني (ج1/10).

محيي، ولا مدبر لأمر المملكة ظاهراً وباطناً غيره،⁽¹⁾ وهناك من عرّفه بأنّه توحيد الله تعالى بأفعاله،⁽²⁾ ولكن يرد على هذا التعريف أفعال الله تعالى اللازمة، كالنزول والضحك والغضب، فهذه لا تدخل في توحيد الربوبية، وأمّا الأفعال المتعدية كالخلق والرزق والتدبير فهي المقصودة في توحيد الربوبية، ولذلك فإنّ الأدق تخصيص التعريف بأفعال الله تعالى المتعدية.⁽³⁾

وهناك أسماء أخرى لتوحيد الربوبية، ومنها: توحيد المعرفة والإثبات، والتوحيد العلمي الخبري الاعتقادي.⁽⁴⁾

مقتضيات توحيد الربوبية:

1- "الإيمان بوجود الله تعالى".⁽⁵⁾

2- الإيمان بأفعال الله تعالى، وأنّه المنفرد بها سبحانه وتعالى، ويدخل في ذلك الإيمان بالقضاء والقدر؛ لأنّ ما يجريه الله تعالى في كونه، وما يُقدّره من مقادير هي من أفعاله تعالى.⁽⁶⁾

3- إثبات ربّ مباين للعالم، يقول ابن القيم: "إنّ الربوبية المحضة تقتضي مباينة الربّ للعالم بالذات، كما باينهم بالربوبية، وبالصفات والأفعال، فمن لم يثبت ربّاً مابيناً للعالم فما أثبت ربّاً".⁽⁷⁾

وقد دلّ تعريف توحيد الربوبية على هذه المقتضيات؛ لأنّ دلالة العبارة على المعنى إمّا أن تكون بالمطابقة، أو بالتضمن، أو بالالتزام، والتعريف يدل بالمطابقة على توحيد الله تعالى بأفعاله المتعدية، وبالتضمن على وجود الله تعالى، فإنّ الإقرار

(1) ابن القيم، مدارج السالكين (ج3/471).

(2) انظر: ابن عبد الوهاب، التوضيح عن توحيد الخلاق في جواب أهل العراق (ج1/179)، الحمد، أنواع التوحيد الثلاثة (ج1/2).

(3) انظر: ابن عيسى، توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم (ج1/347)، السلمي، شرح كتاب التوحيد (ص612).

(4) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج15/164)، ابن أبي العز الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية (ص41).

(5) الموسوعة العقديّة- الدرر السنية (ج1/170) بترقيم الشاملة ألياً.

(6) انظر: صوفي، المفيد في مهمات التوحيد (ص56).

(7) ابن القيم، مدارج السالكين (ج1/84).

بأنه تعالى خالق ورازق ومحيي ومميت إلى غير ذلك، يقتضي كونه موجوداً، ويدل بالالتزام على مباينة الله تعالى لخلقه، فإنَّ تفرد الله تعالى بأفعاله، ونفيها عن غيره، يقتضي كونه مباحيناً لهم.

المطلب الثاني

معنى توحيد الربوبية عند البخاري⁽¹⁾

لقد ذكر الإمام البخاري في صحيحه عدة أبواب في معنى توحيد الربوبية ومقتضياته، فبيّن أنّه إفراد الله تعالى بأفعاله المتعدية، فهو سبحانه وتعالى خالق كل شيء، المتصرف فيه، والمدبر له، وذكر أنّه سبحانه وتعالى له الخلق والأمر، وأمره شامل لأمره الشرعي والقدري،⁽²⁾ وذكر البخاري كذلك بعض الصفات المستلزمة لتوحيد الربوبية، وتفصيل هذه النقاط على النحو التالي:

أولاً: ملكية الله تعالى المطلقة لكل شيء:

(1) الإمام البخاري لم يبتدع معنىً جديداً في توحيد الربوبية كما يُوهم العنوان، ولكن المقصود في هذه الرسالة هو مقارنة أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم الواردة في صحيح البخاري مع روايات الكافي، ونسبة ذلك إلى البخاري مجازاً.

(2) الأمر الشرعي سيتمّ ذكره في باب توحيد الربوبية؛ لأنّ التشريع من خصائص الربوبية، وهو بتوحيد الربوبية ألصق من توحيد الألوهية؛ فالحكم سواء كان شرعياً أو كونياً هو إلى الله تعالى، فهو من تمام ربوبيته، قال تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: 10]، انظر: التميمي، فتح المجيد شرح كتاب التوحيد (ص 101)، القحطاني، حاشية كتاب التوحيد (ص 68)، ابن عثيمين، القول المفيد على كتاب التوحيد (ج 1/ 160)، فإن اعترض أنّ توحيد الربوبية يختص بأفعال الله تعالى المتعدية كالخلق والرزق، فيقال: وكذلك فإنّ توحيد الألوهية يتعلق بأفعال المكلفين، ولا يختص بأفعال الله تعالى كالتشريع، ولذلك فالأنسب أن يُلحق بتوحيد الربوبية الذي يختص بأفعال الله تعالى، دون الألوهية الذي يختص بأفعال العباد، ويُؤخذ بعين الاعتبار أنّ التشريع للعباد من أفعال الله تعالى المتعدية، ومما يشهد بذلك أنّ الله تعالى عندما ذكر التشريع ربطه بالربوبية، قال تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: 31]، فتفسير هذه الآية، أنّ اليهود والنصارى كانوا يطيعون أحبارهم ورهبانهم في تحليل ما حرّم الله تعالى، وتحريم ما أحلّه الله تعالى، ولا معنى للربوبية إلا ذلك، فيكونون قد جعلوا بعض أحبارهم ورهبانهم في مرتبة الربوبية، انظر: ابن الجوزي، زاد المسير (ج 2/ 253)، الرازي، التفسير الكبير (ج 8/ 252)، ابن عاشور، التحرير والتنوير (ج 10/ 170)، فهنا ذكر المفسرون أنّ التشريع من صفات الربوبية، ولم يذكروا أن المراد بكلمة أرباباً في الآية الآلهة، وكذلك فإنّ الحكم قد يكون كونياً شرعياً كما في الطاعات إذا وقعت، فهذا يدل على أنّه يجمعهم مسمى واحد، وأنّ متعلقهم واحد بالنسبة للربّ تعالى، وهو التعلق بتوحيد الربوبية.

ذكر الإمام البخاري في صحيحه دلائل ملكية الله تعالى، وعموم تصرفه في الدنيا والآخرة، وكان تقريره لهذه الصفة على النحو التالي:

1- الله تعالى المالك المطلق للدنيا والآخرة:

ذكر البخاري أحاديث كثيرة تبين أن الله تعالى مالك أمر الدنيا والآخرة، ومثال ذلك أنه ذكر "باب قول الله تعالى: ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾ [الناس:2]،⁽¹⁾ والملِك اسم من أسماء الله تعالى الحسنی، والملكية هي صفة يستحقها لذاته المقدسة، والمقصود بالآية أن الله تعالى مالك كل شيء خلقه وأوجده، ولكن خصَّ الناس بالذكر؛ لأنهم أشرف المخلوقات، وكثير من المخلوقات جائز دخولهم تحت قبضتهم وتصرفهم، فكان في حكم ما لو قال مالك كل شيء، مع التويه بذكر الأشرف،⁽²⁾ فهو سبحانه المالك بغير شريك ولا نديد،⁽³⁾ وهناك أحاديث في إثبات هذه الصفة خالصة لله تعالى في الآخرة، فقد أورد عن عبد الله رضي الله عنه⁽⁴⁾ أنه قال: «جَاءَ حَبْرٌ مِنَ الْأَحْبَارِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنَّا نَجِدُ أَنَّ اللَّهَ يَجْعَلُ السَّمَوَاتِ عَلَى إصْبَعٍ، وَالْأَرْضِينَ عَلَى إصْبَعٍ، وَالشَّجَرَ عَلَى إصْبَعٍ، وَالْمَاءَ وَالثَّرَى عَلَى إصْبَعٍ، وَسَائِرَ الْخَلَائِقِ عَلَى إصْبَعٍ، فَيَقُولُ أَنَا الْمَلِكُ، فَضَحِكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ تَصْدِيقًا لِقَوْلِ الْحَبْرِ، ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر:67]»،⁽⁵⁾ وفي حديث آخر: «يَقُولُ [الله تعالى] أَنَا

(1) [البخاري: صحيح البخاري، التوحيد/ قول الله تعالى: ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾ [الناس:2]، ص1237: ح7382].

(2) انظر: ابن حجر، فتح الباري (ج17/320)، وهناك من ذكر تعليقات أخرى، انظر: ابن أبي طالب، مكي، الهداية إلى بلوغ النهاية (ج12/8513).

(3) الطبري، جامع البيان، بتصرف (ج5/395).

(4) هو عبد الله بن مسعود كما ورد في رواية مسلم، انظر: [مسلم: صحيح مسلم، صفة القيامة والجنة والنار/باب بدون اسم، 4/2147: ح2786].

(5) [البخاري: صحيح البخاري، تفسير القرآن/ قول الله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الزمر:67]، ص821: ح4811].

الملك، أَيْنَ مُلُوكِ الْأَرْضِ،»⁽¹⁾ فالملك يوم القيامة خالصاً لله تعالى دون جميع خلقه الذين كانوا في الدنيا ملوكاً جبابرة ينازعونه الملك،⁽²⁾ وعند إطلاق صفة الملك على بعض الخلق فليس في ذلك تشبيه؛ إذ المعنى الذي يختص به تعالى لا يشاركه فيه أحد من خلقه، فهو مالك الملك، وله الملك التام المطلق، وهو الذي يهب المخلوقات الملك،⁽³⁾ قال تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكِ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعْزِزُ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران:26].

2- بيان حال من يعتقد منازعة أحد الله تعالى في صفة الملك:

ذكر البخاري باب قول الله تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ [الإسراء:56]،⁽⁴⁾ ففي هذه الآية تبيكت للمشركين الذين يعتقدون أن أوثانهم تملك لهم شيئاً من دون الله تعالى، فقد أمر الله تعالى نبيه أن يقول لهم ادعوا أيها القوم الذين زعمتم أنهم أرباب آلهة من دون الله عند ضرر ينزل بكم، فانظروا هل يقدر على دفع ذلك عنكم، أو تحويله إلى غيركم؟، فإنهم لا يقدر على ذلك، ولا يملكونه، وإنما يملكه ويقدر عليه خالقكم وخالقهم،⁽⁵⁾ والآيات كثيرة في الإنكار على من يدعو أحداً غير الله تعالى، معتقداً أنه يملك شيئاً من دونه تعالى، قال تعالى: ﴿أَمْ عِنْدَهُمْ خَزَائِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ الْمُسَيْطِرُونَ﴾ [الطور:37]،⁽⁶⁾ أي أنهم يتصرفون في الملك، وبيدهم مفاتيح الخزائن، أم هم الذين سيحاسبون الخلاق.⁽⁷⁾

(1) [البخاري: صحيح البخاري، تفسير القرآن/ قول الله تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الزمر:67]، ص821: ح4812]

(2) الطبري، جامع البيان، بتصرف (ج1/124).

(3) انظر: الغنيمان، شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري (ج1/124).

(4) انظر: [البخاري: صحيح البخاري، تفسير القرآن/ قوله تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ [الإسراء:56]، ص793].

(5) انظر: الطبري، جامع البيان (ج17/471).

(6) انظر: [البخاري: صحيح البخاري، تفسير القرآن/ باب بدون اسم، ص830: ح4854].

(7) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، بتصرف (ج7/437).

3- ذكر بعض لوازم ملكية الله تعالى المطلقة:

إن ملكية الله تعالى تستلزم كونه المتصرف والمدبر لأمر الخلق، قال تعالى: ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ﴾ [السجدة:5]، فلا شيء يخرج عن إرادته ومشئته في الدنيا والآخرة على حد سواء، فإنه سبحانه إذا أراد شيئاً فإنما يقول له كن فيكون، ومهما بلغت مكانة العبد فإنه لا يملك شيئاً من دون الله تعالى، وقد ذكر البخاري حديث: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَدْعُوَ عَلَى أَحَدٍ، أَوْ يَدْعُوَ لِأَحَدٍ، قَنَتَ بَعْدَ الرُّكُوعِ، فَرِيماً قَالَ إِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ اللَّهُمَّ أَنْجِ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ، وَسَلْمَةَ بْنَ هِشَامٍ، وَعِيَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ، اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطَأَتِكَ عَلَى مُضَرٍّ، وَاجْعَلْهَا سِنِينَ كَسَنِي يَوْسُفَ، يَجْهَرُ بِذَلِكَ، وَكَانَ يَقُولُ فِي بَعْضِ صَلَاتِهِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ: اللَّهُمَّ الْعَنِ فُلَانًا وَفُلَانًا، لِأَحْيَاءٍ مِنَ الْعَرَبِ، حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ فَأِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ [آل عمران:128]»⁽¹⁾ فالمعنى أن النبي صلى الله عليه وسلم ليس له من الأمر شيء، والله جميع ما بين أقطار السموات والأرض، من مشرق الأرض إلى مغربها دونه ودونهم، فهو سبحانه يحكم فيهم بما يشاء، ويقضي فيهم ما يحب،⁽²⁾ فالأمر مرجعه إلى الله تعالى، قال تعالى: ﴿إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ [آل عمران:154]، أي يُصَرِّفُهُ وَيُدَبِّرُهُ كَيْفَ يَشَاءُ،⁽³⁾ وفي الآخرة كذلك كل شيء تحت إرادته ومشئته، فهو سبحانه يغفر لمن يشاء، ويعذب من يشاء، ويأذن في الشفاعة لمن يشاء، قال تعالى: ﴿وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ [سبأ:23].⁽⁴⁾

- (1) انظر: [البخاري، صحيح البخاري، تفسير القرآن/ قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ فَأِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ [آل عمران:128]، ص 759: ح 4560.
- (2) انظر: الطبري، جامع البيان (ج 7/203).
- (3) المصدر السابق، بتصرف (ج 7/322).
- (4) انظر: [البخاري، صحيح البخاري، التوحيد/ قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ حَتَّى إِذَا فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [سبأ:23]، ص 1254.

ثانياً: ربوبية الله تعالى تشمل الخلق والأمر:

لقد نصَّ الإمام البخاري على ركني توحيد الربوبية، وهما الخلق والأمر، فقد ذكر باب قول الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصَّافَات:96]، وذكر فيه قوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف:54]،⁽¹⁾ والآية نصَّ في توحيد الربوبية؛ لأنَّ عناصر التوحيد موجودة فيها، وهما أمران: الخلق أولاً، والأمر ثانياً، فالله تعالى فرَّق بين الخلق والأمر وهذا يدل على التباين،⁽²⁾ وفي الآية أسلوب حصر وقصر، للدلالة على انفراد الله تعالى في الخلق والأمر، سواء كان الخلق من العدم، كما خلق الله تعالى الخلق أول مرة، أو إعادة الخلق مرة أخرى، وذلك بعد الموت والفناء،⁽³⁾ قال تعالى: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعُدًّا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾ [الأنبياء:104]، وأما الأمر فالمقصود به أمر الله تعالى الكوني القدري، والديني الشرعي،⁽⁴⁾ فأما الكوني فهو ما يقضي الله تعالى به خلقاً وتقديراً، وهو المشيئة الشاملة لجميع المخلوقات، وهذه الأوامر الإلهية لا بدَّ من وقوعها كما أراد الله تعالى، فلا رادَّ لقضائه، ولا معقَّب لحكمه، وأما أمر الله تعالى الشرعي فهو ما يقضي الله تعالى به شرعاً على لسان رسله وأنبيائه، وهو مُوجِّهٌ للتقلين الإنس والجن، وهو المتضمن للمحبة والرضا،⁽⁵⁾ وكل شيء بأمره تعالى، قال سبحانه: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ﴾ [الرُّوم:25]، وقد ذكر البخاري أبواباً كثيرةً تتضمن الأوامر الكونية والشرعية، ومن ذلك حديث ابن عباس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه، قال لجبريل: «يَا جِبْرِيلُ، مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَزُورَنَا أَكْثَرَ مِمَّا تَزُورُنَا؟»، فَزَلَّتْ: ﴿وَمَا

(1) [البخاري: صحيح البخاري، التوحيد/ قول الله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفَذَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الكهف:109]، ص 1251].

(2) انظر: ابن خزيمة، كتاب التوحيد (ج1/391).

(3) انظر: الرازي، التفسير الكبير (ج14/275).

(4) وأمر الله تعالى الكوني والشرعي يدخلان في توحيد الربوبية كما مرَّ، انظر: 53 من هذا البحث.

(5) انظر: ابن أبي العز الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية (ص70)، التويجيري، موسوعة فقه القلوب (ج1/417، 418، 419)، الغنيمان، شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري (ج2/192).

تَنْزَلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴿

[مريم:64]،⁽¹⁾ والأمر في الآية يشمل الأمر الكوني والشرعي، فالتنزيل هو فعل جبريل، ولا يقع إلا بأمر الله تعالى، وهذا الأمر هو الكوني القدرى، الذي سبق كل ما هو كائن، ونزول جبريل امتثالاً لأمر الله تعالى، ولا يكون إلا بالخير والبركة والنصر والتأييد للمؤمنين، وهذا من الأوامر الشرعية.⁽²⁾

ثالثاً: إثبات أفعال الله تعالى المتعدية:

إنَّ أساس توحيد الربوبية إثبات أفعال الله تعالى المتعدية، مع الاعتقاد الجازم أنَّه تعالى لا يشاركه أحد في ذلك. وأَنَّه تعالى لم يزل متصفاً بصفاته الفعلية أزلاً، وإنَّ كُنَّا لاندرِكُ كنهها وحقيقتها،⁽³⁾ وهو سبحانه وتعالى له معنى الربوبية ولا مريب،⁽⁴⁾ ومن أمثلة ما ذكره البخاري من صفات الله تعالى الفعلية⁽⁵⁾:

الخلق: وهو صفة من صفات الله تعالى، وهو لم يزل متصفاً بها سبحانه وتعالى، فهي صفة كمال، ولا يجوز أن يكون عادماً لها في وقت من الأوقات، قال تعالى: ﴿ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [النحل:17]،⁽⁶⁾ ومنهج البخاري في تقرير هذه الصفة على النحو التالي:

(1) [البخاري: صحيح البخاري، التوحيد/ قول الله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ ﴾ [الصَّافَات:171]، ص1250].

(2) انظر: الغنيمان، شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري (ج2/192).

(3) انظر: ابن أبي العز الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية (ص124).

(4) ابن خزيمة، كتاب التوحيد (ج1/51)، ابن أبي العز الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية (ص136)، بتصرف.

(5) سيتم ذكر مثال على الصفة الفعلية؛ لأنَّ الفعل متعلق الصفة، فسيتم ذكر الصفة ومتعلقها، ومنهج البخاري فيهما.

(6) انظر: ابن خزيمة، كتاب التوحيد (ج1/51)، ابن أبي العز الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية (ص131).

1- إثبات أن الله تعالى هو الخالق المتفرد بالخلق:

ذكر الإمام البخاري: "باب ما جاء في تخليق السموات والأرض، وغيرها من الخلائق،"⁽¹⁾ ومقصوده في هذا الباب إثبات صفة الخلق لله تعالى، وإثبات متعلقها كذلك، وقصرها عليه سبحانه وتعالى، فتخليق السموات والأرض هو فعل الله تعالى الذي وجدت به الخلائق،⁽²⁾ والله تعالى خلق الخلق بأمره، وهو قوله كن، وهذا معنى قول البخاري إنَّ الخلق هو: "فعل الرب، وأمره،"⁽³⁾ وسياق كلام البخاري يقتضي التفرقة بين الفعل، والمفعول، فالفعل هو مقتضى الصفات القائمة بالفاعل، والباري غير مخلوق، فصفاته غير مخلوقة، وأما ما ينشأ عن فعله (المفعول) فهو مخلوق.⁽⁴⁾

2- ذكر المسائل التي تناقض المعتقد الصحيح، والرد عليها:

لقد ابتلي الإمام البخاري بمن يقول إنَّ أفعال العباد غير مخلوقة، حيث قال في كتابه "خلق أفعال العباد": "ادَّعت المعتزلة من أن فعل الله تعالى مخلوق، وأنَّ أفعال العباد غير مخلوقة، وهذا خلاف علم المسلمين؛"⁽⁵⁾ لذلك كان أكثر كلامه رحمه الله تعالى في الرد عليهم، وبالغ في الاستدلال بالآيات والأحاديث أنَّ أفعال العباد مخلوقة، وأظنُّب في ذلك،⁽⁶⁾ ومن الأبواب التي ذكرها للرد على هذا المعتقد الفاسد، باب قول الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصَّفات:96]،⁽⁷⁾ ففيه إثبات نسبة الأفعال كلها لله تعالى سواء كانت خيراً أو شراً، ولا يُنسب شيء من الخلق لغير الله

(1) [البخاري: صحيح البخاري، التوحيد/ ما جاء في تخليق السموات والأرض وغيرها من الخلائق، ص1250].

(2) الغنيمان، شرح كتاب التوحيد، بتصريف (ج2/174).

(3) [البخاري: صحيح البخاري، التوحيد/ ما جاء في تخليق السموات والأرض وغيرها من الخلائق، ص1250].

(4) انظر: ابن حجر، فتح الباري (ج17/457)، ابن أبي العز الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية (ص133)، الغنيمان، شرح كتاب التوحيد (ج2/168).

(5) البخاري، خلق أفعال العباد (ص75).

(6) انظر: ابن حجر، فتح الباري (ج17/548).

(7) [البخاري: صحيح البخاري، التوحيد/ قول الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصَّفات:96]، ص1267].

تعالى،⁽¹⁾ وأفعال العباد واقعة بقدرتهم ومشيتهم، ولكن لا مشيئة لهم إلا بعد مشيئته سبحانه وتعالى،⁽²⁾ كما قال تعالى: ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ [الإنسان:30]، فهنا يظهر تبعية المشيئة الإنسانية للمشيئة الإلهية،⁽³⁾ وأما المعتزلة فقد جعلوا الأفعال كلها من خلق البشر، وجعلوا الفعل والمفعول واحداً،⁽⁴⁾ "والمذهب الحق أن جهة خلقه تعالى لأفعال العباد وغيرها من المخلوقات، غير جهة أمره للعبد،"⁽⁵⁾ فهناك فرق بين الفعل والمفعول، وهو ظاهر قول الإمام البخاري كما مرّ.

إنّ منهج الإمام البخاري في كل أفعال الله تعالى التي تدخل في ربوبيته تعالى مطابق لما ذكر، فإنّه يُورد الآيات والأحاديث التي تدلُّ على تفرده سبحانه وتعالى بها، والرد على من أحد فيها وعطل، مستدلاً بالآيات القرآنية، والسنة الصحيحة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم.⁽⁶⁾

-
- (1) انظر: ابن بطال، شرح صحيح البخاري (ص1268)، ابن القيم، شفاء العليل (ص41).
- (2) انظر: ابن أبي العز الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية (ص436)، ابن حجر، فتح الباري (ج17/549،549).
- (3) ابن بطة، الإبانة الكبرى، بتصريف (ج3/201).
- (4) انظر: البخاري، خلق أفعال العباد (ص75)، ابن القيم، شفاء العليل (ص41).
- (5) ابن أبي العز الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية (ص70).
- انظر: [البخاري: صحيح البخاري، التوحيد/ قول الله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ﴾ [الذاريات:58]، ص1237، قوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا ﴾ [الأنعام:65]، ص1239، قول الله تعالى: ﴿ هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ [الحشر:24]، ص1241].
- (6) انظر: [المصدر السابق، التوحيد/ قول الله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا ﴾ [فاطر:41]، ص1250].

المطلب الثالث

معنى التوحيد عند الشيعة الإثنا عشرية

التوحيد اصطلاحاً عند الشيعة:

هو اسم للعلم الذي يتعلق بالله تعالى، ذاتاً، وصفاتٍ، وأفعالاً، إثباتاً ونفيًا، مع اعتقاد وحدته في ذلك كله، وسائر ما يصح له ويمتدح عليه،⁽¹⁾ وهو: "الإقرار بأنه تعالى واحد لا شريك له في الوجود والوجود الذاتيين، وأنه لا يتجزأ ولا ينقسم."⁽²⁾

والتوحيد عندهم لا يتم إلا باعتقاد ثلاثة أمور، وهي:

1- وحدة الذات:

يقصد الشيعة بوحدة الذات أنه سبحانه وتعالى واحد لا نظير له، وليس مركباً من أجزاءٍ وأبعاضٍ، وأن يُنفى عنه الشريك في صانعية العالم، أي أنّ وحدة الذات تنفي تركيب الذات، وتنفي تعددها.⁽³⁾

2- وحدة الصفات:

ومرادهم أنّ صفاته سبحانه وتعالى لا تنفصل عن ذاته، أي أنها ليست زائدةً على ذاته، وليست منفصلة عن بعضها، بل هو وجود، كله علم، وكله قدرة، وكله أزلية، وهذا خاصّ بالله تعالى، بخلاف المخلوقات، فالإنسان يتصف بالعلم والقدرة مثلاً، وهما عارضان على ذاته، فذاته شيء، وعلمه وقدرته شيء آخر، وعلمه وقدرته

(1) انظر: الصدوق، التوحيد (ص85)، الجزائري، نور البراهين (ج1/228)، المازندراني، شرح أصول الكافي (ج3/70)، المجلسي، مرآة العقول (ج1/234)، العاملي، زين الدين، رسائل الشهيد الثاني (2/757)، الخراساني، منهاج الصالحين (ج1/38)، الحر العاملي، الفصول المهمة في أصول الأئمة (ج1/90)، الحراني، تحف العقول (ج1/16)، الريشهري، موسوعة العقائد الإسلامية (ج3/366، 365)، الخوئي، منهاج البراعة شرح نهج البلاغة (ج19/336)، الشيرازي، مكارم الأمثل في تفسير الكتاب المنزل (ج20/555)، السبحاني، بحوث قرآنية في التوحيد والشرك (ج1/23).

(2) المازندراني، شرح أصول الكافي (ج12/399).

(3) انظر: العاملي، زين الدين، رسائل الشهيد الثاني (2/757)، الخراساني، منهاج الصالحين (ج1/38)، المجلسي، مرآة العقول (ج1/211)، السبحاني، محاضرات في الإلهيات (ص44)، الشيرازي، مكارم الأمثل في تفسير الكتاب المنزل (ج20/557)، الخوئي، منهاج البراعة شرح نهج البلاغة (ج1/364)، مغنية، في ظلال نهج البلاغة (ج1/21).

كذلك منفصلان عن بعضهما، ولكن صفات الله تعالى بخلاف ذلك، فهي ليست زائدةً على ذاته، وليست منفصلة عن بعضها،⁽¹⁾ وأصل التوحيد نفي الصفات عنه سبحانه وتعالى، واعتقاد أن الصفات هي عين الذات.⁽²⁾

3- وحدة الأفعال:

وتعني وحدة الأفعال أن كل وجود وحركة وفعل في العالم يعود إلى ذاته المقدسة سبحانه وتعالى، فهو مسبب الأسباب، وعلّة العلل، حتى الأفعال التي تصدر من البشر هي في أحد المعاني صادرة عنه سبحانه، أي أنه لا مؤثر في الوجود إلا الله تعالى.⁽³⁾

إنّ التوحيد عند الشيعة يتناول الإثبات والنفي، أي إثبات الكمال لله تعالى، ونفي ما لا يليق عنه سبحانه وتعالى في ذاته، وصفاته، وأفعاله، فيقولون: إنّ الله واحد ليس كمثله شيء، لا يوصف بجسم، ولا صورة، ولا جوهر، ولا عرض، ولا سكون، ولا صعود، ولا هبوط، ولا قيام، ولا قعود،.... إلى آخر هذه الأوصاف،⁽⁴⁾ وهم بالإثبات يثبتون وجود الذات ووحدتها، وأمّا النفي فيتناول نفي ما دون ذلك من الأعراض والأوصاف.

وتعريف التوحيد عند الشيعة مطابق تماماً لتعريف المتكلمين، فإنّ المتكلمين جميعاً يقصدون بالتوحيد: العلم بأنّ الله تعالى واحد في كل ما يخصّه، ويقسمون التوحيد إلى ثلاثة أقسام: توحيد الذات، وتوحيد الصفات، وتوحيد الأفعال.⁽⁵⁾

(1) انظر: بحر العلوم، الإمامة الإلهية (ج2/123)، المظفر، عقائد الإمامية (ص21،22)، الحر العاملي، الفصول المهمة في أصول الأئمة (ج1/90)، الخوئي، منهاج الصالحين (ج1/46)، الشيرازي، مكارم، الأمل في تفسير الكتاب المنزل (ج7/109).

(2) انظر: الصدوق، التوحيد (ص57)، الحراني، تحف العقول (ص61).

(3) انظر: الشيرازي، مكارم، الأمل في تفسير الكتاب المنزل (ج1/50)، الخوئي، منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة (ج4/361).

(4) انظر: الهداية، الصدوق (ص7)، الطبرسي، الاحتجاج (ج2/70)، الحر العاملي، الفصول المهمة في أصول الأئمة (ج1/90)، السبزواري، معارج اليقين في أصول الدين (ص38)، الحسيني، دراسات في الحديث والمحدثين (ج1/194)، الطباطبائي، تفسير الميزان (ج8/133)، الريشهري، ميزان الحكمة (ج3/134).

(5) انظر: القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة (ص128)، المؤلف نفسه، المغني (ج4/242).

الرد على ما ابتدعه الشيعة في توحيد الأسماء والصفات: (1)

1- لقد نفى الشيعة صفات الله تعالى بحجة تنزيه الخالق عن مشابهة المخلوق؛ لأنَّ إثبات الصفات-على حد زعمهم- يُوجب التركيب، وكل جسم مركب من أجزاءٍ مختلفة الماهية، وإذا ثبت هذا فإنَّه يعني افتقار الذات الإلهية إلى تلك الأجزاء، ويكون بذلك مشابهاً للمخلوق، وهذه حجة باطلة؛ لأنَّ في هذا قياس الغائب على الشاهد، وهناك فوارق بين الخالق والمخلوق، مثل وجوب وجود الخالق وقدمه وغناه، وغير ذلك، دون المخلوق، وهذا يُقال في سائر الأقيسة الفاسدة، وليس معهم حجة على هذا العموم سوى هذا القياس الفاسد. (2)

2- إنَّ الشيعة وافقوا المتكلمين في نفهم لكثير من النصوص وتأويلها تأويلاً باطلاً، والقول فيها بالمجاز، فيردُّ عليهم سؤالاً يردُّ باطلهم وهو: ما تقولون في قول القائل غفر الله لك، وعفا عنك، أمجاز هو أم حقيقة؟، فإن قالوا مجاز، فهذا يعني أنَّ الله تعالى لا يغفر لأحدٍ، ولا يعفو عن أحدٍ، ولا يحلم عن أحدٍ على الحقيقة، وهذا عين الكفر، وتعطيل الرب عن كمالاته وما يجب له، وإن قالوا هو حقيقة فهذا يجب أن يُقال في كل النصوص الواردة في التوحيد؛ لأنَّه تناقض أن نقول في بعضها أنَّها حقيقة، وفي الأخرى مجاز. (3)

3- إنَّه من المعلوم بصريح العقل أنَّه ليس معنى كون الشيء عالمًا، هو معنى كونه قادرًا، ولا عين ذاته هو نفس كونه عالمًا قادرًا، فمن جوَّز أن تكون هذه الصفة هي الأخرى، وأنَّ تكون الصفة هي الموصوف فهو من أعظم الناس سفسطة، ثمَّ إنَّه متناقض، فإنَّه إنَّ جوَّز ذلك فليزِم أنَّ الوجود واحد، وجاز أن يكون وجود الخالق هو وجود المخلوق، فيكون الوجود واحدًا بالعين لا بالنوع، وحينئذٍ فإذا كان وجود الممكن هو وجود الواجب، كان وجود كل مخلوق هو نفس وجود الحق القديم الدائم الباقي، الذي لا يقبل العدم، (4) وقد ذُكر في نهج البلاغة في أكثر من موضع صفات الله

(1) سيتمُّ الرد في هذا المطلب على نفي الصفات عند الشيعة بشكل إجمالي؛ لأنَّ الرد على بدعهم في توحيد الربوبية والألوهية سيرد مفصلاً خلال الرسالة إن شاء الله تعالى؛ ولأنَّ الرسالة لا تشمل توحيد الأسماء والصفات سيذكر الرد إجمالاً هنا، وبالله تعالى التوفيق.

(2) انظر: ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (ج4/159).

(3) انظر: ابن قتيبة، الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية (ص37).

(4) انظر: ابن تيمية، التدمرية (ص41).

تعالى، بإضافة الصفة إلى متعلقها، مثل: "قوالذي وسع سمعه الأصوات"،⁽¹⁾ ولو قالوا يصح أن يُقال وسع بصره الأصوات لأضحكوا العقلاء على عقولهم، ومنقول عن الأئمة الآخرين بالتواتر إثبات هذه الصفات له تعالى.

4- إن قولهم: إنه يلزم من إثبات الصفات، افتقاره إلى خالقٍ آخرٍ، ويلزم منه كذلك التسلسل، والقول بالإمكان والحدوث، وذلك يلزم منه نفي الصانع،⁽²⁾ فهذه الحجة على فرض صحتها، فإنها تدل على نفي هذه النقائص، وليست حجة على نفي التمثيل والتشبيه، فإن هذه النقائص يجب نفيها مطلقاً، وأمّا صفات الكمال، فيجب نفي التشبيه والتمثيل فيها،⁽³⁾ فالواجب في صفات الله تعالى أن نثبتها، وننفي أن تكون مشابهة لصفات المخلوقين، وأمّا النقائص فالواجب نفيها من أصلها.

5- لقد نفى الشيعة صفات الله تعالى بحجة أن في إثباتها تشبيهاً للخالق بالمخلوق؛ لأنّ إثبات الصفات فيه تجسيم، كما في إثبات الحياة والعلم والقدرة له، فإنّه لا يُعرف مسمىً بهذه الأسماء إلا جسماً، فيقال لهم قد ذكرتم: هو حي عليم قدير، فهل في ذلك تشبيه له تعالى بغيره ممن هو حي عليم قدير؟، وإن نفيتم عن الله تعالى الصفات الثبوتية فقد شبهتموه بالمعدوم،⁽⁴⁾ والنافي إن اعتمد فيما ينفيه على أن هذا تشبيه، وقصد التماثل من كل وجه فهذا باطل، وإن أراد أنّه مشابه له من وجه دون وجه، أو مشارك له في الاسم، فيلزمه هذا في سائر ما يثبتته الله تعالى، ولكنهم لم يلتزموا بذلك في سائر ما أثبتوه الله تعالى، فقد أثبتوا صفات يشترك فيها الخالق والمخلوق في اسمها كالوجود مثلاً، وقد أقاموا الدليل على إبطال التشبيه والتماثل، وفسروه أنّه يجوز على أحدهما ما يجوز على الآخر، ويمتنع عليه ما يمتنع عليه، ويجب له ما يجب له،⁽⁵⁾ ومعلوم أنّ هذا منتفٍ عن الله تعالى؛ فإنّه لا يجوز على الله تعالى ما يجوز على المخلوق.

6- إنّ جعلهم نفي الصفات من التوحيد باطل، ومعلوم الفساد لوجوه:

(1) الحر العاملي، وسائل الشيعة (ج16/345)، القبجاني، مسند الإمام علي (ج10/211).

(2) انظر: الحلبي، ابن المطهر، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد (ص73).

(3) انظر: ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (ج1/296).

(4) انظر: ابن تيمية، الصفدية (ج1/89).

(5) انظر: ابن تيمية، التدمرية (ص116).

أ- إنَّ إثبات ذاتٍ مجردةٍ عن جميع الصفات أمر لا يُتصور له وجود في الخارج، وإنَّما وجوده في الذهن، وهذا غاية التعطيل، والذهن قد يفرض المحال ويتخيله، وهذا القول أفضى إلى القول بالحلول والاتحاد، وهو أقبح من كفر النصارى فإنَّهم خصَّوه بالمسيح وهؤلاء عمَّوا. (1)

ب- إنَّ قولهم: إنَّ إثبات الصفات فيه تشبيه للخالق بالمخلوق باطل، ويرد عليهم أنَّهم أثبتوا أشياءً مشتركة بين الله تعالى وعباده كإطلاق القول بأنَّه شيء، فإنَّ قالوا: نحن نثبت ذلك ولكن نخرجه من حد التشبيه والتعطيل، (2) فنقول: ونحن نثبت ما أثبتناه الله تعالى بإخراجه من حد التشبيه والتعطيل، فإذا كانت القاعدة أنَّ كلَّ وصفٍ وصفَ الله تعالى به نفسه، وكان مشتركاً بينه وبين المخلوق، فيجب أن يُنرَّه عن التعطيل والتشبيه فواجب أن يكون هذا مطرداً في كل الأوصاف الواردة في الشرع، وقد أثبت له الوجود والشئئية، ولم يكن في ذلك تشبيه، فأثبتوا له الصفات مع عدم التشبيه بالمخلوق. (3)

ج- إنَّ القول بأنَّ الصفات هي عين الذات، وأنَّها متماثلة، يقتضي من ذلك جواز أن يسدَّ كل واحدٍ منهما مسد الآخر، ويستلزم أيضاً أن يجوز على أحدهما ما يجوز على الآخر، فإذا اشتركا في جواز ذلك لزم من ذلك محالات، وهو أنَّه إذا جاز على أحدهما ما يجوز على الآخر، ووجب ما يجب له، وامتنع عليه ما يمتنع عليه، يلزم أن يكونا متماثلين، وذلك يقتضي أن يكون كل مختلفين متماثلين، وهذا قلب للحقائق وتبديلها، وهو من أعظم السفسطة، (4) فمثلاً قولهم: سميع بصير هما سواء، وليس في سميع من المعنى إلا ما في بصير، ولا فيهما إلا معنى عليم، فيقال لهم قد سمع الله تعالى قول اليهود: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾ [آل عمران: 181]، حين قالوه، وعلمه قبل أن يقولوه، فهل يجوز لأحدٍ أن يقول إنَّ الله تعالى سمعه قبل أن يقولوه؟ وكذلك في قول المجادلة في زوجها، فقد سمع الله تعالى جدالها للنبي صلى الله عليه وسلم حين جادلته وحاورته، وعلمه قبل أن تجادله، فهل لأحدٍ أن يقول إنَّ الله تعالى سمعه قبل أن يكون؟ وإذا لم يجز ذلك فقد عليم المخالف أن في سميع معنى غير معنى

(1) انظر: ابن أبي العز الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية (ص 28).

(2) انظر: المازندراني، شرح أصول الكافي (ج3/74، 75).

(3) انظر: ابن تيمية، بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (ج1/296).

(4) انظر: المصدر السابق (ج4/153، 154).

عليه،⁽¹⁾ وقد ورد في الكافي: "العلم ليس هو المشيئة"،⁽²⁾ فهنا أثبت التغاير بين الصفات، فتناقض الشيعة دليل على فساد ما ذهبوا إليه.

7- لقد ورد في الكافي: "ولا تعدوا القرآن فتضلوا بعد البيان"،⁽³⁾ وورد أيضاً: "الله تعالى أعلى وأعظم أن يبلغ كنه صفته، فصفوه بما وصف به نفسه، وكفوا عما سوى ذلك"،⁽⁴⁾ ونُسب لجعفر رحمه الله: "فاعلم رحمك الله أن المذهب الصحيح في التوحيد ما نزل به القرآن من صفات الله عز وجل فأنف عن الله تعالى البطلان والتشبيه، فلا نفي، ولا تشبيه"،⁽⁵⁾ وهذا مخالف لمذهبهم، فإن هذه الروايات تُوجب إثبات الصفات، فلم جعلوا التوحيد هو نفي الصفات، والروايات صريحة بإثباتها ولم المخالفة والتناقض؟.

(1) انظر: ابن قتيبة، الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية (ص37).

(2) [الكليني: الكافي، التوحيد/ الإرادة وأنها من صفات الفعل، 109/1: ح2].

(3) [المصدر السابق، التوحيد/ النهي عن الصفة بغير ما وصف به نفسه، 100/1: ح1].

(4) [المصدر نفسه، التوحيد/ النهي عن الصفة بغير ما وصف به نفسه، 102/1: ح6].

(5) [المصدر نفسه، التوحيد/ النهي عن الصفة بغير ما وصف به نفسه، 100/1: ح1].

المطلب الرابع معنى توحيد الربوبية عند الكليني

إنَّ الكليني في كتابه الكافي سار وفق طريقة المتكلمين في تعريفهم وعرضهم للتوحيد، فقد أورد توحيد الذات والصفات والأفعال صراحةً بمعناه السابق عند الشيعة، وأمَّا توحيد الربوبية الذي دلَّت عليه نصوص الشرع، فلم يرد إلا في مواطن محدودة جداً؛ ولذلك سيتمُّ الحديث عن إثبات وجود الصانع، وتوحيد الذات، وتوحيد الأفعال عند الكليني، بمقابل توحيد الربوبية عند البخاري رحمه الله؛ لأنَّ ركنا التوحيد عند الكليني هما إثبات وجود الصانع، واعتقاد وحدته، -سواء كانت في الذات أو الصفات أو الأفعال،- وتوحيد الذات والأفعال يشمل لوازم الربوبية، ويشبه تعريف توحيد الربوبية في الاسم، وإنَّ اختلف في المسمى، وسيتمُّ التطرق لتوحيد الصفات -في بعض المسائل- في هذا المطلب؛ لأنَّ له تعلق من ثلاثة أوجه، الأول: أنَّ من أقسام توحيد الذات عند الكليني التوحيد بعد مرتبة الذات، وهو يتحقق بنفي الصفات عن الذات الإلهية، الثاني: زعم الكليني أنَّ إثبات الصفات كإثبات أكثر من إله، وهذا من نواقض توحيد الربوبية، الثالث: أنَّ الكليني قد خلط بين الصفات الفعلية وبين أفعال الله تعالى؛ فجعل الصفات الفعلية هي عين أفعال الرب، وتناقض في رواياته، فسيتم ذكر مثال على صفة فعلية جعلها الكليني من الأفعال، مع تفصيل تناقضه في هذه المسألة حتى يتبين فساد منهجه، ومنهج الشيعة، وتفصيل هذه الأقسام على النحو التالي:

أولاً: وجود الصانع:

إنَّ الركن الأول للتوحيد عند الكليني هو إثبات الصانع، فأول باب بدأ به كتاب التوحيد، "باب حدوث العالم، وإثبات المحدث"،⁽¹⁾ أي إثبات وجود المُحدِّث، وقد أقام الدلائل على ذلك، وذكر مناظرات جعفر الصادق⁽²⁾ مع الزنادقة،⁽³⁾ وهم الذين ينكرون وجود الصانع، وينكرون الآخرة والثواب والعقاب.

ومما يبين أهمية هذا الركن عند الكليني، أنَّ من أقرَّ بوجود الصانع فإنَّه يدخل في الإيمان، وإثبات حدوث العالم لم تكن له هذه الأهمية إلا لكونه يؤدي إلى إثبات الصانع؛ لأنَّ من لوازم إثبات الصانع أن يكون العالم مُحدَّثاً، وروايات الكافي في باب التوحيد تبين وجهاً من معارضة المسلمين للملاحدة المنكرين للصانع،⁽⁴⁾ ولكن الاكتفاء غالباً بإثبات الصانع دون إثبات حدوث العالم؛ لأنَّ إنكار الصانع كان شائعاً عند من يعيش بين المسلمين أكثر من القول بقدوم العالم،⁽⁵⁾ فإنَّه لا يُنسَب القول بالقدم إلا إلى الدهرية؛ ولذلك لم يُورد الكليني باباً مفرداً في كتابه لإثبات حدوث

(1) [الكليني: الكافي، التوحيد/ حدوث العالم، وإثبات المحدث، 1/72].

(2) "هو جعفر الصادق بن محمد الباقر بن زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، الإمام العلم أبو عبد الله الهاشمي العلوي الحسيني المدني سبط القاسم بن محمد بن أبي بكر، أمه فروة بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر، وأمها أسماء بنت عبد الرحمن بن أبي بكر، ولهذا كان جعفر يقول ولدني الصديق مرتين، يُقال: وُلد سنة ثمانين،.... والظاهر أنه رأى سهل بن سعد وغيره من الصحابة، يروي عن جده القاسم، وأدرك جده زين العابدين،.... ومن جملة من روى عنه ولده موسى الكاظم، وقد حدث عنه من التابعين يحيى بن سعيد الأنصاري، ويزيد بن الهاد، وثقه ابن معين والشافعي وجماعة، وقال أبو حاتم: ثقة لا يُسأل عن مثله،" وقد احتج به مسلم، وكان من سادات أهل البيت فقهياً وعلمياً وفضلاً وجوداً.... مات سنة ثمان وأربعين ومائة عن ثمان وستين، ودفن بالبقيع،" السخاوي، التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة (ج1/242).

(3) انظر: [الكافي: الكليني، التوحيد/ حدوث العالم، وإثبات المحدث، 1/72-80: ح1، ح2، ح3، ح4، ح5، ح6/ أدنى المعرفة، 1/86: ح1، ح2، ح3/ النهي عن الجسم والصورة 1/104-106: ح1، ح2، ح3، ح4، ح5، ح6].

(4) انظر: [المصدر السابق، التوحيد/ حدوث العالم، وإثبات المحدث، 1/72-81: ح1، ح2، ح3، ح4، ح5].

(5) انظر: المجلسي، مرآة العقول (ج1/235)، الحر العاملي، الفصول المهمة في أصول الأئمة (ج1/140).

العالم، وإن كان من أعظم الأصول الإسلامية عند الإمامية،⁽¹⁾ فإثبات الصانع يستلزم منه القول بحدوث العالم، ومما يجب ذكره في هذه المسألة أن الوجود يُذكر في جانب إثبات وجود الصانع أي لنفي كونه معدوماً، ويُذكر أيضاً لإثبات أن وجوده تعالى هو عين ذاته، أي لنفي زيادة الوجود على الذات، وهذا سيأتي ذكره قريباً.⁽²⁾

ثانياً: توحيد الذات عند الكليني:

لقد ذكر الكليني روايات في توحيد الذات، ونصّ على معناه، ومنها ما رواه ابن أبي أذينة عن أبي عبد الله رحمه الله أنه قال: "هو واحد واحديّ الذات، بائن من خلقه،"⁽³⁾ ومعنى قوله: "واحدية الذات"، أي ليس له شريك، ولا نظير، ولا جزء ماديّ، ولا صورّيّ، لا ذهنياً ولا خارجياً، ووحدته سبحانه وتعالى ليست عددية، بأن يكون شأنه مبدأ كثيرة، معدوداً من جملتها فيزيد العدد بإضافته تعالى، وينقص بإسقاطه منها، وإلا كان داخلاً في الكم المنفصل، وهذا غير جائز على الله تعالى،⁽⁴⁾ وهذا معنى قولهم: "فليست وحدته وحدة عددية،"⁽⁵⁾ ومعنى الكلام السابق أننا نجعل الواحد لمفتتح العدد، فعند بدء العدّ نقول: واحد، اثنان، ثلاثة، وكون الله تعالى واحداً ليس بهذا المعنى الذي يزيد بالإضافة إليه، وينقص بالإسقاط منه، فلو كان هذا المعنى هو المقصود لكانت وحدته عددية، والله تعالى منزّه عن ذلك،⁽⁶⁾ وأمّا معنى الواحد فهو الذي لا تركيب فيه مطلقاً،⁽⁷⁾ وأمّا الأحد فهو الذي ليس وجوده زائداً على ذاته، والمراد به أيضاً نفي

(1) انظر: المجلسي، بحار الأنوار (ج4/233)، الخوئي، منهاج البراعة شرح نهج البلاغة (ج13/150).

(2) انظر: ص72 من هذا البحث، وسيتم الرد على الكليني في مذهبه في وجود الصانع في مطلب مكانة توحيد الربوبية عند الكليني، انظر: ص205.

(3) [الكليني: الكافي، التوحيد/ الحركة والانتقال، 1/126: ح5].

(4) المازندراني، شرح أصول الكافي، بتصريف (ج4/84)، وانظر: الملكي، توحيد الإمامية (ص293)، الخوئي، منهاج البراعة شرح نهج البلاغة (ج4/278).

(5) المجلسي، بحار الأنوار (ج87/226)، الطبطبائي، تفسير الميزان (ج6/88)، السبحاني، محاضرات في الإلهيات (ص38).

(6) انظر: المازندراني، شرح أصول الكافي (ج4/84)، الخوئي، منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة (ج13/150).

(7) انظر: المازندراني، شرح أصول الكافي (ج3/107، 108).

المماثلة في ذاته صفاته،⁽¹⁾ ووحداية الذات عند الكليني هي نسبة إلى الواحد والأحد بالمعنى السابق.

ووحدة الذات على قسمين:

1- الوحدة لنفي التعدد في الذات:

أي أنّ الله تعالى واحد لا شريك له في صانعية العالم، ولا ثاني له في الوجود الذاتي،⁽²⁾ وقد ذكر الكليني نفي الشريك عن الله تعالى، وجعله من أساسيات التوحيد، ومن الروايات في هذا المجال ما رواه هشام بن الحكم في حديث الزنديق الذي أتى ليناظر جعفر الصادق رحمه الله، وكان من قول جعفر للزنديق: "لا يخلو قولك إنهما اثنان من أن يكونا قديمين قويين، أو يكونا ضعيفين، أو يكون أحدهما قوياً، والآخر ضعيفاً، فإن كانا قويين فلم لا يدفع كل واحد منهما صاحبه، ويتفرد بالتدبير؟، وإن زعمت أن أحدهما قوي، والآخر ضعيف، ثبت أنه واحد كما نقول، للعجز الظاهر في الثاني، فإن قلت: إنهما اثنان، لم يخلُ من أن يكونا متفقين من كل جهة، أو مفترقين من كل جهة، فلما رأينا الخلق منتظماً، والفلك جارياً، والتدبير واحداً، والليل والنهار والشمس والقمر، دلّ صحة الأمر والتدبير، وائتلاف الأمر على أنّ المدبر واحد،"⁽³⁾ وفي هذه الرواية أثبت وحدة الذات، وذلك بذكر أدلة تنفي التعدد، وحاصلها أنه لو كان أكثر من صانع فإمّا أن يكونا قديمين لا أول لوجودهما، متساويين في القوة، ولازم القوة يقتضي مقدرة دفع كل واحد منهما الآخر، والانفراد بالربوبية، وإن كان أحدهما قوياً، والآخر ضعيفاً، ثبت أنه واحد للعجز الظاهر في الثاني، والرب لا يكون عاجزاً، وكذلك القول إنهما اثنان، فإمّا أن يتفقا في كل شيء، وهو محال، أو أن يكونا مختلفين، وانتظام الكون، وائتلاف الأمر، وعدم اختلافه، دلّ على أنّ المدبر واحد.⁽⁴⁾

(1) انظر: الصدوق، التوحيد (ج17/7)، المازندراني، شرح أصول الكافي (ج3/107، 108)، النراقي، شرح الإلهيات من كتاب الشفاء (ج2/601).

(2) انظر: العامل، زين الدين، رسائل الشهيد الثاني (ج2/757)، المازندراني، شرح أصول الكافي (ج3/108)، المجلسي، بحار الأنوار (ج283/54)، الخاجوي، جامع الشتات (ص83).

(3) [الكليني: الكافي، التوحيد/ حدوث العالم، وإثبات المحدث، 80-81: ح5].

(4) انظر: المازندراني، شرح أصول الكافي (ج1/43)، المجلسي، بحار الأنوار (ج1/231، 232)، الراوندي، منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة (ج3/102)، الطوسي، التبيان في تفسير القرآن (ج7/238).

2-نفي التركيب في الذات من كل جهة:

فإنه تعالى له الوجدانية المطلقة، وهي له وحده، فهو الواحد المطلق من جهة،⁽¹⁾ وهذه الوجدانية المطلقة لا تتم إلا بإثبات وحدته تعالى من ثلاثة جوانب، وهي:

أ-نفي التركيب:

إن نفي التركيب يعني أن الله تعالى ليس مركباً من أجزاء وأعضاء وأعضاء، وقد ذكر الكليني هذا النوع من وجدانية الله تعالى في أكثر من موضع، وأطنب فيه كثيراً، فعبر عنه بنفي الأعضاء تارة، وتارة بنفي التجزء، والقول بأن نفي التركيب في ذات الله تعالى هو من أساسيات التوحيد،⁽²⁾ ومن أمثلة الروايات في هذا الجانب، ما نسبه لجعفر الصادق رحمه الله أنه قال: "وهو مجسم الأجسام، ومصور الصور، لم يتجزء، ولم يتناه، ولم يتزايد، ولم يتناقص،"⁽³⁾ أي أنه سبحانه وتعالى ليس بقابل للتجزئة والتزايد والتناقص في حد ذاته؛ لأن هذه الأمور من لواحق الإمكان، وتوابع الحدوث،⁽⁴⁾ ومن هذه الروايات أيضاً قول أبي إبراهيم: "أي فحشٍ أو خنى أعظم من قول من يصف خالق الأشياء بجسم، أو صورة، أو بخلقة، أو بتحديد وأعضاء، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً،"⁽⁵⁾ فالله تعالى واحد واحد المعنى، وليس كالمخلوق الذي هو ثنوي المعنى، جسم وعرض، وبدن وروح، وهو سبحانه منزه عن ذلك كله.⁽⁶⁾

(1) انظر: المازندراني، شرح أصول الكافي (ج4/147)، المجلسي، بحار الأنوار (ج4/187)، كاشف الغطاء، كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة الغراء (ج1/51).

(2) انظر: [الكليني: الكافي، التوحيد/ إطلاق القول أنه شيء، 83/1: ح6/ النهي عن الجسم والصورة، 106/1-105: ح4، ح6].

(3) [المصدر السابق، التوحيد/ النهي عن الجسم والصورة، 105/1: ح6].

(4) المازندراني، شرح أصول الكافي، بتصريف (ج1/232)، وانظر: التوحيد، الصدوق (ص61)، الخوئي، منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة (ج10/377).

(5) [الكليني: الكافي، التوحيد/ النهي عن الصفة بغير ما وصف به نفسه، 105/1: ح5].

(6) المجلسي، بحار الأنوار، بتصريف (ج3/204)، وانظر: المازندراني، شرح أصول الكافي (ج3/228).

ب- التوحيد في مرتبة الذات:

زعم الكليني وشيعته أنَّ التوحيد في مرتبة الذات هو لنفي الكثرة في مرتبة الذات، وهو لانتفاء زيادة الوجود على الذات؛ لأنَّ وجوده تعالى عين ذاته، والوجود الثابت لله تعالى مغاير لوجود المخلوقين؛⁽¹⁾ ولذلك فإنَّ الروايات التي وردت عن أئمة الشيعة ودُكر فيها وجود الله تعالى كانت مقيدة بكون ذلك الوجود لنفي تعطيل الله تعالى، وهذا لا يكون إلا إذا كان الوجود عين الذات، فأزلية الصانع تقتضي ذلك، وهذا المعنى أورده الكليني في مناظرة لجعفر الصادق رحمه الله مع أحد الزنادقة، وكان من كلامه -جعفر-: "إذ كان النفي هو الإبطال والعدم، والجهة الثانية التشبيه، إذ كان التشبيه هو صفة المخلوق الظاهر التركيب والتأليف، فلم يكن بدُّ من إثبات الصانع لوجود المصنوعين والاضطرار إليهم، وأنَّهم مصنوعون، وأنَّ صانعهم غيرهم وليس مثلهم،... قال له السائل: فقد حددته إذ أثبت وجوده، قال أبو عبد الله رحمه الله: لم أحده، ولكني أثبتته إذ لم يكن بين النفي والإثبات منزلة،"⁽²⁾ أي أنَّ الزنديق اعتقد أنَّ إثبات الوجود له تعالى يوجب التحديد، بناءً على توهم أنَّ كل موجود لا بدُّ أن يكون محدوداً بحدودٍ جسمانية،⁽³⁾ ولكنَّ الإمام جعفر رحمه الله أزال هذا الوهم، وبيَّن أنَّ وجوده تعالى لا يعني تحديده؛ لأنَّه مغاير لوجود المخلوقين، وبيان ذلك: أنَّ الوجود مما يُعرض له العموم والاشتراك، فوجود الممكن زائد على ماهيته، وهذا المعنى مشترك بين الموجودات كلها، وأمَّا وجود الواجب فهو عين الذات الواجبة، فالباري جلَّ شأنه مستغنٌ بذاته عن كمالٍ زائدٍ، ومن شبهه بغيره بأنَّ زعم أنَّ وجوده كوجود غيره، فقد أثبتته تعالى بصفة المخلوقين.⁽⁴⁾

وبذلك نجد أنَّ الشيعة تركز في مسألة وجود الله تعالى على أنَّ وجوده تعالى هو عين ذاته، فهذا الذي يختص بالتوحيد عندهم.

(1) انظر: المازندراني، شرح أصول الكافي (ج3/275)، الخوئي، منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة (ج1/381).

(2) [الكليني: الكافي، التوحيد/ إطلاق بأنه شيء، 83/1-84: ج6].

(3) انظر: المجلسي، بحار الأنوار (ج3/30، 31)، المؤلف نفسه، مرآة العقول (ج2/106).

(4) انظر: المجلسي، مرآة العقول (ج1/60).

ج- التوحيد بعد مرتبة الذات:

وهذا التوحيد لنفي زيادة الصفات على الذات، أي أنّ صفاته تعالى عين ذاته،⁽¹⁾ "وأول الديانة به معرفته، وكمال معرفته توحيده، وكمال توحيده نفي الصفات عنه، بشهادة كل صفة أنّها غير الموصوف..."⁽²⁾ فصفاته تعالى لا تنفصل عن ذاته، وإلا لكان سبحانه مركباً من أجزاء، وكل مركّب محتاج إلى أجزائه، ومفتقر إليها، والله تعالى منزّه عن الافتقار.⁽³⁾

ثالثاً: توحيد الأفعال عند الكليني:

ذكر الكليني روايات في بعض صفات الله تعالى الفعلية، والمراد بها أفعال الله تعالى، فإنّه استخدم مصطلح الصفات الفعلية وصفات الفعل للدلالة على أفعال الله تعالى، ومن مجموع الروايات الواردة في هذا المجال يظهر لنا معنى توحيد الأفعال ولوازمه عند الكليني، فتوحيد الأفعال عنده هو الاعتقاد بأنّه لا مؤثر في الوجود إلا الله تعالى، وأن الآثار مخلوقة لله تعالى، كما أنّ علها مخلوقة،⁽⁴⁾ والآثار صادرة عن مؤثراتها بإرادة الله تعالى ومشيئته،⁽⁵⁾ ومعناه أيضاً أن الله تعالى خلق الموجودات بلا معين ولا آلة،⁽⁶⁾ وأما معنى أن الله تعالى واحد في أفعاله أي أنّه لا شريك له في فاعليته وسبببته،⁽⁷⁾ كما أنّه لا شريك له في ذاته، ومدار توحيد الأفعال هو إثبات الخالق لله تعالى، فالذي يجب اعتقاده لتحقيق توحيد الأفعال أنّ كل مخلوق له يحتاج إليه حدوثاً وبقاءً، ولا يستغني عنه شيء بعد الحدوث،⁽⁸⁾ كما يجب الاعتقاد أنّ

(1) انظر: المازندراني، شرح أصول الكافي (ج1/95)، المجلسي الأول، روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه (ج2/377)، الخراساني، مفتاح السعادة في شرح نهج البلاغة (ج1/68).

(2) [الكليني: الكافي، التوحيد/ جوامع التوحيد، 140/1: ح6].

(3) انظر: الخراساني، منهاج الصالحين (ج1/46).

(4) انظر: الخراساني، مفتاح السعادة في شرح نهج البلاغة (ج1/7)، الخاجوثي، جامع الشتات (ص82).

(5) انظر: [الكليني: الكافي، التوحيد/ القضاء والقدر، 160/1، 159: ح12]، جعفر السبحاني، لب الأثر في الجبر والقدر (ص255).

(6) انظر: [المصدر السابق، التوحيد/ آخر وهو من الباب الأول إلا أن فيه زيادة، وهو الفرق ما بين المعاني التي تحت أسماء الله تعالى، 119/1: ح1]، الحائري، شرح نهج البلاغة (ج1/30).

(7) انظر: الشيرازي، مكارم، الأمثل في تفسير الكتاب المنزل (ج1/465).

(8) المازندراني، شرح أصول الكافي، بتصرف (ج1/16).

الله تعالى لم يخلق الموجودات لغاية،⁽¹⁾ وإنما أوجدها بقدرته ومشيتته على وجه لا يشبه اختراع وإيجاد المخلوقين،⁽²⁾ والكليني في ذكره لأفعال الله تعالى إما أن يذكر الفعل ولكن يكون الخلل في طريقة عرضه، واعتماده على الطرق الكلامية، وهذا يظهر في فعل "الخلق"، أو يذكر الفعل ويجعله صفة فعلية، ويتناقض فيه، مثل صفة "المشيئة"، وبيان توحيد الأفعال عند الكليني على النحو التالي:

1- صفة الخلق الأساس في توحيد الأفعال:

لقد ذكر الكليني فعل الخلق، وركز عليه في أكثر من جانب، وجعل مدار توحيد الأفعال عليه، ومن ذلك ما رواه عن معاوية بن وهب قال: "سمعت أبا عبد الله رحمه الله يقول: إنَّ ممَّا أوحى الله تعالى إلى موسى عليه السلام، وأنزل عليه في التوراة، إنِّي أنا الله لا إله إلا أنا خلقت الخلق،"⁽³⁾ فإنَّه سبحانه "المبتدع للمخلوقات بما لها من الهيئات والآجال والغايات، بمحض القدرة على وفق الإدارة والحكمة،"⁽⁴⁾ وهو "خالق الجواهر والأعراض،"⁽⁵⁾ وينسب إليه إيجاد الأشياء لا يُشاركه في ذلك أحد،⁽⁶⁾ "وأنشأ ما شاء حين شاء بمشيئته،.... كان أولاً بلا كيف، ويكون آخراً بلا أين، وكل شيء هالك إلا وجهه، له الخلق والأمر،"⁽⁷⁾ أي أنه تعالى خالق الممكنات مطلقاً، ويزعم الكليني وشيعته أن الخلق هو عالم الأجسام والماديات، وأنَّ الأمر هو عالم الروح والروحانيات.⁽⁸⁾

(1) انظر: [الكليني: الكافي، التوحيد/ حدوث الأسماء 113/1: ح4].

(2) انظر: [المصدر السابق، التوحيد/ باب آخر وهو من الباب الأول إلا أن فيه زيادة، وهو الفرق ما بين المعاني التي تحت أسماء الله تعالى، 119/1: ح1].

(3) [المصدر السابق، التوحيد/ الخير والشر، 154/1: ح1].

(4) [المازندراني، شرح أصول الكافي (ج4/132)].

(5) [الخرساني، منهاج الصالحين (ج1/28)].

(6) [المازندراني، شرح أصول الكافي، بتصرف (ج3/124)].

(7) [الكليني، الكافي، التوحيد/ الكون والمكان، 88-89: ح3].

(8) [المازندراني، شرح أصول الكافي، بتصرف (ج3/124)، وانظر: المجلسي، بحار الأنوار (ج4/299)].

2- حدوث الصفات الفعلية:

لقد ظهر خطأ الكليني في مصطلح أفعال الله تعالى وصفاته الفعلية، وقد أورد روايات -كما سيأتي- ذَكَرَ فيها أَنَّ أفعال الله تعالى هي صفاته الفعلية، وجعل أوصاف الأفعال لازمة للصفات الفعلية كقوله: إِنَّ الصفات الفعلية مخلوقة؛ ولذا سيتم الحديث عن حدوث الصفات الفعلية بشكلٍ عام ثم ذَكَرَ مثال على صفة فعلية جعلها الكليني من أفعال الله تعالى، هي المشيئة، وسيتم ذَكَرَ مذهبه في المشيئة مفصلاً حتى يتضح تناقضه.

لقد ذكر الكليني أَنَّ صفات الله تعالى الفعلية مخلوقة ومحدثة، وأنَّ الله تعالى اتَّصَفَ بها بعد وجود لازمها وأثرها، والصفات الفعلية عند الكليني هي: "كل شيئين وصفتَ الله بهما، وكانا جميعاً في الوجود...، مثل أَنَّك تثبت في الوجود ما يريد وما لا يريد،"⁽¹⁾ أي أَنَّ كل شيء يمكن أن يتصف الله تعالى به وبضده فهو من الصفات الفعلية، والصفات الفعلية المتعدية هي أفعال الله تعالى؛ وبذلك فلا يصح أن يُقال لم يزل الله تعالى متصفاً بصفاته الفعلية؛ لأنَّ "الأسماء والصفات مخلوقات،"⁽²⁾ أي أَنَّ الأسماء مخلوقات، والصفات هي المعاني، والمعاني -وهي حقائق مفهومات الصفات- مخلوقة، والمعنيُّ بها هو الله تبارك وتعالى،⁽³⁾ والصفات كالخلق والإرادة والمشيئة، هي من صفات فعله تعالى فهو فاعل خالق مريد في رتبة فعله، لا في رتبة ذاته،⁽⁴⁾ فصفات فعله تعالى تكون منتزعة من مقام الفعل، مثال ذلك أننا عند ملاحظة النعم فإننا ننسبها إلى الله تعالى، فنقول: رزقاً رزقه الله تعالى فهو رزاق،⁽⁵⁾ وهكذا في باقي الصفات الفعلية، ولو كان الله تعالى فاعلاً بذاته للزومه التغير في الذات، فمثلاً: "لو كانت الإرادة من صفات الذات... كان ما لا يريد ناقضاً لتلك الصفة،"⁽⁶⁾ واختلاف

(1) [الكليني: الكافي، التوحيد/ الإرادة أنها من صفات الفعل، وسائر صفات الفعل، 1/111].

(2) [المصدر السابق، التوحيد/ معاني الأسماء واشتقاقها، 1/116: ح7].

(3) انظر: المجلسي، مرآة العقول (ج2/23).

(4) انظر: الأمير، شرح أصول العقائد (ج1/226-227).

(5) انظر: السجاني، الإلهيات (ج1/84).

(6) [الكليني: الكافي، التوحيد/ الإرادة أنها من صفات الفعل، وسائر صفات الفعل، 1/111].

الذات وتغيرها ينبئ بالحدوث، فلذلك فإن الصفات الفعلية صفات كمال في رتبة الفعل، ونقص في رتبة الذات.⁽¹⁾

والكليني قد ذكر حدوث بعض الصفات الفعلية بعينها، ثم جعل ذلك حكماً عاماً لكل الصفات الفعلية، فقد أورد باباً بعنوان: "باب الإرادة أنها من صفات الفعل، وسائر صفات الفعل"،⁽²⁾ وذكر فيه أن "المشيئة محدثة"،⁽³⁾ وهذا ينطبق على كل الصفات الفعلية طبقاً لعنوان الباب، وكذلك أثبت حدوث الإرادة في رواية "لم يزل الله عالماً قادراً، ثم أراد"،⁽⁴⁾ وكذلك ذكر أن أسماء الله تعالى محدثة، وأنه تعالى حينما خلق الأسماء فإنه خلق الأفعال، وكل اسم من أسماء الأفعال يدل على فعل من أفعاله تعالى، فتكون أسماء الله تعالى وصفاته الفعلية -التي هي فرع عن أسمائه- مخلوقة، وهذا أورده في رواية: "إن الله تعالى خلق اسماً بالحروف غير متصوت... فجعله كلمة تامة على أربعة أجزاء... وسخر سبحانه لكل اسم من هذه الأسماء أربعة أركان، فذلك اثنا عشر ركناً، ثم خلق لكل ركن منها ثلاثين اسماً فعلاً منسوباً إليها... فهذه الأسماء وما كان من الأسماء الحسنى حتى تتم ثلاثمائة وستين اسماً"،⁽⁵⁾ فقله "اسماً فعلاً"، أي اسماً دالاً على فعل من أفعاله تعالى، حتى حصل ثلاثمائة وستون اسماً دالاً على فعل من أفعاله تعالى،⁽⁶⁾ وبذلك يكون المراد "أن هذه الأسماء هي الأفعال بحقيقتها"،⁽⁷⁾ وهذا يقتضي ضمناً أن أفعال الله تعالى متناهية، فإن "فعلاً" في الرواية "بدل من قوله اسماً، بدل الكل من الكل، أي هذه الثلاثون اسماً ثلاثون فعلاً من أفعاله تعالى... [و] تصريح لفظ الحديث بأن كل اسم هو فعل من أفعال الله تعالى".⁽⁸⁾

(1) انظر: الأمير، شرح أصول العقائد (ج1/227).

(2) [الكليني: الكافي، التوحيد/ الإرادة أنها من صفات الفعل، وسائر صفات الفعل، 1/111].

(3) [المصدر السابق، التوحيد/ الإرادة أنها من صفات الفعل، وسائر صفات الفعل، 1/110: ح7].

(4) [المصدر نفسه، التوحيد/ الإرادة أنها من صفات الفعل، وسائر صفات الفعل، 1/109: ح1].

(5) [المصدر نفسه، التوحيد/ حدوث الأسماء، 1/112: ح1].

(6) [المازندراني، شرح أصول الكافي، بتصريف (ج3/290)].

(7) [النائيني، الحاشية على شرح أصول الكافي (ص378)].

(8) [الشعراني، تعليقا على شرح أصول الكافي للمازندراني (ج3/290)].

3- علاقة المشيئة والإرادة بأفعال الله تعالى:

ذكر الكليني أنّ مشيئة الله تعالى وإرادته هي فعله وإحداثه،⁽¹⁾ وهي من أهم الصفات الفعلية، واتصاف الله تعالى بالصفات الفعلية يكون منتزعاً من أفعاله الخارجية.⁽²⁾

والأصل أنّ المشيئة والإرادة هما معنى لا بدّ منه في الأفعال الاختيارية، يجب تحققه في نفس الفاعل بعد العلم وقبل الفعل، والفرق بينهما أنّ المعنى من حيث ارتباطه بالفاعل يسمى مشيئة، ومن حيث ارتباطه بالفعل يسمى إرادة،⁽³⁾ وأفعال الله تعالى الخارجية مسبوقة بالمشيئة والإرادة،⁽⁴⁾ فهذا معنى يميل إليه كل من كتب عن المشيئة والإرادة من علماء الشيعة، وذكره شراح الكافي في بداية حديثهم عن الإرادة والمشية، ولكن روايات الكافي اضطربت في تحديد المراد بالمشيئة والإرادة، وبيان العلاقة بينهما وبين أفعال الله تعالى، وتفصيل هذه المعاني على النحو التالي:

أ- مشيئة الله تعالى وإرادته هي فعله وإحداثه:

وهذا المعنى قد نصّ الله تعالى عليه في قوله: ﴿إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس:82]، وبمعنى آخر هي إعمال القدرة والسلطنة،⁽⁵⁾ ومن الروايات بهذا المعنى، ما رواه صفوان بن يحيى قال: "قلت لأبي الحسن رحمه الله أخبرني عن الإرادة من الله ومن الخلق؟، قال: فقال: الإرادة من الخلق الضمير وما يبدو لهم بعد ذلك من الفعل، وأما من الله تعالى فإن إرادته إحداثه لا غير ذلك؛ لأنه لا يروي، ولا يهمل، ولا يتفكر، وهذه الصفات منفية عنه، وهي من صفات الخلق، فإن إرادة الله الفعل لا غير ذلك،⁽⁶⁾ يقول له: كن فيكون، بلا لفظ، ولا نطق بلسان، ولا همة، ولا تفكر، ولا كيف

(1) انظر: [الكليني: الكافي، التوحيد/ الإرادة أنها من صفات الفعل، وسائر صفات الفعل، 1/109: ح3].

(2) انظر: التبليزي تعليقا على كتاب الكافي (ج1/554).

(3) الطببائي، تعليقا على الكافي، بتصرف (ج1/150).

(4) انظر: المازندراني، شرح أصول الكافي (ج1/220).

(5) انظر: الخوئي، محاضرات في أصول الفقه (ج2/36)، الشيرازي، مكارم، الأمثل في تفسير الكتاب المنزل (ج14/238).

(6) هكذا وردت الرواية، والمعنى أن الإرادة هي الفعل.

لذلك،⁽¹⁾ فالإرادة من الخلق تكون بتصور الفعل، وتوجه الذهن إليه، ثم تصور النفع سواء كان عقلياً أو خيالياً، ثم بالتصديق بما يترتب على ذلك النفع، ثم بالشوق ثم العزم الراسخ، وأمّا إرادة الله تعالى فهي بسيطة، وهي إحداث الفعل وإيجاده على وجه يوافق القضاء الأصلي، وليست مركبة من الأمور المذكورة في إرادة الخلق ولا شيء منها،⁽²⁾ وهذه الرواية وإن كانت عن الإرادة، فإنها في المشيئة بطريق الأولى؛ لأنّ الإرادة هي فرع عن المشيئة، وهي الرتبة الثانية من المشيئة،⁽³⁾ وبهذا المعنى تكون المشيئة والإرادة من صفات الفعل، وصفات الأفعال ليست بمثابة صفات الذات، فإنه لا يجوز أن يقال لم يزل الله مريداً شائناً،⁽⁴⁾ فالمشيئة بهذا المعنى تكون محدثة مخلوقة، كما في الرواية عن أبي عبد الله رحمه الله قال: "المشيئة محدثة"،⁽⁵⁾ فالمشيئة شيء مخلوق، والمخلوق غير ذات الله تعالى.⁽⁶⁾

ب- المشيئة واسطة الله تعالى في خلق الأشياء:

إنّ بعض الروايات ذكرت أنّ المشيئة هي التي خلقها الله تعالى، ثم أوجد بها الأشياء، فالمشيئة هي الواسطة الوحيدة بينه وبين سائر خلقه،⁽⁷⁾ جاء في روايات الكافي: "خلق الله المشيئة بنفسها، ثم خلق الأشياء بالمشيئة؛"⁽⁸⁾ لذلك فإن الموجودات صادرة عن صنعه تعالى إمّا بالذات، وهي المشيئة؛ لأنّ الله تعالى أوجدها بنفسه، أو بالتقدير وهو بقية المخلوقات؛ لأنّ الله تعالى أوجدها بالمشيئة،⁽⁹⁾ وهذه الرواية هي من

(1) [الكليني: الكافي، التوحيد/ الإرادة أنها من صفات الفعل، وسائر صفات الفعل، 109/1: ح3].

(2) انظر: المازندراني، شرح أصول الكافي (ج3/267).

(3) انظر: الحائري، أحكام الشريعة (ج1/5).

(4) انظر: [الكليني: الكافي، التوحيد/ الإرادة وأنها من صفات الفعل، وسائر صفات الفعل 111، 112/1]، المجلسي، بحار الأنوار (ج4/70).

(5) [المصدر السابق، التوحيد/ الإرادة وأنها من صفات الفعل، وسائر صفات الفعل، 158/1: ح7].

(6) انظر: الخوئي، محاضرات في أصول الفقه (ج2/37).

(7) انظر: الشعراي، تعليقا على شرح أصول الكافي للمازندراني (ج5/20)، الخوئي، محاضرات في أصول الفقه (ج2/37).

(8) [الكليني: الكافي، التوحيد/ الإرادة وأنها من صفات الفعل، وسائر صفات الفعل، 110/1: ح4].

(9) انظر: التجليل، وبراهين أصول المعارف الإلهية (ج5/16).

غوامض الأخبار،⁽¹⁾ وقد ذُكرت أقوال كثيرة في بيان معناها، ولكن أهم الآراء التي رجَّحها علماء الشيعة هي:

- المشيئة الإرادة الحادثة:

أي أنّ المشيئة هي الإحداث والإيجاد، والمعنى أنّ الله تعالى خلق ماهية الإيجاد بنفسها، من غير تعلق للجعل أو عدمه على تلك الماهية، أي أنّ الوجود خلقه الله تعالى مجرداً، ثم خلق الأشياء بتلك الماهية بسبب إضافة الجعل والوجود على تلك الماهية، وجعلها متعلقة بالأشياء التي كُتبت لها الوجود،⁽²⁾ أي كأنّ الله تعالى خلق وجوداً مجرداً لكل الأشياء، فإذا أراد إظهار شيء إلى عالم الوجود أضاف الجعل على هذا الوجود المجرد، وجعله متعلقاً بشيء معين، وبذلك يظهر الشيء للوجود.

- المشيئة إحدى مراتب التقديرات:

والمعنى أنّ الله تعالى جعل تقديرات، واقتضت الحكمة جعلها من أسباب وجود الشيء، ومثاله: التقدير باللوح مثلاً، فإنّ ما أثبت في اللوح لم يحصل بتقدير آخر في لوح سوى ذلك اللوح، وهذا الرأي رجحه عدد من علماء الشيعة،⁽³⁾ وعلى هذا فليس المراد بالمشيئة التي تكون الإرادة إحدى مراتبها.

ج- المشيئة صفة من صفات الذات:

والمعنى هو كون ذاته بحيث تصدر عنه الأشياء لأجل علمه بنظام الخير فيها، وهو العلم بالأصلح، وهذا تابع لعلمه بذاته، فتكون من صفات الذات، فالله تعالى خلق ما شاء كيف شاء، أي خلق الأشياء بالمشيئة، ومشيئته عين ذاته،⁽⁴⁾ ومن الروايات بهذا المعنى ما روي عن أبي عبد الله رحمه الله أنه قال: "لا يكون إلا ما شاء الله وأراد وقدر وقضى، يا يونس تعلم ما المشيئة؟، قلت: لا، قال: هي الذكر الأول، فتعلم ما الإرادة؟، قلت: لا، قال: هي العزيمة على ما يشاء،"⁽⁵⁾ أي أنّ المشيئة هي العلم الأزلي السابق على الإرادة المتعلقة بالأشياء على ما هي

(1) وهذا كما وصفها المجلسي في بحار الأنوار (ج4/145).

(2) انظر: المازندراني، شرح أصول الكافي (ج3/270، 271).

(3) انظر: المجلسي، بحار الأنوار (ج4/145).

(4) الشعراني، تعليقا على شرح أصول الكافي للمازندراني، بتصرف (ج3/265).

(5) [الكليني: الكافي، التوحيد/ الجبر والقدر والأمر بين الأمرين، 1/158: ح4].

عليه في نفس الأمر، فالأشياء لو لم تتحقق لما تعلق العلم بوجودها، والمشية بهذا المعنى سبب في وجود الأشياء.⁽¹⁾

وأما الإرادة فهي وصف متعلق بالمشية، وهي البقاء على المشية لبقاء العلم مع المعلوم، فعلى هذا يكون الفرق بين المشية والإرادة، أن المشية هي مطلق الإرادة، فالمشية تدل على الرغبة في الشيء، ولا تدل على العزم أو التهيؤ، وهي مقدّمة على الإرادة، وأما الإرادة فهي العزم على الفعل والتهيؤ.⁽²⁾

4-العلل⁽³⁾ والغايات في أفعال الله تعالى:

ذكر الكليني العلة وعلاقتها بأفعال الله تعالى، فبيّن أنّ الله تعالى هو العلة التامة للخلق، وأنّه المؤثر والموجد الحقيقي، فهو العلة التامة، وعلة العلة، وأصل العلة، أي أنّه لا يحتاج إلى غيره لإيجاد الأشياء؛ لأنّ العلة التامة تعني أنّها تشمل جميع ما يحتاج إليه الشيء، فلا يفتقر لعلّة أخرى، فأيّ شيء معلول يحتاج إلى علة، وتتسلسل هذه العلة إلى أن تنتهي إلى واجب الوجود، فهو العلة الأولى وأصل كل علة، وتعرّض الكليني في هذا الجانب لمسألة هل أفعال الله تعالى معللة؟، فتناقضت رواياته في ذلك، فمرة يذكر أنّه لا غاية ولا علة لفعله تعالى؛ لأنّ الغاية موصوفة، والله تعالى منزّه أن يوصف بحدٍ مسمى موصوف، ومرة يثبت الغايات والأغراض في أفعاله تعالى، إمّا صراحة بإثبات العلة والغاية، وإمّا تضمناً بذكر بعض الغايات في

(1) انظر: المازندراني، شرح أصول الكافي (ج5/20، 21).

(2) انظر: الشعراي، تعليقا على شرح أصول الكافي للمازندراني (ج5/20).

(3) وردت تعريفات كثيرة للعلّة عند الإمامية، ومن هذه التعريفات: أنّها "ما يستند إليها وجود الشيء، ويُسمى ذلك الشيء معلولاً"، الحلي، ابن المطهر، تسليك النفس إلى حظيرة القدس (ص108)، وهي تنقسم إلى فاعلية، ومادية، وصورية، وغائية، وهي تشترك في أنّه يتوقف عليها وجود الشيء، وتختلف في أنّ العلة المادية والصورية داخلية في الشيء، ولكن وجوب الشيء في العلة المادية يكون بالقوة، كأصول النباتات بالنسبة للترياق، وأمّا العلة الصورية فوجود الشيء يكون معها بالفعل، مثل صور المواليد، وقولنا: مادية وصورية نسبة إلى المادة والصورة، وأمّا العلة الفاعلية والغائية فتكون خارجة عن الشيء، ولكن وجود الشيء يكون بالعلّة الفاعلية، مثل عدة أشخاص يحركون السفينة، وأمّا العلة الغائية فهي العلة التي لأجلها يحصل الشيء، كالشبع للأكل، وتسمى العلة الفاعلية والغائية علة الوجود؛ لأنّ الشيء يفتقر إليها في الوجود، انظر: الحلي، ابن المطهر، تسليك النفس إلى حظيرة القدس (ص108)، اللاهيجي، شوارق الإلهام في شرح تجريد الكلام (ج2/255-265)، التفتازاني، شرح المقاصد (ج1/152)، السبحاني، الإلهيات (ج1/264).

أفعاله تعالى، مثل أنه يخلق الخلق لإظهار حكمته وربوبيته، وتفصيل هذه المسائل على النحو التالي:

أ- العلل في فعل الله تعالى وخلقه:

إنَّ المراد بالعلل هنا الحُكم والغايات التي يفعل الله تعالى لأجلها، وقد تناقضت روايات الكافي في إثباتها، وبيان ذلك على النحو التالي:

- روايات نفي العلل: ذكر الكليني روايات تنفي العلل والغايات عن أفعال الله تعالى، فذكر أنَّ الله تعالى اخترع الأشياء "لا من شيء، فيبطل الاختراع، ولا لعلة فلا يصح الابتداع"،⁽¹⁾ فظاهر كلامه في الرواية أنَّ الاختراع هو الإيجاد لا من شيء، وهذا لنفي العلة المادية، والابتداع هو الإيجاد بلا علة، وهذا لنفي العلة الغائية، والرواية السابقة شملت نفي نوعي العلة المادية والغائية،⁽²⁾ فأما المادية فهي منفية في روايات كثيرة في الكافي، ونفيها قد ورد في الروايات التي تبين أنَّ الله تعالى خلق الأشياء لا من شيء، ومنها: "وكل صانع شيءٍ فمن شيءٍ صنع، والله لا من شيءٍ صنع ما خلق"،⁽³⁾ والاتفاق حاصل بين الإمامية لنفي العلة المادية.⁽⁴⁾

وأما العلة الغائية فقد جاءت بعض الروايات في نفيها؛ لأنها تقتضي النقص في ذات الله تعالى وصفاته، ومثال ما ذكره الكليني للعللة الغائية المنفية عن الله تعالى، أنَّ الله تعالى عندما خلق الخلق لم يكن له غاية في ذلك، كأن يخلق للاستئناس بتلك المخلوقات،⁽⁵⁾ فالعللة مسلوية عن أفعال الله تعالى؛ "لأنَّ الغاية موصوفة، وكل موصوف مصنوع، وصانع الأشياء غير موصوفٍ بحدٍ مسمي،"⁽⁶⁾ أي أنَّ كل غاية ينتهي إليها نظر الخلق موصوفة بموصوفٍ معلوم، وكل غاية يتطلَّع إليها نظر الخلق مصنوعة، وصانع الأشياء غير موصوفٍ بحدٍ مسميٍّ لاستحالة توارد

(1) [الكليني: الكافي، التوحيد/ النهي عن الجسم والصورة، 105/1: ح3].

(2) انظر: المازندراني، شرح أصول الكافي، (ج3/222).

(3) [الكليني: الكافي، التوحيد/ جوامع التوحيد، 135/1: ح1].

(4) انظر: المازندراني، شرح أصول الكافي (ج3/223)، اللاهيجي، شوارق الإلهام في شرح تجريد الكلام (ج2/410).

(5) انظر: المازندراني، شرح أصول الكافي (ج3/223)، اللاهيجي، شوارق الإلهام في شرح تجريد الكلام (ج2/410).

(6) [الكليني: الكافي، التوحيد/ حدوث الأسماء، 114/1: ح4].

الإحاطة عليه،⁽¹⁾ ولو كان الله تعالى يفعل لغاية فهذا يقتضي كونه غير تام؛ لأن من يفعل لغاية يقتضي أنه مستكماً بها ومستقيداً منها، ويقتضي أيضاً أن يكون الله تعالى ناقصاً في فاعليته، ولكن الصحيح أن الله تعالى تام بذاته، لا يتطرق إليه نقصان فلا غاية لفعله، بل ذاته سبب لفاعليته.⁽²⁾

- **روايات إثبات العلة الغائية:** ذكر الكليني روايات يثبت فيها العلل والغايات، وذلك بذكر أفعال الله تعالى معللة بغاية، فمن ذلك رواية: "خلق ما شاء، كيف شاء، متوحداً بذلك لإظهار حكمته،"⁽³⁾ فهنا ذكر تعليل خلق الله تعالى للموجودات، وأنه خلقه ليظهر حكمته وربوبيته،⁽⁴⁾ فالله تعالى متصف بصفات الكمال التي تليق بجلاله تعالى، فهو كريم مثلاً، والكريم يجب أن يظهر كرمه وجوده للآخرين، وكذلك في باقي صفاته تعالى، فإنه تعالى أراد أن يعرفه خلقه بما ظهر لهم من صفاته الجلالية،⁽⁵⁾ فالله تعالى خلق الخلق لعله ومصلحة، فلم يخلقهم عبثاً ولا باطلاً،⁽⁶⁾ وكل رواية أثبتت فيها الأغراض والمصالح والحكم، أو نُفيَ فيها العبث والباطل، فهي روايات في إثبات العلل والغايات، في أفعال الله تعالى.⁽⁷⁾

وبذلك يظهر أن الكافي اشتمل على مذهبين متناقضين، فهو يثبت العلة تارة، وينفيها أخرى؛ ولذلك حاول علماء الإمامية التوفيق بين الروايات على النحو التالي:

*- المراد بالروايات التي تثبت العلة الغائية هو انتفاع الخلق أنفسهم بهذه الغاية، فالفائدة من خلق الخلق راجعة إلى نفس الخلق،⁽⁸⁾ وأمّا الروايات التي نُفيَت فيها العلة فيكون المراد بها العلة الغائية، التي تعود إليه سبحانه وتعالى، وإلا كان سبحانه ناقصاً في ذاته وصفاته.⁽⁹⁾

(1) انظر: المازندراني، شرح أصول الكافي (ج3/299).

(2) انظر: اللاهيجي، شوارق الإلهام في شرح تجريد الكلام (ج2/410).

(3) [الكليني: الكافي، التوحيد/ حدوث الأسماء، 105/1: ح3].

(4) انظر: المازندراني، شرح أصول الكافي (ج1/24).

(5) انظر: الأمير، شرح أصول العقائد (ج1/151).

(6) انظر: المصدر السابق (ج2/54).

(7) مثل رواية: "ولم يخلق السماوات والأرض وما بينهما باطلاً، ولم يبعث النبيين مبشرين ومنذرين عبثاً،" [الكليني: الكافي، التوحيد/ الجبر والقدر والأمر بين الأمرين، 155/1: ح1].

(8) انظر: الأمير، شرح أصول الاعتقاد (ج2/55).

(9) انظر: المازندراني، شرح أصول الكافي (ج3/223).

*-المراد بالغاية في الروايات التي تثبتها النهاية، أي أنّ الله تعالى "انقطعت عن وجوده النهاية، وزالت قبل الوصول إليه"،⁽¹⁾ ومن الروايات التي قيلت بهذا المعنى "والله غاية من غاياه"،⁽²⁾ أي "أنّ الله تعالى هو النهاية التي يتناولها كل من غيَّاه، وجعل له نهاية وحدوداً، ينتهي إليها"،⁽³⁾ وقد ذُكر هذا في معرض الذمّ لمن اعتقد ذلك، أو المراد أنّ العلة الغائية انتهت عنده ولم تتجاوزها إلى غاية أخرى فوقه؛ لأنّ غاية فوق الغايات،⁽⁴⁾ فتكون بمعنى رواية "وهو غاية كل غاية".⁽⁵⁾

*-أنّ هناك فرق بين الغرض والغاية، فالغرض هو الحكم والمصالح التي شملتها أفعال الله تعالى، وعلى ذلك فتكون أفعال الله تعالى معللة بالأغراض، فعلى هذا فالخلاف صوري مع من أثبت العلة، فإنّ من أثبتها في أفعال الله تعالى جعلها بمعنى الأغراض، ومن نفاها جعلها بمعنى مغاير للأغراض،⁽⁶⁾ ولم يذكر أصحاب هذا الرأي المعنى المنفي للغاية، بل ذكروا أنّ العلة المنفية تكون بمعنى مغاير للحكم دون تحديد لذلك المعنى.

ب- الله تعالى منتهى كل علة:

إنّ من أهم الاعتقادات في توحيد الأفعال هو اعتقاد أنّه لا مؤثر في الوجود إلا الله تعالى، وأنّه تعالى منتهى كل علة، فهو سبحانه "غاية كل غاية"،⁽⁷⁾ "ولا غاية ولا منتهى لغايته، انقطعت الغايات عنده، فهو منتهى كل غاية"،⁽⁸⁾ فكل علة تنتهي إلى واجب الوجود ولا تتجاوزها إلى غيره؛ وذلك لأنّ كل شيء له علة، وكل علة تقتضي علة قبلها، وهكذا تسلسل العلة، ولكن لا يمكن أن تسلسل العلة إلى ما لا نهاية؛ لأنّها أمور ممكنة، وكل علة مفتقرة إلى المؤثر المغاير إلى أنّ تنتهي إلى واجب الوجود،⁽⁹⁾

(1) المازندراني، شرح أصول الكافي (ج3/129).

(2) [الكليني: الكافي، التوحيد/ حدوث الأسماء، 113/1: ح4].

(3) المازندراني، شرح أصول الكافي (ج3/298).

(4) انظر: المصدر السابق (ج3/128، 129).

(5) [الكليني: الكافي، التوحيد/ الكون والمكان، 89/1: ح4].

(6) انظر: اللاهيجي، شوارق الإلهام في شرح تجريد الكلام (ج2/411).

(7) [الكليني: الكافي، التوحيد/ الكون والمكان، 89/1: ح4].

(8) [المصدر السابق، التوحيد/ الكون والمكان، 90/1: ح5].

(9) انظر: الحلي، ابن المطهر، تسليك النفس إلى حظائر القدس (ص 108).

"فهو سبحانه علة بعيدة لأفعاله، وليس شيء له بعلّة،"⁽¹⁾ والله تعالى علته تامة؛ فإنّ الأشياء لا تقتقر إلى شيء سواه، بل علته تشمل جميع ما يحتاج إليه الشيء؛⁽²⁾ ولذلك فإنّ المعلول لا يتخلف عن علته التامة.⁽³⁾

المناقشة والرد:

إنّ كل معتقدٍ مبتدعٍ يجب محاكمته إلى كتاب الله تعالى، وإلى سنة النبي صلى الله عليه وسلم، ومن باب الإنصاف، فإنّ كلام الكليني في التوحيد اشتمل على حقٍ وباطلٍ، ولكنّ باطله غلب، وما وافق فيه الصواب لم يوفه حقه، ويكفي أنّه أدخل في التوحيد بدعاً لم تردّ في النصوص الشرعية، فضلاً عن الشركيات التي تهدم التوحيد من أساسه، والتي ورد النهي عنها بأدلة متواترة واضحة الدلالة، وأصبح بطلانها من المعلوم من الدين بالضرورة.

إنّ الانحراف في التوحيد عن الشيعة يتلخص في أنّهم عيّنوا للتوحيد مسمّى ليس هو مسمّاه الشرعي، وأدخلوا في مسمّاه ما ليس منه، ويظهر انحرافهم كذلك في المنهج والعبارة والمقاصد، فمنهجهم منهج الفلاسفة الذين اجتمع عليهم فساد الفطرة والانبتات عن الوحي، فاستعملوا الألفاظ الفلسفية التي لا ورود لها في الشرع ولا في اللغة، وينتهي مفهوم التوحيد عندهم والعبارات التي يعبرون بها إلى مقصدٍ باطلٍ ناقضٍ للتوحيد، وهم لا يعرفون توحيد الرب بأفعال العباد، الذي هو مراد الشرع من إطلاق التوحيد،⁽⁴⁾ والرد على بدع التوحيد عند الكليني يتلخص في النقاط التالية:

أولاً: الرد على ابتداعه أقسام التوحيد:

1- إنّ ابتداع أقسام التوحيد هو لاعتقادهم أنّ غاية التوحيد الإقرار بأنّ الله تعالى هو الخالق الرازق المحيي المميت المدبر....، وأنّ توحيد الربوبية هو الواجب على المكلف، وأنّ كلمة التوحيد ليست إلا الإقرار بأنّ الله تعالى وحده القادر على الاختراع،

(1) المجلسي، بحار الأنوار (ج4/140).

(2) انظر: اللاهيجي، شوارق الإلهام في شرح تجريد الكلام (ج2/262).

(3) انظر: الحلي، ابن المطهر، تسليك النفس إلى حظائر القدس (ص159).

(4) الجهني، وجوه انحراف المتكلمين في مفهوم التوحيد، بتصرف (ص13،14).

فإذا كان توحيد الربوبية هو غاية التوحيد، وهو المطلوب من كل مكلف، فلا اعتبار إلى غيره، ولا نظر إلى ما عداه،⁽¹⁾ وهذا باطل من وجوه كثيرة، كما سيأتي بيانه.⁽²⁾

2- إن استقراء النصوص الشرعية يُوجب المصير إلى تقسيم التوحيد كما هو عند السلف، فالنصوص إما أن تأتي للدلالة على تفرد الله تعالى بتدبير الكون، والقيام بما يصلح به أمر الخلق، أو تأتي للدلالة على وجوب إفراد الله تعالى بجميع أنواع العبادات الظاهرة والباطنة، وقسم ذكر فيه أسماء الله تعالى وصفاته، فالكلام في باب التوحيد إما أن يكون من باب الخبر، الدائر بين النفي والإثبات، وإما من باب الطلب والإرادة، الدائر بين الإرادة والمحبة، وبين الكراهة والبغض نفي وإثبات، ومعلوم بدهاء أن هناك فرقاً بين النفي والإثبات، والتصديق والتكذيب، وبين الحب والبغض،⁽³⁾ وأما التقسيم المبتدع للتوحيد فيوجب عدم التفريق بين هذين القسمين، وإلغاء توحيد الألوهية الذي يندرج تحت توحيد الطلب.

3- إن التغاير في مفهوم الألوهية والربوبية يظهر من خلال النصوص الشرعية، فمفهوم الرب، ومفهوم الإله متغايران، وكون الرب هو عين الإله في الأمر نفسه، وعند المسلمين المخلصين، لا يقتضي اتحاد مفهوم توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، ويظهر الفرق بين الرب والإله عند المشركين من الأمم الماضية، أمثال مشركي العرب؛ فهم يقرّون بربوبية الله تعالى وملكيته، وغيرهما ويشركون في الألوهية والعبادة،⁽⁴⁾ وحتى في المشركين في الأمة الإسلامية، يمكن أن يوجد توحيد في الربوبية ولا يوجد توحيد في الألوهية،⁽⁵⁾ وهذا يُوجب المصير إلى التقسيم عند أهل السنة والجماعة، ولكن مما ينبغي التنبيه إليه أن الربوبية والألوهية قد يجتمعان عند الأفراد، وأحياناً يفترقان، فمثال ما يجتمعان فيه: حديث البراء بن عازب، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ تَلَا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿يُبَيِّنُ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ﴾ [إبراهيم: 27]، قال: «نَزَلَتْ فِي عَذَابِ الْقَبْرِ، فَيُقَالُ لَهُ: مَنْ رَبُّكَ؟، فَيَقُولُ: رَبِّيَ اللهُ، وَنَبِيِّ مُحَمَّدٍ

(1) انظر: آل عبد اللطيف، دعاوي المناوئين لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب (ص328).

(2) انظر: ص208 من هذا البحث.

(3) انظر: ابن تيمية، الرسالة التدمرية (ص3،4).

(4) انظر: السهسواني، صيانة الإنسان (ص446،447).

(5) المصدر السابق، بتصرف (ص446،447).

صلى الله عليه وسلم»⁽¹⁾ فالمعنى في الحديث من إلهك؛ لأنَّ الربوبية التي أقرَّ بها المشركون لا يُمتحن أحد بها، وكذلك في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾ [الحج:40]، ومن المواضع التي يفترقان فيها قوله تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ مَلِكِ النَّاسِ إِلَهِ النَّاسِ﴾ [الناس:1،2،3] فالربوبية في هذه الآية ليست قسيمة للألوهية، كما تكون قسيمة لها عند الاقتران.⁽²⁾

4- إنَّ المعنى اللغوي لكلمة (إله) هو "معبود"، وهذا المعنى متفق عليه بين معاجم اللغة العربية،⁽³⁾ وقد استعمل لفظ الإله في الشرع في ذات المعنى اللغوي، أي بمعنى معبود، قال تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾ [مريم:82،81]، ففسر اتخاذ الكفار آلهة من دونه هو عبادتهم تلك الآلهة، وقال تعالى: ﴿وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ﴾ [الزُّحُف:45]، فالآلهة في الآية معبودات المشركين، وأمَّا الإطلاق الشرعي فلا يُطلق إلا على الله تعالى؛ لأنَّه مقيد بالاستحقاق، ولا يستحق العبادة إلا الله تعالى،⁽⁴⁾ وأمَّا توحيد الربوبية فهو نسبة للرب، وهو اسم يشمل معاني كثيرة، يدل كل واحد منها على فعل من أفعال الله تعالى التي يدبر بها أمر خلقه؛ ولذا فإنَّ فإطلاق توحيد الألوهية على توحيد العبادة، وتوحيد الربوبية على أفعال الله تعالى المتعدية هو من باب موافقة النصوص الشرعية واللغة، وأمَّا أقسام التوحيد المبتدع فهو دخيل على العقيدة الإسلامية من التراث الفلسفي الكلامي، ولم يرد في الشرع، ولم تدل عليه اللغة.

إنَّ مسمى التوحيد يعني إثبات الوجدانية لله تعالى في إنشاء الخلق واختراعهم، وتوحيده تعالى في عباداتهم، وأمَّا المبتدعون فهم لا يعرفون توحيد العبادة، وإذا ذكروا

(1) [مسلم: صحيح مسلم، الجنة وصفة نعيم أهلها/ عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه، وإثبات عذاب القبر والتعوذ منه، 4/2201: ح2871].

(2) العبود، عقيدة محمد بن عبد الوهاب السلفية وأثرها في العالم الإسلامي، بتصرف (ج1/375).

(3) انظر: الجوهري، الصحاح (ج6/2224)، ابن فارس، مقاييس اللغة (ج1/127).

(4) ابن عاشور، التحرير والتنوير، بتصرف (ج1/134).

أفعال المكلفين، فهم لا يتكلمون في توحيدها لرب العالمين، وإنما في قدرة العبد على وقوعها. (1)

ثانياً: الرد على الكليني في نفيه لأوصاف عن الله تعالى واعتبار ذلك من التوحيد:

1- إنَّ قوله: إنَّ الله تعالى لا يساوي الذوات، في قبول الاجتماع، والافتراق، والتجزؤ، والتغير، والفناء، (2) فيقال في الرد عليه: إنَّ ما دُكر من عدم المساواة وإنَّ كان حقاً، فإنَّه لم يذكره في رواياته على الوجه المحقق، ولم يذكر دليله المقرر له، بل ما دُكر هو لازم ضروري معلوم، مع ما في مصطلحاته من الإيهام، وبيان ذلك: إنَّ الله تعالى لا يجوز عليه من هذه النقائص شيئاً، وهي على قسمين: **الأول:** ما يساوي فيه الذوات، وهو سبحانه منزّه عن قليل ذلك وكثيره، **والثاني:** ما يمكن للعقل أن يقدره من هذه الأجناس، وهو سبحانه منزّه عن ذلك أيضاً، والفرق بين الأمرين أنَّ مساواة الذوات لا تكون إلا فيما يوجد فيها حقيقة، وأما ما يقدره العقل فلا يجب أن يكون موجوداً، وكلا الأمرين ممتنع على الله تعالى، وامتناع هذه الأمور عليه سبحانه ثابت بدون وجود هذه المحسوسات، ومع قطع النظر عن وجودها، وإنما نفي ذلك معلوم من العلم بكونه قديماً واجب الوجود بنفسه، حياً قيوماً، فإنَّ ما كان قيوماً، واجب الوجود بنفسه، لم تكن ذاته قابلة للعدم؛ إذ الذات القابلة للعدم، تقبل العدم والوجود، فإنَّ كانت غير ممكنة لا تقبل الوجود كانت ممتنعة، والممكن لذاته، والممتنع لذاته، لا يكون واجباً لذاته، ويُعلم نفي ذلك أيضاً: أنَّه لو قبل التفرق والمرض، ونحو ذلك من التغيرات، التي هي مقدمات العدم والفناء وأسبابه، لم يكن حياً قيوماً صمداً، واجب الوجود بنفسه؛ لأنَّ هذه الأمور، توجب زوال ما هو داخل في مسمى ذاته، ولو زال ذلك لم تكن ذاته واجبة الوجود؛ ولذا كان تجويز هذا عليه يستلزم تجويز العدم عليه، كما هو المعروف في الأجسام التي يجوز عليها ذلك، فهذه الدلالات الشرعية وأمثالها ممَّا يُعلم به تقدسه وتنزهه عن النقائص، وتنزهه كذلك بيّن في الفطر والعقول، والنصوص الشرعية ورد فيها نفي النقص ودليله المقرر لذلك، وأمَّا طريقة الكليني فهي طريقة المتكلمين بذكر نفي النقص بعبارات مجمّلة، وبدون ذكر دليلها الشرعي. (3)

(1) الجهني، وجوه انحراف المتكلمين في مفهوم التوحيد، بتصرف (ص10، 11).

(2) انظر: [الكليني: الكافي، كتاب التوحيد/ باب النهي عن الجسم والصورة، 1/105: ح6].

(3) انظر: ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (ج1/198، 199).

2- إنَّ نفي الكليني لأوصافٍ مجمليةٍ واعتباره من التوحيد باطل، وهو مخالف للنصوص الشرعية، فالله سبحانه وتعالى بعث رسله بإثبات مفصل، ونفي مجمل، فالرسل أثبتوا لله تعالى الصفات والأسماء على وجه التفصيل، ونفوا عنه ما لا يليق به من التشبيه إجمالاً، وأمَّا طريقة المبتدعين فهي أنهم يصفون الله تعالى بالصفات السلبية على وجه التفصيل، ولا يثبتون إلا وجوداً مطلقاً لا حقيقة له عند التحصيل، وإنَّما يرجع إلى وجود في الأذهان، ويمتتع تحقّقه في الأعيان، فقولهم يستلزم غاية التعطيل وغاية التمثيل، فإنَّهم يمثلونه بالمتنوعات والمعدومات والجمادات، ويُعطّلون الأسماء والصفات تعطيلاً يستلزم نفي الذات، وحرفوا ما أنزل الله تعالى من الكتاب، وما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم، ووقعوا في شرٍّ مما فروا منه، فإنَّهم شبهوه بالمتنوعات؛ إذ سلب النقيضين كجمع النقيضين، كلاهما من المتنوعات.⁽¹⁾

3- إنَّ ما لم يقدّم دليل بثبوته وعدمه من أوصاف الله تعالى لا يجوز نفيه ولا إثباته، فالفرق واضح بين عدم العلم، وبين العلم بالعدم، ومن الخطأ الاعتماد في النفي على عدم مجيء السمع به، فإنَّ القول: إنَّ ما جاء به السمع نثبتته، دون ما لم يجيء به السمع غير صحيح، فالسمع هو خبر الصادق عمّا هو الأمر عليه في نفسه، فما أخبر به الصادق فهو حق سواء كان نفيّاً أو إثباتاً، والخبر دليل على المخبر عنه، والدليل لا ينعكس، فلا يلزم من عدمه عدم المدلول عليه، فما لم يرد به السمع يجوز أن يكون ثابتاً في نفس الأمر، وإنَّ لم يرد السمع بإثباته، ولم يكن قد نفاه، ومعلوم أنَّ السمع لم ينفِ كل هذه الأمور بأسمائها الخاصة، فلا بدّ من دليل من السمع على ما ينفيه، وإلا فلا يجوز حينئذ نفيه، كما لا يجوز إثباته.⁽²⁾

4- إنَّ إثبات الرب بصفاتٍ سلبيةٍ تنكره الفطر، فإنَّ الإنسان لا يتصور الموجود معدوماً، بمعنى أن الله تعالى موجود فكيف نَصِفُه بصفاتٍ عدميةٍ؟!، فهذا تناقض، وكذلك فهو لا مدح فيه لما فيه من الأمور العدمية، وما يوضح هذا أن كثيراً من الخطباء إذا أخذوا يصفون الرب ويعظمونه بهذه الصفات السلبية، أخذت العامة - الذين لا يفهمون حقيقة ما يقولون، وإنَّما يستشعرون من حيث الجملة أن هذا تعظيم للرب - يسبحونه ويمجدونه، فلولا أنَّهم تخيلوا وتوهموا أن هذا السلب متضمن لوجود

(1) انظر: ابن تيمية، التدمرية (ص8،9،10،11).

(2) ابن تيمية، بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، بتصرف (ج1/334)، وانظر: المؤلف نفسه، التدمرية (ص137،138).

عظيم في الجملة، لَمَا اعتبروا ذلك تعظيماً، فَعُلِمَ أَنَّهُم لم ينكروه لما فيه من الأمور الوجودية، ولكن إذا فهموا حقيقة هذه الألفاظ، وما تشتمل عليه من الأمور العدمية، أنكروه حينئذ وردته فطرتهم؛ لأنَّ السلب والعدم لا مدح فيه أصلاً ولا تعظيم، فَعُلِمَ أَنَّهُ لا تعظيم في هذه الألفاظ عند من توهمها. (1)

5- لم يرد مدح الله تعالى بهذه الصفات السلبية في القرآن الكريم، ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم ولا الأنبياء ولا سلف الأمة يُعَظَّمون الربَّ بشيءٍ من ذلك، بل أعظم ما نُقِلَ عن النبي صلى الله عليه وسلم في تعظيم الرب وتمجيده يوم قرأ على المنبر: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: 67]، فهذه الآية دللت على عِظَمِ قدر الربِّ، الذي يقبض الأرض ويطوي السموات، وهذا وصف لأمر وجودية تقتضي عظمة القدر، بخلاف السُّلوب المحضة التي لا مدح فيها مطلقاً. (2)

6- إنَّ قوله بنفي التجزؤ والتبعُّض على الله تعالى، يُورد عليه اعتراضاً وهو: على فرض أنَّ هناك حقائق غير متماثلة في الذات الإلهية، بل هي مختلفة، أو بعضها مختلف وبعضها غير مختلف، فهذا لا يضر؛ لأنَّ النصوص قد وردت بأسماء تقتضي حقائق غير متماثلة، كقوله تعالى: ﴿قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيْدِي﴾ [ص: 75]، وقوله تعالى: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: 27]، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِنِّي وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ [طه: 39]، ومثل هذا كثير جداً. (3)

ثالثاً: الرد على الكليني في استخدامه الألفاظ المبتدعة في التوحيد:

1- إنَّ لفظ الجسم والعرض ونحو ذلك من الألفاظ الاصطلاحية، ألفاظ مبتدعة ومحدثه لم يقل بها النبي صلى الله عليه وسلم ولا السلف الصالح، فهم لم يتكلموا بها في حق الله تعالى لا بنفي ولا إثبات؛ لأنَّه قول على الله تعالى بلا علم؛ فلذلك هو

(1) ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، بتصرف (ج1/365)، وانظر: المؤلف نفسه، مجموع الفتاوى (ج2/62).

(2) ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، بتصرف (ج1/366، 367).

(3) انظر: ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (ج4/151، 152، 153).

مذموم غاية الذم، ومن أسباب ذمهم للفظ الجسم والعرض ونحو ذلك ما في هذه الألفاظ من الاشتباه والتلبيس، والحق الذي لا محيد عنه أن الله تعالى موصوف بما وصف به نفسه ووصفه به رسوله صلى الله عليه، من أن له علماً وقدرة وسمعاً وبصراً، ويدين ووجهاً وغير ذلك،⁽¹⁾ وأمّا الألفاظ المبتدعة المجملة التي تتنازع فيها المتأخرون، نفيًا وإثباتًا، فهذه لا يُوافق على إثباتها ولا على نفيها، حتى يُعرف مرادهم بها، فإن أُريد بها حقًا فُبل، وإن أُريد باطلاً رُدَّ، وإن اشتمل كلامه على حق وباطل لم يُقبل مطلقًا، ولم يُرد مطلقًا، بل يُتوقف في اللفظ حتى يُفسر المعنى.

2- إنَّ عامة الألفاظ الاصطلاحية الواردة في الكافي فضلاً عن كونها مبتدعة، فإنَّه لا يُراد بها ما هو معروف في اللغة، بل أُريد بها معاني ابتدعوها بالكلام فيها نفيًا وإثباتًا،⁽²⁾ وكل هذا باطل؛ لأنَّ الاستدلال بالقرآن إنَّما يكون بحمله على لغة العرب التي بها أنزل، قال تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء:195]، فليس لأحد أن يحمل ألفاظ القرآن على غير ذلك من عرفٍ عامٍ، واصطلاحٍ خاصٍ، بل لا يحمله إلا على اللغة التي نزل بها، فإذا كان من أهل الكلام من استعمل في لفظ الواحد والآخر والجسم وغير ذلك من الألفاظ معاني عنوها بها، إمَّا من المعنى اللغوي، أو أعم، أو مغايرًا له، لم يكن له أن يضع القرآن على ما وضعه هو، بل يضع القرآن على مواضعه التي بيَّنها الله تعالى لمن خاطبه القرآن الكريم بلغته، ومتى فعل غير ذلك كان ذلك تحريفًا للكلم عن مواضعه، ومن المعلوم أنَّه ما من طائفة إلا وقد تصطلح على ألفاظ يتخاطبون بها، والمتكلمون مختلفون في معاني ما ابتدعوه من مصطلحاتهم،⁽³⁾ فمعلوم بدهاءة أنَّ هذه الألفاظ لا يصح حمل القرآن عليها، فمثلاً: هم جعلوا ما وصف الله تعالى به نفسه من الصفات تركيباً، وهذا اصطلاح ابتدعوه، وحقيقة الأمر تعود إلى موصوف له صفات متعددة، والألفاظ وردت عن صاحب الشرع المعصوم كان لها حرمة، فلا يُلتفت إلى من أخذ بغير المعاني الصحيحة المعلومة بالعقل والشرع، واللجوء إلى عبارة مجملة تُوهم معاني فاسدة.⁽⁴⁾

(1) انظر: ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (ج1/372)، المؤلف نفسه، التدمرية (ص65).

(2) انظر: ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (ج3/192).

(3) انظر: المرجع السابق (ج3/128).

(4) انظر: ابن تيمية، الرد على المنطقيين (ص315).

3- إنَّ الألفاظ المبتدعة فيها من الإيهام والتلبيس مما يجعل فهم التوحيد أمراً صعباً، وقد أتت النصوص الشرعية بتنزيه الله تعالى بما يُغني عنها، فمثلاً: نفى المبتدعون التركيب عن الله تعالى، ولفظ المركب يُقال على ما ركبه غيره، وعلى ما كانت أجزاؤه متفرقة فاجتمعت، وعلى ما يقبل مفارقة بعضه بعضاً، وهذه الأنواع الثلاثة منتفية عن ربِّ العالمين باتفاق المسلمين، فإنَّ الله تعالى أحد صمد، لا يتجزأ، ولا يتبعض، ولا ينقسم، وهذه المعاني منزهة عنها رب العالمين، بمعنى أنَّها معدومة، وأنَّها ممتعة في حقه، فلا تقبل ذاته التفريق والتبعيض، بل ليس هو بأجوف، كما قال الصحابة والتابعون في تفسير الصمد، أنَّه الذي لا جوف له، وأكثر الناس عندما يسمعون هذه الألفاظ فيتبادر إلى أذهانهم تلك المعاني، وينفونها بفطرتهم، ولكن مراد المتكلمين - ومن هذا حذوهم بنفي ذلك- ليس هذا المعنى، وأنَّما يقصدون أنَّه لا يُشار إلى شيءٍ منه دون شيءٍ، ولا يتميز منه شيء عن شيء، ولا هو عين قائمة بنفسها يمكن أن يُشار إليها، ولا يمكن أيضاً أن يُرى منه شيء دون شيء، وأنَّه لا حد له ولا نهاية، أو يريدون أنَّه لا صفة له، إذ وجود الصفات تستلزم التجسيم والتجزئة والتركيب على حد زعمهم، وهؤلاء ينفون التجسيم والتشبيه، ومرادهم إثبات موجود مطلق مجرد عن الصفات والمقادير،⁽¹⁾ ويتقدير أن تكون تركيباً كما يدَّعون فلا دليل لهم على نفيها، بل الدليل يقتضي إثبات المعاني التي سمَّيتموها تركيباً،⁽²⁾ ثم إنَّهم قد قالوا: إنَّ الله تعالى اسماً ومسمّى، وهناك صفة وموصوف لرب العالمين، فيقال لهم: أليس هذا تركيباً، فهذه معانٍ متعددة متغايرة في العقل وهذا تركيب، وأنتم تثبتونه وتسمونه توحيداً، فإنَّ قالوا هذا توحيد في الحقيقة، وليس هذا تركيباً ممتنعاً، قيل لهم: واتصاف الذات بالصفات اللازمة لها توحيد في الحقيقة، وليس هو تركيباً ممتنعاً.⁽³⁾

4- إنَّ الاعتماد على الألفاظ والأدلة المبتدعة مثل: القول بالجواهر والفرد هو في غاية الفساد، وهو من أخطر الكلام المذموم، ومثل هذه الحجج لا تصلح للمسائل الظنية، فكيف تصلح لأصول الدين وقواعد الإيمان؟، ومع ذلك فهم يُوهمون الناس أن عدم

(1) انظر: ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (ج3/129، 130)، المؤلف نفسه، الرد على المنطقيين (ص315).

(2) انظر: ابن تيمية، الصفدية (ج1/105)، المؤلف نفسه، الفتاوى الكبرى (ج6/536).

(3) انظر: ابن تيمية، التدمرية (ص41).

القول بها يقدر في قاعدة من قواعد الدين، وليس الأمر كذلك،⁽¹⁾ وباعتراف علمائهم أنّ الأخذ بمثل هذه الأصول من البدع التي تقدح في التوحيد، فقد قال المجلسي: "وفي قريب من عصرنا لمّا ولع الناس بمطالعة كتب المتفلسفين، ورغبوا عن الخوض في الكتاب والسنة وأخبار أئمة الدين، وصار بُعد العهد عن أعصارهم عليهم السلام سبباً لهجر آثارهم، وطمس أنوارهم، واختلطت الحقائق الشرعية بالمصطلحات الفلسفية، صارت هذه المسألة معترك الآراء، ومصطدم الأهواء، فَمال كثير من المتسمين بالعلم المنتحلين للدين، إلى شبهات المضلين، ورَجَّوها بين المسلمين فضلوا وأضلوا، وطعنوا على أتباع الشريعة حتى ملوا وقلوا،"⁽²⁾ فإذا كانوا هم من يقدر بمثل هذه الأصول، إذن فالقدر فيها لا يضر، وإن كانت هذه الأدلة من أصول دين المسلمين، فهم من أعظم الناس هدماً لها بمثل هذا الكلام.⁽³⁾

رابعاً: الرد على الكليني في معتقده في الصفات الفعلية:

عبّر الكليني عن أفعال الله تعالى بمصطلح الصفات الفعلية، وهذا خطأ واضح، فالصفة: هي نعت كمالٍ ثابتٍ في النقل، قائم بذات الله تعالى، لا يقوم بنفسه، ولا ينفصل عن الموصوف، والصفة الذاتية الفعلية: هي كل وصف كمالٍ قائم بذات الله تعالى، ثابت في النقل، وبالنظر إلى نوعها نجد أنّ الله تعالى، لم يزل ولا يزال متصفاً بها، فهي لازمة لذاته، وإذا نظرنا إلى آحادها وجدنا أنها تتعلق بمشيئته تعالى، (وآحاد الصفة الفعلية هو الفعل) ومثالها: كلام الله تعالى، فإنّه باعتبار نوعه من الصفات الذاتية؛ لأنّ الله تعالى لم يزل ولا يزال متكلماً، فكلامه من كماله الواجب له سبحانه وتعالى، وباعتبار آحاد الكلام الذي يتكلم به سبحانه تعالى متى شاء فهو من الصفات الفعلية؛ لأنّه كان بمشيئته سبحانه وتعالى،⁽⁴⁾ وهناك وجه اتفاق بين الصفة والفعل، ولكن يوجد خلاف أيضاً بينهم، فالفعل: فهو كل وصف كمالٍ ثابتٍ في النقل،

(1) انظر: ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (ج4/73).

(2) المجلسي، بحار الأنوار (ج54/234).

(3) انظر: ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (ج4/73).

(4) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج6/268) (ج16/272، 373، 374)، ابن القيم، شفاء العليل (ص272)، المؤلف نفسه، مدارج السالكين (ج1/87)، الرشيد، التنبهات السنوية على العقيدة الواسطية (ص81، 82، 83)، موقع شبكة الألوكة، تعريف الأسماء الحسنی والفرق بين الاسم والوصف والفعل.

يتعلق بمشيئته وقدرته سبحانه وتعالى، ولكنه يرتبط بزمانٍ ومكانٍ بخلاف الصفة، فهي لا تتعلق بزمانٍ ولا مكانٍ، وكذلك فالفعل هو آحاد الصفات الفعلية، وهو حادث، والفعل هو لازم الصفة ومتعلقها، والمفعول هو لازم الفعل ومتعلقه، ومتعلق الفعل - وهو المفعول- مخلوق، ولا يتعلق بذات الله تعالى، وأما متعلق الصفة -وهو الفعل- فهو قائم بذات الله تعالى وغير مخلوق.

1- إنَّ تناقض روايات الكافي في صفات الله تعالى الفعلية أكثر من أن يُحصى، فقد ذكر في توحيد الذات أنه لا تعدد ولا تكثر في الذات، أي أن صفاته تعالى هي عين ذاته، وهذا لفظ عام يستغرق جميع أفرادها، فيدخل فيه الصفات الفعلية والصفات الذاتية؛ ولأنَّ الكليني قد عبر عن أفعال الله تعالى بمصطلح الصفات الفعلية فسيتم الحديث عن تناقض الصفات بشكل عام ثم تطبيق ذلك على الصفات الفعلية، وبذلك يظهر تناقضه في الصفات الفعلية التي جعلها أفعال الله تعالى.

لقد أكد الكليني في روايات كثيرة أنَّ الله تعالى يسمع بالذي يبصر به؛ لأنَّ تعدد الصفات بمنزلة تعدد الذات، وهو من أعظم الكفر،⁽¹⁾ ولكن هناك روايات تثبت التباين بين الصفات ومعانيها، وأنها مغايرة للذات، وتفصيل ذلك على النحو التالي:

أ- الروايات التي تفيد التباين بين الصفات والذات، ومنها أنَّ هشام بن الحكم سأل جعفرًا رحمه الله عن أسماء الله تعالى واشتقاقها فقال: "يا هشام الله مشتق من إله، والإله يقتضي مألوهًا، والاسم غير المسمى.... إنَّ لله تسعة وتسعين اسمًا، فلو كان الاسم هو المُسمَّى لكن كل اسم منها إلهًا،"⁽²⁾ فهذه الرواية واضحة في التباين بين الذات والأسماء، وورد في رواية أخرى: "إنَّ الأسماء صفات وصف بها نفسه،"⁽³⁾ وكذلك ورد في رواية أنَّ الاسم هو "صفة لموصوفٍ،"⁽⁴⁾ أي أنَّ الأسماء هي

(1) انظر: [الكليني: الكافي، التوحيد/ آخر وهو من الباب الأول، 109/1-108: ح1].

(2) [الكليني: الكافي، التوحيد/ المعبود، 88/1: ح3]، وهناك روايات أخرى تفيد التباين بين الأسماء والذات، انظر: [المصدر السابق، التوحيد/ المعبود، 87/1: ح1/ حدوث الأسماء، 113/1: ح4].

(3) [المصدر السابق، التوحيد/ المعبود، 88/1: ح3]، ولمعرفة الروايات التي ذكر فيها أن الأسماء والصفات شيء واحد، انظر: [المصدر السابق، التوحيد/ معاني الأسماء واشتقاقها، 114/1: ح7].

(4) [المصدر السابق، التوحيد/ حدوث الأسماء، 113/1: ح3].

الصفات، وبما أنّ الأسماء مغايرة للذات، إذن فالصفات مغايرة للذات؛ وبهذا يكون الكليني قد تناقض في رواياته أعظم تناقض.

وهذا الحكم يشمل الصفات الفعلية، فكل صفة تقوم بذات الله تعالى مغايرة لباقي الصفات، ولكن هذه الصفة لا تقوم بغيرها، فالمشيئة غير الإرادة وغير الخلق، وهي قائمة بذات الله تعالى، ولكن هذه الصفات لا تقوم بنفسها، فنكون أثبتنا المعتقد الصحيح من خلال روايات الكليني، وبذلك يتبين فساد مذهبه بسبب تناقضه.

ب- إنّ اختلاف معاني الصفات وتغايرها يقتضي أنّها متعددة، وحتى يكون كلام الكليني متسقاً يجب أن يقول إنّ كل صفات الله تعالى كلها بنفس المعنى؛ لأنّ اختلاف المعنى يقتضي التعدد، ففي صفات الله تعالى الفعلية يجب أن لا يقال كل الصفات بمعنى واحد؛ لأنّ اختلاف معاني الأشياء يقتضي التغاير بينها، فينبغي أن يُقال إنّ الله تعالى يخلق بالذي يشاؤه، ويشاء بالذي يعلم به، حتى لا يكون تباين بين الصفات الذاتية والفعلية من جهة، وبين الذات من جهة أخرى، وهذا بخلاف ما ذكره الكليني كما مرّ في رواياته، وكذا اختلاف الصفات في القدم والحدوث يدل على تغايرها، فإنّ قول الكليني: إنّ الصفات هي عين الذات فلازمه أن تكون قديمة كلها، أو حادثة كلها، فاختلفها في القدم والحدوث يعني أنّ كل صفة ليست هي عين الأخرى، والصفات الفعلية حادثة عند الكليني مثل المشيئة والإرادة، فقد ذكر: "المشيئة محدثة،"⁽¹⁾ ومن الصفات القديمة العلم والقدرة؛ حيث أورد: "لم يزل الله عالماً قادراً ثم أراد."⁽²⁾

2- القول إنّ بعض صفات الله تعالى حادثة يعني أنّ الله تعالى متصف بالحوادث، وقوله: إنّ صفات الله تعالى مخلوقة يعني أنّ ذاته تعالى قد حلّت فيها المخلوقات، فكيف يُعقل أن تكون الذات قديمة غير مخلوقة، وتتصف بصفات حادثة مخلوقة؟!، ومن المعلوم ضرورة أنّ الصفة تقوم بالذات، فكيف تكون الصفات الحادثة هي عين الصفات القديمة، وتكون قائمة بالذات القديمة؟!، ولو فرض صحة الكلام لاقتضى نقض مذهبهم القائل بعدم مغايرة الذات للصفات؛ لأنّ الذات كانت في زمان غير

(1) [الكليني: الكافي، التوحيد/ الإرادة وأنها من صفات الفعل، وسائر صفات الفعل، 1/110: ح7].

(2) [المصدر السابق، التوحيد/ الإرادة وأنها من صفات الفعل، وسائر صفات الفعل، 1/109: ح1].

متصفة بصفاتنا الحادثة، وبعد ذلك اتصفت بهذه الصفات الحادثة، فكيف يُقال بعد ذلك: إنّ الصفات متحدة لا تغاير فيها وهي عين الذات؟!!!.

3- إنّ المشيئة صفة من صفات الله تعالى الفعلية، وقد جعلها الكليني فعل الله تعالى وإحداثه، ولكن التناقض الكبير الذي ذكر فيها يجعل من الصعب فهم هذه الصفة، فأورد في رواية: "إنّ الله خلق المشيئة بنفسها، ثم خلق الأشياء بالمشيئة"،⁽¹⁾ فعلى كل تقدير تكون المشيئة في هذه الرواية ليست من صفات الله تعالى، فقولهم: إنّ المشيئة في الرواية السابقة صفة لا يقوله عاقل، ثمّ إنّ هذا مخالف للقرآن، قال تعالى: ﴿بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة: 117]، فإله تعالى إذا أراد شيئاً فإنّه يكون كما أراد الله تعالى بدون تراخي ولا مهلة، وأمّا على تأويل رواية الكافي فإنّ الله تعالى إذا أراد خلق شيءٍ فإنّ المشيئة تكون واسطة بين الله تعالى وبين هذا الشيء، ويكون الخلق بها بعد أن يتعلق الجعل بماهية ذلك الشيء، والماهية تكون موجودة قبل المشيئة، وهذا عين المخالفة لآيات القرآن.

4- يجب أن تكون صفات الله تعالى الفعلية قائمة بذاته تعالى، فلا يصح أن يُقال: إنّ الله تعالى يشاء ويريد ويخلق دون أن تكون هذه الأفعال صادرة عن صفات قائمة بالذات، وأمّا نفيمهم للصفات فمخالف للمعقول؛ لأنّ إطلاق المشتق على ذات لا يصح بدون قيام مبدئها به؛ إذ الضارب إنّما يُطلق على ذات قامت بالضرب، وبدون قيامها به لا يصح إطلاق المشتق عليها.⁽²⁾

5- إنّ القول بأنّ إرادة الله تعالى حادثة، وأنّ كثيراً من الموجودات يوجد بلا إرادته كالشروع والمعاصي والفسوق والكفر ونحوها، يعني أنّ إرادته تعالى ليست عامة لجميع الكائنات، وهذا كله باطل يرده آيات كثيرة من الكتاب، منها قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنْ اللَّهِ شَيْئاً أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهَّرَ قُلُوبَهُمْ هُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: 41]، فلو أراد إيمانهم لزم التناقض في

(1) [الكليني: الكافي، التوحيد/ الإرادة وأنها من صفات الفعل، وسائر صفات الفعل، 110/1: ح4]

(2) انظر: الدهلوي، مختصر التحفة الإثني عشرية (ج1/80).

الآية، ومثاله أيضاً: ﴿وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأْتَمَّ كَثِيرًا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرَّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: 125]، وغيرها كثير. (1)

إنَّ المعتقد الصحيح في المشيئة ما نصَّت عليه النصوص الشرعية، فتارة يرد الخبر أنَّ كل ما في الكون بمشيئته، وتارة أنَّ ما لم يشأ لم يكن، وتارة أنَّه لو شاء لكان خلاف الواقع، وأنَّه لو شاء لكان خلاف القدر الذي قدره الله تعالى وكتبه، وأنَّه لو شاء ما عُصي، وأنَّه لو شاء لجمع خلقه على الهدى، وجعلهم أمة واحدة، فتضمن ذلك أنَّ الواقع بمشيئته، وأن ما لم يقع فهو لعدم مشيئته، وهذا حقيقة الربوبية، وهو معنى كونه رب العالمين، وكونه القائم بتدبير عباده، فلا خلق ولا رزق ولا عطاء ولا منع ولا قبض ولا بسط ولا موت ولا حياة إلا بعد إذنه، وكل ذلك بمشيئته وتكوينه؛ إذ لا مالك غيره، ولا مدبر سواه، ولا رب غيره، (2) فمشيئته سبحانه متعلقة بخلق وأمره الكوني، وكذلك تتعلق بما يحبه وبما يكرهه؛ فكله داخل تحت مشيئته، فمشيئته سبحانه شاملة لذلك كله، وهي الموجبة لكل موجود، كما أنَّ عدم مشيئته موجب لعدم وجود الشيء، فهما الموجبتان فما شاءه الله تعالى وجب وجوده، وما لم يشأه وجب عدمه. (3)

خامساً: الرد على الكليني في دعواه أنَّ صفات الفعل منتزعة من مقام فعله تعالى (4):

إنَّ ما زعمه الكليني بأنَّ صفات الفعل منتزعة من مقام فعل الله تعالى يعني أنَّ صفاته تعالى لا تقوم بذاته، واتصافه بها لا يتحقق إلا بعد صدور الفعل منه، وهذا زعم باطل، وتوضيح ذلك كما يلي:

1- إنَّ هذا المعتقد مخالف للنصوص الشرعية، فقد ورد في كثير من الآيات الكريمة أسماء وصفات فعلية مشتقة مسندة إليه تعالى، ومثاله صفة الإبداع، قال تعالى: ﴿بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: 117]، وصفة الإحياء، قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ [آل عمران: 156]، والخلق، قال تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ

(1) انظر: الدهلوي، مختصر التحفة الإثني عشرية (ج 1/83).

(2) انظر: ابن القيم، شفاء العليل (ص 44).

(3) انظر: المصدر السابق (ص 48).

(4) والمقصود أنَّ الله تعالى اتصف بصفاته الفعلية بعد وجود لازمها وأثرها كما مرَّ، انظر: 81 من هذا البحث.

المُصَوِّرُ﴾ [الحشر: 24]، وغيرها كثير، فالله تعالى متصف بصفات الأفعال، وصفات الأفعال قائمة بمن فعلها، والأسماء المشتقة منها دالة على صفة في المحل المسمى بها،⁽¹⁾ ولا يجوز أن يُعتقد بأن الله تعالى اتصف بصفة بعد أن لم يكن متصفاً بها؛ لأن صفاته تعالى صفات كمالٍ، وفقدتها نقص، ولا يجوز أن يتصف الله تعالى بالكمال بعد أن كان متصفاً بوضده.

2- إنَّ العقل ينفي وجود صفة غير قائمة بالموصوف، فقولهم: إنَّ المرید لا تكون إرادته قائمة به، قولٌ لا يُعقل، ولا يُعرف لغة، بالإضافة إلى مخالفته لنفسه، إذ كيف يعقل فعل لا يقوم بفاعله؟!، أو كيف يصدر فعل عن فاعله دون أن يكون قائماً بذاته؟!، فكل عاقلٍ يدرك الفرق بين الخلق والتكوين، وبين المخلوق والمُكوّن المنفصل عن الرب عزَّ وجل، ولا يقول عاقلٍ إنَّ المخلوق صفة لله عزَّ وجل.⁽²⁾

3- إنَّ قول الكليني وأتباعه بأنَّ اتصاف الله تعالى بصفات الأفعال لا يتحقق له جلٌّ وعلا إلا بعد صدور الفعل منه، يعني بأنَّ الله تعالى استفاد الكمال من غيره، أي أنَّ الله تعالى ليس غنياً بذاته وصفاته،⁽³⁾ قال تعالى: ﴿أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [فاطر: 15]، وهو كذلك يتعارض مع ما ذهب إليه الشيعة في وصف الله تعالى بالصفات السلبية، وحببتهم في ذلك إثبات التنزيه المطلق لله تعالى، وأنه تعالى غني مطلقاً.⁽⁴⁾

4- لقد ورد في الكافي روايات تنقض هذا المعتمد، وذكُر فيها المعتمد الصحيح، ومنها ما ورد أنَّ الله تعالى: "عالم إذ لا معلوم، وخالق إذ لا مخلوق، ورب إذ لا مريب، وكذلك يُوصف ربنا، وفوق ما يصفه الواصفون،"⁽⁵⁾ فالله تعالى موصوف بأنَّه الرب قبل أن يُوجد الخلائق، والرب يقتضي معاني كثيرة، مثل: المُلْك والحفظ والتدبير

(1) انظر: ابن أبي العز الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية (ص 290، 49).

(2) انظر: ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (2/373، 378).

(3) انظر: المصدر السابق (ص 54-57).

(4) انظر: الشيرازي، مكارم، الأمل في تفسير الكتاب المنزل (ج 1/50)، الخوئي، منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة (ج 4/361).

(5) [الكليني، الكافي، التوحيد/ جوامع التوحيد، 1/141: ح 6].

والتربية، أي أنه سبحانه وتعالى موصوف بهذه الصفات قبل وجود متعلقها، ولم يستفد صفاته سبحانه وتعالى من مقام فعله.⁽¹⁾

سادساً: الرد على الكليني في مذهبه في الحكم والغايات:

إنَّ تناقض الكليني في مسألة العلل والغايات في أفعال الله تعالى هو أوضح دليل على فساد مذهبه، وقد حاول علماء الشيعة أن يجدوا مخرجاً للروايات التي أثبتت فيها العلل، والروايات التي نفتها، والروايات التي أثبتت فيها العلل هي الصواب، وأما مذهب نفي العلل فهو مذهب ظاهر الفساد، لوجوه كثيرة، ومنها:

1- قول الكليني وشيعته: إنَّ كل من فَعَلَ لِعَرَضٍ يكون ناقصاً بذاته مستكماً بغيره، فإنَّ كان معنى قولهم: إنَّ إثبات العلل يقتضي أن يكون الله تعالى ناقصاً، أي أنه كان عادماً لشيءٍ من الكمال الذي لا يجب أن يكون عادماً له قبل حدوث ذلك المراد، فهذه الدعوى باطلة؛ لأنَّه لا يلزم من فعله تعالى لِعَرَضٍ حصوله أولى من عدمه، أن يكون عادماً لشيءٍ من الكمال الواجب قبل حدوث المراد، فإنَّه يُمتنع أن يكون كمالاً قبل حصوله، أما إنَّ عَنَوَا أن إثبات العلل يقتضي أن يكون الله تعالى عادماً لما ليس كمالاً قبل وجوده، فهذا أيضاً باطل؛ لأنَّ ما ليس بكمالٍ في وقتٍ لا يكون عدمه نقصاً، فما كان قبل وجوده عدمه أولى من وجوده، وبعد وجوده صار وجوده أولى من عدمه، لم يكن عدمه قبل وجوده نقصاً، ولا وجوده بعد عدمه نقصاً، بل الكمال عدمه قبل وقت وجوده، وجوده وقت وجوده، ولذلك فالجَمُّ والغايات في هذا النوع وجودها وقت وجودها هو الكمال، وعدمها حينئذٍ نقص، وعلى هذا فالنافي هو الذي نسب النقص إلى الله تعالى لا المثبت.⁽²⁾

2- إنَّ قول الكليني أنَّ إثبات العلل نقصاً؛ لأنَّه يلزم أن يكون الله تعالى مستكماً بغيره، فهل يقصد بذلك أنَّ الحكمة التي يجب وجودها إنَّما حصلت له من شيءٍ خارج عنه، أم يعني أنَّ تلك الحكمة نفسها غيرٌ له سبحانه وتعالى، وهو مستكمل بها، فكلا المعنيين باطل، فإنَّه سبحانه وتعالى، لم يستفد من غيره كمالاً بوجهٍ من الوجوه، بل العالم كله إنَّما استفاد الكمال الذي فيه منه سبحانه وتعالى، وهو لم يستفد كماله من غيره، كما لم يستفد وجوده من غيره، والحكمة هي صفة الله سبحانه وتعالى، وصفاته

(1) انظر: ابن أبي العز الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية (ص92).

(2) انظر: ابن القيم، شفاء العليل (ص206، 207).

ليست غيراً له، فإنَّ حكمته سبحانه وتعالى قائمة به، وهو الحكيم الذي له الحكمة، كما أنَّه العليم الذي له العلم، فثبوت حكمته لا يستلزم استكمالها بغيرٍ منفصلٍ عنه، كما أنَّ كماله سبحانه وتعالى بصفاته، وهو لم يستفدها من غيره.⁽¹⁾

3- إنَّ الله سبحانه وتعالى إذا كان إنَّما يفعل لأجل أمرٍ هو أحب إليه من عدمه، وحصل مراده الذي يحبه، وفعل لأجله فهذا غاية الكمال، وعدمه هو النقص، فإنَّ من كان قادراً على تحصيل ما يحبه، وفَعَلَهُ في الوقت الذي يحب على الوجه الذي يحب فهو الكامل حقاً.⁽²⁾

4- العقل الصريح يقضي بأنَّ من لا حكمة لفعله، ولا غاية يقصدها من فعله أولى بالنقص ممن يفعل لحكمةٍ كانت معدومة ثم صارت موجودة في الوقت الذي أراده، فكيف يسوغ لعقلٍ أن يقول فَعَلَ اللهُ تعالى لحكمةٍ يستلزم النقص، والكمال ألا يفعل لحكمة؟!⁽³⁾

5- إنَّه ما من محذورٍ يلزم من تجويز فعله سبحانه وتعالى لحكمةٍ إلا والمحاذير التي يلزم من كونه يفعلها لغير حكمةٍ أعظم امتناعاً، فإنَّ كانت تلك المحاذير غير ممتنعة كانت محاذير إثبات الحكمة أولى بعدم الامتناع، وإنَّ كانت محاذير إثبات الحكمة ممتنعة، فمحاذير نفيها أولى، ومن المعلوم أنَّ فعل الحي العالم الاختياري لا لغايةٍ ولا لغرضٍ يدعو إلى فعله لا يُعقل، ولهذا لا يصدر ذلك إلا من مجنونٍ أو نائمٍ؛ فالحكمة والعلّة الغائية هي التي تجعل المرید مريداً؛ فإنَّ الفاعل إذا علم بمصلحة الفعل ونفعه وغايته انبعثت إرادته إليه، فإذا لم يعلم في الفعل مصلحة، ولا كان له فيه غرضٍ صحيح، ولا داعٍ يدعو إليه، فهذا الذي لا يعقله العقلاء، وحينئذٍ فنفي الحكمة والعلّة والغاية عن فعلٍ أحكم الحاكمين نفي لفعله الاختياري في الحقيقة، وذلك أنقص النقص.⁽⁴⁾

والكليني في ردّه لظواهر نصوص التوحيد اعتمد على قياس الغائب على الشاهد، وإنَّ قياس الغائب على الشاهد من غير جامع باطل، وفساده ظاهر؛ لأنَّ

(1) ابن القيم، شفاء العليل، بتصرف (ص206، 207).

(2) المصدر نفسه، بتصرف (ص208).

(3) انظر: المصدر نفسه (ص209).

(4) انظر: ابن القيم، شفاء العليل (ص209).

هناك فوارق مثل وجوب وجود أحدهما وقدمه وغناه وغير ذلك، دون الآخر، وهذا يُقال في سائر الأقيسة الفاسدة، وليس معهم حجة على عموم مسائلهم في التوحيد سوى هذا القياس الفاسد.⁽¹⁾

ولذلك فنجد أنّ المتكلمين على اختلاف مقالاتهم في قياس الغائب على الشاهد مضطربون، كل منهم يستعمله فيما يثبت، وينكره فيما ينفيه، وإن كان ذلك فيما ينفيه أولى مما أثبت، ويردُّ على منازعه فيما استعمله من القياس، وإن كان قد استعمله هو في موضع آخر ما هو دونه، وسبب ذلك أنّهم لم يمشوا على أصلٍ صحيحٍ جامعٍ، بل صار قبولهم وردهم هو بحسب الظن، لا بحسب ما يستحقه القياس العقلي الصحيح.⁽²⁾

خلاصة الرد على بدع الكليني في التوحيد: إنّ الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن صحابته الكرام أنّهم لم يخوضوا في مثل هذه البدع، وما يتعلق بذلك من مباحث المتكلمين الذين سار الكليني على منهجهم في التوحيد، ومن رغب عن طريقة النبي صلى الله عليه وسلم فكفاه ضلالاً أنّه شاقَّ الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم، وأتبع غير سبيل المؤمنين، والله تعالى يقول: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء:115]، ولو لم يكن في الكلام إلا مسألة -هي من مبادئه- لكان حقيقاً بالذم، وهو قول جماعة منهم أنّ من لم يعرف الله تعالى بالطرق التي ربّوها، والأبحاث التي حرروها لم يصح إيمانه، حتى اعترض على بعضهم: إنّ هذا يلزم منه تكفير أبيك وأسلافك وجيرانك، فقال: لا تشنع عليّ بكثرة أهل النار، وقد ردُّ عليهم بوجه من الرد النظري، وهو أنّ القائل بذلك كافر شرعاً لجعله الشك في الله تعالى واجباً، ويقتضي أنّ معظم المسلمين كفار، ويدخل في عموم كلامهم السلف الصالح من الصحابة والتابعين، وهذا معلوم الفساد من الدين بالضرورة، وإلا فلو كان كلامهم صحيحاً فلا يوجد في الشرعيات ضروري.⁽³⁾

(1) انظر: ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (ج4/159).

(2) انظر: المصدر السابق، (ج2/326)، (ج2/345)، (ج3/327).

(3) انظر: الوَلَوِيُّ، ذخيرة العقبي في شرح المجتبى (ج37/215).

خلاصة المبحث:

إنَّ الأحاديث التي تتحدث عن توحيد الربوبية في صحيح البخاري كانت تدور حول إفراد الله تعالى بأفعاله المتعدية، وذكر لوازم هذه الأفعال، وكانت مطابقة للقرآن الكريم، ونجد أنَّ الإمام البخاري رحمه الله قد استدل كثيراً بالآيات القرآنية، وأما الكليني فكان معتقده في ربوبية الله تعالى هي خلاصة بدع كلامية لم يدل عليها القرآن الكريم لا من قريب ولا من بعيد، وكان في عرضه لأفعال الله تعالى صعوبة وتكلف مذموم، وهذا فضلاً عن التناقض الكبير في كل مسأله، وقد كان اهتمام الكليني هو إثبات بعض أفعال الله تعالى بطريقة كلامية، وجعل ذلك هو أساس الدين.

المبحث الثاني

نواقض توحيد الربوبية بين البخاري والكليني

المطلب الأول

نواقض توحيد الربوبية عند البخاري

إنَّ التوحيد هو رأس العدل وقوامه، ولقد خلق الله تعالى الخلق ليعبدوه ويُوحده، وأرسل رسله، وأنزل كتبه، ليقوم الناس بالقسط، والشرك بالذات منافٍ لهذا المقصود؛ ولذا كان أكبر الكبائر،⁽¹⁾ بل هو شرك عظيم؛ لأنَّه يتضمن القدح في رب العالمين، وتسوية الخالق بال مخلوق،⁽²⁾ والله تعالى حرَّم الجنة على كل مشرك، وأباح دمه وماله، وأبى الله تعالى أن يقبل من مشرك عملاً، أو يقبل فيه شفاعَةً، أو يستجيب له دعوةً،⁽³⁾ وقد أورد البخاري رحمه الله في صحيحه أحاديث كثيرة تُحدِّر من الشرك،⁽⁴⁾ وتبين عاقبته، ومنها قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الزمر:65]،⁽⁵⁾ والغرض من الآية تشديد الوعيد على من أشرك بالله تعالى؛ فالشرك محذور منه في الشرائع كلها،⁽⁶⁾ والله تعالى قد ذكر أنبياءه عليهم السلام، -وهم أفضل الخلق، وأعظمهم أعمالاً- أنهم لو أشركوا لحبطت أعمالهم، قال تعالى: ﴿ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام:88]، والشرك في توحيد الربوبية بإنكار وجود الله تعالى، أو تعطيله عن أفعاله قليل وجوده في الخلق، إلا أنَّ هناك من يشرك بالله تعالى شركاً

(1) انظر: ابن القيم، الجواب الكافي (ج1/128).

(2) انظر: السعدي، تيسير الكريم الرحمن (ج1/165).

(3) انظر: ابن القيم، الجواب الكافي (ج1/129).

(4) انظر: [البخاري: صحيح البخاري، استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم/ إثم من أشرك بالله تعالى وعقوبته في الدنيا والآخرة، ص1159/ قول الله تعالى، ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ [الفرقان:68]، ص809].

(5) [البخاري، صحيح البخاري، استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم/ إثم من أشرك بالله تعالى وعقوبته في الدنيا والآخرة، ص1159].

(6) انظر: ابن حجر، فتح الباري (ج17/551).

جزئياً،⁽¹⁾ كأن ينكر شيئاً من خصائص الربوبية، أو أن يعدل الله تعالى ببعض مخلوقاته في شيء مما يستحقه سبحانه وتعالى استقلالاً، كأن يشهد أن أحداً غير الله تعالى هو المعطي، أو المانع، أو الضار، أو النافع،⁽²⁾ أو أن يعتقد منازعاً له سبحانه وتعالى في شيء من مقتضيات ربوبيته، كاعتقاد متصرف مع الله تعالى، ويضاده - أيضاً - اعتقاد مُشرِّع مع الله تعالى؛ وذلك لأنَّ ربوبية الله تعالى شاملة لأمره الكوني والشرعي كما مرَّ،⁽³⁾ وقد ورد في صحيح البخاري أحاديث ذكر فيها نواقض توحيد الربوبية إما بذكرها صراحةً، أو تضمناً بإنكارها، والرد عليها بالأدلة العقلية والحسية، التي لا ينكرها إلا مكابر أو جاحد، وتفصيل نواقض توحيد الربوبية الواردة في صحيح البخاري على النحو التالي:

1- شرك التعطيل:

وشرك التعطيل -بشكل عام- هو: "شرك يتعلق بذات المعبود، وأسمائه، وصفاته"،⁽⁴⁾ وأمَّا شرك التعطيل في توحيد الربوبية فهو تعطيل ذات الرب سبحانه وتعالى، أو أحد أفعاله المتعدية، "والشرك والتعطيل متلازمان، فكل مشركٍ معطلٍ، وكل معطلٍ مشركٍ".⁽⁵⁾

وشرك التعطيل في توحيد الربوبية قسمان، وهما:

أ- تعطيل المصنوع عن صانعه وخالقه:⁽⁶⁾

وهو أقبح أنواع شرك التعطيل، وهذا النوع من الشرك قليل وجوده، فلم يقع إلا من شرذمة قليلين ممن فسدت فطرتهم، ومثاله شرك فرعون الذي أنكر وجود الله تعالى، قال الله تعالى مخبراً عن فرعون: ﴿وَمَارَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: 23]، وفرعون استنكر أن يكون هناك رب غيره، وهذا كان جحوداً ومكابرةً منه؛ لأنه كان مستيقناً بوجود رب للكون، قال تعالى عن فرعون وقومه: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا

(1) انظر: ابن جبرين، شرح الطحاوية (ج3/12)، الحازمي، شرح العقيدة الواسطية (ج2/18).

(2) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج1/92).

(3) انظر: ص 53 من هذا البحث.

(4) ابن القيم، الجواب الكافي (ج1/129).

(5) المصدر السابق (ج1/130).

(6) انظر: ابن القيم، الجواب الكافي (ج1/130)، الحازمي، شرح العقيدة الواسطية (ج6/14).

وَعُلُوبًا فَنَنْظُرُ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ ﴿ [النمل: 14]،⁽¹⁾ وقد أورد البخاري رحمه الله في صحيحه أحاديث تَرُدُّ مثل هذه الادعاءات وتتقضيها، ومنها ما رواه جبير بن مطعم عن أبيه رضي الله عنهما، قال: «سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِالطُّورِ، فَلَمَّا بَلَغَ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ أَمْ خَلَقُوا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بَلْ لَا يُوقِنُونَ أَمْ عِنْدَهُمْ خَزَائِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ الْمُسَيْطِرُونَ﴾ [الطُّور: 35، 36، 37]، قَالَ: كَادَ قَلْبِي أَنْ يَطِيرَ،»⁽²⁾ وجبير بن مطعم رضي الله عنه كان قد قَدِمَ على النبي صلى الله عليه وسلم في فداء الأسارى، وكان وقتها مشركاً، وكان سماعه هذه الآية من جملة ما حمله على الدخول في الإسلام بعد ذلك،⁽³⁾ وقد فطن الصحابي الجليل لمعنى الآيات التي قرأها النبي صلى الله عليه وسلم، وكانت فرحته عند سماعه للآية لحسن تدبره لمعناها، ومعرفته بما تضمنته من بليغ الحجة،⁽⁴⁾ فالله تعالى ألزم المنكرين لوجود الله تعالى الحجة في الآية الكريمة بقوله: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ﴾ [الطُّور: 35]، أي إمَّا أَنْ يَكُونَ لَا خَالِقَ لَهُمْ أَصْلًا؛ فيكون العدم هو الذي أوجدتهم، وهذا باطل، إذ لا معنى للعدم إلا عدم الوجود، فيلزم من قولهم بهذا الفرض الجمع بين النقيضين، وهو كون الشيء موجوداً ومعدوماً، والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان، ولا يمكن أَنْ يَنْشَأَ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ،⁽⁵⁾ والفرض الثاني أَنْ يَكُونُوا خَلَقُوا أَنْفُسَهُمْ، وهذا في الفساد أكثر، وفي البطلان أشد؛ لأنَّ ما لا وجود له كيف يخلق؟،⁽⁶⁾ ويلزم منه الدور كذلك؛ فكونهم خلقوا أنفسهم يستلزم وجودهم قبل الخلق؛ إذ لا يصدر الوجود من العدم ضرورة،⁽⁷⁾ وكونهم مخلوقين يستلزم تأخرهم عن مُوجِدِهِمْ، فتبين بطلان هذا الفرض، وإنَّ جاز أَنْ يَدَّعُوا خَلْقَ أَنْفُسِهِمْ فَلْيَدَّعُوا خَلْقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وهذا محال قطعاً، فقامت عليهم الحجة،⁽⁸⁾ بأنَّ لهم خالقاً، وهو الله سبحانه وتعالى.

(1) انظر: ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (ج2/270).

(2) [البخاري: صحيح البخاري، تفسير القرآن/ بدون اسم، ص830: ح4854].

(3) انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (ج7/437).

(4) انظر: ابن حجر، فتح الباري (ج8/603).

(5) الموسوعة العقدية- الدرر السنية، بتصرف (ج1/181) بترقيم الشاملة ألياً.

(6) انظر: الكرمانى، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (ج18/110).

(7) الموسوعة العقدية- الدرر السنية، بتصرف (ج1/181) بترقيم الشاملة ألياً.

(8) انظر: القسطلاني، إرشاد الساري (ج7/358).

ب- تعطيل بعض أفعال الرب سبحانه وتعالى: (1)

وذلك بأن يكون المشرك مُقَرَّباً بالخالق سبحانه وتعالى، ولكنه عطَّل حقاً من حقوق الربوبية، كأن يجعل القدرة، أو التصرف، أو النفع، أو الضرر، أو أي فعل من أفعال الله تعالى بيَدِ مخلوق، وهذا يعود في النهاية لتعطيل الخالق تعالى، والقدرح في ربوبيته، (2) وقد أورد الإمام البخاري رحمه الله أحاديث في إبطال هذا الشرك ودحضه، مستنداً بآيات قرآنية، ومنها قوله تعالى: ﴿ قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ رَعِمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ﴾ [الإسراء: 56]، (3) أي ادْعُوا الَّذِينَ رَعِمْتُمْ أَنَّهُمْ شُرَكَاءُ اللَّهِ تَعَالَى، فَسَلُّوهُمْ أَنْ يَفْعَلُوا بِكُمْ بَعْضَ أَعْمَالِنَا، ككشاف ضرر ينزل بكم، فانظروا هل يملكون ذلك؟، فإن لم يقدروا فاعلموا أنكم مبطلون فيما ذهبتم إليه؛ (4) فإن يستأثر المخلوق ببعض أفعال الرب تعالى، أو أن يقدر المخلوق على مساواة الرب في أفعاله، ضرب من الجهل والمكابرة الظاهرة.

2- شرك الأنداد (5):

وهو أن يجعل لمخلوق تدبيراً مع الله تعالى، (6) أو أن يجعل شيئاً من حقوق الله تعالى الخاصة به سبحانه وتعالى مشتركة مع مخلوق، فهذا من شرك الربوبية؛ (7) لأن الله تعالى أثبت له حقاً لا يشركه فيه مخلوق، (8) والأنداد جمع مُحَلَّى بأل التعريف، وهي للعموم الذي يفيد استغراق جميع أفرادها، فكل من ساوى الله تعالى بغيره فقد جعل الله تعالى نداً، سواء كانت هذه المساواة في ذات الله تعالى، أو في أسمائه، أو صفاته، أو أفعاله، أو فيما يجب للخالق وحده دون المخلوق، وشرك الأنداد في الربوبية ما كان

(1) انظر: ابن القيم، الجواب الكافي (ج1/130).

(2) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج1/92)، الأثرى، أنواع الشرك (ص4).

(3) انظر: [البخاري، صحيح البخاري، تفسير القرآن/ ﴿ قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ رَعِمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ﴾ [الإسراء: 56]، ص793].

(4) انظر: الطبري، جامع البيان (ج20/394)، البغوي، معالم التنزيل (ج3/139).

(5) الأنداد جمع نَد وهو: "مثل الشيء الذي يضاده في أمور ويُتَّادُه، والمراد بها في الحديث ما كانوا يتخذونه آلهة من دون الله تعالى"، ابن منظور، لسان العرب (ج3/420).

(6) انظر: عبد اللطيف، نواقض الإيمان القولية والعملية (ص97).

(7) انظر: الأثرى، أنواع الشرك (ص4).

(8) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج3/104).

فيه إشراك في ذات الله تعالى، أو في أفعاله المتعدية، وقد ذكر البخاري رحمه الله في صحيحه أحاديث كثيرة تدل على عظم جُرم من اتخذ مع الله تعالى نداً، ومن هذه الأحاديث ما رواه عن عبد الله رضي الله عنه⁽¹⁾ أنه قال: «سَأَلْتُ -أَوْ سُئِلَ- رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَيُّ الذَّنْبِ عِنْدَ اللَّهِ أَكْبَرُ؟»، قَالَ: أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدَاءً وَهُوَ خَلْقُكَ»⁽²⁾ أي أن تجعل لله تعالى نظيراً، وغيره لا يستطيع خلق شيء⁽³⁾، وقول النبي صلى الله عليه وسل: "وهو خلقك"، يعني أن الدلائل على بطلان هذا الفعل واضحة جلية؛ لأنَّ انفراد الله تعالى بالربوبية والخلق تُوجب عبادته وحده لا شريك له.⁽⁴⁾

وشرك الأنداد في توحيد الربوبية على قسمين:

القسم الأول: شرك التصرف:

وهو اعتقاد وجود متصرفٍ مع الله تعالى في شيءٍ من تدبير الكون، من إيجاد، أو إعدام، أو إحياء، أو إماتة، أو دفع ضررٍ، أو جلب نفعٍ، أو غير ذلك،⁽⁵⁾ فمن اعتقد شيئاً من ذلك فقد أشرك في ربوبية الله تعالى،⁽⁶⁾ وقد اشتمل صحيح البخاري على أحاديث في إبطال هذا الشرك،⁽⁷⁾ وللتأكيد على أن الله تعالى هو المتفرد بالتصرف، فلا رادَّ لأمره، ولا معقب لحكمه، ومنها قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل:40]،⁽⁸⁾ أي إذا أردنا إيجاد شيءٍ فليس إلا أن نقول له احدث فهو يحدث، والقول والمقول لبيان سرعة وجود المخلوقات عند تعلق

(1) هو عبد الله بن مسعود، انظر: ابن حجر، فتح الباري (ج13/491).

(2) [البخاري: صحيح البخاري، تفسير القرآن/ قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ [الفرقان:68]، ص 809: ح4761.

(3) انظر: القسطلاني، إرشاد الساري (ج10/7).

(4) انظر: الغنيمان، شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري (ج2/498).

(5) انظر: الحكمي، أعلام السنة المنشورة (ص25).

(6) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج1/92).

(7) انظر: [البخاري: صحيح البخاري، تفسير القرآن/ قل ادعوا، ص793، الجهاد والسير/ دعاء النبي صلى الله عليه وسلم إلى الإسلام، وأن لا يتخذ بعضهم بعضاً أرباباً، ص492].

(8) انظر: [المصدر السابق، التوحيد/ قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل:40]، ص1251].

الإرادة والمشيئة الإلهية بها،⁽¹⁾ وهذا معنى قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس:82]، فأخبر الله تعالى أن الأمر متقدم على الشيء المَكُون، فهو يشمل الخلق قبل وجودهم، ويشملهم كذلك بعد مماتهم، فالله تعالى بدأهم بأمره، ويعيدهم بأمره،⁽²⁾ والشيء في كلا الآيتين يشمل ما وُجد، وما يمكن أن يتصوره الذهن موجوداً، ولا يُستثنى من ذلك شيء؛ فالقدرة تتعلق بكل ما تتعلق به المشيئة، فما شاء الله كان، ولا يكون شيء إلا بقدرته تعالى، فإنه سبحانه ﴿عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة:20]، أي أن على كل ما يشاء قدير، فمنه ما قد شاءه فوجد، ومنه ما لم يشأه فلم يوجد، ولكن المعنى أنه قابل لأن يشاءه، فهذا العموم يتناول ما كان شيئاً في الخارج وفي العلم الإلهي، وما كان في العلم فقط؛⁽³⁾ ولذلك فإن المخلوق مهما كان لديه من القوة والعزم، ومهما مَلَكَ من الأسباب لا يستطيع فعل شيء إلا أن يشاء الله تعالى، سواء كان نبياً، أو ملكاً، أو غير ذلك، فمثلاً في قصة سيدنا موسى عليه السلام مع الخضر عليه السلام، قال له موسى صلى الله عليه السلام فيما حكاه الله تعالى: ﴿قَالَ سَتَجِدُنِي إِِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا وَلَا أَعْصِي لَكَ أَمْرًا﴾ [الكهف:69]،⁽⁴⁾ فوَعَدَ موسى عليه السلام أن يصبر على ما يراه، وعَلَّقَ ذلك على مشيئة الله تعالى، والتعليق هنا حقيقة وليس للتبرك، ولكن الله تعالى لم يشأ لموسى عليه السلام أن يصبر على ما يراه من الخضر فلم يصبر،⁽⁵⁾ ومن أمثلة شرك التصرف:

أ-شرك عبَاد القبور:

وهم الذين يزعمون أن أرواح الأولياء تتصرف في هذا الكون نفعاً وضراً، وكذلك ما يعتقد به بعض الباطنية والمتصوفة أن أولياءهم يشاركون الله تعالى في تدبير العالم.⁽⁶⁾

(1) انظر: القسطلاني، إرشاد الساري (ج10/418)، ابن عاشور، التحرير والتنوير (ج1/687).

(2) انظر: ابن حجر، فتح الباري (ج13/533)، الغنيمان، شرح كتاب التوحيد (ج2/222).

(3) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج8/383).

(4) انظر: [البخاري: صحيح البخاري، تفسير القرآن/ قول الله تعالى ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ لَا أَبْرَحُ

حَتَّىٰ أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا﴾ [الكهف:60]، ص 795: ح4725.

(5) انظر: ابن حجر، فتح الباري (ج13/452)، الغنيمان، شرح كتاب التوحيد (ج2/296).

(6) انظر: ابن باز، العقيدة الصحيحة وما يضادها (ج1/13).

ولا مانع من أن نقدر الصالحين ونجلهم، ولكن أن نجعل لهم شيئاً من حقوق الله الخاصة به سبحانه وتعالى من القدرة والتصرف، فهذا من الشرك في الربوبية، والله تعالى أنكر على من اعتقد شيئاً من ذلك، قال سبحانه وتعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ رَعِمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ [الإسراء:56]،⁽¹⁾ وقال تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَاوَاتِ﴾ [الأحقاف:4]، وقد عقّب الإمام البخاري رحمه الله على الآية بقوله: "أي أبلغكم أن ما تدعون من دون الله تعالى خلقوا شيئاً؟".⁽²⁾

ب- شرك القدرية (المعتزلة):

وهم الذين يجعلون الإنسان مستقلاً بإحداث فعله،⁽³⁾ ويقولون إن أفعاله تحدث بدون مشيئة الله تعالى وقدرته،⁽⁴⁾ فهم ينفون القدر، ويقولون لا قدر، والأمر أنف، ففيهم نوع من الشرك في هذا الباب، وهم يشبهون المجوس في ذلك،⁽⁵⁾ وقد مرّ جانب من الرد عليهم سابقاً.⁽⁶⁾

القسم الثاني: إثبات فاعل مستقل مع الله تعالى:⁽⁷⁾

وهو شرك من أثبت مع الله تعالى إلهاً آخر، ولم يعطل أسماء وصفاته وربوبيته، كشرك النصارى الذين جعلوا الإله ثالث ثلاثة، فجعلوا المسيح إلهاً، وأمه إلهاً، وروح القدس إلهاً،⁽⁸⁾ وقد ذكر البخاري رحمه الله هذا النوع من الشرك في باب قول الله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَا تَقُولُوا

(1) [البخاري: صحيح البخاري، تفسير القرآن/ قل ادعوا، ص793].

(2) [المصدر السابق، تفسير القرآن/ سورة "حم" الأحقاف، ص826].

(3) انظر: ابن القيم، الجواب الكافي (ج1/130).

(4) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج3/104).

(5) انظر: ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل (ج7/390).

(6) انظر: ص105 من هذا البحث.

(7) انظر: ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل (ج7/390).

(8) انظر: ابن القيم، الجواب الكافي (ج1/130).

ثَلَاثَةٌ أَنْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ إِنَّ اللَّهَ إِلَهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ ﴿ [النساء: 171]،⁽¹⁾ فَإِنَّ
النصارى يقولون بالأقانيم⁽²⁾ الثلاثة، الأب، والابن، وروح القدس، ويزعمون بأنها ثلاثة
آلهة في إله واحد، ويقولون إِنَّ المسيح هو الله، وأنه ابن الله -تعالى الله عما يقولون
علواً كبيراً-، فالنصارى حيارى متناقضون، وفي الآية السابقة ذكر سبحانه وتعالى
قولهم بالتثليث والاتحاد، ونهاهم عنهما، وبين أن المسيح إنما هو رسول الله، وكلمته
ألقاها إلى مريم، وروح منه.⁽³⁾

(1) انظر: [البخاري: صحيح البخاري، أحاديث الأنبياء/ قول الله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي
دِينِكُمْ، ص 578].

(2) الأقانيم: مفرد أقنوم، وهو الأصل والجوهر، انظر: جميل صليبا، المعجم الفلسفي (ج 1/112).

(3) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج 2/185)، المؤلف نفسه، الجواب الصحيح لمن بدل دين
المسيح (ج 2/15-16).

المطلب الثاني

نواقض توحيد الربوبية عند الكليني

ذكر الكليني في كافيهِ أموراً عدّها نواقض تقدح في التوحيد وتُبطّله، وكان التركيز فيها على إنكار بعض لوازم توحيد الربوبية، مثل: إنكار الصانع، أو إثبات إلهٍ مع الله تعالى، فنجد أنّ أكثر رواياته في الردّ فيها على صنفين من الملاحدة، هما الثنوية⁽¹⁾ والدهرية⁽²⁾، وأمّا أفعال الله تعالى المتعدية -التي هي أهم أجزاء توحيد الربوبية- فلم يتطرق إليها إلا بشكلٍ محدودٍ، وتكلّم في معناها وكيفيةها بكلامٍ فلسفي لا طائل منه، وأثبت مشاركة بعض المخلوقين مع الله تعالى في أفعاله، وابتدع أنواعاً من الشرك لا يفهم معناها، ولا يُدرى المراد منها، ونواقض توحيد الربوبية عند الكليني كما يلي:

1- إنكار وجود الله تعالى:

إنّ الأصل الذي يقوم عليه التوحيد عند الكليني، إثبات وجود الله تعالى، وأكثر وجوه الكفر -كما يرى الكليني- تقع في إنكار وجوده تعالى، وقد ركّز الكليني على نقض هذا المعتقد في رواياته، فنقل مناظرات مطولة لجعفر الصادق رحمه الله مع الزنادقة⁽³⁾ ونقل في روايات أخرى الحجج والبراهين لدفع باطلهم، والطائفة المنكرة لوجود الرب تعالى التي ورد ذكرها في الكافي، هي الدهرية، فقد روى عن أبي عبد الله

(1) الثنوية: هم الذين قالوا بوجود إلهين اثنين أزليين، وهم النور والظلمة، فهم يقولون بأصلين للوجود، مختلفين تمام الاختلاف، كل منهما له وجود مستقل في ذاته، وحوادث الكون، تنتمي إلى أحد المبدئين، انظر: الشهرستاني، الملل والنحل (ج2/49)، المجلس الأعلى للثئون الإسلامية، موسوعة المفاهيم الإسلامية (ص174).

(2) الدهرية: هي مذهب كل من اعتقد قدم الزمان والمادة والكون، وأنكر الألوهية والخلق والعناية والبعث والحساب، وهم الذين قالوا لا تنتهي للعالم، وأن النفوس تنتسخ، أي أنّ أرواح البشر تنتقل من جسد كائن حي إلى جسد كائن حي آخر بعد موت الأول، فتشقى هذه الروح أو تسعد، حسب ما اكتسبه الإنسان الذي كانت الروح في جسده، إنّ خيراً فخير، وإنّ شراً فشر، انظر: ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل (ج1/77)، المجلس الأعلى للثئون الإسلامية، موسوعة المفاهيم الإسلامية العامة (ص288).

(3) انظر: [الكليني: الكافي، التوحيد/ حدوث العالم، وإثبات المحدث، 72-81: ح1، ح2، ح3، ح4]، وسيرد الكلام مفصلاً في الرد عليهم في مبحث أدلة الكليني في توحيد الربوبية.

رحمه الله أنه قال: "فأما كفر الجحود فهو الجحود بالربوبية، وهو قول من يقول: لا رب، ولا جنة، ولا نار، وهو قول صنفيين من الزنادقة يُقال لهم الدهرية، وهم الذين يقولون: ﴿وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ﴾ [الجاثية:24]"⁽¹⁾ والزندقة الدهرية على قسمين: قسم أنكر المبدأ والمعاد جميعاً، وقسم أنكر المعاد، وقالوا بقدوم العالم وأبديته، وقالوا بالتناسخ، وهو تعلق الروح بعد الموت ببدنٍ آخر، وهم الذين يقولون وما يهلكنا إلا الدهر، فزعموا أن تولد الأشخاص وفسادها وحياتها وموتها مستندة إلى الدهر، وتأثير الكواكب وحركات الأفلاك.⁽²⁾

2- إثبات إله مع الله تعالى:

لقد ذكر الكليني بعض معتقدات الثنوية وذكر أن أهمها، هو اعتقادهم بقدوم المادة،⁽³⁾ وقد أورد الرد عليهم في رواية منسوبة لعلي رضي الله عنه، قال فيها: "الحمد لله الواحد الأحد الصمد المتفرد، الذي لا من شيء كان، ولا من شيء خلق ما كان، قدرةً بأن بها من الأشياء، وبانت الأشياء منه،"⁽⁴⁾ وهذه الرواية فيها رد على الثنوية، وقد قال الكليني معقباً عليها: "إنَّ المراد بقوله: "لا من شيء كان"، هو نفي لحدوثه تعالى، وأنه خلق الأشياء واختراعها بلا أصلٍ ولا مثالٍ، وهذا نفي لقول من قال: إنَّ الأشياء كلها محدثة بعضها من بعض، وهم الثنوية الذين زعموا أنه لا يُحدث شيئاً إلا من أصلٍ ولا يُدبر إلا باحتذاء مثال، فدفع جميع حجج الثنوية وشبههم بقوله: "لا من شيء خلق ما كان؛" لأنَّ أكثر ما يعتمد الثنوية في حدوث العالم أن يقولوا: لا يخلو من أن يكون الخالق خلق الأشياء من شيء، أو من لا شيء، فقولهم: "من شيء" غير صحيح، وقولهم: "من لا شيء" محال؛ لأنَّ هذه الجملة متناقضة، "فمن" تُوجب شيئاً، وقولهم: "لا شيء" ينفيه، فأخرج أمير المؤمنين عليه السلام هذه اللفظة على أبلغ الألفاظ وأصحها، فقال: "لا من شيء خلق ما كان،" فنقَى "من" إذ كانت تُوجب شيئاً، ونقَى "الشيء؛" إذ كان كل شيء مخلوقاً، لا من أصلٍ أحدثه الخالق،

(1) [الكليني: الكافي، الإيمان والكفر/ وجوه الكفر، 2/389: ح1].

(2) انظر: المازندراني، شرح أصول الكافي (ج10/67).

(3) إنَّ أهم معتقدات الثنوية هو القول بإلهين، وهذا يختلف عن الذي ذكره الكليني، ولكن سيتم ذكر الثنوية على أنهم القائلون بإلهين كما هو متعارف، وعند الرد على الكليني سيتم التطرق إلى خطئه في ذكر معتقد الثنوية.

(4) [الكليني: الكافي، التوحيد/ جوامع التوحيد، 1/134: ح1].

وليس كما قالت الثنوية: إنه خلق من أصلٍ قديم؛ فلا يكون تدبير إلا باحتذاء مثال،⁽¹⁾ وأما الرد على معتقد القائلين بالهين فقد ورد نقضه في مناظرات لجعفر الصادق رحمه الله مع الزنادقة المعتقدين بذلك.⁽²⁾

3- التوهم والشك في الله تعالى:

ذكر الكليني أنّ من أنواع الشرك في الذات، الشك في وجود الله تعالى، فقد روى عن أبي عبد الله رحمه الله أنّه قال: "من عبَدَ الله بالتوهم فقد كفر"،⁽³⁾ فهنا ذكر نوعاً من أنواع شرك الذات، وهو أن يشك الإنسان في ربه، وهو المقصود بقوله: "من عبد الله بالتوهم"، وهنا أطلق العبادة وأراد بها الاعتقاد، فالمراد أنّ المرء يجب أن يكون على يقين في وجوده تعالى، فإذا توهمه محدوداً مُدركاً بالوهم فقد كفر؛ لأنّ الشك كفر؛ ولأنّ الله تعالى غير محدود، ولا يُدرك بالوهم؛ فمن كان متوهماً كان عابداً لغيره؛ إذ المعبود الحق لا تتاله الأوهام.⁽⁴⁾

4- اعتقاد أنّ الله تعالى جسم أو صورة:

ظهر في عهد جعفر الصادق رحمه الله من يعتقد أنّ الله تعالى جسم صمدي نوري، وقد ردّ جعفر الصادق رحمه الله هذا الاعتقاد الفاسد في روايات عديدة، ومنها ما رُوي أنّ زنديقاً سأل جعفر رحمه الله: "ما هو؟"،⁽⁵⁾ قال: هو شيء بخلاف الأشياء، أرجع بقولي إلى إثبات معنى، وأنّه شيء بحقيقة الشئئية، غير أنّه لا جسم، ولا صورة، ولا يُحس، ولا يُجس، ولا يُدرك بالحواس الخمس، لا تُدركه الأوهام، ولا تنقصه الدهور، ولا تغيره الأزمان،⁽⁶⁾ فالله تعالى يتنزّه عن أن يكون جسماً؛ لأنّ كل جسم ذو جزء، وكل ذي جزء مفتقر إلى جزئه الذي هو غيره، وكل مفتقر ممكن؛ فلو كان الصانع جسماً لكان ممكناً، وهو واجب بالذات، فيلزم أن يكون واجباً وممكناً جميعاً، وهذا محال، وكذلك لا يكون صورة؛ لأنّ كل صورة سواءً كانت جسمية أو غيرها محتاجة

(1) [الكافي: الكليني، التوحيد/ جوامع التوحيد، 1/136-137]

(2) انظر: [المصدر السابق، التوحيد/ حدوث العالم، وإثبات المحدث، 1/80-81: ح5].

(3) [المصدر السابق، التوحيد/ المعبود، 1/87: ح1].

(4) [المجلسي، بحار الأنوار، بتصرف (ج4/166)، وانظر: الحر العاملي، الفصول المهمة في أصول الأئمة (ص165)].

(5) [الضمير يعود على الله تعالى].

(6) [الكليني: الكافي، التوحيد/ النهي عن الجسم والصورة، 1/81: ح5].

إلى محل، والصانع الحق لا يحتاج إلى شيء، ولا يحتاج إلى محل يحل فيه، ولمّا كان سبحانه منزهاً عن الجسمية ولواحقها، وجب أن يكون منزهاً عن أن يُدرك بحاسة؛ لأنّ الحواس إنّما تُدرك الجسم والجسمانيات، وهو تعالى ليس بجسم، ولا جسماني، ولا كيفية له. (1)

5- تشبيه الخالق بالمخلوق، أو تعطيله:

إنّ التوحيد الحق هو التوسط في معرفة الله تعالى بين التشبيه والتعطيل، فتشبيه الخالق بالمخلوق كُفّر، وتعطيل الرب كُفّر كذلك، وقد ورد نفي هذين الطرفين في رواية جعفر رحمه الله التي قال فيها: "ولكن لا بدّ من الخروج من جهة التعطيل والتشبيه؛ لأنّ من نفاه فقد أنكره، ودفع ريبوته وأبطله، ومن شبهه بغيره فقد أثبتّه بصفة المخلوقين المصنوعين، الذين لا يستحقون الربوبية، ولكن لا بدّ من إثبات أنّ له كيفية لا يستحقها غيره، ولا يُشازك فيها، ولا يُحاط بها، ولا يعلمها غيره،" (2) وهنا ذكر ضرورة التوسط في معرفته تعالى بين التعطيل والتشبيه، فالله تعالى موجود لا كسائر الموجودات، فلا أحد يعرف حقيقة ذاته وصفاته، وإنّما يُعرف بمفهوم سلبي، وهو أنّه موجود مغاير لخلقه في الذات والصفات وغيرها، والمراد بالشيئية عندما تُطلق على الله تعالى هي الشيئية الحقة الثابتة في حد ذاتها، أو المراد أنّ شيئته عين ذاته، وليست خارجة عن ذاته، وليس شيئته كما في الممكنات التي تكون ماهيتها زائدة عن ذاتها، وهذا هو التوسط الحق في التوحيد؛ لأنّ النفي هو إنكار الرب، والتشبيه إثباته بصفة المخلوقين المصنوعين الذين لا يستحقون الربوبية، وهذا باطل. (3)

6- الإشراك في ولاية علي رضي الله عنه:

لقد ذكر الكليني إمامة علي رضي الله عنه، وجعل من أنكرها ودفعها مشرك؛ لأنّ الله تعالى هو من جعله إماماً، فمن نصب معه إماماً وأنكره فقد أشرك؛ لأنّه وضع ديناً غير دين الله تعالى، (4) فنسب الكليني لأبي جعفر رحمه الله أنّه قال: "إنّ الله عزّ

(1) انظر: المازندراني، شرح أصول الكافي (ج3/52، 53).

(2) [الكليني: الكافي، التوحيد/ إطلاق القول أنه شيء، 83-84: ح6].

(3) انظر: المازندراني، شرح أصول الكافي (ج3/67).

(4) انظر: المازندراني، شرح أصول الكافي (ج10/65)، المؤلف نفسه، المجلسي، بحار الأنوار

(ج32/324، 325).

وجل نصب علياً عليه السلام علماً بينه وبين خلقه؛ فمن عرفه كان مؤمناً، ومن أنكره كان كافراً، ومن جهله كان ضالاً، ومن نصب معه شيئاً كان مشركاً، ومن جاء بولايته دخل الجنة، ومن جاء بعداوته دخل النار؛⁽¹⁾ ولذلك فلا فرق بين من كفر بالله سبحانه وتعالى وبرسوله، وبين من كفر بالأئمة رحمهم الله، والإمامة أصل من أصول الدين، فمنكرها كافر قطعاً،⁽²⁾ ولا نُخطئ إن قلنا إنَّ الولاية هي أهم أصول الدين عند الكليني وشيعته؛ لأنَّه لا ينفع المؤمن إيمانه إذا أنكر الولاية، فقد نُسب لأبي عبد الله رحمه الله أنه قال: "أمر [الله تعالى] الناس بمعرفتنا والرد إلينا والتسليم لنا، ثم قال: وإن صاموا وصلوا وشهدوا أن لا إله إلا الله، وجعلوا في أنفسهم أن لا يردوا إلينا، كانوا بذلك مشركين."⁽³⁾

الرد على ما عدّه الكليني نواقض في توحيد الربوبية:

لقد ذكر الكليني أموراً تقدح في ربوبية الله تعالى، ولكن يظهر القصور من ناحية عدم استغراق أنواع الكفر في الربوبية، فلم يذكر أهم نواقض توحيد الربوبية، وهي إشراك المخلوقات في أفعاله تعالى المتعدية، وقد ذكر الكليني أنواعاً في الكفر تُخالف العقل، ولا نصيب لها في الواقع، وعدّ أن ترك بعض الاعتقادات -التي أتى الإسلام فأبطلها- من الشرك، في حين أنَّها الشرك بعينه، وإجمال الرد على الكليني يتلخص فيما يلي:

1- إنَّ أكثر وجوه الكفر تقع في إنكار ألوهية الله تعالى، وليس كما زعم الكليني، فكل الفرق تقرُّ بالخالق، والقرآن الكريم قد دلَّ على ذلك في مواضع كثيرة، وأدلة العقل والحس تشهد بذلك،⁽⁴⁾ وهذا قد ذكره علماء الشيعة.⁽⁵⁾

2- إنَّ توحيد الربوبية هو إفراد الله تعالى بأفعاله المتعدية، والكليني لم يذكر ما يناقض توحيد الأفعال، وهو في عرضه لمسائل التوحيد إما أنه لا يذكر تلك الأفعال، أو يذكرها بشكلٍ مضطربٍ لا يُعرف معناه، بالرغم من أنَّها أمور معلومة بداهة، فمثلاً

(1) [الكليني: الكافي، الحجة/ في نتف وجوامع من الرواية والولاية، 437/1: ح7].

(2) انظر: البحراني، الحقائق الناضرة (ج18/153).

(3) [الكليني: الكافي، الإيمان والكفر/الشرك، 398/2: ح5].

(4) انظر: ص208 من هذا البحث.

(5) انظر: المازندراني، شرح أصول الكافي (ج3/6).

ذكر المشيئة والإرادة، وعدّها من الصفات الفعلية،⁽¹⁾ وكانت تلك الروايات من أكثر الروايات المُشكّلة، والتي حاول فيها بيان ماهيتها، ولكنها كانت بعيدة عن المعنى الصحيح، ولم يذكر وجوه الكفر التي يمكن أن تقع فيها،⁽²⁾ ومحور تركيز الكليني على الخلق والاختراع دون سائر الأفعال، ومع ذلك فكان تأصيله لها بعيداً عن منهج القرآن ودلالاته، ولم يذكر ما يُناقض المعتقد الصحيح، هذا فضلاً عما ادّعاها من مشاركة البشر لله تعالى في أفعاله، فالأئمة عنده يُحيون ويُميتون ويُرزقون، وغير ذلك مما نسبته للأئمة كذباً وزوراً.⁽³⁾

3- إنَّ التشبيه والتعطيل متفق على نفيه، ولا يُخاصم في ذلك إلا شاذمة قليلون، والكليني في نفي التشبيه تارةً يقصد نفي النقائص التي يبتزّه عنها الله تعالى، وتارةً يقصد نفي ما هو ثابت بالشرع والعقل، فهم في نفي التشبيه كثيراً ما ينفون به حقاً، ويُسمون ذلك تشبيهاً وتجسيماً، وهذا كذب وتمويه، وهناك من يظن أن كل ما قيل فيه أنه تشبيه يجب نفيه، ولو ساغ هذا لكان كل مبطلٍ يُسمى الله تعالى بأسماء يُنقَر عنها بعض الناس، ليُكذّب الناس بالحق الوارد بالنصوص الشرعية، وبهذه الطريقة أفسد الملاحدة على طوائف من الناس عقولهم ودينهم، حتى أخرجوهم إلى أعظم الكفر والجهالة، وأبلغ الغيِّ والضلالة،⁽⁴⁾ وهم كذلك متناقضون في قولهم، وأوضح دليلٍ على فساد قولهم وتناقضهم أنهم نفوا بعض ما أثبتّه الله تعالى لنفسه، بحجة تنزيه الله تعالى عن التشبه بالمخلوقين، ومع ذلك وصفوا الله تعالى بصفاتٍ يتصف بها المخلوق كالوجود مثلاً، ومن المعلوم بالضرورة أن في الوجود ما هو قديم واجب بنفسه، وما هو مُحدَث ممكن، يقبل الوجود والعدم، ومعلوم أن هذا موجود، وذلك موجود، ولا يلزم من اتفاقهما في مسمى الوجود أن يكون وجود هذا مثل وجود ذلك، بل وجود هذا يخصّه ووجود ذلك يخصّه، واتفاقهما في اسم عام لا يقتضي تماثلهما في مسمى ذلك الاسم، وهذا عند الإضافة والتقييد والتخصيص،⁽⁵⁾ وهذا التعليل نفسه منقول عن الأئمة، فقد أورد الكليني كلاماً لجعفر رحمه الله في مناظرته لزنديقٍ قال

(1) والكليني يقصد بالصفات الفعلية أفعال الله تعالى.

(2) وقد مرّ تفصيل ذلك، انظر: ص 75.

(3) وسيأتي تفصيل المسائل المناقضة لتوحيد الربوبية عند الكليني في المطب التالي.

(4) انظر: ابن تيمية، التدمرية (ص 40).

(5) انظر: المصدر السابق (ص 20).

فيه: "التشبيه هو صفة المخلوق الظاهر التركيب والتأليف، فلم يكن بدأً من إثبات الصانع لوجود المصنوعين والاضطرار إليهم، وأنهم مصنوعون، وأن صانعهم غيرهم وليس مثلهم،.... قال له السائل: فقد حددته إذ أثبت وجوده، قال أبو عبد الله عليه السلام: لم أحده، ولكني أثبتته إذ لم يكن بين النفي والإثبات منزلة،"⁽¹⁾ فهذا أزال جعفر رحمه الله وهم الزنديق، عندما اعتقد أن إثبات الوجود يقتضي المماثلة، فبين له أن وجوده تعالى لا يعني تحديده، لأنه مغاير لوجود المخلوقين، فالوجود مما يُعرض له العموم والاشتراك، ولكن وجود الواجب الوجود ليس كوجود الممكن،⁽²⁾ فإذا كان هذا قولهم في الوجود، فلم لا يكون هذا قولهم في سائر ما أثبتته الله تعالى لنفسه من مسميات التوحيد وكان مشتركاً في الاسم بينه وبين المخلوق؟.

ثم إن الشيعة جعلوا للأئمة صفات إلهية، أخبر الله تعالى أنه المتفرد بها، ولم يكن في هذا تشبيه على حد زعمهم، فكيف جعلوا إثبات ما أثبتته الله تعالى لنفسه تشبيهاً؟.

4- إن التشبيه والتجسيم هو أعظم الكفر بالاتفاق، ولكن من المفارقات العجيبة أن من قال بالتشبيه هم الشيعة، كأمثال هشام بن الحكم، وهشام بن سالم الجواليقي، ويعتبر الشيعة هؤلاء من أعظم أصحاب الأئمة، ولم يكفروهم لقولهم بالتشبيه، بل بقيت لهم المكانة العالية، فالعجب كل العجب أنهم يتهمون أهل السنة بالتشبيه، ويجعلونهم أشد كفرة من النصارى لإثباتهم الصفات، في حين أنهم لا يكفرون أرباب مذهب التشبيه، بالرغم من أن الروايات التي تثبت قولهم بالتشبيه واردة في الكافي نفسه،⁽³⁾ وكل كتب الفرق قد نسبت لهم هذا المذهب؛ فهشام بن الحكم نُسب إليه التشبيه بأبشع صورته، فإنه زعم أن معبوده جسم، وله نهاية، وله حدّ طويل عريض عميق، وزعم أنه نور ساطع، له قدر من الأقدار في مكانٍ دون مكانٍ، وأنه ذو لون وطعم ورائحة ومجسة، لونه هو طعمه، وطعمه هو رائحته، ورائحته هي مجسته، وهو نفسه لونه،⁽⁴⁾ فالشيعة أحق أن يُوصَفوا بالتشبيه الباطل، حيث يُشبهون الله تعالى بالمعدومات والناقصات،

(1) [الكليني: الكافي، التوحيد/ إطلاق بأنه شيء، 87/1: ح6].

(2) انظر: المجلسي، مرآة العقول (ج1/292، 291)، المؤلف نفسه، بحار الأنوار (ج10/197)، الخوئي، منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة (ج13/154).

(3) انظر: [الكليني: الكافي، التوحيد/ النهي عن الجسم والصورة، 104-106: ح1، ح4، ح5، ح6].

(4) انظر: الأشعري، مقالات الإسلاميين (ج1/44)، الشهرستاني، الملل والنحل (ج1/184).

ويجمعون بين التمثيل والتعطيل، أمثال المشركين،⁽¹⁾ وهذا يدلُّ أنَّهم يعتبرون الانتساب للمذهب الشيعي له المقام الأعلى، وأما التوحيد فيجدون لكل المقالات الكفرية فيه مخرجاً إذا كان القائل بها شيعياً.

5- إنَّ الطريقة الصحيحة في دحض أباطيل الزنادقة هي الطريقة القرآنية، والقرآن قد دحض باطلهم بأبلغ الأساليب وأصحها، ومعتقدات الملحدين التي ذكرها الكليني قد ورد الرد عليها بآيات قرآنية، فلمَ الإعراض عن آيات القرآن الكريم، واللجوء إلى حججٍ واهية لا تشفي عليلاً، ولا ترووي غليلاً، فمثلاً في الرواية التي ذكر فيها الكليني معتقد الثنوية قد أخطأ من وجهين:

أولاً: إنَّ الكليني قد أخطأ في ذكر معتقدتهم، فقد ذكر أنَّهم يقولون إنَّ الله تعالى خلق الأشياء من أصلٍ قديم، وهذا غير صحيح؛ فإنَّ كل كتب الفرق لم يُذكر فيها هذا، ومعلوم أنَّ الثنوية هم الذين قالوا بوجود إلهين اثنين أزليين، وهم النور والظلمة.⁽²⁾

ثانياً: بالإضافة إلى الخطأ الفادح الذي وقع به الكليني في تعريفه للثنوية، فإنَّه ذكر في جوابه شيئاً من الصواب، ولكن لم يوفه حقه، فقد ذكر أنَّ الله تعالى لم يخلق الأشياء من أصلٍ قديم، ولكن لم يذكر الحجة والبرهان على ذلك مع أنَّ دحض حجتهم قد ذُكر في القرآن الكريم، وكذلك فالتفريق بين القول: "من لا شيء"، وبين "لا من شيء"، هو سفسطة باطلة، ففي كتاب الله تعالى ورد: ﴿اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [يس: 21]، فلو كانت حجته صحيحة لوجب أن يُقال: اتبعوا لا من يسألكم، فدلَّ على خطئه في التفريق بينهما، والحق أنَّ "من" تتقدم على "لا" والعكس، ولا تناقض في كلا الحالتين، ونظم الكلام هو الذي يحدد ذلك، ففي الآية السابقة تقدمت "من" على "لا"، وأمَّا مثال الصورة الثانية وهو تقدم "لا" على "من" قوله تعالى: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: 42]، والتقديم والتأخير يكون لأغراض بلاغية، والظاهر أنَّ "من" في الرواية بيانية فتقديم النفي عليها أو تأخيره لا يؤثر في المعنى، والكليني في هذا كله لم يذكر البرهان على بطلان قولهم، بل ذكر الصواب مجرداً عن الدليل.

(1) انظر: ابن تيمية، بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (ج3/561).

(2) انظر: الشهرستاني، الملل والنحل (ج2/49).

6- إنَّ ادعاء الكليني أنَّ الإشراك بولاية علي رضي الله عنه شرك، قول ظاهر البطلان، فالقول أنَّ الولاية أصل من أصول الدين باطل، فكيف يكون تركها شركاً؟، فكما لا يخفى أنَّ هذا لم يرد في القرآن تصريحاً ولا تلميحاً، وولاية علي رضي الله عنه لم تلزم الأمم السابقة، ولم تلزم من مات مسلماً في عهد النبي صلى الله عليه وسلم فكيف يكون تركها شركاً؟،⁽¹⁾ وكذلك فهل يعقل أن يكون الإشراك في الولاية، يُضاهي الشرك في الربوبية.

(1) سيأتي الرد عليهم في قولهم إنَّ الإمامة من أعظم أصول الدين في المطلب التالي.

المطلب الثالث

المسائل التي تناقض توحيد الربوبية في كتاب الكافي⁽¹⁾

تعدُّ الإمامة عند الشيعة أصلاً من أصول الدين عند الرافضة،⁽²⁾ إلا أنَّ معتقداتهم فيها تناقض التوحيد الذي بعث الله تعالى به النبيين عليهم السلام، وكذا لوازم مذهبهم في الإمامة تنتقض أركان التوحيد.⁽³⁾

لقد جعل الكليني ما يقرب من ثلثي رواياته في "الأصول" عن الإمامة التي هي أعظم أصلٍ عند الشيعة، "فإنَّه لم ينادَ بشيءٍ كما تُودي بالولاية،"⁽⁴⁾ فالإمامة -كما يزعمون- زمام الدين، وصلاح الدنيا والآخرة، وعزُّ المسلمين، وهي أسُّ الإسلام النامي، وفرعه السامي،⁽⁵⁾ ومن يطالع كتاب الحجة في الكافي يجد أكثره رواياتٍ مناقضة لتوحيد الربوبية، فهم قد جعلوا الأئمة أرباباً مع الله تعالى، فقد ذكر الكليني أنَّ الله تعالى خلق الأئمة ثم فوَّض إليهم أمور الخلق، وجعل الدنيا والآخرة في أيديهم يتصرفون بها كما يشاؤون، وذكر روايات لازمة القول بطول الله تعالى في أئمتهم، ووصف الأئمة بصفات الربوبية فهم يحيون الموتى، ولهم إرادة مستقلة عن إرادة الله تعالى، ولهم ولاية تكوينية تخضع لها جميع ذوات الكون، ولهم ولاية تشريعية في

(1) في هذا المطلب سيتمُّ ذكر المسائل التي تناقض توحيد الربوبية المذكورة في كتاب الكافي، وأما في المطلب السابق فذكرت المسائل التي عدّها الكليني نواقض تقدر في توحيد الذات.

(2) أصول الدين عند الرافضة، التوحيد، النبوة، المعاد، الإمامة، العدل، ويقصد بالإمامة: إمامة الأئمة الإثني عشر من أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم، انظر: الطباطبائي، أصول العقيدة (ص47)، وبعضهم أثبت البرزخ كأصلٍ من أصول الدين بدلاً من العدل، انظر: الحائري، أصول الدين (ص7).

(3) "الصحيح أنَّ لازم المذهب ليس بمذهب، وليس كل من قال قولاً التزم لوازمه التي صرَّح بفسادها،" ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل (ج108/8)، "ولكن إذا كان فاسداً [أي لازم المذهب] دلَّ على فساد المذهب،" ابن تيمية، قاعدة عظيمة في الفرق بين عبادات أهل الإسلام والإيمان وعبادات أهل الشرك والنفاق (ج1/99)، ولذلك كون لوازم مذهب الروافض يقتضي قدحاً في التوحيد، فهذا دلالة على فساد مذهبهم.

(4) [الكليني: الكافي، الإيمان والكفر/ دعائم الإسلام، 2/18: ح1].

(5) انظر: [المصدر السابق، الحجة/ باب نادر جامع في فضل الإمام وصفاته 1/492].

التحليل والتحرير، وتشريع الأحكام، ومجمل المعتقدات التي تناقض توحيد الربوبية في الكافي ما يلي: (1)

أولاً: الحلول (2) والتناسخ (3):

ورد في الكافي روايات تدلُّ على حلول جزءٍ من الإله في أئمتهم، وذكر الكليني أنَّ الجزء الإلهي ينتقل بعد موت الإمام إلى الإمام الذي بعده، فأما روايات الحلول فمنها رواية منسوبة كذباً وزوراً لأبي عبد الله رحمه الله، روي أنه قال فيها عن الأئمة: "ثم مسحنا بيمينه، فأفضى نوره فينا،" (4) وأورد كذلك الكليني أنَّ الله تعالى خلق الأئمة من نور عظمته، (5) و"مَنْ" هنا للتبعيض، أي أنَّ أرواح الأئمة جزء من الله تعالى، (6) وهذا هو الظاهر من الروايات، والمازندراني ذكر في شرحه أنَّ المراد بهذه الروايات أنَّ النور الذي خُلِق منه الأئمة مشتق من الله تعالى، (7) وبعضهم ذكر أنَّ إطلاق النور على الأئمة؛ "لأنَّهم أسباب لهداية الخلق، وعلمهم، وكمالهم، بل

(1) ومن باب الأمانة العلمية فإن هذا المبحث تم الاستفادة فيه من بعض الرسائل العلمية، وهي: الكليني وتقرير عقيدة الشيعة الإمامية من خلال كتاب الكافي، لمحمد عبد الله العمري، التناقضات العقدية في مذهب الشيعة الإثنا عشرية، لعزيزة علي الأشول العمري.

(2) الحلول هو: "عبارة عن اتحاد الجسمين بحيث تكون الإشارة إلى أحدهما إشارة إلى الآخر، كحلول ماء الورد في الورد، فيسمى الساري حالاً، والمسري فيه محلاً"، الجرجاني، التعريفات (ص92).

(3) التناسخ: "هو عبارة عن تعلق الروح بالبدن بعد المفارقة من بدن آخر، من غير تخلل زمان بين التعلقين، للتعلق الذاتي بين الروح والجسد"، الجرجاني، التعريفات (ج1/68).

(4) [الكليني: الكافي، الحجة/ مولد النبي صلى الله عليه وسلم ووفاته، 1/440: ح3].

(5) انظر: [المصدر السابق، الحجة/ خلق الأئمة وأرواحهم وقلوبهم، 1/389: ح2].

(6) وبهذا تكون هذه الروايات مخالفة في معناها لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتَهُ وَنَفَخْتَ فِيهِ مِنْ رُوحِي

فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ﴾ [الحجر: 29]، ولقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ

أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ﴾ [النساء: 171]، فالمعنى في هذه الآيات أنَّ الروح خُلِق من خُلِق الله

تعالى، أضافها الله تعالى إلى نفسه تشريفاً وتكريماً، كقوله ناقة الله، وشهر الله، فحقيقة الإضافة

هي إضافة خُلِق إلى خالق، انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (ج10/24)، ولكن

النصارى اعتقدوا أنَّ المراد أنَّ عيسى عليه السلام هو جزء من الله تعالى، وهذا المعتقد هو

معتقد الشيعة نفسه في أئمتهم، فهم يعتقدون أنَّ جزءاً من النور الإلهي قد حلَّ فيهم.

(7) انظر: المازندراني، شرح أصول الكافي (ج6/395).

ووجودهم، فهم علل غائية لوجود جميع الأشياء،⁽¹⁾ ولكن الذي يتعين من هذه المعاني المعنى الأول، فهم يعتقدون أن جزءاً من النور الإلهي قد حلَّ في أئمتهم، ومما يدلُّ على ذلك الروايات الكثيرة الصريحة في هذا الجانب، ومنها ما رواه الكليني: "وروحك ما جرى فيه من ربك،"⁽²⁾ وكذلك ما ذكره الكليني أن الأئمة لا يشاركون أحد في أصل خلقتهم،⁽³⁾ فلو كانت "مَنْ" في الروايات لابتداء الغاية لشاركونهم آدم وعيسى عليهما السلام، بل وجميع الأدميين بنصِّ القرآن الكريم، وكذلك فهناك أوصاف تترتب على خلقة الأئمة بالكيفية التي ذُكرت، وهي أنهم صاروا محلاً للمعارف الإلهية، بل وحملوا حمولة الرب، وترتيب هذا الوصف على ذلك الحكم يقتضي العلية، فالمعنى أنهم لما خالفوا البشر في أصل خلقتهم، وكانوا أجزاء من نور الإله صاروا محلاً لأوصافه وعلومه، بل وحملوا حمولته.

والأصل في النور أن يُطلق على ما يكون سبباً في ظهور الأشياء؛ ولذلك يُطلق على الله تعالى النور، نور الأنوار؛ لأنَّه منبع كل وجودٍ وعلمٍ وكمالٍ،⁽⁴⁾ وإطلاق النور على الأئمة من باب الحقيقة؛ لأنَّهم أنوار إلهيون مستورون بجلاليب الأبدان؛⁽⁵⁾ ولذلك اتَّصف الأئمة بكل أوصاف الإله، وكما لا يُتصور الإحاطة بكنه حقيقة ذات الله تعالى وصفاته، فإنَّه لا يُتصور هذا بالنسبة إلى الأئمة، فحقيقة ذات الإمام وصفاته لا يعلمها إلا الله تعالى،⁽⁶⁾ وبذلك ينفرد الأئمة عن سواهم من البشر؛⁽⁷⁾ لأنَّهم نور من عالم الملكوت.⁽⁸⁾

(1) المجلسي، مرآة العقول (ج2/353).

(2) [الكليني: الكافي، الحجة/ ما فرض الله تعالى ورسوله من الكون مع الأئمة، 209/1-208: ح4].

(3) روى الكليني عن أبي عبد الله رحمه الله أنه قال: "فكنا نحن خلقاً وبشراً نورانيين، ولم يجعل لأحد في مثل الذي خلقنا منه نصيباً"، [المصدر السابق، الحجة/ خلق أئمة وأرواحهم وقلوبهم، 389/1: ح2].

(4) انظر: المازندراني، شرح أصول الكافي (ج7/150).

(5) المصدر السابق (ج5/175).

(6) انظر: المصدر السابق (ج6/395).

(7) روى الكليني عن أبي عبد الله رحمه الله: "فكنا نحن خلقاً وبشراً نورانيين ولم يجعل لأحد في مثل الذي خلقنا منه نصيباً"، [الكليني: الكافي، الحجة/ خلق أئمة وأرواحهم وقلوبهم، 389/1: ح2].

(8) المجلسي، مرآة العقول، بتصرف (ج4/272).

ومن الروايات التي ورد فيها معنى الحلول أيضاً الروايات التي أطلق فيها بعض صفات الله تعالى على الأئمة، ومنها ما نُسب لأبي جعفر رحمه الله أنه قال: "نحن المثاني التي أعطاها الله نبينا محمداً صلى الله عليه وسلم، ونحن وجه الله نتقلب في الأرض بين أظهركم، ونحن عين الله في خلقه، ويده المبسوطة بالرحمة على عباده،"⁽¹⁾ ورُوي عنه كذلك: "نحن حجة الله، ونحن باب الله، ونحن لسان الله، ونحن وجه الله، ونحن عين الله في خلقه، ونحن ولاة أمر الله في عباده."⁽²⁾

فالمراد هنا أن الله تعالى خلقهم من نور عظمته، ونور الله تعالى صفة من صفات ذاته، فهم جزء من الله تعالى؛ لأنَّه أوجدهم من جزء من أجزاءه، وهو النور الإلهي؛⁽³⁾ ولأنَّ أئمتهم قد حلَّ فيهم الجزء الإلهي، كان لهم صفات يتميزون بها عن سائر البشر، ويُشاركون فيها الإله، وهو أن فيهم روح القدس، والتي تجعل الأئمة منزَّهين عن النوم والغفلة والسهو والنسيان، فعن مفضل قال: "سألت أبا عبد الله عليه السلام عن علم الإمام بما في أقطار الأرض، وهو في بيته مُرخى عليه ستاره، فقال: يا مفضل إنَّ الله تبارك وتعالى جعل في النبي صلى الله عليه وسلم وآله خمسة أرواح، روح الحياة، فيه دبٌّ ودرج، وروح القوة، فيه نهض وجاهد، وروح الشهوة، فيه أكل وشرب، وأتى النساء من الحلال، وروح الايمان، فيه آمن وعدل، وروح القدس، فيه حمل النبوة،..... وروح القدس لا ينام، لا يغفل، ولا يلهو، ولا يزهو، والأربعة الأرواح تمام، وتغفل، وتزهو، وتلهو، وروح القدس كان يرى به،"⁽⁴⁾ وهكذا لا يكون الشخص المُغالي فيه مجرد مشاركٍ في صفات الله تعالى فقط دون حلول الله تعالى فيه، ولا يكون هو الله تعالى نفسه، وإنَّما هو صورة وشكل يتمثل فيها الإله عن طريق حلول الجزء الإلهي فيه.⁽⁵⁾

(1) [الكليني: الكافي، التوحيد/ النوادر 143/1: ح3].

(2) [المصدر السابق، التوحيد/ النوادر، 145/1: ح7]، ونسبوا لعلي رضي الله عنه أنه قال: "أنا

عين الله، وأنا يد الله، وأنا جنب الله، وأنا باب الله" [الكليني: الكافي، التوحيد/ النوادر، 145/1: ح8]

(3) انظر: جستنية، أثر الديانات الوثنية في عقائد الرافضة (ص359).

(4) [الكليني: الكافي، الحجة/ الأرواح التي كانت في الأئمة، 171/1: ح3].

(5) انظر: جستنية، أثر الديانات الوثنية في عقائد الرافضة (ص362).

إنَّ الأئمة عند الشيعة متفقون في جميع الصفات، فهم في العلم والشجاعة والطاعة سواء،⁽¹⁾ ويرجع هذا إلى روح القدس الذي ينتقل بمجرد موت الإمام إلى الإمام الذي يليه، وهذه حقيقة التناسخ، ويظهر هذا المعتقد واضحاً في الرواية المنسوبة لجعفر رضي الله عنه أنه قال: "وروح القدس، فبه حمل النبوة، فإذا قبض النبي صلى الله عليه وآله، انتقل روح القدس فصار إلى الإمام، وروح القدس لا ينام، ولا يغفل، ولا يلهو، ولا يزهو، والأربعة الأرواح تنام، وتغفل، وتزهو، وتلهو،"⁽²⁾ وهذا المعتقد يتمثل في أن الجزء الإلهي تتوارثه الروح المقدسة عن طريق التناسخ.

الرد والمناقشة:

إنَّ نواقض توحيد الربوبية في الكافي تجعل الروافض على دينٍ جديدٍ، تأثروا بالإسلام في شيءٍ منه، فتوحيد الربوبية الذي جعلوه غايتهم في التوحيد، قد أدخلوا فيه شركيات ومعتقدات ما أنزل الله بها من سلطان، والقرآن الكريم فيه أدلة كثيرة جداً تدل على بطلان دينهم، وإذا كانت مخالفتهم قد أتى القرآن فأبطلها، فلا يبقى شك في كفرهم، وفساد مذهبهم، ولإبطال ما أتوا به من النواقض -التي اعتبروها معتقدات- نبداً بالرد عليهم بآيات الله تعالى، التي كفتنا مؤونة الرد على الروافض، فالقرآن كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ مَأْدَبَةُ اللَّهِ فَأَقْبَلُوا مِنْ مَأْدَبَتِهِ مَا اسْتَطَعْتُمْ، إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ حَبْلُ اللَّهِ، وَالنُّورُ الْمُبِينُ، وَالشِّفَاءُ النَّافِعُ عِصْمَةٌ لِمَنْ تَمَسَّكَ بِهِ، وَجَاةٌ لِمَنْ تَبِعَهُ، لَا يَزِيغُ فَيُسْتَعْتَبَ، وَلَا يَعْوَجُ فَيَقْوَمُ، وَلَا تَنْقُضِي عَجَائِبُهُ، وَلَا يَخْلُقُ مِنْ كَثْرَةِ الرَّدِّ،»⁽³⁾ ونورد في الردِّ عليهم بعض الشواهد من كتاب الله تعالى كأمثلة نفض بها مذهبهم، ثم نذكر التناقض في ذكر المعتقد من خلال روايات الكافي، وأخيراً الرد عليهم من خلال الروايات المناقضة لروايات الكافي، والمنسوبة للأئمة من كتبهم المعتمدة.

(1) انظر: [الكليبي: الكافي، الحجة/ في أن الأئمة صلوات الله عليهم في العلم والشجاعة والطاعة سواء، 275/1: ح1].

(2) [المصدر السابق، الحجة/ الأرواح التي كانت في الأئمة، 272/1: ح3].

(3) [الحاكم: المستدرک على الصحيحين، فضائل القرآن/ أخبار في فضائل القرآن جملة، 741/1: ح2040]، قال عنه الحاكم: "حديث صحيح الإسناد ولم يُخرجاه".

الرد على الروايات التي تضمنت القول بالحلول والتناسخ:

إنَّ روايات الكافي ظهر فيها بعض المعتقدات الكفرية الوثنية واضحاً جلياً، كاعتقاد الشيعة بالحلول والتناسخ، وهذه المعتقدات الكفرية من نتاج معتقدات الديانات الوثنية، التي تأثروا بها، وأدخلوها في رواياتهم، وأهم هذه المعتقدات:

1- القول بالحلول:

إنَّ القول بالحلول مذكور صراحةً في الروايات كمعتقدٍ يدين به الكليني وشيعته، ومثال ذلك قول جعفر رضي الله عنه في الرواية المنسوبة إليه: "إنَّ الله خَلَقَنَا من نور عظمته، ثم صورَّ خَلَقَنَا من طينة مخزونة مكنونة من تحت العرش، فأسكن ذلك النور فيه، فكنا نحن خلقاً وبشراً نورانيين، لم يجعل لأحدٍ في مثل الذي خلقنا منه نصيباً"،⁽¹⁾ وهذا القول لم يقل به الأوائل من الشيعة فقط، بل قد استشرى إلى علمائهم المعاصرين، فالخميني صرح بالحلول، فقال: "النتيجة لكل المقامات والتوحيديات عدم رؤية فعل وصفة حتى من الله تعالى، ونفى الكثرة بالكلية، وشهود الوحدة الصرفة"،⁽²⁾ وهذا يعني أنَّ الخميني يقول بالحلول العام، وهذا نتيجة لتطور المذهب من الحلول الخاص بالأئمة إلى القول بالحلول العام.⁽³⁾

والقول بالحلول مخالفٌ بداهةً لكل النصوص الشرعية، وهو قول يُخرج صاحبه من الملة، كما هو متفق عليه بين سائر المسلمين، وقد ردَّ علماء الإسلام على القائلين به، من النصارى، وغيرهم من الفرق التي تدين به.⁽⁴⁾

الرد والمناقشة:-

أ- الرد عليهم بالآيات القرآنية:

إنَّ أوضح الأدلة لردِّ مثل هذه المعتقدات الشركية، عدم ورود دليل عليها في القرآن الكريم، والكليني جعل القول بالحلول من العقائد؛ وهذا يقتضي أن ترد عليه أدلة بأجلى صورة، فلمَّا لم نجد دليلاً عليها؛ علم قطعاً أنَّه ابتداع في التوحيد، وقد ذمَّ الله تعالى من ابتدع في الدين

(1) [الكليني: الكافي، الحجة/ خلق أبدان الأئمة وأرواحهم وقلوبهم، 389/1: ح2].

(2) الخميني، مصباح الهداية إلى الخلافة والولاية (ص80).

(3) انظر: د. الرقب، الوشيعة في كشف كفيات وشنائع دين الشيعة (ص176).

(4) وفي الرد على النواقض عليهم لن يُذكر تفصيلات ردود العلماء على الحلول؛ لأن المقام يضيق، وللاطلاع على مزيد من الردود، انظر: البغدادي، الفرق بين الفرق (1/241)، القرطبي، الإعلام بما في دين النصارى من الفساد والأوهام (1/92)، ابن تيمية، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (2/175)، الحكمي، معارج القبول (1/175).

ما ليس منه، قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَفُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [الشورى: 21]، فالقول بالحلول باطل ابتداءً لعدم وجود النص عليه، ويزيد هذا المعنقد بطلاناً أنه يُعارض القرآن الكريم معارضة واضحة، فالله تعالى أثبت لنفسه الحمد الذي يقتضي نفي المشابهة والمماثلة من جميع الوجوه، قال تعالى: ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلِداً وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وِليٌّ مِنَ الدُّلِّ وَكَبِّرُهُ تَكْبِيراً﴾ [الإسراء: 111]، والقول بالحلول جعل لأئمة الشيعة صفات إلهية، وصارت مشابهة للمخلوق بالخالق بوجه من الوجوه، كوجود روح القدس فيهم، التي لا تتام، ولا تغفل، ولا تسهو، وجعلوا الأئمة هم حملة المعارف الإلهية، والله تعالى قال: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة: 255]، ففي هذه الآية مدح الله تبارك وتعالى نفسه بنفي السنّة والنوم عنه، فإذا كان غيره يُشاركه في ذلك فلا وجه لهذا المدح. والجملة نفي للتشبيه، وتنزيه له تعالى أن يكون له مثلٌ من الأحياء؛ لأنّ المخلوقات لا تخلو من ورود السنّة والنوم عليها، فكيف تشابه الله سبحانه وتعالى؟، وجملة (لا تأخذُهُ سنّةٌ ولا نومٌ) خبر رابع للفظ الجلالة،⁽¹⁾ فيجب أن ينفرد الخالق تعالى بنفي السنّة والنوم، كما ينفرد بالألوهية والحياة والقيومية؛ لأنّها أخبار فتشترك في الدلالة على الانفراد والتنزيه، وكل آية فيها تنزيه الله تعالى، ووصفه بصفات الكمال هي نفي للحلول، لأنّ ذاته العلية لا يمكن أن يحلّ بعضها في المخلوق الضعيف الذي لا يملك لنفسه ضراً ولا نفعاً.

إنّ الكليني قد ذكر في رواياته أنّ الأنبياء قد شاركوا الأئمة في أصل خلقتهم من النور الإلهي، وحلول الجزء الإلهي فيهم، والله تعالى أخبر عن أنبيائه أنّهم بشر لا يختلفون في شيء في أصل خلقتهم، قال تعالى: ﴿قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ [إبراهيم: 11]، فهذا يقتضي تكذيب هذه الروايات؛ لأنّ الآيات أثبتت المماثلة في الخلقة بين الأنبياء وغيرهم من البشر، والنصارى لا شك في كفرهم؛ إذ قالوا بالحلول الخاص، واتحاد الرب بالمسيح خاصة، والله تعالى قد ردّ على ادعاء النصارى في عيسى عليه السلام، قال تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: 59]، وشبهة

(1) انظر: درويش، إعراب القرآن وبيانه (ج1/ 382)، الألوسي، روح المعاني (ج2/ 316).

الحلول في عيسى عليه السلام أقوى من غيره، وقد نفاها الله تعالى، فحقيقته عليه السلام أنه بشر، فتكون هذه الآية من أبلغ الردود على الروافض القائلين بالحلول الخاص في أئمتهم.

إن الروايات التي نُقلت عن الأئمة في مدحهم المفرط لأنفسهم شيء مثير للدهشة، فهل يمدح الإمام نفسه بهذا الشكل المُفرط؟!!!، ويجعل لنفسه صفات إلهية، فيقول عن نفسه يد الله ووجهه الله تعالى، ثم ألم يكن الله تعالى يد ووجه وعين قبل أن يأتي الأئمة؟، وما هذا الإله الذي يحتاج في عينه ويده ووجهه إلى أحد عباده؟، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.⁽¹⁾

ب- الرد على الكليني من خلال الروايات المتناقضة في الكافي:

إن روايات الحلول في الكافي متناقضة، فمرة يُذكر أن الأئمة خُلقوا من نور عظمة الله تعالى، ولم يشاركونهم في ذلك إلا الأنبياء، فقد أورد عن جعفر رضي الله عنه قوله: "إن الله خلقنا من نور عظمته..... ولم يجعل الله تعالى لأحد في مثل الذي خلقنا منه نصيباً إلا للأنبياء،"⁽²⁾ ومرة يورد أن سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلي رضي الله عنه والأئمة اختلفوا في أصل خلقتهم عن سائر البشر، فقد أورد حديثاً قدسياً ورد فيه: "يا محمد إني خلقتك وعلياً نوراً، (يعني روحاً بلا بدن)، قبل أن أخلق سماواتي وأرضي وعرشي وبحري، فلم تنزل تهلني وتمجدني، ثم جمعت روحكما فجعلتهما واحدة، فكانت تمجدني وتقديني، وتهلني، ثم قسمتها ثنتين، وقسمت الثنتين ثنتين، فصارت أربعة، محمد واحد، وعلي واحد، والحسن والحسين ثنتان،..... ثم مسحنا بيمينه، فأفضى نوره فينا،"⁽³⁾ فمثل هذه الروايات تدل على انفراد النبي صلى الله عليه وسلم والأئمة عن البشر، بمن فيهم الأنبياء؛ فقد ذكر في الرواية أن خلقهم متقدم على كل المخلوقات وفي الرواية الأولى أثبت المماثلة بين الأنبياء والأئمة؛ فهي بذلك تكون متناقضة، ولا يصح الاحتجاج بها، وهي كذلك مكذوبة متناً؛ لأنه ورد في القرآن الكريم أن أول مخلوق في البشر هو آدم عليه السلام، وورد كذلك أن خلق السموات والأرض سابق على خلق البشر، فإله تعالى قال للملائكة في قصة خلق آدم عليه السلام: ﴿قَالَ يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ

(1) انظر: البرقي، كسر الصنم (ج1/74).

(2) [الكليني: الكافي، الحجة/ خلق أبدان الأئمة وأرواحهم وقلوبهم عليهم السلام، 389/1: ح2].

(3) [المصدر السابق، الحجة/ أبواب التاريخ، 440/1: ح2].

غَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمَ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ ﴿33﴾ [البقرة: 33]، فالآية تدلُّ على أَنَّ السموات والأرض كانتا مخلوقتين قبل خلق آدم عليه السلام، فبذلك يتضح أَنَّ روايات الكافي موضوعة ومتناقضة، ولا يصح الاستدلال بها.

لقد أورد الكليني روايات تثبت أَنَّ الأئمة كانوا يقولون إنَّهم بشر، ولا يرون لأنفسهم ما نُسب إليهم من روايات الغلو، فقد ورد في الكافي أَنَّ حبراً سأل جعفر رحمه الله: "أنبي أنت؟"، فقال له جعفر رحمه الله: "لأمك الهبل، إنَّما أنا عبد من عبيد رسول الله صلى الله عليه وآله،"⁽¹⁾ وأورد عن سدير أَنَّهُ قال: "قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنَّ قوماً يزعمون أنَّكم آلهة، يتلون بذلك علينا قرآنا: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُهُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهُهُ﴾ [الزُّخْرَف: 84]، فقال: يا سدير سمعي وبصري وبشري ولحمي ودمي وشعري من هؤلاء براء، وبِرِّيَّ الله منهم، ما هؤلاء على ديني، ولا على دين آبائي، والله لا يجمعني الله وإياهم يوم القيامة إلا وهو ساخط عليهم،"⁽²⁾ فهذه الروايات دُكر فيها صراحةً أَنَّهُم بشر لا يختلفون عن سواهم في شيء، وَأَنَّ الأئمة كانوا يتبرؤون ممن يغلو فيهم، وأما القول بالحلول فيجعل الأئمة آلهة في الأرض، فهم مفوضون بأمر الله تعالى، ويحيون ويعلمون الغيب، وغير ذلك كثير مما أضفوه على أئمتهم من الصفات الإلهية.

ج- الرد على الكليني من خلال روايات الأئمة التي وردت في كتب الشيعة المعتمدة:

إنَّ الروايات المذكورة في كتب الشيعة المعتمدة، التي تذكر تبرؤ أئمة الشيعة مما نُسب إليهم من الكفريات والشناعات كثيرة، وقد نقلَ ذلك الرواة الذين أخذوا العلم عن الأئمة، ومن هؤلاء شريك حيث قال فيمن غلا في الأئمة: "إنَّ أقواماً من الناس يُحدِّثون الناس بأحاديث منكروة ومكذوبة على جعفر بن محمد عليه السلام وعلى آله الطاهرين عليهم السلام، فيزعمون بأنَّ علياً في السحاب يطير مع الريح، وأنَّه كان يتكلم بعد الموت، وأنَّه كان يتحرك على المغتسل، وأنَّ إله السماء، وإله الأرض الإمام، فجعلوا لله شريكاً جهلاً وضلالاً، والله ما قال جعفر شيئاً من هذا قط، وكان

(1) [الكليني: الكافي، التوحيد/ الكون والمكان، 90/1: ح8]

(2) [المصدر السابق، الحجة/ في أَنَّ الأئمة بمن يشبهون ممن مضى، وكرهية القول فيهم بالنبوة، 269/1: ح6].

جعفر أتقى الله وأورع من ذلك، فسمع الناس ذلك فضعفوه، ولو رأيت جعفرَ لعلمت أنه واحد من الناس".⁽¹⁾

يتضح مما سبق أن هذه العقائد غريبة عن الإسلام ولا تمت له بأي صلة، وقد ورثها الشيعة من قدمائهم؛ فديانة إيران القديمة شاعت فيها عقيدة حلول الإله في العظماء؛ فلذلك كانوا يقدّسون ملوكهم الساسانيين،⁽²⁾ والقول بالحلول لا تكاد تخلو منه ديانة من الديانات الوثنية؛ فالصائبة مثلاً من أهم معتقداتهم أن الإله المعبود واحد في ذاته، وقد يظهر في الأشخاص، فالصانع المعبود واحد وكثير، فهو واحد في الذات والأصل والأزل، وكثير؛ لأنه يتكرر في الأشخاص الأرضية الخيرة الفاضلة، فإنه يظهر بها، ويتشخص بأشخاصها، ولا تبطل وحدته في ذاته،⁽³⁾ والحلول إما أن يكون بحلول ذاته، أو يكون بحلول جزءٍ من ذاته، على قدر استعداد مزاج الشخص، والله تعالى عندهم يُسمى ملك النور، ومنه كان الضياء، ومن الضياء الأرواح المسيطرة على الظواهر الطبيعية،⁽⁴⁾ وهذا مطابق تماماً لما يعتقد الشيعة، فالإله عندهم أصل النور، والأئمة عندهم الأرواح الخيرة التي حلَّ بها جزء من النور الإلهي، وأصبحت بذلك مسيطرة على الظواهر الطبيعية، وبذلك أضفى الشيعة الصبغة الدينية على المعتقدات الوثنية، وأدخلوها في دينهم كي ينصروا ويرفعوا معتقدتهم في أئمتهم، وهو من أكبر الأمثلة على غلوهم الذي يخرجهم من الملة.

2- القول بالتناسخ:

الرد والمناقشة:

إنَّ القول بالتناسخ انتقل إلى الرافضة من المانوية⁽⁵⁾ التي احتكت احتكاكاً مباشراً بالرافضة،⁽⁶⁾ وليس أدلَّ على بطلان هذا المعتقد من أن جذوره وثنية، ويكفي

(1) المجلسي، بحار الأنوار (ج25/302).

(2) انظر: جستنية، أثر الديانات الوثنية في عقائد الرافضة (ص363).

(3) انظر: الشهرستاني، الملل والنحل (ج2/112).

(4) انظر: جستنية، أثر الديانات الوثنية في عقائد الرافضة (ص363).

(5) المانوية: سميت بذلك نسبة إلى مؤسسها "ماني"، وهي إحدى فرق الثنوية، فهم يقولون بمبدأي الخير والشر، أو النور والظلام، و"ماني" نشأ في بلاد فارس، فلا عجب من انتقال آراء المانوية إلى الروافض انظر: المجلس الأعلى للثئون الإسلامية، موسوعة المفاهيم الإسلامية العامة (ج1/174).

(6) انظر: جستنية، أثر الديانات الوثنية في عقائد الرافضة (ص367).

في الرد عليهم إجماع جميع أهل الإسلام على تكفيرهم، وعلى أن من قال بقولهم فإنه على غير الإسلام، وأن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بغير هذا، والنصوص الشرعية كلها، والإجماع على أن الجزاء لا يقع إلا بعد فراق الأجساد للأرواح قبل يوم القيامة، ثم بالجنة أو النار في موقف الحشر فقط، إذا جمعت الأجساد مع أرواحها التي كانت فيها،⁽¹⁾ وتفصيل الرد عليهم كما يلي:

أ- الرد عليهم بالآيات القرآنية:

إن من تتبع آيات القرآن الكريم التي ذكر فيها عن موت الإنسان وحسابه، يجدها من أولها إلى آخرها تبين أن الجزاء الأخروي يقع بعد مفارقة الروح للبدن، فيكون في حياة البرزخ، وبعد ذلك يوم القيامة، قال تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفِرُّونَ ثُمَّ رُدُّوا إِلَىٰ اللَّهِ مَوْلَاهُمْ الْحَقُّ أَلَا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ﴾ [الأنعام: 61، 62]، فهذا يدل على أن الروح تتلقاها الملائكة الموكلة بذلك، لا أنها تتناسخ، ولا فرق في ذلك بين الخلق كلهم، فيدخل في ذلك النبي صلى الله عليه وسلم وأئمة الشيعة، لعموم الأدلة الواردة في ذلك، وعدم وجود أدلة مخصصة لهذا العموم، وروح القدس التي يؤيد الله تعالى بها أنبيائه ليست جزءاً من ذات الله تعالى، ولا تتناسخ بين البشر، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَىٰ الْكِتَابَ وَقَفَّيْنَا مِنْ بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾ [البقرة: 87]، فعلى القول إن المراد بروح القدس جبريل عليه السلام،⁽²⁾ فالمعنى يكون واضحاً فجبريل ليس جزءاً من ذات الله تعالى، وعلى القول بأن المراد هو الروح التي خلق منها عيسى عليه السلام، فبالاتفاق أنها ليست جزءاً من الله تعالى، وحتى الشيعة يقولون بكفر النصاري القائلين بالاتحاد، فعلى جميع الأقوال يكون قولهم باطلاً ظاهر البطلان، وينبغي الوقوف عند حدود القرآن، وعدم تجاوز بيانه؛ لأن الوارد أن الله

(1) انظر: ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل (ج1/77)، وانظر للرد على من قال بالتناسخ، الغزالي، فضائح الباطنية (ج1/49)، المؤلف نفسه، الاقتصاد في الاعتقاد (ج1/99)، الأمدي، غاية المرام في علم الكلام (ج1/297)، ابن تيمية، مختصر الفتاوى المصرية (ج1/2، 107/221).

(2) لمعرفة الأقوال الواردة في معنى روح القدس، انظر: ابن الجوزي، زاد المسير (ج1/86)، ابن عاشور، التحرير والتنوير (ج1/592).

تعالى أيّد بعض أنبيائه بروح القدس، فهي لا تعمُّ كل الأنبياء فضلاً على أن تعمَّ غيرهم.

ب- الرد على الكليني من خلال الروايات المتناقضة في الكافي:

إنَّ الروايات في الكافي أثبتت أنَّ حكم الأئمة سيكون مثل حكم داود وسليمان عليهما السلام، وروح القدس يأتيهم بما ليس عندهم من العلم، فيحكمون بدون بينة،⁽¹⁾ وهذا التماثل يقتضي أنَّ الأنبياء عليهم السلام والأئمة سواء في التناسخ لروح القدس، فهل صار التناسخ لروح القدس بين الأنبياء إلى أن وصل للأئمة؟، أم أنه انفرد به النبي صلى الله عليه وسلم والأئمة؟، والقول الأول له روايات تُؤيده، فقد روى المجلسي أنَّ الإمام الغائب عندما يقوم فإنَّه سيقول: "يا معشر الخلائق، ألا ومن أراد أن ينظر إلى آدم وشيث، فما أنا ذا آدم وشيث، ألا ومن أراد أن ينظر إلى نوح وولده سام، فما أنا ذا نوح وسام، ألا ومن أراد أن ينظر إلى إبراهيم وإسماعيل، فما أنا ذا إبراهيم وإسماعيل، ألا ومن أراد أن ينظر إلى موسى ويوشع، فما أنا ذا موسى ويوشع، ألا ومن أراد أن ينظر إلى عيسى وشمعون فما أنا ذا عيسى وشمعون، ألا ومن أراد أن ينظر إلى محمد وأمير المؤمنين صلوات الله عليهما، فما أنا ذا محمد صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام، ألا ومن أراد أن ينظر إلى الحسن والحسين عليهما السلام، فما أنا ذا الحسن والحسين، ألا ومن أراد أن ينظر إلى الأئمة من ولد الحسين عليهم السلام، فما أنا ذا الأئمة عليهم السلام، أجيئوا إلي مسألتي،"⁽²⁾ فهذا يناقض اختصاص تناسخ روح القدس بين النبي صلى الله عليه وسلم والأئمة التي تثبتها رواية الكليني التي روي فيها: "وروح القدس، فبه حمل النبوة، فإذا قبض النبي صلى الله عليه وآله، انتقل روح القدس فصار إلى الإمام،"⁽³⁾ وهي كذلك مناقضة للقول بالتماثل بين الأئمة ودواد وسليمان عليهما السلام في تأييدهم بروح القدس، فالحاصل أن بعض الروايات تجعل روح القدس خاصاً بالنبي صلى الله عليه وسلم والأئمة، وروايات أخرى جعلتها عامة تتناسخ بين كل الأنبياء.

(1) انظر: [الكليني: الكافي، الحجة/ في الأئمة عليهم السلام أنهم إذا ظهر أمرهم حكموا بحكم داود وآل داود، 1/397، 398: ح 1، ج 2].

(2) المجلسي، بحار الأنوار (ج 9/53).

(3) [الكليني: الكافي، الحجة/ الأرواح التي كانت في الأئمة، 1/272: ح 3].

ج- الرد على الكليني من خلال روايات الأئمة التي وردت في كتب الشيعة المعتمدة:

إن علماء الشيعة قد ذكروا أنّ القول بالحلول والتناسخ كفر، وأثبتوا أنّ الإمامية الإثنا عشرية تُكفّر مثل هذه الآراء، وهي بريئة من مقالات أولئك الأشخاص الذين يدعون الإسلام، وينتقلون مذهب التشيع ويقولون بهذه المقالات، ونقلوا عن الأئمة تكفير من يقول بذلك، والعجيب أنّ مصادر الشيعة اعترفت بأنّ الغلاة هم القائلون بمثل هذه المذاهب، وأنهم تأثروا بالديانات الوثنية،⁽¹⁾ ولكنهم ضربوا صَفْحاً عن الروايات القائلة بالتناسخ في كتبهم المعتمدة، وهناك طائفة أخرى تُحيل كل ذلك إلى التقية،⁽²⁾ والسؤال: ما الذي دفع الأئمة للتقية في ذكر هذه المذاهب؟، فالتقية عند الخوف من عدوٍ، أو لإظهار موافقة معتقدٍ أمام المخالفين، والقول بالحلول والتناسخ بإجماع المسلمين كفر فلا يحتاج المرء للتقية؛ إذ لا يقول به إلا الغلاة الذين لا شك في كفرهم عند كل الطوائف؛ ولذلك فالأجدر أن يُقال إنّ من يعتقد بالحلول والتناسخ يجب أن لا يقول بهما تقية أمام المسلمين، فإنّه ليس من المعقول أن يخالف المجتمع تقية بإظهار قولٍ يعتقدون خلافه، وكذلك فإنّه قد ورد عن الأئمة التكفير لمن قال بالحلول والتناسخ بشكلٍ صريحٍ، وأنهم أعلنوا ذلك واضحاً، ولعنوا وتبرؤوا من القائلين به، فهذا يعني أنّ روايات الحلول والتناسخ قيلت كذباً وليس تقيةً، والتعارض في روايات إثبات الحلول والتناسخ، وروايات التكفير لمن قال بهما متقاربة في المرتبة والقوة، فيتعين قرينة مرجحة لمعرفة ما قيل تقية، ولا قرينة عند الشيعة، إلا القول تخريصاً وظناً بغير علم.

ثانياً: الاعتقاد بالتفويض:

لقد ذكر الكليني أنّ الله تعالى خلق الأئمة، ثم فوّض إليهم أمر الخلق والتشريع، فهم "ولاة أمر الله تعالى"،⁽³⁾ وهم "خلفاء الله تعالى في أرضه"،⁽⁴⁾ والخليفة هو صاحب المقام الأعظم؛ لأنّه يخلف الله تعالى في عبادته، ويُبين لهم مراد الله تعالى،⁽⁵⁾ والأئمة

(1) انظر: الغفار، شبهة الغلو عند الشيعة (ص24،25).

(2) انظر: العاملي، وسائل الشيعة (ج1/475)، (ج1/461)، (ج2/307)، (ج3/156)،

(ج11/163)، فإنّه عزا كل الروايات المتناقضة التي لا يمكن الجمع بينها على أنّها قيلت تقية.

(3) [المصدر السابق، الحجة/ أن الأئمة ولاية أمر الله وخزنة علمه، 192/1: ج1].

(4) [المصدر السابق، الحجة/ أن الأئمة خلفاء الله تعالى، 193/1: ج1]

(5) انظر: المجلسي، مرآة العقول (ج2/350)، عاشور، الولاية التكوينية لآل محمد (ص286).

قد حملوا حمولة الرب،⁽¹⁾ أي حملوا المعارف الإلهية، والعلوم اليقينية؛⁽²⁾ ولذلك فوَّضهم الرب في أمور الدين والدنيا والآخرة، وأصل هذا التفويض أن الله تعالى خَلَقَ الخَلْقَ، ثم فوَّضَ إلى النبي صلى الله عليه وسلم أمر الدين والأمة،⁽³⁾ والنبي صلى الله عليه وسلم فوَّضَ هذا الأمر إلى الأئمة،⁽⁴⁾ ففي أمور الدنيا الإمام له مشيئة مطلقة، وله "خلافة تكوينية تخضع لولايتها وسيطرتها جميع ذرات الكون"،⁽⁵⁾ والله تعالى جعلهم مُطاعين في السموات والأرض، ويطيعهم كل شيء حتي الجمادات، والأئمة إذا شاؤوا أمراً فالله تعالى لا يردُّ مشيئتهم،⁽⁶⁾ والروايات في هذا الجانب كثيرة جداً، ومنها ما نُسب لأبي جعفر رحمه الله أنه قال: "عندنا خزائن الأرض ومفاتيحها."⁽⁷⁾

وقد أوجب الشيعة على من يزور قبر الحسين أن يستهلَّ الدعاء عند القبر بالقول: "...وبكم فَتَحَ اللهُ، وبكم يختم اللهُ، وبكم يمحو ما يشاء، وبكم يُثَبِّت، وبكم يُفَكِّ الذلُّ من رقابنا... وبكم تُثَبِّت الأرض أشجاره، وبكم تُخْرَج الأشجار أثمارها، وبكم تُنْزَل السماء قطرها ورزقها، وبكم يكشف اللهُ الكرب، وبكم يُنْزَل اللهُ الغيث... وتستقر جبالها عن مراسيها."⁽⁸⁾

والأئمة كذلك لهم ولاية تشريعية في التحليل والتحريم، "فالله تعالى خلق محمداً وعلياً وفاطمة فمكثوا ألف دهرٍ، ثم خلق جميع الأشياء فأشهدهم خلقها، وأجرى طاعتهم عليها، وفوَّضَ أمرها إليهم، فهم يُحِلُّون ما يشاؤون، ويحرمون ما يشاؤون،"⁽⁹⁾ والأئمة هم ولاة أمر الله تعالى، وهم خزَّان علمه وتراجمه،⁽¹⁰⁾ والله تعالى فوَّضهم في

(1) انظر: [الكليني: الكافي، الحجة/ أن الأئمة أركان الأرض، 196/1: ح1]

(2) المازندراني، شرح أصول الكافي، بتصرف (ج5/186)، وانظر: المجلسي، مرآة العقول (ج2/371).

(3) انظر: [الكليني: الكافي، الحجة/ التفويض إلى النبي صلى الله عليه وسلم، 166/1: ح4]

(4) انظر: [المصدر السابق، الحجة/ التفويض إلى النبي صلى الله عليه وسلم، 267/1-268: ح8].

(5) الخميني، الحكومة الإسلامية (ص52).

(6) المجلسي، مرآة العقول، بتصرف (ج3/143).

(7) [الكليني: الكافي، الحجة/ مولد أبي جعفر رحمه الله، 474/1: ح4].

(8) [المصدر السابق، الحج، زيارة قبر أبي عبد الله الحسين بن علي رحمه الله، 575/4-577: ح2].

(9) [المصدر السابق، أبواب التاريخ/ مولد النبي صلى الله عليه وسلم ووفاته، 441/1: ح5].

(10) انظر: [المصدر السابق، الحجة/ أن الأئمة بمن يشبهون فيما مضى، 269/1: ح6].

أمر الدين بعد أن أكملهم، بحيث أنهم لم يختاروا شيئاً إلا ما يوافق الحق؛⁽¹⁾ لذلك فإن طاعة الإمام مفروضة،⁽²⁾ والواجب على المسلمين ردُّ التنازع إليهم، والتسليم التام لما ورد عنهم، فالإمامة رياسة عامة، وهي ملك وسلطنة عظيمة لا يدانيها شيء من مراتب الملك والسلطنة.⁽³⁾

وفى الآخرة كذلك الأمر مُفَوَّضٌ للأئمة في مغفرة الذنوب، "فالإمام المُطَهَّر من الذنوب"،⁽⁴⁾ وعلي رضي الله عنه قسيم الله تعالى بين الجنة والنار، ولا يدخلها أحد إلا على حد قسمه،⁽⁵⁾ فهو "منصوب من الله تعالى لتمييز أهل الجنة وأهل النار بسبب ولايته وتركها،... والأخبار بذلك متواترة."⁽⁶⁾

الرد على الروايات التي ورد فيها معتقد التفويض:

1- الرد عليهم بالآيات القرآنية:

إنَّ الله تعالى ذكر أنه المنفرد بالربوبية والخلق والتصرف مطلقاً، ولم يجعل ذلك لأحدٍ، ولم يفوض لأحدٍ من ذلك شيئاً، فقد ذكر سبحانه أنه خلق كل المخلوقات، وتفرد بالخلق والتصرف، قال تعالى: ﴿قُلْ أُنْتُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَنْدَادًا ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيًا مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَامًا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت: 9-11]، والله تبارك وتعالى يسند لنفسه الأفعال بصيغ تفيد الاختصاص، بحيث لا يبقى شك أنه منفرد بها، لا يشاركه غيره، فالاختصاص يفيد أن الفاعل قد فعل ذلك الفعل على جهة الاختصاص به دون غيره، وأنه لا يصح أن يفعلها غيره، وهذا مثل قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى مِنْ نُطْفَةٍ إِذَا تُمْنَى﴾ [النجم: 43، 44، 45، 46]، فهنا دلالة على اختصاصه تعالى بكل الأفعال المذكورة على جهة الانفراد، فقد أكد

(1) انظر: المجلسي، بحار الأنوار (ج25/348، 349).

(2) انظر: [الكليني: الكافي، الحجة/ من يضل به بين دعوى المحق والمبطل، 1/356: ح16].

(3) المجلسي، مرآة العقول، بتصريف (ج2/325).

(4) [الكليني: الكافي، الحجة/ نادر جامع في فضل الإمام وصفاته 1/200: ح1].

(5) انظر: [الكليني: الكافي، الحجة/ أن الأئمة هم أركان الأرض 1/196: ح1].

(6) المجلسي، مرآة العقول (ج2/367).

الجمل بذكر ضمير الفصل، وصيّر الجملة اسمية في الآيتين الأوليين؛ لأنّ الجملة الاسمية تدل على الاختصاص، وذكر ذلك تكذيباً وردّاً وإنكاراً لمن زعم أنّه مشارك لله تعالى في هذه الخصال؛ ففي الضحك والبكاء ربما يتوهم متوهم أنّه بفعل الإنسان، وفي الإماتة والإحياء كذلك، وإن كان التوهم بعيداً في الأخير، لكن ربما يقول به جاهل، كما قال من حاجّ إبراهيم الخليل عليه السلام حيث قال: ﴿قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ﴾ [البقرة:258]، وكما يقول به جهّال الشيعة، وأمّا خلق الذكر والأنثى من النطفة فلا يتوهم أحد أن يفعله أحد من الناس فلم يؤكد بالفصل، والخلاصة أنّ الأمور التي تقع فيها المشاركة وردت بالجملة الاسمية، قطعاً لتوهم المشاركة، والأمور التي لا تقع فيها المشاركة، وردت بالجملة الفعلية؛ لأنّه لا مطمع فيها للمشاركة.⁽¹⁾

وقد ذكر سبحانه وتعالى أفعاله في أقوى مراتب الاختصاص، فمثلاً في قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات:47]، هنا قدّم المفعول على فاعله العامل الذي فيه ضميره، وهذه من أقوى صيغ الاختصاص.⁽²⁾

وتردّ الآيات كذلك ومقصودها التحقق وتمكين ذلك المعنى في نفس السامع، بحيث لا يخالجه فيه ريب، ولا يعتريه شك، فتكون فيها دلالة على الاختصاص والتحقق والثبوت،⁽³⁾ ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ﴾ [الحجر:23]، فهنا الآية تفيد الحصر، أي لا قدرة على الإحياء، ولا على الإماتة إلا لنا، فقد ذُكر في الآية (نحن)، وهي ضمير فصل دخلت عليه لام الابتداء، وأكّد الخبر بـ"إنّ"، وضمير الفصل لتحقيق الخبر وتأكيدده،⁽⁴⁾ وفيها إشارة إلى التوحيد، وعدم المشاركة بالمطلق؛ لأنّ الاشتراك لا يكفي فيه ذكر النفس فقط للتعريف التام، فإنّ زياداً إذا شاركه غيره في الاسم، لا يكفي أن يُعرّف نفسه باسمه فقط، لحصول الاشتراك في

(1) انظر: الرازي، التفسير الكبير (ج29/280)، الطالبي، الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز (ج2/15).

(2) للاختصاص أربعة مراتب، ومرتبة الاختصاص الواردة في الآية تُصنّف على أنها إحدى الصور التي تعد أقوى مراتب الاختصاص، ولمعرفة مراتب الاختصاص، انظر: الأبياري، الموسوعة القرآنية (ج2/223،224).

(3) انظر: الطالبي، الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز (ج2/16).

(4) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير (ج14/39).

الاسم، فلما قال الله تعالى (إنا نحن)، أي ليس غيرنا أحد يشاركنا، فلا يحتاج لزيادة تعريف؛ لأنَّ الاشتراك منفي من أصله.⁽¹⁾

فمن تدبر القرآن الكريم وأساليبه، لا يبقى عنده شك أنَّ الله تعالى مختص بالخلق والتدبير، وأنَّه لا يشاركه فيهما أحد، وأنَّه تعالى لم يفوض لأحد، بل إنَّ أفعاله تعالى هي مقتضى صفاته القائمة بذاته تعالى، وحكمها حكم صفاته من جهة تعلقها بال مخلوق، وأما قول الشيعة بأنَّ الأئمة خلفاء الله تعالى، وأنَّه فوضهم أمر خلقه، وأنَّ ولايتهم التكوينية تخضع لها كل ذرات الكون، فهذا من تخرصاتهم وشنائعهم، فضلاً عن كونها كفر صريح يخالف القرآن مخالفة صريحة، وحتى النبي صلى الله عليه وسلم ليس له من الأمر شيء، قال تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ [آل عمران:128]، فالمعنى إما أنَّه ليس لك من أمر عبادي وعذابهم شيء إلا ما أوحى إليك، أو أنَّ المراد هو الأمر الذي يُضاد النهي، أي ليس لك من أمر خلقي شيء، إلا إذا كان على وفق أمري، فتكون الآية بمعنى قوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ﴾ [الأنعام:62]، وعلى القولين فالمقصود من الآية منعه صلى الله عليه وسلم من كل فعلٍ وقولٍ إلا ما كان بإذن الله تعالى وأمره، وهذا هو الإرشاد إلى أكمل درجات العبودية،⁽²⁾ فإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم ليس له من الأمر شيء، فغيره أولى بعدم الاختصاص في شيء، وفي الآيتين كذلك إبطال لروايات الكافي في أنَّ الأئمة مَفُوضُونَ في أمر التشريع، ففي قوله تعالى: ليس لك إذا كان المعنى أنَّ الأمر الذي هو ضد النهي، فالاستدلال ظاهر، وإن كان المعنى ليس لك من أمور الخلق شيء، وإنَّما أنت نذير، فيكون أمور خلقهم وتدبيرهم ليس إلى النبي صلى الله عليه وسلم، والأمر في الآية لفظ عام فيشمل الأمر الشرعي والكوني. وفي الآية الثانية ﴿أَلَا لَهُ الْحُكْمُ﴾ [الأنعام:62]، فُصِرَ الحكم على الله تعالى، فابتدأ بأداة الاستفتاح، المؤذنة بالتنبيه إلى أهمية الخبر، وقدم المجرور في قوله: (له الحكم) للاختصاص، أي له لا لغيره،⁽³⁾ ويشبهه قول الله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف:54]، والمراد هنا أمر التكوين والتشريع، فعَمَّت الآية نفي

(1) انظر: الرازي، التفسير الكبير (ج19/136، 258/26).

(2) انظر: المصدر السابق (ج8/356).

(3) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير (ج7/279).

المشاركة في الأمرين، فدّل على أنّه مختص بربّ العالمين، ولا يصح أن يشاركه غيره، سواء كان ذلك بتفويضٍ أو غيره.

يتضح مما سبق أنّ الآيات استُخدم فيها أساليب لا يصح فيها حمل حكمها إلا على الله تعالى، وإلا للزم الكذب في مضمونها؛ إذ إنّه قصر أفعاله على نفسه سبحانه وتعالى، وهناك من يشاركه فيها بتفويضٍ منه تعالى، ولو كان كلام الكليني وشيعته صحيحاً لأصبحت أساليب القرآن ركيكة في التعبير عن مدلولاتها.

2- الرد على الكليني من خلال الروايات المتناقضة في الكافي:

إنّ من تتبع روايات الكافي يرى تناقضها بكل وضوح في مسألة التفويض للأئمة، فقد روي فيه عن الأئمة بطلان هذا القول صراحةً، ومنها ما نسبه لعلي رضي الله تعالى أنّه قال عن الله تعالى: "ولم يطع مكرهاً، ولم يُملك مُفوضاً، ولم يخلق السماوات والأرض وما بينهما باطلاً،"⁽¹⁾ وأورد عن الأئمة قولهم بوجوب التفويض لله تعالى وحده، ومنها ما قاله أبو الحسن الأول رضي الله عنه عندما سُئل عن قول الله عزّ وجل: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطّلاق:3]، فقال: "التوكل على الله درجات، منها أن تتوكل على الله في أمورك كلها، فما فعل بك كنت عنه راضياً، تعلم أنّه لا يألوك خيراً وفضلاً، وتعلم أنّ الحكم في ذلك له، فتوكل على الله بتفويض ذلك إليه؟، وثقّ به فيها وفي غيرها،"⁽²⁾ وهذا حكم عام، فأين قولهم إنّ الأئمة هم المُفوضون في ذلك، وقد ذكر الكليني كذلك أحاديث قدسية تؤكد أنّ الله تعالى هو المتفرد بشؤون خلقه، ومنها الحديث القدسي الذي نُسب إلى جعفر رضي الله عنه أنّه رواه، حيث نسب فيه لرب العزة أنّه قال: "بيدي مفاتيح الأبواب وهي مغلقة، وبابي مفتوح لمن دعاني، فمن ذا الذي أمّني لنوائبه فقطعته دونها، ومن ذا الذي رجاني لعظيمة فقطعت رجاءه منّي، جعلت آمال عبادي عندي محفوظة،"⁽³⁾ ودُكر عن الأئمة أنّهم كانوا لا يعرفون عواقب الأمور، ويُفوضون أمورهم إلى الله تعالى كما يُفوض الناس تماماً، فقد روي عن علي بن الحسين رضي الله عنه أنّه قال: "خرجت حتى انتهيت إلى هذا الحائط، فاتكأت عليه، فإذا رجل عليه ثوبان أبيضان، ينظر في تجاه

(1) [الكليني: الكافي، التوحيد/ الجبر والقدر والأمر بين الأمرين، 1/155: ح1].

(2) [المصدر السابق، الإيمان والكفر/ التفويض إلى الله تعالى والتوكل عليه، 2/65: ح5].

(3) [المصدر نفسه، الإيمان والكفر/ التفويض إلى الله تعالى والتوكل عليه، 2/66: ح7].

وجهي، ثم قال: يا علي بن الحسين مالي أراك كئيباً حزينا؟، أعلى الدنيا؟، فرزق الله تعالى حاضر للبرّ والفاجر، قلت: ما على هذا أحزن، وإنه لكما تقول، قال: فعلى الآخرة؟، فوعد صادق، يحكم فيه ملك قاهر، أوقال: قادر، قلت: ما على هذا أحزن، وإنه لكما تقول، فقال: ممّ حزنك؟، قلت: مما نتخوف من فتنة ابن الزبير، وما فيه الناس، قال: فضحك، ثم قال: يا علي بن الحسين هل رأيت أحداً دعا الله فلم يجبه؟، قلت: لا، قال: فهل رأيت أحداً توكل على الله فلم يكفه؟، قلت: لا، قال: فهل رأيت أحداً سأل الله فلم يعطه؟، قلت: لا، ثم غاب عني،⁽¹⁾ فهذه رواية صريحة في ذكر تخوف الأئمة من الفتن، فهل من فؤضة الله تعالى بأمر الدنيا والآخرة يتصرف بها كيف يشاء، يخشى من فتنة آدمي، ويغتم لذلك؟.

وقد ذكر صراحةً في روايات الكافي أنّ الأئمة كانوا يذمون من فؤض شيئاً إلى أحدٍ من العباد، وأنّ الأئمة أنفسهم كانوا يُعلّمون الناس التوكل على الله تعالى، دون أن يلجؤوا إليهم ولا إلى غيرهم،⁽²⁾ ومنها ما نُسب لأمير المؤمنين رضي الله عنه أنّه قال: "الإيمان له أركان أربعة: التوكل على الله، وتفويض الأمر إلى الله، والرضا بقضاء الله، والتسليم لأمر الله عزّ وجلّ"⁽³⁾ ومثل هذه الروايات هي الحق، وهي تردّ الروايات الشركية التي ورد فيها أنّ الأئمة مفؤضون، ويدبرون الكون بإذن الله تعالى، وينفعون ويضرّون، فإنّ هذا محالٌ بدهاءة، فهل أذن الله تعالى أن يُشرك به؟، وكيف يسند الله القوي العظيم لعباده الضعفاء شيئاً من تدبير كونه؟، وهؤلاء الأئمة جاؤوا من العدم وخرجوا من الدنيا، واعتراهم الصغر والكبر والصحة والسقم، والجوع والشبع، وعقولهم محدودة، وقدرتهم ناقصة في تدبير أمور الكون بما فيه من بلايين الخلائق من الأحياء والجمادات.⁽⁴⁾

3- الرد على الكليني من خلال روايات الأئمة التي وردت في كتب الشيعة المعتمدة:

إنّ روايات الأئمة في كتب الشيعة المعتمدة التي ذكر فيها أنّهم بشر لا يملكون شيئاً أكثر من أن تُحصى، ومنها ما روي عن جعفر بن محمد رحمه الله قال:

(1) [الكليني: الكافي، ، الإيمان والكفر/ التفويض إلى الله والتوكل عليه، 64/2: ح2].

(2) انظر: [المصدر السابق، الإيمان والكفر/ التفويض إلى الله والتوكل عليه، 68/2: ح8].

(3) [المصدر السابق، الإيمان والكفر/ خصال المؤمن، 47/2: ح2].

(4) انظر: الغامدي، براءة آل البيت مما نسبته إليهم الروايات (ص120)، صالح، عقيدة آل البيت بين أهل السنة والشيعة الإثنا عشرية (ص113).

"قوالله ما نحن إلا عبيد الذي خَلَقْنَا واصطفانا، ما نقدر على ضرٍّ ولا نفعٍ، وإن رحمتنا فبرحمته، وإن عذَّبنا فبذنوبنا، والله ما لنا على الله حجة، ولا معنا من الله براءة، وأنا لميتون، ومقبورون، ومنشورون، ومبعوثون، وموقوفون، ومسؤولون، ويلهم مالهم لعنهم الله؟، لقد آذوا الله، وآذوا رسوله صلى الله عليه وآله وسلم في قبره، وأمير المؤمنين وفاطمة والحسن والحسين وعلي بن الحسين ومحمد بن علي صلوات الله عليهم، **وهأنذا** بين أظهركم،....أبيت على فراشي خائفاً وجلاً مرعوباً، يأمنون وأفرع، ينامون على فرشهم، وأنا خائف ساهر وجِل،"⁽¹⁾ فهذه شهادة صريحة أنهم بشر لا يختلفون عن غيرهم من الناس في شيء، وهل الذي فوضه الله تعالى في أمور الدنيا لا يقدر على ضرٍّ ولا نفعٍ؟، وتعمه التغييرات التي تطرأ على البشر؟، ورؤي عن زرارة أنه قال: "قلت للصادق عليه السلام: إن رجلاً من ولد عبد الله بن سبأ يقول بالتفويض، فقال: وما التفويض؟، قلت: إن الله تبارك وتعالى خلق محمداً وعلياً صلوات الله عليهما، ففوض إليهما، فخالقا ورزقا وأماتا وأحييا، فقال عليه السلام: كذب عدو الله، إذا انصرفت إليه فأنزل عليه هذه الآية: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهُ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [الرعد:16]."⁽²⁾

ثالثاً: الأئمة لهم ملكية مطلقة في الدنيا والآخرة:

أورد الكليني أن "الدنيا كلها للإمام على جهة الملك، وأنه أولى بها من الذين هي في أيديهم،"⁽³⁾ وملكيتهم مقتضية تمام تصرفه فيها، والآخرة كذلك في ملكيته، فقد رؤي عن جعفر الصادق رحمه الله: "الدنيا والآخرة للإمام يضعها حيث يشاء، ويدفعها إلى من يشاء، جائز له ذلك من الله تعالى،"⁽⁴⁾ فالله تعالى أورثهم الأرض على جهة الملكية؛ ولذلك فإن لهم حقوقاً معلومةً واجبةً على المسلمين، وقد وردت روايات في بيان هذه الحقوق ومنها ما نسب لأبي جعفر رحمه الله أنه قال: "وجدنا في كتاب علي عليه السلام: ﴿إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الأعراف:128]، أنا وأهل بيتي الذين أورثنا الله الأرض، ونحن المتقون، والأرض

(1) المجلسي، بحار الأنوار (ج25/289،290)

(2) المصدر السابق (ج25/343،344).

(3) [الكليني: الكافي، الحجة/ أن الأرض كلها للإمام 1/409-410: ح8].

(4) [المصدر السابق، الحجة/ أن الأرض كلها للإمام، 1/409: ح5].

كلها لنا، فمن أحياء أرضاً من المسلمين فليعمرها وليؤد خراجها إلى الإمام من أهل بيتي.⁽¹⁾

الرد على اعتقادهم بملكية الإمام للدنيا والآخرة:

1- الرد عليهم بالآيات القرآنية:

إنَّ اعتقاد ملكية الله تعالى المطلقة للدنيا والآخرة هو من الأمور المعلومة من الدين بالضرورة، والآيات القرآنية في إثبات ذلك كثيرة جداً، ومتنوعة في أساليب الدلالة على ذلك، وتتحد في مدلولها، فمرة يرد أن الله تعالى هو مالك الملك يتصرف فيه حيث يشاء، ومرة يرد بنفي الملكية عن البشر عامة، وفيها كذلك عن أشرف خلقه وهم رسله عليهم السلام، وقصرها على رب العالمين، وفي قول الله تعالى: ﴿فَلِلَّهِ الْآخِرَةُ وَالْأُولَىٰ﴾ [النَّجْم:25]، نسف للمعتقد الفاسد الذي يدين به الشيعة، فالآخرة هي العالم الآخروي، والأولى العالم الدنيوي، والمراد أن كل ما تحتوي عليه الآخرة والأولى من أمور هي بيد الله تعالى وحده، وتقديم المجرور لإفادة الحصر، أي الله تعالى لا للإنسان، والتفريع في الآية تصريح بمفهوم القصر الإضافي.⁽²⁾⁽³⁾

والله تعالى بيّن أن الإنسان هو خليفة، فملكته ليست على الدوام، وهذا حكم في البشر عامة، ولا يُستثنى منه أحد، وأئمة الشيعة هم من جملة البشر، ولا تخصيص لهم بحال، والواقع يشهد بذلك، ففي حياتهم لم تكن لهم ملكية مطلقة للأرض، وبعد وفاتهم قد آلت إلى غيرهم، وهم لا يتصرفون بها بحالٍ من الأحوال إلا كتصرف سائر البشر، وأوضح من ذلك في الدلالة قوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة:255]، فاللام في الآية للملك،

(1) [الكليبي: الكافي، الحجة/ أن الأرض كلها للإمام، 407/1: ح1]، والأحاديث في إثبات ملكية الأئمة كثيرة، و تدل على أنهم يقصدون أن الاستخلاف وراثته الأرض وهو على جهة التملك، الذي يقتضى مطلق التصرف، ومن هذه الروايات: "عندنا خزائن الأرض ومفاتيحها، ولو شئت أن أقول بإحدى رجليٍّ أخرجي ما فيك من الذهب لأخرجت"، [المصدر السابق، الحجة/ مولد أبي عبد الله جعفر بن محمد، 474/1: ح4]

(2) القصر الإضافي: ما كان التخصيص فيه بحسب الإضافة إلى شيء آخر، انظر: القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة (ج3/6).

(3) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير (ج27/112).

والمراد بالسموات والأرض استغراق أمكنة الموجودات، وقد دلَّت الآية على عموم الموجودات بالموصول وصلته، وإذا ثبت ملكه للعموم، ثبت أنه لا يشذ عن ملكه موجود، فحصل معنى الحصر، ولكنه زاده تأكيداً بتقديم المسند- والمعنى أي له لا لغيره- لإفادة الرد على أصناف المشركين الذين يعتقدون المشاركة؛ لأنَّ مجرد حصول معنى الحصر بالعموم لا يكفي في الدلالة على إبطال العقائد الضالَّة، فالعموم في الآية لإثبات الملكية، والقصر لإبطال عقائد أهل الشرك بخصوصية القصر، وهذه بلاغة معجزة.(1)

وبهذا يتبين خطأ الكليني في تحريف بعض النصوص، وقولهم إنَّها تدلُّ على أنَّ الله تعالى قد ملَّك الأئمة الأرض يتصرفون بها كما يشاؤون، كقول الله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النور:55]، فقد ذكر أنَّ المراد بالخلفاء في الآية الأئمة،(2) وقد نقل شراح الكافي أنَّ المراد بالآية أنَّ الله تعالى سيستخلف الأئمة في الأرض كما استخلف آدم وداود عليهما السلام،(3) فإذا كان هذا تفسيرهم للآية فهذا؛ يقتضي ألا يكون ذلك مختصاً بالأئمة، بل بكل من آمن بالنبي صلى الله عليه وسلم، ويقتضي كذلك ألا يترتب على هذا الاستخلاف الاتصاف بأي صفات إلهية، ولكن الشيعة جعلوا الأئمة خلفاء الله تعالى في أرضه، بمعنى أنَّهم القائمون مقام الربِّ في أفعاله، وهذا ما يفهم من دلالات نصوصهم، فإنَّ القول بأنَّ الملكية والاستخلاف للأئمة هو من جملة ميزاتهم يقتضي أنَّه مخالف للملكية والاستخلاف المعهودين، وإلا فلا معنى لمدحهم بهذه الخصال، وإذا انضم إلى ذلك وصفهم بصفات إلهية، كزعمهم أنَّ الله تعالى قد استخلفهم وأعطاهم تصرفاً مطلقاً في الأرض، وأصبحوا عين الله ويده في عباده، وأصبح لهم مشيئة عامة يضعون فيها ما

(1) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير (ج3/20).

(2) انظر: [الكليني: الكافي، الحجة/ أنَّ الأئمة خلفاء الله تعالى في أرضه، 194/1: ح3].

(3) انظر: المازندراني، شرح أصول الكافي (ج5/175،176)، المجلسي، بحار الأنوار (ج24/166).

يشاؤون حيث يشاؤون، وهم مَفْوُضُونَ في كل أمور العباد، وهو أحد معاني رواية أن الأئمة حملوا حمولة الرب. (1)

وابتداءً فاللغة لا تُسَعِّفهم، فمادة خلف تدلُّ على شيءٍ يجيء بعد شيءٍ يقوم مقامه، فيقال: خلف فلان فلاناً، إذا كان خليفته، وهذا إذا جاء بعده، (2) فالبشر خلأف يخلأف بعضهم بعضاً، كما قال تعالى ولا يخلفون رب العالمين، والإنسان يخلأفه غيره في حياته وبعد مماته بسبب ضعفه ونقصه، (3) وإذا قلنا بجواز القول: خليفة الله تعالى كما قاله بعض العلماء، فإنَّ هذا يكون من باب إضافة الشيء إلى فاعله، بمعنى مخلوف الله، يعني أن الله تعالى استخلف عباده في الأرض، يخلفونه في عباده ليقوموا شرعه فيهم، وقد قال الله تعالى لداود عليه السلام: ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ [ص:26]، فالله تعالى أقام عباده ليقوموا شرعه، وهو فوق عرشه لا يعزب عنه ذرة في السموات ولا في الأرض، فليس معنى الاستخلاف أن الله تعالى وكلَّ أحداً على عباده، وفوَّض إليه أمور الخلق. (4)

وأما معنى استخلاف الأئمة الوارد في الكافي فهو باطل قطعاً؛ لأنَّه ليس من باب إضافة الشيء لفاعله، ولو كان هذا المراد لشاركهم بذلك جميع البشر، وإذا كان استخلاف الأئمة -كما قيل في تفسير الآية- هو كاستخلاف آدم وداود، فيقال لهم: هل استخلاف الله تعالى لهذين النبيين الكريمين ترتب عليه أنَّهما ملكا الدنيا والآخرة؟ وهل أصبحت لهما مشيئة مطلقة في التصرف، أم هل اتصفوا ببعض الصفات الإلهية كما هو وارد في الكافي؟، وما قولهم في قوله تعالى عن كافة البشر: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيُبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام:165]؟، فأيات القرآن يجب أن يُحمل بعضها على بعض، ويؤخذ القدر المشترك الذي اتفقت الآيات على إثباته، وكل الآيات التي

(1) انظر: [الكليني: الكافي، الحجة/ أن الأئمة هم أركان الأرض، 1/196: ح1].

(2) انظر: ابن فارس، مقاييس اللغة (ج2/210)، الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية (ج4/1356).

(3) انظر: ابن عثيمين، الشرح الممتع على زاد المستقنع (ج15/237).

(4) انظر: المرجع السابق (ج15/238).

دُكر فيها لفظ الخليفة أو ما اشتق منها كان معناه "اسم لما يُخلف به شيء، أي يُجعل خَلْفاً عنه، أي عوضه، فهو فعيل بمعنى مفعول،"⁽¹⁾ وأما باقي التأويلات التي قال بها الشيعة فدونها خبط القناد.

2- الرد على الكليني من خلال الروايات المتناقضة في الكافي:

إن الأئمة كان عندهم من التقوى والورع الذي يُمتنع معه أن ينسبوا لأنفسهم ما ليس لهم، أو أن يبتدعوا في الدين ضلالاتٍ ما أنزل الله تعالى بها من سلطانٍ، والروايات التي تُلَفِّظ ما تُسبب إليهم من الباطل كثيرة، وقد أورد بعضها الكليني، ومنها ما رواه عن علي رضي الله عنه أنه قال: "فلا تكفوا عني مقالة بحق، أو مشورة بعدل، فإنِّي لست في نفسي بفوق ما أن أخطئ،"⁽²⁾ ولا آمن ذلك من فعلي، إلا أن يكفي الله من نفسي ما هو أملك به مني، فإنما أنا وأنتم عبيد مملوكون لربِّ، لا ربَّ غيره، يملك منا ما لا نملك من أنفسنا، وأخرجنا مما كنا فيه إلى ما صلحنا عليه، فأبدلنا بعد الضلالة بالهدى، وأعطانا البصيرة بعد العمى،"⁽³⁾ فهذا أمير المؤمنين يقول أن نفسه بيد الله تعالى، وقد سوَّى بينه وبين سائر المؤمنين في أنهم مملوكون لرب العالمين، وأورد الكليني كذلك عن الأئمة أنهم كانوا يُعلِّمون الناس أن يتبرؤوا من حَوْلِهِمْ وقوتهم إلى حول الله تعالى وقوته، وأن يطلبوا حوائجهم ممن يملكها، فقد روي عن جعفر رحمه الله أنه علَّم رجلاً أصابه ضيق في العيش دعاء، فقال له: "إذا أردت أن تخرج إلى سوقك فَصِلْ ركعتين أو أربع ركعات، ثم قل في دبر صلاتك: توجهت بلا حول مني ولا قوة، ولكن بحولك وقوتك، أبرأ إليك من الحول والقوة إلا بك، فأنت حولي، ومنك قوتي، اللهم فارزقني من فضلك الواسع رزقاً كثيراً طيباً،...فإنه لا يملكها أحد غيرك،"⁽⁴⁾ وأوضح من ذلك ما أورده عن الأئمة أنهم كانوا يعترفون بملكية غيرهم، وأن ملكهم لا يدوم، وأن الأيام دول، فقد نسب الكليني لأبي جعفر رحمه الله أنه قال عن أبي الدوانيق:⁽⁵⁾ "أما والله لا تذهب الليالي والأيام حتى يملك ما بين

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير (ج8/210).

(2) هكذا وردت الرواية.

(3) [الكليني: الكافي، الروضة/ خطبة لأمير المؤمنين عليه السلام، 376، 375/8: ح550].

(4) [المصدر السابق/ الصلاة في طلب الرزق، 474/3: ح3].

(5) هو أبو جعفر المنصور الدوانيقي ثاني الخلفاء العباسيين ومدة ملكه اثنتين وعشرين سنة، انظر:

الرواندي، الخرائج والجرائح (ج2/130).

قطريها، ثم ليُطان الرجال عقبه، ثم لتذلل له رقاب الرجال، ثم ليملكن ملكاً شديداً، فقال له داود بن علي: وإن ملكنا قبل ملككم؟ قال: نعم يا داود، إن ملككم قبل ملكنا، وسلطانكم قبل سلطاننا، فقال له داود: أصلحك الله، فهل له من مدة؟، فقال: نعم يا داود، والله لا يملك بنو أمية يوماً إلا ملكتم مثليه، ولا سنة إلا ملكتم مثليها،⁽¹⁾ فهنا ورد صراحةً أن هناك من سيملك الأرض دون الأئمة، وأن ملكهم لمدة، ولم يُفَرِّق بين ملكهم وملك غيرهم، وهذا ما يشهد به الواقع، والوقائع التاريخية خير دليل على ذلك.

3- الرد على روايات الكليني من خلال روايات الأئمة التي وردت في كتب الشيعة المعتمدة:

إن ما اعتمد عليه الشيعة لنصرة معتقدتهم في إثبات الملكية ورد ما ينسبها ويدحضها في أمهات كتبهم، في مواضع كثيرة، ومنها ما روي عن علي رضي الله عنه أنه قال: "إننا لا نملك مع الله شيئاً، ولا نملك إلا ما ملأنا، فمتى ملأنا ما هو أملك به منا كلفنا، ومتى أخذنا منا وضع تكليفه عنا،"⁽²⁾ وقد نُسب لابن عباس رضي الله عنه أنه قال لمعاوية رضي الله عنه: "وكل يشهد أن لنا ملكاً، ولو لم يبق من الدنيا إلا يوم واحد لبعث الله لأمره منا من يملأ الأرض عدلاً وقسطاً كما ملئت ظلماً وجوراً، لا تملكون يوماً واحداً إلا ملأنا يومين، ولا شهراً إلا ملأنا شهرين، ولا حولاً إلا ملأنا حولين."⁽³⁾

وقد روي عن الإمام الرضا رحمه الله أنه كان يقول في دعائه: "اللهم إني بريء من الحول والقوة، ولا حول ولا قوة إلا بك، اللهم إني أعوذ بك، وأبرأ إليك من الذين ادَّعوا لنا ما ليس لنا بحق، اللهم إني أبرأ إليك من الذين قالوا فينا ما لم نُقله في أنفسنا، اللهم لك الخلق، ومنك الرزق، وإياك نعبد وإياك نستعين، اللهم أنت خالقنا، وخالق آبائنا الأولين، وآبائنا الآخرين، اللهم لا تليق الربوبية إلا بك، ولا تصلح الإلهية إلا لك، فالعن النصارى الذين صغروا عظمتك، والعن المضاهنين لقولهم من بريتك، اللهم إنا عبيدك، وأبناء عبيدك لا نملك لأنفسنا نفعاً ولا ضرراً ولا موتاً ولا حياة ولا

(1) [الكليني: الكافي، الروضة/ قصة أبي الدوايق، وملك بني العباس، 210/8، 211، ح256].

(2) [المجلسي، بحار الأنوار (ج5/210)، الريشهري، ميزان الحكمة (ج3/1918)، الخوئي، منهاج البراعة شرح نهج البلاغة (ج21/485)].

(3) [المجلسي، بحار الأنوار (ج33/275)، الإربلي، كشف الغمة (ج2/52)].

نشوراً، اللهم من زعم أننا أرباب فنحن منه براء، ومن زعم أن إيلينا الخلق وعلينا الرزق، فنحن براء منه، كبراءة عيسى بن مريم عليه السلام من النصارى،⁽¹⁾ وصراحة قول الإمام في أن الأئمة لا يملكون لأنفسهم ضراً ولا نفعاً تنسف قول الشيعة وباطلهم، ولا حجة لهم إلا أن يقولوا إنَّ هناك تقية بين العبد وربه.

رابعاً: الأئمة وسائط بين الله تعالى وخلقه:

لقد ذكر الكليني أن الأئمة أبواب الله تعالى التي يُؤتى منها،⁽²⁾ فهم واسطة بين الله تعالى وخلقه في جميع الأمور،⁽³⁾ فهم باب علم الله تعالى، وتوحيده، وأحكامه، وأسراره،⁽⁴⁾ ولا يمكن الوصول إلى قربه تعالى ورضوانه إلا بهم،⁽⁵⁾ وقد ذكر الكليني: "أنَّ الله تعالى نصب علياً علماً بينه وبين خلقه، فمن عرفه كان مؤمناً، ومن أنكره كان كافراً، ومن جهله كان ضالاً، ومن نصب معه شيئاً كان مشركاً،"⁽⁶⁾ وهذا حكم عام في جميع الأئمة، فقد روي عن أبي عبد الله رحمه الله أنه قال: "نحن فيما بينكم وبين الله تعالى،"⁽⁷⁾ أي لا واسطة بين العباد وبين الله تعالى إلا الأئمة، ولا تُقبل الأقوال والأفعال إلا بمتابعتهم؛⁽⁸⁾ ولذلك "فكل من دان الله تعالى بعبادة يجهد فيها نفسه، ولا إمام له من الله تعالى فسعيه غير مقبول،"⁽⁹⁾ والله تعالى جعل الأئمة واسطة بينه وبين خلقه؛ لأنَّ عظمته أرفع من أن يصل إليها كل طالبٍ، ورفعته أجلُّ من أن يدركها البشر؛⁽¹⁰⁾ ولذلك فالواجب على المرء أن يعرف الأئمة؛ وولايتهم لأنَّهم أبواب الله تعالى

(1) الصدوق، الاعتقادات في دين الإمامية (ص100)، المجلسي، مرآة العقول (ج3/146).

(2) انظر: [المصدر السابق، الحجة/ أن الأئمة خلفاء الله تعالى في أرضه، وأبوابه التي منها يؤتى، 193/1: ح2]

(3) المازندراني، شرح أصول الكافي، بتصريف (ج5/174).

(4) انظر: المازندراني، شرح أصول الكافي، بتصريف (ج5/175).

(5) انظر: المجلسي، مرآة العقول (ج2/350).

(6) [الكليني: الكافي، الحجة/ فيه نتف وجوامع من الرواية في الولاية، 437/1: ح7]

(7) [المصدر السابق، الحجة/ التقويض إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمور الدين، 265/1: ح1]

(8) المجلسي، مرآة العقول، بتصريف (ج3/142).

(9) [الكليني: الكافي، الحجة/ معرفة الإمام والرد إليه، 183/1: ح8]

(10) انظر: المازندراني، شرح أصول الكافي (ج5/175).

وحججه⁽¹⁾ وبدونهم لا يُعرف الله تعالى، وبدونهم لا تُقبل عبادة ولا شفاعته؛⁽²⁾ لأنَّ الإمام ديَّان الدين، وفصل القضاء بين الخلق،⁽³⁾ أي قاضي الدين وحاكمه، والفاصل بين الخلق المنصوب من قِبَل الله تعالى؛⁽⁴⁾ ولذلك فالواجب على من يزور قبر أمير المؤمنين رضي الله عنه أن يسأله شفاعته حتى تُغفر ذنوبه، وأن يعود به من النار، وأن يلتجأ إليه من الملمات.⁽⁵⁾

الرد على الروايات التي ورد فيها أنَّ الأئمة وسائط بين الله تعالى وبين خلقه:

1- الرد عليهم بالآيات القرآنية:

إنَّ الاعتقاد بضرورة وجود وسائط بين الله تعالى وخلقهم مطابق تماماً لمعتقد المشركين في آلهتهم، قال الله تعالى عنهم: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ قُلْ أَنْتَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [يونس: 18]، وقال أيضاً: ﴿أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: 3]، فبئس الدين الذي يقوم على مماثلة المشركين في ضلالتهم التي أتى الإسلام ليهدمها، والآيات التي تردُّ هذا المعتقد واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار، فهذا المعتقد لم يُذكر تلميحاً ولا تصريحاً في القرآن، بل ورد الرد على معتقديه، ونُفيَ على من اصطفاهم الله تعالى على العالمين، فالله تعالى قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى

(1) فقد روى الكليني عن أبي عبد الله رحمه الله أنه قال: "كان أمير المؤمنين باب الله الذي لا يؤتى

إلا منه، وسبيله الذي من سلك بغيره هلك، وكذلك يجري لأئمة الهدى واحداً بعد واحد،"

[الكليني: الكافي، الحجة/باب أنَّ الأئمة هم أركان الأرض، 196/1: ح1]

(2) فقد روى عن الأئمة قولهم: "بنا عبد الله، وبنا عرف الله، وبنا وحد الله تبارك وتعالى"، [المصدر

السابق، التوحيد/النوادر، 145/1: ح10]، وروي أيضاً: "الأوصياء هم أبواب الله التي يؤتى

منها لولاها ما عرف الله تعالى وبهم احتج الله تبارك وتعالى على خلقه"، [المصدر السابق،

الحجة/ أن الأئمة خلفاء الله تعالى في أرضه التي يؤتى منها، 193/1: ح2]

(3) انظر: [المصدر السابق، الحج/زيارة قبر أبي عبد الله الحسين بن علي، 572/4: ح1]

(4) انظر: المجلسي، ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار (ج6/9)، البرجرودي، جامع أحاديث

الشيعة (ج143/25).

(5) انظر: [الكليني: الكافي، الحج/ ما يقال عند قبر أمير المؤمنين عليه السلام، 569/4-571].

العَالَمِينَ ﴿[آل عمران:33]، فهؤلاء الذين اصطفاهم الله تعالى على العالمين لم يكونوا وسائط بين الله تعالى وخلقهم، وقد ذُكر في القرآن ما سيقوله عيسى عليه السلام يوم القيامة: ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنْتُمْ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُمْ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾ [المائدة:117]، وقال نوح عليه السلام في خطابه لقومه: ﴿ إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّي لَوَ تَشْعُرُونَ ﴾ [الشعراء:113] وعن النبي محمد صلى الله عليه وسلم: ﴿ قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا ﴾ [الجن:21]، فالأنبياء لم يكونوا وسائط بين الله تعالى وعباده، بل كانوا رسلاً مبشرين ومنذرين، فكيف يُقال إن الأئمة وسائط بين الله تعالى وعباده، وأن العبادات لا تُقبل إلا بالتقرب إليهم، وأنهم سيحاسبون الخلائق يوم القيامة؟.

وإذا كانت العلة للواسطة بين الله تعالى وبين عباده -كما يعتقد الشيعة- أن عظمتهم أرفع من أن يصل إليها كل طالب، فما بال القرون الأولى لم يجب عليهم أن يتخذوا الأئمة وسائط مع أن العلة كانت قائمة؟، ولم وجبت على أمة محمد صلى الله عليه وسلم بخصوصها؟، ولم لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم وسيطاً بين الله تعالى وعباده، وهو أولى بذلك؟، والله تعالى قال: ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴾ [البقرة:186]، ولم يقل للنبي صلى الله عليه وسلم إذا سألك عبادي فاجعلهم يتوسلون بك، أو بالأئمة لأنكم وسائطي بين خلقي، وقال تعالى: ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾ [غافر:60]، فهذا أمر إلهي بوجوب دعوة الله تعالى، وأن ذلك يكون بدون واسطة، وهذا ظاهر كل النصوص الشرعية، وهي واضحة الدلالة، والله تعالى قال: ﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا ﴾ [الجن:18]، فهذا أمر من الله تعالى لعباده أن يُوحِّدوه في عبادته، وألاً يدعوا معه أحداً وألاً يشركوا به،⁽¹⁾ والمخاطب في الآية هو النبي صلى الله عليه وسلم، فغيره أولى بهذا الأمر.

(1) انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (ج8/244).

2- الرد على الكليني من خلال الروايات المتناقضة في الكافي:

إنَّ الروايات التي تُبطل هذا المعتقد الفاسد واردة في الكافي، فقد ورد أنَّ قائلاً قال لعلي رضي الله عنه: "وقد حملك الله تبارك وتعالى رعايتنا وولأك سياسة أمورنا، فأصبحت عَلَمًا الذي نهدي به، وإمامنا الذي نقتدي به،"⁽¹⁾ فهذا الذي يُفهم ويتبادر إلى الذهن بالنسبة لمهمة أمير المؤمنين رضي الله عنه، أنه إمام يُقتدى به، وليس واسطة بين الله تعالى وعباده، أو باب الإله الذي لا يمكن الدخول إلا من خلاله، وقد أقره على ذلك أمير المؤمنين، ولا يمكن أن يكون ذلك تقية؛ فقد قاله رضي الله تعالى في موضع قوةٍ لأتباعه، وهذا حتى لا يخرج متطع فيقول إنَّ ذلك قيل تقية.

إنَّ الإخلاص في الأعمال يقتضي أن يقصد الإنسان بعمله وجه الله تعالى، ومما يحبط العمل أن يشرك الإنسان في نيته، أو أن يتوسل ببشرٍ لكي يُقبل عمله، أو أن يجعله واسطة بينه وبين الله تعالى، وقد وردت روايات في الكافي على لسان الأئمة للحضِّ على الإخلاص، ومنها: "طوبى لمن أخلص لله العبادة والدعاء والحسنة، ثم قال: الإبقاء على العمل حتى يخلص أشد من العمل، والعمل الخالص، الذي لا تريد أن يحمذك عليه أحد إلا الله تعالى، والنية أفضل من العمل،"⁽²⁾ وكذلك أورد الكليني في باب الدعاء روايات عن الأئمة، ولم يُذكر فيها أنهم كانوا يقولون بضرورة أخذهم وسائط، أو أن العبادات لا تُقبل إلا بواسطتهم.

3- الرد على الكليني من خلال روايات الأئمة التي وردت في كتب الشيعة المعتمدة:

لقد أورد الشيعة روايات في ردِّ هذا المعتقد في كتاب نهج البلاغة، المنسوب لأمير المؤمنين علي رضي الله عنه، والذي يُعدُّ من أصح الكتب عندهم، فقد ورد عنه أنه قال: "واعلم أنَّ الذي بيده خزائن السموات والأرض قد أذن لك في الدعاء، وتكفل لك بالإجابة، وأمرك أن تسأله ليعطيك، وتسترحمه ليرحمك، ولم يجعل بينك وبينه من يحجبه عنك، ولم يلجئك إلى من يشفع لك إليه،"⁽³⁾ وكذا وردت روايات واضحة الدلالة في عدم جواز التوسل بالبشر عامة، وبالموتى خاصة، فقد ورد عن علي رضي الله

(1) [الكليني: الكافي، الروضة/ خطبة لأمير المؤمنين عليه السلام بصفين، 357/8، 356/8: ح550].

(2) [المصدر السابق، الإيمان والكفر/ الإخلاص، 16/2: ح4].

(3) [مختارات الشريف الرضي، نهج البلاغة (ج47/3)].

عنه قوله: "فاسألوا الله تعالى به، وتوجهوا إليه بحبه، ولا تسألوا به بخلقه، إنَّه ما توجَّه العباد إلى الله بمثله،"⁽¹⁾ فكيف يُجمع بين هذه الرواية وبين قولهم إنَّ العبادات لا تُقبل إلا بدعاء الأئمة والتوسل إليهم، والرواية السابقة عامة في الأحياء وفي الأموات، والكليني ذكر روايات في وجوب دعاء الأموات، وجعلهم وسائط، مع أنَّ الوارد عن علي رضي الله عنه أنَّه قال عن الأموات: "فهم جيرة لا يجيبون داعياً، ولا يمنعون ضيماً، ولا يبالون مندبة،"⁽²⁾ ونُسب إليه أيضاً: "لا في حسنة يزيدون، ولا من سيئة يُستعتبون."⁽³⁾

وفي المحصلة فإنَّ علماءهم كفروا كل من قال بتلك المعتقدات الكفرية، مع أنَّهم هم القائلون بها، والذين أصَّلوا لها، قال المجلسي: "اعلم أنَّ الغلو في النبي صلى الله عليه وسلم والأئمة عليهم السلام إنَّما يكون بالقول بألوهيتهم، أو بكونهم شركاء لله تعالى في المعبودية، أو في الخلق والرزق، أو أنَّ الله تعالى حلَّ فيهم، أو اتحد بهم، أو أنَّهم يعلمون الغيب بغير وحي أو إلهام من الله تعالى، أو بالقول في الأئمة عليهم السلام أنَّهم كانوا أنبياء، أو القول بتناسخ أرواح بعضهم إلى بعض، أو القول بأنَّ معرفتهم تُغني عن جميع الطاعات، ولا تكليف معها بترك المعاصي، والقول بكل منها إحد وكفر وخروج عن الدين، كما دلَّت عليه الأدلة العقلية والآيات والأخبار السالفة وغيرها، وقد عرفت أنَّ الأئمة عليهم السلام تبرؤوا منهم، وحكموا بكفرهم وأمروا بقتلهم، وإنَّ قرعَ سمعك شيء من الأخبار الموهمة لشيء من ذلك، فهي إما مؤولة، أو هي من مقتريات الغلاة."⁽⁴⁾

فهذه هي عقائد الرافضة قد أشركوا فيها، وأسأؤوا إلى مقام الله تعالى الواحد الأحد، ووصفوه تعالى بصفات الحوادث والنقص، كحلوله تعالى ببعض أجساد الأئمة ورجالاتهم، وقد عبدوهم من دون الله تعالى، وجعلوهم باب الإله، وعينه وسمعه.⁽⁵⁾

(1) مختارات الشريف الرضي، نهج البلاغة (ج2/92).

(2) المصدر السابق (ج1/220).

(3) المصدر نفسه (ج2/15).

(4) المجلسي، بحار الأنوار (ج25/346).

(5) الشهود، من مخازي الرافضة عبر التاريخ، بتصرف (ص91).

الفصل الثاني

تقرير توحيد الربوية بين البخاري والكُئيني

المبحث الأول منهج البخاري والكُليني في تقرير توحيد الربوبية المطلب الأول

منهج (1) البخاري في تقرير توحيد الربوبية: (2)(3)

إن قواعد الاتباع في أصول الدين واضحة، لا اضطراب فيها ولا اختلال؛ لأنها من عند الله الحكيم الخبير، قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء:82]، وهذا مطرد في مسائل الشرع كلها، فالله تعالى نزل الكتاب ﴿تَبَيَّنَّا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [المائدة:89]، وإذا كان هذا في كل أمور الدين فهو في التوحيد من باب أولى؛ لأنه قطب رحى الإسلام، وعليه يتوقف قبول الأعمال وردّها، ومنهج الإمام البخاري في صحيحه هو المنهج القرآني، فإنّ التوقف عند الكتاب والسنة، والتسليم المطلق لهما، وعدم تقديم قول أحدٍ عليهما، هو الأساس في صحيح البخاري، وهذه أمور متواترة ومعلومة من الدين بالضرورة، وهي مطردة في صحيح البخاري كله، وهذا مع البعد عن التتبع والتكلف، أو التأثر بالبدع الحادثة، وسنذكر القواعد والمسائل العامة التي يمكن استنباطها من صحيح البخاري في عرضه لتوحيد الربوبية، وبعض الأمثلة التي تبينها، وهي كما يلي:

(1) إذا أطلق المنهج خاصة عند المتأخرين فإنه يُراد به في الغالب المسائل العامة في العلم المبحوث فيه، ويشمل الأدلة، ولكن إذا أُريد به معنى غير المسائل الكلية فإنه يُقيد، انظر: مصطفي وأخرون، المعجم الوسيط (ج2/975)، نور، منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله تعالى (ص50).

(2) المراد بالمنهج في هذا المطلب، القواعد والمسائل الكلية التي سار عليها البخاري في عرضه للتوحيد ومسائله وأدلته.

(3) تمّ الاستفادة في هذا المطلب من بعض الرسائل العلمية، وهي: مناهج الإسلاميين في إثبات وجود الله تعالى ووحديته، للأستاذ الدكتور: صالح الرقب، ومنهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله تعالى، للدكتور: خالد بن عبد اللطيف بن محمد نور، وتمّ الاستفادة كذلك من الموسوعة العقديّة - الدرر السنية.

1- مسائل أصول الدين توفيقية:

إنَّ كل مسائل أصول الدين -ومنها التوحيد- لا تثبت إلا بدليل من القرآن الكريم والسنة النبوية، ولا مجال فيها للاجتهاد، فلا يُحكم في مسألة إلا بدليل نقلي، فما ورد الخبر بإثباته أُثبت، وما عُلم من الخبر انتفاؤه نُفي،⁽¹⁾ وإلا فُسكت عنه، وقد أورد البخاري رحمه الله تعالى قول النبي صلى الله عليه وسلم: «مَنْ أَحَدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ، فَهُوَ رَدٌّ»،⁽²⁾ وهذا الحديث قاعدة عظيمة من قواعد الإسلام،⁽³⁾ وهو أحد القواعد الثلاث التي تُردُّ إليها جميع الأحكام،⁽⁴⁾ والنبي صلى الله عليه وسلم أوقف أمته في التوحيد، فيجب على الأمة أن تقف عند هذه الحدود ولا تتجاوزها؛⁽⁵⁾ لأنَّ الإسلام بُني على عبادة الله وحده، وأن نعبد به بما شرع، لا بالبدع والمحدثات،⁽⁶⁾ ومن عمل خلاف السنة النبوية فأمره مردود باطل غير لا يُعتدُّ به،⁽⁷⁾ وهذا الحديث لا تتحصر دلائله، ووصايا السلف بمضمونه كثيرة جداً.⁽⁸⁾

وقد ذكر البخاري رحمه الله أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا عُرضت عليه مسألة لا نصَّ فيها لا يجيب برأي ولا قياس،⁽⁹⁾ بل إما بوحى يُتلى، وإما برسالة

-
- (1) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج16/431).
 - (2) [البخاري: صحيح البخاري، الصلح/ إذا اتفقوا على صلح جور فالصلح مردود، ص448: ح2697].
 - (3) انظر: النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (ج12/16).
 - (4) انظر: ابن تيمية، الفتاوى الكبرى لابن تيمية (ج1/206)، النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (ج12/16)، ابن حجر، فتح الباري (ج1/11).
 - (5) انظر: صوفي، المفيد في مهمات التوحيد (ج1/29)، تركي، مجمل اعتقاد أئمة السلف (ج1/123).
 - (6) انظر: ابن تيمية، الفتاوى الكبرى (ج6/79).
 - (7) انظر: النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم (ج12/16)، ابن حجر، فتح الباري (ج1/11)، ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (ج2/69).
 - (8) انظر: ابن تيمية، الفتاوى الكبرى (ج6/79).
 - (9) انظر: [البخاري: صحيح البخاري، الاعتصام بالكتاب والسنة/ ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يسأل مما لم ينزل عليه الوحي، فيقول: "لا أدري"، أو لم يجب حتى ينزل عليه الوحي، ولم يقل برأي ولا بقياس، ص1226].

عن الله تعالى،⁽¹⁾ فإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم توقف عند عدم وجود النص فغيره أولى.

2- الاعتصام بالكتاب والسنة، والتسليم المطلق لما فيهما:

إنَّ عامة من ضلَّ في باب التوحيد، أو عجز عن إصابة الحق، فإنَّما لإعراضه عن كتاب الله تعالى، ولتفريطه بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم، والله تعالى قد تكفَّل لمن عمل بالقرآن ألا يضل في الدنيا، ولا يشقى في الآخرة،⁽²⁾ والإمام البخاري رحمه الله قد أورد: "كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة"،⁽³⁾ وهو يدلُّ على هذا الأصل العظيم أعظم دلالة، وأورد كذلك أبواباً وأحاديث كثيرة في غيره تحمل الدلالة نفسها،⁽⁴⁾ ومنها باب قول الله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: 59]؛⁽⁵⁾ ولذلك فإنَّه "لا يثبت إسلام من لم يُسلِّم لنصوص الوحيين، وينقاد إليها، ولا يعترض عليها، ولا يعارضها"،⁽⁶⁾، فيجب في الأمور -أعيانها وصفاتها- ما يحبه الله ورسوله، ويكره منها ما كرهه الله ورسوله،⁽⁷⁾ قال النبي صلى الله عليه وسلم: «مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ»،⁽⁸⁾ فأصل دين الله تعالى أن يكون سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم هو المطاع أمره ونهيه، فهو

(1) انظر: الشافعي، الرسالة (ج7/314)، ابن حجر، فتح الباري (ج1/291).

(2) انظر: ابن أبي العز الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية (ج1/19).

(3) [البخاري: صحيح البخاري، الاعتصام بالكتاب والسنة،/ ص1220].

(4) انظر: [البخاري: صحيح البخاري، تفسير القرآن/ ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ

بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: 65]، ص765/ وباب ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا، اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا

يُحْيِيكُمْ، وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ، وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ [الأنفال: 24]، ص777، وباب

﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر: 7]، ص836، وغيرها كثير.

(5) انظر: [المصدر السابق، تفسير القرآن/ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ

مِنْكُمْ﴾ [النساء: 59]، ص765: ح4584.

(6) ابن أبي العز الحنفي، شرح الطحاوية (ج1/191).

(7) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج3/343).

(8) [البخاري: صحيح البخاري، الأحكام/ قول الله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ

مِنْكُمْ﴾ [النساء: 59]، ص1197: ح7137.

المعصوم في خبره عن الله تعالى، فيجب التسليم والانقياد له،⁽¹⁾ ومن ضرورة ذلك ولوازمه عدم تقديم قول أحدٍ على قول الله تعالى ورسوله مهما كانت مكانته، فأصول التشريع في مسائل أصول الدين مقتصرة على الكتاب والسنة.

3- اشتمال الوحي على كل مسائل التوحيد:

إنَّ مسائل التوحيد هي أصوله ودلائله، وهي أسسه وقواعده، والعقل السليم يجزم أنَّ هذه لا تُترك لاجتهاد البشر وآرائهم، بل يجب أن تكون من عند رب البشر؛ لأنَّ غاية إنزال الكتب، وبعثة الرسل هي توحيد الله تعالى، وعبادته وحده لا شريك له، والله تعالى قد أكمل الدين وأتممه، وهذا مصداقاً لقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة:3]،⁽²⁾ ومن إكمال الدين إكمال الأدلة التي نصَّبها الله تعالى لخلقه لبيان دينه،⁽³⁾ وعلماء المسلمين أجمعوا على أنَّ أصول الدين قد اكتملت، ولكن بعضهم زاد الأحكام التشريعية،⁽⁴⁾ ولوازم هذا أن يُجعل السمع هو الأصل الوحيد الذي يُرجع إليه في مسائل التوحيد؛ فالله تعالى قد أكمل دينه، وتلقاه الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم فأبى حاجة لتقديم العقل، أو قول شخص على النقل؟،⁽⁵⁾ وهل هذا إلا بمثابة تقديم البدعة على السنة؟، ولهذا قال تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء:59]، أي رُدُّوه إلى كتاب الله تعالى، وسنة نبيه بعد موته، وهذا لفظ عام؛ -لأنَّه نكرة في سياق الشرط،-⁽⁶⁾ وهذا يدل على وجوب جعل

(1) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج3/343).

(2) انظر: [البخاري: صحيح البخاري، الإيمان/ زيادة الإيمان ونقصانه، ص14].

(3) انظر: الطبري، جامع البيان (ج9/518).

(4) ابن حجر والقسطلاني رجحوا أنَّ المراد هو اكتمال أصول الأركان دون الأحكام التشريعية - أي الفروع-؛ لأنَّه نزل بعد هذه الآية بعض الأحكام التشريعية، انظر: ابن حجر، فتح الباري (ج13/246)، القسطلاني، إرشاد الساري (ج10/279)، وبعضهم قال: إنَّ المراد هو اكتمال الدين كله من الأصول والفرائض والسنن والحدود والحلال والحرام، انظر: الطبري، جامع البيان (ج9/518)، ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج7/232)، ابن الجوزي، زاد المسير (ج1/513)، ابن عاشور، التحرير والتنوير (ج6/102).

(5) انظر: ابن حجر، فتح الباري (ج13/352).

(6) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج19/175).

النقل هو الأصل الوحيد في كل المسائل، ويدل باللازم العقلي على كمال الدين وتمامه.

4- البعد عن التنطع والتكلف، وعدم إثارة الشكوك والشبهات:

إنَّ أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم في ذمِّ التنطع، وفي وجوب البعد عن الشبهات كثيرة جداً، وهذا عام في كل مسائل الدين، وهو يشمل كل علم لم يرد عليه دليل من الشرع، ولا يدخل تحت أصل من أصول التلقي، سواءً متفق عليه، أو مختلف فيه، أو لا يَبْنِي عليه عمل، أو يؤدي إلى ظهور علم بدعي، وذمُّ التنطع أوضح ما يكون في مسائل التوحيد؛ لأنَّ التوحيد يدور عليها إيمان المرء، وقبول أعماله، وسعادته في الدارين؛ فلذلك كلما كانت إثارة الشبهات تتصل بالتوحيد أكثر كان النهي عنها أعظم.

وقد أفرد البخاري رحمه الله في صحيحه باباً: "ما يكره من كثرة السؤال، وتكلف ما لا يعنيه"،⁽¹⁾ والمقصود في هذا الباب هو السؤال الذي سببه التكلف، وهو أن يطلب ما ليس له فائدة، أو يدعي علم ما لا يعلمه،⁽²⁾ كأن يدقق النظر فيفرق بين متماثلين بفرق ليس له أثر في الشرع، أو بالعكس، ففيه تضييع الزمان بما لا طائل منه، وكذلك التفريع على مسألة لا أصل لها في الكتاب والسنة والإجماع، وأشدُّ المسائل المنهي البحث فيها هي عن الأمور الغيبية التي ورد الشرع بالإيمان بها مع ترك كفيتهما، ومنها ما لا يكون له شاهد في عالم الحس، ولا يُعرف إلا بالنقل الصرف؛ ولذلك يجب الإيمان بها من غير بحث؛ لأنَّ البحث عنها يوقع في الحيرة والشك،⁽³⁾ ولذلك فإنَّ الله تعالى أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يردُّ على الكفار بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ﴾ [ص:86]،⁽⁴⁾ أي وما أنا ممن يتكلف التخريص والافتراء بما لم يأمرني به الله تعالى، فلا أتقول أو أدعي شيئاً بلا وحي من الله

(1) [صحيح البخاري: الاعتصام بالكتاب والسنة/ ما يكره من كثرة السؤال وتكلف ما لا يعنيه، ص1222].

(2) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير (ج23/309).

(3) انظر: ابن حجر، فتح الباري (ج13/267)، القسطلاني، إرشاد الساري (ج10/308)، الشوكاني، نيل الأوطار (ج8/121).

(4) انظر: [البخاري: صحيح البخاري، تفسير القرآن/ قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ﴾ [ص 86]، ص820].

تعالى،⁽¹⁾ ويؤخذ من الآية الكريمة أن ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم من الدين لا تكلف فيه،⁽²⁾ فالطريقة القرآنية فطرية مُوصلة إلى عين المقصود، وهو العلم بالله تعالى وإخلاص العمل له، وعبادته تعالى، ففيها العلم والعمل كاملين.⁽³⁾

5-العقل ليس دليلاً مستقلاً، بل معضداً للنقل:

إن للعقل مهامه ومجالاته التي لا يجب أن يتجاوزها، ووظيفة العقل في دلائل الوحي هي التدبر والفهم لهذه النصوص، والتسليم المطلق لهما، قال تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: 242]،⁽⁴⁾ أي نبين دلائل الشريعة هذا البيان الواضح كي تعقلوها،⁽⁵⁾ ووظيفة العقل الأساسية هي فهم وتدبر النصوص، قال تعالى: ﴿وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالَمُونَ﴾ [العنكبوت: 43]،⁽⁶⁾ أي وما يعقل الأمثال المضروبة وفائدتها إلا العالمون، الذين يعقلون الأشياء كما ينبغي،⁽⁷⁾ والعقل لا يستقل بمعرفة أحكام الوحي فضلاً على أن يُنشئها، وإذا حصل هذا فيكون تخرصاً بغير علم، لأنَّ العقل له مجاله، فإذا استعمل في غير مجاله فسَيَضِلُّ، فدور العقل بالنسبة لدلائل الشرع هو أن يكون دليلاً معضداً ومؤيداً لما جاء في النقل؛ لأنَّ السمعيات ليس فيها ما يُناقض الأصول العقلية التي نعلم بها صحة السمع، بل الذي في السمع يوافق هذه الأصول،⁽⁸⁾ ويجب أن يُعلم أنَّ الدليل الشرعي لا يُقابل بكونه دليلاً عقلياً، وإنَّما يُقابل بكونه دليلاً بدعياً، وذلك أنَّ الدليل الشرعي قد يكون سمعياً وقد يكون عقلياً.⁽⁹⁾

(1) انظر: الطبري، جامع البيان (ج21/243)، البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن (ج4/78)،

ابن عاشور، التحرير والتنوير (ج23/309).

(2) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير (ج23/309).

(3) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج2/12).

(4) انظر: [البخاري: صحيح البخاري، الطلاق/ المتعة للتي لم يفرض لها، ص920].

(5) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير (ج2/475).

(6) انظر: [البخاري: صحيح البخاري، العلم/ العلم قبل القول والعمل، ص19].

(7) انظر: القسطلاني، إرشاد الساري (ج167).

(8) انظر: ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل (ج1/93).

(9) انظر: المصدر السابق (ج1/198).

6- الأخذ بالأدلة العقلية التي ورد بها السمع، أو وافقته:

إنّ دلائل الشرع الخطابية كافية في هداية الإنسان إلى طريق الله تعالى، ولكن الله تعالى ذكر الأدلة العقلية لمن فسدت فطرته، ممن يرفضون المعرفة عن طريق الشرع،⁽¹⁾ وكذلك فإنّ الأدلة العقلية تكون لتقريب المعنى في أذهان السامعين، وخاصة إذا كان الأمر غير معهود، فيأتي المثل القرآني فيُشَبَّهه بأمرٍ معلومٍ مشاهدٍ، فيزداد المؤمن يقيناً؛ ولذلك فإنّ من الأدلة العقلية ما يُعلم ويُشاهد؛ ولهذه الغايات فالقرآن دلّ على الأدلة العقلية وبيّنها، ونبّه عليها وهي الطريقة البرهانية، وغايتها دعوة الخلق إلى الله تعالى، وهي تجمع بين نوعي العلم والعمل، والخبر والطلب،⁽²⁾ ومن أمثلة الأدلة العقلية في صحيح البخاري،⁽³⁾ قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ، وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِمَّا رَزَقْنَا حَسَنًا فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا، هَلْ يَسْتَوُونَ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [النحل: 75]،⁽⁴⁾ فهذا مثل ضربه الله تعالى لنفسه وللأوثان، فالله تعالى مالك كل شيء، وهي لا تملك شيئاً،⁽⁵⁾ فمن أشرك الأوثان بالله تعالى فمثله كمثل من سوّى بين عبدٍ مملوكٍ عاجزٍ عن التصرف، وبين حرٍّ مالكٍ، قد رزقه الله مالاً فهو يتصرف فيه، وينفق منه كيف يشاء،⁽⁶⁾ وبهذا نجد أنّ القرآن الكريم قد اشتمل على خلاصة الطرق العقلية الصحيحة التي يُحتاج إليها في بيان التوحيد.

(1) انظر: ابن تيمية، الرد على المنطقيين (ص 330).

(2) انظر: ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل (ج1/198)، المؤلف نفسه، مجموع الفتاوى (ج2/45).

(3) وقد وردت أدلة عقلية كثيرة في صحيح البخاري ومنها قوله تعالى: ﴿وَرَجُلًا سَلِيمًا لِرَجُلٍ﴾ [الزمر: 29]، "مثل لآلهتهم الباطل والإله الحق"، وقوله تعالى: ﴿وَيُخَوِّفُونَكَ بِالَّذِينَ مِنْ دُونِهِ﴾ [الزمر: 36]، "بالأوثان"، [البخاري: صحيح البخاري، تفسير القرآن/ قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ﴾ [ص 86]، ص820].

(4) انظر: [المصدر السابق، العتق/ من ملك من العرب رقيقاً، فوهب وباع وجامع وفدى وسبى الذرية، ص418].

(5) انظر: ابن الجوزي، زاد المسير (ج2/573).

(6) انظر: القسطلاني، إرشاد الساري (ج4/317).

7- السكوت عما سكت عنه الله ورسوله، وعدم الخوض في البدع الحادثة:

إنَّ واجب المسلم أن يُوقن ويُسلمَ للدليل الشرعي، وأنَّ يسكت عما لم يرد في الشرع؛ لأنَّه لن يفيد إلا ضياع الأوقات بما لا طائل منه، والوقوع في الشبهات والمهلكات، قال النبي صلى الله عليه وسلم: «دَعُونِي مَا تَرَكْتُمْ، إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِسُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ»،⁽¹⁾ أي اتركوا السؤال في المواضع التي ليس فيها أمر ولا نهى، ولا تستكثروا من الاستفصال بما لا حاجة فيه ولا مصلحة؛ لأنَّه سبب الهلاك،⁽²⁾ فالقاعدة التي يجب أن يُؤخذ بها للتعامل مع السمع أن ما أثبتته الشرع نُثبتته، وما علم انتفاؤه نُنفيّه، فلا نثبت إلا بعلمٍ، ولا ننفي إلا بعلمٍ، وإن لم نعلم ثبوت هذه المسألة، ولم يرد بها الخبر لا نتكلم في الله تعالى بغير علم؛⁽³⁾ لأنَّ التكلم بغير علم أصل الشبهات والمهلكات.

(1) [البخاري: صحيح البخاري، الاعتصام بالكتاب والسنة/ الاقتداء بسنن النبي صلى الله عليه وسلم، ص1222: ح7288].

(2) انظر: ابن حجر، فتح الباري (ج13/260)، القسطلاني، إرشاد الساري (ج10/308)، الصنعاني، التحبير لإيضاح معاني التيسير (ج4/707).

(3) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج16/3431).

المطلب الثاني

منهج الكليني في تقرير توحيد الربوبية

إنَّ المنهج الذي سار عليه الكليني في كتابه يكشف التأثير الواضح بالمنهج الكلامي، وبالبيئة التي عاش فيها الكليني، والتي كانت تتسم بإثارة الشبهات، والبعد عن المنهج القرآني في عرض مسائل التوحيد، فاستبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير، والجانب الأبرز هو التأثير الواضح بالولاية، ومكانة الأئمة التي يعتقدونها، وهذا أغرق مروياته في بحر الغلو، ولم يسلم منها إلا النادر، ويمكن بيان منهج الكليني في عرضه لتوحيد الربوبية من خلال النقاط التالية:

1- بيان مسائل أصول الدين موقوف على الأئمة:

إنَّ النصوص الشرعية-كما يرى الكليني-لا يمكن فهم المراد منها، واستنباط الأحكام منها إلا بقيم يبين مرادها للناس، فمثلاً القرآن الكريم هو مصدر التشريع الأول، ولكنه غير كافٍ إلا في حال بيان الأئمة لمقصوده، فالإمام هو الذي يعرف ظاهر القرآن وباطنه، ومحكمه ومتشابهه، وناسخه ومنسوخه، وقد سئل أبو جعفر رحمه الله: "هل يكفي القرآن؟"، فقال: بلى إن وجدوا له مفسراً، قال-أي السائل-وما فسره رسول الله صلى الله عليه وسلم؟، قال: بلى قد فسره لرجلٍ واحدٍ، وفسر للأئمة شأن ذلك الرجل، وهو عليّ عليه السلام،⁽¹⁾ فعليّ رضي الله عنه هو قيم القرآن، وقوله هو الحجة على الناس؛ ولذلك فالناس بدون الإمام لا يستطيعون الوصول إلى الحق، بل يضلون في حيرتهم وشكهم يترددون، وقول الإمام في القرآن هو الحق،⁽²⁾ وما سواه تخرصات، والأئمة ورثوا العلم واحداً بعد الآخر، وليس لأحدٍ أن يدعي أن عنده جميع القرآن كله وعلومه إلا الأئمة،⁽³⁾ والتوحيد كسائر أصول الدين موقوف معرفته على الأئمة، ويظهر هذا جلياً في عدد الروايات الكبير المنقول عن الأئمة في كل مسائل التوحيد، وكذا في الروايات التي تبين مكانتهم في بيان التوحيد للناس، فقد أورد الكليني خطبة لعليّ رضي الله عنه، وقال معقّباً عليها: "وهي كافية لمن طلب

(1) [الكليني، الكافي، الحجة/ في شأن ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: 1]، 1/250: ح 6].

(2) انظر: [المصدر السابق، الحجة/ الاضطرار إلى الحجة، 1/169: ح 3].

(3) انظر: [المصدر نفسه، الحجة/ أنه لم يجمع القرآن كله ظاهره وباطنه غير الأوصياء 1/282، 283: ح 2، ح 3].

التوحيد إذا تدبرها وفهم ما فيها، فلو اجتمعت ألسنة الجن والإنس، ليس فيها لسان نبيٍّ على أن يُبينوا التوحيد بمثل ما أتى به -بأبي هو وأمي- ما قدروا عليه، ولولا إبانته عليه السلام ما علم الناس كيف يسلكون سبيل التوحيد.⁽¹⁾

2-العقل أساس أصول الدين:

إنَّ الأساس الذي تقوم عليه مسائل التوحيد وأدلته - كما يرى الكليني - هو العقل؛ ولذلك فإنَّ أول كتابٍ في أصول الكافي: "كتاب العقل والجهل"،⁽²⁾ إشارة إلى أنَّه أساس الدين، والله تعالى جعل التوحيد جنداً من جنود العقل، فقد أعطي العقل خمسة وسبعين جنداً ومنها: الإيمان، والتصديق، والعلم، والفهم، ومعرفة الله تعالى،⁽³⁾ "فبالعقل عرف العباد خالقهم"،⁽⁴⁾ وبه أخلصوا له الوجدانية،⁽⁵⁾ ولذلك فلا دين لمن لا عقل له؛⁽⁶⁾ لأنَّ الدين يتبع العقل؛ ولأنَّ أساس معرفة الله تعالى والاهتداء إليه هو العقل،⁽⁷⁾ وأساس الأدلة التي ذكرها الكليني للدلالة على وجود الله تعالى، وإثبات أنَّه إله واحد هي أدلة عقلية، وأساس النظر عقلي أيضاً، وهذه المسائل هي أساس التوحيد عند الكليني؛ ولذلك فإله تعالى لا يغفر لمن لا عقل له، وحساب الله تعالى لعباده على قدر عقولهم.⁽⁸⁾

3-الاعتماد على المنهج الكلامي في إثبات العقائد:

إنَّ مسائل التوحيد في الكافي لا تكاد تخلو من الطرق البرهانية، التي تتَّسم بالمقدمات المعقدة، وطول العرض، وذكر المناظرات والجدليات،⁽⁹⁾ فيثبت المسألة العقديّة بأدلة مبنية على المقدمات الكلامية العسيرة، ويكون فيها مبالغة في الإثبات والعرض للمسائل البديهية، فمثلاً مسألة وجود الله تعالى قد أطل فيها المقال، وذكر

(1) [الكليني: الكافي التوحيد/ جوامع التوحيد، 1/136: ح1].

(2) [المصدر السابق/ العقل والجهل، 1/10].

(3) انظر: [المصدر نفسه/ العقل والجهل، 1/20-22: ح14].

(4) [المصدر نفسه / العقل والجهل، 1/29: ح35].

(5) انظر: [المصدر نفسه / العقل والجهل، 1/25: ح23].

(6) انظر: [المصدر نفسه / العقل والجهل، 1/12: ح12].

(7) انظر: [المصدر نفسه / العقل والجهل، 1/21: ح14].

(8) انظر: [المصدر نفسه / العقل والجهل، 1/29، 30: ح7، ح8].

(9) انظر: [المصدر نفسه ، التوحيد/ معاني الاسماء واشتقاقها، 1/114/ جوامع التوحيد، 1/134].

الأدلة على وجوده تعالى، والتي تتبني على مقدمات طويلة لا حاجة لذكرها،⁽¹⁾ على الرغم من أنها مسألة بديهية، وكذلك استعمل المصطلحات المبتدعة التي لا يخلو القول بها من الوقوع في الخطأ مثل الجوهر،⁽²⁾ والعرض،⁽³⁾ والأعضاء⁽⁴⁾، والأجزاء،⁽⁵⁾ والتركيب،⁽⁶⁾ وغيرها، وهذا من التأثير الواضح بالمنهج الاعتزالي، والتأثر كذلك يظهر في عدم الاهتمام بالتوحيد العملي، وما يتعلق به من أحكام، مما سبب ظهور الشريكيات فيه، وزادوا على المتكلمين أنهم أشركوا كذلك في التوحيد العلمي؛ ولذلك فالمعتزلة أحسن حالاً من الروافض.

4- الاعتماد على التأويل الباطني لنصرة معتقداتهم:

إنَّ الشيعة اعتمدوا على التأويل الباطني للنصوص الشرعية لإثبات معتقداتهم الباطلة، والسبب في ذلك أنَّ ظاهر النصوص الشرعية لا تخدم معتقداتهم، وقد ظهر التأويل الباطني للقرآن الكريم في كتاب الكافي على وجه الخصوص؛ لأنَّ روايات الكافي موضوعة لنصرة مذهبهم ابتداءً، فاخترعوها وفق أهوائهم وعقائدهم الفاسدة فلا حاجة لتأويلها، وأما القرآن الكريم فلا يوجد فيه دليل مطلقاً على معتقداتهم الباطلة، فلذلك لجؤوا للتأويل، وتحريف الكلم عن مواضعه، اعتماداً على أنَّ القرآن له ظاهر وباطن، فقد نسب الكليني للنبي صلى الله عليه وسلم أنه قال عن القرآن: "ظاهره حكم، وباطنه علم، فظاهره أنيق، وباطنه عميق"،⁽⁷⁾ وباطن القرآن لا يعلمه إلا الأئمة، وقد ورثوه من النبي صلى الله عليه وسلم، فقد أورد الكليني في تأويل قول الله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: 7]، أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم أفضل الراسخين في العلم، قد علّمه الله تعالى جميع ما أنزل عليه من التنزيل والتأويل، وما كان الله تعالى ليُنزل عليه شيئاً لم يعلمه تأويله، وأوصياؤه من

(1) انظر: [الكليني: الكافي، التوحيد/ حدوث العالم وإثبات المحدث، 72/1] أنه لا يعرف إلا به،

باب الكون والمكان، 88/1، باب حدوث الأسماء، باب معاني الأسماء واشتقاقها، 112/1].

(2) انظر: [المصدر السابق، التوحيد/ جوامع التوحيد، 139/1: ح4].

(3) انظر: [المصدر السابق، التوحيد/ جوامع التوحيد، 137/1: ح1].

(4) انظر: [المصدر السابق، التوحيد/ النهي عن الجسم والصورة، 105/1: ح4].

(5) انظر: [المصدر السابق، التوحيد/ النهي عن الجسم والصورة، 106/1: ح6].

(6) انظر: [المصدر السابق، التوحيد/ القول إنه شيء، 84/1: ح6].

(7) انظر: [المصدر السابق، فضل القرآن/ في تمثل القرآن وشفاعته لأهله، 599/2: ح2].

بعده يعلمونه كله،...والقرآن خاص وعام، ومحكم ومتشابه، وناسخ ومنسوخ، فالراسخون في العلم يعلمونه،⁽¹⁾ والتأويل للآيات القرآنية جائز للأئمة بلا شروط ولا قيود؛ لأنهم يعرفون علوم القرآن كلها، فهم خزان العلم الإلهي، ولهم أن يظهرُوا المقصود من النصوص متى أرادوا،⁽²⁾ وإنَّ المرء ليضيق ذرعاً من كثرة التحريف للآيات في كتاب الكافي تحت غطاء التأويل، وهو دليل على غلوهم وتتطعمهم.⁽³⁾

وتوحيد الربوبية يظهر فيه آثار التأويل جلياً، فالأئمة شاركوا الله تعالى في خصائص ربوبيته، واعتمدوا في إثبات ذلك على تأويل آيات القرآن، وعلى الروايات الموضوعية، ومن الروايات التي يظهر فيها التحريف واضحاً ما نُسب لأبي عبد الله رحمه الله في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الزمر: 65]، قال: يعني إن أشركت في الولاية غيره، وفي قوله تعالى: ﴿بَلِ اللَّهِ فَاغْبُذْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ [الزمر: 66]، يعني بل الله فاعبد بالطاعة، وكن من الشاكرين أن عضدتك بأخيك وابن عمك،⁽⁴⁾ فهنا جعل الشرك مختصاً بالإشراك في ولاية علي رضي الله عنه، ولا يخفى على كل ذي لب أن الشرك يتعلق بتعطيل الرب، أو مشاركة المخلوقين فيما لا يجب إلا للرب تعالى.

الرد على منهج الكليني في توحيد الربوبية:

1- إنَّ المنهج الذي سار عليه الكليني في عرضه للتوحيد وأدلته مبتدع، لم يرد في القرآن الكريم، ولم يُعرف في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يدعُ إليه، بل إنَّ كل الأنبياء والمرسلين لم يعلموا هذه الطرق البدعية؛ فدعوة الأنبياء في أصول الدين واحدة

(1) انظر: [الكافي: الحجة/ أن الأئمة عليهم السلام ولاة أمر الله وخزنة علمه، 213/1: ح2].

(2) [المصدر السابق، الحجة/ أن الأئمة ورثوا علم النبي صلى الله عليه وسلم وجميع الأنبياء والأوصياء الذين من قبلهم، 223/1، 224: ح1].

(3) انظر: [المصدر نفسه، الحجة/ فرض طاعة الأئمة، 185/1، في أن الأئمة شهداء الله عز وجل على خلقه، 190/1، أن الأئمة عليهم السلام هم الهداة، 191/1/ أن الأئمة عليهم السلام نور الله عز وجل، 194/1، باب أن الأئمة عليهم السلام هم العلامات التي ذكرها الله عز وجل في كتابه، 206/1، باب أن الآيات التي ذكرها الله عز وجل في كتابه هم الأئمة عليهم السلام، 207/1، أن أهل الذكر الذين أمر الله الخلق بسؤالهم هم الأئمة عليهم السلام/210].

(4) [المصدر نفسه، الحجة/ فيه نكت ومنتف من التنزيل في الولاية، 76/1: ح76].

لا تختلف، والمنهج الذي سار عليه الكليني له لوازم باطلّة تدخل الإنسان في الكفر، ومنها:

أ- إن معرفة الرب والإيمان به لو كانت موقوفة على هذه البدع، للزم أنّ الأنبياء والمرسلين كانوا غير عارفين بالله تعالى ولا مؤمنين؛ إذ لم يعرفوا هذه الأدلة ولم يؤمنوا بها، وهذا من أعظم الكفر باتفاق المسلمين.⁽¹⁾

ب- يلزم من ذلك أيضاً أنّ بعثة الرسل كانت لإضلال الناس؛ إذ لم يبينوا لهم التوحيد، ومع ذلك قالوا إنّ اتباعهم هو المنجي من عذاب الله تعالى، المُوجب لدخول الجنة، ويقتضي كذلك أنّ القرآن قد بيّن طريق الشقاء؛ إذ قصر دخول الجنة على من أحب الله ورسوله، واتبع ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم،⁽²⁾ دون بدع الشيعة التي قالوها في التوحيد.

ج- ويلزم كذلك أنّ كل الأمم السابقة منذ نزول آدم عليه السلام إلى الأرض وحتى عهد أئمة الشيعة، كانوا على الشرك والضلال، حتى أتى الشيعة فبينوا التوحيد للعباد، وأما قبل ذلك فالكل كان على الضلال لا يعرف التوحيد الحق.

د- ويلزم منه كذلك أنّ الله تعالى قد كلّف عباده ما لا يطيقونه؛ إذ أمرهم بالتوحيد منذ وُجدت البشرية على الأرض، ومع ذلك لم يبينه لهم وهم لا يعرفونه، ثم بعد ذلك يعاقبهم على تركه، وجعل البشرية تموج بالشرك، وهو طعن في البيان والنصح الإلهي، وهذا من أعظم الشرك والكفر.

هـ- ومن لوازمه أيضاً أنّ الله تعالى قد زكّى الأنبياء عليهم السلام، وجعلهم أفضل البشرية وهم لا يستحقون ذلك؛ إذ إنهم لم يظهروا التوحيد، بل لم يعلموه، وهذا يُنافي حكمة الله تعالى وعدله.

2- إنّ صعوبة المنهج الكلامي، وتناقض بعض أدلة التوحيد عند الكليني، وغموضها، واشتمالها على المقدمات المعقدة، تجعل من فهم التوحيد صعباً على خواص الشيعة، فضلاً عن العوام، فإنهم قد اعترفوا بأنّ هناك روايات غامضة لا يمكن فهمها، وقد أورد الكليني: "باب ما جاء في أنّ حديثهم صعب مستصعب،"⁽³⁾ وهناك روايات فيها

(1) الموسوعة العقدية- الدرر السنية، بتصرف (ج1/202). بترقيم الشاملة ألياً.

(2) انظر: الفقاري، أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثنا عشرية (ج1/34).

(3) [الكليني: الكافي، الحجة/ فيما جاء أن حديثهم صعب مستصعب، 401/1].

من التناقض والغموض؛ بحيث خَفِيَ على علمائهم أن يفهموها،⁽¹⁾ فإذا كان هذا حال خواصهم فما بال العوام؟!، فهل جاء التوحيد ليفهم بعضه الخاصة من الناس، ويجعله السواد الأعظم؟، وأيُّ حكمةٍ في ورود روايات في التوحيد لا يمكن فهمها إلا بضرب من التخمين والتعسف في التأويل، مع عدم القطع بالمراد منها؟!.

3- إنَّ روايات الكافي تفتح باب التأويل والتعطيل في التوحيد الخبري العلمي،⁽²⁾ كما سيأتي، وهذا فتح لأبواب الشرك في العالم الإسلامي، وإذا تسلَّط التأويل على التوحيد العلمي الخبري كان تسليطه على التوحيد العملي القسدي أسهل.⁽³⁾

4- إنَّ التوحيد عند الشيعة ليس موقوفاً على السمع، وهذا ما يُفهم من روايات الكليني، فإنَّه قد جرى المتكلمين في بدعهم، وكذلك الشُّرَّاح قد اختلفوا فيما عدُّوه من أعظم أركان التوحيد، وهذا يدلُّ أنَّهم يقرُّون أنَّ هذا التوحيد ليس توقيفياً، بل فيه مجال للاجتهاد والمخالفة، ويلزم من ذلك أن يُكفروا بعض علمائهم المخالفين لهذه الأصول، الذين خالفوا، ولم يقولوا بحدوث العالم.

5- إنَّ المنهج الذي اتَّبعه الكليني في عرضه للتوحيد خالف فيه مروياته، فقد ذُكر فيها: "لا تجاوزوا ما في القرآن"،⁽⁴⁾ وهذا تناقض ومخالفة واضحة لما سار عليه في عرضه للتوحيد؛ فإنَّه لا يوجد مسألة من مسائل التوحيد في الكافي وردت في القرآن الكريم، فضلاً عن المصطلحات المبتدعة في الكافي، وإننا لا نجد الاستدلال بالآيات القرآنية فيه إلا نادراً جداً، فهو إذن جاوزوا القرآن وخالفه أعظم مخالفة، ومن

(1) ومن أمثلة ذلك رواية، "إنَّ الله تبارك وتعالى خلق اسماً بالحروف غير متصوت، وباللفظ غير منطوق، وبالشخص غير مجسد، والتشبيه غير موصوف، وباللون غير مصبوغ، منفي عنه الأقطار، مبعده عنه الحدود، محجوب عنه حس كل متوهم، مستتر غير مستور، فجعله كلمة تامة على أربعة أجزاء معاً، ليس منها واحد قبل آخر، فأظهر منها ثلاثة أسماء لفاقة الخلق إليها، وحجب منها واحداً، وهو الاسم المكنون المخزون، فهذه الأسماء التي ظهرت، فالظاهر هو الله تبارك وتعالى، وسخَّر سبحانه لكل اسم من هذه الأسماء أربعة أركان، فذلك اثنا عشر ركناً، ثم خلق لكل ركن منها ثلاثين اسماً فعلاً منسوباً"، [الكليني: الكافي، التوحيد/ حدوث الأسماء، 1/112: ح1]، فقد حارت في معناه عقول علمائهم وقد مرَّ.

(2) التوحيد العلمي الخبري هو توحيد الربوبية والأسماء والصفات، والتوحيد العملي الإرادي الطلبي هو توحيد الألوهية.

(3) انظر: ابن عبد الوهاب، الدرر السنية في الأجوبة النجدية (ص223).

(4) [الكليني: الكافي، التوحيد/ النهي عن الصفة بغير ما وصف به نفسه، 1/102: ح7].

المخالفات الواضحة للقرآن نفيه للصفات، وهو كذلك مخالف لرواياته، فإنَّ فيها ما يُوجب إثبات الصفات، كقول جعفر رحمه الله: "فاعلم رحمك الله أن المذهب الصحيح في التوحيد ما نزل به القرآن من صفات الله تعالى، فانفِ عن الله تعالى البطلان والتشبيه، فلا نفي ولا تشبيه،"⁽¹⁾ وورد كذلك: "الله أعلى وأعظم أن يُبلغ كنه صفته، فصفوه بما وصف به نفسه، وكفوا عما سوى ذلك،"⁽²⁾ أليست هذه الروايات صريحة في إثبات الصفات؟، فما نزل به القرآن الكريم هو إثبات الصفات الإلهية، فلماذا هذا التناقض والمعارضة للقرآن الكريم؟.

6- إنَّ أصول الدين وأركانه ودلائله وضرورياته لا بدَّ أن تستند إلى نصِّ قرآني صريح لا يحتمل إلا معنى واحداً، ولا يُحتاج لمعرفة إلى شرحٍ وتأويلٍ، سواء بروايات، أو بتفسيرات العلماء، وهذا يُغني العوام وغير المتخصصين عن البحث المُطول في دلالات الألفاظ والأدلة، ويُخرجهم من الجدل العقيم الذي ضلَّ فيه الجاهلون؛ فالباطل قد يبدو في صورة الحق؛ لأنَّ الشياطين يُوحون إلى أوليائهم زخرف القول غروراً ليجادلوا أولياء الله تعالى، ولا سيما إذا عُضد برواياتٍ موضوعية، بحيث تكون تلك الروايات صريحة في الدلالة على أصلهم الفاسد، ومفصلة بشكل دقيق لتوافق أهوائهم، وعلى ذلك فيسقط كل أصلٍ لا دليل عليه بهذه الشروط؛ لأنَّ كل القضايا الأصولية لا يحتاج عامة المسلمين للعلم بها سوى تلاوة نصوصها القرآنية، والإيمان بها على وجه الإجمال، فهي لا تحتاج إلى شرحٍ أو توضيحٍ، فضلاً عن أن تكون قضايا فلسفية، كثيرة المقدمات وعسيرة الفهم.⁽³⁾

7- إنَّ الأخذ بالتأويل الباطني للأدلة الشرعية فيه من الشر والاحاد في الدين ما لا يخفى، ويكفي ما حكاه علماءهم في إبطال هذا التأويل، فالكليني أورد عن أبي جعفر رحمه الله تأويلات فاسدة، في قول الله تعالى: ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل:43]، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الذكر أنا، والأئمة أهل الذكر، وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ ﴾ [الرَّحْف:44]،

(1) [الكليني: الكافي، التوحيد/ النهي عن الصفة بغير ما وصف به نفسه، 100/1: ح1].

(2) [المصدر السابق، التوحيد/ النهي عن الصفة بغير ما وصف به نفسه، 102/1: ح6].

(3) انظر: الدليمي، المنهج القرآني الفاصل بين أصول الحق وأصول الباطل (ج1/ 13، 14).

قال أبو جعفر عليه السلام: نحن قومه ونحن المسؤولون،⁽¹⁾ قال علامة الشيعة المجلسي معقّباً على هذه الرواية: "لو كان المراد بالذكر في الآية المباركة رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن المخاطب؟، ومن المراد من الضمير في قوله تعالى: لك ولقومك؟، وكيف يمكن الالتزام بصدور مثل هذا الكلام من المعصوم عليه السلام فضلاً عن دعوى القطع بصدوره؟".⁽²⁾

8- إنَّ التَّأْوِيلَ الَّذِي وَرَدَ فِي الْكَافِي بِشَكْلِ كَبِيرٍ جَدًّا هُوَ مِنْ جِنْسِ التَّأْوِيلِ الْبَاطِنِيِّ الْبَاطِلِ الَّذِي يَتَضَمَّنُ تَعْطِيلَ النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ، وَفِيهِ كَذِبٌ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ أَنَّهُ أَرَادَ بِلَفْظِهِ ذَلِكَ الْمَعْنَى الْبَاطِنِيَّ، فَيَكُونُ هَذَا التَّأْوِيلُ قَدْ تَضَمَّنَ إِبْطَالَ الْحَقِّ، وَتَقْرِيرَ الْبَاطِلِ، وَنِسْبَةَ الْمُتَكَلِّمِ إِلَى مَا لَا يَلِيْقُ بِهِ مِنَ التَّلْبِيسِ وَالْأَلْغَازِ، وَفِيهِ الْقَوْلُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى بَلَا عِلْمٍ أَنَّهُ أَرَادَ مَعْنَى فَاسِداً بَعِيْنَهُ، وَحَتَّى يَخْرُجَ الشَّيْعَةُ مِنْ هَذِهِ الْمَحَازِيرِ عَلَيْهِمْ أَنْ يَبَيِّنُوا صِلَاحِيَّةَ اللَّفْظِ لِلْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرُوهُ فِي تَأْوِيلِهِمْ، وَيَثْبُتُوا اسْتِعْمَالَ الْمُتَكَلِّمِ لِذَلِكَ اللَّفْظِ بِمَعْنَاهِ الْمَوْجُودِ فِي أَكْثَرِ الْمَوَاضِعِ، حَتَّى إِذَا وَرَدَ اللَّفْظُ فِي نَصِّ حُمِّلَ عَلَى مَا عُهِدَ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ اسْتِعْمَالَهُ فِيهِ، وَيَجِبُ عَلَى الْمَوْجُودِ كَذَلِكَ أَنْ يُقِيمَ دَلِيلًا سَالِمًا عَنِ الْمَعَارِضِ عَلَى الْمَوْجِبِ لَصَرْفِ اللَّفْظِ عَنْ ظَاهِرِهِ، وَحَقِيقَتِهِ إِلَى مَجَازِهِ وَاسْتِعَارَتِهِ، وَإِلَّا كَانَ ذَلِكَ مَجْرَدَ دَعْوَى مِنْهُ بَلَا دَلِيلٍ، لَا تُقْبَلُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ حَمْلَ الْكَلَامِ عَلَى الْحَقِيقَةِ،⁽³⁾ وَهَذَا كَلَّا قِيمَ ذَكَرَهُ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ فِي رَدِّ التَّأْوِيلَاتِ الْبَاطِلَةِ، وَهَذَا يُقَالُ فِي كُلِّ مَا أَوْلَّهُ الشَّيْعَةُ مِنَ النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ.

9- إنَّ التَّأْوِيلَ الصَّحِيْحَ هُوَ الَّذِي يُوَافِقُ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ النُّصُوصُ الشَّرْعِيَّةُ، وَجَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ، وَأَمَّا التَّأْوِيلُ الْفَاسِدُ هُوَ مَا خَالَفَهَا، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْخَبَرِ وَالْأَمْرِ، وَالتَّأْوِيلُ الْبَاطِلُ عَلَى عِدَّةِ أَنْوَاعٍ:

أ- تأويل لا يحتمله اللفظ بوضعه، وهو ألا يُعرف في لغة العرب استعمال اللفظ لذلك المعنى.

ب- تأويل لا يحتمله السياق، وإنَّ احتمله في غير ذلك السياق.

(1) [الكليني: الكافي، الحجة/ أن أهل الذكر الذين أمر الله الخلق بسؤالهم هم الأئمة عليهم السلام، 210/1: ح1].

(2) المجلسي، الوجيزة في علم الرجال (ص83).

(3) انظر: ابن القيم، شفاء العليل (ص82،83).

ج-تأويل لم يُؤلف استعماله في ذلك المعنى في لغة المخاطب، وإن أُلِفَ في الاصطلاح الحادث، وهذا المواضع زلت فيها أقدام كثير من الناس.⁽¹⁾

وكل ما أوله الشيعة من النصوص الشرعية لا يخرج عن هذه الأنواع الثلاثة، وهذه الأنواع كلها باطلة؛ لأنها خالفت النصوص الشرعية بلا دليلٍ معتبرٍ مساوٍ لها في القوة، وهي كذلك مخالفة للغة العربية، وللمعهود استخدامه من الألفاظ.

10-إنَّ المعنى الظاهر لا يجوز العدول عنه وتأويله إلا بأحد أشياءٍ ثلاثة:

أ-أنَّ يعترض على الحقيقة مانع، يمنع من إجرائها على ظاهر الخطاب.

ب-أنَّ تكون القرينة التي تُوجب صرف اللفظ عن حقيقته تصلح لنقل اللفظ من حقيقته إلى مجازه.

ج-أنَّ يكون المحل الذي أُضيف إليه المعنى الحقيقي، لا يصلح لها، فحينئذٍ يُنتقل اللفظ من حقيقته إلى مجازه.

ولذلك فليس كل معنى يُفسَّر به اللفظ لمجرد المناسبة بين اللفظ والمعنى، فإنَّه لا يُكتفى أن يصلح وضع اللفظ لذلك المعنى، إذا كان المعنى خارجاً عن وجوه دلالة اللفظ؛ إذ الألفاظ التي يصلح وضعها للمعاني ولم تُوضع لها لا يحصى عددها إلا الله تعالى، ودلالة اللفظ على المعنى سمعية، فلا بدَّ أن يكون اللفظ مستعملاً في ذلك المعنى، بحيث يدلُّ على المعنى به، ويكون ذلك وارداً في السمع.⁽²⁾

11-إنَّ المتأولين لم يجنوا من تأويلهم الفاسد إلا تعطيل حقائق النصوص، وانتهاك حرمتها، وهم لم يتخلصوا مما ظنوه محذوراً، بل هو لازم لهم فيما فرُّوا إليه، أكثر مما فرُّوا منه.⁽³⁾

12-إنَّ سبب خراب العالم، وفساد الدنيا والدين، هو فتح باب التأويل الفاسد، فما وقع من التفرق والاختلاف إلا من التأويلات الباطلة المستعملة في آيات القرآن والسنة، وقد تمسك بها المبتدعون على اختلاف أصنافهم في أصول الدين وفروعه، فكانت سبباً

(1) انظر: ابن القيم، الصواعق المرسله في الرد على الجهمية والمعتلة (1/189، 192).

(2) انظر: ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (1/262، 263)، المؤلف نفسه، مجموع الفتاوى (2/27).

(3) انظر: ابن القيم، الصواعق المرسله في الرد على الجهمية والمعتلة (1/192).

في التحارب، وتفرق الكلمة، وتشنت الأهواء، وتصدعُ الشمل، حتى صاروا يُكفّرون ويسفكون دماء الآخرين ويستحلون أنفسهم وأموالهم.⁽¹⁾

13- إنَّ منهج الكليني مخالف للقرآن في مقاصده، فالقرآن أخبر بالعلم بالله تعالى، والعمل له، فجمع بين قوتي الإنسان العلمية والعملية، الاعتقادية والقولية، ففي الآيات التي يُذكر فيها دلائل وجود الله تعالى ووحدانيته، فإنَّها تكون مقرونة بالعمل وهو العبادة، فالعبادة لا بدَّ فيها من معرفة الله تعالى مع الإنابة إليه، والتذلل له، والافتقار إليه، وأما الطرق الكلامية فإنَّما تفيد مجرد الإقرار والاعتراف بوجود الله تعالى، وهذا إذا حصل من غير عبادة وإنابة كان وبالاً على صاحبه، فالطريقة الكلامية فيها علم ناقص بلا عمل، والطريقة النبوية القرآنية السنية الجماعية فيها العلم والعمل كاملين.⁽²⁾

14- إنَّ المنهج الذي سار عليه الكليني في كتاب الكافي هو ثمرة البدع التي ظهرت في الوسط الإسلامي، فمع ظهور فرق الابتداع، واختلاط المسلمين بأهل الشك والريب من أهل البلاد المفتوحة، حيث أخذت منهم هذه الأباطيل، وقد روج زنادقة البلاد المفتوحة هذه المقالات، حقدًا وحسدًا على الدين وأهله، فعكفوا على نشر البدع العقديّة المنحرفة، وزرع الشُّبه والريبة بين المسلمين، فمثلاً بلاد فارس والعراق وغيرها، قد تعرّضت إلى هجماتٍ فكريّةٍ من الصابئة، ودهاقنة الفرق، ويعاونهم اليهود والنصارى، والسمنية الهنود، الذين كانوا يطوفون في البلاد الإسلامية، ويزرعون الشُّبه والشكوك، وهذه الجماعات بدأت عملها في القرن الأول الهجري،⁽³⁾ وجاءت الفرق المبتدعة تدعم دور الزنادقة، وترفع بدعهم بجعلها من التوحيد، ويظهر هذا واضحاً عند مقارنة توحيد الشيعة بالقرآن الكريم، فلا يوجد بينهما علاقة من قريبٍ أو بعيدٍ، ونجد التطابق التام في المسائل والمصطلحات المبتدعة بين الشيعة والفرق الضالّة، والتي نشأت نتيجة دخول الفكر الضالّ على المجتمعات المسلمة.

15- إنَّ روايات الكافي يظهر فيها التشابه الكبير مع معتقدات المعتزلة، وهذا لا يدع مجالاً للشك أنَّهم ورثوا ضلالتهم من الفكر الاعتزالي، فعلماء المعتزلة أسبق من علماء الشيعة، فأوائل علماء المعتزلة كواصل بن عطاء، وعمرو بن عبيد، من أعيان المائة

(1) انظر: ابن القيم، الصواعق المرسلّة في الرد على الجهمية والمعتزلة (1/348).

(2) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج1/12، 13).

(3) انظر: القاضي عبد الجبار، المنية والأمل (ج1/37)، ابن تيمية، التسعينية (ج1/235).

الثانية،⁽¹⁾ وأوائل علماء الشيعة كعليّ القمي، وأبي جعفر الكليني، وعلي بن بابويه القمي، من أعيان المائة الرابعة،⁽²⁾ وقد اعترف بعض علمائهم بأنّ المعتزلة قد سبقوهم في الاستدلالات التي بنوا عليها مذهبهم، فمثلاً: ذكر صاحب كتاب "عصرة المنجود": إنّ أول من استدلّ بالأكوان الأربعة على حدوث الأجسام هو أبو الهذيل، وهذا معتزلي كما هو معروف،⁽³⁾ وكذلك اشتهر عنهم النقل عن أئمة المعتزلة كالقاضي عبد الجبار،⁽⁴⁾ وهشام بن الحكم الذي هو أشهر رواة الكافي كان متكلماً يُجاري المعتزلة في مبادئهم،⁽⁵⁾ فهم وإن أنكروا صلتهم بالمعتزلة، فواقع كتبهم ينطق بأنهم ورثوا ضلالاتهم.

16- إنّ مما يؤكد أنّ توحيد الشيعة لا يُنسب إلى الأئمة، وأتته منحول: أنّ أول نسخة مخطوطة لكتاب الكافي ذُكرت فيها الأصول كانت في القرن التاسع الهجري (854-855)،⁽⁶⁾ أي في عهد الدولة الصفوية، وبالتحديد في عهد جنيد، الذي كان شيعياً جلدًا متعصباً محارباً لأهل السنة، وقد كان جنيد أعلن أنّه انفصل عن أهل السنة، وقد تمّ في عهد ملوك الدولة الصفوية استحداث البدع والشركيات في التوحيد، التي لم تكن تُعرف من قبل في البيئة الإسلامية،⁽⁷⁾ وهذا يبدو جلياً فإنّ المعتزلة وإن كانوا قد ابتدعوا في التوحيد، وسار الشيعة على منهجهم، فإنّ الشيعة قد زادوا على ذلك طامات كثيرة، وشركيات لا عهد بها لأحدٍ من الفرق التي تنسب نفسها إلى الإسلام، فتوحيد الشيعة هو خلاصة بدع وضلالات المعتزلة، وشركيات استحدثتها الصفويون.

(1) انظر: الزركلي، الأعلام (ج5/81، 8/108).

(2) انظر: نجف، علماء في رضوان الله (ص5-11).

(3) انظر: البيضاوي، عصرة المنجود (ص49).

(4) انظر: المصدر السابق (ص61).

(5) انظر: المصدر نفسه (ص49).

(6) انظر: مدخل كتاب الكافي (ج1/137)، مع ملاحظة أنّ هذا بالاعتماد على كتاب الكافي بتحقيق مؤسسة إحياء التراث، طبعة مركز بحوث دار الحديث، أما روايا الكافي فاعتمدت نسخة علي أكبر غفاري، طبعة دار الكتب الإسلامية.

(7) انظر: الشافعي، عبد العزيز، عودة الصفويين (ص8).

خلاصة المبحث:

إنَّ منهج الإمام البخاري رحمه الله تعالى في كتابه كان هو المنهج القرآني، فالتوقف عند النصوص الشرعية هو سمة الأحاديث، والتسليم لنصوص الوحي بلا تأويل متعسف، ولا تعطيل لها، وعدم تقديم قول أحدٍ عليهما، وهذا مطَّرد في صحيح البخاري كله، وهذا مع البعد عن التنطع والتكُّف، أو التأثر بالبدع الحادثة، وأما الكليني فمنهجه هو المنهج الكلامي المبتدع، فقد ظهر في رواياته التأثر الواضح بالبيئة الكلامية في المصطلحات والأدلة وطريقة العرض، ومعتقد الولاية قد ظهر جلياً في كل معتقداته وحتى في التوحيد، وقد ظهر التأويل الباطني للنصوص بشكل كبير جداً.

المبحث الثاني

الأدلة الواردة في صحيح البخاري والكافي في إثبات توحيد الربوبية

المطلب الأول

الأدلة الواردة في صحيح البخاري في إثبات توحيد الربوبية

إنَّ التوحيد يشمل المسائل، ودلائلها، ودلائل المسائل هي الأدلة التي يُحتاج إليها لإثبات التوحيد ومسائله، وقد بيّن الله تعالى ورسوله هذه الأدلة أتمّ بيان، فلم تكن دلالة الوحي هي طريقة الخبر المجرد فقط،⁽¹⁾ بل جاءت مملوءة بأدلة إثبات الصانع وقدرته، ودلائل ربوبيته السمعية والعقلية.⁽²⁾

وأدلة توحيد الربوبية التي وردت في صحيح البخاري يمكن بيانها على النحو التالي:

1- دليل الفطرة:

إنَّ الله تعالى فطر عباده على معرفته، وجعل ذلك مركزاً في فطرتهم، والدليل إذا كان راسخاً في النفس يكون قوياً لا يحتاج الشخص معه إلى استدلال؛ ولهذا فالفطرة هي أصل لكل الأدلة الأخرى الدالة على الإقرار بوجود الرب سبحانه،⁽³⁾ وقد ورد دليل الفطرة في الأحاديث النبوية بشكل واضح، قال النبي صلى الله عليه وسلم: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ، كَمَا تُنْتَجُ الْبَيْهَمَةُ بِهَيْمَةٍ جَمْعَاءَ، هَلْ تُحْسِنُونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ»،⁽⁴⁾ ومن الشواهد على هذا الدليل ما يلي:

أ- لجوء الإنسان وفرغه إلى خالقه سبحانه وتعالى عند الشدائد:

إنَّ الإنسان -سواء كان موحداً أو مشركاً- يلجأ إلى الله تعالى عند الشدة والحاجة، قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرَينَ بِهِمْ

(1) انظر: ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل (ج1/27، 28).

(2) انظر: المصدر السابق (ج1/92).

(3) الموسوعة العقدية- الدرر السنية، بتصرف (ج1/183). بترقيم الشاملة ألياً.

(4) [البخاري: صحيح البخاري، تفسير القرآن/ ﴿لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ﴾ [الروم: 30]، "الدين اللّه"،

ص812: ح4775]، وقد مرَّ معنى الحديث سابقاً.

بِرِيحٍ طَبِيبَةٍ وَفَرِحُوا بِهَا جَاءَهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَاءَهُمُ الْمَوْجُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ لَئِنِ أَنْجَيْتَنَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ ﴿يونس: 22﴾، فَإِنَّ الإنسان إذا دنا من الهلكة توجّه إلى الله تعالى يدعوه مخلصاً،⁽¹⁾ فالفطرة السليمة الإنسانية شهدت بوجود صانعٍ عليمٍ قادرٍ، وإن هم غفلوا عن هذه الفطرة في حال السراء فلا شك أنهم يلوذون إليه في حال الضراء،⁽²⁾ فَإِنَّ هؤلاء المشركين إذا وقعوا في محنة، وظنّوا أَنَّ الهلاك قد أحاط بهم، أخلصوا الدعاء لله تعالى هنالك، دون أوثانهم وآلهتهم، وكان مفرزهم حينئذٍ إلى الله تعالى دونهم،⁽³⁾ فالنفس مفطورة إلى مدبرٍ هو منتهى مطلب الحاجات، يُرغب إليه، ولا يُرغب عنه، ويُستغنى به، ولا يُستغنى عنه، ويتوجه إليه، ويُفزع إليه في الشدائد،⁽⁴⁾ ودعائهم في الضراء إقرار منهم بالله تعالى، ورجوع إلى الفطرة التي تتكروا لها.

ب- ورود التكليف بتوحيد العبادة أولاً:⁽⁵⁾

إِنَّ معرفة الله تعالى لو لم تكن فطرية لكانت أول دعوة الرسل إليها، ولساغ لمعارضتي الرسل أن يقولوا: نحن لم نعرف الله تعالى أصلاً فكيف تأمرونا بعبادته؟⁽⁶⁾ وذلك أَنَّ عبادة الله تعالى فرع عن معرفته، ولكن لما كانت معرفة الله تعالى فطرية ضرورية لم يردّ التكليف بمعرفة الصانع، وإنما ورد بمعرفة التوحيد، ونفي الشرك،⁽⁷⁾ وقد كانت دعوة جميع الأنبياء إلى أقوامهم ﴿يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [الأعراف: 65]،⁽⁸⁾ فالرسل مبعوثون للتذكير بالفطرة وتطهيرها من تسويلات الشياطين،⁽⁹⁾ والنبي صلى الله

(1) انظر: [البخاري، صحيح البخاري، تفسير القرآن/ سورة يونس، ص784].

(2) انظر: ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل (ج3/129).

(3) انظر: الطبري، جامع البيان (ج15/51).

(4) انظر: ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل (ج3/131).

(5) انظر: نور، منهج أهل السنة والجماعة والأشاعرة في توحيد الله تعالى (ص283).

(6) انظر: ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل (ج3/130).

(7) انظر: المصدر نفسه، (ج3/192).

(8) انظر: [البخاري، صحيح البخاري، أحاديث الأنبياء/ قول الله تعالى: ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا قَالَ

يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [الأعراف: 65]، ص559، وهذه العبارة وردت على لسان نوح وهود وثمود

وشعيب عليهم السلام [الأعراف: 59، 65، 73، 85].

(9) انظر: ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل (ج3/132).

عليه وسلم كانت دعوته كذلك إلى توحيد الله تعالى، وإخلاص العبادة له سبحانه وتعالى، ولهذا كانت وصيته عندما بعث معاذاً رضي الله عنه إلى اليمن أن يكون أول ما يدعوهم إليه عبادة الله تعالى وحده.⁽¹⁾

2- دلالة الخلق:

إنَّ الإنسان يعلم ضرورةً وجوده حياً قادراً بعد أن لم يكن شيئاً، وأنَّ أول وجوده كان نطفةً، بحيث يمتنع في عقل كل عاقلٍ تصور أن هذه النطفة أصبحت إنساناً كاملاً بغير صانعٍ حكيمٍ، ويرى حوله هذا الكون بما فيه من المخلوقات التي تدل على وجود الله تعالى⁽²⁾ وهذا الدليل يشمل دلالة الأنفس، ودلالة الآفاق، وقد جمع الله تعالى ذكر دلالاتي الأنفس والآفاق في قوله تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ [فصلت: 53].

وتفصيل الداليتين على النحو التالي:

أ- دلالة الأنفس:

وهي آية خلق الإنسان، ومن أكثر الآيات وضوحاً، ولقد اهتمَّ القرآن بهذا الدليل؛⁽³⁾ لكون الإنسان من أوضح الدلالات على وجود خالقه، قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ﴾ [الليل: 3]⁽⁴⁾، والله تعالى يذكر الخلق مطلقاً، ويخصُّ بالذكر خلق الإنسان، وأنَّه خَلَقَهُ مِنْ عِلْقَةٍ، وهذا أمر معلوم لجميع الناس، والمراد بهذه الآية وأمثالها بيان الدليل على الخالق سبحانه وتعالى، وهذا يكون بمقدماتٍ مسلمةٍ لا يمكن أن تُجهل،⁽⁵⁾ وقد ذُكرت دلالة خلق الإنسان في أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم في مواضع كثيرة، ومنها قوله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا نَظْفَةً، ثُمَّ يَكُونُ عِلْقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ»،⁽⁶⁾

(1) انظر: [البخاري: صحيح البخاري، الوحيد/ ما جاء في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم أمته إلى توحيد الله تبارك وتعالى، ص 1236: ح 7372].

(2) انظر: ابن الوزير، إيثار الحق على الخلق (ج 1/46).

(3) انظر: الرقب، مناهج الإسلاميين (ص 858).

(4) [البخاري: صحيح البخاري، تفسير القرآن/ ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ﴾ [الليل: 3]، ص 851].

(5) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج 16/261).

(6) [البخاري، صحيح البخاري، بدء الخلق/ ذكر الملائكة، ص 540: ح 3208].

ودلالة ذلك على الخالق، أنّ الإنسان خلق من نطفةٍ مستوية الطبيعة، وقد تغيّرت به الأحوال، وانتقلت به الأطوار انتقالاً عجيباً، حتى صار إنساناً سويّ الخلق، وكذلك دلالة الحكمة العظيمة، والخلق المحكمة لوظيفة كل عضو تدلُّ على وجود خالقٍ حكيمٍ قادرٍ. (1)

ب- دلالة الآفاق:

وهو دليل النظر والتفكير في الكون، وما فيه من المخلوقات العظيمة، التي تدلُّ على وجود الله تعالى ووحدانيته، قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لآيَاتٍ لِأُولِي الْأَبْصَارِ﴾ [آل عمران: 190]، (2) ومثل هذه الآيات تكون موقع الحجة من الدعوى، وذلك أنّ الله تعالى ذكر أنّه الإله الحق، ولا إله غيره، وهي قضية من شأنها أن تُتلقى بالإنكار من كثيرٍ من الناس، فناسب إقامة الحجة لمن لا يقتنع، فجاء بهذه الدلائل الواضحة التي لا يسع الناظر إلا التسليم إليها لشدة وضوحها، ودلالاتها على الخالق (3).

3- دلالة العناية والإتقان:

إنّ الوجود وما فيه من مظاهر العناية بالمخلوقات عامة، والإنسان خاصة، براهين قاطعة على وجود الخالق، وعلى كماله وتوحيده، (4) فالله تعالى فطر كل المخلوقات على استحسان وضع الشيء في موضعه، والإتيان به في وقته، وعلى استقباح ضد ذلك وخلافه، والله تعالى يخصُّ الشيء بصفاتٍ وأشكالٍ وهيئاتٍ ومقادير بما هو أنسب له من غيره، والتي لا يليق به سواها، ومن له نظر صحيح استدللَّ بما شاهده على ما خفي عنه، وهو وجود الخالق تعالى، (5) وكل مخلوقٍ فيه من كمال الإتقان ما يدلُّ على وجود الخالق، (6) فالله تعالى خلق الإنسان ﴿فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾

(1) انظر: ابن الوزير، إيثار الحق على الخلق (ج 1/46).

(2) [البخاري، صحيح البخاري، تفسير القرآن/ قوله: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لآيَاتٍ لِأُولِي الْأَبْصَارِ﴾ [آل عمران: 190]، ص 761].

(3) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير (ج 2/76).

(4) انظر: الغامدي، حقيقة المثل الأعلى وآثاره (ج 1/67).

(5) انظر: ابن القيم، مختصر الصواعق المرسلّة (ج 1/226).

(6) انظر: الغامدي، حقيقة المثل الأعلى وآثاره (ج 1/67).

[التين:4]، [أي] في أحسن خلق،⁽¹⁾ وكذا الحال في جميع المخلوقات، وهذا الإتيان شامل للسماوات والأرضين ومن فيهن، فلولا فضل الله تعالى ورحمته وعنايته بخلقه لمادت الأرض بأهلها، ولاختل نظامها، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمَسِّكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا﴾ [فاطر:41]،⁽²⁾ فالآية لبيان قدرة الله سبحانه وتعالى، وبديع صنعه وأنه المتفرد بإمساك السماوات والأرض من الزوال⁽³⁾ وهذه حجة أجمع عليها الكفرة مع المسلمين، فإنَّ الجميع اتفقوا أنَّ العالم في الهواء، أرضه وسماؤه وما فيه من البحار والجبال، وقد ثبت بضرورة العقل أنَّ الثقل لا يستمسك في الهواء إلا بممسك، وأنَّ هذا الإمساك الدائم المتقن⁽⁴⁾ لا يقدر عليه إلا خالق قادر حكيم.

4- دلالة الهداية العامة:

وهي هداية كل نفس إلى مصالح معاشها وما يُقيمها، فالله تعالى أوجد الخلق، وهده هداية عامة، وهي تعليمه ودلالته على سبيل بقائه، وما يحفظه ويقيمه،⁽⁵⁾ والله تعالى قد ذكر هذا النوع من الهداية في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى﴾ [الأعلى:3]، وقد اختار البخاري رحمه الله تعالى أنَّ المراد هنا نوعا الهداية العامة والخاصة، فقال في معنى الآية: "قَدَّرَ الشَّقَاءَ وَالسَّعَادَةَ، وَهَدَى الْأَنْعَامَ لِمَرَاتِعِهَا"،⁽⁶⁾ فالهداية العامة من أمثلتها أن جعل لكل دابة ما يصلحها وهداها له، وقَدَّرَ لكل حيوان ما يصلحه، فهدها إليه، وعَرَّفَه وجه الانتفاع به.⁽⁷⁾

(1) [البخاري: صحيح البخاري، أحاديث الأنبياء/ قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة:30]، ص555.

(2) انظر: [البخاري، صحيح البخاري، التَّوْحِيدُ/ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمَسِّكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا﴾ [فاطر:41]، ص1250.

(3) انظر: الشوكاني، فتح القدير (ج4/407).

(4) انظر: ابن الوزير، إيتار الحق على الخلق (ج1/54).

(5) انظر: ابن القيم، شفاء العليل (ص66).

(6) [البخاري: صحيح البخاري، القدر/ قوله تعالى: ﴿قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا﴾ [التوبة:51]، ص1110.

(7) انظر: القسطلاني، إرشاد الساري (ج9/361).

5- دلالة المعجزة:

إنَّ دلالة المعجزات من أقوى الدلالات على وجود الله تعالى، لجمعها بين أمرين لم يكن نزاع المبطلين إلا فيهما أو في أحدهما، وهما الحدوث الضروري للعالم، ومخالفة المعجزة للطبائع والعادات.⁽¹⁾

وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «مَا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ نَبِيٍّ إِلَّا أُعْطِيَ مِنَ الْآيَاتِ مَا مِثْلُهُ أَوْ مِثْلَهُ أَوْ آمَنَ، عَلَيْهِ الْبَشَرُ، وَإِنَّمَا كَانَ الَّذِي أُوتِيَتْ وَحْيًا أَوْحَاهُ اللَّهُ إِلَيْ، فَأَرْجُو أَنِّي أَكْثَرُهُمْ تَابِعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ»،⁽²⁾ أي أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ أُعْطُوا معجزات كانت دليلاً على تصديقهم فيما جاءوا به،⁽³⁾ والمعجزة تدلُّ على الوحدانية والرسالة، فالمعجزة تدلُّ بنفسها على ثبوت الصانع كسائر الحوادث، بل هي أخصُّ من ذلك؛ لأنَّ الحوادث المعتادة ليست في الدلالة كالحوادث الغريبة، ولهذا يُمَجَّدُ الربُّ عندها، ويُعْظَمُ ما لا يكون عند المعتاد،⁽⁴⁾ فإذا جاء الرسول بالمعجزة فهو دليل على أنه مرسل من عند الله تعالى، ويشمل الإقرار بالربوبية ضمناً، كما قال موسى عليه السلام لفرعون: «قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ بِصَائِرٍ» [الإسراء:102].

6- دلالة الحسن:

إنَّ دلالة الحسن من أوضح الدلالات على وجود الله عزَّ وجلَّ؛ لأنَّ الإنسان يشاهدها واقعاً، فهو يدعو الله تعالى بشيءٍ ثم يستجيب الله تعالى له،⁽⁵⁾ وقد وردت أمثلة كثيرة في صحيح البخاري على هذه الدلالة، ومن ذلك قوله تعالى: «وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ إِنْ هُمْ إِلَّا الْمُنْصُورُونَ وَإِنَّ جُنَدَنَا لَهُمْ

(1) انظر: ابن الوزير، إيثار الحق على الخلق (ج1/54).

(2) [البخاري: صحيح البخاري، الاعتصام بالكتاب والسنة/ قول النبي صلى الله عليه وسلم بُعثت بجوارح الكلم، ص1220: ح7274].

(3) انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (ج1/20).

(4) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج11/379).

(5) انظر: اللاكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة (ج14/16).

الغالبون» [الصفات: 171، 172، 173]،⁽¹⁾ ودلالة هذا من وجهين: أحدهما: استمرار نصر الأنبياء في عاقبة أمرهم، وإهلاك أعدائهم، وثانيهما: سلامتهم وأتباعهم ونجاتهم على الدوام من نزول العذاب عليهم، ونزوله على أعدائهم، فهذا يدل على الله تعالى أوضح دلالة، حيث جمعت قدرته الباهرة خرق العادات في نصرتهم بالأسباب الباطنة والظاهرة، وكذلك عقوبات أعداء الله تعالى الخارقة،⁽²⁾ والأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم التي وردت بتوجهه إلى الله تعالى بالدعاء واستجابة الله تعالى له أكثر من أن تُحصى، ومنها ما روي عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال: «يَذُكَّرُ أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مِنْ بَابِ كَانِ وَجَاءَ الْمُنْبِرِ، وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَائِمٌ يَخْطُبُ، فَاسْتَقْبَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَائِمًا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكَتِ الْمَوَاشِي، وَأَنْقَطَعَتِ السُّبُلُ، فَادْعُ اللَّهَ يُغِيثَنَا، قَالَ: فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَيْهِ، فَقَالَ: "اللَّهُمَّ اسْقِنَا، اللَّهُمَّ اسْقِنَا، اللَّهُمَّ اسْقِنَا" قَالَ أَنَسٌ: وَلَا وَاللَّهِ مَا نَرَى فِي السَّمَاءِ مِنْ سَحَابٍ، وَلَا قَرَعَةً وَلَا شَيْئًا وَمَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ سَلْعٍ مِنْ بَيْتٍ، وَلَا دَارٍ، قَالَ: فَطَلَعَتْ مِنْ وَرَائِهِ سَحَابَةٌ مِثْلُ الثُّرْسِ، فَلَمَّا تَوَسَّطَتِ السَّمَاءَ، انْتَشَرَتْ ثُمَّ أَمْطَرَتْ». (3)

7- دلالة العقل:

إنَّ دلائل السمع مملوءة من ذكر الأدلة العقلية، التي هي من آيات الله الدالة على ربوبيته ووحدانيته، وعلمه وقدرته وحكمته ورحمته، وقد ورد الشرع بالخبر المجرد، وكذلك بالبراهين الدالة على وجوده تعالى، ما فيه هدى وشفاء،⁽⁴⁾ ومن أوضح الأدلة على أنَّ العقل دليل على وجود الله تعالى قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الملك: 10]،⁽⁵⁾ فهذا دليل على أنَّ العقل يشهد بوجوده تعالى،

(1) [البخاري: صحيح البخاري، التَّوْحِيدِ/ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ﴾ [الصفات: 171]، ص 1250.

(2) انظر: ابن الوزير، إيثار الحق على الخلق (ج 1/55).

(3) [البخاري: صحيح البخاري، أبواب الاستسقاء/ الاستسقاء في المسجد الجامع، ص 166: ح 1013].

(4) انظر: ابن القيم، مختصر الصواعق المرسله (ج 1/107).

(5) انظر: [البخاري: صحيح البخاري، العلم/ العلم قبل القول والعمل، ص 19].

فالكفار قالوا إنهم لو استخدموا عقولهم ولم يُعطلوها، لَمَا كانت النار عاقبتهم جزاءً لهم على تكذيبهم، فالمراد بانتفاء السمع في الآية إعراضهم عن تلقّي دعوة الرسل، وردّهم لبراهين الرسالة، كما قال الله تعالى عن المشركين، ﴿وَقَالَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا هَذَا الْقُرْآنَ الَّذِينَ وَالَغُوا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [فصلت: 26]، وأما انتفاء العقل فهو تركهم للحجج العقلية، والتدبر في آيات الرسل، ودلائل صدقهم فيما يدعون إليه،⁽¹⁾ ومن أمثلة الأدلة العقلية قوله تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمْ الْخَالِقُونَ أَمْ خَلَقُوا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بَلْ لَا يُوقِنُونَ أَمْ عِنْدَهُمْ خَزَائِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ الْمَسْيطِرُونَ﴾ [الطور: 36، 37].⁽²⁾

(1) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير (ج29/27).

(2) انظر: [البخاري: صحيح البخاري، تفسير القرآن/ بدون اسم، ص830: ح4845]، وقد سبق

شرح هذه الآية وبيان وجه الدلالة منها.

المطلب الثاني

أدلة توحيد الربوبية عند الكليني

إنَّ إثبات وجود الله تعالى من مقتضيات توحيد الربوبية، والكلام في التوحيد يستلزم إثبات وحدانية الله تعالى، وأنه لا شريك له في الخلق والأمر، والكليني يذكر أدلة إثبات الصانع ويقرنها بأدلة وحدانيته تعالى، وجعل توحيد الذات يشمل إثبات وجوده تعالى، وأنه إله واحد؛ ولذلك سنذكر بإذن الله تعالى أدلة وجود الله تعالى، ووحدانيته عند الكليني.

أولاً: أدلة وجود الله تعالى:

لقد اهتمَّ الكليني بتقرير وجود الله تعالى، وذكر الأدلة العقلية لإثبات وجوده تعالى وأسهب فيها، وذكر في مسألة الوجود أدلة إثبات وجود الصانع، وذكر كذلك أدلة أنَّ الوجود غير زائد على الماهية، ولا تكاد تجد مسألة من مسائل التوحيد أُعطيت هذا الحجم من الاهتمام بإيراد الأدلة عليها مثلما أُعطيت هذه، والأدلة على إثبات وجود الله تعالى في الكافي كما يلي:

1- الأدلة العقلية:

إنَّ الدليل العقلي عند الكليني من أعظم الأدلة التي يُحتج بها في التوحيد، والله تعالى جعل حجتين على الناس، الحجة الظاهرة، وهي حجة الرسل والأنبياء، والحجة الباطنة وهي العقول،⁽¹⁾ والله تعالى -على حد زعم الكليني- جعل العقل أعظم دليلٍ على معرفته تعالى ووجوده ووحدانيته،⁽²⁾ فهو أساس كل الأدلة، وما سواه مبني عليه؛ ولذا ورد في الرواية "العقل دليل المؤمن"،⁽³⁾ فأصل معرفة الله تعالى عقلية، "فبالعقل عرف العباد خالقهم، وأنهم مخلوقون، وأنه المدبر لهم،... واستدلوا بعقولهم على ما رأوا من خلقه،... وعرفوا به الحسن والقبيح، وأنَّ الطاعة في الجهل، وأنَّ النور في العلم، فهذا ما دلَّهم عليه العقل؛"⁽⁴⁾ ولذلك يجب على الإنسان أن يجعل أساس معرفته العقل حتى يهتدي، ومن لم يعقل عن الله تعالى لم يعقد قلبه على معرفة ثابتة، ولذلك

(1) انظر: [الكليني: الكافي/ العقل والجهل، 1/25: ح 22].

(2) انظر: [المصدر السابق/ العقل والجهل، 1/25: ح 23، ح 35].

(3) [المصدر السابق/ العقل والجهل، 1/25: ح 24].

(4) [المصدر نفسه / العقل والجهل، 1/28، 29: ح 35].

فالعبادات لا تُقبل بدون عقل،⁽¹⁾ وما عبّد الله تعالى بأفضل من العقل، وكل هذا دليل على علو درجة العقول؛ ولذلك فالعجب من البلهاء المتدينين الذين يعدّون طريقهم ومذهبهم أسلم من طريقة العقلاء، ولا يعتمدون على العقل، ويقولون: إن من اعتمد على عقله ضلّ الطريق؛ لأنّ الفكر مثار الشبهة،⁽²⁾ ولا يعلمون أنّه لا خير في دين الرجل، وإن ظهر عليه الصلاح حتى يُعلم كيف عقله،⁽³⁾ والأدلة العقلية على وجود الصانع في الكافي كما يلي:

أ- برهان النظم:⁽⁴⁾

وهو الاهتداء إلى وجود الله تعالى عن طريق النظر في النظام الدقيق في الكون،⁽⁵⁾ وقد ورد هذا الدليل في الكافي بصورة جلية، وفي أكثر من موضع، ومنها ما أورده الكليني في خطبة منسوبة لعلي رضي الله عنه، حيث قال فيها: "الحمد الذي لا يموت ولا تتقضي عجائبه؛ لأنّه كل يوم في شأن من إحداثٍ بديع لم يكن،...الذي بطن من خفيات الأمور، وظهر في العقول بما يُرى في خلقه من علامات التدبير، الذي سئلت الأنبياء عنه فلم تصفه بحدٍ ولا ببعض، بل وصّفته بفعاله، ودلّت عليه بآياته، لا تستطيع عقول المتفكرين جرده؛ لأنّ من كانت السماوات والأرض فطرته، وما فيهنّ وما بينهنّ، وهو الصانع لهنّ، فلا مدفع لقدرته، الذي نأى من الخلق فلا شيء كمثلته."⁽⁶⁾

(1) انظر: [الكافي: الكليني، العقل والجهل، 27/1: ح 30].

(2) الشعراني، تعليقا على كتاب الكافي، بتصريف (ج 1/326).

(3) انظر: [الكليني: الكافي، العقل والجهل، 26/1: ح 28].

(4) النظم: هو خاصية تتحقق بين أمور مختلفة، سواء كانت لمركب، أو أجزاء، أو أفراد من ماهية واحدة، أو ماهيات مختلفة، ويكون بينها ترابط وتناسق، ومثاله التناسق الموجود بين أجزاء الشجرة، انظر: السبحاني، تلخيص محاضرات في الإلهيات (ص 20).

(5) انظر: السبحاني، تلخيص محاضرات في الإلهيات (ص 19، 20)، الفيض الكاشاني، أنوار الحكمة (ص 21)، علم الهدى، معرفة الله تعالى دراسة في المعرفة العقلية والمعرفة الفطرية (ص 224).

(6) [الكليني: الكافي، التوحيد/ جوامع التوحيد، 141/1: ح 7].

وبرهان النظم له مقدمتان:

مقدمة حسية: وهي النظام السائد في الكون، الذي يعرفه الإنسان بالمشاهدة الحسية، أو بالتجربة العلمية، و**مقدمة عقلية:** وهي أنَّ العقل يدرك بأنَّ هذا النظام البديع يمتنع أن يكون صدفة، ولا يصدر إلا عن صانعٍ قادرٍ حكيمٍ، وقد جمعت الرواية المنسوبة إلى أبي الحسن رحمه الله هاتين المقدمتين، حيث سئل: "فما الدليل عليه؟ فقال أبو الحسن عليه السلام: إنِّي لمَّا نظرت إلى جسدي ولم يمكنني فيه زيادة ولا نقصان في العرض والطول، ودفع المكاره عنه، وجرُّ المنفعة إليه، علمت أن لهذا البنيان بانياً، فأقررت به، مع ما أرى من دوران الفلك بقدرته، وإنشاء السحاب، وتصريف الرياح، ومجرى الشمس والقمر والنجوم، وغير ذلك من الآيات العجيبات المبينات، علمت أن لهذا مُقدِّراً ومُنشئاً."⁽¹⁾

وهذا الدليل يشمل آيات الأنفس والآفاق،⁽²⁾ فإنَّ الروايات السابقة قد ذُكر فيها آيات الله تعالى في السموات والأرض، وكذا في خلق الإنسان، وهذا الخلق المتقن البديع دالٌّ على وجود خالق له.⁽³⁾

ب- دليل الحدوث:

وتقرير هذا الدليل، أنَّ العالم كان مسبقاً بالعدم، وهو متغير كذلك، فهو لا ينفك عن الحوادث، وهذا يستلزم الحدوث بطريق أولى،⁽⁴⁾ وكل حادث لا بدَّ له من مُحدِّث، والمُحدِّث إما أن تكون الحياة نفسها، وهو باطل، وإما أن يكون لها صانع قادر، وهذا ما تشهد به العقول والنفوس،⁽⁵⁾ وقد وردت الروايات صريحة في إثبات هذا الدليل، ومنها الرواية المنسوبة إلى جعفر رحمه الله حيث قال فيها: "الحمد لله

(1) [الكليني، الكافي، التوحيد/ حدوث العالم وإثبات المحدث، 87/1: ح3].

(2) انظر: الريشهري، ميزان الحكمة (ج3/1880)، السبحاني، تلخيص محاضرات في الإلهيات (ص22)، علم الهدى، معرفة الله تعالى دراسة في المعرفة العقلية والمعرفة الفطرية (ص22،30).

(3) [الكليني: الكافي، التوحيد/ جوامع التوحيد، 139/1: ح5].

(4) انظر: المجلسي، بحار الأنوار (ج2/29).

(5) انظر: السبحاني، تلخيص محاضرات في الإلهيات (ص39).

المُلهم عباده حمده، وفاطرهم على معرفة ربوبيته، الدال على وجوده بخلقه، وبحدوث خلقه على أزله، وباشتباهم على أن لا شبه له، المستشهد بآياته على قدرته.⁽¹⁾

وعمدة هذا الدليل إثبات حدوث العالم ونفي قدمه،⁽²⁾ لكونه متغيراً، وينتقل من حالٍ إلى حالٍ؛ ولذلك نجد أن الروايات التي يُذكر فيها أدلة الحدوث يتم التركيز فيها على إيراد الحجج على حدوث الأشياء، وقد وردت حجج هذا الدليل في رواية عن جعفر رحمه الله عندما سأله زنديق: "ما الدليل على حدث الأجسام؟، فقال: إنني ما وجدت شيئاً صغيراً ولا كبيراً إلا وإذا ضُم إليه مثله صار أكبر، وفي ذلك زوال وانتقال عن الحالة الأولى، ولو كان قديماً ما زال ولا حال، لأنّ الذي يزول ويحول يجوز أن يُوجد ويُبطل، فيكون بوجوده بعد عدمه دخول في الحدث، وفي كونه في الأزل دخوله في العدم، ولن تجتمع صفة الأزل والعدم، والحدوث والقدم في شيءٍ واحدٍ، فقال عبد الكريم [ابن أبي العوجاء]: هبك علمت في جري الحالتين والزمانين على ما ذكرت، واستدللت بذلك على حدوثها، فلو بقيت الأشياء على صغرها من أين كان لك أن تستدل على حدوثهن؟، فقال العالم-المقصود به جعفر رحمه الله- : إنمّا نتكلم على هذا العالم الموضوع، فلو رفعناه ووضعنا عالماً آخر، كان لا شيء أدلّ على الحدث من رفعنا إياه ووضعنا غيره، ولكن أجيبك من حيث قدرت أن تلزمنا، فنقول: إنّ الأشياء لو دامت على صغرها لكان في الوهم أنّه متى ضُمّ شيء إلى مثله كان أكبر، وفي جواز التغيير عليه خروجه من القدم كما أنّ في تغييره دخوله في الحدث.⁽³⁾

وأدلة حدوث العالم الواردة في الرواية السابقة هي:

-تغير الأشياء وانتقالها من حالٍ إلى آخرٍ، فمثلاً كل شيء إذا ضمنا إليه مثله يكبر حجمه ويتغير، وهذا دليل الحدوث؛ فالقديم لا يتغير.

-إنّ وجود العالم كان مسبقاً بالعدم، فدلّ على أنّه ليس أزلياً؛ لأنّ صفة العدم والأزل لا تجتمعان، فما ثبت قدمه انتفى عدمه، فدلّ ذلك على حدوث العالم.⁽⁴⁾

(1) [الكليني: الكافي، التوحيد/ جوامع التوحيد، 1/139: ح5].

(2) انظر: البياضي، عصرة المنجود في الكلام (ص49)، فقد ذكر فيه طرق معرفة حدوث الأجسام كأساسٍ لدليل الحدوث.

(3) [الكليني: الكافي، التوحيد/ حدوث العالم، 1/81،82: ح6].

(4) انظر: المجلسي، بحار الأنوار (ج2/30).

-إنَّه يجوز أن يزول هذا العالم ويبدل بعالمٍ آخر، وهذا من أعظم الأدلة على حدوثه. (1)

وإذا ثبت حدوث العالم دلَّ على أن له مُحدثاً، وهذه المقدمة الثانية من الدليل، فالإنسان إذا تأمل في نفسه علم أن له صانعاً؛ لأنَّ الوجود ليس علة لنفسه، وقد أتى زمان كان عدماً، والمعدوم لا يُوجد شيئاً، (2) وقد ورد الاستدلال بدليل الحدوث على وجود المُحدث في رواية أبي الحسن رحمه الله حيث قال: "إنِّي لما نظرت إلى جسدي ولم يمكنني فيه زيادة ولا نقصان في العرض والطول، ودفع المكاره عنه، وجرَّ المنفعة إليه، علمت أن لهذا البنيان بانياً فأقررت به." (3)

ج- دليل الإمكان:

ومعنى هذا الدليل أنَّ المخلوقات ممكنة، ولذلك فهي تحتاج إلى علةٍ لإخراجها من العدم إلى الوجود، بحيث تكون هذه العلة واجبة، لا يجري عليها الإمكان كباقي المخلوقات، وقد أورد الكليني هذا الدليل في الرواية المنسوبة إلى جعفر رحمه الله عندما سأله زنديق: "فما الدليل عليه؟"، فقال أبو عبد الله رحمه الله: وجود الأفاعيل دلَّت على أنَّ صانعاً صنعها، ألا ترى أنك إذا نظرت إلى بناءٍ مشيدٍ مبنيٍ علمت أنَّ له بانياً، وإن كنت لم ترَ الباني، ولم تشاهده، (4) فإنَّه قد استدلَّ في هذه الرواية بتركيبهم، وتغير أحوالهم على أنَّهم من الممكنات، وأنَّهم بحاجةٍ إلى صانعٍ منزَّه عن صفات الإمكان، وإلا فلو كان الصانع ممكناً لكان مفتقراً إلى صانعٍ لا اشتراك علة الافتقار. (5)

وتقرير هذا الدليل أنَّ الممكنات وأمر وجودها لا يخلو من فروض:

-أنَّ الممكنات لا علة لوجودها، وأنَّ كل ممكن هو علة لوجود نفسه، وهذا باطل؛ (6)

(1) انظر: المجلسي، بحار الأنوار (ج2/29).

(2) انظر: المازندراني، شرح أصول الكافي (ج3/42).

(3) [الكليني: الكافي، حدوث العالم، وإثبات المحدث، 78/1: ح3]

(4) [المصدر السابق، التوحيد/ حدوث العالم، وإثبات المحدث، 81،80/1: ح5]

(5) المجلسي، بحار الأنوار، بتصريف (ج3/30،31).

(6) انظر: السبحاني، تلخيص محاضرات في الإلهيات (ص33،35).

على شيءٍ آخر،⁽¹⁾ وهذا الفرض قد ورد نقضه في مناظرة جعفر رحمه الله مع زنديقٍ، حيث قال له جعفر رحمه الله: "أما ترى الشمس والقمر والليل والنهار يلجان فلا يشتبهان، ويرجعان، قد اضطررا ليس لهما مكان إلا مكانهما، فإن كانا يقدران على أن يذهبا فلم يرجعا؟، وإن كانا غير مضطرين فلم لا يصير الليل نهاراً، والنهار ليلاً؟، اضطررا والله يا أبا أهل مصر إلى دوامهما، والذي اضطرهما أحكم منهما وأكبر،"⁽²⁾ فهنا استدلل جعفر رحمه الله على إثبات الصانع، باحتياج الحوادث السفلية إلى علةٍ أخرى غير ذاتها؛ لأنَّ الحركة الدورية تحتاج إلى فاعلٍ، والطبيعة ليست فاعلاً بنفسها، بل مضطرة، فنقض بذلك دعوى من قال إنَّه لا علة للأشياء إلا ذواتها، وأنَّها مستتدة للدورات الفلكية.⁽³⁾

— أن بعض الممكنات هي علة للبعض الآخر وبالعكس، وهذا باطل؛ لأنَّ الدور ممتنع، ووجه امتناعه أن مقتضى كون الأول علة للثاني تقدمه عليه، ومقتضى كون الثاني علة للأول تقدم الثاني عليه، فينتج عن هذا الجمع بين النقيضين، وهو كون الشيء متقدماً ومتأخراً وهو محال،⁽⁴⁾ وقد ورد نقض هذا الفرض في مناظرة جعفر رحمه الله لعبد الكريم بن أبي العوجاء حيث قال له جعفر رحمه الله: "يا عبدالكريم نقضت قولك؛ لأنك تزعم أن الأشياء من الأول سواء، فكيف قدمت وأخرت؟،"⁽⁵⁾ "فالأرجح أن المراد بقوله بالتقدم والتأخر، هو العلة والمعلولة، أي أن نفيك للصانع؛ لأنك تزعم أن لا عليّة بين الأشياء، أي لا علة خارجة عن هذه الأشياء، وإنما كل شيء هو علة للآخر وبالعكس."⁽⁶⁾

— أن تكون بعض الممكنات معلولة لبعضٍ آخر، وذلك البعض معلول لآخر من غير أن ينتهي إلى علة ليست بمعلولة، وهو باطل؛ لأنَّ التسلسل⁽⁷⁾ محال، فالسلسلة إذا

(1) انظر: السبحاني، تلخيص محاضرات في الإلهيات (ص33).

(2) [الكليني: الكافي، التوحيد/ حدوث العالم، وإثبات المحدث، 74،73/1: ح1]

(3) انظر: المازندراني، شرح أصول الكافي (ج12، 13)، وتعليق الشعراني على الشرح (ج13/2).

(4) انظر: السبحاني، تلخيص محاضرات في الإلهيات (ص35).

(5) [الكليني: الكافي، التوحيد/ حدوث العالم، 77/1: ح2].

(6) انظر: المجلسي، بحار الأنوار (ج3/48).

(7) التسلسل هو: عبارة عن اجتماع سلسلة من العلل والمعالييل الممكنة المترتبة على بعضها بغير

تناهٍ، انظر: السبحاني، تلخيص محاضرات في الإلهيات (ص33، 35).

كانت معلولة، فما هي العلة التي أخرجت هذه السلسلة من العدم إلى الوجود؟، وعليه يجب انقطاع السلسلة وتوقفها عند نقطة خاصة، وهذا ورد إبطاله في رواية "انقطعت عنه الغاية، وهو غاية كل غاية"،⁽¹⁾ وقد مرّ تفسيرها.

-أن يكون وراء تلك الممكنات علة ليست بمعلولة، بل يكون واجب الوجود هو علة الوجود، وهذا هو المطلوب تقريره، والذي تشهد به العقول، وهذا القول ورد في إثبات معناه روايات كثيرة.⁽²⁾

2- الأدلة العقلية الواردة لإثبات وجود الله تعالى ووحدانيته⁽³⁾ عند الكليني:

أ- دليل التمانع:

من أظهر الأدلة على وحدانية الله تعالى عند الكليني دليل التمانع، وقد ورد تقريره في روايات عديدة، ومنها رواية جعفر رحمه الله في مناظرته لزنديق، حيث قال: "لا يخلو قولك إنهما اثنان من أن يكونا قديمين قويين، أو يكونا ضعيفين، أو يكون أحدهما قوياً والآخر ضعيفاً، فإن كانا قويين فلم لا يدفع كل واحد منهما صاحبه، ويتفرد بالتدبير؟، وإن زعمت أن أحدهما قوي والآخر ضعيف ثبت أنه واحد كما نقول، للعجز الظاهر في الثاني، فإن قلت إنهما اثنان، لم يخلُ من أن يكونا متفقين من كل جهة، أو مفترقين من كل جهة، فلما رأينا الخلق منتظماً، والفلك جارياً، والتدبير واحداً، والليل والنهار والشمس والقمر، دلّ صحة الأمر، والتدبير وائتلاف الأمر على أن المدير واحد،"⁽⁴⁾ وهو الدليل المشار إليه في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: 22]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَدَّهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ﴾ [المؤمنون: 91]، وحاصل الدليل أنه لو كان أكثر من إله، فإنه في حالة اختلاف إرادتهما في إيجاد الأشياء، فإن هناك احتمالات، وهي: إما وقوع إحدى الإرادتين، فهذا يعني عجز الإله الآخر، أو تبعية إرادته للآخر، والعجز والتبعية من صفات الممكن الحادث، وإما عدم وقوع الإرادتين، وهذا يدلُّ على أن كليهما ليس

(1) [الكليني: الكافي، التوحيد/ الكون والمكان، 89/1: ح4].

(2) انظر: [المصدر السابق، التوحيد/ جوامع التوحيد، 134-137: ح1، ح2].

(3) المقصود بالوحدانية إثبات إله واحد، ونفي التعدد في الآلهة، فالوحدانية هي نسبة إلى اسم الله تعالى الواحد، ومن معاني الواحد عند الكليني الذي لا نظير له في الوجود الذاتي.

(4) [المصدر السابق، التوحيد/ حدوث العالم، 81، 80/1: ح5].

بواجب؛ لأنَّ الواجب هو القادر النافذ الحكم، وإن قلنا بوقوع الإرادتين فهو محال؛ لاجتماع النقيضين؛⁽¹⁾ ولأنَّ ذلك أيضاً يؤدي إلى فساد العالم، لعدم الخلق والإيجاد والتكوين،⁽²⁾ ولكن لما رأينا تمام الصنع بلا خلل علمنا أنَّ الخالق واحد،⁽³⁾ فالنظام الكوني الدقيق، وعدم الفوضى من دلائل الوجدانية، وهو نتيجة من نتائج دليل التمانع، كما دلَّت عليه الرواية السابقة؛ حيث قال فيها: "فلما رأينا الخلق منتظماً، والفلك جارياً، والتدبير واحداً، والليل والنهار والشمس والقمر، دلَّ صحة الأمر والتدبير وائتلاف الأمر، على أنَّ المدبر واحد."⁽⁴⁾⁽⁵⁾

ب- دليل الفرجة:

إنَّ إثبات إلهين في هذا العالم له لوازم باطلة تنقض القول بتعدد الآلهة، ومن هذه اللوازم، ضرورة إثبات الفرجة⁽⁶⁾ بين الإلهين، وهذا باطل، فدلَّ على بطلان الدليل، وقد ورد هذا الدليل مفصلاً في إحدى مناظرات جعفر رحمه الله لزنديق حيث قال: "ثم يلزمك إن ادعيت اثنين، فرجة ما بينهما حتى يكونا اثنين،⁽⁷⁾ فصارت الفرجة ثالثاً بينهما قديماً معهما، فيلزمك ثلاثة، فإن ادعيت ثلاثة لزمك ما قلت في الاثنين حتى تكون بينهم فرجة، فيكونوا خمسة، ثم يتناهى في العدد إلى ما لا نهاية له في الكثرة،"⁽⁸⁾ وبيان هذا الدليل أنَّه لو فرض وجود إلهين قديمين للزم أن يكون بينهما فرجة؛ لأنَّه لو لم نُقل بوجود الفرجة فيلزم أنَّه إله واحد، وليس اثنين، وهذا يعني أنَّ هناك موجوداً قديماً مع الإلهين، فوجب أن تكون إلهاً مثلهما، وقلنا بوجود أن تكون قديمة؛ لأنَّهما قديمان، فوجب أن تكون قديمة ضرورية، ولا يمكن أن تكون هذه الفرجة

(1) انظر: المازندراني، شرح أصول الكافي (ج3/44،45،46)، الأمير، شرح أصول العقائد (ج1/26،27).

(2) انظر: المازندراني، شرح أصول الكافي (ج3/83).

(3) انظر: علم الهدى، معرفة الله تعالى دراسة في المعرفة العقلية والمعرفة الفطرية (ص224).

(4) [الكليني: الكافي، التوحيد/ حدوث العالم، 81،80: ح5].

(5) وهناك من جعل وجود الفوضى مع تكثر الآلهة دليلاً مستقلاً، انظر: الأمير، شرح أصول العقائد (ج1/28)، ولكن الأولى هو أنَّ هذا يُفهم من دليل التمانع كنتيجة من نتائجه.

(6) الفرجة: هي ما يحصل بها الانفصال والتمايز، انظر: المازندراني، شرح أصول الكافي (ج3/47).

(7) يوجد ركافة في الصياغة فالمقصود يلزمك عند القول بتعدد الآلهة أن تثبت بينهما فرجة.

(8) [الكليني: الكافي، التوحيد/ حدوث العالم، 81،80/1: ح5].

حادثة، وهذا ظاهر البطلان؛ لأنّه يلزم من ذلك أنّ الإلهين المفروضين كانا واحداً، ثم صارا اثنين، وكل متغير حادث مخلوق، ويلزم كذلك أنّ الحادث المخلوق قد أثر في القديم وقسمه نصفين، وهذا باطل؛ لأنّ الحادث لا يُؤثّر في القديم، ويجب كذلك ألا تكون أمراً عَدَمياً؛ لأنّها لو كانت أمراً عَدَمياً للزم ألا يكون كل واحد منهما متميزاً عن الآخر،⁽¹⁾ وأيضاً فالقول بالإنثينية في الآلهة يستوجب تعدد الآلهة إلى ما لا نهاية؛ لأنّ ثبوت الفرجة بين كل إلهٍ وآخر يستلزم التسلسل، أي أنّه يلزم أن يكون بين الفرجة والإله الأول فرجة، وبين الفرجة والإله الثاني فرجة، فيكونون خمسة، وبين هذه الخمسة أيضاً فُرَجَ فيكونون تسعة؛ لأنّه لا بدّ بين كل فرجة وفرجة ما به الامتياز والاختلاف، فعند ذلك تكون آلهة لا عدّها ولا حصر، وهذا لا يقول به أحد من العقلاء.⁽²⁾

ثانياً: الأدلة السمعية على وجود الله تعالى في الكافي:

1- دليل المعجزات:

ورد دليل المعجزات في بعض الروايات، ولم يتم التركيز عليه، وإنّما ذُكر تعريضاً، ومنها ما ورد في الرواية المنسوبة إلى جعفر رحمه الله أنّه قال: "كفى لأولي الأبواب بخلق الرب المسخر، وملك الرب القاهر، وجلال الرب الظاهر، ونور الرب الباهر، وبرهان الرب الصادق، وما أنطق به ألسن العباد، وما أرسل به الرسل، وما أنزل على العباد دليلاً على الرب،"⁽³⁾ فالمراد هنا بقوله: "وما أرسل به الرسل"، هو المعجزات التي أتى بها الأنبياء لإثبات صدقهم، وقد اختلف في هذا الدليل، فقد عقّب المازندراني في شرحه - وهو من كبار شُرّاح الكافي - أنّ ذلك مخصوص ببعض معجزاتهم كالبراهين المنطقية، وأما المعجزات الكونية فلا تدلّ على صدق النبي؛ لأنّ إثبات وجود الصانع بدلالة المعجزات يستلزم الدور،⁽⁴⁾⁽⁵⁾ فيتبين بذلك أنّ هذا الدليل لم يتم التركيز عليه في روايات الكافي، وجمهور الإثنا عشرية لم يعدّوه دليلاً.

(1) انظر: المازندراني، شرح أصول الكافي (ج3/47،48).

(2) انظر: الأمير، شرح أصول العقائد (ج1/27،28)، علم الهدى، معرفة الله تعالى دراسة في المعرفة العقلية والمعرفة الفطرية (ص235).

(3) [الكليني: الكافي، التوحيد/ حدوث العالم، وإثبات المحدث، 82،81/1: ح6].

(4) الدور: "هو عبارة عن كون الشيء موجوداً لثانٍ، وفي الوقت نفسه يكون الشيء الثاني موجوداً لذلك الشيء الأول، وهو ممتنع بدهاة"، السبحاني، تلخيص محاضرات في الإلهيات (ص33).

(5) انظر: المازندراني، شرح أصول الكافي (ج3/59).

2- الأدلة القرآنية الدالة على التدبير:

ورد في الكافي الاستدلال ببعض الآيات التي تدلُّ على النظام الكوني الدقيق، وتدبير الله تعالى للمخلوقات على وجود الخالق، ومنها استدلال أبي الحسن موسى بن جعفر رحمه الله بقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: 275]، والله تعالى جعل هذه آيات على ربوبيته، وكذلك آيات تدبير الله تعالى للكون تدلُّ المرء على معرفة تعالى. (1)

الرد على أدلة الكليني في توحيد الربوبية:

الرد الإجمالي:

1- إنَّ الكليني جعل غاية أدلته في توحيد الربوبية هو إثبات وجود الله تعالى، ونفي التعدد في الآلهة، وحشد الأدلة والبراهين لإثبات ذلك، وما ذهب إلى إثباته هو أحد مقتضيات الربوبية، وليس هو توحيد الربوبية، (2) وأما توحيد الربوبية الذي ورد معناه في القرآن الكريم، فاعتماد الشيعة فيه على روايات الكافي أوقعهم في الشرك، فمع وضوح مسائل الربوبية، إلا أنَّ شُرَّاح قد اختلفوا فيها، فالغموض والتكلف في إيضاح الواضحات جعلهم يتناقضون، ويقعون في الشكيات، ومثاله:

أ- إشراكهم في أفعال الله تعالى: فقد أشركوا في أخصِّ فعلٍ للربوبية وهو الخلق، وهذا لما أخرجوا أفعال العباد بالدليل العقلي والنقلي، فقد زعموا أنَّ العباد خالقو أفعالهم، وقالوا: لا يُردُّ عليه أنه لو خلق غير الله تعالى لكان مثله في الخالقية والإيجاد، وهو منزه عن أن يُشاركه شيء، فقد قالوا في ردِّ هذه الشبهة، إنَّ معنى خالقية الله تعالى عبارة عن انتهاء سلسلة جميع المخلوقات إليه، فالخالقية بهذا المعنى مختصة به تعالى، (3) وأما المعاني الأخرى للخالقية فمشاركة بينه وبين عباده، وأما الآيات التي

(1) انظر: [الكليني: الكافي، العقل والجهل، 1/15، 16: ح12].

(2) فليس كل من أقرَّ بوجود الله تعالى يكون قد أتى بتوحيد الربوبية، فتوحيد الربوبية له مقتضيات من لم يعتقد بها يُعدُّ كافراً، انظر: الفوزان، إغاثة المستفيد بشرح كتاب التوحيد (ج1/52).

(3) انظر: المازندراني، شرح أصول الكافي (ج3/64، 65).

فيها أنّ الله تعالى خالق كل شيءٍ فهي مخصوصة بما سوى أفعال العباد، أو أنّ المعنى خالق كل شيءٍ إما بلا واسطة، وإما بواسطة مخلوقاته،⁽¹⁾ وكل هذه الآراء أعتمد فيها على روايات الكليني، فهم مُشبهة الأفعال، نفاة الصفات،⁽²⁾ فشَبَّهوا الخالق بالمخلوق في الأفعال، وقاسوا أفعال الله تعالى على أفعال عباده، وهي بدعة لم ترد في السمع، بل ورد ما يردّها قطعاً، وأما التوحيد الذي أُثبت في القرآن والسنة فنفيه لمنع التشبيه -على حسب كذبهم.

ب- مسألة حدوث العالم: إنّ هذه المسألة بالرغم من وضوحها وإجماع المسلمين عليها، إلا أنّ شُرَّاح الكافي قد اختلفوا فيها على طرفي نقيض، فبعضهم جعل إثبات حدوث العالم ليس من جهة أنّه أمر ديني اعتقادي، وذكر أنّه لا يوجد حديث واحد يدل على حدوث العالم، وأنّ القول بقدوم العالم تأديباً،⁽³⁾ ومن المعلوم أنّ القول بقدوم العالم هو كفر بالاتفاق، وبعض الشُّرَّاح كالمجلسي جعل إثبات حدوث العالم هو من ضروريات الدين، وأعظم أصول التوحيد،⁽⁴⁾ فيتضح أنّ الشيعة قد اختلفوا في أهم أوصاف الربوبية، وأشركوا فيها، فشركهم فيما دونه أعظم، واختلافهم أشد، وتنازعهم في ذلك دلالة على فساد مذهبهم.

2- إنّ من نظر في معنى الربوبية عند الكليني، وإلى الأدلة الكثيرة الواردة في إثبات الصانع، يحسب أنّ سمة المجتمع المسلم هو إنكار وجود الله تعالى؛ فإنّ أكثر موضوع تمّ الخوض فيه هو مناظرة الزنادقة في وجود الله تعالى،⁽⁵⁾ وهو مخالف للواقع الذي عاشه المسلمون، وإذا كان أغلب التوحيد عند الكليني لإثبات الصانع، أو تقرير أحد مقتضيات الربوبية، فأين التوحيد الخاص بالموحدين المقرّين بوجود الله تعالى، الذين هم السواد الأعظم؟، والعجيب في ذلك أنّ كل من شرح روايات الكافي ذكر أنّ معرفة الله تعالى فطرية ضرورية، فقد قال المازندراني في شرحه: "وقد اختلف الناس

(1) انظر: المجلسي، بحار الأنوار (ج4/148).

(2) وهذا وصف أطلق على المعتزلة، والشيعة يتفقون معهم؛ فمنهج الشيعة اعتزالي، انظر: الشهرستاني، الملل والنحل (ج1/18)، ابن أبي العز الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية (ج1/538).

(3) انظر: الشعراني، تعليقا على شرح أصول الكافي للمازندراني (ج3/54).

(4) انظر: المجلسي، بحار الأنوار (ج1/101).

(5) انظر: [الكليني: الكافي، التوحيد/ حدوث العالم وإثبات المحدث، 1/72-81: ح1، ح2، ح3، ح4، ح5]، وهي روايات طويلة فيها مناظرات مع الزنادقة.

فيه (أي حدوث العالم)، فذهب المسلمون واليهود والنصارى والمجوس إلى أن الأجسام حادثة بذواتها وصفاتها،.... وإثبات موجود بالذات، غير متّصف بالحدوث، موجد للعالم بالقدرة والاختيار، وفي هذا الباب يثبت وجوده بالدلائل العقلية، والبراهين،... ويتمسك بآثاره من الحوادث اليومية، والأحوال السفلية والعلوية، التي لا يقدم منصف ذو حدس إلى إنكار حدوثها واستنادها إلى الصانع الحكيم القادر المختار،⁽¹⁾ وورد أيضاً أن "مذهب اليهود والنصارى والمجوس باتفاقهم على إثبات صانع للعالم، والمجبول في الفطرة،"⁽²⁾ فهل من الحكمة حشد عدد كبير من الأدلة لإثبات قضية معلومة بالضرورة، وما فائدة التوحيد الوارد في الكافي في مثل زماننا، فإننا لا نجد من ينكر وجود الله تعالى في الوسط الإسلامي، فتعلّمه لن يفيد المسلم شيئاً، فهم قد ملؤوا القلوب شكوكاً، وأثاروا الشبهات، فشكوا الموحدين في توحيدهم.

3- إنَّ أعظم مطلوبٍ في التوحيد كما يتبين في روايات الكافي هو إثبات الصانع، فهو أول باب في كتاب التوحيد،⁽³⁾ وإنَّ جعله إثبات الصانع من أهم أصول الدين مناقض لمعنى أصول الدين، فمن المعلوم أن الشيعة ترى أن أصول الدين هي القواعد والأسس التي يقوم عليها الدين، والتي يجب على المسلم أن يعتقد بها، وبها يكون مسلماً مؤمناً،⁽⁴⁾ وبالالتفاق فإنَّ إثبات الصانع عندهم لا يصير به الإنسان مؤمناً، وخلافهم مع جميع الطوائف التي تنتمي إلى الإسلام، ليس من بينها مسألة الإقرار بالصانع، بل إنَّ جميع من ينتسبون إلى اليهودية والنصرانية معترفون بوجود الله تعالى.

4- إنَّ الله تعالى خاطب نبيه محمد صلى الله عليه وسلم وجميع الأنبياء عليهم السلام بأنهم لو أشركوا لحبطت أعمالهم،⁽⁵⁾ ومعنى الشرك هنا الإشراك في العبادة، ولا يقول أحد إنَّ المراد بالشرك هنا هو إنكار الصانع، فدلَّ على أن مجرد الإقرار بالربوبية ليس هو أصل دعوة الإسلام، ولا دعوة الأنبياء عليهم السلام كذلك، وليس هو المراد بمفرده

(1) المازندراني، شرح أصول الكافي (ج3/3،4).

(2) الشعراني، تعليقا على شرح أصول الكافي للمازندراني (ج3/3).

(3) انظر: [الكليني: الكافي، التوحيد/ حدوث العالم وإثبات المحدث، 1/72].

(4) انظر: الصفار، مبادئ وأصول المعارف الإلهية (ص12،13).

(5) قال تعالى: ﴿ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾

[الأنعام:88].

من العباد، وهذا يبين خطأ مذهب الكليني حين جعل إثبات الصانع هو الغاية في التوحيد.

5- إنَّ دلائل أصول الدين عند الشيعة كدلائل غيرهم من المبتدعين، وسمتها أنَّه لا يمكن إثباتها بالنصوص القرآنية وحدها، بل تحتاج إلى شرح أو تفصيل أو تأويلٍ فاسد، ونجد أصحابها يخوضون في الفلسفة والكلام والجدال خوضاً يصعب على العوام فهمه، وهذا يُثبت أنَّ أصول المبتدعين ليست أصولاً معتبرة شرعاً، وإلا لما احتاجت إلى شروحاتٍ وتأويلاتٍ،⁽¹⁾ ومن المعلوم أنَّ التأويل والتفسير لا يُثبت أصلاً دون النص الصريح؛ لأنَّ الله تعالى جعل أدلة الأصول نصوصاً صريحة لا تحتاج إلى تأويلٍ أو تفسيرٍ؛ لأنَّ التأويل والتفسير عمل بشري، والإنسان مهما بلغ من العلم ليس معصوماً من الخطأ، فإذا أُكلت أصول الدين إلى تأويلات البشر صارت عرضةً للخطأ، والأهم من ذلك أنَّ الأهواء قد تتحكم في الإنسان فتجعله يضل الطريق، ويفسّر النصوص بما يوافق هواه، فوجب لذلك اعتماد النص القرآني وحده في الأصول، لأنَّه ثابت لفظاً ودلالة، ولا يتطرق إليه الخطأ،⁽²⁾ وقد ظهر الانحراف في كل الديانات والفرق الضالَّة بسبب الأخطاء والأهواء البشرية، فإنَّ أصولهم لم ترد في كتبهم المنزَّلة، وإنَّما هي أمور استنتجوها، ومعانٍ استنبطوها من خلال النصوص، أو الأدلة المتشابهة، أو الروايات الموضوعية.⁽³⁾

6- إنَّ الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال،⁽⁴⁾ وهذه قاعدة أصولية مشهورة، وأدلة التوحيد التي اعتمدها الشيعة لا تخلو من القول بالظن وبلا دليلٍ شرعي معتبر، وهذا يُسقط أدلتهم، فهم اعتمدوا على شبهاتٍ ظنية، عارضوا بها النصوص، ومن المعلوم أنَّ النصَّ هو الذي يكون لفظه لا احتمال فيه ولا يقبل التأويل، ووجه ثانٍ لبطلان أدلتهم، وهو أنَّ التأويل إنَّما يُسلط على الدليل في حال وجود دليلٍ معارضٍ

(1) انظر: الدليمي، المنهج القرآني الفاصل بين أصول الحق وأصول الباطل (ج1/64).

(2) انظر: المصدر السابق (ج1/68).

(3) انظر: المصدر السابق (ج1/76).

(4) انظر: القرافي، الفروق (ج2/88)، السبكي، رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب (ج1/404).

أقوى منه،⁽¹⁾ والشيعية قد قلبوا هذه الحقائق فاستدلوا بأدلةٍ ساقطة تطرق الاحتمال إليها، بل والبطلان، وعارضوا بها النصوص الصحيحة وأولوها بأدلةٍ موضوعيةٍ.

7- إنَّ الأدلة على ربوبية الله تعالى إما نقلية، وإما عقلية، والشيعية من أضل الناس في المنقول، والمعقول من بين المذاهب، فهم من أكذب الناس في النقليات، ومن أجهل الناس في العقليات، يصدقون من المنقول بما يعلم العلماء بالاضطرار أنَّه من الأباطيل، ويكذبون بالمعلوم بالاضطرار، المتواتر أعظم تواتر في الأمة جيلاً بعد جيل،⁽²⁾ فمثلاً يقولون بدليل الفرجة الذي يُضحك العقلاء على عقولهم، ويأتون بمقدمات عقلية واهية لإثبات أدلتهم التي لا تقنع عوام الناس فضلاً عن خواصهم، كأدلتهم التي ذكروها لإثبات حدوث العالم.

8- إنَّ أشدَّ الناس كفراً كانوا من بُعث إليهم الرسل، وكانت أدلة الرسل كافية لردِّهم عن كفرهم، فموسى عليه السلام قد جادل فرعون الذي ادَّعى الربوبية، وحجة موسى قد دحضت باطل فرعون، كما ورد في أكثر من موضعٍ في القرآن الكريم،⁽³⁾ وكذلك فقد ورد في الآيات القرآنية الرد على من أنكر البعث والمعاد،⁽⁴⁾ وعلى من أنكر حدوث العالم، وعلى من نسب أفعال الله تعالى إلى نفسه،⁽⁵⁾ وعلى من قال بربوبية الشمس والقمر والكواكب،⁽⁶⁾ وبالجملة على كل المعتقدات الكفرية التي مرَّت على تاريخ البشرية، فالله سبحانه وتعالى بيَّن من الأدلة العقلية التي يُحتاج إليها في الرد على الكفار والملحدين أعظم بيان، ونهاية ما يذكره المبتدعة من الأدلة جاء القرآن بخلاصته على أحسن وجه، وذلك كالأمثال المضروبة التي يذكرها الله تعالى في كتابه،⁽⁷⁾ وهذا معنى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الإسراء: 89]، وبهذا لا يبقى مجال للشك أنَّ ما ذُكر في الكافي من الأدلة هو افتراء على دين الله تعالى، ومجادلة بالباطل لإدحاض الحق.

(1) انظر: الشاطبي، الموافقات (100/3).

(2) انظر: ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (ج1/8).

(3) انظر: سورة طه: [49-55]، [الشعراء: 23-28].

(4) انظر: سورة يس: [77-81]، [الجنائفة: 24-26]، [الأحقاف: 33].

(5) انظر: سورة البقرة: [258].

(6) انظر: سورة الأنعام: [76-80].

(7) انظر: ابن تيمية، الفتاوى الكبرى (ج1/129).

9- إنَّ كلَّ من تبني أصلاً لم يرد في كتاب الله تعالى، ولا في سنة نبيه صلى الله عليه وسلم كان متناقضاً في كلامه، ومتناقضاً مع غيره من الفرق الضالَّة، فمثلاً حينما ناظر متكلمو الشيعة فرقة الدهرية عجزت كل طائفة عن تصحيح قولها لاشتراك الطائفتين في جحد أصولٍ فطريةٍ ضروريةٍ جاءت الرسل بكمالها وتمامها، وشهدت بها الأقيسة الصحيحة، فحجة كل واحدٍ من الطائفتين باطلة على أصل نفسه، كما هي باطلة على أصل خصمه، فكانت حججهم باطلة على الأصلين، كما أنَّ ذلك باطل على الأصول الصحيحة، فظهر مع بطلان أصولهم عظم تناقضهم من كل وجه، وينبغي أن يُعلم أنَّ الذي سلط الزنادقة والفلاسفة على أمثال هؤلاء شيئان: أحدهما: ابتداعهم لدلائل ومساائل في أصول الدين تُخالف الكتاب والسنة، ويُخالفون بها المعقولات الصحيحة التي تُفسر بها النصوص الشرعية، والثاني: مشاركتهم لهم في العقليات الفاسدة من المذاهب والأقيسة، ومشاركتهم لهم في تحريف الكلم عن مواضعه، فإنَّهم لمَّا شاركوهم فيما شاركوهم في تأويل بعض نصوص التوحيد بالتأويلات الباطلة، كآيات الصفات كان هذا حجة للدهرية في تأويل نصوص المعاد وغيرها، فقالت لهم الدهرية: القول في آيات المعاد كالقول في آيات الصفات، فكان من حججهم عليهم، وضموا ذلك إلى ما يقولوه المتكلمون ومن حذا حذوهم بأنَّ ظواهر الألفاظ لا تفيد اليقين، فقالوا لهم أنتم تقولون الظواهر لا تفيد القطع أيضاً، والآيات المتشابهة في القرآن الدالة على المشيئة والقدر ليست أقل ولا أضعف دلالةً من الآيات الدالة على المعاد الجسماني، ثم إنَّكم تُجوزون تأويل تلك الآيات، فلم لا تجوزون أيضاً تأويل الآيات الواردة ها هنا؟، فإن قالوا نحن لم نتمسك بآية معينة ولا بحديث معين، ولكن نعلم بالاضطرار إجماع الأنبياء من أولهم إلى آخرهم على إثبات المعاد البدني، فردوا عليهم أنَّه لم يُنقل عنهم كذلك تأويل الصفات والابتداع في التوحيد ما ليس منه، وكل هذا معلوم بالضرورة، فهنا يظهر الفرق في جواب المبتدعين فإنَّهم لا يمكن لهم أن يردوا باطلاً إلا من خلال رجوعهم للأصول الصحيحة، فهنا لن يستطيعوا رد باطل أمثال هؤلاء الزنادقة من خلال أصولهم في التأويل، وإخراج النصوص عن ظواهرها، بل بقولهم نحن نعلم بالاضطرار بمعاد الأبدان؛ لأنَّ الرسل أخبرت به، ولم يجعلوا مستند العلم بذلك دلالة القرآن والحديث والإجماع عليه، لأنَّهم عارضوهم بمثل ذلك وبأبلغ منه في أمر الصفات والقدر، فعَدَلوا إلى ما ذكروه من أنَّنا نعلم بالاضطرار

إخبارهم بالمعاد الجسماني، والذي ألجأهم إلى ذلك هو منهجهم الفاسد في التأويل والتحريف.⁽¹⁾

الرد التفصيلي:

أولاً: الرد على الكليني في جعله العقل أساس معرفة الله تعالى، وقوله بوجوب النظر العقلي:

1- إنَّ ما ذكره الكليني في منزلة العقل، ومكانته في الدين مخالف للسمع، ومناقض لروايات الكافي، فإنَّه جعل العقل أصل معرفة الله تعالى، أي أنَّه يجب على المكلف أن يعرف الله تعالى بحكم عقله، مع قطع النظر عن حكم الله تعالى؛ فقد ورد في الكافي في روايةٍ منسوبةٍ لعلي رضي الله عنه قال فيها: "هبط جبرئيل على آدم عليه السلام فقال: يا آدم إنِّي أمرت أن أُخبرك واحدة من ثلاثٍ، فاخترها ودع اثنتين، فقال له آدم عليه السلام: يا جبرئيل وما الثلاث؟ فقال: العقل والحياء والدين، فقال آدم: إنِّي قد اخترت العقل، فقال جبرئيل للحياء والدين: انصرفا ودعاه، فقالا: يا جبرئيل إننا أمرنا أن نكون مع العقل حيث كان، قال: فشأنكما وعرج،"⁽²⁾ وأورد أيضاً: "إنَّ الله تعالى أكمل للناس الحجج بالعقول،"⁽³⁾ فلذلك فعند الشيعة "وجوب معرفة الله تعالى مستفاد من العقل، وإن كان السمع قد دلَّ عليه،"⁽⁴⁾ ومذهبه هذا باطل من وجوه:

أ- إنَّ هذا القول مخالف للقرآن من وجوه كثيرة، ومنها:

- قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف:40]،⁽⁵⁾ فهذه الآية وما في معناها من الآيات⁽⁶⁾ نصَّ في المسألة، فقصر الحكم في الآية على الله تعالى، والمقصود به الحكم الشرعي بلا نزاع، فلا حكم

(1) انظر: ابن تيمية، بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (ج2/18، 72/2، 71).

(2) [الكليني: الكافي، العقل والجهل، 10/1: ح2].

(3) [المصدر السابق، العقل والجهل، 13/1: ح12].

(4) [الحلي، ابن المطهر، نهج الحق (ص51)].

(5) استدلل بهذه الآية على بطلان مذهب الشيعة علامة الهند شاه عبد العزيز الدهلوي، انظر: مختصر التحفة الإثني عشرية (ج70/1).

(6) أمثال قوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ﴾ [الأنعام:62]، ﴿إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾

[المائدة:1].

للعقل، ولا لبشرٍ مع حكم الله تعالى، فالله تعالى ﴿يَحْكُمُ لَا مُعَقَّبَ حُكْمِهِ﴾ [الرعد:41]، فهنا أفاد انتفاء كل ما من شأنه أن يكون مُعَقَّباً على حكمه، أي أن يَعْقُب حكمه فيبطله،⁽¹⁾ وهو لفظ عام يشمل كل شيءٍ، ومن ضمنه العقل، ولا يُقال إنَّ هذا إبطال للدليل العقلي، فمذهب أهل السنة والجماعة أنَّ العقل يدلُّ على الخالق سبحانه وتعالى، ولكن العقل إما أن يكون قد دلَّ عليه السمع، فيكون دليلاً شرعياً عقلياً، وإما أن يكون دليلاً معضداً للسمع، فعلى كلا الحالتين لا يستقل العقل بمعرفة الأحكام وإنشائها.

وأما الكليني وتبعه الشيعة في ذلك، جعلوا العقل دليلاً مستقلاً في معرفة أحكام الشرع، وهذا القول باطل؛ لأنَّ مبناه على تحكيم العقل، وامتناع العرفان بغيره، وكلاهما ممنوع.⁽²⁾

قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء:15]، فلو كانت معرفة الله تعالى أمراً واجباً بحكم العقل، لوقع العذاب بترك ذلك قبل أن يبعث الله تعالى الرسل، وهذا باطل،⁽³⁾ فدلَّ على بطلان مذهب الشيعة، في أنَّ النظر في معرفة الله تعالى واجب بحكم العقل، بناءً على أنَّه لا حاكم بالحسن والقبح سوى العقل، ولا حكم لله تعالى فيهما، بل إنَّهم جعلوا الله تعالى تابعاً في أفعاله لحكم العقل، ولا يجوز أن يخالفه، ولكن الحق أنَّ الله تعالى جعل حجته على خلقه هم رسله عليهم السلام، وليس ما ركبَّ الله تعالى فيهم من عقول قال تعالى: ﴿رُسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء:165].

ب- القول إنَّ معرفة الله تعالى واجبة بحكم العقل مخالف لما يرويه الكافي؛ حيث ورد فيه: "ليس لله على خلقه أن يعرفوا، وللخلق على الله تعالى أن يُعرِّفهم، والله تعالى على الخلق إذا عرَّفهم أن يقبلوا،"⁽⁴⁾ فهنا بيَّن أنَّ العباد لا يجب عليهم معرفة شيءٍ إذا لم يُعرِّفهم الله تعالى، فلو كان العقل هو الحجة فيلزم على الخلق أن يعرفوا، حتى وإن لم ينزل البيان من الله تعالى، وأصرح من ذلك رواية: "إنَّ الله تعالى يحتج على العباد بما

(1) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير (ج13/172).

(2) انظر: الألوسي، السيوف المشرقة ومختصر الصواعق المحرقة (ج1/337).

(3) انظر: الدهلوي، مختصر التحفة الإثني عشرية (ج1/70).

(4) [الكليني: الكافي، التوحيد/ حجج الله على خلقه، 1/164: ح1].

آتاهم وعرفهم، ثم أرسل إليهم رسولا، وأنزل عليهم الكتاب، فأمر فيه ونهى،⁽¹⁾ فكيف يكون العقل هو الأصل ولا يُذكر، ويتم الاختصار على حجة السمع؟.

2- إن أركان الدين عند الشيعة لا تثبت اتفاقاً عندهم إلا بحكم الشرع، وإن معرفة الله تعالى عندهم هي أساس التوحيد، فيقال لهم كما أن النبوة والإمامة والمعاد لا تثبت إلا بالشرع، ولا مجال فيهم لاجتهاد العقول، فقولوا ذلك في التوحيد كذلك، فكيف يكون توحيد الله تعالى الذي هو أعظم من الإمامة فيه مجال للحكم العقلي؟، والعجيب أن الشيعة يأخذون بأقوال أئمتهم دون مراجعة، ولا أعمال للعقل وهم بشر، ويردّون كلام الله تعالى إلى حكم عقولهم، فما لكم كيف تحكمون أيها الشيعة!!!.

3- القول بأن العقل هو أفضل ما عُبد الله تعالى به، وأنه يجب النظر في أدلة وجود الله تعالى كي نتوصل بها إلى معرفته، يلزم منه أن من مات في مدة النظر والمهلة لمعرفة دلائل وجود الله تعالى، وقبل قبوله الإسلام مات مطيعاً لله تعالى، مُقيماً على أمره، لا بدّ من إدخاله الجنة كما يدخل المسلمون.⁽²⁾

4- إن الكليني وشيعته يقولون إن معرفة الله تعالى واجبة بالعقل، فيقال لهم: وماذا تريدون بالوجوب؟، فإن قيل: أريد به ما يكون تركه إثماً، وفعله ثواباً، فيقال لهم: فقد ثبت الشرع حيث قلتم بالثواب والإثم، وهو شرعي، فبطل قولك.⁽³⁾

5- إن طريقة النظر التي قال بها الكليني والتي سار فيها على طريقة المتكلمين باطلة، فالقول إن أول ما يجب على الإنسان النظر المؤدي إلى معرفة الله عز وجل، وأن النظر العقلي هو أفضل ما عُبد الله تعالى به، لم يُنسب منه شيء إلى النبي صلى الله عليه وسلم؟، ولا حتى لنفر الصحابة الذين يعتقد الشيعة إيمانهم، فكيف يجوز أن يخفى عليهم أول الفرائض وهم صدر هذه الأمة، والسفراء بيننا وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولئن جاز أن يخفى أول واجب على الصحابة، حتى لم يبينوه لأحد من هذه الأمة، مع شدة اهتمامهم بأمر الدين وكمال عنايتهم، فلعله خفي عليهم فرائض أحر، ولئن كان هذا جائزاً فلقد ذهب الدين واندرس؛ لأننا إنما نبنينا أقوالنا على أقوالهم، فإذا ذهب الأصل فكيف يمكن البناء عليه؟، وأما النظر بقدر ما ورد به

(1) [الكافي: الكليني التوحيد/ حجج الله على خلقه، 1/164، 165: ح4].

(2) انظر: بزمول، الانتصار لأصحاب الحديث (ج1/64).

(3) انظر: الدهلوي، مختصر التحفة الإثني عشرية (ج1/79).

الكتاب والسنة لينال المؤمن بذلك زيادة اليقين وتلج الصدر وسكون، القلب فهذا لا يُنكر،⁽¹⁾ بل هو ما وردت الأدلة على مشروعيته، وأنه عبادة يتقرب بها المسلم إلى الله تعالى.

6- إنَّ ما يُدلل على فساد مذهبهم بوجوب النظر العقلي، أنهم لا يُكفرون عوام الشيعة، وهذا قد ناقضوا فيه أصولهم، حيث أثبتوا حقيقة المعرفة والإيمان بغير طريقها على أصولهم،⁽²⁾ وحكموا بإيمان من لم يسلكها.

7- إنَّ القول بأنَّ النظر واجب بحكم العقل مخالف للقرآن الكريم؛ فإنه قد دلَّ على أنَّ النظر في معرفة الله تعالى واجب بحكم الشرع، وهذا في مثل قوله تعالى: ﴿فَانظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَتِ اللَّهِ كَيْفَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّ ذَلِكَ لَمُحْيٍ الْمَوْتَى وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الروم: 50] وقوله تعالى: ﴿قُلِ انظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا تُغْنِي الْآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس: 101].⁽³⁾

ثانياً: الرد على دليل النظم:

1- إنَّ برهان النظم الذي وردت الإشارة إليه في روايات الكافي وإن كان موافقاً لما جاء في القرآن الكريم من النظر في المخلوقات للاستدلال بها على الخالق، ولكنه مخالف من جهة المقدمات التي تُجعل للدليل، فإنَّ النظر الوارد في آيات القرآن الكريم يكون الاستدلال به مباشرة على المقصود، دون توسط المقاييس العقلية،⁽⁴⁾ والمقدمات الكلامية الصعبة التي لا فائدة من ذكرها، بل هي من باب التنطع، والتكلف المذموم.

2- إنَّ دليل النظم من الأدلة السمعية، ولا يُحتاج في فهمه وإدراكه أي عناء، وأما طريقة الكليني فهي نفس طريقة المتكلمين بأن يذكر الأدلة السمعية، ولا يهتم بها على الوجه المطلوب، بل يذكر الدليل الشرعي ويثبتته من جهة العقل، فهم كعادتهم لا يهتمون بالشرع لإثبات العقائد.⁽⁵⁾

(1) انظر: بازمول، الانتصار لأصحاب الحديث (ج1/61).

(2) انظر: المصدر السابق (ج1/74).

(3) الألويسي، السيوف المشرقة ومختصر الصواعق المحرقة (ج1/337).

(4) انظر: نور، منهج أهل السنة والجماعة والأشاعرة في توحيد الله تعالى (ص321).

(5) انظر: الرقب، مناهج الإسلاميين (ص337-338).

ثالثاً: الرد على دليل الحدوث:

1- إنَّ عمدة دليل الحدوث إثبات الإمكان الخارجي للمخلوقات، وهم يثبتون الإمكان الخارجي بمجرد إمكانه الذهني، وهو على معنى أنه لو قُدِّر وجوده لم يلزم من تقدير وجوده محال، والسؤال من أين يُعلم أنه لا يلزم من تقدير وجوده محال؟، فإنَّ هذه قضية كلية سالبة، فلا بدَّ من العلم بعموم هذا النفي،⁽¹⁾ ولا يجب أن ما لم يظهر امتناعه يجب أن يكون ممكناً؛ لأنَّ الشيء قد يكون ممتنعاً لأمرٍ خفيةٍ لازمة له، فما لم يُعلم انتفاء تلك اللوازم، فلا يمكن الجزم بالإمكان وعدمه، وبذلك يتحقق الإمكان الخارجي، وأما الإمكان الذهني فحقيقته عدم العلم بالامتناع، وعدم العلم بالامتناع لا يستلزم العلم بالإمكان الخارجي، بل يبقى الشيء في الذهن غير معلوم الامتناع، ولا معلوم الإمكان الخارجي، وهذا هو الإمكان الذهني؛⁽²⁾ وبذلك لا يمكن أن نبني دليل الحدوث على هذه المقدمة؛ لأنَّه غير مُسلَّم بها.

2- إنَّ من المقدمات التي تمَّ الاستدلال بها على حدوث العالم هو تغيره، وذكر أنَّ التغير والحركة من علامات الحدوث، وهذا لا يُسلَّم به؛ لأنَّ كون ماهية الحركة مركبة من جزء سابق، وجزء لاحقٍ لا يُنافي دوامها في ضمن أفرادها المتعاقبة، وهذا في حال كون أفرادها لا أول لها، وهو المعنى بكونها أزلية، فيمكن للشيء أن يكون أزلياً وأفراده تتعاقب، وأما القول إنَّ ما كانت هذه صفته فلا يكون أزلياً فمقدمة غير مُسلَّم بها، بل إنَّ جماهير المسلمين يقولون إنَّه يجوز على الشيء أن يكون أدياً حتى وإن كانت أفرادها تتعاقب.⁽³⁾

3- إنَّ إثبات الصانع في القرآن بنفس آياته، والتي من بينها دليل الخلق، وهذا من غير احتياج إلى قياسٍ كليٍّ تتوسط فيه المقاييس العقلية، كأن يُقال: العالم حادث، وكل حادث فلا بدَّ له من مُحدث، أو كل ممكن فلا بدَّ له من مُرَجِّح، فإنَّ الآيات واضحة الدلالة على مدلولها، دون الحاجة إلى توسط هذه المقدمات، وإقامة الأدلة المعقدة على كل مقدمة من هذه المقدمات، فالإنسان يعلم فقر نفسه وحاجتها إلى

(1) قوله: "سالبة كلية:" أي أنَّ المسألة عامة، فيجب أن يكون حكم النفي عاماً حتى يعم النفي جميع أفرادها.

(2) انظر: ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل (ج1/30).

(3) انظر: المصدر السابق (ج2/345،346).

خالقها من غير أن يخطر بباله أنها ممكنة، والممكن الذي يقبل الوجود والعدم، أو أنها محدثة، والمحدث المسبوق بالعدم، فلو لم يكن للفقر إلى الصانع علة إلا الإمكان، أو الحدوث، لما جاز العلم بالفقر إليه حتى تُعلم هذه العلة؛ إذ لا دليل على حاجتهم وفقرهم إلى الصانع إلا هذا، وهذا معلوم البطلان، فكل البشر يعلمون ضرورة فقرهم وحاجتهم إلى خالقهم، حتى وإن لم يعلموا هذه الأدلة، وهذه هي طريقة القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 21، 22]، فقد بيّن سبحانه وتعالى أن نفس هذه الذوات آية على الله تعالى، ولما وبّخهم وبيّن حاجتهم إلى الخالق، بيّن أنهم يعرفون فقر أنفسهم بداهةً، فاستخدام طرق المتكلمين مخالف للقرآن الكريم في الوسائل، فوسيلة القرآن الكريم فطرية قريبة موصلة إلى المقصود، وأما الطرق الكلامية فهي معقدة وطويلة؛⁽¹⁾ لذلك يُقال حتى ولو كانت هذه الطرق صحيحة، لكن معرفة الله تعالى ليست مفتقرة إليها، وفيها طول وعقبات تُبعد المقصود، فإنها كثيرة المقدمات ينقطع السالكون فيها كثيراً قبل الوصول، ومقدماتها في الغالب إما مشتبهة يقع النزاع فيها، وإما خفية لا يدركها إلا الأذكىء،⁽²⁾ فكيف إذا كان أكثرها بدعاً وأباطيل وتخرصات.

رابعاً: الرد على دليل الإمكان:

1- إنَّ دليل الإمكان الذي قالوا به قد نقضوه بزعمهم أنَّ العباد خالقو أفعالهم؛ إذ التقدير على ذلك أنَّ الرب-حاشاه- عاجز عن الانفراد بمفعولٍ منفصلٍ عنه، وكما أنَّ واجب الوجود بنفسه تكون نفسه كافية في حقيقة ذاته وصفاته، غير مفتقر إلى غيره، فكذلك يجب ألا يكون مفتقراً إلى غيره في شيء من أفعاله ومفعولاته، ويجب أن يكون منزهاً عن شريكٍ له في الفعل والمفعول؛ لأنَّ أفعاله القائمة به سبحانه وتعالى داخلة في مسمى نفسه، فمفعول الرب صادر عن فعله، وافتقاره إلى غيره في بعض المفعولات يُوجب افتقاره في فعله، ويُوجب افتقاره أيضاً في صفته المتعلقة بهذا الفعل القائمة بالله تعالى، ولو كانت ذاته كاملة غنية لم تفتقر إلى غيره في فعلها، فافتقاره

(1) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج10، 10، 12).

(2) انظر: المصدر السابق (ج1، 22).

إلى غيره بوجهٍ من الوجوه هو وصف له بالإمكان المُناقض لكونه واجب الوجود بنفسه، وكل ما يُسمى قادراً أو فاعلاً أو مدبراً سوى الله تعالى فله شريك هو له كالشرط، وله معارض، هو له مانع وُضد، فما من مخلوقٍ إلا له شريك وندّ، والرب سبحانه وحده هو الذي لا شريك له ولا ندّ له، بل ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، ولهذا لا يستحق غيره أن يُسمى خالقاً ولا رباً مطلقاً، والقول بأنّ العباد لهم مشيئة مستقلة عن مشيئة الله تعالى ينقض ذلك كله؛ لأنّ ذلك يقتضي الاستقلال والانفراد بالمفعول المصنوع، وليس ذلك إلا لله تعالى وحده، فكما أنّ الوحدانية واجبة له لازمة له، فالمشاركة واجبة للمخلوق لازمة، فالمخلوقات وما فيها من الافتراق والتعداد والاشتراك يوجب افتقارها وإمكانها،⁽¹⁾ والحاصل أنّه لو كان العباد خالقي أفعالهم؛ فيلزم أن يشاركوا الرب في فعله، وفي هذا دليل على فقر الرب وإمكانه؛ لأنّ مفعول الرب صادر عن فعله، وفعله متعلق بصفة قائمة بذاته تعالى، فتعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

2- إنّ الإمكان والحدوث متلازمان، وهو الذي عليه جماهير العقلاء من الأولين والآخرين، حتى قدماء الفلاسفة كأرسطو وأتباعه قالوا بذلك، فهم يقولون: إنّ كل ممكنٍ فهو محدث، وكذلك أنكر الفلاسفة الجدد كابن رشد وغيره التفريق بينهما؛⁽²⁾ ولذلك فمن الخطأ جعل دليل الحدوث منفصل عن الإمكان، فإن كليهما يدلان على معنى واحد، وإن خالفوا في ذكر مقدمات كل دليل.

3- إنّ الإمكان والحدوث دليلان على الافتقار، لا يعني أنّ هذين الوصفين جعلاً الشيء مفقراً، بل فقر الأشياء إلى خالقها لازم لها لا يحتاج إلى علة، كما أن غنى الرب لازم لذاته، لا يفتقر في اتّصافه بالغنى إلى علة، وكذلك المخلوق لا يفتقر في اتّصافه بالفقر إلى علة، بل هو فقير لذاته، لا تكون ذاته إلا فقيرة فقراً لازماً لها، ولا تستغنى إلا بالله تعالى،⁽³⁾ فتبين بذلك أنّ هذه الطريقة مخالفة للشرع والعقل، وأنّها مخالفة لما بعث الله تعالى به رسوله صلى الله عليه وسلم، ولما فطر عليه عباده، وأنّ

(1) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج2/34،35،36).

(2) انظر: المصدر السابق (ج5/514).

(3) انظر: المصدر نفسه (ج5/515).

أهلها من جنس الذين قالوا: ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾
[المك:10].⁽¹⁾

خامساً: الرد على دليل الفرجة:

1- إنَّ دليل الفرجة الذي استدلَّ به الكليني ظاهر التهافت، وفيه من الأباطيل والخرافات ما لا يخفى، وخطأ هذا الكلام وتهافته واضح، فحتى وإن كانت الفرجة قديمة فهل يصح أن يُطلق عليها إلهاً؟، فالإله له صفاته التي يتصف بها، فهل الفاصل الذي يقع به التمايز يُطلق عليه إلهاً لمجرد أنه قديم؟، فأبي عقل يقرُّ بذلك؟، وهناك من شرَّح الكافي من قال بقدم العالم كما مرَّ فهل يلزم من مذهبه القول بتعدد الآلهة، فلو كان هذا التعليل صحيحاً في أنَّ الفرجة لو كانت قديمة لكانت إلهاً، فلزوم القول بالهية العالم لو كان قديماً أولى، وهذا لا يقوله عاقل.

2- لو كان الأمر كما ذكر الكليني في برهان الفرجة، وكان دليلاً صحيحاً فلقائل أن يقول: بأنَّه حتى على القول بأنَّ الله تعالى واحد، فإنَّ الفرجة التي تُميِّز الربَّ عن مخلوقاته يلزم أن تكون إلهاً؛ لأنَّها يجب أن تكون قديمة قِدم الرب، ولا يصح أن تكون أمراً عديمياً، وإلا للزم ألا يتميز الرب عن المخلوقات؛ فعلى هذا يلزم أن يكون إلهان، وهما الرب والفرجة القديمة التي بينه وبين مخلوقاته، فهنا معارضتهم بنفس دعواهم، ولا جواب لهم عن ذلك، فيتضح أنَّ هذه الجدليات الباطلة لا فائدة منها؛ لأنَّها لو كانت مع العوام فلن يفهموها، ولن تُقيدهم شيئاً في توحيدهم، ولو كانت مع أصحاب العقول فسيأتوا بالحجج الجدلية التي لا انتهاء لها، وبما لا قبيلَ لهم بردها.

(1) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج13/168).

المبحث الثالث

مكانة توحيد الربوبية بين البخاري والكَليني

المطلب الأول

مكانة توحيد الربوبية عند البخاري

إنَّ وجود الله تعالى⁽¹⁾ وربوبيته من الأمور البديهية والضرورية، وآيات ودلائل وجوده تعالى أظهر وأشهر من أن يُسأل عنها، فإنَّ إقرار البشر بوجود خالقهم أعظم من إقرارهم بأي موجودٍ سواه.⁽²⁾

والإمام البخاري في صحيحه لم يذكر توحيد الربوبية استقلالاً بحشد الأدلة والبراهين عليه، بل أورده كقضية مسلمة. لأنَّ توحيد الربوبية لا يحتاج إلى استدلال، ولا يحتل الجدال والمماراة،⁽³⁾ وإنَّما أورده كي يتمَّ التوصل من خلاله إلى غايات أخرى، فالاعتراف بالربوبية كسائر العلوم الضرورية التي يتمُّ ذكرها كمقدماتٍ مسلم بها، ويُتوصل بها إلى حقائق تُبنى عليها، وأهمها إثبات توحيد الألوهية الذي ينكره المشركون وغيرهم من الكفار، وهذا هو منهج القرآن والسنة النبوية.⁽⁴⁾

ويمكن توضيح مكانة توحيد الربوبية عند البخاري من خلال النقاط التالية: -

1- الإقرار بالربوبية أمر فطري:

إنَّ الإقرار بالخالق أمر فطري ضروري، فالقلوب مفضورة على الإقرار بالله تعالى أعظم من الإقرار بغيره من الموجودات، وهذا في حق من سلمت فطرته، وقد يُحتاج إلى الأدلة عند تغير الفطرة لأحوال تُعرض عليها،⁽⁵⁾ وهذا معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم: « مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يمجِّسانِهِ، كَمَا تُنْتَجُ الْبَهِيمَةُ بِهَيْمَةٍ جَمْعَاءَ، هَلْ تُحْسِنُونَ فِيهَا مِنْ

(1) وهو من لوازم توحيد الربوبية كما مرَّ.

(2) انظر: ابن أبي العز الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية (ج1/30-31).

(3) انظر: الغامدي، البيهقي وموقفه من الإلهيات (ج1/116).

(4) انظر: ابن أبي العز الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية (ج1/30).

(5) انظر: ابن أبي العز الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية (ج1/35)، ابن تيمية، مجموع الفتاوى

(ج6/73).

جَدْعَاءَ، ثُمَّ تَلَا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿فَطَرَهُ اللَّهُ الَّذِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ﴾ [الروم: 30]،⁽¹⁾ "والفطرة هاهنا الإسلام، وهو المعروف عند عامة السلف من أهل العلم"⁽²⁾، فمعرفة الله مركوزة في الفطر، فكل مولود يُولد على معرفة الله تعالى والإقرار به، فإذا لزم غير ذلك، فلأجل ما يعرض على الفطرة من التغيرات والأسباب الخارجية من جهة الأبوين، وأمّا من سلم من ذلك استمر على الحق، فالكفر وإنكار الخالق ليس من ذات المولود ومقتضى طبعه.⁽³⁾

2- الإقرار بالربوبية لا يدخل صاحبه في الإسلام، ولا ينفي عنه الشرك⁽⁴⁾:

إنَّ توحيد الربوبية من لوازم توحيد الألوهية، ولكنه ليس أساس الدين وغايته، ولم تُبعث الرسل للدعوة إليه وحشد الأدلة عليه، وإنما دعوتهم لعبادة الله تعالى، المتضمنة لمعرفته والإقرار بوجوده،⁽⁵⁾ والدليل على ذلك أنَّ عامة المشركين كانوا يقرُّون بربوبية الله تعالى، وأنَّه خالق السموات والأرض، ولم يكن معتقدتهم في الأصنام أنَّها مشاركة لله تعالى في ذلك، بل يقولون: ﴿هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: 18]، ولم يدخلهم ذلك في الإسلام،⁽⁶⁾ والله تعالى قد أخبر عنهم في ذلك فقال تعالى: ﴿وَلَكِنَّ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ [الزخرف: 87]، وقال: ﴿وَلَكِنَّ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: 25]، ولكنهم كانوا مع إقرارهم بربوبيته يشركون في عبادته؛ ولذلك قال الله تعالى عنهم: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾

-
- (1) [البخاري: صحيح البخاري، تفسير القرآن/ (لا تبديل لخلق الله) [الروم: 30]، ص812: ح4775].
(2) ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (ج72/18)، وانظر: البيهقي، شعب الإيمان (ج178/9)، ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج245/4)، الحكمي، معارج القبول (ج91/1).
(3) انظر: ابن حجر، فتح الباري (ج248/3)، ابن الجوزي، كشف المشكل من الصحيحين (ج373/3)، النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (ج207/16)، العيني، عمدة القاري (ج149/2)، الشوكاني، نيل الأوطار (ج236/7).
(4) انظر: الفهد، الأصول الشرعية في التوحيد والشرك (ص3).
(5) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج15/2).
(6) انظر: ابن أبي العز الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية (ج31/1)، ابن عبد الوهاب، الدرر السنية في الأجوبة النجدية (ج28/2).

[يوسف:106]،⁽¹⁾ فمن كان توحيد منتهى تحقيقه هو توحيد الربوبية كان توحيد من توحيد المشركين.⁽²⁾

3- الربوبية لم تُذكر استقلالاً، بل مقترنة بغاية، ومنها:

أ- إلزام المشركين باعترافهم بتوحيد الربوبية ليقروا بتوحيد الألوهية:⁽³⁾

لقد كان الكفار يقرون بتوحيد الربوبية، ولكنهم يشركون في عبادة الله تعالى؛ ولذا فالله تعالى يذكر دلائل ربوبيته، وأنه لا خالق ولا مدبر إلا هو، وأن ذلك مستلزم أن لا يُعبد إلا الله تعالى، فيجعل الأول دليلاً على الثاني،⁽⁴⁾ كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 21-22]،⁽⁵⁾ فهذا خطاب عام للكفار والمنافقين ألا يجعلوا لله تعالى أنداداً يعبدونهم كعبادة الله تعالى، وهم يعلمون أنه الخالق والمنعم دون الأنداد، وأن له الوجدانية بالقوة والإمكان فلا يقدر على ما ذكره أحد سواه.⁽⁶⁾

والنبي صلى الله عليه وسلم عندما يذكر ربوبية الله تعالى فإنه يقرنها بألوهيته تعالى كقوله صلى الله عليه وسلم: «اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ، أَنْتَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ قَيِّمُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، لَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، قَوْلُكَ الْحَقُّ، وَوَعْدُكَ الْحَقُّ، وَلِقَاؤُكَ حَقٌّ، وَالْجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنَّارُ حَقٌّ، وَالسَّاعَةُ حَقٌّ، اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ، وَإِلَيْكَ أُنَبِّتُ، وَبِكَ خَاصَمْتُ، وَإِلَيْكَ

(1) انظر: [البخاري: صحيح البخاري، التوحيد/ ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 22]، ص1261].

(2) انظر: السفاريني، لوامع الأنوار البهية (ج1/307).

(3) انظر: نور، منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله تعالى (ج1/107).

(4) انظر: ابن أبي العز الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية (ج1/36).

(5) انظر: [البخاري: صحيح البخاري، تفسير القرآن/ قول الله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 22]، ص744، وكذا استدلل في نفس الباب بقوله تعالى: ﴿قُلْ أُنذِرُكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَنْدَادًا ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [فصلت: 9]، ص744].

(6) انظر: البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن (ج1/93)، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (ج1/231)، ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير (ج1/43).

حَاكَمْتُ، فَأَغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ، وَأَسْرَرْتُ وَأَعْلَنْتُ، أَنْتَ إِلَهِي لَا إِلَهَ لِي غَيْرُكَ»،⁽¹⁾ فهنا ذكر الربوبية وأتبعها بالألوهية، وهي مقتضى الإيمان والإذعان والإنابة.⁽²⁾

ب- بيان الأدلة لمن فسدت فطرته، والرد عليهم:

لقد ذكر الإمام البخاري في صحيحه باب قوله: ﴿وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ﴾ [الجاثية:24]،⁽³⁾ وفي هذه الآية يخبر الله تعالى عن قول الدهرية من الكفار، ومن وافقهم من مشركي العرب، أنهم قالوا: لا حياة لنا إلا حياتنا التي نحن فيها، ولا حياة سواها، إنكاراً منهم بالبعث بعد الممات،⁽⁴⁾ وكانوا يسندون الحوادث إلى الدهر، فيقولون: إن الذي يفنيهم ويهلكهم هو مرُّ الأيام والليالي، والله تعالى بين أنهم يقولون ذلك تخرصاً، بلا علم ولا يقين،⁽⁵⁾ وأنه سبحانه هو من يفنيهم ويهلكهم، وقد أورد الإمام البخاري للرد عليهم قول الله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعَدَّا عَلَيْنا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾ [الأنبياء:104]،⁽⁶⁾ أي أنه سبحانه وتعالى قد أخرجكم من العدم إلى الوجود، والذي قَدِرَ على البُداء قادر على الإعادة بطريق الأولى.⁽⁷⁾

والله تعالى قد أكد البعث في الآية السابقة بأدلة متعددة، فقد أورد سبحانه الدليل قبل الدعوى⁽⁸⁾ لتتمكن في النفس، ثم قال: ﴿وَعَدَّا عَلَيْنا﴾، أي أن ذلك حق واجب وكائن لا محالة، ثم أكد ذلك بحرف التوكيد ﴿إِنَّا﴾، وذكر فعل الكون، وهو يفيد

(1) [البخاري: صحيح البخاري، التوحيد/ ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام:73]، ص1238: ح7385].

(2) انظر: الغنيمان، شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري (ص181).

(3) انظر: [البخاري: صحيح البخاري، تفسير القرآن/ ﴿وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ﴾ [الجاثية:24]، ص825].

(4) انظر: الطبري، جامع البيان (ج77/2)، ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (ج268/7).

(5) انظر: الطبري، جامع البيان (ج77/22)، الألويسي، روح المعاني (ج24/19).

(6) انظر: [البخاري: صحيح البخاري/ قوله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعَدَّا عَلَيْنا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾ [الأنبياء:104]، ص801].

(7) انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (ج270/7)، القسطلاني، إرشاد الساري (ج242/7).

(8) أي أورد الدليل على قدرة الله تعالى على البعث قبل إيراد دعوى إنكار البعث التي تُفهم من قوله تعالى {نُعِيدُهُ}.

أن قدرته قد تحققت بما دلَّ عليه الدليل، وكل ذلك وجوه للاهتمام بتحقيق وقوع البعث، والرد على من أنكر قدرة الله تعالى على البعث⁽¹⁾.

ج- زيادة المؤمن إيماناً:

وقد وردت هذه الغاية كثيراً في صحيح البخاري، مثل بَابُ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران]،⁽²⁾ ففي هذه الآية وجَّه الله تعالى أصحاب العقول للتدبر فيما خلقه الله تعالى من السموات والأرض، وفي تعاقب الليل والنهار، وفي ذلك آيات وعظات لأصحاب العقول الكاملة التي تدرك الأشياء بحقائقها، والنظر يكون في المخلوقات، وفي النظام الذي جُعل فيها، والمقصود في هذه الآية بيان تفرد الله تعالى بالملك والقدرة، والحث على التفكير والتدبر في مخلوقات الله تعالى ليزداد يقين المؤمن وإيمانه بربه.⁽³⁾

(1) انظر: الرازي، مفاتيح الغيب (ج19/22)، ابن عاشور، التحرير والتنوير (ج158/17)، وهناك عدة أبواب للرد على من أنكر بعض خصائص الربوبية، مثل: [البخاري: صحيح البخاري، القدر/ ﴿وَحَرَامٌ عَلَى قَرْبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء: 95]، ص1109، تفسير القرآن/ ﴿قُلْ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ [الإسراء: 56]، ص793/ ﴿وَدَاوُلًا سُوعَاءًا، وَلَا يَعْثُونَ وَيَعُوقُونَ﴾ [نوح: 23]، ص845.

(2) انظر: [المصدر السابق، تفسير القرآن/ قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران]، ص761.

(3) انظر: جامع البيان، جامع البيان (ج473/7)، ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (ج84/2)، الألوسي، روح المعاني (ج361/3)، ابن عاشور، التحرير والتنوير (ج196/14)، وهناك عدة أبواب مشابهة مثل، [البخاري: صحيح البخاري، التوحيد/ ما جاء في تخليق السموات والأرض وغيرها من الخلائق، ص1250، وباب ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾ [البقرة: 260]، ص574.

المطلب الثاني

مكانة توحيد الربوبية عند الكليني

إنَّ ربوبية الله تعالى التي اعتنى بها الكليني لم يقرها بكامل لوازمها، ولم يذكر مقتضياتها، بل ذكر بعض أدلة إثبات الصانع فقط، مع الأخذ بعين الاعتبار ما ذكره من شركات تُناقض توحيد الربوبية؛ ولذلك سيُذكر في هذا المطلب مكانة إثبات وجود الصانع عند الكليني، وسيُطلق عليه توحيد الربوبية تجاوزاً.

لقد اهتمَّ الكليني بتقرير وجود الله تعالى، وأقام الحجج والبراهين على ذلك من خلال رواياته، وأطال في ذلك المقال، وممَّا يدلُّ على ذلك أنَّ الروايات الواردة لإثبات الصانع في كتاب التوحيد في الكافي كانت أكثر من عُشر الروايات،⁽¹⁾ فلا تكاد تجد مسألة قد أُعطيت هذا الحجم من الاهتمام من حيث الروايات، وإيراد الأدلة مثلما أُعطيت هذه، وقد سار الكليني على طريقة المتكلمين في الاهتمام بإثبات وجود الله تعالى، وجعله أساس الدين، وبيان مكانة إثبات وجود الله تعالى عند الكليني كالتالي:

1- إثبات الصانع أساس التوحيد:

إنَّ أول باب في كتاب التوحيد في الكافي هو: "باب حدوث العالم، وإثبات المحدث"،⁽²⁾ وفي هذا إشارة إلى أنَّه أساس التوحيد، ويمكن القول إنَّ أظهر مسألة في كتاب التوحيد، هو المناظرة مع الزنادقة، وإيراد الحجج عليهم، وردَّ دعواهم بعدم وجود إله؛ ولذا فقد ذكر سُرَّاح الكافي أنَّ التوحيد هو إثبات وجود الصانع، ووحدته، وصفاته الذاتية والفعلية، وسائر ما يصح ويُمْتنع عليه،⁽³⁾ وهذا تعريف دقيق ومطابق لما عليه روايات الكافي، فعمدة التوحيد في الكافي هو إثبات وجود الله تعالى، وأنَّه إله واحد، وهذا من لوازم الربوبية كما مرَّ.⁽⁴⁾

(1) عدد الروايات الواردة في كتاب التوحيد في الكافي هي (219) رواية، وكان من بينها ما يقرب من (30) رواية في إثبات الصانع، ومناظرة المنكرين، وهي من أطول الروايات، وأكثرها إيراداً للحجج.

(2) [الكليني: الكافي، التوحيد/ حدوث العالم، وإثبات المحدث، 72/1].

(3) انظر: المازندراني شرح أصول الكافي (ج1/3).

(4) وهذا قد مرَّ تفصيله، انظر: ص 67.

2- دعوة الرسل والأولياء كانت لإثبات الربوبية:

إنَّ مهمة الرسل كما يرى الكليني هو إثبات وجود الله تعالى، وأنَّه الخالق والمدبر، ولبيان دلائل وشواهد وجوده تعالى،⁽¹⁾ والكليني لا يُدرج التوحيد العملي ضمن أقسام التوحيد،⁽²⁾ فعلى ذلك تكون مهمة الرسل إثبات وجود الصانع، وتقرير بعض أفعاله، ونفي الصفات عنه، وكذلك الأئمة مهمتهم في التوحيد كانت مُنصَّبة لإثبات الصانع، والرد على الزنادقة، والتعريف ببعض أفعال الله تعالى، وبخاصة الخلق والاختراع،⁽³⁾ وقد ذكر الكليني خطبة مشهورة لعلي رضي الله عنه ذكر فيها دلائل وشواهد ربوبية الله تعالى،⁽⁴⁾ وقال الكليني معقِباً عليها: "وهي كافية لمن طلب التوحيد، إذا تدبرها وفهم ما فيها"،⁽⁵⁾ وقال عنها الكليني إنَّها كافية في التوحيد؛ لأنَّ الغاية في التوحيد هو إثبات الصانع ووحدته، وقد تضمنت تلك الرواية كثيراً من الأدلة على ذلك، والرد على المنكرين.

3- تفسيره لكلمة التوحيد بأنَّ المراد منها الإقرار بوجود الله تعالى:

ذكر الكليني في بعض رواياته معنى كلمة التوحيد، ومنها ما نسبه لأبي الحسن رضي الله عنه قال: سألته عن أدنى المعرفة، فقال: "الإقرار بأنَّه لا إله غيره، ولا شبه له، ولا نظير، وأنَّه قديم، مثبت، موجود، غير فقيد، وأنَّه ليس كمثله شيء"،⁽⁶⁾ والمقصود بأدنى المعرفة هي ما يصير بها المرء مسلماً، والرواية تتضمن تفسير كلمة التوحيد، ومعناها الإقرار بوجود ذات الخالق، وقوله: "لا إله غيره"، للدلالة على نفي الشريك المُوجب للتوحيد المطلق، وأنَّه قديم، إذ لو كان حادثاً لكان مفتقراً إلى موجودٍ فلا يكون واجباً بالذات، ولو كان معه شيء في الأزل لم يجز أن يكون خالقاً له؛ لأنَّه لم يزل معه، فكيف يكون خالقاً له،⁽⁷⁾ وعند تفسير كلمة التوحيد لم يتم التطرق إلى

(1) انظر: الكليني، مقدمة الكافي (ج1/6).

(2) كما سيأتي بيان ذلك، انظر: ص228.

(3) انظر: [الكليني: الكافي، التوحيد/ حدوث العالم وإثبات المحدث، 172-81: ح1، ح2، ح3، ح4].

(4) [المصدر السابق، التوحيد/ جوامع التوحيد، 1/134، 135: ح1]

(5) [المصدر نفسه، التوحيد/ جوامع التوحيد، 1/136]

(6) [المصدر نفسه، التوحيد/ أدنى المعرفة، 1/86: ح1].

(7) [المازندراني، شرح أصول الكافي، بتصرف (ج3/90)، وانظر: الصدوق، عيون أخبار الرضا (ج1/107)].

توحيد الإلهية مطلقاً، وحتى في "باب المعبود"⁽¹⁾ الذي كان واجباً أن يُورد فيه أهمية العبادة لم يذكرها مطلقاً، بل ذكر كلاماً فلسفياً لا معنى له، ولا طائل من ورائه.

4- أكثر وجوه الكفر تكون في الربوبية:

إنَّ الروايات في ذكر الكفر وأنواعه كان أكثرها يدور حول إنكار الربوبية، ومثال ذلك أنَّ الكليني أورد عن الزبيري أنه قال لأبي عبد الله رحمه الله: "أخبرني عن وجوه الكفر في كتاب الله تعالى قال: الكفر في كتاب الله على خمسة أوجه: فمنها كفر الجحود، -والجحود على وجهين-، والكفر بترك ما أمر الله تعالى، وكفر البراءة، وكفر النعم، فأما كفر الجحود فهو الجحود بالربوبية، وهو قول من يقول: لا رب، ولا جنة، ولا نار، وهو قول صنفيين من الزنادقة يُقال لهم: الدهرية، وهم الذين يقولون: ﴿وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ﴾ [الجاثية:24]، وهو دين وضعوه لأنفسهم بالاستحسان على غير تثبت منهم، ولا تحقيق لشيء مما يقولون، قال الله تعالى: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [الجاثية:24]، إنَّ ذلك كما يقولون، وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة:6]، يعني بتوحيد الله تعالى، فهذا أحد وجوه الكفر، وأما الوجه الآخر من الجحود على معرفة، وهو أن يجحد الجاحد وهو يعلم أنه حق، قد استقرَّ عنده، وقد قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ﴾ [النمل:14]،⁽²⁾ فأأنواع الكفر في التوحيد الواردة في الرواية هي على ثلاثة أنواع: اثنان منها في توحيد الربوبية، وهو كفر الجحود بنوعيه، وأما كفر البراءة هو الذي يكون بين البشر حينما يتبرأ المؤمن من الكافرين، وهذا من الإيمان، وأما كفر النعم فهو الذي يكون بعدم شكرها، وهذان النوعان ليس لهما علاقة بالتوحيد، وشراح الكافي جعلوا الكفر مقصوراً على من أنكر ربوبية الله تعالى، ولم يجعلوا ترك أوامر الله تعالى كفراً، قال الشعراني: "والثلاثة الأخيرة منها غير الكفر المصطلح عنه المتشرعة المتأخرين، إذ ليس كافر النعمة، ولا مرتكب الكبائر كافراً عندهم، والكفر بالمشركين وأعمالهم بمعنى البراءة منهم هو عين الإيمان، والكفر الذي يوافق اصطلاحهم هو

(1) [الكليني: الكافي، التوحيد/المعبود، 87/1].

(2) [المصدر السابق، الإيمان والكفر/ وجوه الكفر، 390، 389/2: ح1].

المعنى الأول والثاني، أي كفر الجحود بوجهيه،⁽¹⁾ فعلى هذا الاعتبار يكون الشرك مقتصرًا على إنكار الصانع.

الرد على الكليني في جعله اعتقاد وجود الله تعالى وربوبيته أساس الدين:

1- إنَّ الاعتقاد بأنَّ أصل الدين هو الاعتراف بوجود الله تعالى وربوبيته مخالف للقرآن؛ فقد عُرض توحيد الربوبية في القرآن الكريم على أنَّه أمر مُسَلَّم به،⁽²⁾ تقرُّ به جميع المخلوقات، ولعل من أبرز الأمثلة قصة الهدد مع سليمان عليه السلام؛ فقد ورد قوله في القرآن: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَاءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ (٣٦) اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [النمل: 25، 26]، فهذا كلام الهدد وهو "عديم العقل، وقد خاطب سليمان عليه السلام بأعظم التوحيد، وأعلمه بذلك،"⁽³⁾ وليس الأمر مقصوراً على الهدد، بل إنَّ كلَّ مَنْ في السموات الأرض يسبح بحمد الله تعالى، قال سبحانه وتعالى: ﴿تَسْبُحُ لَهُ السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ [الإسراء: 44]، ولكن الشيعة كما قال تعالى: ﴿كَأَلَّا نَعْمَابَلَّ هُمْ أَضَلُّ أَوْلَيْكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾ [الأعراف: 197].

2- إنَّ ربوبية الله تعالى معلومة ضرورةً عند كل البشر، حتى المشركون كانوا مقرِّين بربوبية الله تعالى، والأدلة على ذلك كثيرة، وهي على أنواع، ومنها:

أ- قوله تعالى: ﴿وَلَعِنَّا سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ [العنكبوت: 61]، وقد ورد إقرار المشركين بربوبية الله تعالى في ستة مواضع في القرآن الكريم،⁽⁴⁾ فلم يكن معتقد المشركين في الأصنام أنَّها مشاركة لله تعالى في الخلق والتدبير،⁽⁵⁾ بل قد أقرُّوا أنَّ الله تعالى وحده هو الخالق.

(1) انظر: الشعراني، تعليقا على شرح أصول الكافي للمازندراني (ج 67/10).

(2) انظر: الغامدي، البيهقي وموقفه من الإلهيات (ص 99).

(3) ابن تيمية، مجموع الرسائل الكبرى (ج 2/344).

(4) انظر: [العنكبوت: 63]، [لقمان: 25]، [الزمر: 38]، [الزخرف: 9]، [الزخرف: 87].

(5) انظر: ابن أبي العز الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية (ج 31/1).

ب- إنَّ الله تعالى أخبر عن حال الكفار في الأمم السالفة، وأنَّهم كانوا مقرِّين بالله تعالى، كما أخبر الله تعالى عن التسعة رهط من قوم صالح عليه السلام، الذين تحالفوا بالله تعالى على قتل نبيهم وأهله،⁽¹⁾ قال الله تعالى عنهم: ﴿قَالُوا تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ لَنُبَيِّنَنَّ لَهُمْ وَاَهْلَهُ ثُمَّ لَنَنقُولَنَّ لَوْلِيَّهِ مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾ [النمل:49]، فهؤلاء المفسدون المشركون تحالفوا على قتل نبيهم وأهله، وتقاسموا بالله تعالى، وهذا يدلُّ على أنَّهم كانوا مقرِّين بوجوده تعالى.⁽²⁾

ج- إنَّ أول دعوة للأنبياء عليهم السلام لأقوامهم كانت لعبادة الله عزَّ وجلَّ، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء:25]، فلو لم يكونوا مقرِّين بوجود الله تعالى لكانَ من العبث أن يدعو الرسل أقوامهم إلى عبادة الله تعالى وهم لا يعرفونه، ولرد أقوامهم عليهم نحن لا نعرف الله الذي تدعوننا لنؤمن به.⁽³⁾

د- إنَّ الله تعالى أخبر عن بعض عبادات المشركين التي يشركون فيها أوثنانهم مع الله تعالى، قال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَذَا لِشُرَكَائِنَا فَمَا كَانَ لَشُرَكَائِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَى شُرَكَائِهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الأنعام:136]، فالمشركون كانوا يجعلون من حروثهم وأنعامهم وسائر أموالهم نصيباً لله تعالى، ونصيباً للأوثان، فما جعلوه لله صرفوه إلى الضيفان والمساكين،⁽⁴⁾ فهذا يدلُّ على أنَّهم يقرُّون بالصانع، ولكنهم يشركون بعبادته، وكذلك فإنَّ المشركين كانوا يحجُّون ويعتمرون، ويزعمون أنَّهم على دين الخليل عليه السلام،⁽⁵⁾ وكانوا يقولون في طوافهم: لبيك لا شريك لك إلا شريكاً تملكه وما ملك،⁽⁶⁾

(1) انظر: الطبري، جامع البيان (ج19/477).

(2) انظر: المصدر السابق (ج1/33).

(3) انظر: الموسوعة العقدية- الدرر السننية: (ج1/184)، بترقيم الشاملة ألياً.

(4) انظر: البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن (ج2/162).

(5) انظر: ابن عبد الوهاب، الدرر السننية في الأجوبة النجدية (ج2/28).

(6) الأزهري، حاشية الجمل على شرح المنهج، بتصرف (ج2/417).

وكانوا يُحَرِّمون الأشهر الحرم، وقصة عبد المطلب مشهورة لما قابل أبرهة وقال له: أنا رب الإبل وللبيت رب يحميه.⁽¹⁾

هـ-ومما يدلُّ على إقرارهم بالله تعالى ما هو مبثوث في ثنايا أشعارهم في الجاهلية؛ فإنَّ فيها أقوالاً تدلُّ على إقرارهم بالله تعالى، ومن ذلك قول عنتره:
يا عبلَ أينَ من المنيَّةِ مهربي ... إنَّ كان ربِّي في السَّماءِ قضاها⁽²⁾.
وكذلك قول زهير ابن أبي سلمى:

فلا تكثُمنَّ اللهُ ما في نفوسكم... ليخفي ومهما يُكتم اللهُ يعلم

يؤخر فيؤضع في كتاب فيدخر... ليوم الحساب أو يُعجل فينقم.⁽³⁾

فهذه بعض الأمثلة التي لا يبقى معها شك أنَّ الكفار كانوا مقرِّين بوجود الله تعالى، فأبي حاجةٍ بعد ذلك للخوض في أمر واضح وضوح الشمس في رابعة النهار، قال تعالى: ﴿فَإِذَا بَعَدَ الْحَقُّ إِلَّا الضَّلَالُ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ﴾ [يونس:32].

3- إنَّ قولهم بأنَّ معرفة الله تعالى نظرية لا يصح؛ لأنَّه لا بدَّ للعلوم النظرية من علوم أولية تنتهي إليها، ولولا هذه العلوم الفطرية لما قام نظر ولا استدلال،⁽⁴⁾ وإنَّ العلم كلما كان الناس أحوج إليه كانت أدلته أظهر،⁽⁵⁾ وأعظم حاجة للبشرية لمعرفة خالقها، والاهتداء إليه.

4- إنَّ الله تبارك وتعالى لم يقبل من المشركين مجرد اعتقادهم أنَّ الله تعالى هو الخالق والمدبر،⁽⁶⁾ بل كانت الدعوة لتوحيد الألوهية، فلو لم تكن معرفة الله تعالى فطرية، لَمَا أقرَّ بها المشركون، ولو كان مجرد الإقرار بها كافياً لُقِّبل ذلك من المشركين.

(1) القيسي، الهداية إلى بلوغ النهاية (ج12/8440)، الزمخشري، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل (ج4/794).

(2) البغدادي، منتهى الطلب من أشعار العرب (ج1/49).

(3) الشيباني، شرح المعلقات التسع (ج1/199)، جواد، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام (ج11/106).

(4) انظر: نور، منهج أهل السنة والجماعة والأشاعرة في توحيد الله تعالى (ص278).

(5) انظر: ابن أبي العز الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية (ج1/35).

(6) انظر: ابن عبد الوهاب، الدرر السنية في الأجوبة النجدية (ج2/28).

الباب الثاني
توحيد الألوهية بين البخاري والكأيني

الفصل الأول

معنى توحيد الألوهية بين البخاري والكُئيني

المبحث الأول

معنى توحيد الألوهية بين البخاري والكُليني

المطلب الأول

معنى توحيد الألوهية عند أهل السنة والجماعة

أولاً: معنى الإله والألوهية لغة:

الهمزة واللام والهاء أصل واحد، يدلُّ على التَعْبُد،⁽¹⁾ ولفظ الجلالة "الله"، أصله "إله"، على فعال بمعنى مفعول، وهو مألوه أي معبود، وسُمِّيَت الأصنام آلهة؛ لاعتقادهم أَنَّ العبادة تحقُّ لها، وأسماؤهم تتبع اعتقاداتهم، لا ما عليه الشيء في نفسه،⁽²⁾ وأما الألوهية فهي مصدر أَلِه يَأْلِه، أي عَبَدَ عبادة، والتألُّه التَعْبُد والتنسُّك، والتأليه التعبيد، ومنها قوله تعالى: ﴿وَيَذَرِكْ وَأَهْلَتَكَ﴾ [الأعراف:127]، -بكرس الهمزة فيها⁽³⁾ - أي يذرك وعبادتك.⁽⁴⁾

ثانياً: معنى كلمة الله والألوهية شرعاً:

لفظ الجلالة "الله" عَلِمَ على الرب تعالى، وهو يدلُّ على ذاته تعالى، وعلى صفة الألوهية، ولا يُطلق على غيره، وهو متضمن لجميع معاني الأسماء الحسنى، وجميع صفات الكمال،⁽⁵⁾ ويدلُّ على أَنَّهُ مألوه معبود، تألَّه الخلائق محبةً وتعظيماً وخضوعاً وفزعاً إليه في الحوائج والنوائب،⁽⁶⁾ والألوهية هي صفة لله تعالى، تعني استحقاؤه تعالى للعبادة.⁽⁷⁾

(1) انظر: ابن فارس، مقاييس اللغة (ج1/127).

(2) انظر: الجوهري، الصحاح (ج6/2224)، ابن فارس، مقاييس اللغة (ج1/127).

(3) وهي قراءة شاذة في الآية.

(4) انظر: اليميني، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (ج3/100).

(5) انظر: ابن حجر، فتح الباري (ج17/347)، السفاريني، لوامع الأنوار البهية (ج1/32).

(6) انظر: ابن تيمية، العبودية (ص53)، ابن القيم، مدارج السالكين (ج1/56)، المؤلف نفسه،

بدائع الفوائد (ج1/24).

(7) انظر: ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم (ج4/358)، ابن القيم، بدائع الفوائد (ج1/19).

ثالثاً: معنى توحيد الألوهية عند أهل السنة والجماعة:

إنَّ تعريف توحيد الألوهية مأخوذ مما دلَّت عليه النصوص الشرعية،⁽¹⁾ وما أشار إليه علماء السلف المتقدمين،⁽²⁾ ومعناه عبادة الله تعالى وحده لا شريك له،⁽³⁾ فلا يُعبد إلا الله تعالى وحده، ولا يُدعى إلا هو، ولا يُلتجأ لكشف الضر إلا إليه، ولا لطلب الخير إلا إليه، ولا يُنذر إلا له، ولا يُذبح إلا له، ولا يُتوكل إلا عليه، ولا يُخاف إلا منه سبحانه، ولا يُستعان ولا يُستغاث إلا به وحده، إلى غير ذلك من أنواع العبادة، كالرغبة والرغبة،⁽⁴⁾ والإنابة، والخشوع، والتأله له، والخضوع والذلّ، والحب والافتقار.⁽⁵⁾

وتوحيد الألوهية له شروط وأركان لا يتحقق إلا بها،⁽⁶⁾ ويُسمّى توحيد الألوهية، باعتبار إضافته إلى الله تعالى، وتوحيد العبادة والعبودية باعتبار إضافته إلى الخلق، ويُطلق عليه كذلك توحيد الله تعالى بأفعال العباد، وتوحيد العمل، وتوحيد القصد والطلب.⁽⁷⁾

(1) الآيات القرآنية التي تدل على هذا التوحيد كثيرة جداً، فكل آية ذُكرت فيها العبادة نصاً، أو ذُكر فيها أحد أنواعها هو دليل على هذا التوحيد، ومن أمثلة ذلك: [البقرة:21]، [البقرة:83]، [يونس:104]، [النحل:114]، [الكهف:16]، [الأنبياء:25]، [النور:56]، [العنكبوت:56]، [فصلت:37]، [الزخرف:45]، [الذاريات:56]، وأما الأحاديث التي دلَّت على توحيد الألوهية فسيتم ذكرها عند الحديث عن معنى توحيد الألوهية عند البخاري.

(2) انظر: ابن بطّة، الإبانة الكبرى (ج2/864)، ابن منده، الإيمان (ج1/369)، الطحاوي، العقيدة الطحاوية (ج1/31).

(3) انظر: ابن تيمية، العبودية (ص53)، ابن القيم، عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين (ص46)، المؤلف نفسه، طريق الهجرتين وباب السعادتين (ص98).

(4) انظر: ابن حميد، التوحيد وبيان العقيدة السلفية النقية (ج1/21).

(5) انظر: ابن أبي العز الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية (ص64)، الصنعاني والشوكاني، تطهير الاعتقاد من أدران الإلحاد (ج1/50)، السفاريني، لوامع الأنوار البهية (ج1/129)، السعدي، القول السديد شرح كتاب التوحيد (ج1/19).

(6) لمعرفة شروط توحيد الألوهية وأركانه، انظر: الحكمي، معارج القبول (ج2/419-421)، الأشقر، العقيدة في الله (ص257-259).

(7) انظر: ابن عثيمين، شرح العقيدة الواسطية (ج1/24).

المطلب الثاني

معنى توحيد الألوهية عند البخاري

ذكر الإمام البخاري في صحيحه معنى توحيد الألوهية في مواضع كثيرة جداً من صحيحه، وذكر آيات وأحاديث في بيان شروطه وأركانه وبيّن أهميته، فالمراد من كلمة التوحيد⁽¹⁾ هو توحيد الله تعالى في ألوهيته، وهو الغاية من خلق الخلق، وهو دعوة الرسل، وسبب ضلال الأمم لتفريطهم فيه، وذكر البخاري كذلك العبادة وأركانها، وأنها داخلة في مسمى الإيمان، وذكر الأمثلة التي ضربها الله تعالى لمن حقق له العبودية، في مقابل من أشرك فيها، وتفصيل هذه النقاط على النحو التالي:

1- تفسيره كلمة التوحيد بتوحيد الألوهية:

ورد معنى كلمة التوحيد في صحيح البخاري، وهي تُفهم من دلالة مجموع الأحاديث التي تبين أنّ "الدين كله داخل في العبادة"،⁽²⁾ فالدين إيمان وإسلام وإحسان، فعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: «كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَارِزًا يَوْمًا لِلنَّاسِ، فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ فَقَالَ: مَا الْإِيمَانُ؟، قَالَ: الْإِيمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَبِلِقَائِهِ، وَرُسُلِهِ وَتُؤْمِنَ بِالْبَعْثِ، قَالَ: مَا الْإِسْلَامُ؟، قَالَ: الْإِسْلَامُ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ، وَلَا تُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا، وَتَقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤَدِّيَ الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، قَالَ: مَا الْإِحْسَانُ؟، قَالَ: أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ، قَالَ: مَتَى السَّاعَةُ؟، قَالَ: مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ، وَسَأَخْبِرُكَ عَنْ أَشْرَاطِهَا: إِذَا وُلِدَتِ الْأُمَةُ رَبِّهَا، وَإِذَا تَطَاوَلَ رِعَاةُ الْإِبِلِ الْبُهْمُ فِي الْبُنْيَانِ، فِي خَمْسٍ لَا يَعْلَمُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ، ثُمَّ تَلَا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [لقمان:34] الآية، ثُمَّ أَدْبَرَ فَقَالَ: رُدُّوهُ، فَلَمْ يَرَوْا شَيْئًا، فَقَالَ: هَذَا جِبْرِيلُ جَاءَ يُعَلِّمُ النَّاسَ

(1) إنّ كلمة التوحيد عند أهل السنة والجماعة تعني نفي الإلهية عمّا سوى الله تعالى، وإثباتها له تعالى بوصف الاختصاص، فمعنى "لا إله إلا الله"، أي لا معبود بحق إلا الله تعالى، والإله هو المعبود المطاع، والمألوه هو الذي يستحق أن يُعبد، وكونه يستحق أن يُعبد لما اتصف به من الصفات التي تستلزم أن يُعبد، انظر: ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم (ج2/387)، ابن القيم، بدائع الفوائد (ج3/58).

(2) ابن تيمية، العبودية (ص47).

دِينَهُمْ»⁽¹⁾ وكل ما ذكره النبي صلى الله عليه وسلم داخل في مُسَمَّى العبادة، فهي اسم جامع لكل ما شرعه الله تعالى من الأقوال والأعمال الباطنة والظاهرة،⁽²⁾ ومن أوضح الأدلة كذلك على أنَّ مضمون كلمة التوحيد هو توحيد الألوهية، أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم كانت أول دعوته إلى توحيد الله تعالى، فعن ابن عباس رضي الله عنه قال: «لَمَّا بَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ إِلَى نَحْوِ أَهْلِ الْيَمَنِ قَالَ لَهُ: إِنَّكَ تَقْدُمُ عَلَى قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيَّ أَنْ يُوحِدُوا اللَّهَ تَعَالَى»⁽³⁾ فالمرء لا يصير مسلماً إلا بشهادة التوحيد، ومن المعلوم أنَّ مجرد الإقرار بوحدة الخالق لا يصير بها المرء مسلماً، بل لا بدَّ أن يكون الإقرار لمجامع التوحيد الاعتقادي كلها، كإثبات عبودية الله تعالى، وصدق المعرفة، وما يجب من إثبات الأحدية لله تعالى المنافية لمطلق الشركة، والصدقية المثبتة له تعالى جميع صفات الكمال، ونفي الكفاء المتضمن لنفي الشبيه والنظير،⁽⁴⁾ وما ذكر من شروط لكلمة التوحيد من المحبة والإخلاص والانقياد وغيرها تُوجب أنَّ المراد بها توحيد العبادة لله تعالى؛ إذ لو لم يتحقق ذلك في المرء فإنَّه لا يدخل في الإسلام؛ لأنَّه لم يُثبِت الإلهية لله تعالى.

2- الأحاديث التي تدلّ على شروط توحيد الألوهية في صحيح البخاري:

إنَّ كلمة التوحيد تعني أنَّه لا معبود بحقٍ إلا الله تعالى، وهو معنى توحيد الألوهية، وهذه الكلمة لا بدَّ لها من شروط كي تتحقق، وهذه الشروط مأخوذة من دلالة الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة، وهي:

أ- العلم:⁽⁵⁾

وهو أن يعلم العبد أن الله عزَّ وجل هو المعبود وحده، وأنَّ عبادة غيره باطلة، وأنَّ يعمل بمقتضى ذلك العلم، وتأتي أهمية هذا الشرط من جهة كونه يتقدم العمل

(1) [البخاري: صحيح البخاري، الإيمان/ سؤال جبريل النبي صلى الله عليه وسلم عن الإيمان، والإسلام والإحسان وعلم الساعة، وبيان النبي صلى الله عليه وسلم، ص15: ح50].

(2) ابن تيمية، العبودية، بتصرف (ص44).

(3) [البخاري: صحيح البخاري، التوحيد/ ما جاء في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم أمته إلى توحيد الله تبارك وتعالى، ص1236: ح7372].

(4) ابن حجر، فتح الباري، بتصرف (61/9).

(5) انظر: الحكمي، معارج القبول (ج2/419)، الأشقر، العقيدة في الله (ص257).

بالتوحيد، فالعلم هو لازم التوحيد،⁽¹⁾ وقد أورد البخاري: "باب العلم قبل القول والعمل"،⁽²⁾ والغاية من هذا الباب بيان أن العلم شرط في صحة القول والعمل، فهما لا يعتبران إلا به؛ ولذلك يجب أن يتقدم على القول والعمل، والعلم هو المصحح للنية التي لا يصح العمل إلا إذا صحّت، وغاية الباب كذلك بيان مكانة العلم، فهناك من ظنّ أنّ القول بعدم نفع العلم إلا بالعمل هو تهوين لأمر العلم، والتساهل في طلبه،⁽³⁾ ودليل هذا الشرط قوله تعالى: ﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزّخرف: 86]، والمقصود بشهادة الحق كلمة التوحيد، وأنها تنفعهم في حال كونهم علموا بقلوبهم ما شهدوه بألسنتهم، فشهادة التوحيد يجب أن تكون على علم وبصيرة.⁽⁴⁾

وقد استدلّ الإمام البخاري على هذا الشرط، بقوله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مُتَقَلَّبَكُمْ وَمَثْوَاكُمْ﴾ [محمد: 19]،⁽⁵⁾ ووجه الدلالة أنّ الله تعالى بدأ بالعلم، وهو قوله تعالى: "فاعلم"، ثم تثنى بالعمل "واستغفر"، والله تعالى أخبر عن الكفار أنّ سبب عذابهم أنّهم ليسوا من أهل العلم، قال تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الملك: 10]،⁽⁶⁾ والمعنى أنّه لو كنّا نسمع سمع من يعي ويفهم، أو نعقل عقل من يميّز لما كنّا من أصحاب النار، أي لو كنا من أهل العلم لعلمنا ما يجب علينا، فعملنا به.⁽⁷⁾

(1) انظر: الحكمي، معارج القبول (ج2/419).

(2) [البخاري: صحيح البخاري: العلم/ العلم قبل القول والعمل، ص19].

(3) انظر: ابن حجر، فتح الباري (ج1/160).

(4) انظر: الطبري، جامع البيان (ج21/655)، البغوي، معالم التنزيل (ج7/350)، ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (ج7/243).

(5) انظر: [البخاري: صحيح البخاري، العلم/ العلم قبل القول والعمل، ص19]

(6) انظر: [المصدر السابق، العلم/ العلم قبل القول والعمل، ص19].

(7) انظر: ابن حجر، فتح الباري (ج1/160).

ب - اليقين: (1)

وهو أن يقول كلمة التوحيد مُوقناً ومعتقداً بالهية الله تعالى اعتقاداً جازماً، بحيث ينتفي معه كل شكٍ أو ريبٍ، والنبي صلى الله عليه وسلم أخبر أن من ينجو من فتنة القبر من كان موقناً بمضمون الشهادتين، قال صلى الله عليه وسلم: «مَا مِنْ شَيْءٍ لَمْ أَكُنْ أَرِيئُهُ إِلَّا رَأَيْتُهُ فِي مَقَامِي، حَتَّى الْجَنَّةُ وَالنَّارُ، فَأُوحَى إِلَيَّ: أَنْكُمْ تُفْتَنُونَ فِي قُبُورِكُمْ مِثْلَ أَوْ قَرِيبَ - لَا أَدْرِي أَيُّ ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ - مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، يُقَالُ مَا عَلِمَكَ بِهَذَا الرَّجُلِ؟ فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ أَوْ الْمُؤِقِنُ - لَا أَدْرِي بِأَيِّهِمَا قَالَتْ أَسْمَاءُ - فَيَقُولُ: هُوَ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، جَاءَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى، فَأَجَبْنَا وَاتَّبَعْنَا، هُوَ مُحَمَّدٌ ثَلَاثًا، فَيُقَالُ: نَمَّ صَالِحًا قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُوقِنًا بِهِ. وَأَمَّا الْمُنَافِقُ أَوْ الْمُزْتَابُ - لَا أَدْرِي أَيُّ ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ - فَيَقُولُ: لَا أَدْرِي، سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُهُ،» (2) والمعنى أن هذه الكلمات تنفع من قالها موقناً بها، أي مخلصاً من قلبه، مصداقاً بثوابها، (3) ودليل هذا الشرط من كتاب الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحجرات: 15]، أي لم يشكوا في وحدانية الله تعالى، وعملوا بما وجب عليهم من فرائض الله تعالى، بغير شكٍ منهم في وجوب ذلك عليهم، (4) فاشتراط في صدق إيمانهم بالله تعالى ورسوله كونهم لم يشكوا، (5) وهذا معنى اليقين.

ج - الصدق المانع من النفاق: (6)

إنَّ شهادة التوحيد لا تنفع من قالها بلسانه وأنكرها بقلبه؛ ولذلك فإنَّه يُبتدأ بشهادة القلب، ثم يُنتهى بشهادة اللسان، فالإقرار يجب أن يكون بإخلاص الشهادة، وليس كما شهد المنافقون، (7) وقد استدلَّ البخاري على كفر المنافقين بسبب كفرهم

(1) انظر: الحكمي، معارج القبول (ج2/419).

(2) [البخاري: صحيح البخاري، العلم/ من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرأس، ص22: ح86].

(3) انظر: ابن حجر، فتح الباري (ج11/100).

(4) انظر: الطبري، جامع البيان (22/318)، ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (ج7/390).

(5) انظر: الحكمي، معارج القبول (ج2/419)، الأشقر، العقيدة في الله (ص257).

(6) انظر: الحكمي، معارج القبول (ج2/420).

(7) انظر: المروزي، تعظيم قدر الصلاة (ج2/707).

الاعتقادي بقوله تعالى: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَيْنِ وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا أَتُرِيدُونَ أَنْ تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلاَ تَجِدَ لَهُ سَبِيلاً﴾ [النساء: 88]،⁽¹⁾ والمعنى أن الله تعالى يردُّ المنافقين إلى الكفر جزاءً لما أضمروه في قلوبهم من النفاق والتكذيب،⁽²⁾ فالمنافقون مترددون، لا إلى المسلمين، ولا إلى الكافرين، يضطربون لا يبقون على حالة مستقيمة؛ لأنهم يسترون الكفر،⁽³⁾ ولم يتحقق فيهم شرط الصدق؛ لذلك فإنَّ شهادة التوحيد لا تنفعهم يوم القيامة، ويقول لهم الأَشْهَادُ: ﴿هُؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [هود: 18]،⁽⁴⁾ فالإيمان إقرار الله بالربوبية، وخضوع الله تعالى في العبودية، وتصديق له في كل ما قال وأمر ونهى، والشاك في شيء من ذلك فهو كافر.⁽⁵⁾

د-القبول:⁽⁶⁾

وهو أن يقبل المسلم ما تقتضيه كلمة التوحيد من لوازم حتى ينتفع بثمارها، وقد أورد البخاري في بيان هذا الشرط قول النبي صلى الله عليه وسلم: «مَثَلُ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ مِنَ الْهُدَى وَالْعِلْمِ، كَمَثَلِ الْغَيْثِ الْكَثِيرِ أَصَابَ أَرْضًا، فَكَانَ مِنْهَا نَقِيَّةٌ، قَبِلَتْ الْمَاءَ، فَأَنْبَتِ الْكَلَّاءَ وَالْعُشْبَ الْكَثِيرَ، وَكَانَتْ مِنْهَا أَجَادِبُ، أَمْسَكَتِ الْمَاءَ، فَفَنَعَ اللَّهُ بِهَا النَّاسَ، فَشَرِبُوا وَسَقَوْا وَزَرَعُوا، وَأَصَابَتْ مِنْهَا طَائِفَةٌ أُخْرَى، إِنَّمَا هِيَ قِيعَانٌ⁽⁷⁾ لَا تُمْسِكُ مَاءً وَلَا تُنْبِتُ كَلًّا، فَذَلِكَ مَثَلُ مَنْ فَقَهُ فِي دِينِ اللَّهِ، وَنَفَعَهُ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ

(1) انظر: [البخاري: صحيح البخاري، تفسير القرآن/ قوله تعالى: ﴿هُؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [هود: 18]، ص 765].

(2) انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (ج 5/307).

(3) انظر: البغوي، شرح السنة (ج 1/71).

(4) انظر: [البخاري: صحيح البخاري، تفسير القرآن/ قول الله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الْأَشْهَادُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [هود: 18]، ص 786].

(5) انظر: ابن بطة، الإبانة الكبرى (ج 2/864).

(6) انظر: الحكمي، معارج القبول (ج 2/420).

(7) القيعان جمع القاع وهو الأرض التي طينتها حرة وتبتت السدر، الحربي، غريب الحديث (ج 1/58)، الهروي، تهذيب اللغة (ج 3/23).

فَعَلِمَ وَعَلَّمَ، وَمَثَلُ مَنْ لَمْ يَرْفَعْ بِذَلِكَ رَأْسًا، وَلَمْ يَقْبَلْ هُدَى اللَّهِ الَّذِي أُرْسِلَتْ بِهِ،»⁽¹⁾ والهدى هو الدلالة الموصلة، والعلم هو معرفة الأدلة الشرعية، والذي قَبِلَ الهدى والعلم هو العالم المعلم، وهو بمنزلة الأرض الطيبة، شربت فانتفعت في نفسها، وأنبئت فنفعت، وأمّا من أعرض فلم ينتفع، ولم ينفع، وهو من لم يدخل في الدين أصلاً، بل بلغه الهدى فاستكبر، ومثالها من الأرض الصماء الملساء المستوية التي لا تقبل الماء، ولا تنبت،⁽²⁾ وهؤلاء هم الذين قال الله تعالى عنهم: ﴿وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُمْ مُسْتَكْبِرُونَ﴾ [المنافقون:5]،⁽³⁾ وجملة "وهم مستكبرون"، بُنيت على الاسمىة للدلالة على تمكُّن الاستكبار منهم؛⁽⁴⁾ لأنَّ دلائل الحق ظاهرة واضحة تقتضي اتباعه، وآيات الطاعة والتسليم هي من معاني الانقياد والقبول.

هـ-الإخلاص: (5)

وهو تصفية العمل بالنية الصالحة عن جميع شوائب الشرك،⁽⁶⁾ وألاً يكون من وراء الشهادتين غرض دنيوي، وأمّا الغاية وجه الله تعالى، قال عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ﴾ [الزمر:2،3]، فذكر في الآية الإخلاص العام بعد الإخلاص الخاص وموردهما واحد؛ ولذا كانت الآية الثانية في معنى التعليل، واللام في لفظ الجلالة "الله" للملك، الذي هو بمعنى الاستحقاق، أي لا يَحُقُّ الدين الخالص إلا لله تعالى، وهي الطاعة غير المشوبة بشوائب الشرك، فقوله: "الله الدين الخالص" فيه تقديم للمسند لإفادة الاختصاص، أي أنّ الله تعالى مستحقه ومختصّ به،⁽⁷⁾ ولهذا فكلمة التوحيد لا تنفع إلا من كان محققاً للإخلاص، فعن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: «قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ أَسْعَدُ

(1) [البخاري: صحيح البخاري، العلم/ فضل من علم وعلم، ص21: ح79].

(2) انظر: ابن حجر، فتح الباري (ج1/176).

(3) [البخاري: صحيح البخاري، تفسير القرآن/ قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ

اللَّهِ لَوَلَوْ أُرْءَوْسَهُمْ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُمْ مُسْتَكْبِرُونَ﴾ [المنافقون:5]، ص839].

(4) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير (ج14/128).

(5) انظر: الأشقر، العقيدة في الله (ص258).

(6) الموسوعة العقدية- الدرر السنية، بتصرف (1/266)، بترقيم الشاملة ألباء.

(7) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير (ج23/317).

النَّاسِ بِشَفَاعَتِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَقَدْ ظَنَنْتُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ أَنْ لَا يَسْأَلَنِي عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَحَدٌ أَوْلَ مِنْكَ لِمَا رَأَيْتُ مِنْ حِرْصِكَ عَلَى الْحَدِيثِ أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ، أَوْ نَفْسِهِ،⁽¹⁾ فشهادة التوحيد لا تنفع إلا من كان مخلصاً فيها؛ لأنَّه لا يقبل من العمل إلا ما كان له خالصاً، وابتُغى به وجه الله تعالى.⁽²⁾

3- الأمثلة المضروبة في بيان توحيد الألوهية في صحيح البخاري:

إنَّ أساليب الدلالة على توحيد الألوهية كثيرة جداً في صحيح البخاري، ومنها ضرب الأمثلة، ولقد ضرب الله تعالى الأمثال للناس في مسائل أصول الدين لتقريرها في أذهانهم، وقد أورد الإمام البخاري رحمه الله بعض ما ضربه الله تعالى من أمثلة لتقرير توحيد الألوهية،⁽³⁾ ومنها قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنَّْا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوُونَ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [النحل: 75]،⁽⁴⁾ والمثل المضروب هو لبيان حال أهل الشرك، وحال أهل التوحيد، فالمراد بالعبد المملوك الذي لا يقدر على شيء هو الكافر، فإنَّه بقي محروماً عن عبودية الله تعالى، وعن طاعته، فصار كالعبد الذليل الفقير، والمراد بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنَّْا رِزْقًا حَسَنًا﴾، هو المؤمن الذي منَّ الله تعالى عليه بالتوحيد، فإنَّه مشتغل بالتعظيم لأمر الله تعالى، فبيَّن الله تعالى أنَّهما لا يستويان في المرتبة والشرف والقرب من رضوان الله تعالى.⁽⁵⁾

(1) [البخاري: صحيح البخاري، العلم/ الحرص على الحديث، ص24: ح99].

(2) انظر: ابن حجر، فتح الباري (ج6/28).

(3) انظر: [البخاري: صحيح البخاري، تفسير القرآن/ قوله: ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ﴾ [ص86]، ص820].

(4) انظر: [المصدر السابق، النفقات/ ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ [البقرة: 233]، وهل على المرأة منه شيء؟، ص924].

(5) انظر: الطبري، جامع البيان (ج17/260)، الرازي، التفسير الكبير (ج20/246)، ابن عاشور، التحرير والتنوير (ج23/399).

4- الأحاديث التي ذُكرت فيها العبادة، ومكانتها، وأركانها:

إنَّ توحيد الألوهية إفراد الله تعالى بأفعال المكلفين، والعبادات لها أركان وشروط لا تتحقق إلا بها، والأحاديث في بيان أهميتها وأركانها وشروطها في صحيح البخاري أكثر من أن تُحصى، فقد ذكر رحمه الله أبواباً في بيان أنَّ العمل من الإيمان، وذكر حكم من ترك العمل،⁽¹⁾ وذكر أحاديث في بيان ركني العبادة، وهما كمال المحبة، وكمال الذل، فالعابد محب خاضع، بخلاف من يحب ولا يخضع، بل يحبه ليتوسل به إلى محبوبٍ آخر، وبخلاف من يخضع لمن لا يحبه كما يخضع للظالم، فإنَّ كلاً من هذين ليس له عبادة محضة،⁽²⁾ وتفصيل هذين الركنين على النحو التالي:

أ- كمال الخضوع والذلّ لله تعالى:

كلما كان الذلّ لله تعالى، والخضوع له وحده، كانت العبادة أكمل وأتمّ، فالعبد يذلّ الله تعالى خوفاً وخشياً، ومحبةً وإنايةً، وطاعةً وقرراً وفاقاً،⁽³⁾ والأحاديث في ذلك كثيرة، فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ... وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ فَقَاضَتْ عَيْنَاهُ»،⁽⁴⁾ فالبكاء من خشية الله تعالى هو سمة الصالحين، ودليل على حياة القلب بسبب الخوف من الله تعالى.

ب- كمال المحبة:

التعبّد هو آخر مراتب الحب، يُقال: عبّده الحب وتيمّمه إذا ملكه، والتعبّد يدلّ على كمال الحب، فأعلى مراتب المحبة التألّه والتعبّد،⁽⁵⁾ وهذه المرتبة ذكرت صراحةً في أحاديث كثيرة، ومنها ما رواه البخاري عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن

(1) انظر: [البخاري: صحيح البخاري، الإيمان/ الإيمان، وقول النبي صلى الله عليه وسلم: "بُنِيَ الإسلام على خمسٍ...،" ص8/ باب دعاؤكم إيمانكم، ص8/ تفاضل أهل الإيمان بالأعمال، ص10/ باب من قال: إنَّ الإيمان هو العمل، ص11].
(2) ابن تيمية، جامع الرسائل، بتصرف (ج2/284).
(3) انظر: ابن القيم، مدارج السالكين (ج1/224).
(4) [البخاري: صحيح البخاري، الرقاق/ البكاء من خشية الله تعالى، ص1019: ح6479].
(5) ابن القيم، مدارج السالكين، بتصرف (ج1/183).

النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ: أَنْ يَكُونَ
اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَأَنْ يُحِبَّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ، وَأَنْ يَكْرَهُ أَنْ
يَعُودَ فِي الْكُفْرِ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقْدَفَ فِي النَّارِ».(1)

(1) [البخاري: صحيح البخاري، الإيمان/ حلاوة الإيمان، ص:9: ح16].

المطلب الثالث

معنى توحيد الألوهية عند الشيعة الإثنا عشرية

إنَّ توحيد الألوهية بمعنى إخلاص العبادات لرب العالمين لم يرد في كتب علماء الشيعة الأوائل، ولا المتأخرين منهم، إلا نزعة ظهرت عند بعض المفسرين، وما ذُكر في كتب المتقدمين - عن توحيد الألوهية - كان ذكراً عرضياً، فلم يُذكر معناه بوضوح، ولم تُذكر لوازمه، فمثلاً المفيد النعمان قال: "إنَّ الله عزَّ وجلَّ واحد في الإلهية والأزلية، لا يشبهه شيء، ولا يجوز أن يماثله شيء، وأتَّه فرد في المعبودية لا ثاني له فيها على الوجوه كلها والأسباب،"⁽¹⁾ فهنا ذكر تفرد الله تعالى بالإلهية، ولكن بمعنى نفي الشريك المماثل له سبحانه وتعالى، فقد عطف عليها أزلية الله تعالى، وجعل توحيد الإلهية من معاني أنَّ الله تعالى واحد، وقد مرَّ أنَّ معنى الواحد عند الشيعة لا يعني إفراد الله تعالى بالعبادة، وذكر تفرد الله تعالى في المعبودية ولم يجعلها من معاني الألوهية، وأمَّا باقي العلماء المتقدمين فيمكن القول: إنَّهم لم ينطرقوا لتوحيد الألوهية، ولم يعدُّوه من أقسام التوحيد،⁽²⁾ وكذلك معظم المفسرين لم يذكره ضمن أقسام التوحيد، فمثلاً: صاحب تفسير الأمثل عزَّف التوحيد: "هو وحدانية ذات الله تعالى، ونفي أي شبيه ومثيل له،"⁽³⁾ وبعضهم جعل العبادة هي المعرفة، كناية عن أهميتها، وأتَّها مقصود العبادات، فمعرفة الله تعالى أول عبادة، وأصل توحيد معرفته.⁽⁴⁾

ولا تكاد تجد من علماء الشيعة من ذكر أنَّ توحيد الألوهية بمعنى استحقاق الله تعالى وحده للعبادة، إلا فيما ندر، كالذي ذكره المجلسي في ذكره للتوحيد حيث قال: "يُطلق على معانٍ، أحدها: نفي الشريك في الإلهية، أي استحقاق العبادة، وهي أقصى غاية التذلل والخضوع، ولذلك لا يُستعمل إلا في التذلل لله تعالى؛ لأنَّه المولى لأعظم النعم بل جميعها، ولو بواسطة ووسائط، فهو المستحقُّ لأقصى الخضوع

(1) المفيد، أوائل المقالات (ص 80).

(2) انظر: الصدوق، الاعتقادات (ص 22، 21)، الحلبي، تقريب المعارف (ج 1/11).

(3) الشيرازي، مكارم، الأمثل في تفسير الكتاب المنزل (ج 20/ 555).

(4) انظر: الحراني، تحف العقول (ج 1/16).

وغاياته،⁽¹⁾ فهنا ذكر توحيد الإلهية ومقصوده توحيد العبادة، ولكنه لم يقرره في كتابه بشكل مفصل، ولم يذكر شروطه ولوازمه، ولم يبين أهمية العبادة.

ومعتقد الشيعة في التوحيد هو أن نصوص القرآن الكريم تُصريح أن هناك حقيقة واحدة وأساسية أرسل من أجلها الأنبياء عليهم السلام، وهي توحيد الله تعالى، فهو الرب ولا رب سواه كما قال عز وجل: ﴿أَزْبَابٌ مُتَّفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [يوسف:39]، وهو الإله لا إله سواه، وهو المعبود لا معبود معه، قال عز وجل: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء:25]، وهذا يتكرر في آيات كثيرة، والمفردات الأساسية التي تدور حولها تلك الآيات هي الرب والإله والمعبود، وترسخ عند المسلمين أن هناك معنى فطرياً واحداً واضحاً لكلمتي الإله، والرب وإن اختلف منشؤهما اللغوي، ويتلخص بأنه إشارة إلى الموجود المدبر لشئون الكون تدبيراً ذاتياً مستقلاً غير مستمد من أية قوى أخرى، وهو الذي يُرجع إليه في الملمات، والرجوع إليه رجوع إلى القوة العظمى التي لا قوة فوقها، وهو مُجمل التوحيد، ومعنى شهادة أن لا إله إلا الله، وأمَّا الشرك فهو تصور تعدد الإله، وليس الشرك إلا الاعتقاد بتعدد مثل هذا الموجود، وخرق آلهة أخرى، أو الاعتقاد أن لها تأثيراً مستقلاً في شئون الكون؛ ولذا كانوا يتوجهون إليها في العبادة ويدعونها، وفي الغالب الأعم كان على نحو الاعتقاد بالإله الأكبر الذي هو الله، مع الاعتقاد بآلهة أخرى صغيرة، اعتبروها أبناء الله، وكانت تعبد مع الله تعالى، أو أنها كانت تُعبد من دونه كما نص القرآن الكريم، وكانت تُعبد لأنهم كانوا يعتقدونها ذات قدرات إلهية، هي من قبيل قدرات الإله الأعظم.⁽²⁾

والشيعة يعيرون على أهل السنة والجماعة أنهم لا يوافقون على الرؤية السابقة للشرك، ويميزون بين نوعي التوحيد الربوبية والألوهية، وأنهم يرون أن البشرية كانت تقع في شرك الألوهية دون شرك الربوبية؛ وأن حقيقة الشرك عندهم عبادة غير الله تعالى مع عبادة الله تعالى، مع اعتقاد هذا المشرك في العبادة بأن الله تعالى هو الخالق المدبر لشئون الكون، فهو يُوحّد الله تعالى في ربوبيته ويُشرك في عبادته،

(1) انظر: المجلسي، مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول (ج1/234).

(2) انظر: دشتي، الخلل الوهابي في فهم التوحيد القرآني (ص18، 19).

ويرى الآلهة مجرد وسائط في عبادة الله الإله الأعظم،⁽¹⁾ وكذلك يعتبر الشيعة أنَّ إطلاق توحيد الألوهية على توحيد العبادة، وتوحيد الربوبية على التوحيد الذاتي خطأ؛ لأنَّ الألوهية ليست المعبودية، بل الرب والإله واللّه متساويان من حيث المبدأ والمفهوم.⁽²⁾

وبهذا يظهر أنَّ كل ما يُذكر في توحيد الإلهية عند الشيعة لا يُقصد به توحيد العبادة، بل يدخل في أقسام التوحيد الأخرى عندهم، وبشكل أدق يدخل في توحيد الذات، وحتى من انفرد منهم بجعله قسماً من أقسام التوحيد، لم يفرد له باباً مستقلاً يذكر فيه تعريفه مفصلاً ومعناه، ويورد لوازمه، بل يذكر أنَّ التوحيد قد يُطلق ويُراد به العبادة، وحتى فيما يعدونه من أجل كتبهم، وهو نهج البلاغة الذي نسبوه لعلّي رضي الله عنه لم يُذكر فيه، ولا في شروحاته توحيد العبادة.⁽³⁾

وممّا يؤكد أنَّ غالب من يذكر توحيد الإلهية لا يقصد به توحيد العبادة؛ أنَّهم يثبتون إلهية الله تعالى بأدلة نفي التعدد في الذات، فقد ذكر بعضهم أنَّ التوحيد هو الاعتقاد بأنَّ الله تعالى واحد، ليس مركباً من أجزاء وصفات، وأنَّه لا شريك له في ألوهيته، ولا في صفاته،⁽⁴⁾ ثمَّ يذكر أدلة نفي الشريك عن الله تعالى، ويجعلها من أدلة إثبات الألوهية، مع ذكرهم أنَّ تعدد الإله يستدعي الاشتراك في الألوهية⁽⁵⁾ وهناك من جعل توحيد الألوهية يدخل في توحيد الأفعال، مثل الخميني الذي قال: "والمقصود من الإله حسب ما ورد في ذيل الحديث الشريف⁽⁶⁾ من نسبة الخير والشر إليه سبحانه، هو

(1) انظر: الدشتي، الخلل الوهابي في فهم التوحيد القرآني (ص18،19)، السبحاني، مفاهيم القرآن (ج10/428).

(2) انظر: السبحاني، مفاهيم القرآن (ج1/432).

(3) انظر: ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة (ص69).

(4) انظر: الخراساني، منهاج الصالحين (ج1/35).

(5) انظر: المصدر السابق (ج1/38).

(6) يقصد شرحه لحديث في الكافي: عن أبي عبد الله الصادق قال: "إن مما أوحى الله إلى موسى وأنزل عليه في التوراة: أني أنا الله لا إله إلا أنا، خلقت الخلق، وخلقت الخير، وأجريت على يدي من أحب، فطوبى لمن أجرته على يديه، وأنا الله لا إله إلا أنا، خلقت الخلق وخلقت الشر، وأجريت على يدي من أريده، فويل لمن أجرته على يديه" [الكليني: الكافي، التوحيد/ الخير والشر، 1/154:ح1].

مقام الألوهية الذي يكون إشارة إلى مقام توحيد الأفعال، والذي عبّر عنه الحكماء العظام بقولهم: لا مؤثّر في الوجود إلا الله.⁽¹⁾

يتبين ممّا سبق أنّ الشيعة متفقون على عدم اعتبار توحيد العبادة قسماً مستقلاً من أقسام التوحيد، بل أدخلوه في أقسام التوحيد الأخرى، والغالب منهم أدخله في مضمون توحيد الذات، وبعضهم جعله معنىً من معاني توحيد الأفعال، ويتطابق الشيعة بذلك مع المتكلمين، الذين لم يعتبروا توحيد الألوهية من أقسام التوحيد، ولم يعتنوا بذكره ولا بتقريره.

(1) الخميني، الأربعون حديثاً (ص 217).

المطلب الرابع

معنى توحيد الألوهية عند الكليني

لقد ذكر الكليني التوحيد ومعناه ولوازمه وأقسامه، ولم يجعل توحيد العبادة من أقسامه، بل وافق علماء الشيعة في استثنائه من التوحيد، وما دُكرَ من لفظ الإلهية فلم يَعْنِ به توحيد الألوهية بمعنى توحيد العبادة، وإنما قصد به إمّا أنه بمعنى توحيد الذات، أو بمعنى أنّها صفة منسوبة لله تعالى تأخذ حكم باقي الصفات، وأمّا العبادة فقد جعل اعتقاد الولاية هي أساس العبادة، ونفى صحة عبادة من لم يعتقد بها، وتفصيل هذه النقاط كالتالي:

أولاً: الكليني يذكر الألوهية لا بمعنى توحيد العبادة:

لقد ذكر الكليني إلهية الله تعالى، وقصد بها معاني متعددة، ولم يكن من بين هذه المعاني إفراد الله تعالى بالعبادة، ومعنى الألوهية عند الكليني:

1- ذكره الإله بمعنى تتضمنه كلمة الرب:

إنّ كل ما ذكر الكليني في معنى الإله هو بعض معاني كلمة الرب، فقد روى عن عبد الله بن سنان قال: "سألت أبا عبد الله عليه السلام عن تفسير بسم الله الرحمن الرحيم، قال: الباء بهاء الله، والسين سناء الله، والميم مجد الله، وروى بعضهم: الميم ملك الله، والله إله كل شيء، الرحمن بجميع خلقه، والرحيم بالمؤمنين خاصة،"⁽¹⁾ واللام في لفظ الجلالة دليل على إلهيته بأنّه هو الله، والألف واللام مدغمان لا يظهران على اللسان، ويظهران في الكتابة دليلاً على أنّ إلهيته لطيفة خافية لا تُدرك بالحواس؛ لأنّ تفسير الإله هو الذي إليه الخلق عن إدراكه بحس أو بوهم، ويظهر ذلك عند الكتابة، ليكون دليلاً على أنّ الله سبحانه وتعالى أظهر ربوبيته في إبداع الخلق وتركيبهم،⁽²⁾ ويظهر هذا التداخل جلياً بين معنى الإله والرب في روايات الكليني، فقد ذكر أنّ المخلوقات "تشهد على أنفسها لصانعها بالربوبية والإلهية، لما فيها من آثار صنعه، وعجائب تدبيره،"⁽³⁾ فهذه لطيفة نبّه بها على أنّ الإله هو الذي لا تتغير قدرته

(1) [الكليني: الكافي، التوحيد/ معاني الأسماء واشتقاقاتها، 1/114: ح1].

(2) انظر: المجلسي، بحار الأنوار (ج3/224).

(3) الكليني، مقدمة الكافي (ج1/6).

إلى العجز، وكماله إلى النقص، ولو كان كذلك لأدى ذلك إلى القدح في إلهيته،⁽¹⁾ والله تعالى يُسمى الحق؛ لأنَّه هو الموجود حقيقة المتحقق وجوده وإلهيته،⁽²⁾ المُبرراً مما لا يليق بوحديته، المرتفع عن الزوال والفناء بوجود إلهيته،⁽³⁾ فيتضح من هذه الروايات وشروحها أنَّ الرب يتضمن معنى الإله، وأنَّ معنى الإله شرعاً عند الكليني لا علاقة له بمعنى المعبود.

2- تفسيره الإلهية بمعنى توحيد الذات:

لقد ذكر الكليني أنَّ الإلهية هي من مقتضيات اسم الله تعالى الواحد الأحد، فقد ذكر في رواياته أنَّ: "الله جلَّ جلاله... واحد، لا واحد غيره، لا اختلاف فيه، ولا تفاوت، ولا زيادة، ولا نقصان،"⁽⁴⁾ والمعنى أنَّ الله تعالى هو الواحد الذي لا نظير له، والتوحيد هو الإقرار بالوحدة، وهي الانفراد، والواحد هو الذي لا ينبعث من شيء ولا يتحد بشيء، ومعنى القول "الله أحد" أي أنَّه هو الذي يأله الخلق عن إدراكه، والإحاطة بكيفيته فهو فرد بإلهيته،⁽⁵⁾ فيتضح هنا أنَّ الإلهية صفة مختصة باسم الأحد، ولا يُدرك كيفيتها، حتى وإن فُرنت بلفظ المعبود أو التوحيد، صحيح أنَّ الإلهية حينما تُطلق مجردة تكون صفة لله تعالى، ولكن إذا فُرنت بلفظ التوحيد أو العبادة وما اشْتُق من ألفاظها فتكون بالمعنى الخاص، وهو إفراد الله تعالى بالعبادة، وأمَّا الكليني فقد جعل الإلهية من خصائص الرب التي لا تعلق لها بإخلاص العبادة، فقد جاء في رواية، "ولا يُطبقون حمل معرفة إلهيته، ولا يحدون حدوده؛ لأنَّه بالكيفية لا يتناهى إليه،"⁽⁶⁾ فهنا جعل إلهية الله تعالى من لوازم الذات؛ ولذلك لا يمكن معرفتها، ولا الإحاطة بها، ولو كانت بمعنى العبودية لما اقتضت عدم القدرة على إدراكها، ولما كانت خافية على الخلق.

(1) انظر: المجلسي، بحار الأنوار (ج12/52).

(2) انظر: المجلسي، بحار الأنوار (ج367/81)، الخوئي منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة (ج9/259).

(3) انظر: المجلسي، بحار الأنوار (ج1/61).

(4) [الكليني: الكافي، التوحيد/ الفرق ما بين المعاني التي تحت أسماء الله وأسماء المخلوقين، 118، 119: ح1].

(5) المجلسي، بحار الأنوار، بتصرف (ج3/223).

(6) [الكليني: الكافي، التوحيد/ جوامع التوحيد، 137/1: ح2].

3- القول إن اعتقاد إلهية الأصنام هو كونها ذوات مستقلة:

إنَّ أوضح الأدلة على أنَّ الكليني يذكر إلهية الله تعالى ولا يقصد بها العبادة، أنَّه ذكر في رواياته أنَّ اعتقاد المشركين بإلهية الأصنام هو اعتقادهم أنَّها أرباب مستقلة بذواتها، فقد جاء في رواية: "ويوحده بالإلهية، بعد ما أضدوه بالتشريك وعبادة الأصنام،"⁽¹⁾ فالمشركون كانوا يعتقدون أنَّ إسناد الممكنات إلى مُؤثِّر تام المؤثرية في الأزل، يُوجب كون الآثار أزلية دائمة، ويقتضي أنَّ لا يحصل في العالم شيء من التغيرات ألَبتة، ولكن على العكس فالتغيرات مشاهدة قطعاً، فلا بدَّ من حيلة، فقالوا: إنَّ هناك مُؤثِّر قديم واجب لذاته، إلا أنَّ كل حادث مسبق بحادثٍ آخر حتى يكون انقضاء المتقدم شرطاً لحصول المتأخر عن ذلك المبدأ القديم، وهذا يكون بتوسط الأوثان، وعلى هذا الطريق يصير المبدأ القديم مبدأ للحوادث المتغيرة، فإنَّ لا بدَّ من توسط حركة دائمة يكون كل جزءٍ منها مسبقاً بالآخر لا إلى أول، وهذا لا بدَّ له من جرم متحرك بالاستدارة وهو الفلك، فثبت أنَّ حركات الأفلاك هي المبادئ للحوادث الحادثة في هذا العالم، والمديرات الملاصقة بها؛ فلذلك قالوا بإلهيتها، واشتغلوا بعبادتها وتعظيمها، واتخذوا لكل واحد منها هيكلًا مخصوصاً، وصنماً معيناً فاشتغلوا بخدمتها، فهذا هو دين عبدة الأصنام والأوثان،⁽²⁾ فهنا يظهر جلياً أنَّ اعتقاد الإلهية اعتقاد ذوات متعددة للرب، وأنَّها تصدر منها الأفعال في الكون ابتداءً، فمفهوم الإلهية بعيد كل البعد عن مفهوم العبودية في الكافي، فإذا كان معنى اعتقاد إلهية الأصنام أنَّها ذوات مستقلة، فهذا يعني أنَّ إثبات إلهية الله تعالى هو إثبات وحدة ذاته تعالى، وليس إفراده بالعبادة.

ومن أشهر الأدلة على أنَّ الإلهية لا تعني توحيد العبادة، أنَّ دليل التمانع عند الكليني هو لإثبات وحدة الرب، ويقول شراح الكافي أنَّ هذا الدليل هو لإثبات إلهية الله تعالى، ومعناه أنَّه لو فرض وجود إلهين، وكان لكل واحدٍ منهما تأثير للزم اجتماع مُؤثِّرين على أثرٍ واحدٍ، وإن كان التأثير لأحدهما لزم ترجيح الفاعل بلا مرجح، ولزم عجز الآخر، وهذا ينفي إلهيته، وإن اختلفا لزم التمانع والتطارد،⁽³⁾ فهذا الدليل قيل إنَّه

(1) انظر: المازندراني، شرح أصول الكافي (ج1/48).

(2) انظر: المجلسي، بحار الأنوار (ج56/279، 280).

(3) المازندراني، شرح أصول الكافي، بتصريف (ج1/105)، وانظر: المجلسي، بحار الأنوار (ج56/351).

لإثبات إلهية الله تعالى، ولكن يظهر جلياً أنه لإثبات وحدة الصانع، وليس لإثبات توحيد العبادة.

4- الإلهية معنى عام يقتضي الإقرار بأصول الدين:

أورد شُرَّاح الكافي أنّ معنى إنكار الإلهية هو إنكار أصول الدين، أو جحد أصلٍ منها، فقد رُوِيَ عن أبي جعفر رحمه الله أنه قال: "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أهل المعروف في الدنيا هم أهل المعروف في الآخرة، وأهل المنكر في الدنيا هم أهل المنكر في الآخرة،"⁽¹⁾ وقد وردت روايات تخصّ تعذيب المنكرين للإلهية، فقد رُوِيَ: "ويُعذب المنكر لإلهيته عذاب الأبد،"⁽²⁾ والمقصود بالمنكر هنا هو كل من أنكر أصلاً من أصول الدين،⁽³⁾ فالإلهية قد تُطلق ويُراد بها معنىً عاماً ومصطلحاً يخصّ أصول الدين، وقد رُوِيَ: "واعلموا أن المنكرين هم المكذبون، وأن المكذابين هم المنافقون."⁽⁴⁾

ثانياً: صرف معنى العبادة لولاية الأئمة:

إنّ روايات الكافي قد ربطت بين توحيد العبادة وبين ولاية الأئمة، فلا تكاد تجد معنى يختصّ بالعبادة إلا ربطوه بالأئمة، واستخدموا التأويل الباطني لآيات القرآن لصرف معناها إلى ولاية الأئمة، والأمثلة في ذلك كثيرة جداً، ومنها:

1- دعوة الأنبياء كانت لتقرير الولاية:

ذكر الكليني أنّ دعوة جميع الأنبياء كانت إلى الولاية، فقد نسب لجعفر الصادق رحمه الله أنه قال: "ولايتنا ولاية الله تعالى التي لم يبعث نبياً قط إلا بها،"⁽⁵⁾ ومن المعلوم أنّ دعوة الأنبياء قامت على توحيد الألوهية، ومع ذلك نسبوا للأئمة أنّ

(1) [الكليني: الكافي، أبواب الصدقة/ أن أهل المعروف في الدنيا هم أهل المعروف في الآخرة، 30/4: ح3].

(2) [الطبرسي، الاحتجاج (95/2)].

(3) انظر: المجلسي، بحار الأنوار (ج10/194).

(4) [الكليني: الكافي، كتاب الروضة، 11/8: ح1].

(5) [المصدر السابق، الحجة/ فيه نتف وجوامع من الرواية في الولاية، 437/1: ح3].

دعوات الأنبياء قامت على تقرير ولايتهم،⁽¹⁾ وجعلوا المقصود بالإيمان الاعتقاد بولاية الأئمة.

2- الإمامة هي شرط قبول العبادة:

ورد في روايات الكافي أنّ قبول العبادات منوط باعتقاد ولاية الأئمة، وجعل الكليني الأئمة سبب لعبادة الله تعالى، فقد روى عن جعفر رضي الله عنه أنّه قال: "وبعبادتنا عبد الله، ولولا نحن ما عبد الله تعالى"،⁽²⁾ والمعنى أنّه لا تتأى العبادة الكاملة إلا من الأئمة، فالولاية شرط قبول العبادة، والمعنى كذلك أنّهم علّموا الناس طريق عبادة الله تعالى وآدابها؛⁽³⁾ ولذلك كانت الولاية هي أعظم أصول الدين عند الشيعة، فعن أبي جعفر رحمه الله قال: "بُني الإسلام على خمسٍ، على الصلاة والزكاة والصوم والحج والولاية، ولم يُنادَ بشيءٍ كما تُودي بالولاية؛"⁽⁴⁾ ولذلك من أجهد نفسه بعبادةٍ وهو لا يعتقد بالولاية فسعيه غير مقبول.⁽⁵⁾

3- إشراك الأئمة من شروط كلمة التوحيد:

إنّ من شروط كلمة التوحيد الإخلاص، ومن أخلّ بالإخلاص كان منافقاً، قد نُقض توحيدده، ولكن في الكافي نجد أنّ الكليني جعل هذا الشرط مشتركاً بين رب العالمين والأئمة، فجعل من شروط تمام الإيمان ولاية الأئمة، فنسب لأبي عبد الله رضي الله عنه أنّه قال: "فمن سرّه أن يُتمّ الله تعالى له إيمانه حتى يكون مؤمناً حقاً حقاً فليفِ الله تعالى بشروطه التي اشترطها على المؤمنين، فإنّه قد اشترط مع ولايته وولاية رسوله ولاية أئمة المؤمنين، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وإقراض الله قرضاً حسناً،"⁽⁶⁾ وكذلك قد نُسب لأبي عبد الله رحمه الله أنّه قال: "لو أنّ قوماً عبدوا الله وحده لا شريك له، وأقاموا الصلاة، وآتوا الزكاة، وحجوا البيت، وصاموا شهر رمضان ثم قالوا لشيء صنع الله أو صنع رسول الله صلى الله عليه وآله ألا صنع خلاف

(1) انظر: صالح، عقيدة آل البيت بين أهل السنة والشيعة الإثنا عشرية في مسائل التوحيد (ص103).

(2) [الكليني: الكافي، التوحيد/ النوادر، 144/1: ح5].

(3) انظر: المجلسي، بحار الأنوار (ج24/197).

(4) [الكليني: الكافي، الإيمان والكفر/ دعائم الإسلام، 18/2: ح3].

(5) انظر: [المصدر السابق، الحجة/ فيمن دان الله تعالى بغير إمام من الله تعالى، 375/1: ح2].

(6) [المصدر السابق، كتاب الروضة، 10/8: ح1].

الذي صنع، أو وجدوا ذلك في قلوبهم لكانوا بذلك مشركين، ثم تلا هذه الآية: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء:65]، ثم قال أبو عبد الله عليه السلام: «عليكم بالتسليم»⁽¹⁾ فمقتضى كلمة التوحيد التسليم لله تعالى، والأخذ بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم من الشرائع، وأما إشراك الأئمة في ذلك فهو من الشرك، وأما الشيعة فقد جعلوا إخلاص الشهادة هو طاعة الله ورسوله وولاية أهل بيته.⁽²⁾

4-التأويل الباطني لنصوص العبادات بأن المراد منها اتباع الأئمة:

لقد ظهر في روايات الكافي التأويل الباطني لنصوص العبادات واضحاً جلياً، وجعل تلك النصوص تخص من اتبع الأئمة، فمثلاً روى عن أبي عبد الله رحمه الله أنه سئل عن تفسير هذه الآية: ﴿مَا سَأَلَكُمْ فِي سَقَرٍ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمَصَلِينَ﴾ [المدثر:42،43]، قال: عني بها لم نك من أتباع الأئمة الذين قال الله تبارك وتعالى فيهم: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ﴾ [الواقعة:10،11]، أما ترى الناس يُسمون الذي يلي السابق في الحلبة مصلياً، فذلك الذي عني حيث قال: ﴿قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمَصَلِينَ﴾ [المدثر:43]،⁽³⁾ وأمثال هذه التأويلات كثيرة في الكافي، وسيأتي تفصيلها عند الحديث عن المسائل التي تناقض توحيد الألوهية عند الكليني.

لقد ورد الرد على الكليني في ابتداعه لأقسام التوحيد ومعناه مفصلاً،⁽⁴⁾ وأما إشراكهم في العبادات ومكانة الولاية عندهم سترد قريباً.⁽⁵⁾

(1) [الكليني: الكافي، الحجة/ التسليم وفضل المسلمين، 390/1، ح2].

(2) انظر: المجلسي، بحار الأنوار (ج3/15) وسيأتي قريباً الروايات الشركية التي تنقض الإخلاص.

(3) [الكليني: الكافي، الحجة/ فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، 419/1: ح38].

(4) انظر: ص84 من هذا البحث.

(5) انظر: ص268 من هذا البحث.

خلاصة المبحث:

ذكر الإمام البخاري رحمه الله في صحيحه معنى توحيد الألوهية في مواضع كثيرة جداً من صحيحه، وذكر آيات وأحاديث في بيان شروطه وأركانه وبيّن أهميته، والأحاديث بمجموعها تدل على أنّ المراد من كلمة التوحيد هو توحيد الله تعالى في ألوهيته، وذكر البخاري رحمه الله أنّ توحيد الألوهية هو الغاية من خلق الخلق، وهو دعوة الرسل، وسبب ضلال الأمم لتفريطهم فيه، وذكر كذلك العبادة وأركانها، وأنها داخلية في مسمى الإيمان، وأما الكليني فلم يجعل توحيد العبادة من أقسام التوحيد، بل وافق علماء الشيعة في استثنائه من التوحيد، وما ذُكرَ من لفظ الإلهية فلم يعن به توحيد الألوهية بمعنى توحيد العبادة، وإنما قصد به إمّا أنّه بمعنى توحيد الذات، أو بمعنى أنّها صفة منسوبة لله تعالى تأخذ حكم باقي الصفات، وأمّا العبادة فقد جعل اعتقاد الولاية هي أساس العبادة، ونفى صحة عبادة من لم يعتقد بها، فأدخل الشريكات التي لا تحصى في توحيد الألوهية.

المبحث الثاني

نواقض توحيد الألوهية عند البخاري الكُليني

المطلب الأول

نواقض توحيد الألوهية عند البخاري

إنَّ الشركَ أعظمَ ذنبٍ عُصِيَ اللهُ تعالى به، فالله عزَّ وجلَّ هو المُستحقُّ أن يُعبد لذاته، والله تعالى لا يغفر أن يُشرك به، ويغفر ما دونه من الذنوب،⁽¹⁾ والشرك أساس المساوي والردائل، ومعمل الموبقات، فهو معصية لا تُجدي معها طاعة، ومنقصة لا يُجزئ عنها أي كمال،⁽²⁾ ومن أشرك بالله تعالى فقد عطَّل الغاية التي خُلِق لها، والشرك أعظم الباطل؛ لأنَّ المشرك ليس معه دليل سمعي ولا عقلي على شركه، بل هو محض افتراءٍ وضلالٍ، وأكثر أنواع الشرك يكون في توحيد الألوهية، والإسلام أتى ليهدم ضلالات المشركين في إشراكهم في ألوهية الله تعالى، واعتقادهم بتعدد الآلهة، والأحاديث النبوية الشريفة في بيان أنواع شرك الألوهية والتحذير منه كثيرة جداً، ونواقض توحيد الألوهية في صحيح البخاري هي على قسمين: **شرك أكبر**، وهو شرك في التوحيد ينقل عن الملة، و**شرك أصغر** يُحبط العمل، ولا ينقل عن الملة،⁽³⁾ فحكم الشرك دائر بين قضايا منافية للتوحيد، وأخرى منافية لكمالهِ، وهكذا الأمر بالنسبة للوسائل، فما أوصل للشرك الأكبر ونحوه أخذ حكمه، وما أوصل إلى الشرك الأصغر ونحوه أخذ حكمه،⁽⁴⁾ ويندرج تحت كل منهما أنواع كثيرة، والتفصيل على النحو التالي:

أولاً: الشرك الأكبر:

وهو أن يُتَّخَذَ شريك أو ند مع الله تعالى في ألوهيته، أو أن يُعَدَلَ مخلوق بالله تعالى في بعض ما يستحقه وحده، فمن عبد غيره، أو توكل عليه فهو مشرك،⁽⁵⁾

(1) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج1/89).

(2) انظر: الجزائري، رسالة في الشرك ومظاهره (ص89).

(3) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج7/329).

(4) البريكان، المدخل لدراسة العقيدة الإسلامية، بتصرف، نقلاً عن الموسوعة العقديّة- الدرر السنية (ج3/106)، بترقيم الشاملة ألياً.

(5) انظر: ابن تيمية، الاستقامة (ج1/344)، الجزائري، رسالة في الشرك ومظاهره (ص14).

وحقيقة شرك الألوهية أن يضرع الإنسان بعبادة من العبادات إلى غير الله تعالى، من صلاة، أو نذر، أو استغاثة في شدة أو مكروه فيما لا يقدر عليه إلا الله تعالى، ونحو ذلك، ويكون في الاعتقادات والأقوال والأعمال،⁽¹⁾ وأنواع الشرك الأكبر هي:

1- اعتقاد شريك مع الله تعالى في ألوهيته:⁽²⁾

وهو اعتقاد شريك مع الله تعالى في استحقاق العبادة، سواء كان ظن المشرك أن ذلك الشريك إله مع الله تعالى، أو اعتقد بوحداية الله تعالى في ربوبيته ولكن أشرك في ألوهيته، وقد مدح الله تعالى المؤمنين في مواضع كثيرة؛ لأنهم أفردوه في إلهيته، ومن هذه الآيات ما أورده البخاري عن ابن عباس رضي الله عنه أنه سئل عن قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ [الفرقان:68]، فقال: "كانت هذه في الجاهلية،"⁽³⁾ وقد كان معتقد المشركين أن آلهتهم تستحق العبادة مع الله تعالى، وقد ورد إبطال هذا الشرك، والرد على دعوى المشركين في مواضع كثيرة في صحيح البخاري، ومنها قوله تعالى: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءَ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف:40]،⁽⁴⁾ ففي هذه الآية أُلزِموا الحجة؛ لأن الأصنام التي اعتقدوا أنها تستحق العبادة، هي آلهة متفرقة في العدد لا تضر ولا تنفع، فهم يعبدون أصناماً ليس لها من الإلهية شيء إلا الاسم؛ لأنها جمادات تُعبد من دون الله تعالى، فهي ذوات أسماء لا معاني لها، سموها آلهة من تلقاء أنفسهم، ما أنزل الله تعالى بها من حجة ولا سلطان،

(1) انظر: عبد اللطيف، منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله تعالى (ج1/93).

(2) انظر: ابن تيمية، الاستقامة (ج1/344).

(3) [البخاري: صحيح البخاري، تفسير القرآن/ قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ [الفرقان:68]، ص810: ح4764].

(4) انظر: [المصدر السابق، التعبير/ رؤيا أهل السجون والفساد والشرك، ص1174].

والدين القويم هو أن يُعبد الله تعالى وحده،⁽¹⁾ وقد أورد كذلك البخاري في صحيحه آيات قرآنية أخرى للرد على هذا المعتقد الشركي.⁽²⁾

2- صرف شيءٍ من العبادات لغير الله تعالى:

العبادة لا تجوز إلا لله تعالى وحده، فهو المُستحق لها، وكل ما يُسمى في الشرع عبادة ويصدق عليه مُسمّاها فإنَّ الله تعالى يستحقها وحده، ومن أشرك فيها أحداً مع الله تعالى فقد جاء بالشرك، وكُتِبَ اسمه في ديوان الكفر،⁽³⁾ وأقسام هذا الشرك:

أ-شرك الأقوال: وأمثلة هذا الشرك كثيرة، ومنها: شرك الدعاء، والدعاء هو استمداد وطلب المعونة من الله تعالى وحده، وحقيقته إظهار الافتقار والتذلل إلى الله تعالى، والتبرؤ من الحول والقوة إلا إليه، وهو سمة العبودية، وفيه معنى الثناء على الله عزَّ وجلَّ، وإضافة الجود والكرم إليه؛ لأنَّه المتفرد بالملك والقهر والعطاء والمنع، ولازم ذلك إفراده بتوحيد الإلهية؛ ولذلك تعيَّن أن لا يُدعى إلا هو، وبطلَ دعاء مَنْ سواه، ممن لا يملك لنفسه ضرراً ولا نفعاً فضلاً عن غيره؛ ولذلك فدعاء غير الله تعالى، فيما لا يقدر عليه إلا الله سبحانه وتعالى، يعتبر شركاً أكبر،⁽⁴⁾ والله تعالى أمر عباده أن يدعوه مخلصين له الدين، قال تعالى: ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيُعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ ﴾ [البينة:5]،⁽⁵⁾ فالمقصد من الآية إبطال الشرك في عبادة الله تعالى، والأمر هو لعبادة الله تعالى بإخلاص، أي اعبدوا الله تعالى غير مُشاركين في عبادته معه غيره، والحنيف هو لقب للذي يؤمن بالله تعالى وحده دون شريك،⁽⁶⁾ والدعاء يشمل دعاء العبادة، ودعاء المسألة، والشرك يقع فيهما بأن يُطلب

(1) انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (ج9/192).

(2) انظر: [البخاري: صحيح البخاري، المغازي/ أين ركز النبي الرابطة يوم الفتح، ص711: ح4288، تفسير القرآن/ بدون اسم، ص820، التوحيد/ قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة:22]، ص1261].

(3) انظر: السبكي، إرشاد الخلق إلى دين الحق (ج1/179).

(4) انظر: ابن عبد الوهاب، سليمان، تيسير العزيز الحميد (ج1/195).

(5) انظر: [البخاري: صحيح البخاري، الإيمان/ الزكاة من الإسلام، ص14].

(6) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير (ج30/481، 480).

من المخلوق ما لا يقدر عليه إلا الخالق، سواء أكان هذا المخلوق حياً أو ميتاً، نبياً أو ولياً، أو ملكاً، أو جنياً،⁽¹⁾ وقد ذمَّ الله تعالى من يدعو غيره، ممن لا يملكون شيئاً من دون الله تعالى، قال جلَّ وعلا: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضَّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ [الإسراء:56]،⁽²⁾ ويدخل في هذا الشرك الاستعانة، والاستعاذة، والاستغاثة، والاستجارة بغير الله تعالى، وقد وردت أحاديث نبوية في بيان أنها عبادات لا تجوز إلا لله تعالى؛⁽³⁾ لأنَّ أصل الشرك في العالم طلب الحوائج من البشر، وخاصة دعاء الأموات والاستغاثة بهم، والتوجُّه إليهم، فإنَّ الميت قد انقطع عمله، وهو لا يملك لنفسه ضرراً ولا نفعاً، فضلاً عن استغاث به، وسأله قضاء حاجته.⁽⁴⁾

ب- شرك الأعمال القلبية: ومن أمثلة هذا الشرك:

-الشرك في النية والإرادة والقصد: وهو أن يريد المرء بعمله غير وجه الله تعالى، وينوي شيئاً غير التقرب إلى الله تعالى وطلب الجزاء منه سبحانه وتعالى،⁽⁵⁾ ومن أشرك في نيته فقد كفر ككفر أكبر،⁽⁶⁾ والأعمال مرهونة بنياتها، قال النبي صلى الله

(1) انظر: ابن القيم، مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين (ج1/353)، ابن حجر، فتح الباري (ج13/379)، الحمدان، الدر النضيد (ج1/95).

(2) انظر: [البخاري: صحيح البخاري، التفسير/ قول الله تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضَّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ [الإسراء:56]، ص793].

(3) انظر: [البخاري: صحيح البخاري، الصلاة/ التعاون في بناء المسجد، ص81: ح447، الفتن/ باب التعوذ من الفتن، ص1190: ح7090، التوحيد/ السؤال بأسماء الله تعالى والاستعاذة بها، ص1239: ح7393، ح7394، ح7395، ص1240: ح7396].

(4) انظر: ابن تيمية، مجموع فتاوى ابن تيمية (ج1/124،125)، العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (ج1/117)، ابن عبد الوهاب، سليمان، تيسير العزيز الحميد (ج1/175،174).

(5) انظر: ابن القيم، الجواب الكافي (ج1/136).

(6) ولكن يجب التنبيه أنه لا بدَّ من التفريق بين شرك الإرادة المستوجب للشرك الأكبر والخلود في النار، وبين الشرك الأصغر المستوجب لحبوط العمل، وإن لم يكن مخرجاً من الملة، والضابط الفارق في ذلك هو النظر إلى النية والباعث على العمل، فمن كان عمله اتباعاً للهوى مطلقاً وإرادة الدنيا أصلاً كان مشركاً شركاً أكبر، ومن كان الباعث له على العمل حب الله تعالى وابتغاء رضوانه والدار الآخرة، لكن دخل مع ذلك حب الجاه أو نحو ذلك من أسباب الرياء، كان مشركاً شركاً أصغر، القرني، ضوابط التكفير (ص128).

عليه وسلم: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَّا نَوَى»⁽¹⁾ فالحديث معناه على تقدير ما يقتضي أَنَّ الأعمال تَتَّبَعُ النية، وعند فساد النية تنتفي العبادة، والمراد نفي صحتها؛ لأنَّ نفي الصحة أشبه بنفي الشيء نفسه، ولفظ العمل يتناول فعل الجوارح، ومنها اللسان فتدخل الأقوال،⁽²⁾ ومن عمِلَ عملاً بلا إخلاص وأراد السمعة والرياء جُوزي على ذلك بأن يفضحه الله تعالى، ويُظهر ما كان يبطنه، ويكون المرئي قد استحق سخط الله تعالى عليه،⁽³⁾ قال النبي صلى الله عليه وسلم: «مَنْ سَمِعَ سَمْعَ اللَّهِ بِهِ، وَمَنْ يَرَأَى يَرَأَى اللَّهَ بِهِ»⁽⁴⁾ والله تعالى لا يقبل أعمال أهل الرياء، بل تذهب هباءً منثوراً، قال تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَّهَا نُوفًا إِلَيْهِمْ أَعْمَلُوهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ﴾ [هود:15]،⁽⁵⁾ وهذه الآية نزلت في أهل الرياء فهم يُعطون بحسناتهم في الدنيا، وذلك أنَّهم لا يُظلمون نقيراً، فمن عمل صالحاً لا يعملهُ إلا التماساً للدنيا، فإنَّ الله تعالى يوفيه الذي التمسهُ في الدنيا من المثابة، ويُحبط عمله الذي كان يعملهُ، وهو في الآخرة من الخاسرين.⁽⁶⁾

شرك الطاعات القلبية: فبعض المعاني القلبية يجب أن يكون مختصاً برب العالمين، وما كان منها كذلك فهو عبادة تختص بالقلب، ولا تتعلق ولا تنبغي لغير الله تعالى، ويدخل فيها المحبة والتوكل والخوف والرجاء، فالإنسان إذا أشرك فيها مخلوقاً مع الله تعالى، أو صرف ما يختص بالله تعالى لمخلوق فهو مشرك، ومن أمثلة هذه الطاعات القلبية:

*-**التوكل:** فهو عبادة لا تنبغي إلا لله تعالى، وإذا صُرف لغير الله تعالى كان شركاً،⁽⁷⁾ والله تعالى أمر نبيه صلى الله عليه وسلم أن يفرد الله تعالى بهذه العبادة قال تعالى: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ

(1) [البخاري: صحيح البخاري، بدء الوحي/ كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله، ص: 5؛ ح: 1].

(2) انظر: ابن حجر، فتح الباري (ج1/13).

(3) انظر: الكرمانى، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (ج23/20).

(4) [البخاري: صحيح البخاري، الرقاق/ السمعة والرياء، ص: 1094؛ ح: 6499].

(5) انظر: [المصدر السابق، الرقاق/ المكثرون هم المقلون، ص: 1086].

(6) انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (ج4/310).

(7) انظر: ابن القيم، الجواب الكافي (ج1/136).

العَلِيمُ ﴿[الأنفال:61]،⁽¹⁾ وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يدعو ويقول: «اللَّهُمَّ لَكَ أَسَلَمْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ، وَالْإِيكُ أَنْبَتُ، وَبِكَ خَاصَمْتُ، وَالْإِيكُ حَاكَمْتُ، فَاعْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ، وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ»،⁽²⁾ "والتوكل على الله تعالى جماع الإيمان".⁽³⁾

*-**الخوف:** والمراد به هو الخوف الذي هو من لوازم الإلهية،⁽⁴⁾ وهذا لا يجوز تعلُّقه بغير الله تعالى، فمن اتَّخَذَ مع الله تعالى نداً يخافه هذا الخوف فهو مشرك،⁽⁵⁾ وقد أورد الإمام البخاري "باب الخوف من الله تعالى"، وأورد فيه قول النبي صلى الله عليه وسلم: «كَانَ رَجُلٌ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ يُسِيءُ الظَّنَّ بِعَمَلِهِ، فَقَالَ لِأَهْلِهِ: إِذَا أَنَا مُتُّ فخذُونِي فذروني في البحر في يوم صائفٍ، ففعلوا به، فجمعه الله ثم قال: مَا حَمَلَكَ عَلَى الَّذِي صَنَعْتَ؟ قَالَ: مَا حَمَلَنِي إِلَّا مَخَافَتُكَ، فَعَفَرَ لَهُ»⁽⁶⁾ فالخوف من الله تعالى موجب لرحمة الله تعالى وعفوه ومغفرته، وأخبر الله تعالى عن سبب عذاب المشركين أنهم ﴿كَانُوا لَا يَرْجُونَ حِسَابًا﴾ [النبا:27] أي كانوا "لا يخافونه"،⁽⁷⁾ وكل ما ذكر من الأحكام فهو متعلق بجميع الطاعات القلبية كالمحبة والرجاء وغيرها.

ج-شرك الأفعال:

إنَّ كل ما شرعه الله تعالى من العبادات إذا صُرفَتْ لغيره تعالى، أو أشرك فيها مخلوق مع الله تعالى، فإنَّ هذا يعتبر شركاً أكبر مخرجاً من الملة بإجماع أهل العلم،⁽⁸⁾ وهذا الشرك له صور كثيرة:

(1) [البخاري: صحيح البخاري، الجزية/ المودعة والمصالحة مع المشركين بالمال وغيره، وإثم من لم يف بالعهد، ص533].

(2) [المصدر السابق، التهجد/ التهجد بالليل وقوله عز وجل: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً﴾ [الإسراء:79]، ص183: ح1120].

(3) ابن أبي شيبة، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار (ج6/76).

(4) فهناك خوف فطري جبلي لا ينافي التوحيد.

(5) انظر: ابن عبد الوهاب، سليمان، تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد (ج1/417).

(6) [البخاري: صحيح البخاري، الرقاق/ الخوف من الله تعالى، ص1091: ح6480].

(7) انظر: [المصدر السابق، تفسير القرآن/ بدون اسم، ص848].

(8) انظر: ابن عبد الهادي، الصارم المنكي (ص145)، ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج27/92)، الهيتمي، الإعلام بقواطع الإسلام (ص74).

-**الشرك في الصلاة:** وهو من الشرك الأكبر؛ ولذلك فقد حرّم النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة إلى القبر سداً لذريعة الشرك، وحتى لا يُظنَّ أنَّ الصلاة لله تعالى وللنبي صلى الله عليه وسلم، وكما ذكر فوسيلة الشرك لها حكم ما أدت إليه من الشرك، فعن عائشة رضي الله عنها أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال في مرضه الذي مات فيه: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسْجِدًا، قَالَتْ [عائشة رضي الله عنها]: وَلَوْلَا ذَلِكَ لَأَبْرَزُوا قَبْرَهُ غَيْرَ أَنِّي أَخْشَى أَنْ يَتَّخَذَ مَسْجِدًا»⁽¹⁾ فمفاد الحديث عدم جواز اتخاذ القبر مسجداً، ويتناول الوعيد من اتخذ القبور مساجد تعظيماً ومغالاةً، كما صنع أهل الجاهلية، وقد جرّهم ذلك إلى عبادتهم، ويتناول الوعيد كذلك من اتخذ أمكنة قبورهم مساجد.⁽²⁾

-**الذبح لغير الله تعالى:** الذبح عبادة، ولا يجوز التقرب بها لغير الله تعالى، فمن ذبح تقرباً إلى مخلوق، وتعظيماً له، وخضوعاً له فقد وقع في الشرك الأكبر، وذبيحته محرمة لا يجوز أكلها، سواء أكان هذا المخلوق من الإنس، أم من الجن، أم من الملائكة، أم كان قبراً، أم غيره،⁽³⁾ وقد أورد البخاري في بيان حكم الذبح لغير الله تعالى قوله عز وجل: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة:173]،⁽⁴⁾ والمعنى أنَّ الله تعالى قد حرّم ما ذُبح للآلهة والأوثان، وسُمّي عليه بغير اسمه، أو أهّل به لغيره، كما كانت العرب في الجاهلية، وذلك أنَّهم كانوا إذا ذبحوا أو نحرروا للصنم صاحوا باسم الصنم عند الذبح، فقالوا باسم اللات، أو باسم العزى أو نحوهما، وكذلك كان عند الأمم التي تعبد آلهة إذا قربت لها القرابين،⁽⁵⁾ وحكم التحريم عام في كل ما لم يُذكر اسم الله تعالى عليه، أو أُريد به التقرب للمخلوق.

(1) [البخاري: صحيح البخاري، الجنائز/ ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور، ص216: ح1330].

(2) انظر: ابن حجر، فتح الباري (ج1/ 524).

(3) انظر: ابن القيم، الجواب الكافي (ج1/139)، التميمي، فتح المجيد شرح كتاب التوحيد (ج1/143).

(4) انظر: [البخاري: صحيح البخاري، الذبائح والصيد/ إذا أكل المضطر، ص952].

(5) انظر: الطبري، جامع البيان (ج3/319)، ابن عاشور، التحرير والتنوير (ج2/120).

ثانياً: الشرك الأصغر:

وهذا الشرك من أكبر الكبائر، ويحبط العمل، ولكنه لا يُخرج من الملة، وهو ذريعة إلى الشرك الأكبر ووسيلة للوقوع فيه، وأفراده لا تنضب لكثرتها،⁽¹⁾ وهو على أقسام:

1- شرك الأعمال القلبية:

وهو أن يعتقد المرء اعتقاداً مُوجباً لإحباط عمله، ومعرضاً لغضب الله تعالى؛ لأنَّ الشارع قد نهى عنه، ومن أمثلته:

أ- الرياء: وهو شرك قلبي، ولكن متعلقه قد يكون عبادة قولية، وقد يكون فعلية. وهو أن يُظهر الإنسان العمل الصالح للآخرين أو يُحسِّنه عندهم، أو يظهر عندهم بمظهر مندوب إليه ليمدحوه، ويُعظَّم في أنفسهم، فمن أراد وجهه الله تعالى والرياء معاً فقد أشرك مع الله تعالى غيره في هذه العبادة،⁽²⁾ وقد أورد البخاري أمثلة على هذا الشرك، ومنها: "باب الرياء في الصدقة"، وأورد فيه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْطُلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: 264]،⁽³⁾ أي لا تُبطلوا صدقاتكم بالمنِّ والأذى، فتكونوا كمن رآى الناس بصدقته فأبطلها، فيُظهر أنه يريد وجهه الله تعالى، ولكن قصده مدح الناس له، أو شهرته بالصفات الجميلة، ليُشكر بين الناس، مع قطع نظره عن معاملة الله تعالى وابتغاء مرضاته وجزيل ثوابه؛ ولذلك نفى عنهم صفة الإيمان، ومثلهم كالصخر الأملس الذي عليه تراب، وأصابه المطر الشديد فتركه لا شيء عليه من ذلك التراب، بل قد ذهب كله، وكذلك أعمال المرأئين تذهب وتضمحل عند الله تعالى، وإن ظهر لهم أعمال فيما يرى الناس كالتراب.⁽⁴⁾

(1) انظر: ابن القيم، الجواب الكافي (ج1/92)، ابن عبد الوهاب، سليمان، تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد (ج1/29)، السلطان، الكواشف الجليلة عن معاني الواسطية (ص222).

(2) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج7/329)، السلطان، الكواشف الجليلة عن معاني الواسطية (ص237).

(3) انظر: [البخاري: صحيح البخاري، الزكاة/ الرياء في الصدقة، ص230].

(4) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج2/417)، ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (ج1/694).

ب- الطيرة: (1) والتطير يُنافي التوحيد؛ لأنَّ المتطير قطع توكله على الله تعالى واعتمد على غير الله تعالى، وتعلَّق بأمر لا حقيقة له، بل هو وهم وتخيل، ولا تأثير له في الأحداث، وهذا لا شك أنَّه يُخَلُّ بالتوحيد؛ لأنَّ التوحيد عبادة واستعانة، (2) قال تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:5]، وقال تعالى: ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود: 123]، والنبى صلى الله عليه وسلم قد نهى عن الطيرة، وهو إبطال لما كانوا يعتقدونه في الجاهلية في التطير، (3) قال صلى الله عليه وسلم: «لَا عَدُوِي وَلَا طَيْرَةَ، وَالشُّؤْمُ فِي ثَلَاثٍ: فِي الْمَرْأَةِ، وَالذَّارِ، وَالذَّابَّةِ» (4) ومن سمات المؤمنين أنَّهم لا يتطيرون فعن ابن عباس رضي الله عنه أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ، هُمُ الَّذِينَ لَا يَسْتَرْفُونَ، وَلَا يَنْتَطِرُونَ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ». (5)

2- شرك الأقوال:

وهي الأقوال التي يكون فيها تسوية للمخلوق بالخالق، أو صرف بعض الألفاظ التي تختص بالخالق لغيره، ولكنها لا تُوجب خروجاً من الملة، وشرك الأقوال له أمثلة كثيرة، ومنها: الحلف بغير الله تعالى، فاليمين عبادة من العبادات التي لا يجوز صرفها لغيره الله تعالى، (6) فيحرم الحلف بغيره تعالى، لقوله صلى الله عليه وسلم: «أَلَا، إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، فَمَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ، وَإِلَّا فَلْيَصْمُتْ»، (7) فمن حلف بغير الله تعالى، سواء أكان نبياً، أم ولياً، أو غيره فقد ارتكب كبيرة من كبائر الذنوب، ووقع في الشرك؛ لأنَّ الحلف فيه تعظيم للمحلوف به، فمن

(1) وأصله أن يُعتبر حال الطائر إذا طار، فإن تيامن فعلوا، وإن تشاءم تركوا، واعتقدوا أن ذلك مشؤم، ثم أطلق على كل ما يُتشاءم به، انظر: ابن حجر، فتح الباري (ج1/151).

(2) ابن العثيمين، القول المفيد على كتاب التوحيد (ج1/560).

(3) انظر: ابن حجر، فتح الباري (ج1/151).

(4) [البخاري: صحيح البخاري، الطب/ الطيرة، ص985: ح5753].

(5) [المصدر السابق، الطب/ من اكتوى أو كوى غيره وفضل من لم يكتو، ص978: ح5705].

(6) انظر: الكاساني، بدائع الصنائع (ج2/3).

(7) [البخاري: صحيح البخاري، الأدب/ من لم ير إكفار من قال ذلك متولاً أو جاهلاً، ص1033: ح6107].

حلف بغير الله تعالى كائناً من كان، فقد جعله شريكاً لله عز وجل في هذا التعظيم الذي لا يليق إلا به سبحانه وتعالى، وهذا من الشرك الأصغر.⁽¹⁾

3- شرك الأفعال:

وهي أمور تُقارن الأفعال فتجعلها منافية لكمال التوحيد، وهكذا الأمر نفسه بالنسبة للوسائل، فما أوصل إلى الشرك الأصغر ونحوه أخذ حكمه،⁽²⁾ ومن أمثلته السحر، وهو من الكبائر، وحرام بالإجماع، وقد عدّه النبي صلى الله عليه وسلم من الموبقات، والسحرة قد استبدلوا الإيمان ومتابعة الرسل بما تتلوه الشياطين، وما لهم في الآخرة من نصيب، والسحر لا دين له، بل هو مُحرم في جميع أديان الرسل عليهم السلام،⁽³⁾ والنبي صلى الله عليه وسلم قرّن السحر بالشرك للدلالة على أنّه يُشاركه في الحكم، فعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا هُنَّ؟، قَالَ: الشُّرْكُ بِاللَّهِ، وَالسَّحْرُ،»⁽⁴⁾ والسحر منه ما يكون كفراً، ومنه ما لا يكون كفراً، فإن كان فيه قولاً أو فعلاً يقتضي الكفر فهو كفر،⁽⁵⁾ ويدخل في شرك الأفعال الكهانة والعرافة، وكذلك كل وسيلة تُؤدي إلى الشرك الأصغر تأخذ حكمه، كبناء المساجد على القبور، وقد ورد النهي عنها في الأحاديث النبوية كما مرّ.⁽⁶⁾

(1) انظر: الحملاوي، كتاب التوحيد المسمى التخلي عن التقليد والتخلي بالأصل المفيد (ص61)،

(2) انظر: المقرئ، تجريد التوحيد (ج1/23).

(3) انظر: ابن عبد الوهاب، سليمان، تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد (ص326).

(4) [البخاري: صحيح البخاري، الحدود/ رمي المحصنات، ص1149: ح6857].

(5) انظر: ابن حجر، فتح الباري (ج10/224).

(6) انظر: ص253 من هذا البحث.

المطلب الثاني

نواقض توحيد الألوهية عند الكليني

إنَّ ما يقدح في توحيد العبادة وفقاً لروايات الكافي، أن يتوجه الإنسان بعبادته لمخلوق، ظناً منه أنه إله مع الله تعالى، والنوع الآخر من الشرك، هو صرف العبادة استقلالاً لغير الله تعالى، مع اعتقاد صاحبها بوحداية الله تعالى، فالشرط لإطلاق الحكم بالشرك تحقُّق قيد الاستقلالية. فالشرك معناه الاشتراك في الأمر، وإشراك أحد مع الله تعالى في أي مورد من الموارد التي يُطلب فيها الخلوص إلى الله تعالى، أو جعل الإنسان شريكاً مستقلاً لله تعالى؛ فقد تحقَّق الشرك،⁽¹⁾ وأما أكثر ما يقع في شرك العبادة، ويكون سبباً في بطلانها، هو ترك ولاية الأئمة، والشرك عند الكليني يمكن تقسيمه إلى شركٍ أكبر، وشركٍ أصغر، والتفصيل على النحو التالي:

أولاً: الشرك الأكبر: ويمكن تقسيمه إلى نوعين:

النوع الأول: الشرك بناءً على سببه ومتعلقه:

وينقسم هذا الشرك بحسب متعلقه إلى قسمين، قسم يتعلق بالله تعالى، وهو الشرك الذي يكون بسبب اعتقاد صحة صرف العبادات لغير الله تعالى استقلالاً، وقسم يتعلق بالأئمة، ويكون هذا الشرك بسبب جحد الولاية، فالشرك في هذا النوع سبب وقوعه اعتقاد تلك المعتقدات، وينقسم إلى قسمين:

1- الشرك المتعلق بالإله:

وهو الشرك المتعلق بصرف العبادة لغير الله تعالى استقلالاً، سواء كان لاعتقاد إله مع الله تعالى، أو اعتقاد استحقات المخلوق للعبادة استقلالاً، مع اعتقاد وحدانية الله تعالى، "وبهذا لا يمكن أن تُسمي ذلك المسلم الموحّد الذي يخضع ويتذل أمام قبر الرسول صلى الله عليه وآله مشركاً أبداً للقبر؛ لأن الخضوع لا يعني العبادة،"⁽²⁾ وهذا الشرك قد يكون لفظياً وقد يكون عملياً، ويكون باعتقاد ألوهية المعبود، أو ربوبيته، أو الاعتقاد باستقلاله في فعله بأنّه يملك شأناً من شؤون وجوده وحياته

(1) مركز الأبحاث العقائدية، شبكة الشيعة العالمية.

(2) العامل، الانتصار (ج5/316).

على وجه الاستقلال، فكل عمل مصحوب بهذا الاعتقاد يعد شركاً بالله،⁽¹⁾ وأما دعاء الأئمة والاستغاثة بهم، فهو لا يعدو أن يكون توسلاً بهم إلى الله تعالى، واتخاذهم وسائل لإجابة طلباتهم عند الله تعالى، لقربهم منه، ومكانتهم عنده؛ ولأنهم حلقات الوصل، ووسائط بين المولى وعبيده، وهذا الحكم في كل عظيم عند الله تعالى من الأولياء الذين يُتوسل بهم إلى الله تعالى، فالحكم عام للأولياء والصالحين جميعاً، وإن كانوا متفاوتين في مراحل القرب، وكل هذا لا يعدُّ شركاً إذا اعتُقد بأنه لا مؤثر في الوجود إلا الله سبحانه وتعالى؛ ولذلك فإنَّ ما يقع في المشاهد -التي يعدُّها الشيعة مشاهد مقدسة- من الزائرين من التوسل ليس شركاً، ولا يضادُّ التوحيد،⁽²⁾ وأقسام هذا الشرك:

أ-الشرك الواحدي:⁽³⁾

وهو أن يعتقد الفرد أن هناك مثلاً وشبيهاً لله عزَّ وجلَّ في مقام الألوهية، وأن يطلب الشيء من غير رب العالمين؛ معتقداً أنه إله، وهذا الاعتقاد يتنافى مع التوحيد الواحدي، وأما صرف العبادة لغير الله تعالى مع اعتقاد وحدانية الله تعالى فليس شركاً، ولا فرق في صرف العبادة لحي أو ميت.⁽⁴⁾

وهذا النوع من الشرك هو الذي وقع فيه عبَاد الأوثان، فكانت الأنصاب -وهي الأصنام التي كانت تُنصب لذبح القرابين عليها- تُحترم ويُتبرك بها، وهي روحانيات الكواكب التي كانوا يعتقدون أنها أرباب الأنواع؛ ولأنهم كانوا غائبين عن الحواس، متعالين عن الجهات، كانوا يرون وجوب تجسيدهم بالأنصاب، حتى يتم بذلك أمر التقرب العبادي،⁽⁵⁾ وقد ورد عن أبي جعفر رحمه الله أنه سُئل: "فما الأنصاب؟"، قال: "ما ذبحوه لآلهتهم."⁽⁶⁾

(1) انظر: العاملي، الانتصار (ج5/317).

(2) انظر: الأميني، الغدير (ج3/292).

(3) وسُمي بهذا الاسم نسبة إلى اسم الله تعالى الواحد، فمن معاني الواحد عند الشيعة الذي لا ثاني له في الوجود الذاتي كما مرَّ، فيكون الشرك الواحدي هو الاعتقاد المناقض لذلك.

(4) انظر: الخميني، كشف الأسرار (ص51).

(5) انظر: الطبطبائي، تفسير الميزان (6/189)، البروجردي، تفسير الصراط المستقيم (ج3/414).

(6) [الكليني: الكافي، المعيشة/ القمار والنهبة، 5/122، 123: ح2].

ب-الشرك بسبب صرف العبادة لغير الله تعالى استقلالاً مع اعتقاد وحدانيته تعالى:

فالعبادة لا تُصرف للمخلوق استقلالاً، ومن فعل ذلك فهو مشرك، حتى وإن اعتقد وحدة الرب تعالى، وهو على أنواع: فقد يكون شركاً قلبياً: كالاقتقاد بأن للمولى تعالى شريكاً يستحق العبادة استقلالاً، ويكون عملياً: كأن يأتي العبد بعبادة لغير المولى تعالى، فيصلي الفرد لمخلوقٍ من مخلوقات الله تعالى، أو يصوم له، وهذا هو الرياء، قال أبو عبد الله رحمه الله: "اجعلوا أمركم هذا لله تعالى، ولا تجعلوه للناس، فإنه ما كان لله فهو لله، وما كان للناس فلا يصعد إلى الله،"⁽¹⁾ فهنا بين أن ما كان للناس استقلالاً فهو باطل، وأما صرف العبادات لمخلوقٍ مع الله تعالى فليس شركاً، كدعاء الأئمة والاستغاثة بهم،⁽²⁾ فهذا النوع يستتبط من مجموع روايات الكافي، فإنه قد ورد روايات فيها استشفاع بالأئمة، وبدعائهم والتوسل بهم إلى الله رب العالمين، ولم يعتبر ذلك شركاً، وهذا ما أكدته علماءهم من أن التوجه بالعبادة لله تعالى مع إشراك المخلوقين بها لا يعد شركاً،⁽³⁾ بل هو التوحيد، وقد ورد في الرواية السابقة أن ما كان للناس فلا يُقبل، والمعنى ما كان للناس استقلالاً فلا يُقبل، فتكون الرواية مقيدة بمجموع الروايات الأخرى.

2-الشرك المتعلق بالأئمة:

وهو الشرك الذي يقع بسبب جحد الولاية، وهو أخطر أنواع الشرك؛ لأن العبادات لا تُقبل بدون متابعة الأئمة وولايتهم، وقد نُسب لأبي عبد الله رحمه الله أنه قال: "قال رسول الله صلى الله عليه: طاعة علي عليه السلام ذل، ومعصيته كفر بالله تعالى، قيل: يا رسول الله وكيف يكون طاعة علي عليه السلام ذلاً، ومعصيته كفراً بالله تعالى؟، قال: إن علياً عليه السلام يحملكم على الحق فإن أطمعتموه دُللتم، وإن عصيتموه كفرتم بالله عز وجل،"⁽⁴⁾ ورُوي عن جعفر رحمه الله أنه قال عن قوله عز وجل: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾ [الحج:11]: "إن الآية تنزل في الرجل ثم تكون في أتباعه، قلت-المقصود به ضريس ناقل الرواية-: كل من نصب دونكم شيئاً

(1) [الكليني: الكافي، التوحيد/ الهداية أنها من الله تعالى، 1/166: ح3].

(2) انظر: العاملي، الانتصار (ج5/317)، الخميني، كشف الأسرار (ص47-51).

(3) انظر: الأميني، الغدير (ج3/292).

(4) [الكليني: الكافي، الإيمان والكفر/ الكفر، 2/388: ح17].

فهو ممن يعبد الله على حرف؟، فقال: نعم،⁽¹⁾ ومن أتى بالعبادات وأنكر الولاية فقد وقع في الشرك، وحبط عمله؛ فقد روى الكليني عن أبي عبد الله رحمه الله أنه قال: "لو أن قوماً عبدوا الله وحده لا شريك له، وأقاموا الصلاة، وآتوا الزكاة، وحجوا البيت، وصاموا شهر رمضان، ثم قالوا لشيء صنع الله تعالى، أو صنعه النبي صلى الله عليه وسلم: ألا صنع خلاف الذي صنع؟، أو وجدوا ذلك في قلوبهم، كانوا بذلك مشركين، ثم تلا هذه الآية: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء:65]، ثم قال أبو عبد الله: فعليكم بالتسليم."⁽²⁾

النوع الثاني: الشرك بناءً على نوعه، وهو ينقسم إلى:

1- الشرك الاعتقادي:

وهو اعتقاد ما يُوجب الخروج من الملة، كالشك في الله تعالى، أو اعتقاد صحة صرف العبادات لغير الله تعالى، وقد روى الكليني عن أبي عبد الله رحمه الله أنه قال: "من شك في الله تعالى، وفي رسول صلى الله عليه وآله فهو كافر،"⁽³⁾ فهنا ذكر أنواعاً من الكفر، وهي الشك في الله تعالى، أو في رسالة النبي صلى الله عليه وسلم، أو الشك في ولاية الأئمة، والشك في الإمامة كالشك في الرسالة، والشاك فيهما كافر، وجب قتله مع القدرة.⁽⁴⁾

وقد ورد في الكافي نوع آخر من أنواع الشرك الاعتقادي لا يُفهم معناه، ولا المراد منه، وهو أن يعبد المرء اسم الله تعالى ومعناه، فقد روى عن أبي عبد الله رحمه الله أنه قال: "من عبَدَ الله بالتوهم فقد كفر،.... ومن عبَدَ الاسم والمعنى فقد أشرك، ومن عبَدَ المعنى بإيقاع الأسماء عليه بصفاته التي وصف بها نفسه، فعقد عليه قلبه، ونطق به لسانه في سرائره وعلائحته، فأولئك أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام حقاً،"⁽⁵⁾ فذكر هنا نوعاً من الشرك الاعتقادي وهو اعتقاد أن العبادات هي لاسم الله

(1) [الكليني: الكافي، الإيمان والكفر/ الشرك، 2/397، 398: ح4].

(2) [المصدر السابق، الحجة/ التسليم وفضل المسلمين، 1/390: ح2].

(3) [المصدر نفسه، الإيمان والكفر/ الكفر، 2/386: ح10].

(4) [المازندراني، شرح أصول الكافي، بتصرف (ج62/10)].

(5) [الكليني: الكافي، التوحيد/ المعبود، 1/87: ح1].

تعالى ومعناه، فهذا حاله كمن عَبَدَ أكثر من إله، وهو المقصود بقوله: "من عبد الاسم والمعنى فقد أشرك"، أي من عَبَدَ الحروف أو المفهوم الوصفي، وصورة هذا الشرك أن يعبد الإنسان الاسم المركب من الحروف، مثل الله والرحمن والرحيم، ويعبد المعنى،⁽¹⁾ والمراد منه هو الذات المقدسة المنزهة عن التركيب والحدوث، فمن عَبَدَ الاسم والمعنى أي عَبَدَ المجموع فقد أشرك، حيث جعل الاسم مشاركاً للمعنى في استحقاق العبادة، فيكون قد اتخذ إلهين اثنين، بل آلهة لتعدد الأسماء وتكثُرُها؛ لأنَّ الحروف والمفهوم غير الواجب الخالق لكل تعالى شأنه، وأمَّا التوحيد فهو أن يعبد المعنى وحده، ويذكر اسماً من أسمائه، باعتبار أنَّه دالٌّ عليه، على ما جرت عليه العادة من انتقال الذهن من اللفظ إلى المعنى، فمعنى قوله: "ومن عبد المعنى بإيقاع الأسماء عليه بصفاته التي وصف بها نفسه، فعقد عليه قلبه، ونطق به لسانه في سرائره وعلانيته، فأولئك أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام حقاً،"⁽²⁾ فالمعنى أي من عبد المعنى حال كون ذلك العابد آخذاً بصفاته، أو حال كون المعنى مأخوذاً بصفاته، أو حال كون الأسماء متلبسة بصفاته التي وصف بها نفسه كان موحداً.⁽³⁾

2- الشرك اللفظي في العبودية:

كأن يخضع ويتذلل الفرد لغير الله تعالى من خلال القول، مع الاعتقاد بأنَّ المخضوع له إله وربّ، وكما لو قال أحد الأفراد كلاماً أو وصفاً في حق غير الله عزَّ وجلَّ يدلُّ على التذلل والخضوع له، وكان القائل معتقداً بألوهية المقول له، أو كان معتقداً بتحقيق صفة خاصة بالمولى تعالى في مخلوقٍ استقلالاً، ومثاله ما رواه الكليني عن هشام بن الحكم أنَّه قال: "قال أبو شاعر الديصاني: إنَّ في القرآن آية هي قولنا، قلت: ماهي؟، فقال: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ﴾ [الرُّحْف:84]، فلم أدر بما أحببته، فحجبت فخبرت أبا عبد الله عليه السلام فقال: هذا كلام زنديقٍ خبيثٍ، إذا رجعت إليه فقل له: ما اسمك بالكوفة؟، فإنَّه يقول فلان فقل له: ما اسمك بالبصرة؟، فإنَّه يقول: فلان، فقل، كذلك الله ربنا، في السماء

(1) انظر: المجلسي، بحار الأنوار (ج4/166)، المؤلف نفسه، مرآة العقول (ج1/303).

(2) [الكليني: الكافي، التوحيد/المعبود، 87/1: ح1].

(3) المازندراني، شرح أصول الكافي، بتصرف (ج3/97).

إله، وفي الأرض إله، وفي البحار إله، وفي القفار إله، وفي كل مكان إله،⁽¹⁾ فهنا اعتقد الزنديق أن معتقده بوجود إلهين موجود في القرآن الكريم، فهو ممن يقول بوجود إلهين أحدهما في السماء وهو النور المعبر عنه بيزدان، والآخر في الأرض وهو الظلمة المعبر عنها بأهرمن،⁽²⁾ وقد ردَّ عليه جعفر رضي الله عنه بإيراد المعنى الصحيح للآية الكريمة.

3- الشرك العملي في العبودية:

كأن يأتي العبدُ بأفعالٍ تُدللُّ على الخضوع والتذلل لغير الله عزَّ وجلَّ، مع الاعتقاد بأنَّه إله ورب في مقابل المولى تعالى، كما لو سجد عبداً لغير الله تعالى وهو يعتقد بكون المسجود له رباً في مقابل الإله الواحد القهار، فهذا يتنافى مع التوحيد في العبودية التي أشار إليها المولى تعالى في آيات كثيرة، ومنها قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:5]، وقد ورد عن أبي جعفر رحمه الله أنه قال: "فمن اختار على الله عزَّ وجلَّ، وأبى الطاعة، وأقام على الكبائر فهو كافر، ومن نصب ديناً غير دين المؤمنين فهو مشرك،"⁽³⁾ والذي صرف عبادته لغير الله تعالى يكون قد اختار مخلوقاً على الله تعالى، وروى عن أبي عبد الله رحمه الله قال: "ما بعث الله نبياً حتى يأخذ عليه ثلاث خصال: الإقرار له بالعبودية، وخلع الأنداد، وأنَّ الله يقدم ما يشاء، ويؤخر ما يشاء،"⁽⁴⁾ فالمقصود بالأنداد هي ما كانوا يتخذونه آلهة من دون الله تعالى، فيصرفون إليهم العبادات من دون الله تعالى، والإخلاص هو تنزيه النية والعمل عن أن يكون لغيره تعالى.⁽⁵⁾

ثانياً: الشرك الأصغر:

إنَّ مفهوم الشرك الأصغر وفقاً لروايات الكليني، هو ترك أوامر الله تعالى، ولكن يُشترط اعتقاد الولاية حتى يُعتبر ترك العمل شركاً أصغر؛ لأنَّ الشرك الأصغر

(1) [الكليني: الكافي، التوحيد/ قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهُ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ﴾ [الرَّحْف:84]، [10/128، 192:ح10].

(2) [المازندراني، شرح أصول الكافي (ج6/3)، النائيني، الحاشية على أصول الكافي (ص425)].

(3) [الكليني: الكافي، الإيمان والكفر/ الكفر، 384، 383/2: ح2].

(4) [المصدر السابق، التوحيد/ البداء، 147/1: ح3].

(5) انظر: [المازندراني، شرح أصول الكافي (ج4/253)، العاملي، وسائل الشيعة (10/4)].

لا يُخرج من الملة، وعدم اعتقاد الولاية يخرج من الملة اتفاقاً عند الشيعة، قال أبو عبد الله رحمه الله: "إنَّ الله عزَّ وجلَّ فرض فرائض موجبات على العباد، فمن ترك فريضة من الموجبات فلم يعمل بها وجدها كان كافراً، وأمر [رسول] الله بأمرٍ كلها حسنة، فليس من ترك بعض ما أمر الله عزَّ وجلَّ به عباده من الطاعة بكافر، ولكنه تارك للفضل، منقوص من الخير"،⁽¹⁾ وهذه الرواية مقيدة برواياتٍ أخرى؛ فإنَّ من قام بالفرائض مطلقاً دون اعتقاد الولاية يكون مشركاً شركاً أكبر، لا يُقبل منه عمله، ومن الأمثلة على الشرك الأصغر خصال النفاق الأصغر إذا فعلها معتقد الولاية، وهذا ما قاله جعفر رحمه الله عندما سُئل: "رجل على هذا الأمر إن حدث كذب، وإن وعد أخلف، وإن أوثمن خان، ما منزلته؟"، قال: هي أدنى المنازل من الكفر، وليس بكافر،⁽²⁾ فهنا قيّد كون تلك الخصال من الشرك الأصغر إذا كان المرء معتقداً للولاية، وأما المسلم كامل الإيمان لو أتى بكل العبادات، بدون اعتقاد الولاية فهو مشرك.

والشرك الأصغر محبط للعمل، فرؤي عن أبي عبد الله رحمه الله أنه سُئل عن قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [المائدة:5]، فقال: "ترك العمل الذي أقرّ به، ومن ذلك أن يترك الصلاة من غير سقم ولا شغل".⁽³⁾

وكل ما أدّى إلى الشرك فهو شرك، ووسائل الشرك تأخذ حكم ما أدّت إليه من الشرك، روى الكليني عن أبي جعفر رحمه الله أنه قال: "كل شيء يجزّه الإقرار والتسليم فهو الإيمان، وكل شيء يجزّه الإنكار والجحود فهو الكفر".⁽⁴⁾

الرد على ما اعتبره الكليني نواقض في توحيد الألوهية:

1- إنَّ آيات القرآن الكريم جاءت واضحة الدلالة على أنّ الله تعالى هو المعبود، ولا معبود سواه، ومن ذلك قوله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة:21]، فأنكر عليهم ما عبدوا من دون الله تعالى من

(1) [الكليني: الكافي، الإيمان والكفر/ الكفر، 383/2: ح1].

(2) [المصدر السابق، الإيمان والكفر/ في أصول الكفر وأركانه، 290/2: ح5].

(3) [المصدر نفسه، الإيمان والكفر/ الكفر، 384/2: ح5].

(4) [المصدر نفسه، الإيمان والكفر/ الكفر، 387/2: ح15].

المعبودات الباطلة، وقال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [النحل: 73]، والآيات في وجوب افراد الله تعالى بالعبادة أكثر من أن تُحصى، وهي واضحة الدلالة على وجوب أن تكون لله تعالى وحده، ولا يَشْرُكُهُ فيها مخلوق، سواء اعتقد أنه وساطة أو غير ذلك.⁽¹⁾

2- إنَّ للعبادة أسساً يجب أن تُقام عليها حتى تُقبل، وهي:

أ- أن تكون العبادة خالصة لله وحده، لا يشاركه فيها بشر، أو حجر، أو كوكب، أو شجر، لقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ﴾ [الزمر: 11].

ب- أن تكون العبادة موافقة للشرع، فيتحقق فيها اتباع كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، لقوله سبحانه: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِنُفَرِّقُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ [النحل: 116]، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "فإنَّ دين الإسلام مبني على أصلين: أحدهما أن يُعبد الله وحده لا يشرك به شيء، والثاني: أن يُعبد بما شرعه على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم، وهذان هما حقيقة قولنا أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله".⁽²⁾

ولكنَّ الشيعة ومنهم الكليني في كافيهِ جعلوا توحيد الألوهية محصوراً باعتقاد ولاية الأئمة، التي هي أصل قبول الأعمال عندهم، وعليها مدار الثواب والعقاب، وخالفوا أركان توحيد الألوهية أعظم مخالفة، فجعلوا الشرك هو الإخلاص، وعبدوا الله تعالى بالبدع والمحدثات الشركية، وقد وردت بعض الروايات عن الأئمة في بيان ركني توحيد الألوهية ولكن ما استقرَّ عليه الشيعة هو رفض مثل هذه الروايات والأخذ بما يناقضها.

3- لقد وردت بعض الروايات التي تُناقض قول الكليني إنَّ الولاية تنفع بدون عمل، فعن جابر قال: "دخلت على أبي جعفر الباقر فقال: أيكتفي ممن ينتحل التشيع أن يقول بحبنا أهل البيت؟!، فوالله ما شيعتنا إلا من اتقى الله وأطاعه، وما كانوا يُعرفون يا جابر إلا بالتواضع والتخشع والأمانة، وكثرة ذكر الله، والصوم والصلاة،

(1) انظر: ابن تيمية، العبودية (ص 44، 45)، صالح، عقيدة آل البيت بين أهل السنة والشيعة الإثنا عشرية (ص 153).

(2) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج 1/365).

والبر،.....وكانوا أمناء عشائهم في الأشياء، قال جابر: فقلت: يا ابن رسول الله ما نعرف اليوم أحداً بهذه الصفة، فقال: يا جابر لا تذهبن بك المذاهب، حسب الرجل أن يقول: أحب علياً وأتولاه، ثم لا يكون مع ذلك فعالاً؟، فلو قال: إني أحب رسول الله، فرسول صلى الله عليه وسلم خير من علي عليه السلام، ثم لا يتبع سيرته، ولا يعمل بسنته ما نفعه حبه إياه شيئاً، فاتقوا الله تعالى، واعملوا لما عند الله تعالى، ليس بين الله تعالى وبين أحد قرابة، أحب العباد إلى الله عز وجل [وأكرمهم عليه] أتقاهم وأعملهم بطاعته، يا جابر والله ما يتقرب إلى الله تبارك وتعالى إلا بالطاعة، وما معنا براءة من النار، ولا على الله لأحد من حجة، من كان الله مطيعاً فهو لنا ولي، ومن كان الله عاصياً فهو لنا عدو، وما تُثال ولايتنا إلا بالعمل والورع،⁽¹⁾ وهذه الروايات موافقة للنصوص الشرعية، ولكن لا يُؤخذ بها وبأمثالها، وتؤول إما أنها قيلت تقية، أو بتمحلات المعاني، وهي دليل بطلان المذهب بسبب هذا التناقض الواضح.

4- إنَّ صرف العبادات لغير الله تعالى مثل دعاء الأئمة والاستغاثة بهم والتوسل إليهم من الشركيات الواضحة، فالله تعالى قال: ﴿وَاللَّهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْرَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف:180]، ولم يقل سبحانه: فادعوه بأسماء الأئمة، أو مقامات الأئمة أو مشاهدتهم، وإذا كان صاحب الزمان عندهم قد عجز عن الخروج إلى شيعته خوفاً من القتل، فكيف يوصف بأوصافٍ خارقةٍ وكأنه إله؟، ويُطلب منه الحاجات مما لا يقدر عليه إلا الله تعالى، وهو عاجز عن حماية نفسه، قد قبع في سردابه وتواري عن الأنظار.⁽²⁾

5- لقد ذكر الكليني أنواعاً من الشرك لا يقول بها عاقل، فيقال للكليني هل مرَّ على البشرية كلها شخص قال: أنا سأعبد اسم الله تعالى دون معناه، أو سأعبد الاسم والمعنى؟، فهل هذا يخطر على قلب بشر، ومن المضحكات المبكيات أنه جاء في نهاية الرواية قول هشام بن الحكم -ناقل الرواية-: "قوالله ما قهرني أحد في التوحيد حتى قمت مقامي هذا،"⁽³⁾ ونحن لا ندري من هم الذين قهرهم هشام بمعرفته لهذه

(1) [الكليني: الكافي، الإيمان والكفر/ الطاعة والتقوى، 74/2: ح2].

(2) انظر: الفقاري، أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثنا عشرية (ج2/466).

(3) [الكليني: الكافي، التوحيد/ المعبود، 87/1: ح2].

الرواية؟، ولعل الناس قد دخلت في دين الله أفواجاً ممن كانوا يعبدون اسم الله تعالى ومعناه!!!!.

6- إن التفريق بين الاسم والمسمى (فالكليني يقصد بالمعنى المسمى في قوله: "من عبد الاسم والمعنى")، هو من البدع الحادثة التي أدخلها المبتدعون على التوحيد، والقول الصواب هو القول إنّنا نعبد الله تعالى المسمى بأسماء الجلال، والموصوف بصفات الكمال، القائمة بذاته سبحانه وتعالى، ولا نقول إن الصفة هي عين الذات، ولا غير الذات إلا بعد الاستفصال؛ لأن في إطلاقها تلبيس وإيهام، وهذا فضلاً عن كونها مبتدعة، وكثيراً ما يُراد بها باطل، وهي مسألة اشتهرت بين المبتدعين، وأول من قال بها الجهمية لتأييد باطلهم في مسألة كلام الله تعالى، وقد ذكر شيخ الإسلام هذه المسألة مفصلة ورد على من جانب الصواب فيها. (1)

7- قول الكليني إنّ أسماء الله تعالى هي غير المسمى، يلزم منه أنّه لا يجوز أن ندعو الله تعالى بأسمائه، فلا يجوز أن نقول يا رحمان يا رحيم، فلزم رواية الكليني أن من عبَدَ الاسم دون المعنى فقد أشرك، والدعاء وسؤال الله هي من عبادته، وهذا بعينه قول الكفار عن حينما اعترضوا على النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأنّه كان يدعو الله تعالى بأسماء متعددة فظنوا أنّه يدعو إلهين، فنزلت الآية في الرد على معتقدهم الفاسد، قال تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء:110]، ففي هذه الآية أمر الله تعالى نبيه أن يقول - للمشركين المنكرين دعاء الله تعالى بأسماء متعددة، - ادعوا أيها القوم بأيّ اسم من أسمائه تعالى، فإنّما تدعون واحداً، وله الأسماء الحسنَى. (2)

وأما اعتبار الكليني أنّ الولاية أساس الدين وأنّ الأعمال لا تُقبل بدونها فقد مرّ سابقاً. (3)

(1) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج6/190-203).

(2) انظر: الطبري، جامع البيان (ج17/580).

(3) انظر: ص 323 من هذا البحث.

المطلب الثالث

المسائل التي تناقض توحيد الألوهية في كتاب الكافي⁽¹⁾

إنَّ روايات الكافي تنضح كفرةً وشركاً في توحيد الألوهية، فلا تكاد تجد عبادة إلا ودخلها الشرك، وحتى لو ازم توحيد الألوهية وشروطها قد أبطلت بمعتقداتٍ فاسدةٍ تقدر فيها، وكل هذه الشركيات تندرج تحت شرك الطاعة للمخلوقين من دون الله تعالى، ومخالفة أوامر الله تعالى؛ فالشيعة أطاعوا كبراءهم فيما شرَّعوه لهم من بدعٍ وشركياتٍ، فجعلوهم آلهة يُشرِّعون من دون الله تعالى، وأخذوا برواياتهم التي وضعوها كذباً وزوراً على أئمة أهل البيت، وتركوا نصوص القرآن الكريم، وصحيح السنة النبوية، وسيتمُّ ذكر بعض الشركيات الواردة في روايات الكافي على سبيل المثال لا الحصر:

أولاً: الشرك في العبادات القلبية:

لقد أوجب الله تعالى معتقداتٍ يجب على كل مؤمنٍ أن يدين بها الله تعالى، وهي لا تحقُّ إلا له سبحانه وتعالى، ولكنَّ الشيعة عمدت إليها فصرفتها إلى معانٍ شركيةٍ، وقصدت بها أئمتها، ومن أمثلة الطاعات القلبية التي أشرك فيها في كتاب الكافي:

1- الإيمان:

جعل الكليني الإيمان مختصاً بالتصديق بالولاية، واستدلَّ على ذلك بآيات حُرِّفَ معناها، فنسب لأبي جعفر رحمه الله أنه قال في قوله تعالى: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ [البقرة:136]، "إنَّما عنى بذلك علياً عليه السلام وفاطمة والحسن والحسين، وجرت بعدهم في الأئمة عليهم السلام، ثم يرجع القول من الله تعالى في الناس فقال: ﴿فَإِنْ آمَنُوا﴾، يعني الناس، ﴿بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ﴾، يعني علياً وفاطمة والحسن والحسين والأئمة عليهم السلام، ﴿فَقَدِ اهْتَدَوْا﴾، إلى أمير المؤمنين عليه السلام،⁽²⁾ ونسب لأبي عبد الله رحمه الله أنه قال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ

(1) في هذا المطلب سيتم ذكر المسائل التي تناقض توحيد الألوهية في كتاب الكافي، وأما في المطلب السابق فذكرت الأمور التي عدّها الكليني نواقض.

(2) [الكليني: الكافي، الحجة/ فيه نكت و تنتف من التنزيل في الولاية، 415، 414/1: ح 19].

حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴿ [الحجرات:7]، "يعني أمير المؤمنين"،⁽¹⁾ والتحريف لمصطلح الإيمان وارد في روايات كثيرة، وأتباعاً لهذا التأويل جعل الكليني النصوص التي تنهى عن الشرك مختصةً بالشرك في ولاية الأئمة، ففي قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الزمر:65]، ادعى أن معناها: "إن أشركت في الولاية غيره"،⁽²⁾ فهذا أهم وصفٍ وغايةٍ قد أول بالولاية، وهذا معتقد الشيعة عامة في مفهوم الإيمان، وأنه مختصٌ بمعرفة الأئمة والتصديق بهم.⁽³⁾

2- الطاعة:

لقد عمد الكليني إلى بعض الآيات التي وردت في وجوب طاعة الله تعالى فجعلها مختصةً بالأئمة، فقد روى عن أبي عبد الله رحمه الله أنه قال في قول الله عز وجل: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [في ولاية علي وولاية الأئمة من بعده] فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿ [الأحزاب:71]، هكذا نزلت،⁽⁴⁾ والطاعة في الآية الكريمة لفظ عام مختص في وجوب طاعة الله تعالى فيما أمر به على لسان نبيه، ولكن الشيعة خصّوه بطاعة الأئمة، وقد ذكر الكليني: "باب فرض طاعة الأئمة"،⁽⁵⁾ وذكر فيه أن الأئمة هم أولو الأمر الذين أمر الله تعالى بطاعتهم في الآية: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء:59].⁽⁶⁾

(1) [الكليني: الكافي، الحجة/ فيه نكت ومنتف من التنزيل في الولاية، 426/1: ح71].

(2) [المصدر السابق، الحجة/ فيه نكت ومنتف من التنزيل في الولاية، 427/1: ح76].

(3) انظر: الطوسي، التهذيب (ج3/36)، المجلسي الأول، روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه (ج2/502)، البحراني، الحدائق الناضرة (ج9/21)، الحويزي، تفسير نور الثقلين (ج2/113).

(4) [الكليني: الكافي، الحجة/ فيه نكت ومنتف من التنزيل في الولاية، 414/1: ح8].

(5) [المصدر السابق، الحجة/ فرض طاعة الأئمة، 178/1].

(6) [المصدر نفسه، الحجة/ فرض طاعة الأئمة، 178/1: ح7].

3-الولاء:

إنَّ من معاني الولاية -الواردة في القرآن الكريم- ما هو مختصّ بالله سبحانه وتعالى، ولا يجوز صرفه لغيره تعالى، وهذا المعنى ورد في قول الله تعالى: ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا﴾ [الكهف:44]، وفي الآية قراءتان: بفتح واو الولاية، وبكسرها، فمن فتح الولاية فإنَّه أراد الموالاتة والنصرة، ومن كسر أراد السلطان والملك،⁽¹⁾ وعلى كلا المعنيين فلفظ الولاية مختصّ، برب العالمين كما يقتضي سياق الآية ومعناها، ولكنَّ الكليني جعل المراد بالولاية ولاية الأئمة، فقد نسب لأبي عبد الله رحمه الله أنَّه قال عن قول الله تعالى: ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا﴾ [الكهف:44]، "ولاية أمير المؤمنين عليه السلام."⁽²⁾

4-التقوى:

التقوى تعني الخوف من الله تعالى واتِّقاء عقابه، وأمَّا الشيعة فقد جعلوها مختصة بمعرفة الإمام وطاعته، فقد نسب الكليني لأبي جعفر رحمه الله أنَّه قال: "الرحمة في قوله تعالى: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف:156]، ...علم الإمام، ووسع علمه [أي علم الإمام] الذي هو من علمه [أي علم الله تعالى]، ﴿كُلَّ شَيْءٍ﴾ هم شيعتنا، ثم قال: ﴿فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ [الأعراف:156]، يعني ولاية غير الإمام وطاعته،"⁽³⁾ فقد ذُكرت الرحمة في الآية والمقصود بها علم الإمام، وأنَّه وسع كل شيء، ثم ذكر الله تعالى أنَّه سيثبت الرحمة وإقرارها عند ظهور المهدي للذين يتقون -أي يبتعدون عن- ولاية غير الإمام العدل.⁽⁴⁾

5-الإخلاص:

إنَّ من شروط كلمة التوحيد أن يقولها المرء ويعمل بها مخلصاً، يبتغي بها وجه الله تعالى، وأمَّا الكليني فجعل شرط كلمة التوحيد أن يُشرك المرء بكلمة التوحيد، وسمَّى ذلك إخلاصاً، فروي عن أبي عبد الله رحمه الله أنَّه قال: "يا أبا نذر إذا قدمت

(1) انظر: ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير (ج3/87).

(2) [الكليني: الكافي، الحجة/ فيه نكت ومنتف من التنزيل في الولاية، 418/1: ح34].

(3) [المصدر السابق، الحجة/ فيه نكت ومنتف من التنزيل في الولاية، 429/1: ح83].

(4) [المازندراني، شرح أصول الكافي، بتصرف (ج11/177)].

الكوفة فارو هذا الحديث: من شهد أن لا إله إلا الله مخلصاً وجبت له الجنة، قال: قلت له: إنَّه يأتيني من كل صنف من الأصناف أفأروي لهم هذا الحديث؟، قال: نعم يا أبان، إنَّه إذا كان يوم القيامة، وجمع الله تعالى الأولين والآخرين فتُسلب لا إله إلا الله منهم، إلا من كان على هذا الأمر،⁽¹⁾ فجعل شرط الإخلاص اعتقاد الولاية، ويُعضدها رواية: "أنَّ رجلاً أتى أبا جعفر عليه السلام فسأله عن الحديث الذي رُوي فيه أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من قال لا إله إلا الله دخل الجنة، فقال أبو جعفر عليه السلام: الخبر حق، فولى الرجل مدبراً، فلما خرج أمر برده، ثم قال: يا هذا إنَّ لـلا إله إلا الله شروطاً، ألا وإئني من شروطها،"⁽²⁾ والروايات بهذا المعنى كثيرة جداً،⁽³⁾ فالله تعالى -على حد زعم الشيعة- جعل إخلاص كلمة التوحيد أن يُشرك فيها الأئمة، ومن وحَّد الله تعالى بلا ذلك الشرط فهو مشرك.

ثانياً: الشرك في العبادات القولية:

1-الدعاء:

إنَّ الله تعالى جعل الدعاء هو العبادة، ولا يجوز صرف الدعاء للمخلوق، ولكن كثيراً من الروايات في الكافي ورد فيها شرك الدعاء، فقد نسب الكليني للإمام الرضا رحمه الله أنه قال: "الإمام الأنيس الرفيق، والوالد الشفيق، والأخ الشقيق، والأم البرة بالولد الصغير، ومفزع العباد في الداهية النّاد،"⁽⁴⁾ الإمام أمين الله تعالى في

(1) [الكليني: الكافي، الدعاء/ من قال: لا إله إلا الله مخلصاً، 516/2: ح1].

(2) (الطبرسي، مستدرک الوسائل (ج5/359)، القمي، علي، فقه الرضا (ص290)، المجلسي، بحار الأنوار (ج3/13).

(3) ومن هذه الروايات ما رُوي أنَّه جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وآله فقال: "يا رسول الله هل للجنة من ثمن؟، قال: نعم، قال: ما ثمنها؟، قال: لا إله إلا الله، يقولها العبد مخلصاً بها، قال: وما إخلاصها؟، قال: العمل بما بعثت به في حقه وحب أهل بيتي، قال: فذاك أبي وأمي وإن حب أهل البيت لمن حقها؟، قال: إن حبهم لأعظم حقها،" المجلسي، بحار الأنوار (ج3/13)، ومنها أيضاً الرواية التي تُنسب للرب العزة قوله: "أنا الله لا إله إلا أنا وحدي، عبادي فاعبدوني، وليعلم من لقيني منكم بشهادة أن لا إله إلا الله مخلصاً بها أنه قد دخل حصني، ومن دخل حصني أمن عذابي، قالوا: يا ابن رسول الله وما إخلاص الشهادة لله؟، قال: طاعة الله ورسوله وولاية أهل بيته عليهم السلام،" المجلسي، بحار الأنوار (ج3/15).

(4) (المراد بقوله: "مفزع العباد في الداهية النّاد،" أي أن "الإمام مفزع للعباد إذا دهمهم أمر فزعوا إليه ليدفعه عنهم،" المازندراني، شرح أصول الكافي (ج5/211).

خلقه، وحجته على عباده، وخليفته في بلاده، والداعي إلى الله تعالى، والذاب عن حرم الله تعالى، الإمام المطهر من الذنوب، والمبرأ عن العيوب،⁽¹⁾ وذكر الكليني روايات تُؤوّل الآيات التي وردت صريحةً في وجوب إفراد الله تعالى بالدعاء، فجعل المراد منها إشراك الأئمة في الدعاء، فنسب لأبي عبد الله رحمه الله أنه قال: ﴿ذَلِكُمْ بِأَنَّهُ إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ (وأهل الولاية) كَفَرْتُمْ وَإِنْ يُشْرَكْ بِهِ تُؤْمِنُوا فَالْحُكْمُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ﴾ [غافر:12]،⁽²⁾ بل وجعل من أسباب قبول الدعاء سؤال الله تعالى بجاء المخلوق، فذكر أنّ أبا عبد الله رحمه الله كان "أكثر ما يُلحُّ به في الدعاء على الله تعالى بحق الخمسة، يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمير المؤمنين وفاطمة والحسن والحسين صلوات الله عليهم،"⁽³⁾ وذكر أنّ الأئمة كانوا يُعلِّمون الناس أن يفزعوا إلى المخلوق دون الخالق في النوائب، فنسب لأبي عبد الله رحمه الله أنه قال لرجلٍ من شيعة: "إذا نزل بك أمر فافزع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وصل ركعتين تهديهما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وابك أو تباك، وقل: يا محمد، يا رسول الله أشكو إلى الله تعالى وإليك حاجتي، وإلى أهل بيتك الراشدين، وبكم أتوجه إلى الله تعالى في حاجتي،"⁽⁴⁾ فالتوسل لله تعالى بمقام إنسان صالح، وطلب شيء من الله تعالى عن طريق التوسل بجاء ذلك الإنسان عند الله تعالى، لا يُنافي التوحيد،⁽⁵⁾ ومعتقد الشيعة أنّ من وحّد الله تعالى بالدعاء فهو هالك، وأمّا من دعا الله تعالى بالأئمة أفلح، ومن دعا بغيرهم هلك واستهلك،⁽⁶⁾ وبلغت جرأتهم في هذا الباب أن قالوا: "إنّ دعاء الأنبياء استجيب بالتوسل والاستشفاع بهم،"⁽⁷⁾ ومستندهم في ذلك الرواية المنسوبة لأبي الحسن رحمه الله أنه قال فيها عن قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا

(1) [الكليني: الكافي، الحجة/ نادر جامع في فضل الإمام وصفاته، 198/1، 199: ح1].

(2) [المصدر السابق، الحجة/ فيه نكت ومنتف من التنزيل في الولاية، 421/1: ح46].

(3) [المصدر نفسه، الدعاء/ دعوات موجزات لجميع الحوائج للدنيا والآخرة، 580/2: ح11].

(4) [المصدر نفسه، الصلاة/ صلاة الحوائج، 376/3، 377: ح1].

(5) انظر: الصدوق، الأمالي (ص462)، الخاجوي، الرسائل الفقيهية (ج2/290)، القمي، عباس، الأنوار البهية (ص316).

(6) انظر: المجلسي، بحار الأنوار (ج23/102)، كاشف الغطاء، كشف الغطاء عن الشريعة الغراء (ج3/501)، العاملي، الحر، وسائل الشيعة (ج7/103).

(7) [المجلسي، بحار الأنوار (ج26/319)، الشاهرودي، مستدرک سفينة الأنوار (ج2/339)].

تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا ﴿ [الجن: 18]، قال: "هم الأوصياء،" (1) والمراد بالمساجد إما المواضع التي بُنيت للعبادة، أو الصلوات، وعلى هذا فتأويل الخبر أن يكون المراد بها بيوت الأئمة ومشاهدهم؛ فإنَّ الله تعالى جعلها محلاً للسجود، أي الخضوع والتذلل والطاعة، فيُقدَّر مضاف في الأخبار، وعلى هذا الوجه يُحتمل التعميم بحيث يشمل سائر البقاع المشرفة، ويكون ذكر هذا الفرد لبيان أشرف أفرادها، أو أن يكون المراد بها الأئمة، ويكون أمراً بإتيانهم ودعائهم وطاعتهم، (2) وقد ذكر الكليني عشرات الروايات في فضل دعاء الأئمة عند زيارة المشاهد التي يعدونها مقدسة، (3) فروى عن أبي عبد الله رحمه الله أنه قال: "إذا أردت زيارة الحسين عليه السلام فزره وأنت حزين مكروب شعث مُغبر جائع عطشان، وسلِّه الحوائج، وانصرف عنه، ولا تتخذهُ وطناً." (4)

2- الاستغاثة بالأئمة:

إنَّ الشيعة الإمامية تستغيث بأئمتهم لكشف النوازل التي لا يقدر على كشفها إلا الله تعالى، فمثلاً أورد الكليني أنَّ الإمام هو مفرع العباد في النوائب، (5) وذكر الكليني عن الأئمة أنَّهم كانوا يُعلِّمون الناس أن يعوذوا بالمخلوق للخلاص من عذاب الله تعالى، فقد ورد في الكافي: "اللهم رب الأرباب، صريخ الأحاباب، إني عُذت بأخي رسولك معاذاً، ففكَّ رقبتي من النار، آمنت بالله وما أنزل إليك، وأتولى آخركم بما توليت به أولكم، وكفرت بالجبت والطاغوت، واللات والعزى." (6)

والانحراف العملي الذي وقع فيه الشيعة بسبب هذه الروايات أكثر من أن يُحصى، فصاروا يعتقدون أنَّ أئمتهم، الشفاء الأكبر والدواء الأعظم، لمن استشفى بهم، فمن خرافتهم أنَّه إذا كان للمرء حاجة إلى الله عزَّ وجلَّ فيجب عليه أن يكتبها على رقعة، ويطرحها على قبرٍ من قبور الأئمة إن شاء، أو يشدَّها ويعجن طيناً نظيفاً ويجعلها فيه، ثم يطرحها في نهرٍ جارٍ، أو بئرٍ عميقة، أو غدير ماءٍ، فإنَّها تصل إلى الإمام،

(1) [الكليني: الكافي، الحجة/ فيه نكت و ننف من التنزيل في الولاية، 425/1: ح65].

(2) انظر: المجلسي، بحار الأنوار (ج23/ 331).

(3) انظر: [الكليني: الكافي، الحج/ أبواب الزيارات، 548/4].

(4) [المصدر السابق، الحج/ نادر، 587/4: ح2].

(5) انظر: [المصدر السابق، الحجة/ نادر جامع في فضل الإمام وصفاته، 200/1: ح1].

(6) [الكافي، الكليني: الحج/ دعاء عند قبر أمير المؤمنين رضي الله عنه، 570/4، 571].

وهو يتولى قضاء تلك الحاجة بنفسه،⁽¹⁾ وهناك نواقض قولية كثيرة واردة في الكافي كالاستعاذة بالأئمة، والاستجارة بهم، والحلف بهم، وغير ذلك كثير.⁽²⁾

3- طلب الاستشفاء بتربة الحسين:

يعتقد الشيعة أنَّ تربة الحسين شفاء من كل داءٍ، وهذا بناءً على ما ورد عندهم من روايات تُثبت ذلك، وقد ورد بعضها في الكافي، وأوجبوا التوسل إلى الله تعالى بحق تلك التربة بقول: "بسم الله، اللهم بحق هذه التربة الطاهرة، وبحق البقعة الطيبة، وبحق الوصي الذي تواريه، وبحق جده وأبيه وأمه وأخيه، والملائكة الذين يحفون به، والملائكة العكوف على قبر وليك ينتظرون نصره صلى الله عليهم أجمعين، اجعل لي فيها شفاءً من كل داءٍ، وأماناً من كل خوف، وعزاً من كل ذلٍّ، وأوسع بها علي في رزقي، وأصح به جسمي،"⁽³⁾ وقد ذكر المجلسي -تفسيراً وتأكيداً لهذه الرواية- قرابةً من ثلاثٍ وثمانين روايةً في كتابه بحار الأنوار عن تربة الحسين وفضائلها وأحكامها وآدابها، ومنها رواية: "ثم يقوم ويتعلق بالضريح ويقول: يا مولاي، يا ابن رسول الله إنني آخذ من تربتك بإذنك، اللهم فاجعلها شفاءً من كل داءٍ، وعزاً من كل ذلٍّ، وأماناً من كل خوفٍ، وغنىً من كل فقرٍ،"⁽⁴⁾ كما ويُفتى معاصروهم بأن يأكلوا من تربة الحسين للاستشفاء بها، ويرون لها فضيلة لا تلحق بها أي تربة حتى تربة قبر النبي صلى الله عليه وسلم،⁽⁵⁾ وطلب الشفاء من تربة الحسين لا يُعد شركاً ولا كفرًا، إذا ما تمَّ الطلب، مع الاعتقاد أنَّ الله تعالى هو من سيستجيب إلى الدعاء.

ثالثاً: الشرك في العبادات العملية:

1- الشرك في الصلاة:

إنَّ الشرك في الصلاة وقع في جوانب متعددة عند الشيعة، فقد أوّلت بعض نصوص الصلاة بأنَّ المراد منها اتباع الأئمة، وجعلوا تمام الصلاة عند القبور، بل

(1) انظر: المجلسي، بحار الأنوار (ج34/91).

(2) انظر: [الكليني: الكافي، الحج/ ما يُقال عند قبر أمير المؤمنين، 4/571].

(3) [المصدر السابق، الحج/ نادر، 4/589: ح8].

(4) المجلسي، بحار الأنوار (ج137/98)، الطبرسي، حسين، مستدرک الوسائل (ج339/10).

(5) انظر: الخميني، تحرير الوسيلة (ج165/2).

وتجاوز الأمر إلى جعل صرف الصلاة لأصحاب القبور سبباً في زيادة فضيلة الصلاة، ومن مظاهر هذه الشريكيات:

أ- تأويل نصوص الصلاة باتباع الأئمة:

لقد أول الكليني بعض الآيات الواردة في الصلاة إلى أن المراد منها اتباع الأئمة، فنسب لأبي عبد الله رحمه الله أنه سئل عن تفسير قوله تعالى: ﴿مَا سَأَلَكُمْ فِي سَقَرٍ﴾ [المدثر: 42]، قال: "عنى بها لم نك من أتباع الأئمة الذين قال الله تبارك وتعالى فيهم: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ﴾ [الواقعة: 11]، أما ترى الناس يُسمون الذي يلي السابق في الحطبة مصلياً، فذلك الذي عنى حيث قال: ﴿قَالُوا لِمَ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ﴾ [المدثر: 43]، لم نك من أتباع السابقين." (1)

ب- الإشراف في نية الصلاة:

إنَّ الشرك في الصلاة عند الشيعة يقع في النية والأركان، فهم يتوجهون بصلاتهم لأصحاب القبور في حال زيارتهم للمشاهد المقدسة، وحتى في حال عدم زيارتهم، فينوي الشيعي الشرك في نيته حتى تزداد فضيلة الصلاة، فقد نسب الكليني لأبي عبد الله رحمه الله أنه قال: "إذا بعدت بأحدكم الشقة، ونأت به الدار، فليعلُ أعلى منزله، وليصل ركعتين، وليؤم بالسلام إلى قبورنا، فإنَّ ذلك يصل إلينا." (2)

ج- تمام الصلاة يكون عند المشاهد المقدسة:

وهذا جانب آخر من شركهم، وهو أنهم جعلوا الصلاة في بعض المشاهد لها فضل وأجر مضاعف، فرؤي عن أبي عبد الله رحمه الله أنه قال: "مكة حرم الله، وحرَم رسوله، وحرَم أمير المؤمنين عليهما السلام، الصلاة فيها بمائة ألف صلاة، والدرهم فيها بمائة ألف درهم، والمدينة حرم الله، وحرَم رسوله، وحرَم أمير المؤمنين صلوات الله عليهما، الصلاة فيها بعشرة آلاف صلاة، والدرهم فيها بعشرة آلاف درهم، والكوفة حرم الله، وحرَم رسوله، وحرَم أمير المؤمنين عليهما السلام، الصلاة فيها بألف صلاة، والدرهم فيها بألف درهم،" (3) وهذا المعنى تؤكد روايات كثيرة في الكافي؛ فعن أبي

(1) [الكليني: الكافي، الحجة/ فيه نكت و نكت من التنزيل في الولاية، 419/1: ح 38].

(2) [المصدر السابق، الحج/ النوادر، 587/1: ح 1].

(3) [الكليني: الكافي، الحج/ بدون اسم، 586/4: ح 1].

شبل قال: "قلت لأبي عبد الله رحمه الله: أزور قبر الحسين عليه السلام؟، قال: نعم زُر الطيب، وأتمَّ الصلاة فيه، قلت: فإنَّ بعض أصحابنا يرون التقصير، قال: إنما يفعل ذلك الضعفة." (1)

د-الإخلال في شروط الصلاة:

لقد أوجب الشيعة على زائر القبر أن يستقبله بالصلاة وإن خالف القبلة، فرؤى عن أبي عبد الله رحمه الله أنه قال: "إذا فرغت من السلام على الشهداء فأت قبر أبي عبد الله عليه السلام، فاجعله بين يديك، ثم تصلي ما بدا لك،" (2) والإخلال في شروط العبادات هنا يُخلُّ بتوحيد الألوهية؛ لأنَّ ركني توحيد العبادة أن يُعبد الله تعالى بما شرع، وأن تكون العبادة خالصة لله تعالى، والشيعة في مخالفتهم لشروط العبادات قد أخلُّوا بتلك الأركان، فأشركوا مع الله تعالى، وعبدوه بالبدع والمحدثات. (3)

2-الشرك في الحج:

لقد جعل الكليني الحجَّ إلى المشاهد أعظم من الحجِّ إلى بيت الله الحرام، وجعل طقوساً خاصة للزيارة، وهذا معتقد عامة الشيعة بأنَّ زيارة مشاهد وقبور أئمتهم أعظم من الحج إلى بيت الله العتيق، ولقد صدق شيخ الإسلام ابن تيمية عندما قال: "وأما المشاهد فيعظمونها أكثر من المساجد، حتى قد يرون أنَّ زيارتها أولى من حجِّ بيت الله الحرام، ويُسمّونها الحجَّ الأكبر، وصنف ابن المفيد منهم كتاباً سماه: "مناسك حج المشاهد"، وذكر فيه من الأكاذيب والأقوال ما لا يوجد في سائر الطوائف، وإن كان في غيرهم أيضاً نوع من الشرك والكذب والبدع، لكن هو فيهم أكثر، وكلمًا كان الرجل أتبع لمحمد صلى الله عليه وسلم كان أعظم توحيداً لله تعالى، وإخلاصاً له في الدين، وإذا بعد عن متابعتة نقص من دينه بحسب ذلك، فإذا كثر بعده عنه ظهر فيه من الشرك والبدع ما لا يظهر فيمن هو أقرب منه إلى اتباع الرسول،" (4) وقد كان شيخ الإسلام عالماً بما عليه الروافض من طامات وشركيات.

(1) [الكليني: الكافي، الحج/ بدون اسم، 4/587: ح6].

(2) [المصدر السابق، الحج/ زيارة قبر أبي عبد الله الحسين بن علي عليهما السلام، 4/578: ح4].

(3) وينبغي التفريق بين الإخلال بشروط العبادات الذي يُخلُّ بالتوحيد، وبين الذي يُخلُّ بالعبادة وحدها، فمثلاً لو انتقض وضوء شخص وهو يصلي فإنَّ عبادته تبطل، وعليه الإعادة، وهذا لا يُخلُّ بالتوحيد، وأما من أخلَّ بشروط العبادات أخذاً بالروايات الموضوعية، وبأقوال أصحاب البدع الذين جعلوا أنفسهم مُشرِّعين مع الله تعالى، فهذا يُخلُّ بتوحيد الألوهية، ويكون شركاً محبطاً للعمل.

(4) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج17/498).

والروايات في تفضيل زيارة قبور الأئمة ومشاهدتهم المقدسة كثيرة في الكافي، ومتفاوتة في إثبات الفضل، ولها طقوس خاصة لتأديتها حتى يكتمل فضل الزيارة، وهذه الروايات ساهمت بانحراف الشيعة بشكل كبير؛ فأصبحت زيارة الأضرحة فريضة من فرائض مذهبهم يكفر تاركها، وقد أورد المجلسي باباً بعنوان: "أنَّ زيارته [الحسين رضي الله عنه] واجبة مفترضة مأمور بها، وما ورد من الذم والتأنيب والتوعد على تركها،"⁽¹⁾ **والتفصيل على النحو التالي:**

أ- الروايات في فضل زيارة قبر الحسين:

لقد ذكر الكليني فضل زيارة قبر الحسين، وتفاوتت الروايات في إثبات فضل الزيارة حتى وصل به الأمر أن يعدل زيارة الحسين بزيارة الله تعالى فوق عرشه - تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كثيراً- **والروايات في تفضيل زيارة قبر الحسين على النحو التالي:**

- **زيارة قبر الحسين تعدل عشرين حجة:** فقد نسب لأبي عبد الله رحمه الله أنه قال: "إنَّ زيارة قبر الحسين تعدل عشرين حجة، وأفضل من عشرين عمرة وحجة؛"⁽²⁾ ولذلك فمن فاتته الحج فيجزئ عنه زيارة قبر الحسين؛ لأنه يكون قد أتى بما يفوق الحج في الفضل.⁽³⁾

- **زيارة القبر في يوم عيد تعدل مائة حجة:** وهذا أيضاً مروى عن أبي عبد الله رحمه الله حيث نسب إليه أنه قال: "أيما مؤمن أتى قبر الحسين عليه السلام عارفاً بحقه..... في يوم عيد كتب الله تعالى له مائة حجة، ومائة عمرة، ومائة غزوة مع نبيٍّ مرسلٍ، أو إمامٍ عدلٍ،"⁽⁴⁾ بل وأعظم من ذلك أنه جعل كل خطوة تُخطى لزيارة القبر له بها حجة تامة، فروى عن أبي عبد الله رحمه الله قوله: "إنَّ المؤمن إذا أتى قبر الحسين عليه السلام يوم عرفة واغتسل من الفرات، ثم توجه إليه كتب الله تعالى له بكل خطوة حجة بمناسكها، ولا أعلمه إلا قال: وغزوة مع أبي عبد الله عليه السلام."⁽⁵⁾

(1) المجلسي، بحار الأنوار (ج1/98)، الشاهرودي، مستدرک سفينة الوسائل (ج4/352).

(2) [الكليني: الكافي، الحج/ فضل زيارة أبي عبد الله الحسين عليه السلام، 4/580: ح2].

(3) انظر: [المصدر السابق، الحج/ فضل زيارة أبي عبد الله الحسين عليه السلام، 4/583: ح11].

(4) [المصدر السابق، الحج/ فضل زيارة أبي عبد الله الحسين عليه السلام، 4/580: ح1].

(5) [المصدر السابق، الحج/ فضل زيارة أبي عبد الله الحسين عليه السلام، 4/580: ح1].

-زيارة قبر الإمام علي بن موسى تعدل سبعين ألف حجة: لقد غالت الروايات في إثبات فضل زيارة قبور أئمتهم، فجعلوا فضلها يصل إلى سبعين ألف حجة، فنُسب لأبي الحسن موسى أنه قال: "من زار قبر ولدي علي كان له عند الله تعالى كسبعين حجة مبرورة، قال: قلت: سبعين حجة؟، قال: نعم وسبعين ألف حجة،"⁽¹⁾ والروايات كثيرة في إثبات فضل زيارة قبور الأئمة، وأنها تعدل فضيلة الحج آلاف المرات.⁽²⁾

-زيارة قبور الأئمة تعدل زيارة الله تعالى فوق عرشه: إنَّ من أعظم الغلو الوارد في الكافي أنه جعل زيارة قبور الأئمة كزيارة الله تعالى فوق عرشه، فقد نسب الكليني لأبي الحسن أنه قال: "ربُّ حجة لا تُقبل، ومن زاره [أي الإمام] وبات عنده ليلة كان كمن زار الله تعالى في عرشه؟، قال:....إذا كان يوم القيامة كان على عرش الرحمن أربعة من الأولين، وأربعة من الآخرين، فأما الأربعة الذين هم من الأولين فنوح وإبراهيم وموسى وعيسى عليهم السلام، وأما الأربعة من الآخرين فمحمد وعلي والحسن والحسين صلوات الله عليهم، ثمَّ يُمد المضمار فيقعد معنا من زار قبور الأئمة عليهم السلام، إلا أنَّ أعلاهم درجة وأقربهم حبة زوار ولدي علي عليهم السلام،"⁽³⁾ وهذا الإفك نسبوه كذلك لأبي عبد الله رحمه الله؛ فقد أورد الكليني أن جعفر رحمه الله سُئل: "ما لمن زار رسول الله صلى الله عليه وآله؟ قال: كمن زار الله عزَّ وجلَّ فوق عرشه."⁽⁴⁾

-زيارة قبور الأئمة مغفرة للذنوب، ومضاعفة للأجور، واستحقاق للشفاعة: إنَّ ما أثبتته الكليني لزيارة قبور الأئمة من الفضل لا يكاد يُحصى، ومنها أنه نسب لأبي عبد الله رحمه الله أنه قال: "مكة حرم الله، وحرم رسوله، وحرم أمير المؤمنين عليهما السلام، الصلاة فيها بمائة ألف صلاة، والدرهم فيها بمائة ألف درهم، والمدينة حرم الله، وحرم رسوله، وحرم أمير المؤمنين صلوات الله عليهما، الصلاة فيها بعشرة آلاف صلاة، والدرهم فيها بعشرة آلاف درهم، والكوفة حرم الله، وحرم رسوله، وحرم أمير المؤمنين عليهما السلام، الصلاة فيها بألف صلاة، والدرهم فيها بألف درهم،"⁽⁵⁾ وأكثر

(1) [الكليني: الكافي، الحج/ فضل زيارة الإمام أبي الحسن الرضا، 4/ 585: ح4].

(2) انظر: [المصدر السابق، الحج/ فضل الزيارات وثوابها، 4/ 579].

(3) [المصدر السابق، الحج/ فضل زيارة الإمام أبي الحسن الرضا، 4/ 585: ح4].

(4) [المصدر نفسه، الحج/ فضل زيارة الإمام أبي الحسن الرضا، 4/ 585، 586: ح5].

(5) [المصدر نفسه، الحج/ بدون اسم، 4/ 586: ح1].

الناس استحقاقاً لشفاعة الأئمة يوم القيامة أكثرهم زيارة لقبورهم، وورد كذلك أنّ الإمام يُطهر من زاره من الذنوب، ويخلصه من المعاصي، فقد نسب الكليني للحسين رضي الله عنه أنّه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم: "يا أبتاه ما لمن زارك؟"، فقال رسول الله

صلى الله عليه وسلم: يا بني من زارني حياً أو ميتاً، أو زار أباك، أو زار أخاك، أو زارك كان حقاً عليّ أن أزوره يوم القيامة، وأخلصه من ذنوبه." (1)

-الحجّ لا يتمّ إلا بزيارة المشاهد المقدسة: إنّ شرط قبول فريضة الحجّ هو زيارة الأئمة في حال وجودهم، وزيارة قبورهم في حال موتهم، فعن أبي جعفر رحمه الله قال: "تمام الحجّ لقاء الإمام،" (2) وأورد الكليني باباً في بيان هذا الشرط بعنوان: "باب أنّ الواجب على الناس بعد ما يقضون مناسكهم أن يأتوا الإمام، فيسألونه عن معالم دينهم، ويعلمونهم ولايتهم ومودتهم له،" (3) وأورد فيه روايات تبين أنّ من أدّى الحجّ ولم يؤدّ مناسك الزيارة فحجّه غير مقبول، وعمله كأعمال الجاهلية. (4)

ب- طقوس زيارة قبور الأئمة:

لزيارة قبور الأئمة طقوس خاصة، حتى يكتمل ثواب حجّهم إلى هذه المشاهد المقدسة، ومن هذه الطقوس:

-استقبال القبر واستديار القبلة للصلاة:

إنّ الواجب عند زيارة القبر أن يستقبله الزائر بالتقبيل والصلاة، حتى وإن كان مخالفاً لجهة القبلة، فقد روى الكليني في كيفية الزيارة للقبر، ومما ذكر فيها: "ثمّ امش إليه حتى تأتيه من قبل وجهه، فاستقبل وجهك بوجهه، وتجعل القبلة بين كتفيك، ثم قل: السلام عليك يا حجة الله وابن حجته،" (5) وهذه الرواية فسّرتها رواية أخرى قيل

(1) [الكليني: الكافي، الحج/ فضل زيارة النبي صلى الله عليه وآله، 4/548].

(2) [المصدر السابق، الحج/ اتباع الحج بالزيارة، 4/549: ح2].

(3) [المصدر نفسه، الحجة/ أنّ الواجب على الناس بعد ما يقضون مناسكهم أن يأتوا الإمام فيسألونه عن معالم دينهم، ويعلمونهم ولايتهم ومودتهم له، 1/392].

(4) انظر: [المصدر السابق، الحجة/ أنّ الواجب على الناس بعد ما يقضون مناسكهم أن يأتوا الإمام فيسألونه عن معالم دينهم، ويعلمونهم ولايتهم ومودتهم له، 1/392: ح2]، وانظر: الشاهرودي، مستدركات علم رجال الحديث (ج1/40).

(5) [المصدر السابق، الحج/ فضل زيارة أبي عبد الله الحسين بن علي، 4/576: ح2].

فيها: "ثم تستقبل الضريح بوجهك، وتجعل القبلة خلفك،"⁽¹⁾ قال المجلسي: "إنَّ استقبال القبر أمر لازم، وإن لم يكن موافقاً للقبلة، واستقبال القبر للزائر بمنزلة استقبال القبلة، وهو وجه الله تعالى، أي جهته التي أمر الناس باستقبالها في تلك الحالة."⁽²⁾

-الطواف بالقبور:

اتفق المسلمون على أنه لا يشرع الطواف إلا بالبيت المعمور، ولكنَّ شيوخ الشيعة شرَّعوا لأتباعهم الطواف بأضرحة الموتى من الأئمة، ووضعوا روايات ونسبوا لآل البيت يسندون فيها هذا الشرك إليهم كذباً وزوراً، فذكروا أنَّهم كانوا يطوفون بقبر النبي صلى الله عليه وسلم، روى الكليني عن ابن أبان أنَّه قال: "بيننا أنا ذات يوم دخلت أطوف بقبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأيت محمد بن علي الرضا عليهما السلام يطوف به،"⁽³⁾ فالطواف بالقبور قد ورد في بعض زيارات الأئمة لقبر النبي صلى الله عليه وسلم وهو فضيلة تلحق بها قبور الأئمة.⁽⁴⁾

-دعاء أصحاب القبور، والتوسل إليهم:

نُقل عن أئمة الشيعة أدعية يشرع قولها عند زيارة قبورهم، ولكل إمام نصَّ يجب أن يلتزم به، فمثلاً عند زيارة قبر علي رضي الله عنه يجب أن يقول الزائر: "أنتيك يا أمير المؤمنين عارفاً بحقك، مستبصراً بشأنك، معادياً لأعدائك، موالياً لأوليائك، بأبي أنت وأمي، أنتيك عائداً بك من نار استحقَّها مثلي بما جنيت على نفسي، أنتيك زائراً أبتغي بزيارتك فكاك رقبتي من النار، أنتيك هارياً من ذنوبي التي احتطبتها على ظهري، أنتيك وافداً لعظيم حالك ومنزلتك عند ربي، فاشفع لي عند ربك، فإنَّ لي ذنوباً كثيرة، وإنَّ لك عند الله مقاماً معلوماً، وجاهاً عظيماً، وشأناً كبيراً، وشفاعةً مقبولة، وقد قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ وَهُمْ مِنْ خَشِيَّتِهِ﴾

(1) المجلسي، بحار الأنوار (ج178/99)، وانظر: العاملي، علي، معجم أحاديث الإمام المهدي (ج211/4).

(2) المجلسي، بحار الأنوار (ج369/98)، وانظر: العاملي، علي، الوهابية والتوحيد (ص210).

(3) [الكليني: الكافي، الحجة/ ما يضل به بين دعوى المحق والمبطل في أمر الإمامة، 353/1: ح9].

(4) انظر: الطبرسي، حسين، مستدرک الوسائل (ج336/10)، السيزواري، مهذب الأحكام في بيان الحلال والحرام (ج233/4)، الشعراني، تعليقا على شرح أصول الكافي للمازندراني (ج300/6).

[الأنبياء:28]، اللهم رب الأرباب، صريخ الأحباب، إني عُذت بأخي رسولك معاذاً ففك رقتي من النار، آمنت بالله، وما أنزل إليكم، وأتولي آخركم بما توليت به أولكم، وكفرت بالجبت والطاغوت واللات والعزى،⁽¹⁾ فهذا مثال على الشركيات التي تطفح بها أدعية الشيعة عند زيارتهم لقبور الأئمة، فزيارة القبور التي شرعت للدعاء للميت، ولتذكُر الأخرى، والخوف من الله تعالى جعلها الشيعة مقاماً للشرك بالله تعالى، وقد بَوَّب الكليني أبواباً فيما يجب قوله عند قبر كل إمام من الأئمة.⁽²⁾

3- بناء القبور، وتعظيمها، وتخصيصها، وبناء المساجد عليها:

من أوضح ملامح الدين الشيعي تقديس القبور والاهتمام ببنائها وعبادتها، وقد أورد الكليني باب: "تطيين القبر وتخصيصه"،⁽³⁾ ونسب للأئمة كذباً وزوراً أنهم كانوا يجصصون القبور، فروى أن "أبا الحسن (موسى) لما رجع من بغداد ومضى إلى المدينة ماتت له ابنة بفيد،⁽⁴⁾ فدفنها، وأمر بعض مواليه أن يجصص قبرها، ويكتب على لوح اسمها، ويجعله في القبر،"⁽⁵⁾ ولقد اهتم الشيعة ببناء قبور أئمتهم وتخصيصها، وجعلوا ذلك من خصائص الأئمة؛ لئلا تتدرس قبورهم؛ ولئلا يحرم الناس من زيارتهم، وأخذ الثواب العظيم، والأجر الجزيل بتلك الزيارات، وهو من ضروريات المذهب الشيعي، ومما اتفقوا عليه سلفاً عن خلف،⁽⁶⁾ وقد استفاضت الروايات بالترغيب في ذلك في كتب الشيعة المعتمدة، وأولها كتاب الكافي، الذي خصص أبواباً في ذكر فضل زيارة القبور،⁽⁷⁾ وفي الحض على إقامتها، والمبالغة في الاعتناء بها، وقد ألقى الشيعة قبور العلماء والصلحاء أيضاً بهذا الحكم؛ لأنهم يزعمون أن في ذلك

(1) [الكليني: الكافي، الحج/ دعاء آخر عند قبر أمير المؤمنين، 571/4].

(2) انظر: [المصدر السابق، الحج/ ما يُقال عند قبر أمير المؤمنين، 569/4/ دعاء آخر عند قبر أمير المؤمنين، 569/4/ زيارة قبر أبي عبد الله الحسين، 572/4].

(3) [المصدر السابق، الجنائز/ تطيين القبر وتخصيصه، 201/3].

(4) "مدينة فيد من بلاد البادية وهي في نصف الطريق ما بين بغداد ومكة"، الإدريسي، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق (ج1/380).

(5) [الكليني: الكافي، فروع الكافي/ سل الميت، وما يقال عند دخول القبر، 202/3: ح3].

(6) انظر: الجواهري، جواهر الكلام (ج6/336)، اللاري، التعليقات على رياض المسائل (ص289).

(7) انظر: [الكليني: الكافي، الحج، أبواب الزيارات، 548/4].

تعظيماً لشعائر الإسلام، وتحصيلاً لكثير من المصالح الدينية، ومنها إحياء الزيارة والتبرك،⁽¹⁾ وجعلوا هذه الشريكات تحقيقاً لنبوءة آل البيت، فقد نسبوا لعلي بن الحسين رحمه الله أنه قال: "كأني بالقصور وقد شُيدت حول قبر الحسين، وكأني بالأسواق قد حُفت حول قبره، فلا تذهب الأيام والليالي حتى يُسار إليه من الآفاق."⁽²⁾

الرد على المسائل التي تناقض توحيد الألوهية عند الكليني:

إنَّ البيئة الشيعية بيئة خصبة لاحتضان الشرك، فرواياتهم التي يعتمدون عليها باطنية، وهي مخالفة للنصوص الشرعية، وللمعلوم من الدين بالضرورة، ومعلوم أنَّ الشيعة لا يشترطون صحة سند الروايات، وهي مخالفة كذلك للغة العرب، وما أثير عنهم استخدامه من المعاني والألفاظ، وفساد مذهبهم واضح وضوح الشمس في رابعة النهار، فمن كان دينه البدع، ومعتقده الخرافة، أتى يخفي بطلان مذهبه عند كل من لديه ذرة إيمانٍ، أو مسكة عقلٍ.

وقد أفضت روايات الشيعة ببعضهم إلى الكفر والشرك، وببعضهم إلى التهاون بوظائف العبادات، وسبب ذلك إعراضهم عن نصوص الشارع، وطلبهم حقائق الأمور من غيره،⁽³⁾ وهذه بعض أوجه في بيان فساد الشريكات الواردة في الكافي:

1- إنَّ النزعة الباطنية التي مال إليها الكليني في تفسيره لآيات القرآن ظاهرة البطلان؛ لذا فإنَّ كثيراً من مفسري الشيعة لم يجنحوا إليها، وقالوا بخلافها، وهذا أوضح برهان على بطلان رواياتهم، فإذا كان أرباب التفسير عند الشيعة قد رفضوا أمثال تلك الترهات، فكيف بغيرهم؟!، فمثلاً رواية الكليني في تفسير قول الله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ بَأَنَّهُ إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ كَفَرْتُمْ وَإِنْ يُشْرَكَ بِهِ تُؤْمِنُوا فَالْحُكْمُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ﴾ [غافر: 12]، أنَّ المراد به ولاية الأئمة، هو قول باطل ومردود، والطبرسي⁽⁴⁾ -وهو من أعلام مفسري

(1) انظر: الحلبي، ابن المطهر، تذكرة الفقهاء (ج2/460)، الجواهري، جواهر الكلام (ج4/340).

(2) القمي، ابن بابويه، من لا يحضره الفقيه (ج1/178)، القرشي، حياة الإمام الحسين (ج1/429).

(3) انظر: ابن حجر، فتح الباري (ج13/350).

(4) هو الفضل بن الحسن بن الفضل الطبرسي المفسر الشيعي المشهور، مصنف "مجمع البيان في تفسير القرآن"، مولده سنة عشر وسبعين وأربعمئة، ووفاته سنة ثمان وأربعين وخمسائة، اللجنة العلمية، موسوعة طبقات الفقهاء، بتصرف (ج6/225-227).

الشيعة القدامى - لم يرضَ بهذا التأويل الباطني، وفسّر الآية الكريمة على مقتضى الظاهر، وأنَّ المقصود بالخطاب هم المشركون الذين إذا دُعوا إلى شهادة التوحيد تعجبوا، وقالوا: ﴿أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا﴾ [ص:5]، وأما إذا أُشرك معبود آخر من الأصنام والأوثان آمنوا وصدقوا،⁽¹⁾ وهذا المعنى هو ما عليه معظم مفسري الشيعة،⁽²⁾ إذاً فما فسره الكليني قد دحضه مفسرو الشيعة.

2- إنَّ التراث الشركي الذي استقرت عليه الشيعة الإثنا عشرية قد جاء ما يردُّه على لسان الأئمة، والشيعة هم الذين نقلوا هذه الروايات، فمثلاً جاء في تفسيرهم "البرهان"، عن حبيب بن معلى الخثعمي قال: "ذكرت لأبي عبد الله عليه السلام ما يقول أبو الخطاب، فقال: "أجل إلي ما يُقُل، قال: في قوله عز وجل: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ﴾ [الزمر:45]، أنه أمير المؤمنين ﴿وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ﴾ [الزمر:45]، فلان وفلان، قال أبو عبد الله عليه السلام: من قال هذا فهو مشرك بالله عزَّ وجلَّ ثلاثاً، أنا إلى الله منهم بريء ثلاثاً، بل عنى الله بذلك نفسه، قال: فالآية الأخرى التي في "حم" قول الله عز وجل: ﴿ذَلِكُمْ بِأَنَّهُ إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ كَفَرْتُمْ وَإِنْ يُشْرَكُ بِهِ تُؤْمِنُوا فَالْحُكْمُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ﴾ [غافر:12]، ثم قلت: زعم أنه يعني بذلك أمير المؤمنين، قال أبو عبد الله عليه السلام: من قال هذا فهو مشرك بالله عزَّ وجلَّ ثلاثاً، أنا إلى الله منهم بريء ثلاثاً، بل عنى الله تعالى بذلك نفسه،"⁽³⁾ فإذا كان مثل هذه التأويلات هي كفر، كما ذهب إليه جعفر الصادق رحمه الله، فهذا يقتضي تكفير الكليني الذي يعتقد بتلك المعتقدات، ويلزم ردّ كتاب الكافي؛ لأنَّه يوجد في ثناياه كثير من أمثال هذه الشركيات.

3- إنَّ السنة هي ما سار عليه النبي صلى الله عليه وسلم، أو قرّر أصحابه الكرام عليه، وقد أورد الكليني أن ما تركه النبي صلى الله عليه وسلم بدعة، فقد روى عن أبي جعفر رحمه الله أنه سُئل عن صوم يوم عاشوراء فقال: "صوم متروك بنزول شهر رمضان، والمتروك بدعة، قال نجبة راوي الحديث-: فسألت أبا عبد الله من بعد أبيه

(1) انظر: الطبرسي، مجمع البيان (ج8/344).

(2) انظر: الطباطبائي، تفسير الميزان (ج6/87،88).

(3) البحراني، البرهان في تفسير القرآن (ج4/714).

عن ذلك، فأجابني بمثل جواب أبيه، ثم قال: أما إنَّه صوم يومٍ ما نزل به كتاب، ولا جرت به سنة،⁽¹⁾ ومن المعلوم أنَّ كل ما أحدثه الشيعة من شركيات لم تُثقل عن النبي صلى الله عليه وسلم، بل إنَّ النبي صلى الله عليه وسلم أتى لينقضها، وهي معلومة ضرورة أنَّها بدع شركية ما أنزل الله تعالى بها من سلطانٍ، وقد ذكر الكليني كذلك أنَّ من ترك سنة النبي صلى الله عليه وسلم فقد كفر،⁽²⁾ فهل ما يفعله الشيعة هو من سنة النبي صلى الله عليه وسلم؟، أو مما نُقل عنه أنَّه فعله صلى الله عليه وسلم، أو قرَّر عليه الصحابة الكرام؟.

إنَّ ما اعتمد عليه كافي الشيعة في إثبات البدع تحريف النصوص الدينية، والأخذ بشبهات ظنَّوها أدلة، عارضوا بها النصوص الصحيحة، ومسألة زيارة القبور وسؤال المقبورين والاستغاثة بهم خير دليل على ذلك، فإنَّها لم ترد في القرآن الكريم، ولم تمض بها سنة النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يفعلها خيار الصحابة الذين لا يكفروهم الشيعة، وما استندوا عليه هو شبهات في فهم النصوص الصحيحة، ورواية نصوص موضوعة كالتالي في الكافي، يقول الشيخ الصدوق: "كل خبر يخالف... التوحيد فهو موضوع مخترع، وكل حديث لا يوافق كتاب الله تعالى فهو باطل، وإن وُجد في كتاب علمائنا فهو مُدلس،"⁽³⁾ فهذه شهادة من كبار علماء الشيعة تتسف ما عليه الكليني من الضلال والشرك.

4- إنَّ التساؤل الذي يُطرح هو أنَّ الكافي ادَّعى فضائل لما ابتدعه من الشركيات في العبادات تفوق ما فرضه الله تعالى على عباده، فكيف لم تُذكر فضائلها في القرآن الكريم؟، وهل يُعقل أن يُذكر الحجُّ في أكثر من موضع من القرآن الكريم، ولا يُذكر فضل زيارة قبور الأئمة ولو لمرة واحدة، مع أنَّها تفوق فضيلة الحج، بل وتساوي زيارة الله تعالى على عرشه -كما زعمت رواياتهم-؟!، وهذا التساؤل قد تنبَّه إليه الشيعة أنفسهم، فقد روى ابن أبي يعفور قال لأبي عبد الله رحمه الله: "قد فرض الله تعالى على الناس حجَّ البيت، ولم يذكر زيارة قبر الحسين عليه السلام، فقال: وإن كان كذلك، فإنَّ هذا شيء جعله الله هكذا، أما سمعت قول أمير المؤمنين حيث يقول: إنَّ باطن القدم أحق بالمسح من ظاهر القدم، ولكنَّ الله تعالى فرض هذا على العباد، أو

(1) [الكليني: الكافي، الصيام/ صوم عرفة وعاشوراء، 4/146: ح4].

(2) انظر: [الكليني: الكافي، فضل العلم/ البدع والرأي والمقائيس، 1/56: ح10].

(3) الصدوق، الاعتقادات (ص 22، 23).

ما علمت أنّ الموقف لو كان في الحرم كان أفضل لأجل الحرم، ولكنّ الله تعالى صنع ذلك في غير الحرم،⁽¹⁾ وهذا التعليل المتهافت هو أيضاً دليل على بطلان المذهب؛ فاعتقاد الشيعة أنّ زيارة المشاهد المقدسة أفضل من زيارة بيت الله الحرام، لا يعني أنّها عبادة مفروضة؛ فإنّ الله تعالى لم يفرضها كالمسح على باطن القدم.

5- إنّ روايات الكافي ترمي إلى تعطيل شرائع الإسلام؛ فإنّ الشرك وصل في روايات الكافي إلى حدّ أنّه روى عن الشيعة أنّهم كانوا يتمنون أنّهم ذهبوا لزيارة القبور بدلاً من أداء فريضة الحجّ، ونسب الكليني في رواياته الموضوعة أنّ الأئمة أقرّوهم على ذلك، فقد روى الكليني عن معاوية بن وهب أنّه قال: "استأذنت على أبي عبد الله رحمه الله، فقيل لي: ادخل، فدخلت فوجدته في مصلاه في بيته، فجلست حتى قضى صلاته، فسمعتة وهو يُناجي ربه، ويقول: يا من خصّنا بالكرامة، وخصّنا بالوصية، ووعدنا الشفاعة، وأعطانا علم ما مضى وما بقي، وجعل أفئدة من الناس تهوي إلينا، اغفر لي وإخواني ولزوار قبر أبي عبد الله الحسين، الذين أنفقوا أموالهم وأشخصوا أبدانهم رغبةً في برّنا، ورجاءً لما عندك في صلتنا، وسروراً أدخلوه على نبيك صلواتك عليه، وإجابةً منهم لأمرنا، وغيظاً أدخلوه على عدونا، أرادوا بذلك رضاك فكافئهم عنّا بالرضوان، واكلأهم بالليل والنهار، واخلف على أهاليهم وأولادهم الذي خلفوا بأحسن الخلف،..... اللهم إنّ أعداءنا عابوا عليهم خروجهم، فلم ينعهم ذلك عن الشخوص إلينا، وخلافاً منهم على من خالفنا، فارحم تلك الوجوه التي قد غيرتها الشمس، وارحم تلك الخدود التي تقلبت على حفرة أبي عبد الله،.... فما زال وهو ساجد يدعو بهذا الدعاء، فلما انصرف قلت: جعلت فداك لو أنّ هذا الذي سمعت منك كان لمن لا يعرف الله تعالى لظننت أنّ النار لا تطعم منه شيئاً، والله لقد تمنيت أن كنت زرتّه ولم أحجّ، فقال لي: ما أقربك منه، فما الذي يمنعك من إتيانه، ثم قال: يا معاوية لم تدع ذلك؟، قلت: جعلت فداك لم أدري أنّ الأمر يبلغ هذا كله، قال: يا معاوية من يدعو لزواره في السماء أكثر ممن يدعو لهم في الأرض،⁽²⁾ وممّا يؤكد أنّهم يريدون الصدّ عن دين الله تعالى؛ أنّهم روي عن أئمتهم تعليلات لفضل زيارة القبور، وأنّها تفوق فضيلة الحجّ، وأنّ كربلاء وأماكن مشاهدتهم المقدسة أفضل من بلد الله الحرام، فنسبوا لأبي عبد الله رحمه الله أنّه سُئل: "إنّ الله تعالى يبدأ بالنظر إلى زوار الحسين

(1) العاملي، وسائل الشيعة (ج14/514)، المجلسي، بحار الأنوار (ج33/98).

(2) [الكليني: الكافي، الحج/ فضل زيارة أبي عبد الله الحسين، 4/582: ح11].

عشية عرفة قبل نظره إلى أهل الموقف؟، فقال: نعم، قلت: وكيف ذلك؟، قال: لأنّ في أولئك أولاد زنا، وليس في هؤلاء أولاد زنا،⁽¹⁾ وقد ورد في الكافي ما يدلّ على ذلك، فنسب لأبي جعفر أنه قال: "والله إنّ النّاس كلّهم أولاد بغايا ما خلا شيعتنا."⁽²⁾

وهذه الروايات الموضوعية أثّرت في انحراف الشيعة بشكل كبير، وهي مذهبهم الذي يسيرون عليه ويدينون به الله رب العالمين، وهم قد جعلوا كربلاء أقدس من مكة المكرمة، فنسبوا لعلي بن الحسن أنّه قال: "اتخذ الله أرض كربلاء حرماً آمناً مباركاً قبل أن يخلق الله أرض الكعبة ويتخذها حرماً بأربعة وعشرين ألف عام، وقدّسها وبارك عليها، فما زالت قبل خلق الله الخلق مقدّسة مباركة، ولا تزال كذلك حتى يجعلها الله أفضل أرض في الجنّة، وأفضل منزل ومسكن يسكن فيه أوليائه في الجنّة،"⁽³⁾ وتقديسهم لأرض كربلاء؛ لأنّها ضمت جسد الحسين رضي الله عنه فاستمدت قداستها بوجوده فيها، فهل كان الحسين رضي الله عنه مدفوناً فيها قبل خلق الكعبة بأربعة وعشرين ألف عام؟، أم هي معدة لاستقباله منذ غابر الأزمان؟، وإذا كان كل هذا الفضل بوجود جسد الحسين رضي الله عنه فلماذا لم تُفضّل المدينة وفيها جسد رسول الله صلى الله عليه وسلم؟، وهو يكشف أنّه ليس الهدف تقديس الحسين رضي الله عنه؛ ولكن الكيد للأمة ودينها.⁽⁴⁾

لقد ورد في روايات الكافي أنّ الروافض كانوا يتمنون زيارة قبور أئمتهم بدلاً من أداء فريضة الحج، وأنّ الأئمة أقرّوهم على ذلك، وآخر ما استقرّ عليه مذهب الروافض من الشرك ما نسبوه لأبي عبد الله رحمه الله أنّه كان يحضّ على زيارة القبور بدلاً من أداء فريضة الحجّ، فنسبوا إليه كذباً وزوراً أنّه قال لرجل من مواليه: "يا فلان أتزور قبر أبي عبد الله الحسين بن علي عليهما السلام؟، قال: نعم إنّني أزوره بين ثلاث سنين مرة، فقال له وهو مُصفر وجهه: أما والله الذي لا إله إلا هو لو زرته كان أفضل مما أنت فيه، فقال له: جعلت فداك أكُل هذا الفضل؟، فقال: نعم، والله لو أنّي حدثتكم بفضل زيارته، وبفضل قبره لتركتم الحجّ رأساً، وما حجّ منكم أحد،"⁽⁵⁾ وعلى

(1) الطوسي، تهذيب الأحكام (ج6/51)، ابن قولويه، كامل الزيارات (ص317).

(2) [الكليني: الكافي، الروضة/ في الخمس والفيء، 285/8: ح431].

(3) الحر العاملي، وسائل الشيعة (ج14/516)، المجلسي، بحار الأنوار (ج54/202).

(4) القفاري، أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثنا عشرية، بتصرف (ج2/424).

(5) المجلسي، بحار الأنوار (ج98/33)، البروجردي، جامع أحاديث الشيعة (ج12/402).

هذا يظهر كذبهم في التباكي على أداء فريضة الحج؛ فإنَّ عبادتهم مكاء وتصديفة، وصد عن دين الله تعالى؛ فإنَّ أمثال هذه الروايات الموضوعة هي من صنع أيادي خفية أراد أصحابها لمراقدة الأئمة أن تكون بدائل يضاهاون بها الكعبة، وليصرفوا قلوب الناس عنها إلى تلك القباب والمشاهد؛ ففي الوقت الذي هَوَّنوا فيه من شأن الحجَّ عظَّموا شأن المزارات تعظيماً شديداً، وجعلوا الناس يحجُّون إليها، ويطوفون بها، ويدعون أصحابها ويستغيثون بهم. (1)

6- إنَّ ما ابتدعه الشيعة من مناسك لزيارة القبور يرُدُّها روايات الأئمة في الكافي؛ فقد أورد الكليني عن محمد بن مسلم عن أحد الأئمة (2) قوله: "لا تشرب وأنت قائم، ولا تبتل في ماء نقيع، ولا تطف بقبر؛... فإنَّ الشيطان أسرع ما يكون إلى العبد إذا كان على بعض هذه الأحوال، وقال: إنَّه ما أصاب أحد شيئاً على هذه الحال فكاد أن يفارقه، إلا أن يشاء الله عزَّ وجلَّ،" (3) فهذه رواية صريحة في عدم جواز الطواف بالقبور، وقد أجهد المجلسي نفسه لتحريف هذه الرواية فقال: "يُحتمل أن يكون النهي عن الطواف بالعدد المخصوص الذي يُطاف بالبيت،.... ويُحتمل أن يكون المراد بالطواف المنفي هنا التغوط،" (4) وأمثال هذه التأويلات لا يستطيع أحد أن يأتي بها إلا أرباب البلاغة من الشيعة، فلا ندري على أية لغة يكون الطواف بمعنى التغوط؟!!!!.

7- ومما يدل على أنَّ دين الكليني وشيعته هو دين البدع أنَّهم يعملون بما لم يرد عن أئمتهم، فهم ينسبون الشريكات للأئمة كذباً وزوراً، ويعملون كذلك بما لم يرد عليه روايات، -وكما أورد الكليني- فإنَّ البدع في العبادات لم تكن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم، (5) ولا على عهد الأئمة، أي أنَّهم يتعبدون بذلك مجاراةً لأسلافهم، وتقليداً لهم، فكأنَّ الشرك وأعماله المنتشرة في أمهات كتبهم لم تملأ ما في نفوسهم، فتعلقوا بما عليه من سبقهم كحال المشركين الذين قالوا: ﴿بَلْ قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّهْتَدُونَ﴾ [الزخرف: 22]، وكل إمام يُنسب إليه من المبادئ الشركية

(1) موقع فيصل نور، موقف الشيعة من بعض العبادات، بتصرف.

(2) هكذا ورد في الكافي دون تحديد اسم الإمام.

(3) [الكليني: الكافي، الأشربة/ كراهية أن يبيت الانسان وحده، والخصال المنهى عنها لعلة مخوفة، 534/6: ح8].

(4) المجلسي، بحار الأنوار (ج127/97).

(5) انظر: [الكليني: الكافي، الإيمان والكفر/ دعائم الإسلام، 20، 19/2: ح6].

الجديدة التي لم تكن موجودة قبله، حتى الإمام المعدوم الذي لم يُولد، له قوانين جديدة في هذا الباب.⁽¹⁾

8- إنَّ التناقض يظهر جلياً فيما رواه الكافي في حكم البناء على القبور، فقد أورد رواية عن سماعة أنَّه سأل جعفر رحمه الله عن زيارة القبور، وبناء المساجد فيها، فقال: "أمَّا زيارة القبور فلا بأس بها، ولا تبني عندها المساجد،"⁽²⁾ وأورد الكليني كذلك عن أبي عبد الله رحمه الله أنَّه قال: "قال أمير المؤمنين: بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم في هدم القبور وكسر الصور،"⁽³⁾ والإمامية مجمعون على مخالفة هذه الروايات من وجهين: بناء المشاهد على القبور، والصلاة عندها، وأداء الطقوس والمناسك، عند القبور وغيرها من المشاهد المقدسة بزعمهم.

9- ومن أكبر الأدلة على بطلان مذهب الروافض هو تناقض رواياتهم، فهم يعتقدون معتقدات قد ورد في أمهات كتبهم ما يدحضها، فمثلاً يتخذون القبور مساجد، وذكروا روايات عن الأئمة في النهي عن ذلك؛ فعن علي بن الحسين قال: "قال النبي صلى الله عليه وسلم: لا تتخذوا قبوري قبلةً ولا مسجداً؛ فإنَّ الله عزَّ وجلَّ لعن اليهود حيث اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد،"⁽⁴⁾ ولكنهم قد خالفوا أمثال هذه الروايات- كما مرَّ في روايات الكليني- فحكموا بكفر وشرك من ترك زيارة قبور الأئمة؛ لأنَّ زيارة قبورهم تدل على كمال إيمان الزائر بالولاية، فمن تركها فقد كفر، واستحقَّ الخلود في النار، ويستدلون بما كذبوه على آل البيت، فرووا عن أبي عبد الله الصادق رحمه الله أنه سئل عن ترك زيارة قبر الحسين رضي الله عنه من غير علَّة، فقال: "هذا رجل من أهل النار،"⁽⁵⁾ وهذا القول معلوم الفساد؛ فإنَّه قد عُلم بالتواتر وبالاضطرار أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم لم يشرع لأئمة أن يبنوا على قبر نبي، ولا على قبر رجلٍ صالحٍ من أهل البيت، ولا من غيرهم، ولم يكن على عهده مشهد مبني على قبر.⁽⁶⁾

(1) انظر: الفقاري، أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثنا عشرية (ج2/472).

(2) [الكليني: الكافي، الجنائز/زيارة القبور، 228/3: ح2].

(3) [المصدر السابق، الأشربة/تشديد البناء، 528/6: ح11].

(4) الحلبي، ابن المطهر، منتهى الطلب (ج434/7)، الحر العاملي، وسائل الشيعة (235/3)، المجلسي، بحار الأنوار (ج313/80).

(5) الحر العاملي، وسائل الشيعة (ج432/14)، ابن قولويه، كامل الزيارات (ص357).

(6) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، بتصرف (ج479/1).

10- إنَّ اهتمام الشيعة بالمشاهد المقدسة كان هو المعول الهادم لأصل التوحيد في ديار الشيعة، حيث عمرت بيوت الشرك التي يسمونها المشاهد، وعُظِّلت بيوت التوحيد، وهي المساجد، فوجد لهم عنايةً ظاهرة، واهتماماً واسعاً بأمر المشاهد ومناسكها كاهتمامهم بمسألة الإمامة، وقد خُصِّصت مصادرهم المعتمدة له قسماً خاصاً مما لا تجده في كتب المسلمين الموحدين،⁽¹⁾ فمثلاً في كتاب "الكافي" ذُكرت عدة أبواب في الزيارات وفضلها،⁽²⁾ وكل كتب الشيعة المعتمدة قد ساروا على المعتقد نفسه، ففي "بحار الأنوار" للمجلسي، كتاب مستقل سماه: "كتب المزار"، شمل مئات الروايات، وقد استغرق في ذلك حوالي ثلاثة مجلدات، وفي "وسائل الشيعة" للحر العاملي ذكر (106) باباً بعنوان: "أبواب المزار"، وفي الوافي للكاشاني عقد ثلاثة وثلاثين باباً بعنوان: "أبواب المزارات والمشاهد"، والأمثلة تطول في ذلك، وكلها روايات تتضمن تعظيم للبدع وطمس للتوحيد، وهم بذلك جعلوا "قبور المخلوقين تُحجُّ كما تُحجُّ الكعبة البيت الحرام الذي جعله الله قياماً للناس، وهو أول بيت وضع للناس، فلا يُطاف إلا به ولا يُصلى إلا إليه، ولم يأمر إلا بحجه".⁽³⁾

وهكذا أمست المساجد مجرد هياكل معطلة عن المقصد الذي أنشئت من أجله، فالله تعالى أمر أن تُبنى المساجد، ويُرفع فيها اسمه بالصلاة والتسبيح و قراءة القرآن.⁽⁴⁾

11- إنَّ الأمور به هو عمارة المساجد لا بناء المشاهد، ولكنَّ الشيعة كما في روايات الكافي يُعظِّمون القبور، ويُعمِّرون المشاهد، ويُعطِّلون المساجد، والله تعالى يقول: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف:29]، ولم يقل عند كل مشهد.⁽⁵⁾

12- إنَّ ما نقله الكافي من روايات مزعومة عن الأئمة أماتت السنن، وأحييت البدع، فالمشروع في دين الله تعالى هو زيارة الميت والدعاء والاستغفار له، أمَّا هؤلاء فقد

(1) انظر: الفقاري، أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية (ج2/477).

(2) انظر: [الكليني: الكافي، الحج/ أبواب الزيارات، 4/548]

(3) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (1/474).

(4) انظر: شبكة الدفاع عن السنة. تحريف العبادات عند الشيعة.

(5) انظر: الغصن، دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص374).

جعلوا مقصدهم هو الشرك بالله تعالى، والطواف بالقبور والصلاة عندها، فعارضوا الشرع بصرف العبادات لغير الله تعالى.⁽¹⁾

13- إنَّ روايات الكافي قد ساهمت في نشر الخرافات والجهل، مثل اعتقاد الشيعة أنَّ تربة قبر الحسين شفاءً من كل الأسقام، فيحمل الشيعة أثناء زيارتهم كربلاء التربة ويقبلونها ويتبركون بها،⁽²⁾ ويتركون القرآن الكريم الذي أنزله الله تعالى شفاءً ورحمةً للمؤمنين، ويتركون كذلك ما صح من سنة النبي صلى الله عليه وسلم من أدعية وأذكار.

14- إنَّ مناسك الزيارات وما يقوم به الشيعة كما في روايات الكافي من البدع لم يظهر في الأمة الإسلامية إلا في عهد الشاه الصفوي إسماعيل بن حيدر بن الجنيد الصفوي، فهو أول من أضاف البدع في العبادات، ومنها: عمل مجالس العزاء في عاشوراء -الشعائر الحسينية-، بما فيها من عمل المقتل -وهي عمل مسرحي تجسدياً لواقعة كربلاء-، والتي يصاحبها اللطم والتطبير،⁽³⁾ وأمر بتطوير قبور ومراقد بعض أئمة الشيعة الإثنا عشرية، وبناء القبب عليها، وجعل قُم⁽⁴⁾ أكبر مركز ديني للشيعة، وأصبح مرقد الإمام الرضا مزاراً يعجُّ بالزوار الشيعة، وقد أدخل هذه المراسيم متأثراً بالنصرانية، حيث تضامن مع النصارى لمواجهة الدولة العثمانية التي كان لها حضور فاعل على الصعيد الدولي.⁽⁵⁾

لقد وجد رجالات التشيع الصفوي أنَّه لا بدَّ من توفير غطاء شرعي للتضامن السياسي النصراني، فعملوا على تقريب التشيع من النصرانية، وفي هذا الإطار عمد الشاه الصفوي إلى استرضاء النصارى، وقد استحدث منصباً وزارياً جديداً باسم وزير

(1) انظر: ابن عبد الوهاب، سليمان، تيسير العزيز الحميد (ص282)

(2) انظر: المجلسي الأول، روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه (ج5/372)، الفيض الكاشاني، الوافي (ج14/1525).

(3) التطبير: "ضرب الرؤوس بالسيوف وادمائها"، فتح الله، معجم ألفاظ الفقه الجعفري (ص114).

(4) مدينة قُم: مدينة من كور الجبل، من همدان إليها خمس مراحل، وهي مدينة كبيرة كثيرة الأهل، والغالب على أهلها التشيع، وأكثر أهلها عرب، وكان أهل قُم خالفوا على المأمون سنة عشر ومائتين، فتوجهت إليها جيوشه ففتحها، وهدم سورها، وحكي أنَّ مدينة قُم الكبرى يقال لها منيجان، انظر: الحميري، الروض المعطار في خير الأمصار (ص472).

(5) انظر: شريعتي، التشيع العلوي والتشيع الصفوي (ص206)

الشعائر الحسينية، وذلك في القرنين السادس عشر والسابع عشر، وكان هذا أول تماس حضاري بين إيران والغرب، وقد ذهب وزير الشعائر الحسينية إلى أوروبا الشرقية، وكانت تربطها بالدولة الصفوية روابط حميمة، وأجرى تحقيقات ودراسات واسعة حول المراسيم الدينية، والطقوس المذهبية، والمحافل الاجتماعية المسيحية، وأساليب إحياء ذكرى قتلى النصرانية، والوسائل المتبعة في ذلك، واقتبس تلك المراسيم والطقوس، وجاء بها إلى إيران، حيث أجرى عليها بعض التعديلات عليها كي تصبح صالحة لاستخدامها في المناسبات الشيعية، وأطلق على هذه المستحدثات عنوان "المصائب"، وهو مصطلح يُطلق على مجموعة هذه المراسيم التي اقتبسها الصفويون، وأدخلوها إلى التاريخ الشيعي لتصبح جزءاً من الهوية الشيعية، وتستخدم في تجسيد المصائب التي تعرض لها أهل البيت والإمام الحسين وأهل بيته وأصحابه رضي الله عنهم أجمعين.⁽¹⁾

وقد اخترعوا لأنفسهم اسطوانات يكررونها لخداع أنفسهم، فيقولون: إنَّ هذا العمل لا يندرج تحت قائمة المستحب والمكروه، أو الحلال والحرام، بل هو جنون حب علي والحسين رضي الله عنهما، عاشوراء أغلت دماغنا، إنَّ حساب الحسين غير حساب الله تعالى والدين والأحكام الشرعية، ولو أنَّ الله تعالى ألقانا في جهنم عقوبة على حب الحسين رضي الله عنه فما أشوقنا إلى نار جهنم؟!، وكل هذه المراسيم تتطوي على أفعال وممارسات لا تنسجم مع شرع أو سنَّة،⁽²⁾ بل هي ضلالات وشركيات لم تكن على عهد الأئمة ولا من بعدهم، بل جاءت في عصور متأخرة، وقد أدخلها الصفويون أصحاب التاريخ الأسود، والوجه المشوه في تاريخ الأمة الإسلامية، الذين استحبوا الضلالة على الهدى، وباعوا دينهم بثمنٍ بخسٍ لإرضاء الكفار.

وقد اعترف علماء الشيعة أنَّ هذه البدع لم تظهر إلا في العهد الصفوي وما بعده، فقد ذكر الشيرازي الأدوار التي مرَّت بها الشعائر الحسينية، وذكر: "الدور الرابع: دور الصفويين وخاصة عهد العلامة المجلسي الذي شجع الشيعة على ممارسة شعائرهم بكل حرية فأضافوا إليها التمثيل الذي كان إبداعاً منهم لتجسيد

(1) انظر: شريعتي، التشيع العلوي والتشيع الصفوي (ص208،209)

(2) انظر: المصدر نفسه (ص210)

المأساة... الدور الخامس: دور الفقهاء المتأخرين وعلى رأسهم الشيخ مرتضى الأنصاري وآية الله الدريندي؛ حيث أكثرت الشيعة من مواكب السلاسل والتطبير.⁽¹⁾

15- إنَّ روايات الكافي الموضوعة كانت ذريعةً ووسيلةً للشرك عند كثير من الملل والفرق الضالَّة الأخرى، فالبايية والبهائية والباطنية كانت امتداداً للفكر الشيعي الضالِّ، فالبايية بدأ مفهوم انحرافها من روايتهم: "أنا مدينة العلم وعلي بابها،"⁽²⁾ ومن خرافة الباب الموصول إلى المهدي الذي اختفى في سردابه، وهم أصحاب ميرزا علي محمد الشيرازي الملقب بالباب، أي باب المهدي المنتظر، والباب واحد الأبواب، وهو أحد الأقسام التي لا بدَّ منها لبناء المذهب، والإمام هو الأساس، فهو الذي يصل إليه علم الغيب بلا واسطة، وأما الأبواب فلهم مراتب، وأكبرهم من يرفع درجات المؤمنين عند الإمام، وترقى الأمر بالشيرازي حتى ادَّعى أنَّه هو المهدي المنتظر، ثم ادعى النبوة، ثم الألوهية،⁽³⁾ وقد قامت هذه الفرقة على أكتاف المذهب الشيعي الشيعي،⁽⁴⁾ وبدايتها كانت في إيران، وصار لها أتباع من الإيرانيين الشيعة؛ لأنَّ من طبيعة المذهب الشيعي قبول أهله لهذه الأوهام، وخاصة أنَّه يقوم على أساس روايات شيعية، فتجد كل معتقد شركي له جذور شيعية منسوبة للأئمة، فيسهل انخداع الشيعة بها، والاستجابة لمثل هذه الدعوات الباطلة، وقد اختارت الحكومة الإيرانية يومئذٍ أن تتفي الشيرازي إلى أدريجان؛ لأنَّها مباءة السنين من أهل المذهب الحنفي، ولكونهم سنين فيهم مناعة من الانحدار بهذه السخافات، والخرافات المنتزعة من جذور شيعية،⁽⁵⁾ ثم انبثقت من

(1) الشيرازي، الشعائر الحسينية (ص99).

(2) المفيد، الأمالي (ص425)، الحر العاملي، وسائل الشيعة (ج27/34)، الحراني، تحف العقول (ص430)، الريشهري، ميزان الحكمة (ج1/139)، العاملي، أمين، ثلاثيات الكليني (ج1/187).

(3) انظر: الدهلوي، مختصر التحفة الإثنا عشرية (23/1)، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة (409/1).

(4) الشيعية: فرقة من فرق الشيعة الإثنا عشرية نسبة إلى أحمد بن زين الدين الإحسائي (ت1243هـ)، وله معتقدات كفرية، مثل اعتقاده أنَّ الله تعالى تجلى في علي رضي الله عنه وفي أولاده الأحد عشر، وأنَّهم مظاهر الله، وأصحاب الصفات الإلهية والنعوت الربانية، انظر: ظهير، الشيعة والتشيع (ص307).

(5) انظر: الخطيب، الخطوط العريضة للأسس التي قام عليها دين الشيعة (ص33)، الدمشقي، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر (702/1).

هذه الفرقة الضالّة البهائية التي قالت بنسخ الشريعة، واستبدلوا القرآن بكتاب "الأقدس"، وتركوا أحكام الدين كلها، واستبدلوها بأحكام أخرى،⁽¹⁾ وهذا ليس بالأمر الغريب؛ فإنّ نصوص الشرع ليس لها أي قدسية عند الشيعة، واتباع الأئمة هو صك الغفران للذنوب، وهي سبب للشفاعة ورفع الدرجات.

والباطنية كذلك انشقت من مذهب الروافض، واعتمدوا على الروايات التي جعلت للنصوص ظاهراً وباطناً، فادّعوا أنّ لظواهر القرآن والأخبار بواطن تجرى في الظواهر مجرى اللب من القشر، وأنّها بصورها تُوهم عند الجهال الأغبياء صوراً جلية، وهي عند العقلاء والأذكياء رموز وإشارات إلى حقائق معينة، ومن تقاعد عقله عن الغوص في الأسرار والبواطن، وقنع بظواهرها مسارعاً إلى الاعتراض كان تحت الأواصر والتكليفات،⁽²⁾ وكذلك اعتمد الباطنية على الروايات التي جعلت الأئمة مَفُوضين في التشريع وفي فهم النصوص، وهناك فرق كثيرة انبثقت عن الشيعة وغالت وخرجت عن بوتقة الإسلام ابتداءً بالسبأية ومروراً بالبيانية والمغيرية والمنصورية والجناحية والخطابية وغيرها كثير،⁽³⁾ وكل هذه الفرق كانت صاحبة تاريخ أسود في الشرك، وفي سفك دماء المسلمين، وانتهاك حرّمات الله تعالى، ومساعدة أعداء الإسلام في الظهور على المسلمين، والقائمة تطول في ذكر مخازيمهم.⁽⁴⁾

وقد وردت روايات في الكافي تُظهر أنّ هناك من دان بمعتقدات فاسدة بسبب الروايات الموضوعية، فروايات الكافي إما أن تكون شركية، أو تكون وسيلة للشرك والكفر بالله تعالى، وصدق الأستاذ أحمد أمين عندما قال: "والحق أنّ التشيع كان مأوىً يلجأ إليه كل من أراد هدم الإسلام لعداوةٍ أو حقدٍ، ومن كان يريد إدخال تعاليم

(1) انظر: شبيهة الحمد، البهائية إحدى مطايا الاستعمار والصهيونية (23/1)، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، موسوعة المفاهيم الإسلامية (92/1).

(2) انظر: البغدادي، الفرق بين الفرق (ص512)، الغزالي، فضائح الباطنية (ص11)، ابن تيمية، بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية (ج1/169).

(3) انظر: البغدادي، الفرق بين الفرق (ص221)، ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل (ج4/138).

(4) انظر: الشهود، من مخازي الرافضة عبر التاريخ، حيث ذكر في كتابه بعضاً من مخازي الرافضة منذ العهد الأموي حتى العصر الحديث.

آبائه من يهوديةٍ ونصرانيةٍ وزردشتيةٍ وهنديةٍ... كل هؤلاء كانوا يتخذون حبَّ أهل البيت ستاراً يضعون وراءه كل ما شاعت أهواءهم. (1)

16- إنَّ زيارة القبور وما يفعله الشيعة في المآتم والحسينيات، مثل: اللطم والنياحة والتطبير وغيرها، لم تكن على عهد الأئمة، وقد وردت روايات في الكافي كثيرة تنهى عن ذلك، وهذا من التناقض الواضح في روايات الكافي، وفي ذلك أكبر الدلالة على بطلانه، ومنها ما روي عن أبي عبد الله رحمه الله أنَّه قال في قول الله عزَّ وجل: ﴿وَلَا يَعْصِيكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعُهُنَّ وَاسْتَعْفِرْ لهنَّ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المتحنة: 12]، "المعروف أن لا يشققن جيباً، ولا يلطنن خدأً، ولا يدعون (2) ويلاً، ولا يتخلفن عند قبر، ولا يسودن ثوباً، ولا ينشرن شعراً،" (3) وروي كذلك عن أبي جعفر رحمه الله أنَّه قال: "تدرون ما قوله تعالى: ﴿وَلَا يَعْصِيكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعُهُنَّ وَاسْتَعْفِرْ لهنَّ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المتحنة: 12]، قال: إنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال لفاطمة عليها السلام: إذا أنا متُّ فلا تخمسي عليَّ وجهاً، ولا تتشري عليَّ شعراً، ولا تتادي بالويل، ولا تُقيمي عليَّ نائحة، قال: ثم قال: هذا المعروف الذي قال الله عزَّ وجل،" (4) وقد ذكر بعض علماء الشيعة شنائع الملاطم التي تُقام في الحسينيات ومنها: ذكر الأمور المكذوبة المعلوم كذبها، التي لم تُنقل في كتاب، وهي تُتلى على المنابر وفي المحافل ولا رادع، وضرب الظهر بسلاسل الحديد، وغير ذلك، وتحريم ذلك ثابت بالعقل والنقل، والنبى صلى الله عليه وسلم أتى بشرية سمحة، والدين أتى لرفع الحرج عن الناس، وأما ما يُفعل من الضرب بالسلاسل فكثيراً ما يُؤدِّي ذلك إلى الإغماء بنزف الدم الكثير، وإلى المرض، أو الموت أو طول برأ الجرح، ومن الشنائع كذلك صياح النساء بمسمع من الرجال الأجانب، وهذا محرّم، ولو فرض عدم تحريمه فهو معيب شائن منافعٍ للآداب والمروءة، يجب تنزيه المآتم عنه. (5)

(1) أمين، فجر الإسلام (ص 298).

(2) هكذا وردت الرواية.

(3) [الكليني: الكافي، المعيشة/ صفة مبايعة النبي صلى الله عليه وآله النساء، 5/ 527: ح3].

(4) [المصدر السابق/ صفة مبايعة النبي صلى الله عليه وآله النساء، 5/ 527: ح4].

(5) انظر: الحلي، عبد الحسين، النقد النزيه لرسالة التنزيه (ص3)، الكلام المذكور هو لمحسن الأمين، فقد كان يُخالف الشعائر الحسينية، ونظراً لعدم توافر كتابه تم نقله من كتاب النقد النزيه الذي رد فيه صاحبه على محسن الأمين.

الفصل الثاني

مكانة توحيد الألوهية، ودور النبي صلى

الله عليه وسلم في تبليغ التوحيد بين

البخاري والكُليني

المبحث الأول

مكانة توحيد الألوهية بين البخاري والكليني

المطلب الأول

مكانة توحيد الألوهية عند البخاري

إنَّ مسائل توحيد الألوهية، ودلائله، والدعوة إليه هو سمة الأحاديث في صحيح البخاري، فتوحيد الألوهية الغاية التي لأجلها خلق الخلق؛ ولأجله أرسلت الرسل، وأنزلت الكتب، وُلنشره أشهرت السيوف، وهو أول واجبٍ على المكلف، ولا يغفر الله تعالى لمن أشرك به، ويمكن بيان مكانة توحيد الألوهية عند البخاري ضمن النقاط التالية:

1- أول واجبٍ على المكلف توحيد الله تعالى في ألوهيته:

توحيد الألوهية هو إفراد الله جلَّ وعلا في جميع أنواع العبادات، والإقرار بأنَّها لا تجوز إلا له وحده سبحانه وتعالى، وهذا معنى كلمة التوحيد، ولا يصح إيمان المرء إلا بتحقيقها، وهي أول واجبٍ على المكلف، وبها يتحقق الدخول في الإسلام،⁽¹⁾ وقد وردت أحاديث كثيرة في هذا المعنى، ومنها ما رواه عبادة بن الصامت رضي الله عنه، قال: «تُبَايَعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ، وَلَا تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ، وَلَا تَعْصُوا فِي مَعْرُوفٍ، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَسَتَرَهُ اللَّهُ فَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ، إِنْ شَاءَ عَاقِبَهُ، وَإِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ»⁽²⁾ وقد تواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم عن الصحابة أنَّهم حكموا بإسلام من أسلم من جُفاة العرب، ممن كان يعبد الأوثان، بمجرد إقرارهم بالشهادتين - وهي اعتقاد إلهية الله تعالى - وبالالتزام أحكامها، من إخلاص العبادات وغيره من الأحكام المتعلقة بها،⁽³⁾ ومن الأحاديث في ذلك ما رواه ابن عباس رضي الله عنه أنَّ

(1) انظر: ابن أبي العز الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية (ص27)، ابن عبد الوهاب، التوحيد (ص21).

(2) [البخاري: صحيح البخاري، الحدود/ الحدود كفارة، ص1137: ح6784].

(3) انظر: ابن حجر، فتح الباري (ج13/ 352).

النبى صلى الله عليه وسلم لما بعث معاذ بن جبل إلى نحو أهل اليمن قال له: «إِنَّكَ تَقْدَمُ عَلَى قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَى أَنْ يُوحِدُوا اللَّهَ تَعَالَى»⁽¹⁾ وفي رواية: «فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ عِبَادَةُ اللَّهِ»⁽²⁾ فتوحيد الألوهية هو أول الأمر وآخره.⁽³⁾

2- دعوة جميع الرسل كانت لتوحيد العبادة:

التوحيد هو أول دعوة الرسل، وأول منازل الطريق، وأول مقام يقوم فيه السالك إلى الله تعالى،⁽⁴⁾ وجميع الرسل دعوا إلى توحيد الله عز وجل، وإخلاص العبادة له، كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء:25]، وقد وردت آيات كثيرة تبين أن أحاد الرسل كانت دعوتهم: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف:59].⁽⁵⁾

وقد كان اعتقاد المشركين بجواز صرف العبادات لألهتهم، وقد تواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم أن دعوته كانت لتوحيد الألوهية، ولنقض معتقدهم في الأصنام، وهذا ما قاله أبو سفيان لقيصر الروم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه: "يأمرنا أن نعبد الله وحده لا نشرك به شيئاً، وبينهنا عما كان يعبد آباؤنا، ويأمرنا بالصلاة، والصدقة، والعفاف، والوفاء بالعهد، وأداء الأمانة،"⁽⁶⁾ وهذا هو مضمون توحيد الألوهية.

(1) [البخاري: صحيح البخاري، التوحيد/ ما جاء في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم أمته إلى توحيد الله تبارك وتعالى، ص1236: ح7372].

(2) [المصدر السابق، الزكاة/ لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة، ص238: ح1458].

(3) انظر: السجزي، رسالة السجزي إلى أهل زييد (ص135)، ابن أبي العز الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية (ص27)، والمراد بآخره أي آخر واجب، فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة».

(4) ابن أبي العز الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية، بتصرف (ص36).

(5) انظر: [البخاري: صحيح البخاري، أحاديث الأنبياء/ قول الله تعالى: ﴿وَأِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف:65]، ص559].

(6) [المصدر السابق، الجهاد والسير/ دعاء النبي صلى الله عليه وسلم الناس إلى الإسلام والنبوة، وأن لا يتخذ بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله، ص492: ح2941].

3- أصل هلاك الأمم لإشراكهم في ألوهية الله تعالى:

إنَّ أصل الدين توحيد الله تعالى بعبادته، والشرك الذي وقع في الأمم هو الشرك في العبادة لا إنكار وجود الله تعالى، وتفرد بالخلق والرزق، والرسول جاؤوا لتصحيح مسار الشرك الذي سار عليه أقوامهم، وحتى من أضر عنهم إنكار وجود الله تعالى، أو إثبات إلهين، فإنَّ الواجب الإقرار بوجوده تعالى أولاً، ليتوصل بإقراره هذا إلى عبادة الله تعالى، فيكون إقراره وسيلةً للواجب المقصود، وهو إفراد الله بالعبادة؛ إذ الإقرار وحده لا يكفي،⁽¹⁾ ويكون إقراره لكلمة التوحيد إقراراً ضمناً لوجود الله تعالى، ومن أمثلة الأمم التي أشركت في إلهية الله تعالى قريش، فهي لم تكن تتكر الخالق، ولكن كانت تشرك في عبادة الله تعالى، قال تعالى عنهم: ﴿أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إِلهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص:5]،⁽²⁾ أي أزعم أنَّ المعبود واحد؟، فالمشركون أنكروا ذلك، وتعجبوا من ترك الشرك بالله تعالى، فإنَّهم كانوا قد تلقوا عن آبائهم عبادة الأوثان، وأشربته قلوبهم، فلمَّا دعاهم الرسول صلى الله عليه وسلم إلى خلع ذلك من قلوبهم، وإفراد الله تعالى بالوحدانية أعظموا ذلك وتعجبوا،⁽³⁾ فشرکهم كان في الإلهية، كما هو حال جميع الأمم التي أرسل إليها الرسل.

4- الغاية من خلق الخلق إفراد الله تعالى بالعبادة:

لقد خَلَقَ اللهُ تعالى الخَلْقَ لعبادته الجامعة لمعرفته، والإنابة إليه، ومحبته، والإخلاص له، ولا شيء يعطيهم في الدنيا أعظم من الإيمان به، وحاجة الخلق إلى الله تعالى في عبادتهم إياه، كحاجتهم وأعظم له تعالى في خلقه لهم، وربوبيته إياهم؛ لأنَّ العبادة هي الغاية المقصودة لهم، ولهذا كان الله تعالى لا يغفر أن يُشرك به، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء،⁽⁴⁾ وقد استدللَّ الإمام البخاري على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات:56]، وقال معقِّبا على الآية الكريمة: "ما خلقت أهل السعادة من أهل الفريقين إلا ليوحدون"،⁽⁵⁾ فقد بيَّن الله جلَّ

(1) انظر: الموسوعة العقديّة- الدرر السنية: (ج1/175)، بترقيم الشاملة ألياً.

(2) انظر: [البخاري: صحيح البخاري، تفسير القرآن/ بدون اسم، ص819].

(3) انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (ج7/53).

(4) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج1/23).

(5) [البخاري: صحيح البخاري، تفسير القرآن/ باب بدون اسم، ص830].

وعلا أنه خلق الناس لهذه الغاية وهي عبادته، وبين سبحانه أنه فطر الناس على الإقرار به؛ ولذلك فإن أول ما يأمرهم هو عبادته سبحانه وتعالى.⁽¹⁾

5- العبادة ركن الإيمان:

لقد أورد البخاري في صحيحه أبواباً في بيان أهمية العبادة، ومكانتها من التوحيد، وأوضح ما يدل على ذلك أن الإمام البخاري ذكر في صحيحه: "باب من قال إن الإيمان هو العمل"،⁽²⁾ واستدل فيه بالآيات القرآنية التي تدل على مراده، فذكر فيه قول الله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الزخرف:72]، وقال عدة من أهل العلم في قوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسَأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الحجر:92،93]، عن قول: لا إله إلا الله، وقال تعالى: ﴿لِيُثَلَّ هَذَا فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ﴾ [الصافات:61]،⁽³⁾ فقوله تعالى: ﴿بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾، ﴿فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ﴾، لفظ عام في الأعمال، وأما قوله تعالى: ﴿عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ فهو خاص بعمل اللسان - كما ذكر الإمام البخاري -.

وقد دلت أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم على أن الاعتقاد والقول أيضاً من العمل، ومنها حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل: «أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ فَقَالَ: إِيْمَانٌ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: حَجٌّ مَبْرُورٌ»،⁽⁴⁾ فالعبادات يدخل فيها أعمال القلب والجوارح، فالإيمان هو التصديق، ويطلق على الأعمال البدنية؛ لأنها من مكملاته،⁽⁵⁾ والله تعالى قد جعل الجنة لمن وحّد الله تعالى في عبادته، قال تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا﴾، والمعنى أي صيرت لكم إرثاً، وهو مجاز عن الإعطاء لتحقيق الاستحقاق.⁽⁶⁾

(1) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج1/23).

(2) [البخاري: صحيح البخاري، الإيمان/ الإيمان هو العمل، ص11].

(3) [المصدر السابق، الإيمان/ الإيمان هو العمل، ص11].

(4) [المصدر نفسه، الإيمان/ من قال إن الإيمان هو العمل، ص11: ح26].

(5) انظر: ابن حجر، فتح الباري (ج1/77).

(6) انظر: المرجع السابق (ج1/77،78).

ولأنَّ العبادة أساس التوحيد؛ فلا يُقبل من أحدٍ أن يدَّعي الإيمان، وينكر أحد شرائع الإسلام المعلومة من الدين بالضرورة، فعن ابن عمر رضي الله عنه أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ»،⁽¹⁾ ففي الحديث رتَّب النبي صلى الله عليه وسلم العلة لقتال المشركين على شهادة التوحيد، وعلى الأركان الأخرى، والعطف يقتضي المشاركة في الحكم، وهو ما أخذ به الصديق عندما حارب أهل الردة.

وكما أنَّ الإمام البخاري ذكر باباً جامعاً في بيان أنَّ العمل هو الإيمان، فقد ذكر كذلك أبواباً كثيرة تخص آحاد العبادات، وأنها داخلة في مسمى الإيمان.⁽²⁾

(1) [البخاري: صحيح البخاري، الإيمان/ قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة:5]، ص10: ح25].

(2) انظر: [المصدر السابق، الإيمان/ أمور من الإيمان، ص8: ح9، باب إطعام الطعام من الإسلام، ص9: ح12، باب إقضاء السلام من الإسلام، ص11: ح28، باب قيام ليلة القدر من الإيمان، ص12: ح35، باب الجهاد من الإيمان، ص12: ح36، باب تطوع قيام رمضان من الإيمان، ص12، 13: ح37]، وهناك أبواب كثيرة مشابهة.

المطلب الثاني

مكانة توحيد الألوهية عند الكليني

إنَّ توحيد الألوهية بمعنى إفراد الله تعالى بالعبادة، لا يكاد يوجد له أثر في روايات الكافي، فإنَّه لم يعتبره جزءاً من التوحيد، وترك العبادة والعمل لا يُوجب كفراً - كما يُفهم من الروايات-، وشرط قبول الأعمال الاعتقاد بولاية الأئمة؛ فالشيعة مذهبهم قريب من المرجئة، وإنَّ كان المرجئة أحسن حالاً منهم؛ لأنَّ الشيعة يجعلون الولاية شرط النجاة، وترك العمل عندهم لا يُوجب كفراً، وليس من مسمى الإيمان، وأما المرجئة فجعلوا اعتقاد الإيمان هو المنجي دون العمل، والبدع الشركية في العبادات- كما يظهر في روايات الكافي- لها المكانة العالية، والمنزلة السامية عند الشيعة؛ فإنَّ ثوابها أضعاف ثواب العبادة، وتفصيل هذه النقاط على النحو التالي:

أولاً: مكانة إفراد الله تعالى بالعبادة عند الكليني:

لم يجعل الكليني من شروط قبول العمل أن يكون خالصاً لله تعالى، بل وجعل إخلاص كلمة التوحيد والعبادات من الشرك، فقد روى عن أبي جعفر رحمه الله أنَّه قال: "...فمن أصبح من هذه الأمة لا إمام له من الله عزَّ وجل ظاهراً عادلاً، أصبح ضالاً تائهاً، وإنَّ مات على هذه الحال مات ميتة كُفرٍ ونفاقٍ، واعلم يا محمد -وهو ناقل الرواية- أنَّ أئمة الجور وأتباعهم لمعزولون عن دين الله، قد ضلُّوا وأضلُّوا، فأعمالهم التي يعملونها ﴿ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ لَا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا عَلَى شَيْءٍ ﴾ [إبراهيم:18]،"⁽¹⁾ فالعمل غير مقبول إلا بإشراك الأئمة، والله تعالى نصَّب علياً علماً بينه وبين خلقه، فمن عَرَفَه كان مؤمناً، ومن أنكره كان كافراً، ومن جهله كان ضالاً، ومن نصَّب معه شيئاً كان مشركاً، ومن جاء بولايته دخل الجنة،"⁽²⁾ وأعمال العباد تُعرض على الأئمة، ولا يقبلون منها إلا إذا كانت ممَّن اعتقد بالولاية، فزوى عن عبد الله بن أبان الزيات أنَّه قال للإمام الرضا: "ادع الله لي ولأهل بيتي، فقال: أولست أفعل؟، والله إنَّ أعمالكم لتُعرض عليَّ في كل يومٍ وليلة، قال: فاستعظمت ذلك، فقال لي: أما تقرأ في كتاب الله عزو جل: ﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ

(1) [الكليني: الكافي، الحجة/ فيمن دان الله عزَّ وجل بغير إمام من الله جل جلاله، 1/375: ح2].

(2) [المصدر السابق/ فيه نتف وجوامع من الرواية في الولاية، 1/437: ح7].

عَمَلِكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴿ [التوبة: 105]، قال: هو والله علي بن أبي طالب،⁽¹⁾ فأشرك الأئمة في العبادات من شروط قبولها، ولا يُقبل الدعاء إلا باللجوء إليهم واتخاذهم وسائط، وأما أفراد الله تعالى بجميع العبادات فهو الشرك بعينه، ففي الحج مثلاً لا يُقبل حج من أدى مناسك الحج، ولم يرجع للأئمة، وفعالهم كفعال الجاهلية.⁽²⁾

ثانياً: مكانة العبادة عند الكليني:

1- ترك العمل لمن يعتقد بالولاية لا يقتضي كفرًا:

لقد ذكر الكليني في بعض الروايات أنّ ترك العمل يقتضي الكفر، ولكنه من الشرك الأصغر مطلقاً، وفي روايات أخرى جعل سبب الفوز والنجاة اتباع الأئمة فقط دون العمل، فالعمل ليس من أساسيات الدين عنده، والروايات بالمعنى الأخير هي المأخوذ بها عملياً عند الشيعة، وقد جعل الكليني اعتقاد الولاية سبباً لمغفرة الذنوب، ولاستحقاق الشفاعة،⁽³⁾ فالحاصل أنّ العبادة ليست الغاية من الدين، وكونها مأموراً بها على اعتبار أنّها من توابع الإمامة، وقد عطّلت كثير من العبادات بانتظار إمامهم، وغيّرت كثير من الأحكام بدعوى موافقة الأئمة، أو تأثراً بلوازم الولاية، والخروج عن حدود الشرع صار السمة السائدة عندهم، وقد نسبوا لأبي عبد الله جعفر الصادق رحمه الله أنّه قال: "العمل الصالح المعرفة بالأئمة، قال تعالى: ﴿فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: 110]، التسليم لعلي، ولا يشرك معه في الخلافة من ليس له ذلك، ولا هو من أهله،"⁽⁴⁾، وبذلك جعل الولاية ركن توحيد الألوهية، ونسب لأبي جعفر الباقر رحمه الله أنّه قال: "بني الإسلام على خمس: على الصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، والولاية، ولم يُنادَ بشيءٍ كما نُودي بالولاية، فأخذ الناس بأربع وتركوا هذه - يعني الولاية -".⁽⁵⁾

(1) [الكليني: الكافي، الحجة/ عرض الأعمال على النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام، 219/1، 220: ح4].

(2) انظر: [المصدر السابق، الحجة/ أن الواجب على الناس بعد ما يقضون مناسكهم أن يأتوا الإمام، فيسألونه عن معالم دينهم، ويعلمونهم ولايتهم ومودتهم له، 392/1: ح2].

(3) [المصدر السابق، الحجة/ معرفة الإمام والرد إليه، 134/1: ح9].

(4) العياشي، تفسير العياشي (2/353)، الفيض الكاشاني، التفسير الصافي (ج3/270).

(5) [الكليني: الكافي، الإيمان والكفر/ دعائم الإسلام، 18/2: ح1].

2-الولاية أساس قبول الأعمال:

إنَّ من يطلَّع على روايات الكافي يجد أنَّ الاعتقاد السائد فيها أنَّ الله تعالى لا يقبل عمل امرئٍ ما لم يعتقد بولاية الأئمة، ويظهر هذا بشكلٍ واضحٍ في رواياته؛ فلا قيمة للإخلاص، ولا لاتباع الشرع في العبادات إلا بالولاية؛ لأنَّ الثواب والعقاب يكونان عليها، فرُوي عن أبي جعفر عليه السلام أنَّه قال: "كل من دان الله عزَّ وجل بعبادةٍ يُجهد فيها نفسه ولا إمام له من الله تعالى، فسعيه غير مقبول،"⁽¹⁾ وهذا المعتقد يدين به كل الشيعة، ويعتقدون أنَّ من أقرَّ بالولاية ثم مات عليها قُبلت منه صلاته، وصومه، وزكاته، وحجه، وإن لم يُقرَّ بها لم يقبل الله تعالى شيئاً من أعماله.⁽²⁾

والولاية -على حد زعم الكليني وشيعته- تفوق كل العبادات في الفضل؛ لأنَّ العمل إذا فات فإِنَّه يُستدرك، ويُغفر بالتوبة، والتفريط في عملٍ لا ينقض باقي الأعمال، وأما الولاية فتركها مُوجب لإحباط العمل، وهي لا تُستدرك، والولاية وإن شاركت بعض العبادات في ذلك، إلا أنَّها تفوق جميع العبادات في المنزلة والمكانة، وهذا التعليل مروى عن أبي جعفر رحمه الله حيث قال: "بُني الإسلام على خمسة أشياء، على الصلاة، والزكاة، والحج، والصوم، والولاية، قال زرارة: فقلت: وأي شيء من ذلك أفضل؟، فقال: الولاية أفضل؛ لأنها مفتاحهنَّ، والوالي هو الدليل عليهنَّ، إنَّ أفضل الأشياء ما إذا فاتك لم تكن منه توبة دون أن ترجع إليه، فتؤديه بعينه، إنَّ الصلاة والزكاة والحج والولاية ليس يقع شيء مكانها دون أدائها، وإنَّ الصوم إذا فاتك، أو قصرت فيه، أو سافرت، أدَّيت مكانه أياماً غيرها، وجزيت ذلك الذنب بصدقةٍ، ولا قضاء عليك، وليس من تلك الأربعة شيء يجزيك مكانه غيره، قال: ثم قال: نروية الأمر وسنَّامه ومفتاحه، وباب الأشياء، ورضا الرحمن الطاعة للإمام بعد معرفته، إنَّ الله عزَّ وجل يقول: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّىٰ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ [النساء:80]، أما لو أنَّ رجلاً قام ليله، وصام نهاره، وتصدق بجميع ماله، وحج جميع دهره، ولم يعرف ولاية ولي الله فيواليه ويكون جميع أعماله بدلالاته إليه، ما كان له على الله عزَّ وجل حق في ثوابه، ولا كان من أهل الإيمان، ثم قال: أولئك المحسن منهم يدخله الله الجنة بفضل رحمته."⁽³⁾

(1) [الكليني: الكافي، الحجة/ فيمن دان الله عزَّ وجل بغير إمام من الله جل جلاله، 1/375: ح2].

(2) انظر: المجلسي، بحار الأنوار (ج167/27).

(3) [الكليني: الكافي، الإيمان والكفر/ دعائم الإسلام، 2/18: ح5].

ومما يوضح مكانة الولاية بين العبادات، أنَّ المُخْلِصَ للمرء يوم القيامة هي الولاية، فيأتي الأئمة يوم القيامة فيعرفون شيعتهم، ويدخلونهم الجنة، فقد روى الكليني أنَّ ابن الكواء سأل أمير المؤمنين عن قول الله تعالى: ﴿ وَعَلَى الْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلًّا بِسِيَمَاهُمْ ﴾ [الأعراف:46]، فقال: "نحن على الأعراف، نعرف أنصارنا بسيماهم، ونحن الأعراف الذي لا يُعرف الله عزَّ وجل إلا بسبيل معرفتنا، ونحن الأعراف، يُعرفنا الله عزَّ وجل يوم القيامة على الصراط، فلا يدخل الجنة إلا من عرفنا وعرفناه، ولا يدخل النار إلا من أنكرنا وأنكرنا،"⁽¹⁾ وكل عمل يقع بدون اعتقاد الولاية فالله تعالى مبغض له؛ لأنَّه وقع على غير الوجه الذي أراده، ومعنى بغضه تعالى للعمل عدم قبوله، مع ذمِّ عامله، وطرده عن رحمته وثوابه الموعود له،⁽²⁾ فالأمور به هو طاعة الإمام والانقياد له في كل ما أمر ونهى.

ولما كانت معرفة الإمام مع طاعته مستلزمة لمعرفة سائر أصول الدين وفروعه، فهي أرفع أجزاءه، وهي كالسنام بالنسبة إلى سائر أجزاء البعير، وكالباب المؤدي للقرب من الله تعالى، وللوصول إلى مدينة علم الرسول صلى الله عليه وسلم، وهي الموجبة لرضى الله تعالى، ولا يحصل إلا بها، ومن لم يعتقد بالولاية فما له على الله تعالى حق؛ لأنَّه لا تشمل آيات الوعد، فالله تعالى إنَّما وعد المؤمنين بالجنة، ومن لم يعتقد بالولاية ليس من المؤمنين فلا يستحق الثواب بمقتضى الوعد، وإن كان المؤمنون المحسنون أيضاً لا يستحقون الثواب بمحض أعمالهم، لكن يجب على الله تعالى إثابتهم بمقتضى وعده.⁽³⁾

ولما كان معتقد الشيعة أنَّ المُخْلِصَ لهم هو الولاية فقط، نجد أنَّ التفريط عندهم ظهر عندهم جلياً في العبادات والتقصير فيها، والسير على غير سنة النبي صلى الله عليه وسلم، ومن أمثلة ذلك:

أ-الجمع بين الصلوات بلا عذر، والإخلال بشروطها، وعدم الالتزام بمواقيتها:

لقد ورد في الكافي روايات تدلُّ على جواز الجمع بين الصلوات بلا عذر، أو سبب، وهذا تفريط واضح في شرط من شروط صحة الصلاة، فرؤى عن أبي عبد الله

(1) [الكليني: الكافي، الحجة/ معرفة الإمام والرد إليه، 1/134: ح9].

(2) انظر: المازندراني، شرح أصول الكافي (ج5/145).

(3) المجلسي، بحار الأنوار، بتصرف (ج65/336).

رحمه الله قال: "صلى رسول الله صلى الله عليه وآله بالناس الظهر والعصر حين زالت الشمس في جماعة، من غير علة، وصلى بهم المغرب والعشاء الآخرة قبل سقوط الشفق من غير علة في جماعة، وإثماً فعل رسول الله صلى الله عليه ليتسع الوقت على أمته،"⁽¹⁾ والاتفاق حاصل بين الإمامية على جواز الجمع بين الصلاتين في الحضر اختياراً بدون عذر، وإن كان التفريق أفضل،⁽²⁾ يقول الطوسي: "يجوز الجمع بين الصلاتين، بين الظهر والعصر وبين المغرب وعشاء الآخرة، في السفر والحضر وعلى كل حال، ولا فرق بين أن يجمع بينهما في وقت الأولة [هكذا وردت الرواية] منهما، أو وقت الثانية،"⁽³⁾ وكان المعتقد السائد أنه لا جمعة إلا مع إمام عادل، أو مع الفقيه المنصوب من قبل الإمام، فصلاة الجمعة لا يصح كونها فريضة إلا بشروط متى اجتمعت صح كونه فريضة جمعة، ووجبت لذلك، ومتى لم تجتمع الشروط فلا تصح، ولم يجب كونها كذلك، بل يجب كون هذه الصلاة ظهراً، ويصليها المصلي بنية كونها ظهراً، ومن هذ الشروط أن يحضر الإمام العادل، أو من نصبه الإمام،⁽⁴⁾ فالجمعة من مناصب الإمام، ولذلك كان الأئمة لا يعتدّون بصلاة الجمعة إذا شهدوها مع أئمة الجور، بل يصلون الظهر لأنفسهم.⁽⁵⁾

ب- مكانة القرآن:

إنّ روايات تحريف القرآن يعجُ بها كتاب الكافي، فيروي الكليني -كذباً وزوراً- عن أبي عبد الله رحمه الله قال: "إنّ القرآن الذي جاء به جبرائيل إلى محمدٍ سبعة عشر ألف آية،"⁽⁶⁾ وهذا يعني أنّ القرآن الذي بين أيدينا هو ثلث القرآن فقط.

لقد أُنّرت أمثال هذه الروايات على مكانة القرآن عند الشيعة، فلا قداسة للنصّ القرآني، بل إنهم يؤولونه وفقاً لأهوائهم؛ فيحرفون الكلم عن مواضعه، كيف لا والكافي فيه عشرات الآيات المحرفة، والتي أراد من خلالها أن يثبت أنّ القرآن الذي بين أيدينا

(1) [الكليني: الكافي، الصلاة/ الجمع بين الصلاتين، 286/3: ح1].

(2) انظر: السبحاني، رسائل ومقالات (ص475).

(3) الطوسي، الخلاف (ج1/588، 589).

(4) انظر: المجلسي، بحار الأنوار (ج86/145).

(5) انظر: الطبرسي، حسين، مستدرک الوسائل (6/13)، ابن البراج، جواهر الفقه (ص253)،

الخاجوي، الرسائل الفقهية (ج1/493).

(6) [الكليني: الكافي، فضل القرآن/ النوادر، 634/2: ح28].

قد طاله التحريف، فقد ذكر "باب أنه لم يجمع القرآن إلا الأئمة"،⁽¹⁾ وذكر فيه الروايات التي تثبت تحريف القرآن، ومنها ما نسبه لأبي جعفر رحمه الله أنه قال: "ما ادّعى أحد من الناس أنه جمع القرآن كله كما أنزل إلا كذاب، وما جمعه وحفظه كما نزله الله تعالى إلا علي بن أبي طالب والأئمة من بعده عليهم السلام،"⁽²⁾ والروايات والأمثلة الواردة في إثبات التحريف كثيرة جداً في الكافي، ومنها ما نسبه الكليني لأبي عبد الله رحمه الله أن رجلاً قرأ عنده قوله تعالى: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [التوبة: 105]، فقال: "ليس هكذا، إنما هي: (والمؤمنون) فنحن المؤمنون."⁽³⁾⁽⁴⁾

والروايات التي تثبت وقوع التحريف روايات متواترة عند الشيعة،⁽⁵⁾ كما يقول نعمة الله الجزائري المحدث الشيعي في كتابه الأنوار: "إنّ الأصحاب قد أطبقوا على صحة الأخبار المستفيضة، بل المتواترة الدالة بصريحها على وقوع التحريف في القرآن."⁽⁶⁾

(1) [الكليني: الكافي، الحجة/ أنه لم يجمع القرآن كله إلا الأئمة عليهم السلام، 228/1].

(2) [المصدر السابق، الحجة/ أنه لم يجمع القرآن إلا الأئمة عليهم السلام، 228/1: ح1].

(3) [المصدر نفسه، الحجة/ فيه نكت ونتاج من التنزيل في الولاية، 424/1: ح62].

(4) إن الروايات في الكافي التي تثبت التحريف كثيرة جداً، وقد ذكر الكليني أمثلة يدلل فيها على الآيات المحرفة، ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره باب في النوادر في كتاب فضائل القرآن، وذكر فيه روايات التحريف، وذكر أمثلة كثيرة على ما ادّعى أنه حُرّف من الآيات، انظر: [المصدر السابق، الحجة/ باب فيه نكت ونتاج من التنزيل في الولاية، 212/1-235].

(5) ولمعرفة بعض علماء الشيعة القائلين بالتحريف، انظر: أحمد بن محمد البرقي (كتاب التحريف)، علي بن الحسن بن فضال (كتاب التحريف والتبديل)، وأحمد بن محمد بن سيار (كتاب القراءات)، حسن بن سليمان الحلبي (التنزيل والتحريف)، محمد بن علي بن مروان الماهيار المعروف بابن الحجام (كتاب قراءة أمير المؤمنين وقراءة أهل البيت)، أبو طاهر عبد الواحد بن عمر القمي (قراءة أمير المؤمنين)، محمد الكاظمي (شرح الوافية)، حيث ذكر (باب أنه لم يجمع القرآن كله إلا الأئمة)، وسعد بن عبد الله في كتاب (ناسخ القرآن ومنسوخه)، حيث أورد فيه باباً باسم (باب التحريف في الآيات)، والكتاب المشهور في هذا المجال الذي جمع فيه روايات وأدلة يثبت فيها التحريف وهو النوري الطبرسي في كتابه (فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب)، وقد جمع الدكتور صالح الرقب في كتابه الوشيعة كل من قال بالتحريف من الشيعة من القدامى والمعاصرين، انظر: الوشيعة (ص25، 39).

(6) (الجزائري، الأنوار النعمانية (ج3/ 328).

ج- مكانة الحج إلى بيت الله الحرام:

إنَّ الحج لا يصح وفقاً لروايات الكافي إلا بأداء مناسك اعتبرت شرطاً لصحة الحج، ومثاله: الاعتقاد بأنَّ صحة الحج معلقة بزيارة الأئمة - كما مرَّ سابقاً- وإلا فالحج باطل، والعكس غير صحيح، فقد روى عن أبي جعفر رحمه الله: أنَّه نظر إلى الناس يطوفون حول الكعبة فقال: "هكذا كانوا يطوفون في الجاهلية"،⁽¹⁾ وفي رواية أخرى: "فعال كفعال الجاهلية"،⁽²⁾ ومن أعظم فضائل زيارة القبور، أنَّها سبب لمغفرة الذنوب، وللشفاعة، ورفع الدرجات، فقد نسب الكليني للحسين رضي الله عنه أنَّه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم: "يا أبتاه ما لمن زارك؟"، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "يا بني من زارني حياً أو ميتاً، أو زار أباك، أو زار أخاك، أو زارك، كان حقاً عليَّ أن أزوره يوم القيامة، وأخلصه من ذنوبه".⁽³⁾

د- الجهاد معطل حتى يخرج المنتظر:

يعتقد الشيعة أنَّ كل راية تُرفع قبل قيام القائم، صاحبها طاغوت،⁽⁴⁾ وأصل هذا المعتقد مأخوذ من روايات الكافي، فقد روى أنَّ بشير الدهان قال لأبي عبد الله رحمه الله: "إنِّي رأيت في المنام أنَّي قلت لك: إنَّ القتال مع غير الإمام المفروض طاعته حرام مثل الميتة والدم ولحم الخنزير، فقال لي: هو كذلك؟"، فقال أبو عبد الله: هو كذلك، هو كذلك؛⁽⁵⁾ ولذلك يجب على المسلم ألا يخرج في الجهاد مع من لا يجوز الأخذ بحكمه، ولا ينفذ في الشيء أمر الله تعالى، فإنَّه إن مات في ذلك المكان

(1) [الكليني: الكافي، الحجة/ أن الواجب على الناس بعد ما يقضون مناسكهم أن يأتوا الامام فيسألونه عن معالم دينهم، ويعلمونهم ولايتهم ومودتهم له، 392/1: ح1].

(2) [المصدر السابق، الحجة/ أن الواجب على الناس بعد ما يقضون مناسكهم أن يأتوا الامام فيسألونه عن معالم دينهم، ويعلمونهم ولايتهم ومودتهم له، 392/1: ح2].

(3) [المصدر نفسه، الحج/ أبواب الزيارات، 548/4: ح4].

(4) انظر: المجلسي، بحار الأنوار (ج15/114)، الشاهرودي، مستدرک سفينة البحار (ج4/258)، النعماني، الغيبة (ص115)، حجازي، درر الأخبار من بحار الأنوار (ص208).

(5) [الكليني: الكافي، الحجة/ الجهاد الواجب مع من يكون، 23/5: ح3].

كان مُعيناً للأعداء في حبس حق الشيعة، والإشاعة بدمائهم، وإن مات في ذلك الجهاد كانت ميته مية جاهلية.⁽¹⁾

ثالثاً: مكانة البدع التي أحدثت في العبادات:

لقد أحدث الشيعة بدعاً في العبادات ما أنزل الله تعالى بها من سلطان، وجعلوا لها مكانةً أعظم مما شرعه الله تعالى من العبادات، بل وقالوا إنه لا يُغفر لمن تركها مطلقاً، ومن هذه المُحدثات:

1-زيارة المراقد الأئمة:

إنَّ زيارة المراقد عند الإمامية تُضاهي ركن الحج إلى بيت الله الحرام، بل قد تفضله وتزيد عليه وجوباً ومنزلةً، ويُعدُّ تاركها خارجاً من ملة الإسلام، فارتباط الإمامية بالقبور ارتباط وثيق لا انفكاك لهم عنه، ولك أن تتصور إمامياً لا يصلي، لكنك لا تستطيع أن تتصوره بمعزلٍ عن القبور والمشاهد،⁽²⁾ ويُروي أيضاً عن أبي عبد الله عليه السلام أنَّ رجلاً جاءه ولم يزر قبر أمير المؤمنين رضي الله عنه فقال له: "بنس ما صنعت، لولا أنَّك من شيعتنا ما نظرت إليك، ألا تزور من يزوره الله مع الملائكة، ويزوره الأنبياء، ويزوره المؤمنون؟!".⁽³⁾

2-عيد غدِير خُم أفضل من عيدي الفطر والأضحى:

من بدع الشيعة إحداثهم عيد غدِير خُم، في اليوم الثامن عشر من شهر ذي الحجة، وتفضيله على عيدي الفطر والأضحى وتسميته بالعيد الأكبر، فقد روي الكليني أنَّ الحسن بن راشد سأل أبا عبد الله رحمه الله: "جُعِلت فداك للمسلمين عيد غير العيدين؟"، قال: نعم يا حسن أعظمهما وأشرفهما، قلت: وأي يوم هو؟، قال: هو يوم نُصِب أمير المؤمنين صلوات الله وسلامه عليه فيه علماً للناس، قلت: جعلت فداك وما ينبغي لنا أن نصنع فيه؟، قال: تصومه يا حسن، وتكثر الصلاة على محمد وآله، وتبشراً إلى الله تعالى ممن ظلمهم؛ فإنَّ الأنبياء صلوات الله عليهم كانت تأمر الأوصياء باليوم الذي كان يُقام فيه الوصي أن يُتخذ عيداً، قال: قلت: فما لمن

(1) انظر: الريشهري، موسوعة العقائد الإسلامية، الريشهري (ج1/448)، كاشف الغطاء، علي،

النور الساطع في الفقه النافع (ج1/562)، القمي، محمد، الولاية الإلهية (ج1/498).

(2) الدليمي، المنهج القرآني الفاصل بين أصول الحق والباطل، بتصرف (ج6/18).

(3) [الكليني: الكافي، الحج/ فضل الزيارات وثوابها 580/4: ح3]

صامه؟، قال: صيام ستين شهراً، ولا تدع صيام يوم سبع وعشرين من رجب، فإنه هو اليوم الذي نزلت فيه النبوة على محمد صلى الله عليه وآله، وثوابه مثل ستين شهراً لكم.⁽¹⁾

3- اللطم والنياحة في الحسينيات من أفضل العبادات- كما يزعمون :-

الحسينيات هي أماكن لإقامة التعازي والنياحة على الموتى واللطم في بعض المواسم، ومستندهم في هذه البدعة روايات نسبت كذباً وزوراً لآل البيت، ومنها ما نسبوه لأبي عبد الله عليه السلام قال: قال لي أبي: يا جعفر أوقف لي من مالي كذا وكذا النوادب تندبني عشر سنين بمنى أيام منى.⁽²⁾

الرد والمناقشة:

1- إن الكتاب والسنة يصدقان طائفة أهل السنة والجماعة التي جعلت الإيمان قولاً وعملاً، والحجة في ذلك اتباع ما نطق به القرآن الكريم، والله تعالى أمرنا بردّ التنازع إلى كتابه، وإلى سنة رسوله صلى الله عليه وسلم، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء:59] وإذا رددنا الأمر إلى ما ابتعث الله عليه رسوله صلى الله عليه وسلم، وأنزل به كتابه، وجدناه قد جعل بدء الإيمان شهادة أن لا إله إلا الله، وأنّ محمداً رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأكثر النصوص تشهد أنّ أعمال البر من الإيمان، فكيف تُعاند هذه الآثار بالإبطال والتكذيب؟، ومما يُصدّق ذلك تفاضل أهل الإيمان بالأعمال، قال الله جلّ ثناؤه: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَّتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال:2]، فلم يجعل الله تعالى للإيمان حقيقة إلا بالعمل على هذه الشروط، والذي يزعم أنّ الإيمان بالقول خاصة يجعل المرء مؤمناً حقاً، وإن لم يكن هناك عمل، فهو معاند لكتاب الله والسنة، والله تبارك وتعالى قد امتحن المؤمنين بتصديق القول بالفعل، ولم يرضَ منهم الإقرار دون العمل، فأى شيء يُتَّبَع بعد كتاب

(1) [الكليبي: الكافي، الصيام/ صيام الترغيب، 4/149: ح1].

(2) [المصدر السابق، المعيشة/ كسب الناحة، 5/117: ح1].

الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ومنهاج السلف بعده الذين هم موضع القدوة والإمامة؟⁽¹⁾

وعندما كان ظاهر حديث النبي صلى الله عليه وسلم يُوهم جواز ترك العمل فإنَّه صلى الله عليه وسلم أزال هذا الوهم، وهذا في الحديث الذي رواه علي رضي الله عنه، حيث قال: **كُنَّا فِي جَنَازَةٍ فِي بَقِيعِ الْعُرْقَدِ، فَأَتَانَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَعَدَ، وَقَعَدْنَا حَوْلَهُ، وَمَعَهُ مِخْصَرَةٌ. فَكَسَّ فَجَعَلَ يَنْكُثُ بِمِخْصَرَتِهِ، ثُمَّ قَالَ: مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ، مَا مِنْ نَفْسٍ مَنْفُوسَةٍ إِلَّا كُتِبَ مَكَانَهَا مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَإِلَّا قَدْ كُتِبَ شَقِيَّةٌ أَوْ سَعِيدَةٌ. فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا نَتَكَلَّ عَلَى كِتَابِنَا وَنَدْعُ الْعَمَلَ، فَمَنْ كَانَ مِنَّا مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ فَسَيَصِيرُ إِلَى عَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنَّا مِنْ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ فَسَيَصِيرُ إِلَى عَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ؟ قَالَ: أَمَّا أَهْلُ السَّعَادَةِ فَيُيَسَّرُونَ لِعَمَلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا أَهْلُ الشَّقَاوَةِ فَيُيَسَّرُونَ لِعَمَلِ الشَّقَاوَةِ. ثُمَّ قَرَأَ ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ﴾ الآية⁽²⁾. [الليل: 6]،⁽²⁾ فكانت المطالبة بأمرٍ يُوجب تعطيل العبودية، وهذا لظنهم أنَّ الإخبار عن سابق علم الله تعالى، وكتابته لأعمالهم هو حجة لهم، فَرَامَ القوم أن يتخذوه حجةً لأنفسهم في ترك العمل، فأعلمهم النبي صلى الله عليه وسلم أنَّ هاهنا أمرين لا يُبطل أحدهما الآخر، وهو العلة الموجبة في حكم الربوبية، والأخرى هي السمة اللازمة في حق العبودية، وبهذين الأمرين تُستكمل صفة الإيمان.⁽³⁾**

2- إنَّ أداء الصلاة في وقتها المحدد من شروط صحة الصلاة، والنصوص في إثبات هذا الشرط كثيرة جداً، فورد في القرآن: ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ [البقرة: 238]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا ﴾ [النساء: 103]، أي للصلاة وقت مفروض، وهو وقت وجوب لأدائها،⁽⁴⁾ وأما

(1) انظر: ابن سلام، الإيمان (ص 10-18).

(2) [البخاري: صحيح البخاري، تفسير القرآن/ قوله: ﴿ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى ﴾ [الليل: 9] { [الليل: 9]، ص 852: ح 4948.

(3) انظر: ابن عبد الوهاب، أصول الإيمان (ص 72).

(4) انظر: الطبري، جامع البيان (ج 9/169)، ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (ج 2/304).

بالنسبة للنصوص التي وردت في جواز الجمع بلا عذر⁽¹⁾، فلا بدّ من جمع النصوص بعضها مع بعض، حتى يتحصل لنا مقصود الشارع، لا أن نفهم نصاً في غياب نصٍ آخر، وإلا هذا فيه من الشر العظيم، وفيه ردٌ للشرع؛ ولذا وجب المصير إلى الجمع ما أمكن ذلك، وعدم إبطال نصٍ والعمل بآخر مع إمكانية الجمع، وقد ورد في الآية أن الوقت شرط في صحة الصلاة، والله تعالى أمر الخائف أن يُصلي مع الإخلال بكثير من الأركان، وكذلك المتيمم و نحوه، ولو جاز التأخير لما احتاج إلى شيءٍ من ذلك.⁽²⁾

3- إنَّ اشتراط الروافض خروج الإمام حتى يجاهدوا، فيه تعطيل لذروة سنام الإسلام، والله تعالى جعل الجهاد فريضة من أعظم الفرائض، وقد ذُكر الجهاد في مواضع كثيرة، فوردت كلمة قتال ومشتقاتها في القرآن (170) مرة، وكلمة جهاد ومشتقاتها في القرآن (41) مرة، وهذا من أوضح الدلالات على مكانة الجهاد، وأما المهدي المنتظر الذي عطّل الروافض لأجله هذه الفريضة فلم يُذكر تلميحاً ولا تصريحاً، وقد نزل القرآن يحضُّ على الجهاد، ويُعاتب المتخاذلين عنه، فهل يعقل أن تُعطّل هذه الفريضة العظيمة آلاف السنين انتظاراً لإمامهم المعدوم؟.

4- إنَّ ورود روايات التحريف في الكافي أكبر دليلٍ على أنَّ الشيعة يقولون بتحريف القرآن، فكتاب الكافي له المكان الأسمى عند الشيعة، وقد ادَّعوا أنَّه عرض على إمامهم، وأنَّه رضيهِ لشيئته، ومن الملاحظ أنَّ روايات التحريف في الكافي صريحة لا تقبل التأويل مطلقاً، وهذه عقيدة الشيعة كلهم في القرآن الكريم، وأنَّه مُحَرَّفٌ ومُغَيَّرٌ، فروايات التحريف متواترة كما مرَّ،⁽³⁾ ومن أنكر التحريف منهم كان للأغراض، ومنها سد باب الطعن من مخالفينهم؛ لأنَّهم رأوا أن لا جواب عندهم لأعداء الإسلام حين يعترضون على المسلمين: إلى أي شيءٍ تدعون وليس عندكم ما تدعون إليه؟، وكذلك هروباً من طعن أهل السنة: عليهم أين ذهب حديث الثقلين عند عدم وجود الثقل الأكبر؟، وكيف تدَّعون الإسلام بعد إنكار شريعة الإسلام؟.⁽⁴⁾

(1) ومما يجب ملاحظته أنَّه قد ورد في كتب الحديث عند أهل السنة والجماعة بعض الأحاديث في جواز الجمع بلا عذر في الصلاة، انظر: [مسلم، صحيح مسلم، صلاة المسافرين وقصرها/ الجمع بين الصلاتين في الحضر، 489/1]، ولكن مذهب أهل السنة والجماعة هو الجمع بين الأحاديث، والقول بعدم جواز الجمع بلا عذر، وهذا ما دلَّت عليه النصوص الشرعية.

(2) انظر: شبكة ومنتديات المنهج .

(3) انظر: ص 293 من هذا البحث.

(4) انظر: الرقب، الوشيعة (ص 43).

5- إنَّ ورود آيات التحريف في الكافي تقتضي تكفير الكليني، وكلَّ علمائهم ممن يقول بتحريف القرآن الكريم، من القدامى والمُحدِّثين؛ لأنَّهم خالفوا آيات القرآن، وما هو معلوم من الدين بالضرورة، فإذا ادَّعى الروافض أنَّهم لا يقولون بالتحريف، فعليهم أنْ يُسقطوا روايات القائلين بالتحريف؛ لأنَّهم ليسوا ثقات، بل كفار، وعليهم أنْ يُدوِّنوا المصنِّفات في إثبات صحة القرآن الكريم وعدم تحريفه، ويقوموا بالردِّ على علمائهم القائلين بالتحريف، ويُدرِّسوا هذا في معاهدهم وحوزاتهم الدينية، وأنْ يعدموا كل كتبهم ومؤلفاتهم القائلة بالتحريف، وأولها كتاب الكافي،⁽¹⁾ وعدم قيامهم بذلك يدلُّ على أنَّهم يعتقدون التحريف، ولا ينكرونه إلا تقيَّةً أمام المخالفين.

6- إنَّ روايات الكليني في إثبات تحريف القرآن الكريم كان لها أبلغ الأثر في واقع الشيعة، حيث يظهر إهمال القرآن عندهم واضحاً جلياً، وحتى النصوص التي تدعو إلى العمل بالقرآن الكريم، يقابلها نصوص أخرى تدعو بأسلوب مقنع وغير صريح إلى إهمال حفظ القرآن الكريم؛ لأنَّه مغير، ومن حفظه على تحريفه يصعب عليه حفظه إذا جاء به منتظرهم،⁽²⁾ فقد روى النعماني في الغيبة بإسناده الكاذب إلى أمير المؤمنين علي رضي الله عنه أنَّه قال: "كأنِّي بالعجم فساطيطهم في مسجد الكوفة يُعلِّمون الناس القرآن كما أنزل، قلت: يا أمير المؤمنين أو ليس هو كما أنزل؟، فقال: لا، مُحي منه سبعون من قریش بأسمائهم وأسماء آبائهم، وما تُرك أبو لهب إلا إزرًا على رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ لأنَّه عمه،"⁽³⁾ ورووا عن أبي جعفر رحمه الله أنَّه قال: "إذا قام قائم آل محمد صلى الله عليه وآله ضرب فساطيط، ويُعلِّم الناس القرآن على ما أنزل الله عزَّ وجل، فأصعب ما يكون على من حفظه اليوم؛ لأنَّه يُخالف فيه التأليف."⁽⁴⁾

والواقع العملي عند الشيعة يظهر فيه التآثر الواضح بتلك الروايات الموضوعية، فهم لا يهتمون بدراسة القرآن وحفظه وتلاوته، وهذا بشهادة علمائهم،⁽⁵⁾ يقول الدكتور الشيعي جعفر الباقر: "من الدعائم الأساسية التي لم تلقَ الاهتمام

(1) انظر: الرقب، الوشيعة (ص43).

(2) انظر: المصدر السابق (ص50).

(3) النعماني، الغيبة (ص333)، الطبرسي، النجم الثاقب (ج1/293).

(4) الطبرسي، حسين، النجم الثاقب (ج1/295)، الأشيتاني، بحر الفوائد في شرح الفرائد (ج1/98).

(5) انظر: د. الرقب، الوشيعة (ص51).

المنسجم مع حجمها وأهميتها في الحوزة العلمية هو القرآن الكريم، وما يتعلق به من علومٍ ومعارفٍ وحقائقٍ وأسرارٍ، فهو يمثل الثقل الأكبر، والمنبع الرئيسي للكيان الإسلامي بشكلٍ عام، ولكن الملاحظ هو عدم التوجه المطلوب لعلوم هذا الكتاب الشريف، وعدم منحه المقام المناسب في ضمن الاهتمامات العلمية القائمة في الحوزة العلمية، بل وإنه لم يدخل في ضمن المناهج التي يعتمدها طالب العلوم الدينية طيلة مدة دراسته العلمية، ولا يختبر في أي مرحلة من مراحل سنيّه العلمية بالقليل منها، ولا بالكثير، فيمكن بهذا لطالب العلوم الدينية في هذا الكيان، أن يرتقي في مراتب العلم، ويصل إلى أقصى غاياته، وهو - درجة الاجتهاد - من دون أن يكون قد تعرف على علوم القرآن وأسراره، أو اهتم به، ولو على مستوى التلاوة وحسن الأداء، هذا الأمر الحساس أدى إلى بروز مشكلات مستعصية، وقصور حقيقي في واقع الحوزة العلمية لا يقبل التشكيك والإنكار،⁽¹⁾ وحتى الخامنئي أكبر مرجعية شيعية يُظهر تقصير الشيعة تجاه القرآن، فيقول: "مما يؤسف له أن بإمكاننا بدء الدراسة، ومواصلتنا لها إلى حين استلام إجازة الاجتهاد من دون أن نراجع القرآن ولو مرة واحدة، لماذا هكذا؟؛ لأنّ دروسنا لا تعتمد على القرآن،"⁽²⁾ ويوجد شهادات أمثال هذه الشهادات كثيرة من علماء الشيعة أنفسهم.⁽³⁾

وهكذا ضعفت ثقة الناس بهذا الكتاب العزيز علماء وعامة، فانصرفوا عنه وعن حفظه وتدبره إلى أمور أخرى، مثل كتب الشريكات التي فيها أدعية الإستغاثة بالأئمة والتوسل بهم، وإلى الزيارات، وكتيبات يعتقدون أنها تشفي من المرض، وتدفع الحسد، وتطرد الشر، وتحفظ من سوء.⁽⁴⁾

7- لقد ورد في الكافي أنّ الأئمة كانوا يعلّمون القرآن غير المحرف، فلم لم يُعلّموه للناس؟، وما الحكمة من انتظار إمامهم المنتظر كي يعلمه للناس؟، وقد أورد الكليني أنّ الأئمة سواء في العلوم كلها، وكيف يجوز للأئمة أن يتعبدوا بقرآن محرّف، وهم يعلمون القرآن الصحيح؟، وقد ذكر المجلسي بعض التعليقات لعدم قراءة القرآن تعقيباً

(1) العاملي، الانتصار (ج3/431)، نقلاً عن جعفر الباقر في كتابه ثوابت ومتغيرات الحوزة العلمية.

(2) المصدر السابق (ج3/431).

(3) المصدر نفسه (ج3/431).

(4) المصدر نفسه (ج3/431).

على ما ورد عن الأئمة فقال: "ولأنه متى قرأ الإنسان بما يخالف ما بين الدفتين غرر بنفسه مع أهل الخلاف، وأغرى به الجبارين، وعرض نفسه للهلاك، فمنعونا عليهم السلام من قراءة القرآن بخلاف ما يُثبت بين الدفتين لما ذكرناه،"⁽¹⁾ فهل يجوز للمرء أن يترك التعبد بكتاب الله تعالى خوفاً من الهلاك؟، أليس هذا انتقاصاً يُنسب لآل البيت بأنهم كانوا يكتمون أشرف علم خوفاً على أنفسهم؟، وإذا كان السبب هو الخوف من الأعداء، فلمَ لم يُظهر أمير المؤمنين علي رضي الله عنه القرآن غير المُحرّف عندما أصبح الإمام؟، ألم يكن في موضع قوة في أتباعه؟.

(1) المجلسي، بحار الأنوار (75/89).

المبحث الثاني

دور النبي صلى الله عليه وسلم في تبليغ التوحيد بين البخاري والكليني

المطلب الأول

دور النبي صلى الله عليه وسلم في تبليغ التوحيد عند البخاري

إنَّ شهادة التوحيد لا تكتمل إلا بركنين أساسيين، الركن الأول: شهادة وحدانية الله تعالى، وأَنَّهُ لا معبود غيره سبحانه وتعالى، والركن الثاني: شهادة أَنَّ محمداً رسول الله، ومعناها: العلم اليقيني بأنَّ سيدنا محمداً رسول من الله تعالى، كلفه إبلاغ العباد وأمره ونواهيه، وأوجب الله تعالى طاعته في كل ما أمر به، وأنَّ كل من سلك طريقاً غير طريقه فمصيره إلى النار، وأَنَّهُ بلَّغ العباد رسالة ربه، وبيَّن لهم دينهم أتمَّ بيان،⁽¹⁾ وهذا من المعلوم من الدين بالضرورة، وصحيح البخاري فيه من الأحاديث التي تبين دور النبي صلى الله عليه وسلم في التبليغ ما لا يمكن إحصاؤه، فكل الأحاديث في صحيحه مروية عن النبي صلى الله عليه وسلم، وحتى الأحاديث الموقوفة على الصحابة مما لا يُقال فيها بالرأي فإنَّ مصدرها قطعاً هو النبي صلى الله عليه وسلم، ولصعوبة إحصاء الموضوع والإمام به، سيتمُّ التطرق إلى مسألة إبلاغ النبي صلى الله عليه وسلم لرسالة ربه، واكتمال الدين قبل انتقاله صلى الله عليه وسلم للرفيق الأعلى.

ذكر الإمام البخاري في صحيحه: "باب قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: 67]"،⁽²⁾ ومن أصح الأقوال⁽³⁾ في معنى الآية الكريمة أنَّها

(1) انظر: الغنيمان، شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري (ج1/38، 39).

(2) [البخاري: صحيح البخاري، التوحيد/ قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: 67]، ص1363].

(3) هناك عدة أقوال في معنى الآية ذكرها الرازي في تفسيره، ورجَّح أنَّ المخاطب هم أهل الكتاب، فقال: "وذلك لأنَّ ما قبل الآية بكثير وما بعدها بكثير كان كلاماً مع اليهود والنصارى امتنع إلقاء هذه الآية الواحدة في البين على وجهٍ تكون أجنبية عما قبلها وما بعدها"، الرازي، التفسير الكبير =

أمر من الله تعالى للنبي صلى الله عليه وسلم بإبلاغ اليهود والنصارى، الذين قصَّ الله تعالى قصصهم في هذه السورة، وأن لا يخاف أن يصيبوه في نفسه بمكروه؛ فإنَّ الله تعالى كافيه كل أحدٍ من خلقه، ودافع عنه كل مكروه، وقد أمَّنه الله تعالى من مكر اليهود والنصارى،⁽¹⁾ وظاهر الآية اتحاد الشرط والجزاء،⁽²⁾ ولكن المراد بالجزاء في الآية هو لازمه،⁽³⁾ أي إن لم تُبلَّغ شيئاً من الرسالة فكأنك لم تُبلَّغ الرسالة أصلاً؛⁽⁴⁾ لأنَّ كتمان البعض مثل كتمان الجميع في الاتصاف بعدم التبليغ،⁽⁵⁾ ومعنى التبليغ في الآية أي بلَّغه كما أنزل، ولا تكتم منه شيئاً،⁽⁶⁾ وهذا المعنى هو الذي تدلُّ عليه الآية؛ لأنَّ الآية للعموم، أي بلَّغ كل ما أنزل،⁽⁷⁾ وهذا يدلُّ على بطلان ما لم يُبلَّغه من الشرائع والاعتقادات؛ لأنَّه بلَّغ كل ما أنزل إليه من ربه،⁽⁸⁾ وآية التبليغ⁽⁹⁾ هي آخر ما

= (ج401/12)، وهو الراجح في المسألة، وذكر ابن كثير كذلك بعض الأقوال في المسألة، ورجَّح أن يكون الخطاب عاماً غير مخصوص بأهل الكتاب، انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (ج3/153-150).

(1) انظر: الطبري، جامع البيان (ج467/10).

(2) الجواب لا بدُّ أن يكون مغايراً للشرط لتحصل الفائدة، ومتى اتَّحد الشرط والجزاء اختلَّ المعنى، فلو قلنا: إن أتى زيد فقد جاء لم يجز، وعلى تأويل أنَّ المراد بلَّغ كل ما أنزل إليك، وإنَّ كتمت شيئاً كأنك لم تُبلَّغ أصلاً، يظهر التغاير بين الشرط والجزاء، فتقدير الشرط إن لم تبليغ ما أنزل، والجزاء لم تُبلَّغ الرسالة، وهذا كافٍ في صحة بناء الجزاء على الشرط بدون الحاجة إلى تأويلات أخرى كما فعل بعضهم، انظر: القسطلاني، إرشاد الساري (ج459/10)، ابن عاشور، التحرير والتنوير (ج262/6)، وهناك أقوال أخرى في المسألة ذكرها القسطلاني في شرحه، انظر: إرشاد الساري (ج959/10).

(3) انظر: ابن حجر، فتح الباري (ج504/13)، الكرمانى، الكواكب الدراري (ج221/25).

(4) انظر: القسطلاني، إرشاد الساري (ج459/10)، العيني، عمدة القاري (ج184/25).

(5) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير (ج262/6).

(6) انظر: ابن حجر، فتح الباري (ج504/13)، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (ج242/6).

(7) انظر: الغنيمان، شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري (ج537/2)، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (ج242/6).

(8) وهناك معنى آخر للآية، وهو أي بلَّغه ظاهراً ولا تخف أحداً، انظر: القسطلاني، إرشاد الساري (ج459/10)، ولكن ما عليه الجمهور على أن المراد بلَّغه ولا تكتم منه شيئاً، انظر: ابن حجر، فتح الباري (ج504/13)، والمعنى الأخير هو الذي أراده البخاري رحمه الله، وسنورد الأدلة على ذلك بإذن الله تعالى.

(9) المقصود بها قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: 67].

نزل من القرآن الكريم،⁽¹⁾ وهذا يدلُّ على أنَّ أهمَّ مقاصدها قطع تخرُّص من يزعمون أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قد استبقى شيئاً لم يُبلِّغه،⁽²⁾ أو أنَّه اختصَّ بعض الناس بإبلاغ شيء من الوحي لم يُبلِّغه للناس عامة،⁽³⁾ والإمام البخاري أراد بذكره لهذا الباب أن يُبين أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم لم يترك شيئاً من أمر الدين إلا وبلَّغه كما أنزل، وأنَّه لم يكتُم شيئاً من الوحي، وأنَّه التزم أمر الله تعالى بالتبليغ على النحو الذي أَراده الله تعالى، والأدلة على ذلك كثيرة جداً، ومنها:

1-احتجاج الإمام البخاري رحمه الله بالآيات القرآنية:

استدلَّ الإمام البخاري رحمه الله على أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قد بلَّغ بقوله تعالى: ﴿لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رَسُولَاتِ رَبِّهِمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَخْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ [الجن: 28]،⁽⁴⁾ وأصح ما ورد في معنى الآية،⁽⁵⁾ أي ليعلم محمد صلى الله عليه وسلم أنَّ الرسل قبله قد بلَّغوا رسالات ربهم، وأنَّ الله تعالى قد حفظهم ودفع عنهم كل مكروه،⁽⁶⁾ والبخاري ذكر قوله تعالى مخبراً عن صالح عليه السلام: ﴿لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ

(1) انظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن (ج1/194).

(2) كما زعمت الشيعة الإثنا عشرية.

(3) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير (ج6/260).

(4) انظر: [البخاري: صحيح البخاري، التوحيد/ قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: 67]، ص1263].

(5) وهناك من ذكر أقوالاً أخرى في معنى الآية، فقيل: ليعلم محمد أنَّ جبريل قد بلَّغ إليه، وأنَّ الملائكة تحرس ما ينزل من استراق الشياطين، وقيل: ليعلم مكذبو الرسل أنَّ الرسل قد بلَّغوا رسالات ربهم، وقيل: ليعلم الله تعالى ذلك موجوداً حال وجوده، كما كان يعلم ذلك قبل أن يُوجده، انظر: ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير (ج4/349)، وعلى كل معنى من هذه المعاني فإنَّ في الآية دليلاً على أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم بلَّغ، فإنَّ من كذَّب الرسل لن يعلم أنَّ الرسل قد بلَّغوا إذا لم يحصل التبليغ، وكذلك لو لم يبلِّغ الرسول فإنَّ هذا يستلزم أنَّ يكون علم الله تعالى خلاف الواقع وهو محال، وما فائدة حفظ الله تعالى للوحي من استراق الشياطين إن كان لن يصل إلى الناس كما أراد الله تعالى؛ لأنَّ الرسول لم يبلِّغه كما أنزل إليه، أو كتم منه شيئاً؟، فالرسالة في كلا الحالتين لن تصل، والغاية لن تتحقق.

(6) انظر: الغنيمان، شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري (ج2/540).

رِسَالَةَ رَبِّي ﴿ [الأعراف:79]،⁽¹⁾ إشارة إلى أن المقصود هو هذا المعنى من الآية، والله تعالى ذكر أن جميع الأنبياء قد بلّغوا، قال الله تعالى مخبراً عن شعيب عليه السلام: ﴿ فَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَا قَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ فَكَيْفَ آسَىٰ عَلَىٰ قَوْمٍ كَافِرِينَ ﴾ [الأعراف:93]، وقال عن نوح عليه السلام: ﴿ أَبْلَغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَأَنْصَحُ لَكُمْ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف:62]، وذكر الله تعالى هذا في جميع الأنبياء فقال: ﴿ الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالَاتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ حَسِيبًا ﴾ [الأحزاب:39]، فكيف يخالف النبي صلى الله عليه وسلم جميع الأنبياء ولا يُبلِّغ رسالة ربه، وهو سيد المرسلين وخاتمهم؟.

2- ذِكر البخاري رحمه الله باباً في دعوة النبي صلى الله عليه وسلم أمته للتوحيد:

لقد أورد البخاري أبواباً في صحيحه هي كالتفصيل لما بلّغه النبي صلى الله عليه وسلم، فمثلاً أورد: "باب ما جاء في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم أمته إلى توحيد الله تبارك وتعالى"،⁽²⁾ ومقصود البخاري بيان أن النبي صلى الله عليه وسلم قد بيّن التوحيد بأنواعه؛⁽³⁾ ولذلك فلا حاجة إلى بيان أحدٍ من الناس، وقد كان بيانه صلى الله عليه وسلم قاطعاً للحجة؛⁽⁴⁾ فقد أورد البخاري عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله: « لَا أَلْفِينَ أَحَدَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَىٰ رَقَبَتِهِ شَاةٌ لَهَا ثَغَاءٌ، »⁽⁵⁾ عَلَىٰ رَقَبَتِهِ فَرَسٌ لَهُ حَمْحَمَةٌ،⁽⁶⁾ يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغْنَيْ، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا، قَدْ أَبْلَغْتُكَ، وَعَلَىٰ

(1) انظر: [البخاري: صحيح البخاري، التوحيد/ قول الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴾ [المائدة:67]، ص1263].

(2) [البخاري: صحيح البخاري، التوحيد/ ما جاء في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم أمته إلى التوحيد، ص1236].

(3) وكل ما سيتم عرضه في الرسالة عن أنواع التوحيد عند البخاري هو من تبليغ النبي صلى الله عليه وسلم، فلا داعي لذكره هنا، وسيتم الاختصار على حماية النبي صلى الله عليه وسلم للتوحيد بسد ذرائع الشرك.

(4) انظر: الغنيمان، شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري (ج1/42).

(5) ثغاء: "من أصوات الغنم"، الفراهيدي، العين (ج4/440).

(6) حمحمة: "صوت الفرس دون الصوت العالي"، الفراهيدي، العين (ج3/35)، والمعنى إياكم والغلول فإنه عارٌ على أهله يوم القيامة، انظر: ابن حجر، فتح الباري (ج6/185).

رَقَبَتِهِ بَعِيرٌ لَهُ رُغَاءٌ، يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اغْتَنِي، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا قَدْ أَبْلَغْتُكَ»⁽¹⁾ والنبي صلى الله عليه وسلم هو صاحب الشفاعة يوم القيامة، ولكن قال هذا في مقام الزجر والتغليظ؛ لأنَّه صلى الله عليه وسلم قد بَلَغَ الناس بلاغاً لا عذر فيه لأحدٍ بعده،⁽²⁾ وإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد بيَّن للأمة كل ما تحتاج إليه من المسائل في فروع الدين، فإنَّ بيانه في أصول الدين كان أعظم، فلم يترك شيئاً في ذلك إلا بيَّنه أوضح بيان، وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كلاماً قيماً في هذا المجال نوره بتمامه لأهميته، حيث قال: "فإنَّ المسائل التي هي من أصول الدين - أعني الدين الذي أرسل الله به رسوله، وأنزل به كتبه - لا يجوز أن يُقال لم يُنقل عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها كلام؛ بل هذا كلام متناقض في نفسه؛ إذ كونها من أصول الدين يُوجب أن تكون من أهم أمور الدين؛ وأنَّها مما يحتاج إليه الدين، ثم نفي نقل الكلام فيها عن الرسول يوجب أحد أمرين: إمَّا أنَّ الرسول أهمل الأمور المهمة التي يحتاج الدين إليها فلم يبينها، أو أنَّه بيَّنها فلم تتقلها الأمة، وكلا هذين باطل قطعاً، وذلك أنَّ أصول الدين إمَّا أن تكون مسائل يجب اعتقادها قولاً أو قولاً وعملاً... وهذا قد بيَّنه الله ورسوله بياناً شافياً قاطعاً للعذر،... وأما القسم الثاني، وهو دلائل هذه المسائل... [و]الله سبحانه وتعالى بيَّن من الأدلة العقلية التي يُحتاج إليها في العلم بذلك ما لا يقدر أحد من هؤلاء قدره."⁽³⁾

3- الاستدلال بأقوال الصحابة:

ذكر البخاري رحمه الله عدداً من أقوال الصحابة كأدلة في هذا الباب، ومنها رواية أبي جحيفة عندما سأل علي رضي الله عنه: "هل عندكم شيء مما ليس في القرآن؟"، وفي رواية: ما ليس عند الناس؟، فقال: لا والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة، ما عندنا إلا ما في القرآن، إلا فهماً يُعطى رجل في كتابه، وما في هذه الصحيفة، قلت: وما في الصحيفة؟، قال: العُقْل، وفكاك الأسير، وأن لا يُقتل مسلم بكافر،⁽⁴⁾ وفي هذا ردّ على من زعم أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم كتم شيئاً من الوحي، أو أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم خصَّ أحداً بشيءٍ من العلم دون سائر الأمة، ورُوي عن عائشة

(1) [البخاري: صحيح البخاري، الجهاد والسير/ الغلول، ص514: ح 3073].

(2) انظر: ابن حجر، فتح الباري (ج6/186).

(3) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج3/294).

(4) [البخاري: صحيح البخاري، الديات/ لا يقتل المسلم بالكافر، ص1158: ح 6915].

رضي الله عنها أنها قالت: "من حدثك أن محمداً كتم شيئاً من الوحي فلا تُصدقه، إنَّ الله تعالى يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة:67]."⁽¹⁾

فيتضح أن المراد من الآية التأكيد على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكتم شيئاً، وأن الأمر بالتبليغ مُتوجه لعموم الرسالة، والنبي صلى الله عليه وسلم قد بلغ أعظم بلاغ وهو بلاغ ينقطع به العذر، والأمة قد شهدت بأجمعها ببلاغ الرسالة، وأداء الأمانة، وقد استتقهم النبي صلى الله عليه وسلم بذلك في أعظم المحافل وهي خطبته يوم حجة الوداع، وقد كان هناك من الصحابة نحو من أربعين ألفاً،⁽²⁾ فعن أبي بكر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ، وَأَمْوَالَكُمْ، وَأَعْرَاضَكُمْ... عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحَرَمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، أَلَا هَلْ بَلَغْتُ، قُلْنَا: نَعَمْ، قَالَ: اللَّهُمَّ اشْهَدْ، فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، فَإِنَّهُ رَبُّ مَبْلُغٍ يُبَلِّغُهُ لِمَنْ هُوَ أَوْعَى لَهُ، فَكَانَ كَذَلِكَ، قَالَ: لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ،»⁽⁴⁾ والمراد هنا تقريرهم أنه بلغ حكم الله تعالى إليهم امتثالاً لأمره تعالى،⁽⁵⁾ بل إن اليهود والنصارى والمشركين قد شهدوا أن النبي صلى الله عليه وسلم

(1) [البخاري، صحيح البخاري، التوحيد/ قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة:67]، ص1264: ح7531]، ورؤى عن أنس أنه قال: "لو كان رسول الله كاتماً شيئاً لكتمت هذه"، [المصدر السابق/ "وكان ﴿وَكَانَ عَزُّهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ [هود:7] على الماء"، ح7420]، ويُقصد بذلك قوله تعالى: ﴿وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ﴾ [الأحزاب:37].

(2) وفي صحيح مسلم أنه في حجة الوداع كان "بشر كثير كلهم يتلمس أن يأتهم برسول الله"، [مسلم: صحيح مسلم، الحج/ حجة النبي صلى الله عليه وسلم، 2/886: ح1218].

(3) انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (ج3/151).

(4) [البخاري: صحيح البخاري، التوحيد/ قول الله تعالى: ﴿وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ﴾ [القيامة:22]، ص1249: ح7447]، والأحاديث في صحيح البخاري التي ذُكر فيها صراحة أن النبي صلى الله عليه وسلم بلغ رسالة ربه كثيرة، انظر: [المصدر السابق، قول الله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ﴾ [البروج:21]، ص1267، باب من أعاد الحديث ليفهم عنه، ص24، باب إثم مانع الزكاة، ص229: ح1402، باب حجة الوداع، ص730: ح4403، باب احتيال العامل ليُهدى إليه، ص1171: ح6979]، وغير ذلك من الأحاديث.

(5) انظر: ابن حجر، فتح الباري (ج13/166).

قد بَلَّغَ، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «بَيْنَمَا نَحْنُ فِي الْمَسْجِدِ، خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: انْطَلِقُوا إِلَى يَهُودَ، فَخَرَجْنَا مَعَهُ حَتَّى جِئْنَا بَيْتَ الْمَدْرَاسِ، فَقَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَنَادَاهُمْ فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ يَهُودَ، أَسَلِمُوا تَسَلِمُوا، فَقَالُوا: قَدْ بَلَّغْتَ يَا أَبَا الْقَاسِمِ، قَالَ: فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ذَلِكَ أُرِيدُ، أَسَلِمُوا تَسَلِمُوا، فَقَالُوا: قَدْ بَلَّغْتَ يَا أَبَا الْقَاسِمِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ذَلِكَ أُرِيدُ، ثُمَّ قَالَهَا الثَّلَاثَةَ»⁽¹⁾ وقول النبي صلى الله عليه وسلم: "ذلك أريد،" أي أريد أن تُقَرَّوا بأبي بَلَّغْتَ؛ لأنَّ التبليغ هو الذي أمر به، وكرَّرَ مقالته مبالغة في التبليغ،⁽²⁾ وكما أنَّ اليهود شهدوا أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قد بَلَّغَ، فكذلك الحال كان مع النصارى، ومشركي مكة كما لا يخفى،⁽³⁾ والنبي صلى الله عليه وسلم لم يُبَلِّغَ فقط، بل كاد أن يُهلك نفسه بحزنه على من ترك الإيمان، كما قال تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسِكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا﴾ [الكهف:6]، أي لا تأسف عليهم، بل أبلغهم رسالة الله تعالى، فمن اهتدى فإنما يهتدي لنفسه، ومن ضلَّ فإنما يضلُّ عليها، فلا تذهب نفسك عليهم حسرات.⁽⁴⁾

4- الاستدلال بأقوال الأئمة:

لقد ذكر الإمام البخاري قول الإمام الزهري: "من الله تعالى الرسالة، وعلى رسول الله البلاغ، وعلينا التسليم،"⁽⁵⁾ والبلاغ هو: ما يُتَبَلِّغُ به، ويُوَصِّلُ إلى الشيء، وهو من بَلَّغَ، إذا وصل وانتهى، ومنها قوله تعالى: ﴿إِلَّا بَلَاغًا مِنَ اللَّهِ وَرِسَالَاتِهِ وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ

(1) [البخاري: صحيح البخاري، الاعتصام بالكتاب والسنة/ قوله تعالى: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف:54]، ص1231: ح7348.

(2) انظر: ابن حجر، فتح الباري (ج13/315).

(3) فقد أورد البخاري حديث النبي صلى الله عليه وسلم عندما بعث معاذاً إلى اليمن، وقال فيه: "إنك تقدم على قوم أهل كتاب فليكن أول ما تدعوهم إلى أن يوحدوا الله..."، [البخاري، صحيح البخاري، التوحيد/ ما جاء في دعاء النبي أمته إلى توحيد الله تعالى، ص1237: ح7372]، وكذلك أورد قصة نصارى نجران، انظر: [المصدر السابق، المغازي/ قصة أهل نجران، ص727: ح4380]، ودعوة النبي صلى الله عليه وسلم للمشركين وتبليغهم لا تخفى.

(4) انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (ج5/137).

(5) [البخاري: صحيح البخاري، التوحيد/ قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة:67]، ص1264].

وَرَسُولُهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ﴿23﴾ [الجن: 23]، أي لا أجد منجى إلا أن أبلغ عن الله تعالى ما أرسلت به،⁽¹⁾ وعلى هذا فيشترط في الرسالة حتى تُسمى بلاغاً، أن تُصِلَ إلى الشخص المُبلَّغ، والنبى صلى الله عليه وسلم لو لم يُوصل الرسالة إلى قومه فلا يصح أن يُقال أن النبى مُبلَّغ، والرسالة لها طرفان طرف التلقي من جبريل، وسماه الله تعالى وحياً، وطرف الأداء للأمة، وسماه الله تعالى بلاغاً.⁽²⁾

5- القول بالتبليغ صراحةً:

لقد أورد الإمام البخاري في كتابه "خلق أفعال العباد"، نصوصاً صريحة تدلُّ على تبليغ النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: "فلا يمكن لأحد أن يقول على الرسول أنه لم يفعل ما أمر به من الرسالة،"⁽³⁾ وذكر أن أعظم دليل على ضلال أصحاب البدع أنهم لا حُجَّة لهم من سنة النبي صلى الله عليه وسلم، بل إنَّ معتقداتهم أمور مخترعة مبتدعة، فلا حجة عندهم، ولا سند يعتمدون عليه، من سنته، ودليل ضلالهم أن النبي صلى الله عليه وسلم قد بلَّغ، فدلَّ أنَّ ابتداعهم هو محض فرية وضلال،⁽⁴⁾ وقال: "وحَرَمَ اللهُ تعالى أهل الأهواء كلهم أن يجدوا عند أشياعهم أو بأسانيدهم حكماً من أحكام الرسول صلى الله عليه وسلم."⁽⁵⁾

إنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قد بيَّن كل أنواع التوحيد ودلائله وشواهد، وقد صان صلى الله عليه وسلم حمى التوحيد من أدران الشرك، وسدَّ كل الطرق الموصلة إليه، وهذا ضمن قاعدة سد الذرائع،⁽⁶⁾ فأعظم الذرائع التي يجب أن تُسد هي ذرائع الشرك،⁽⁷⁾ والنبي صلى الله عليه وسلم سدَّ طرق الشرك من جهة الاعتقادات والأقوال

(1) انظر: ابن منظور، لسان العرب (ج8/419)، ابن فارس، مقاييس اللغة (ج1/301).

(2) انظر: ابن حجر، فتح الباري (ج13/507).

(3) البخاري، خلق أفعال العباد (ص75).

(4) انظر: المصدر السابق (ص75،76).

(5) المصدر نفسه (ص76).

(6) الذرائع: هي الأشياء التي ظاهرها الإباحة، ويُتوصل بها إلى فعلٍ محظورٍ، والمراد بسدِّ الذرائع أي منع ما يجوز، لئلا يُتطرق به إلى ما لا يجوز، انظر: ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية (ج2/275).

(7) انظر: آل الشيخ، صالح، التمهيد لشرح كتاب التوحيد (ص158)، السبكي، الكشف المبدي (ج1/275).

والأفعال الباطلة، فكل هذه وسائل وأسباب تؤدي إلى الشرك، وإن لم تكن شركاً، فمنعها النبي صلى الله عليه وسلم حماية للتوحيد، وذلك أن الوسائل لها حكم الغايات، فالوسيلة إلى محرم تكون محرماً⁽¹⁾.

والنهي عن وسائل الشرك يكون:

أ- سد الذرائع في الاعتقادات الباطلة:

وهو النهي عن كل معتقد يُوصل إلى الإخلال بالتوحيد، وإن لم يكن شركاً في نفسه، كالنهي عن الطيرة⁽²⁾؛ لأنَّ الإنسان إذا اعتقد أنَّ التطير يجلب نفعاً أو يدفع ضرراً، فكأنه أشرك مع الله تعالى⁽³⁾، والبعد عن هذا المعتقد - جلب النفع، أو دفع الضرر - يجب أن يكون عاماً في كل شيء حتى في الأشياء المأمور بالتبرك بها شرعاً، كاستلام الحجر الأسود، فيجب أن يصاحبه الاعتقاد الجازم بأنه لا يضر ولا ينفع، كما قال عمر رضي الله عنه⁽⁴⁾؛ لأنَّ الاعتقاد في الشيء المُتبرك به أنَّه يجلب بركةً بنفسه، هو تبرك شركي منهي عنه⁽⁵⁾.

ب- سد الذرائع في الأقوال الباطلة:

وهذا كنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الكلام الذي ظاهره مساواة الله تعالى بمخلوقاته، كأن يُقال ما شاء الله وشئنت⁽⁶⁾، ففي هذا "تشريك في مشيئة الله تعالى"⁽⁷⁾، ويُوهم أنَّ مشيئة العبد في درجة مشيئة الرب تبارك وتعالى⁽⁸⁾؛ ولذلك فإنَّ

(1) انظر: الفوزان، إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد (ج2/308)، الجندي، سد الذرائع في مسائل العقيدة (ج1/183)، الغامدي، حماية الرسول صلى الله عليه وسلم حمى التوحيد (ص287).

(2) انظر: [البخاري: صحيح البخاري، الطب/الجدام والطيرة، ح 5707].

(3) انظر: ابن حجر، فتح الباري (ج10/213).

(4) انظر: [البخاري: صحيح البخاري، الحج/ ما ذكر في الحجر الأسود، ح 1597].

(5) انظر: ابن جبرين، تسهيل العقيدة الإسلامية (ج1/289)، الأفغاني، جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية (ج3/1575).

(6) انظر: [البخاري: صحيح البخاري، الأيمان والنذور/ لا يقول ما شاء الله وشئنت وهل يقول أنا بالله ثم بك؟].

(7) ابن حجر، فتح الباري (ج11/540).

(8) انظر: الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة (ج1/266).

النبي صلى الله عليه وسلم قد "حسم مادة الشرك وسدّ الذريعة في هذا اللفظ كما سدّها في الفعل والقصد." (1)

ومن الأقوال الباطلة كذلك الإفراط في المدح؛ لأنّه من الأقوال التي تُوصل إلى الغلو المذموم؛ (2) ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم: «لَا تُطْرُونِي، كَمَا أَطْرَتِ النَّصَارَى ابْنَ مَرْيَمَ، فَإِنَّمَا أَنَا عَبْدُهُ، فَقُولُوا عَبْدُ اللَّهِ، وَرَسُولُهُ» (3) والإطراء هو مجاوزة الحد في المدح، (4) وهو الغلو في المدح، وهو سبب الشرك عند النصارى، فهني النبي صلى الله عليه وسلم حماية لأمتة في أن تقع فيما وقعت فيه النصارى.

ج- سد الذرائع في الأفعال المؤدية للشرك:

لقد حرّم النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة إلى القبور أو استقبالها؛ لأنّ في ذلك ذريعة إلى أن يقصدوا القبر لأجل صاحبه أو لدعائه، أو الاستشفاع به والتوسل إليه؛ فلذلك نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن اتخاذ القبور مكاناً لعبادة الله تعالى، لئلا يُتخذ ذريعة إلى الشرك بالله تعالى، (5) وهذه الأفعال الباطلة كانت من أسباب ضلال اليهود، فقد قال صلى الله عليه وسلم: «لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ، يُحَدِّثُ مَا صَنَعُوا» (6) وهذا التحذير لأنّه يؤدي إلى عبادة من فيها؛ ولذلك لم يُبرز قبر النبي صلى الله عليه وسلم، (7) خشية أن يُتخذ مسجداً، أو يُصلى جهة القبر. (8)

(1) ابن القيم، إعلام الموقعين عن رب العالمين (ج3/117).

(2) انظر: آل الشيخ، صالح التمهيد لشرح كتاب التوحيد (ص581).

(3) [البخاري: صحيح البخاري، أحاديث الأنبياء/ قول الله تعالى: ﴿وَأذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ﴾ [مريم:16]، ص579: ح 3445].

(4) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، بتصرف (ج3/271).

(5) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج1/164).

(6) [البخاري: صحيح البخاري، أحاديث الأنبياء/ ما ذكر عن بنى إسرائيل، ص581: ح 3453].

(7) المراد بذلك أن قبر النبي صلى الله عليه وسلم لم يُكشَف، وأُتخذ عليه حائل، ولم يدفن خارج بيته صلى الله عليه وسلم، وهذا قبل أن يُوسّع المسجد النبوي، ولهذا لما وُسّع المسجد جُعلت حجرة السيدة عائشة رضي الله عنها مثلثة الشكل، حتى لا يتأتى لأحد أن يصلي إلى جهة القبر مع استقبال القبلة، وهذا مبالغة في سدّ الذريعة في قبر النبي صلى الله عليه وسلم، انظر: ابن حجر، فتح الباري (ج3/200)، العقل، شرح كتاب قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (ج3/20).

(8) انظر: قول النبي صلى الله عليه وسلم: "لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد"، قالت عائشة "لولا ذلك لأبرز قبره، خشي أن يُتخذ مسجداً"، [البخاري: صحيح البخاري، المغازي/ مرض النبي صلى الله عليه وسلم ووفاته، ص738: ح 4441].

وقد حرّم النبي صلى الله عليه وسلم التصاوير التي تكون على القبور؛ لأنّها كانت سبباً في عبادة الأوثان كما حدث مع قوم نوح عليه السلام؛ فإنّ أوثانهم كانت أسماء لرجالٍ صالحين، فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم أن انصبوا في مجالسهم التي كانوا يجلسون فيها أنصاباً، وسمّوها بأسمائهم، ففعلوا ذلك، ولم يعبدوها، حتى إذا هلك أولئك وتتسّخ العلم عبّدت،⁽¹⁾ فهنا قد صوّر أسلاف عبّاد الأوثان صور الصالحين ليتأنسوا بتلك الصور، ويتذكروا أحوال أصحابها فيجتهدوا كاجتهادهم، ثم خلف من بعدهم خلف جهلوا مرادهم، ووسوس لهم الشيطان أنّ أسلافهم كانوا يعبدون هذه الصور، فعبدوها؛⁽²⁾ فلذلك حدّر النبي صلى الله عليه وسلم عن التصاوير سداً للذريعة المؤدية للشرك.

6- ذكر البخاري رحمه الله أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قد بيّن كل أنواع التبليغ:

ذكر الإمام البخاري رحمه الله أنّ النبي صلى الله عليه وسلم بيّن أنواع التبليغ في الرسالة أتمّ بيان، ومن هذه الأنواع: ما أمر أن يبلغه بعينه من الوحي، والثاني هو ما كان يستنبطه النبي صلى الله عليه وسلم، ومثاله ما ذكره البخاري من حديث عبد الله رضي الله عنه⁽³⁾ قال: «قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الذَّنْبِ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ؟، قَالَ: أَنْ تَدْعُوَ لِلَّهِ نِدَاءً وَهُوَ خَلْقُكَ، قَالَ: ثُمَّ أَيٌّ؟، قَالَ: ثُمَّ أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ خَشْيَةً أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ، قَالَ: ثُمَّ أَيٌّ؟، قَالَ: ثُمَّ أَنْ تُزَانِيَ بِحَلِيلَةِ جَارِكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ تَصْدِيقَهَا: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ [الفرقان: 68]»،⁽⁴⁾ فهذا الحديث ذكر فيه نوعا التبليغ، وهما:

(1) انظر: [البخاري: صحيح البخاري، التفسير/ ﴿وَلَا تَدْرُونَ وِدًّا وَلَا سُوءَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ نوح: 23]، ص 845: ح 4920.

(2) انظر: القسطلاني، إرشاد الساري (ج 1/430).

(3) هو عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، انظر: تعليق مصطفى البغا على صحيح البخاري (ص 681).

(4) [البخاري: صحيح البخاري، التوحيد/ قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: 67]، ص 1264: ح 7532].

الأول: وهو الذي يجب أن يُبلَّغ بعينه، وهو خاص بالقرآن الكريم، الثاني: أن يُبلَّغ ما يستتبطه من أصولٍ وأحكامٍ، واستتباط النبي صلى الله عليه وسلم ينزل موافقته من الله تعالى، إما بالنصِّ، وإما بطريق الأولى، ففي الحديث السابق نزلت الآية القرآنية مشتملة على الوعيد الشديد لمن أشرك بالله تعالى، وهو مطابق نصاً للحديث الشريف، ومشتملة على الوعيد لمن قتل نفساً بغير حق، وهي مطابقة للحديث بطريق الأولى؛ لأنَّ القتل بغير حقٍ وإن كان عظيماً لكن قتل الولد أقبح،⁽¹⁾ وقد أورد البخاري في بيان النوع الثاني من التبليغ في باب: "الأحكام التي تُعرف بالدلائل، وكيفية معنى الدلالة وتفسيرها،"⁽²⁾ وهذا الباب لبيان أنَّ حكم الشيء الخاص الذي لم يرد فيه نص خاص داخل تحت حكم دليل آخر بطريق العموم فهذا معنى الدلالة.⁽³⁾

والهداية أيضاً من أنواع التبليغ، سواء كانت بمعنى البيان أو الدلالة،⁽⁴⁾ وقد بلَّغ النبي صلى الله عليه وسلم هذا النوع؛ فقد أضاف الله تعالى الهداية إلى النبي صلى الله عليه وسلم لكونه المُبلَّغ لها،⁽⁵⁾ وهذا في مثل قوله تعالى: ﴿وَأَنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: 52].

7- الاستدلال بكمال الدين وتمامه:

ذكر الإمام البخاري رحمه الله أحاديث ورد فيها أن الله تعالى قد مكَّن لنبيه صلى الله عليه وسلم أمر التوحيد، والقضاء على الشرك والكفر، وهذه من أعظم الأدلة أن النبي صلى الله عليه وسلم قد بلَّغ؛ فإنَّ مبعثه صلى الله عليه وسلم كان لإقامة

(1) انظر: ابن حجر، فتح الباري (ج13/507)، القسطلاني، إرشاد الساري (ج10/462)، الكرمانى، الكواكب الدراري (ج25/224)، القاري، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (ج1/122).

(2) [البخاري: صحيح البخاري، الاعتصام بالكتاب والسنة، ص1232].

(3) انظر: ابن حجر، فتح الباري (ج13/331)، العيني، عمدة القاري (ج25/70).

(4) الهدى يكون بمعنى الدلالة مطلقاً، كما في آية ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾ [البلد: 10]، ويكون بمعنى الدلالة الموصلة كما في قول اله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمْ أَقْتَدَهُ﴾ [الأنعام: 90]، أي اقتد بهداهم وبما جاؤوا به من أصول الدين التي لا اختلاف فيها بين الأنبياء، انظر: ابن تيمية، شرح الرسالة التدمرية (ج1/480)، السفاريني، لوامع الأنوار البهية (ج1/335).

(5) انظر: الكرمانى، الكواكب الدراري (ج25/222)، الغنيمان، شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري (ج2/543).

الدين وإتمامه، وفي نهاية حياة النبي صلى الله عليه وسلم أنزل الله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة:3] (1) والدين هو ما كلف الله تعالى به الأمة من مجموع العقائد والأعمال والشرائع والنظم، وقد اكتمل الدين اعتقاداً وتشريعاً، فصار مجموع التشريع الحاصل بالقرآن الكريم والسنة كافياً في هداية الأمة في عباداتها ومعاملاتها وسياستها في سائر عصورها. (2)

وقد أورد البخاري أن من أسماء النبي صلى الله عليه وسلم الماحي، أي الذي يمحو الله تعالى به الكفر، (3) والمحو هو الذهاب بالشيء وذهاب أثره، (4) فالله تعالى أزال الكفر بمبعث النبي صلى الله عليه وسلم، وقد كانت مظلمة بغياهب الكفر فأتى صلى الله عليه وسلم بالنور الساطع حتى مَحَى ما كان عليه العرب من الشرك، (5) وكذلك فالنبي صلى الله عليه وسلم أقام ملة إبراهيم؛ فإنها قد اعوججت في أيام الفترة (6) فزيد فيها ونقص، وغيّرت عن استقامتها، وما زالت كذلك حتى نقأها النبي صلى الله عليه وسلم من الشرك، وقرّر التوحيد، (7) وبين ما عليه أهل الكتاب من الضلال، وقد روي عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه: "أن هذه الآية في القرآن: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ [الأحزاب: 45]، في التوراة، يا أيها النبي إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً وحرزاً للأميين... ولن يقبضه الله حتى يقيم به الملة العوجاء بأن يقولوا لا إله إلا الله، فيفتح أعيناً عمياً، وأذاناً صمّاً، وقلوباً غلفاً." (8)

(1) انظر: [البخاري: صحيح البخاري، تفسير القرآن/ قوله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ [المائدة:3]، ص768].

(2) انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (ج6/64)، ابن عاشور، التحري والتنوير (ج6/103، 102).

(3) انظر: [البخاري: صحيح البخاري، المناقب/ ما جاء في أسماء النبي صلى الله عليه وسلم، ص592: ح 3532].

(4) انظر: ابن فارس، مقاييس اللغة (ج5/302).

(5) انظر: القسطلاني، إرشاد الساري (ج6/21).

(6) الفترة: هي "ما بين الرسولين من رسل الله تعالى من الزمان الذي انقطعت فيه الرسالة"، ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (ج3/408).

(7) انظر: العيني، عمدة القاري (ج9/178)، القسطلاني، إرشاد الساري (ج4/51).

(8) [البخاري: صحيح البخاري، تفسير القرآن/ قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ [الأحزاب: 45]، ص 827، 828: ح 4838].

تَفَعَّلَ فَمَا بَلَغَتْ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعِصُمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴿

[المائدة:67]، فصدع بأمر الله تعالى ذكره، فقام بولاية علي عليه السلام يوم غدِير خُم،⁽¹⁾ فنَادَى الصَّلَاةَ جَامِعَةً، وَأَمَرَ النَّاسَ أَنْ يُبَلِّغَ الشَّاهِدَ الْغَائِبَ،⁽²⁾ وَاللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَوْحَى لِنَبِيِّهِ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يُبَلِّغْ وَايَةَ عَلِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَكَأَنَّمَا لَمْ يُبَلِّغْ شَيْئًا؛ وَهَذَا لِأَنَّهَا أَصْلُ الدِّينِ، وَأَمَّا سَائِرُ الشَّرَائِعِ فَرُوعٌ وَتَوَابِعٌ لَهَا، وَعَدَمُ تَبْلِيغِ الْأَصْلِ مُوجِبٌ لِعَدَمِ تَبْلِيغِ الْفُرْعِ قَطْعًا،⁽³⁾ وَمِمَّا يُوَكِّدُ عَلَى أَمْهِمَةِ هَذَا التَّبْلِيغِ أَنَّ اكْتِمَالَ الدِّينِ كَانَ بَعْدَ أَنْ بَلَّغَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هُوَ وَلِيِّهِ وَخَلِيفَتِهِ، فَقَدْ رَوَى الْكَلِينِيُّ عَنِ عَلِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: "كَانَتْ وَايَتِي وَوَايَةَ اللَّهِ تَعَالَى، وَعَلَى عِدَاوَتِي عِدَاوَةُ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي ذَلِكَ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة:3]، فَكَانَتْ وَايَتِي كَمَالَ الدِّينِ، وَرَضَا الرَّبِّ جَلَّ ذِكْرُهُ، وَأَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى اخْتِصَاصًا لِي، وَتَكْرَمًا لِحَلِيِّهِ، وَإِعْظَامًا وَتَفْضِيلًا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ مَنْحِيهِ،"⁽⁴⁾ وَأَوْضَحَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْكَلِينِيَّ جَعَلَ آدَاءَ الْأَمَانَةِ الَّتِي تَحْمَلُهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَقْصُورًا عَلَى التَّبْلِيغِ بِوَايَةِ عَلِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَدْ نَسَبَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: "يَا عَلِي هَذَا عَهْدُ رَبِّي تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِلَيَّ، شَرَطَهُ عَلَيَّ، وَأَمَانَتَهُ، وَقَدْ بَلَغْتَ وَنَصَحْتَ وَأَدَيْتَ، فَقَالَ عَلِي عَلَيْهِ السَّلَامُ: وَأَنَا أَشْهَدُ لَكَ بِأَبِي وَأُمِّي أَنْتَ - بِالْبَلَاغِ وَالنَّصِيحَةِ وَالتَّصَدِيقِ عَلَى مَا قُلْتَ، وَيَشْهَدُ لَكَ بِهِ سَمْعِي وَبَصْرِي وَلِحْمِي وَدَمِي، فَقَالَ: جِبْرَائِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: وَأَنَا لَكُمْ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الشَّاهِدِينَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: يَا عَلِي أَخَذْتَ وَصِيَّتِي وَعَرَفْتَهَا، وَضَمَنْتَ لِلَّهِ وَلِيَّ الْوَفَاءِ بِمَا فِيهَا، فَقَالَ عَلِي عَلَيْهِ السَّلَامُ: نَعَمْ - بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي - عَلَيَّ ضَمَانَهَا، وَعَلَى اللَّهِ

(1) غدِير خُم: هُوَ مَوْضِعٌ يَعْتَقِدُ الشَّيْخَةُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَصَبَ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِمَامًا، الْحَلِيِّ، تَحْرِيرُ الْأَحْكَامِ (ج2/119)، الْعَامَلِيُّ، مُحَمَّدٌ، الدَّرُوسُ الشَّرْعِيَّةُ فِي فِقْهِ الْإِمَامِيَّةِ (19/2)، السِّبْزَوَارِيُّ، ذَخِيرَةُ الْمَعَادِ (ج1/519).

(2) [الكليني: الكافي، الحجة/ ما نص الله عز وجل ورسوله على الأئمة، 289/1: ح4].

(3) المازندراني، شرح أصول الكافي، بتصرف (ج10/183)، ولمعرفة مكانة الأئمة والتبليغ بولاياتهم، انظر: القمي، علي، الإمامة والتبصرة من الحيرة (ص84)، ابن شاذان، مائة منقبة من مناقب أمير المؤمنين (ص22)، الغالي، موسوعة الأنوار في سيرة الأئمة الأطهار (ج1/123).

(4) [الكليني: الكافي، الروضة/ خطبة لأمر المؤمنين، وهي خطبة الوسيلة، 27/8: ح4].

عوني وتوفيقى على أدائها،⁽¹⁾ فالمقصود بالأمانة حق علي رضي الله عنه، الذي أودعه الله تعالى عند رسوله، وتحملها النبي صلى الله عليه وسلم، ثم أمره بدفعها إليه والتبليغ بها، وأما الأداء الذي في الرواية فالمقصود به الوصية التي كانت وديعة الله عند النبي صلى الله عليه وسلم، ثم بلغها إلى الخلق، ونصح لهم فيها، وأداها إلى أهلها، وهو حق علي رضي الله عنه، وقد فعل ما كان عليه، والحق أنه ما بالغ أحد من الأنبياء في الوصية مثل ما بالغ فيها النبي صلى الله عليه وسلم؛⁽²⁾ ولذلك كان خير المرسلين المبلغين.

وهذا المعنى يكاد يُجمع عليه الشيعة، حتى المفسرون منهم ذكروا أن المراد بالتبليغ المعنى السابق، ومن ذكر أن المراد عموم التبليغ لم يرجحه.⁽³⁾

ثانياً: روايات النبي صلى الله عليه وسلم في كتاب الكافي:

إنّ الروايات الإجمالية المنسوبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم في الكافي أقل من العُشر،⁽⁴⁾ وأما في كتاب التوحيد فعدد الروايات المنسوبة للنبي صلى الله عليه وسلم أربع روايات فقط،⁽⁵⁾ وعلى الرغم من القصور الواضح في عدد الروايات المنسوبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فإنّ هناك ملاحظات على هذه الروايات، وهي:

(1) [الكليني: الكافي، الحجة/ أن الائمة عليهم السلام لم يفعلوا شيئاً ولا يفعلون إلا بعهد من الله عزّ وجلّ، 282/1: ح4].

(2) انظر: المازندراني، شرح أصول الكافي (ج2/96).

(3) انظر: العياشي، تفسير العياشي (ج2/97،98)، الطبرسي، مجمع البيان (ج3/382،383).

(4) مجموع الروايات في الكافي خمسة عشر ألفاً ومئتان وأربع وثمانون رواية (15284)، وعدد الروايات المنسوبة للنبي صلى الله عليه وسلم ألف وخمسمائة وثلاث وعشرون رواية (1523)، وتشكل ما يقرب نسبة (10%) من المجموع الكلي لروايات الكافي، انظر: صالح، باسلة، علوم الإسناد من حيث الاتصال والانقطاع عند الشيعة الإمامية (ص55).

(5) والروايات هي: [الكليني: الكافي، التوحيد/ النسبة، 91/1: ح1، باب النهي عن الكلام في الكيفية، 94/1: ح10، باب إبطال الرؤية، 98/1: ح8، باب الجبر والقدر، 158/1: ح6].

1-المجلسي في كتابه "مرآة العقول"، والشيخ المظفر في كتابه "الشافى" حكما على روايتين بالضعف، وحكم على الآخرين بالصحة.⁽¹⁾

2-عدد الروايات المنسوبة إلى جعفر الصادق رحمه الله في كتاب "التوحيد" قد بلغت مائة وثمانى عشر رواية، أى أن الروايات المنسوبة للنبي صلى الله عليه وسلم لا تتجاوز ثلاثاً بالمئة مقارنة بروايات جعفر رحمه الله.

3-الروايات التي نسبت إلى النبي صلى الله عليه وسلم لم تُنشأ فيها الأحكام استقلاً، بل جاءت معضدة لمرويات الأئمة، فكل رواية من الروايات الأربع المنسوبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم روى الكليني في الباب نفسه أكثر من رواية عن الأئمة تحمل المعنى نفسه، وتزيد في الإيضاح.

أولاً: الرد على الكليني في معتقده في تبليغ النبي صلى الله عليه وسلم للتوحيد وشرائع الإسلام:

1-ما فائدة حب آل البيت والتمسك بآثارهم دون صاحب البيت نفسه، والله تعالى جعل طاعته ومحبته واتباعه مقروناً بمحبة وطاعة واتباع النبي صلى الله عليه وسلم، قال تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران:32]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [آل عمران:31].

2-إنَّ الله تعالى أخبر عن كل الأنبياء والمرسلين أنهم بلَّغوا رسالة ربهم، قال الله تعالى عنهم: ﴿لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رَسُولَاتِ رَبِّهِمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَخْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ [الجن:28]، والنبي أفضل الأنبياء والمرسلين، فيقتضى أنه بلَّغ رسالة ربه، وما فرط وما قصر، ولكن بالنظر إلى الروايات المنسوبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم يكون هو النبي الوحيد من بين الأنبياء الذي لم يبلغ الرسالة، وهذا يُعارض آيات القرآن الكريم معارضة واضحة.⁽²⁾

(1) انظر: المجلسي، مرآة العقول (ج1/316، ج1/326، ج1/338)، المظفر، الشافى في شرح أصول الكافي (ج3/90، ج3/103، ج3/119، ج3/278).

(2) وقد مرَّ تبليغ النبي صلى الله عليه وسلم مفصلاً في مطلب: دور النبي صلى الله عليه وسلم في تبليغ التوحيد عند البخاري، انظر: ص302 من هذا البحث.

3- إنَّ البيئةَ الشريكيةَ الشيعيةَ غريبةَ عن بيئةِ الإيمانِ، وبعيدةَ عن دلالةِ القرآنِ، فأياتِ القرآنِ الكريمِ وردَ فيها أنَّ النبيَ صلى اللهُ عليه وسلم بَلَغَ التوحيدَ بأنواعه،⁽¹⁾ وأتتهُ أدى الأمانةَ، ونصحَ الأمةَ، وأما كتابُ الكافيِ فلا تجدُ فيه رواياتٍ يُطابقُ مدلولها آياتِ القرآنِ إلا فيما ندر، ولا تكادُ تظهرُ ملامحُ النبوةِ والرسالةِ، وتكونُ على يقينٍ وأنتَ تقرأُ رواياتِ الكافيِ أنَّ الشيعةَ يعتقدونُ أنَّ التبليغَ إلى الأمةِ لم يكنِ وظيفةَ النبيِ صلى اللهُ عليه وسلم.

4- إنَّ الشيعةَ قد ادَّعتْ أنَّ عمرَ رضي اللهُ عنه قد منعَ كتابةَ الحديثِ استهتاراً بمصدرِ التشريعِ الثاني، وعابتْ عليه ذلكَ، وثارَت أسئلةُ الاستتكارِ من أفواههم، ووجهوا سهامَ النقدِ إليه، ونالوه بكلِ نقيصةٍ، ولم تعجبهم الدوافعُ التي نُقلتْ لأسبابِ المنعِ،⁽²⁾ فيقالُ لهم لِمَ لَمْ يُعَبِّ هذا على الأئمةِ الذين تركوا حديثَ النبيِ صلى اللهُ عليه وسلم ولم يرووا عنه أحاديثَ مسندةٍ؟، ولماذا لا يُعابُ على الكلينيِ عدمَ نقله لأحاديثِ النبيِ صلى اللهُ عليه وسلم، وهو صاحبُ كتابِ متخصصٍ لنقلِ الأحاديثِ؟.

5- إنَّ قلةَ عددِ الرواياتِ المنسوبةِ إلى النبيِ صلى اللهُ عليه وسلم في كتابِ الكافيِ بشكلِ عامٍ، والتوحيدِ بشكلِ خاصٍ له عدةُ احتمالاتٍ:

الأول: أنْ يكونَ النبيِ صلى اللهُ عليه وسلم بَلَغَ التوحيدَ، ولكن لم يقبله الصحابةُ ورفضوه كما رفضوا الإمامةَ، فأين رواياتُ الشيعةِ التي تثبتُ ذلكَ؟، فإنَّنا لا نجدُ روايةً واحدةً في الكافيِ تُثبتُ أنَّ النبيِ صلى اللهُ عليه وسلم قد بَلَغَ التوحيدَ ولم يجدِ اتباعاً من الصحابةِ، فلماذا نُقلتِ الرواياتُ التي ذُكرَ فيها أنَّ النبيِ صلى اللهُ عليه وسلم بَلَغَ عن ولايةِ الأئمةِ في غديرِ حُـمٍ وغيرها، وأنَّ الصحابةَ رفضوا الإمامةَ، ولم تُنقلِ رواياتُ التوحيدِ؟، مع العلمِ أنَّ رواياتِ الولايةِ قد جعلها الشيعةُ تبلغُ حدَ التواترِ، وقد يُقالُ إنَّ الرواياتِ المنسوبةَ للأئمةِ قد تلقَّوها من النبيِ صلى اللهُ عليه وسلم عندما بَلَغها، وهم بدورهم نقلوها إلى الأمةِ، فإذا كان الأمرُ كذلكَ فكيف قالها الأئمةُ دون نسبتها للنبيِ صلى اللهُ عليه وسلم؟، فإن قيل: إذا كان القائلُ هو الإمامُ فكأنَّما هو قولُ النبيِ صلى اللهُ عليه وسلم، فيقالُ ينبغي أنْ يكونَ هذا مطرداً في كلِ الرواياتِ فلمْ تُسببِ بعضها

(1) انظر: [النساء: 105]، [المائدة: 48]، [الأنعام: 19]، [يونس: 104]، [النحل: 44]، [الحديد: 8].

(2) انظر: الحسيني، دراسات في الحديث والمحدثين (ص 20)، الشهرستاني، علي، منع تدوين الحديث (ص 7-11).

إلى النبي صلى الله عليه وسلم وكان من يرويها إماماً، بخلاف روايات أخرى لم تُنسب؟، ولم كان واجباً على الإمام إذا روى عن إمام أن ينسب الرواية إليه، ولا يجب ذلك إذا كان يرويها عن النبي صلى الله عليه وسلم؟، وهل هناك عاقل يقول إنَّ النبي صلى الله عليه وسلم بَلَغ الصحابة دليل الإمكان والحدوث، والجواهر والأعراض، ودليل الفرجة، وعبادة اسم الله تعالى ومعناه؟.

الثاني: أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم اكتفى ببيان التوحيد لعلي رضي الله عنه، وعلي رضي الله عنه بَلَغ لذريته، وكل إمام بَلَغ لمن بعده حتى يبلغوه، وهذا ما تميل إليه روايات الكافي،⁽¹⁾ ومثالها الروايات التي ذُكر فيها أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قد فسَّر القرآن لعلي رضي الله عنه فقط وأنَّ الأئمة ورثوه،⁽²⁾ وهذا من أعظم القدح في مقام النبوة، بل في مقام الربوبية؛ فكيف يُؤمر الناس باتباع النبي صلى الله عليه وسلم وهو لم يبلِّغ؟، وآيات وجوب اتباع النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من أن تُحصى، ثم ليس هذا ظمناً يُنسب إلى الرب تعالى، إذ كيف سيُحاسب الناس على شركهم وهم لم يعرفوا التوحيد؟، فالحاصل أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم بُعث إلى الناس عامة، وعند الشيعة بُعث إلى الأئمة خاصة.

6- إنَّ تفسير آية التبليغ على أنَّ المراد بها التبليغ بولاية علي رضي الله عنه، يقتضي أنَّ معرفة الإمامة أعظم من معرفة الله تعالى؛ لأنَّ النبي صلى الله عليه وسلم -على حد زعمهم- قد بَلَغ الإمامة أعظم تبليغ، وهذا من أعظم الكفر بالإجماع، والله أمر نبيه أن يُخَلِّي المشركين إنَّ تابوا من الشرك، وأقاموا الصلاة، وآتوا الزكاة، قال تعالى: ﴿فَإِذَا انسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرْمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُواهُمْ وَاحْصِرُواهُمْ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة:5]، وكذلك فالإمامة لم يكن يحتاج إليها من مات على عهد النبي صلى الله عليه وسلم من الصحابة، ولا يحتاج إلى التزام حكمها من عاش منهم إلى بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم، فكيف يكون أشرف مسائل المسلمين، وأهم المطالب في الدين لا يحتاج إليها أحد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم؟، وأوليس الذين آمنوا بالنبي صلى الله عليه وسلم في حياته، واتبعوه، ولم يرتدوا، ولم يُبدلوا هم

(1) [الكليني: الكافي، الحجة/ في شأن ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر:1]، [1/249: ح6].

(2) [المصدر السابق، الحجة/ في شأن ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر:1]، [1/249: ح6].

أفضل الخلق باتفاق أهل السنة والشيعة؟، فكيف يكون أفضل المسلمين لا يحتاج إلى أهم المطالب في الدين، وأشرف مسائل المسلمين؟، ويُقال لهم كذلك كيف بيّن الله تعالى في كتابه أمور الفرائض في مواضع كثيرة، ولم يبين أهم مطالب الدين، وهي الإمامة، ولو في آية واحدة؟⁽¹⁾

7- إنَّ التفريط في سنة النبي صلى الله عليه وسلم في كتاب الكافي يتضح في عدد الروايات المنسوبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ويتضح كذلك من مضمون هذه الروايات، فإنَّ كل رواية نُقلت في باب التوحيد جاءت مختصرة، ولم يكن فيها أحكام جديدة، مما يعني أنَّه لو لم تُذكر هذه الروايات فإنَّ هذا لا يضر، ولا يؤثر على التوحيد؛ لأنَّ مضمون الروايات المنقول عن الأئمة مذكور فيه ما نُقل عن النبي صلى الله عليه وسلم، بل وفيه زيادة البيان والإيضاح، بل إنَّ الكليني ذكر عن أصحاب جعفر الصادق رحمه الله الذين كانوا يروون عنه أنَّه ما قهرهم أحد في التوحيد،⁽²⁾ وأنَّهم علّموا الناس مسائله، وهناك روايات موقوفة عليهم أكثر عدداً مما نُسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم،⁽³⁾ فيكون حتى أصحاب الإمام أرفع مكانة من النبي صلى الله عليه وسلم في التبليغ والمكانة.

8- إنَّ الروافض يتهمون أهل السنة أنَّهم نواصب ويبغضون آل البيت،⁽⁴⁾ فلماذا أيها الروافض لا تلمون أنفسكم على انتقاصكم لنبي الله تعالى، الذي هو أفضل الخلق أجمعين؟، وأين رواياتكم في بيان علو مكانته صلى الله عليه وسلم؟، فإنَّنا لا نجد باباً واحداً في الكافي يُذكر فيه فضل النبي صلى الله عليه وسلم، في حين أنَّه ذكر فضل الأئمة ومكانتهم في عشرات الروايات، وأُفرد لهم الكليني كتاب الحجة،⁽⁵⁾ وإذا دُكرَ النبي صلى الله عليه وسلم في رواياته فإنَّه يذكره بشكلٍ عرضي، وبلغه مريضة وكأنَّه رسول الأئمة، ولا تختلف مكانته كثيراً عن عوام أصحاب الأئمة، ولا تعلق مكانته عن مكانة خواصهم؛ ولذلك فالحق أنَّ حب آل البيت عند الروافض يعني تأليه الأئمة،

(1) انظر: ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (ج1/76).

(2) انظر: [الكليني: الكافي، التوحيد/المعبود، 87/1: ح2].

(3) انظر: [المصدر السابق، التوحيد/حدوث العالم وإثبات المحدث، 72/1: ح1].

(4) وهذه دعوى باطلة قطعاً، فإنَّ أهل السنة يحبون آل البيت، ويتقربون إلى الله تعالى بحبهم، وينزلونهم منزلتهم.

(5) انظر: [الكليني: الكافي، الحجة 1/168-350].

ورفعهم فوق مكانة النبي صلى الله عليه وسلم، وجعلهم أرباباً آلهة، وتكفير الصحابة وأهل السنة والجماعة، وأما نبذ الشرك، والإنصاف بإعطاء آل البيت حقوقهم ومحبتهم، كما أمرنا الله تعالى، وكما أمر نبيه صلى الله عليه وسلم، وتقديم محبة النبي صلى الله عليه وسلم على كل محبة، فهذا عندهم هو الكفر والإجحاف، فما لكم كيف تحكمون؟!، وعليكم من الله ما تستحقون، لتقريطكم في حب نبيكم، وتلبيسكم على الناس أمور دينهم.

ومن الطامات الواردة في الكافي إيراده لروايات تبين أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يبين شرائع الإسلام وإنما بيئها الأئمة؛ فقد أورد عن أبي عبد الله رضي الله عنه أنه قال: "كانت الشيعة قبل أن يكون أبو جعفر -المقصود به علي بن الحسين- لا يعرفون مناسك حجهم، وحلالهم وحرامهم، حتى كان أبو جعفر ففتح لهم، وبيّن لهم مناسك حجهم، وحلالهم وحرامهم، حتى صار الناس يحتاجون إليهم من بعد ما كانوا يحتاجون إلى الناس، وهكذا يكون الأمر، والأرض لا تكون إلا بإمام، ومن مات لا يعرف إمامه مات ميتة جاهلية،"⁽¹⁾ فإذا كان الناس قبل ظهور الأئمة لا يعرفون الحلال والحرام فما كانت وظيفة النبي صلى الله عليه وسلم؟، وهذه الرواية تدل على أن دينهم هو دين البدع والشركيات؛ إذ إن شرائع دينهم لم تكن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولا على عهد صحابته الكرام رضي الله تعالى عنهم.

9- إنَّ الكليني قد ربط في رواياته بين آية التبليغ في سورة المائدة، والآية في سورة سبأ في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ فَاتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ:20]، وبين حادثة غدِير خُمُ فقد روى عن أبي جعفر رحمه الله أنه قال: "لما أخذ رسول الله بيد علي عليه السلام يوم الغدير، صرخ إبليس في جنوده صرخة فلم يبق منهم أحد في بَرٍ ولا بحرٍ إلا أتاه فقالوا: يا سيدهم ومولاهم ماذا دهاك؟، فما سمعنا لك صرخة أوحش من صرختك هذه، فقال لهم: فعل هذا النبي فعلاً إنَّ تمَّ لم يُعصَ الله أبداً، فقالوا: يا سيدهم أنت كنت لآدم، فلما قال المنافقون: إنَّه ينطق على الهوى، وقال أحدهما لصاحبه: أما ترى عينيه تدوران في رأسه كأنَّه مجنون، -يعنون رسول الله- صرخ إبليس صرخة بطربٍ، فجمع أوليائه فقال: أما علمتم أنني كنت لآدم من قبل؟، قالوا: نعم قال: آدم نقض العهد ولم يكفر بالرب، وهؤلاء نقضوا العهد وكفروا بالرسول،

(1) [الكليني: الكافي، الإيمان والكفر، دعائم الإسلام، 20/2: ح6].

فلما قبض رسول الله، وأقام الناس غير علي عليه السلام ليس إبليس تاج الملك، ونصب منبراً، وقعد في الوثبة، وجمع خيله ورجله، ثم قال لهم: اطربوا لا يطاع الله تعالى حتى يقوم الإمام، وتلا أبو جعفر: ﴿وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ فَاتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ:20]،⁽¹⁾ ومن المعلوم أن آية التبليغ في سورة المائدة نزلت في المدينة بإجماع المفسرين وأهل العلم،⁽²⁾ ثم إن سورة سبأ مكية،⁽³⁾ أي نزلت في مكة قبل هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم، وأما غدير خم فكان بعد حجة الوداع،⁽⁴⁾ فكيف جمع بين هذه الآيات كلها الهالك الذي وضع هذه الرواية وخرج بهذه الرواية الباطلة، وإن كان إبليس ليس تاج الملك فإنه لبسه يوم تسلط الروافض بجهلهم وكذبهم على دين الله تعالى.⁽⁵⁾

10- إن ادعاء الكليني أن المراد من اكتمال الدين في قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المائدة:3] كماله بتبليغ النبي صلى الله عليه وسلم لولاية علي رضي الله عنه في غدير خم⁽⁶⁾ هو باطل قطعاً، فسياق الآية لا يدل على ذلك، قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ بَيَّسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَحْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة:3]، فقد ذكر في الآية أن الكفار قد يئسوا أن ينالوا من الدين، وعلى تفسير الروافض فإن إبليس قد ابتهج بعدما رفض الصحابة ولاية علي رضي الله عنه، ولم ييأس الصحابة بعد إعلان النبي صلى الله عليه وسلم بولاية علي رضي الله عنه -كما افترى الكليني-، بل رفضوها، واغتصبوا ولاية علي رضي الله عنه، والله تعالى أمر في الآية الكريمة المؤمنين ألا يخشوا من الكفار، ولكن نرى أن الدخول في طور التقية والخوف من الأعداء قد بدأ ببداية ظهور الأئمة، وانتشار الخوف، وإخفاء العقائد، بل وإظهار خلافها مداراً

(1) [الكليني: الكافي، الروضة/ حديث اسلام علي عليه السلام، 8/344،345: ح 542].

(2) انظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن (ج1/194).

(3) انظر: المصدر السابق (ج1/193).

(4) انظر: الطبرسي، مجمع البيان (ج3/274).

(5) انظر: موقع فيصل نور، شبهات الشيعة والرد عليها.

(6) [الكليني: الكافي، الروضة/ خطبة لأمير المؤمنين، وهي خطبة الوسيلة، 8/27: ح 4]

للأعداء، وظاهر الآية يدلُّ على أنَّ المراد من اكتمال الدين أصوله وشرائعه عامة؛ لأنَّه ذكر الإسلام، والمراد منه كل ما يشتمل عليه الإسلام وليس شيئاً بعينه.

11-أَمَرَ اللهُ تَعَالَى الْمُؤْمِنِينَ بِاتِّبَاعِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَرَدَّ الْأَمْرَ إِلَيْهِ عِنْدَ التَّنَازُعِ، وَنَفَى الْإِيمَانَ عَمَّنْ لَمْ يَرْضَ بِحُكْمِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَكَيْفَ يُمْكِنُ الْأَخْذُ بِهَذِهِ الْآيَاتِ فِي مَجَالِ التَّوْحِيدِ الَّذِي هُوَ أَعْظَمُ أَصُولِ الدِّينِ وَلَيْسَ هُنَاكَ إِلَّا أَرْبَعُ رَوَايَاتٍ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟!، وَقَدْ رَوَى الْكَلْبِيُّ أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ قَالَ: "مَنْ تَرَكَ كِتَابَ اللهِ، وَقَوْلَ نَبِيِّهِ كُفْرًا" (1) وَالْكَلْبِيُّ قَدْ تَرَكَ سَنَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِنَّهُ لَمْ يَرَوْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا عَشْرَةَ بِالمِئَةِ فَقَطْ مِنْ مَجْمُوعِ الرِّوَايَاتِ، وَفِي بَابِ التَّوْحِيدِ الرِّوَايَاتِ الْمُنْسُوبَةَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقَلُّ مِنْ ثَلَاثِ بِالمِئَةِ مَقَارِنَةً بِرَوَايَاتِ جَعْفَرِ الصَّادِقِ، وَلَا تَتَجَاوَزُ وَاحِدًا بِالمِئَةِ مِنْ إِجْمَالِي رَوَايَاتِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ، فَإِذَا كَانَ كُلُّ هَذَا التَّفْرِيطِ بِسَنَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْسَ تَرْكًا فَمَا هُوَ التَّرْكَ إِذْنُ؟!!!!.

ملاحظة: قد مرَّ سابقاً بمبحث دور النبي صلى الله عليه وسلم في تبليغ التوحيد عند البخاري، وتُذكر فيه استدلال الإمام البخاري بالآيات والأحاديث النبوية الشريفة ما يُغني في بيان دور النبي صلى الله عليه وسلم في التبليغ، وما يصيب شُبهه الروافض في مقتل.

ثانياً: الحكم على الروايات المنسوبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم في كتاب التوحيد:

إنَّ علماء الشيعة بالاتفاق قد ضعفوا روايتين من الروايات المنسوبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم في كتاب التوحيد، وأما الروايتان اللتان حكما عليهما بالصحة، فهي أيضاً روايات ساقطة لا تسلم من القدرح، وسيتم بيان ذلك بمثال، وهو:

رواية الكليني عن أحمد بن إدريس، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان بن يحيى، عن أبي أيوب، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله رحمه الله قال: "إنَّ اليهود سألوا رسول الله صلى الله عليه وآله فقالوا: انسب لنا ربك، فلبث ثلاثاً لا يُجيبهم، ثم نزل قل هو الله أحد إلى آخرها"، وعلى الرغم من تصحيح علماء الشيعة لها فإنَّها رواية ضعيفة، لا يقوم بها استدلال؛ لأنَّ الرواية مرسلة؛ فإنَّ صفوان بن

(1) [الكليني: الكافي، العقل والجهل/ البدع والرأي والمقاييس، 1/56: ح10]

يحيى لم يُدرك أبا أيوب،⁽¹⁾ والرواية المرسلة رواية ضعيفة، وعلماء الشيعة أنفسهم لا يأخذون بالروايات المرسلة، فإنَّه لم يَقم الإجماع على توثيق هؤلاء فضلاً عن مراسيلهم،⁽²⁾ ولا يُعترض عليه أن من يروي عن ثقة كصفوان بن يحيى فإنَّ مراسيله يُؤخذ بها، فهذه الدعوى مردودة كما سبق،⁽³⁾ وكونه يروي عن ثقات، وروى عنه ثقات، لا دلالة فيه على أن كل من يروي عنه ثقة،⁽⁴⁾ وقد ثبت أن صفوان بن يحيى قد روى عن ضعفاء فقد روى عن علي بن حمزة البطائني،⁽⁵⁾ وهذا قيل عنه أنه كذاب ملعون،⁽⁶⁾ وروى عن أبي جميلة المفضل بن صالح،⁽⁷⁾ قال عنه ابن داود: "كان يضع الحديث".⁽⁸⁾

وروى كذلك عن عبد الله بن خدّاش،⁽⁹⁾ وهو ضعيف جداً كما قال عنه النجاشي، وابن داود.⁽¹⁰⁾

وختلاصة القول: إنَّ التوحيد الذي هو أهم أصول الدين، لم يرد فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا أربع روايات في كتاب الكافي، وكلها مرودة لا يقوم بها استدلال، أي أنَّه من الناحية العملية لا أهمية لها مطلقاً، وقيمة الاستدلال بها لا يُساوي شيئاً، فهي ضعيفة وفق حكم مصادر الشيعة، ووفق أسانيدهم، وهي موضوعة عند تطبيق أصول الحكم على الأحاديث.

(1) كتب التراجم عند الشيعة ذُكر فيها تاريخ وفاة صفوان بن يحيى، ولم يُذكر تاريخ ميلاده، ولا عمره، ولكن يستنتج أنَّ الرواية مرسلة؛ لأنَّ أبا أيوب الذي روى عنه صفوان وفاته كانت تقريباً سنة 148هـ، وقال الشيعة أنَّ صفوان لم يُدرك جعفر الصادق، وتاريخ وفاة جعفر الصادق كان سنة 148هـ، مما يعني أنَّ صفوان لم يرَ أبا أيوب، وهو إبراهيم بن عيسى، انظر: الطوسي، رجال الكشي (ج2/661)، المؤلف نفسه، رجال الطوسي (ص167)، النجاشي، رجال النجاشي (ص20)، السبحاني، تاريخ الفقه الإسلامي وأدواره (ج1/142)، الصدر، نهاية الدراية (ج1/81).

(2) انظر: المجلسي، الوجيزة في علم الرجال (ص83).

(3) انظر: ص36 من هذا البحث.

(4) انظر: المجلسي، الوجيزة في علم الرجال (ص70).

(5) انظر: [الكليني: الكافي، الوحيد/ النهي عن الجسم والصورة، 1/ 104: ح1].

(6) انظر: الطوسي، اختيار معرفة الرجال (ج2/827).

(7) انظر: [الكليني: الكافي، الديات/ القتل، 7/ 271: ح2].

(8) ابن داود الحلي، رجال ابن داود (ص280)، وانظر: ابن الغضائري، رجال ابن الغضائري (ص88).

(9) انظر: [الكليني: الكافي، الرضاع/ نوادر في الرضاع، 5/ 446: ح17].

(10) انظر: النجاشي، رجال النجاشي (ص228)، ابن داود، رجال ابن داود (ص253).

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والحمد لله الذي وفقني وأعانني على إتمام رسالتي، وأسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه، وابتغاء مرضاته، وأن ينفع به الإسلام والمسلمين.

أولاً: النتائج:

وفي ختام هذه الرسالة أذكر أهم النتائج التي تمّ التوصل إليها من خلال البحث، وهي:

- 1- الكليني الذي نسبت له الشيعة الروافض كتاب الكافي كان شخصية من العوام، ولم يلقَ اهتماماً عند علماء الشيعة الأوائل، ولكن المتأخرين منهم جعلوا منه شخصية مرموقة، ورفعوه مكاناً علياً.
- 2- كتاب الكافي كتاب منحول، لا يُنسب لمن زُعم أنه مؤلفه، وقد دخله الدس والتغيير، والتحريف، ورواياته من صناعة الشيعة الروافض في العهد الصفوي.
- 3- إنَّ التوحيد ودلائله الوارد في كتاب صحيح البخاري لم يكن فيه أدنى ميل للبدع الكلامية أو المناهج الفلسفية، بل مطابق تماماً للقرآن الكريم، فالحق يخرج من مشكاة واحدة.
- 4- إنَّ توحيد الربوبية الوارد في الكافي قد ظهر فيه التأثر الواضح بالمنهج الكلامي الاعتزالي، وظهرت في رواياته البدع الكلامية بشكل كبير جداً.
- 5- لم يهتم الكليني بتوحيد الألوهية ولم يعتن بذكره ولا بتقريره، ولم يعدّه من أقسام التوحيد.
- 6- لقد ظهر التناقض في روايات الكافي في كل مسائل التوحيد، وهذا يدل على بطلان منهجه وفساد مذهبه وما فيه من معتقدات فاسدة وضلالات.
- 7- اعتمد الكليني على التأويل الباطني الفاسد لإثبات معتقداته الباطلة.
- 8- أضاف الكليني كل الأوصاف الإلهية للأئمة، فجعلهم أرباباً آلهة من دون الله تعالى، وأورد كذلك في رواياته وجوب إشراك الأئمة في العبادات، وجعل ذرات الكون تخضع لهم.

- 9- إنَّ الشريكات الواردة في كتاب الكافي لا يبقى معها شك في كفر الكليني وشيعته، فقد ناقضوا التوحيد أعظم مناقضة، وأدخلوا الخرافات والبدع الشريكية التي تخرج من الملة.
- 10- إنَّ روايات الكافي قد أثرت على واقع الشيعة بشكل كبير جداً، فالانحرافات العملية قد ظهرت عندهم بشكل كبير، وأصبح دين الشيعة دين البدع والخرافات.
- 11- لم يُورد الكليني روايات تبين دور النبي صلى الله عليه وسلم في تبليغ التوحيد، وقد أورد روايات قليلة جداً منسوبة للنبي صلى الله عليه وسلم، وكلها ضعيفة لا يصح الاستدلال بها.
- 12- ذكر الكليني روايات لازمها تفضيل الأئمة على النبي صلى الله عليه وسلم في المكانة والفضل والتبليغ.
- 13- روايات ضعيفة لا يقوم بها استدلال، باعتراف علمائهم، فرواياته مرسله منقطعة، وقد ورد في أسانيد رجال معروفون بالكذب والوضع، والدس والتزوير.

ثانياً: التوصيات:

- 1- كتابة رسائل علمية عن عقائد الشيعة، مع التركيز على نقض عقائدهم الباطلة، ومقارنتها بعقائد أهل السنة والجماعة.
- 2- إعداد رسائل علمية حديثة لبيان تناقض الشيعة في أسانيدهم، وبيان أنها موضوعة.
- 3- إعداد خطة لتوعية الناس بضلالات وخرافات الشيعة الروافض، بحيث تشمل عمل مؤتمرات علمية ودعوية، ونشرات، وكتب وكتيبات تشمل التعريف بعقائد القوم الفاسدة، وضلاتهم ومواقفهم العدائية من المسلمين.
- 4- أفراد مقرر جامعي عن الشيعة الروافض لتدريسه للطلاب، فالشيعة الروافض من أخطر الفرق الضالة؛ لانتشار نفوذها.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.

أولاً: مصادر أهل السنة:

ابن أبي العز الحنفي، محمد بن علاء الدين. (د.ت). شرح العقيدة الطحاوية. تحقيق: جماعة من العلماء. ط8. بيروت: المكتب الإسلامي.

ابن أبي شيبة، عبد الله بن إبراهيم بن عثمان. (1409هـ). الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار. تحقيق: كمال يوسف الحوت. ط1. الرياض: مكتبة الرشد.

ابن أبي يعلى، محمد بن محمد. (د.ت). طبقات الحنابلة. تحقيق: محمد حامد الفقي. (د.ط). بيروت: دار المعرفة.

الأبياري، إبراهيم بن إسماعيل. (1405هـ). الموسوعة القرآنية. (د.ط). (د.م). مؤسسة سجل العرب.

الأثري، عبد الله بن عبد الحميد. (د.ت). أنواع الشرك. موقع مقهى الكتاب. تاريخ الاطلاع:

12 أبريل 2016م، الموقع: www.alkutubcafe.com/book/mGFUU.htm7.

ابن الأثير، المبارك بن محمد. (1399هـ). النهاية في غريب الحديث والأثر. تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود أحمد الطناحي. (د.ط). بيروت: المكتبة العلمية.

الإدريسي، محمد بن محمد بن عبد الله بن إدريس الحسني الطالبي. (1409هـ). نزهة المشتاق في اختراق الآفاق. ط1. بيروت: عالم الكتب.

الأزهري، صالح بن عبد السميع. (د.ت). الثمر الداني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني. (د.ط). بيروت: المكتبة الثقافية.

الأشعري، علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل. (1426هـ). مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين. تحقيق: نعيم زرزور. ط1. (د.م). المكتبة العصرية.

الأشقر، عمر بن سليمان. (1419هـ). العقيدة في الله. ط12. الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.

الأصبهاني، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي. (1419هـ). الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة. تحقيق: محمد بن

ربيع بن هادي عمير المدخلي. ط2. (د.م). (د.ن).

الأصبهاني، الحسين بن محمد. (1412هـ). *المفردات في غريب القرآن*. تحقيق: صفوان عدنان الداودي. ط1. بيروت: دار القلم الشامية.

الأفغاني، شمس الدين بن محمد بن أشرف. (1416هـ). *جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية*. ط1. (د.م). دار الصمعي.

الألباني، محمد ناصر الدين بن الحاج نوح. (1415هـ). *سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها*. ط1. الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

الألوسي، أبو المعالي محمود شكري بن عبد الله بن محمد بن أبي الثناء. (1429هـ). *السيوف المشرقة ومختصر الصواعق المحرقة*. تحقيق: مجيد الخليفة. ط1. القاهرة: مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع.

الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني. (1415هـ). *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني*، تحقيق: علي عبد الباري عطية. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الأمدي، علي بن أبي علي بن محمد بن سالم. (د.ت). *غاية المرام في علم الكلام*. تحقيق: حسن محمود عبد اللطيف. (د.ط). القاهرة: المجلس الأعلى للثئون الإسلامية.

أمين، أحمد. (د.ت). *فجر الإسلام*. (د.ط). القاهرة: مؤسسة هنداوي.

الباجي، سليمان بن خلف بن سعد. (د.ت). *التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح*. تحقيق: أبو لبابة حسين. ط1. الرياض: دار اللواء.

ابن باز، عبد العزيز بن عبد الله. (1395هـ). *العقيدة الصحيحة وما يضادها*. ط7. السعودية: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

بازمول، محمد عمر. (د.ت). *الانتصار لأهل الحديث*. ط1. مكة المكرمة. (د.ن).

البخاري، محمد بن اسماعيل. (د.ت). *الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه المعروف بصحيح البخاري*. (1434هـ). ترقيم وتبويب: محمد فؤاد عبد الباقي. ط2. القاهرة. دار الفجر.

البخاري، محمد بن إسماعيل. (د.ت). *خلق أفعال العباد*. تحقيق: عبد الرحمن عميرة. (د.ط). السعودية: دار المعارف السعودية.

البدر، عبد المحسن بن حمد. (1390هـ). *الإمام البخاري وكتابه الجامع الصحيح*. ط2. المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية.

البرش، هناء عصام محمد. (1437هـ). الصحابة رضي الله عنهم بين صحيح البخاري والكافي للكليني. (رسالة ماجستير منشورة). الجامعة الإسلامية-غزة، فلسطين.

البرقي، آية الله العظمى السيد أبو الفضل ابن رضا. (د.ت). كسر الصنم (ما ورد في الكتب المذهبية من الأمور المخالفة للقرآن والعقل). ط1. الأردن: دار البيارق.

ابن بطال، علي بن خلف. (1423هـ). شرح صحيح البخاري. تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم. ط2. السعودية: مكتبة الرشد.

ابن بطة، عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العكبري. (د.ت). الإبانة الكبرى. تحقيق: رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، والوليد بن سيف النصر، وحمد التويجري. (د.ط). الرياض: دار الراجعية للنشر والتوزيع.

البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. (1422هـ). تاريخ بغداد. تحقيق: بشار عواد معروف. ط1. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

البغدادي، أحمد بن علي. (د.ت). جامع لأخلاق الراوي وآداب السامع. تحقيق: محمود الطحان. (د.ط). الرياض: مكتبة المعارف.

البغدادي، عبد القاهر بن طاهر. (د.ت). الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية. ط2. بيروت: دار الآفاق الجديدة.

البغدادي، محمد بن المبارك بن محمد. (1997م). منتهى الطلب من أشعار العرب. تحقيق: محمد نبيل الطريفي. (د.ط). بيروت: دار صادر.

البغوي، الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء. (1403هـ). شرح السنة. تحقيق: شعيب الأنثووط ومحمد الشاويش. ط2. بيروت: المكتبة الإسلامي.

البغوي، الحسين بن مسعود. (د.ت). معالم التنزيل في تفسير القرآن المعروف ب"تفسير البغوي". تحقيق: عبد الرزاق المهدي. ط1. بيروت: دار إحياء التراث.

البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى. (1423هـ). شعب الإيمان. تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد ومختار أحمد الندوي. ط1. الرياض: مكتبة الرشد

للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند. تركي، عبد الله بن عبد المحسن بن عبد الرحمن. (1417هـ). مجمل اعتقاد أئمة

السلف. ط2. السعودية: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

- التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله. (1401هـ). شرح المقاصد. (د.ط.). باكستان: دار المعارف النعمانية.
- التميمي، عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب بن سليمان. (1377هـ). فتح المجيد شرح كتاب التوحيد. تحقيق: محمد حامد الفقي. ط7. القاهرة: مطبعة السنة المحمدية.
- التويجري، محمد بن إبراهيم. (د.ت). موسوعة فقه القلوب. (د.ط.). (د.م). بيت الأفكار الدولية.
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم الحراني. (1416هـ). مجموع الفتاوى. تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم. (د.ط.). المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم الحراني. (د.ت). منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية. تحقيق: محمد رشاد سالم. ط1. السعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام الحراني. (1403هـ). الاستقامة. تحقيق: محمد رشاد سالم. ط1. المدينة المنورة: جامعة الإمام محمد بن سعود.
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام الحراني. (1408هـ). الفتاوى الكبرى. ط1. (د.م): دار الكتب العلمية.
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام الحراني. (1415هـ). بغية المرئاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية. تحقيق: موسى الدويش. ط3. السعودية: مكتبة العلوم والحكم.
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام الحراني. (1419هـ). اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم. تحقيق: ناصر عبد الكريم العقل. ط7. بيروت: دار عالم الكتب.
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام الحراني. (1419هـ). الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح. تحقيق: علي بن حسن وعبد العزيز بن إبراهيم وحمدان بن محمد. ط2. السعودية: دار العاصمة.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام الحراني. (1420هـ). *التسعينية*. تحقيق: محمد بن إبراهيم العجلان. ط1. الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام الحراني. (1421هـ). *التدمرية* (تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقبة الجمع بين القدر والشرع). تحقيق: محمد بن عودة السعوي. ط6. الرياض: مكتبة العبيكان.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام الحراني. (1422). *قاعدة جليبة في التوسل والوسيلة*. تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي. ط1. عجمان: مكتبة الفرقان.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام الحراني. (1422هـ). *جامع الرسائل*. تحقيق: محمد رشاد سالم. ط1. الرياض: دار العطاء.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام الحراني. (1426هـ). *العبودية*. تحقيق: محمد زهير الشاويش. ط7. بيروت: المكتب الإسلامي.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام الحراني. (1426هـ). ط1. *بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، السعودية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف*.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام الحراني. (د.ت). *الرد على المنطقيين*. (د.ط). بيروت: دار المعرفة.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام الحراني. (د.ت). *مختصر الفتاوى المصرية*. تحقيق: عبد المجيد سليم ومحمد حامد الفقي. (د.ط). (د.م). مطبعة السنة المحمدية.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام الحراني. *الصفدية*. (1406هـ). تحقيق: محمد رشاد سالم. ط2. مصر: مكتبة ابن تيمية.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام الحراني. (د.ت). *قاعدة عظيمة في الفرق بين عبادات أهل الإسلام والإيمان وعبادات أهل الشرك والنفاق*. تحقيق: سليمان بن صالح الغصن. ط2. الرياض: دار العاصمة.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله الحراني. (1411هـ). درء
تعارض العقل والنقل. تحقيق: محمد رشاد سالم. ط2. السعودية: جامعة الإمام
محمد بن سعود الإسلامية.

ابن جبرين، عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله. (د.ت). شرح العقيدة الطحاوية.
الموقع الرسمي للمكتبة الشاملة. تاريخ الاطلاع: 17 أغسطس 2016م، الموقع:
.shamela.ws/browse.php/book-7724

ابن جبرين، عبد الله بن عبد العزيز. (د.ت). تسهل العقيدة الإسلامية. ط2. (د.م).
دار العصيمي .

الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف. (1403هـ). كتاب التعريفات. ط1.
لبنان: دار الكتب العلمية بيروت.

الجزائري، مبارك بن محمد. (1422هـ). رسالة الشرك ومظاهره. تحقيق: أبي عبد
الرحمن محمود. ط1. (د.م). دار الراجية للنشر والتوزيع.

جستنية، بسمة بنت أحمد بن محمد. (1425هـ). أثر الديانات الوثنية في عقائد
الرافضة. (رسالة دكتوراة غير منشورة). جامعة أم القرى: السعودية.

الجمال، سليمان بن عمر بن منصور العجيلي. (د.ت). فتوحات الوهاب بتوضيح شرح
منهج الطلاب المعروف بحاشية الجمال. (د.ط). (د.م). دار الفكر.

الجديدي، عبد الله بن شاكرا. (1422هـ). سد الذرائع في مسائل العقيدة على ضوء
الكتاب والسنة الصحيحة. (د.ط). السعودية: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

الجهني، محمد أبو سيف. (د.ت). وجوه انحراف المتكلمين في مفهوم التوحيد. تاريخ الاطلاع:
17 أغسطس 2016م، الموقع:

.http://www.aqeeda.org/index.php?page...=book&book=547

ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي. (د.ت). زاد المسير في علم التفسير. تحقيق: عبد
الرزاق المهدي. ط1. بيروت: دار الكتاب العربي.

الجوهري، إسماعيل بن حماد. (د.ت). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. تحقيق:
أحمد عبد الغفور عطار. ط4. بيروت: دار العلم للملايين.

الحازمي، أحمد بن عمر. شرح العقيدة الواسطية. الموقع الرسمي للمكتبة الشاملة. تاريخ
الاطلاع: 17 أغسطس 2016م، الموقع: .shamela.ws/index.php/book/37630

الحاكم، محمد بن عبد الله. (د.ت). *المستدرک علی الصحیحین*. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن حبان، محمد الدارمي. (د.ت). *الثقات*. ط1. الهند: دائرة المعارف العثمانية.
ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني. (1405هـ). *تغليق التعليق علی صحيح البخاري*. تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي. ط1. بيروت: المكتب الإسلامي.

ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني. (د.ت). *هدي الساري مقدمة فتح الباري*. تحقيق: عبد القادر شيبه الحمد. ط1. (د.م). (د.ن).
ابن حجر، أحمد بن علي. (1379هـ). *فتح الباري شرح صحيح البخاري*. (د.ط). بيروت: دار المعرفة.

ابن حجر، أحمد بن علي. (د.ت). *تقريب التهذيب*. تحقيق: محمد عوامة. ط1. سوريا: دار الرشيد.

الحري، إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن بشير. (1405هـ). *غريب الحديث غريب الحديث*. تحقيق: سليمان بن إبراهيم بن محمد العايد. ط1. السعودية: مركز البحث العلمي و إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.
ابن حزم، علي بن أحمد. (د.ت). *الفصل في الملل والأهواء والنحل*. (د.ط). القاهرة: مكتبة الخانجي.

الحكمي، حافظ بن أحمد بن علي. (1410هـ). *معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول*. تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر. ط1. الدمام: دار ابن القيم.
الحكمي، حافظ بن أحمد. (1422هـ). *أعلام السنة المنشورة لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة*. ط2. تحقيق: حازم القاضي. السعودية: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

الحمد، محمد بن إبراهيم. *توحيد الألوهية*. تاريخ الاطلاع: 21 أغسطس 2016م، الموقع: <https://islamhouse.com/ar/books/172696>

الحمد، محمد بن إبراهيم. *توحيد الربوبية*. تاريخ الاطلاع: 25 سبتمبر 2016م، الموقع: <https://islamhouse.com/ar/books/172695>

الحملوي، عمر العرياوي. (1404هـ). *كتاب التوحيد المسمى بالتخلي عن التقليد والتخلي بالأصل المفيد*. (د.ط). (د.م). مطبعة الوراق العصرية.

الحموي، ياقوت عبد الله. (د.ت). معجم البلدان. ط2. بيروت: دار صادر.

ابن حميد، عبد الله بن محمد بن عبد العزيز. (1412هـ). التوحيد وبيان العقيدة السلفية النقية. تحقيق: أشرف بن عبد المقصود. ط1. (د.م). مكتبة طبرية.

ابن خزيمة، محمد بن اسحاق. (1414هـ). كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل. تحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان. ط5. السعودية: مكتبة الرشد.

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. (د.ت). الكفاية في علم الرواية. تحقيق: أبو عبد الله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني. (د.ت). المدينة المنورة: المكتبة العلمية.

الخطيب، محب الدين. (د.ت). الخطوط العريضة للأسس التي قام عليها دين الشيعة. (د.ط). (د.م). (د.ن).

ابن خلكان، شمس الدين أحمد بن محمد. (د.ت). وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. تحقيق: إحسان عباس. (د.ط). بيروت: دار صادر.

درويش، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش. (1415هـ). إعراب القرآن وبيانه. ط4. سورية: دار الإرشاد للثئون الجامعية.

الدليمي، طه. المنهج القرآني الفاصل بين أصول الحق والباطل. (د.ت). موقع شبكة الدفاع عن السنة. تاريخ الاطلاع: 21 أغسطس 2016م، الموقع: www.dd-sunnah.net/forum/showthread.php?t=111051

الدمشقي، عبد الرزاق. (1413هـ). حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر. تحقيق: محمد بهجة البيطار. ط2. بيروت: دار صادر.

الدهلوي، عبد العزيز غلام حكيم. (1373هـ). مختصر التحفة الإثنى عشرية. تحقيق: مجب الدين الخطيب. (د.ط). القاهرة: المطبعة السلفية.

الذهبي، محمد بن أحمد. (د.ت). سير أعلام النبلاء. ط1427هـ، القاهرة: دار الحديث.

الذهبي، محمد بن أحمد. (د.ت). تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام. تحقيق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب. ط1. جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن.

الذهبي، محمد بن أحمد. (د.ت). ميزان الاعتدال في نقد الرجال. تحقيق: علي محمد الجاوي.

الرازي، محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين. (1420هـ). مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير المعروف ب"تفسير الرازي". ط3. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الرشيد، عبد العزيز الناصر. (1416). التنبهات السنوية على العقيدة الواسطية. ط2. الرياض: دار الرشيد للنشر.

الرقب، صالح بن حسين بن سليمان. (1412هـ). مناهج الإسلاميين في إثبات وجود الله تعالى ووحدايته (رسالة دكتوراة غير منشورة). جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - السعودية.

الرقب، صالح حسين سليمان. (1435هـ). الوشيعة في كشف كفيات وشنائع دين الشيعة. ط2. غزة: جمعية أهل السنة أنصار آل البيت والأصحاب الزبيدي، محمد بن محمد. (د.ط.). تاج العروس من جواهر القاموس. تحقيق: مجموعة من المحقق. (د.ط.). (د.م.). دار الهداية.

الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله. (1376هـ). البرهان في علوم القرآن. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط1. بيروت: دار إحياء الكتب العربية.

الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس. (2002م). الأعلام. ط15. (د.م.). دار العلم للملايين.

الزيات، أحمد. مصطفى، إبراهيم. عبد القادر، حامد، المعجم الوسيط. (د.ت.). تحقيق: مجمع اللغة العربية. (د.ط.). (د.م.). دار الدعوة.

السالوس، علي بن أحمد. (د.ت.). مع الشيعة الإثنا عشرية في الأصول والفروع. ط7. الرياض: دار الفضيلة.

السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين. (1419هـ). رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب. تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود. ط1. بيروت: عالم الكتب.

السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين. (د.ت.). طبقات الشافعية الكبرى. تحقيق: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو. ط2. (د.م.). هجر للطباعة.

السبكي، محمود محمد خطاب. (1401هـ). الدين الخالص (إرشاد الخلق إلى دين الحق). تحقيق: أمين محمود خطاب. ط3. (د.م.). (د.ن.).

السجزي، عبيد الله بن سعيد بن حاتم. (1423هـ). رسالة السجزي إلى أهل زيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت. تحقيق: محمد بن كريم بن عبد الله. ط2. السعودية: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن. (د.ت.). عمدة السامع القاري في فوائد صحيح البخاري. تحقيق: رضوان جامع رضوان. ط1. اليابان: مكتبة أولاد الشيخ.

السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن. (د.ت.). فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي. تحقيق: علي حسين علي. ط1. مصر: مكتبة السنة.

سعدي، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله بن ناصر. (د.ت.). القول السديد شرح كتاب التوحيد. تحقيق: المرتضى الزين أحمد. ط3. (د.م.). مجموعة التحف النفائس الدولية.

السعدي، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله. (1420هـ). تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان. تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق. ط1. (د.م.). مؤسسة الرسالة.

السفاريني، شمس الدين محمد بن أحمد بن سالم. (1402هـ). لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرّة المضية في عقد الفرقة المرضية. ط2. دمشق: مؤسسة الخافقين.

السفيري، شمس الدين محمد بن عمر. (د.ت.). المجالس الوعظية في شرح أحاديث خير البرية صلى الله عليه وسلم من صحيح الإمام البخاري. تحقيق: أحمد فتحي عبد الرحمن. ط1. بيروت. دار الكتب العلمية.

ابن سلام، القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي. (1421هـ). كتاب الإيمان ومعالمه، وسننه، واستكمالها، ودرجاته. تحقيق: محمد نصر الدين الألباني. ط1. (د.م.). مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

السلمان. عبد العزيز بن محمد. (د.ت.). الكواشف الجلية عن معاني الواسطية. ط1. الرياض. (د.ن.).

السلمي، عبد الرحيم. (د.ت.). شرح كتاب التوحيد. الموقع الرسمي للمكتبة الشاملة. تاريخ الاطلاع: 21 أغسطس 2016م، الموقع:

page-37803shamela.ws/browse.php/book-121

السهبسواني، محمد بشير بن محمد. (د.ت). *صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ*
 دحلان. ط3. (د.م). المطبعة السلفية.

ابن سيده، علي بن إسماعيل. (1421هـ). *المحكم والمحيط الأعظم*. تحقيق: عبد
 الحميد هنداوي. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (د.ت). *طبقات الحفاظ*. ط1. بيروت: دار الكتب
 العلمية.

الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد الغرناطي. (1417هـ). *الموافقات*. تحقيق: أبو
 عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان. ط1. (د.م). دار ابن عفان.

الشافعي، عبد العزيز بن صالح المحمود. (1428هـ). *عودة الصفويين*. ط1. مصر:
 مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع.

الشافعي، محمد بن إدريس بن العباس. (1358هـ). *الرسالة*. تحقيق: أحمد شاکر.
 ط1. مصر: مكتبة الحلبي.

شبكة الدفاع عن السنة. (2015م). *تحريف العبادات عند الشيعة*. تاريخ الاطلاع: 12 أبريل
 2016م، الموقع: sunnah.net/forum/showthread.php?t=78631

الشحود، علي بن نايف. (1432هـ). *من مخازي الرافضة عبر التاريخ*. ط2. (د.م).
 (د.ن).

الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني. (1415هـ).
أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن. (د.ط). بيروت: دار الفكر للطباعة و
 النشر والتوزيع.

الشنقيطي، محمد الخضر بن سيد. (1415هـ). *كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا*
صحيح البخاري. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر. (د.ت). *الملل والنحل*. (د.ط). (د.م).
 مؤسسة الحلبي.

الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله. (1413هـ). *نيل الأوطار*. تحقيق:
 عصام الدين الصبابي. ط1. مصر: دار الحديث.

الشوكاني، محمد بن علي. (د.ت). *ولاية الله والطريق إليها*. تحقيق: إبراهيم هلال.
 (د.ط). مصر: دار الكتب الحديثة.

- الشيباني، أبو عمرو. (1422هـ). شرح المعوقات التسع. تحقيق: عبد المجيد همو. ط1. بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.
- شيبية الحمد، عبد القادر. (1394هـ). البهائية إحدى مطايا الاستعمار والصهيونية. ط7. المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- صالح، أسماء بنت رجب بن سالم. (1437هـ). عقيدة آل البيت بين أهل السنة والشريعة الإثنا عشرية في مسائل التوحيد (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية-غزة، فلسطين.
- ابن الصلاح، تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن. (1406هـ). معرفة أنواع علوم الحديث المشهور بمقدمة ابن الصلاح. تحقيق: نور الدين عتر. (د.ط.). سوريا: دار الفكر.
- صليبا، جميل. (1414هـ). المعجم الفلسفي (بالألفاظ العربية والفرنسية والإنكليزية واللاتينية). (د.ط.). بيروت: الشركة العالمية للكتاب.
- الصنعاني، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد. (1433هـ). التَّحْبِيرُ لإيضاح معاني التَّيسِير. تحقيق: محمّد صُبحي بن حسن حلاق أبو مصعب. ط1. الرياض: مكتبة الرشد.
- الصنعاني، محمد بن إسماعيل، الشوكاني، محمد بن علي بن محمد. (1424هـ). تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد ويليه شرح الصدور في تحريم رفع القبور. تحقيق: عبد المحسن بن حمد العباد البدر. ط1. الرياض: مطبعة سفير.
- صوفي، عبد القادر بن محمد عطا. (1422هـ). المفيد في مهمات التوحيد. ط1. (د. م). دار الاعلام.
- الطالبي، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم. (1423هـ). الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز. ط1. بيروت: المكتبة العنصرية.
- ظهير، إحسان إلهي. (1415هـ). الشيعة والنشيع. ط10. باكستان: دارة ترجمان السنة.
- ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد الطاهر. (1425هـ). مقاصد الشريعة الإسلامية. تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة. (د.ط.). قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر. (1984م). تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد. (د.ط). تونس: الدار التونسية للنشر.

ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله. (1387هـ). التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. تحقيق: مصطفى البكري. (د.ط). المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية.

عبد الحليم، جمعة فتحي. (د.ت). روايات الجامع الصحيح ونسخه "دراسة نظرية تطبيقية" ط1. مصر: دار الفلاح.

عبد اللطيف، عبد العزيز بن محمد بن علي. (1412هـ). دعاوي المناوئين لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب. ط1. السعودية: دار الوطن.

عبد اللطيف، عبد العزيز بن محمد بن علي. (1427هـ). نواقض الإيمان القولية والعملية. ط3. (د.م). مدار الوطن للنشر.

ابن عبد الهادي. محمد بن أحمد. (1424هـ). الصارم المؤكدي في الرد على السبكي. تحقيق: عقيل بن محمد بن زيد المقطري اليماني، وقدم له: مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله. ط1. بيروت: مؤسسة الريان.

ابن عبد الوهاب، عبد الرحمن بن حسن بن محمد. (1377هـ). فتح المجيد شرح كتاب التوحيد. تحقيق: محمد حامد الفقي. ط7. مصر: مطبعة السنة المحمدية.

ابن عبد الوهاب، محمد بن عبد الوهاب التميمي. (د.ت). كتاب التوحيد الذي هو حق الله على العبيد. تحقيق: عبد العزيز بن عبد الرحمن السعيد وغيره. (د.ط). الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود.

ابن عبد الوهاب، محمد بن عبد الوهاب بن سليمان. (د.ت). أصول الإيمان. تحقيق: إسماعيل الأنصاري وغيره. (د.ط). الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود.

ابن عبد الوهاب، محمد. (1417هـ). الدرر السننية في الأجوبة النجدية. تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن قاسم. ط6. (د.م). (د.ن).

ابن عبد الوهاب، سليمان بن عبد محمد. (1404هـ). التوضيح عن توحيد الخلاق في جواب أهل العراق وتذكرة أولي الألباب في طريقة الشيخ محمد بن عبد الوهاب. ط1. السعودية: دار طيبة.

- العبود، صالح بن عبد الله. (1424هـ). عقيدة محمد بن عبد الوهاب السلفية وأثرها في العالم الإسلامي. ط2. السعودية: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.
- ابن عثيمين، محمد بن صالح بن محمد. (1421هـ). شرح العقيدة الواسطية. ط6. السعودية: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع.
- ابن عثيمين، محمد بن صالح بن محمد. الشرح الممتع على زاد المستقنع. (1428هـ). ط1. (د.م). دار ابن الجوزي.
- ابن عثيمين، محمد بن محمد. (1424هـ). القول المفيد على كتاب التوحيد. ط2. السعودية: دار ابن الجوزي.
- ابن عدي، عبد الله الجرجاني. (د.ت). أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه في جامعه الصحيح. تحقيق: عامر حسن صبري. ط1. بيروت: دار البشائر الإسلامية.
- العراقي، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن. (د.ت). طرح التثريب في شرح التثريب. (د.ط). القاهرة: الطبعة المصرية القديمة.
- ابن عساكر، علي بن الحسن. (1415هـ). تاريخ دمشق. عمرو بن غرامة العمروي. (د.ط). (د.م). دار الفكر للطباعة والنشر.
- عسيري، أحمد بن علي الزالمي. (1431هـ). منهج الشيخ عبد الرزاق عفيفي وجهوده في تقرير العقيدة والرد على المخالفين (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - السعودية.
- العقل، ناصر بن عبد الكريم العلي. (د.ت). شرح كتاب قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة لابن تيمية. مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية.
- علي، جواد. (1422هـ). المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام. ط4. (د.م). دار الساقى.
- العمرى، عزيزة علي الأشول. (2012م). التناقضات العقيدية في مذهب الشيعة الإثنا عشرية (رسالة دكتوراة غير منشورة). جامعة أم القرى - السعودية.
- العمرى، محمد بن عبد الله. (د.ت). الكليني وتقريره عقيدة الشيعة الإمامية من خلال كتابه الكافي (رسالة ماجستير منشورة). جامعة أم القرى - السعودية.

ابن عيسى، أحمد بن إبراهيم بن حمد بن محمد بن حمد بن عبد الله. (1406هـ).
 توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم. تحقيق:
 زهير الشاويش. ط3. بيروت: المكتب الإسلامي.

العيني، محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي. (د.ت). عمدة القاري
 شرح صحيح البخاري. (د.ط). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الغامدي، أحمد بن سعد حمدان. (1431هـ). براءة آل البيت مما نسبته إليهم
 الروايات. ط1. (د.م). (د.ن).

الغامدي، أحمد بن عطية بن علي. (1423هـ). البيهقي وموقفه من الإلهيات (رسالة
 دكتوراة منشورة). ط2. جامعة الملك عبد العزيز-السعودية.

الغامدي، عيسى بن عبد الله. (1427هـ). حقيقة المثل الأعلى وآثاره. ط1. السعودية:
 دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع.

الغامدي، محمد بن عبد الله زربان. (1423هـ). حماية الرسول صلى الله عليه وسلم
 حمى التوحيد. ط1. السعودية: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية
 بالمدينة المنورة.

الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد. (1424هـ). الاقتصاد في الاعتقاد. تحقيق: عبد
 الله محمد الخليفي. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد. (د.ت). فضائح الباطنية، تحقيق: عبد الرحمن
 بدوي. (د.ط). الكويت: مؤسسة دار الكتب الثقافية.

الغصن، عبد الله بن صالح بن عبد العزيز. (1424هـ). دعاوى المناوئين لشيخ
 الإسلام ابن تيمية. ط1. السعودية: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع.

ابن فارس، أحمد القزويني. (1399هـ). معجم مقاييس اللغة. تحقيق: عبد السلام
 محمد هارون. (د.ط). (د.م). دار الفكر.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم. (د.ت). كتاب العين. تحقيق: مهدي
 المخزومي وإبراهيم السامرائي. (د.ط). (د.م). دار ومكتبة الهلال.

الفيه، محمد بن حسين بن سليمان. (1422هـ). الكشف المُبدي لتمويه أبي الحسن
 السبكي. تحقيق: صالح بن علي المحسن، أبو بكر بن سالم شهال. ط1.
 الرياض: دار الفضيلة.

الفهد، ناصر. (د.ت). *الأصول الشرعية في التوحيد والشرك*. موقع المكتبة العلمية. تاريخ الاطلاع: 12 أبريل 2016م، الموقع: <http://html33ilmiya.net/category/>.

الفوزان، صالح بن فوزان. (1423هـ). *إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد*. ط3. السعودية: مؤسسة الرسالة.

الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب. (د.ت). *القاموس المحيط*. تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة. ط8. بيروت: مؤسسة الرسالة.

القاري، علي بن سلطان محمد. (1014هـ). *مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح*. ط1. بيروت: دار الفكر.

ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. (1412هـ). *الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة*. تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر. ط1. (د.م). دار الراجعية.

القحطاني، عبد الرحمن بن القاسم. *حاشية كتاب التوحيد*. (1408هـ). ط3. (د.م). (د.ن).

القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن. (1393هـ). *شرح تنقيح الفصول*. تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد. ط1. (د.م). شركة الطباعة الفنية المتحدة.

القرطبي، شمس الدين محمد بن أحمد. (د.ت). *الجامع لأحكام القرآن، المعروف بتفسير القرطبي*. تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم اطفيش. ط2. القاهرة: دار الكتب المصرية.

القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي. (د.ت). *الإعلام بما في دين النصاري من الفساد والأوهام وإظهار محاسن الإسلام*. تحقيق: أحمد حجازي السقا. (د.ط). القاهرة: دار التراث العربي.

القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر. (د.ت). *المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم*. تحقيق: محي الدين ديب مستو، وأحمد محمد السيد، ويوسف علي بديوي، ومحمود إبراهيم بزال. (د.ط). بيروت: دار ابن كثير.

القرني، عبد الله بن محمد. *ضوابط التكفير عند أهل السنة والجماعة*. (د.ت). ط2. (د.م). (د.ن).

القزويني، محمد بن عبد الرحمن بن عمر. (د.ت). *الإيضاح في علوم البلاغة*. تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي. ط3. بيروت: دار الجيل.

القسطلاني، أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك. (1323هـ). إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري. ط7. مصر: المطبعة الكبرى الأميرية.

ابن القطان، علي بن محمد بن عبد الملك. (1418هـ). بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام. تحقيق: الحسين آية سعيد. ط1. الرياض: دار طيبة.

القفاري، ناصر بن عبد الله. (1407هـ). أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثنا عشرية (رسالة دكتوراة منشورة). جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية-السعودية.

القيرواني، عبد الله بن عبد الرحمن النفزي. (د.ت). مقدمة رسالة أبي زيد القيرواني. تحقيق: بكر بن عبد الله أبو زيد. ط1. الرياض: دار العاصمة.

القيسي، مكّي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني. (1429هـ). الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه. تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي. ط1. الشارقة: مجموعة بحوث الكتاب والسنة.

ابن القيم، محمد بن أبي أيوب بن سعد بن قيم الجوزية. (1394هـ). طريق الهجرتين وباب السعادتين. ط2. مصر: دار السلفية.

ابن القيم، محمد بن أبي أيوب بن سعد بن قيم الجوزية. (1416هـ). مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين. تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي. ط3. بيروت: دار الكتاب العربي.

القيم، ابن محمد بن أيوب بن سعد بن قيم الجوزية. (1398هـ). شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل. (د.ط). بيروت: دار المعرفة.

ابن القيم، محمد بن أيوب بن سعد بن قيم الجوزية. (1408هـ). الصواعق المرسلّة في الرد على الجهمية والمعطلّة. تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله. ط1. السعودية: دار العاصمة.

ابن القيم، محمد بن أيوب بن سعد بن قيم الجوزية. (1409هـ). عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين. ط3. بيروت: دار ابن كثير.

ابن القيم، محمد بن أيوب بن سعد بن قيم الجوزية. (1411هـ). إعلام الموقعين عن رب العالمين. تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

- ابن القيم، محمد بن أيوب بن سعد بن قيم الجوزية. (1418هـ). *الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي أو الداء والدواء*. ط1. المغرب: دار المعرفة.
- ابن القيم، محمد بن أيوب بن سعد بن قيم الجوزية. (د.ت). *بدائع الفوائد*. (د.ط). بيروت: دار الكتاب العربي.
- الكاساني، علاء الدين بن مسعود بن أحمد. (1406هـ). *بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع*. ط2. (د.م). دار الكتب العلمية.
- الكتاني، محمد عبد الحي بن عبد الكبير. (د.ت). *فهرس الفهارس والإثبات ومعجم المعاجم والمشيكات والمسلسلات*. تحقيق: إحسان عباس. ط2. بيروت: دار الغرب الإسلامي .
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر. (1420هـ). *تفسير القرآن العظيم*. تحقيق: سامي بن محمد سلامة. ط2. (د.م). دار طيبة للنشر والتوزيع.
- ابن كثير، إسماعيل بن عمرو بن كثير. (1408هـ). *البداية والنهاية*. تحقيق: علي شيري. ط1. (د.م). دار إحياء التراث العربي.
- الكرماني، شمس الدين محمد بن يوسف. (د.ت). *الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري*. ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- اللاكائي، هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي. *شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة*. (1423هـ). تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي. ط8. السعودية: دار طيبة.
- ابن ماكولا، علي بن هبة الله. (د.ت). *الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية .
- المباركفوري، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم. (د.ت). *تحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي*. (د.ط). بيروت: دار الكتب العلمية.
- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. (د.ت). *موسوعة المفاهيم الإسلامية العامة*. (د.ط). مصر. (د.ن).
- مجموعة من الباحثين بإشراف الشيخ علوي بن عبد القادر السقاف. (1433هـ). *الموسوعة العقدية- الدرر السنوية*. تاريخ الاطلاع: 24 أكتوبر 2016م، الموقع: .
<http://shamela.ws/index.php/book>
- المروزي، محمد بن نصر بن الحجاج. (1406هـ). *تعظيم قدر الصلاة*. تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفيرواني. ط1. السعودية: مكتبة الدار.

- ابن مفلح، ابراهيم بن محمد. (د.ت). المقصد الأرشدي في ذكر أصحاب الإمام أحمد. تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. ط1. الرياض: مكتبة الرشيد.
- المقريزي، أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي. تجريد التوحيد. (1409هـ). تحقيق: طه محمد الزيني. (د.ط). السعودية: الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
- ابن الملقن، سراج الدين عمر بن علي بن أحمد. (1429هـ). التوضيح لشرح الجامع الصحيح. تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث. ط1. دمشق: دار النوادر.
- ابن منده، محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى. (1406هـ). الإيمان. تحقيق: علي بن محمد بن ناصر الفقيهي. ط2. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ابن منده، محمد بن إسحاق. (1412هـ). أسامي مشايخ الإمام البخاري. تحقيق: نظر محمد الفاريابي. ط1. (د.م). مكتبة الكوثر.
- ابن منظور، محمد بن مكرم. لسان العرب. ط3. بيروت: دار صادر.
- مؤسسة آل البيت. (1987هـ). الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط (فهارس آل البيت). (د.ط). مآب: مؤسسة آل البيت.
- ابن الموصلي، محمد بن محمد بن عبد الكريم. (1422هـ). مختصر الصواعق المرسلّة على الجهمية والمعطلّة. تحقيق: سيد إبراهيم. ط1. مصر: دار الحديث.
- موقع شبكة الألوكة. (2012م). تعريف الأسماء الحسنى والفرق بين الاسم والوصف والفعل. تاريخ الاطلاع: 10 مارس 2016م، الموقع: <http://www.alukah.net/sharia/28952/0>
- موقع فيصل نور. (2013م). شبهات الشيعة والرد عليها. تاريخ الاطلاع: 10 مارس 2016م، الموقع: www.fnoor.com/main/articles.aspx?article_no=11593
- موقع فيصل نور. (2013م). موقف الشيعة من بعض العبادات. تاريخ الاطلاع: 15 يونيو 2016م، الموقع: www.fnoor.com/main/articles.aspx?article_no=11593
- ابن ناصر الدين، محمد بن عبد الله. (1413هـ). تحفة الإخباري بترجمة البخاري. تحقيق: محمد بن ناصر العجمي. ط1. (د.م).

- ابن ناصر الدين، محمد بن عبد الله. (د.ت). توضيح ضبط المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم. تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الندوة العالمية للشباب الإسلامي. (1420هـ). الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة. إشراف: مانع بن حماد الجهني. ط4.
- النعيمي، محمود بن أحمد. (د.ت). تيسير مصطلح الحديث. ط10. (د.م). مكتبة المعارف.
- نور، خالد بن عبد اللطيف بن محمد. (1416هـ). منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله تعالى (رسالة ماجستير منشورة). ط1. الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، السعودية.
- النورسي، بديع الزمان سعيد. (1988م). حقيقة التوحيد أو التوحيد الحقيقي. ط2. دار سوزلر للطباعة والنشر.
- النووي، محيي الدين يحيى بن شرف. (د.ت). تهذيب الأسماء واللغات. (د.ت). بيروت: دار الكتب العلمية.
- النووي، يحيى بن شرف. (د.ت). دقائق المنهاج. تحقيق: إياد أحمد الغوج. (د.ط). بيروت: دار ابن حزم.
- النيسابوري، مسلم بن الحجاج. (د.ت). المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. (د.ط). بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- الهروي. محمد بن أحمد بن الأزهرى. (2001م). تهذيب اللغة. تحقيق: محمد عوض مرعب. ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- الهيثمي، أحمد بن محمد بن علي بن حجر. (1428هـ). الإعلام بقواطع الإسلام من قول أو فعل أو نية أو تعليق مكف. تحقيق: محمد عواد العواد. ط1. سوريا: دار التقوى.
- ابن الوزير، محمد بن إبراهيم بن علي اليمني. (1987م). إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد. ط2. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الوئوي، محمد بن علي بن آدم بن موسى الإثيوبي. (1416هـ). نخيرة العقبي في شرح المجتبى. ط1. (د.م). دار المعراج الدولية للنشر.

ثانياً: مصادر المعتزلة:

الزمخشري، محمود بن عمرو بن أحمد. (1407هـ). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. ط3. بيروت: دار الكتاب العربي.

عبد الجبار، عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار. (1382هـ). المغني في أبواب التوحيد والعدل. تحقيق: أحمد فؤاد الأهواني. ط1. مصر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي.

عبد الجبار، عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار. (1416هـ). شرح الأصول الخمسة. تحقيق: عبد الكريم عثمان. ط3. القاهرة: مكتبة وهبة.

عبد الجبار، عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار. (1972م). المنية والأمل. تحقيق: سامي النشار، وعصام الدين محمد. (د.ط.). الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.

عبد الجبار، عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار. (د.ت.). تنزيه القرآن عن المطاعن. (د.ط.). (د.م.). دار النهضة الحديثة.

ثالثاً: مصادر الشيعة:

- ابن أبي الحديد. (د.ت). شرح نهج البلاغة. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط2. (د.م). دار إحياء الكتب العربية.
- الأتاكي، يوسف بن تغري بردي. (د.ت). النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة. (د.ط). القاهرة: وزارة الثقافة والإرشاد القومي.
- الأربلي، علي بن عيسى. كشف الغمة في معرفة الأئمة. (1405هـ). ط2. بيروت: دار الأضواء.
- الأردبيلي، محمد بن علي. (د.ت). جامع الرواة وإزالة الإشتباهات عن الطرق والإسناد. ط1. إيران: مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي.
- أشوب، ابن شهر. (د.ت). معالم العلماء. (د.ط). قم. (د.ن).
- الأصفهاني، عبد الله أفندي. (د.ت). رياض العلماء وحياض الفضلاء. تحقيق: أحمد الحسيني. ط1. (د.م). مطبعة الخيام.
- الأمير، عبد الجليل علي. (1433هـ). شرح أصول العقائد. تحقيق: عبد الله الإحقاقي. ط1. بيروت: دار الوعي الإسلامي.
- الأميني، عبد الحسين أحمد. الغدير في الكتاب والسنة والأدب. (1397هـ). ط4. بيروت: دار الكتاب العربي.
- ابن بابويه القمي، علي بن الحسين. الإمامة والتبصرة من الحيرة. (1404هـ). تحقيق: مدرسة الإمام المهدي. ط1. قم: مدرسة الإمام المهدي.
- ابن بابويه القمي، علي بن الحسين. الفقه المنسوب للإمام الرضا. (1406هـ). تحقيق: مؤسسة آل البيت. ط1. (د.م). المؤتمر العالمي للإمام الرضا عليه السلام.
- بحر العلوم، محمد مهدي. (د.ت). رجال السيد بحر العلوم المعروف ب"الفوائد الرجالية". تحقيق: محمد صادق بحر العلوم، وحسين بحر العلوم، ط1. (د.م). مكتبة الصادق.
- بحر العلوم، محمد علي. (1427هـ). الإمامة الإلهية. تحقيق: تقرير بحث الشيخ محمد السند لسيد محمد علي بحر العلوم. ط1. قم: منشورات الإجتهد.
- البحراني، هاشم. (1427هـ). البرهان في تفسير القرآن. تحقيق: مجموعة من المحققين. ط2. بيروت: مؤسسة الأعلمي.

- البحراني، يوسف بن أحمد. (د.ت). *لؤلؤة البحرين في الإجازات وتراجم رجال الحديث*. تحقيق: محمد صادق بحر العلوم، ط1. البحرين: مكتبة فخرأوي .
- البحراني، يوسف. *الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة*. (د.ت). (د.ط). قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين.
- ابن البراج، عبد العزيز الطرابلسي. (1411هـ). *جواهر الفقه*. تحقيق: إبراهيم بهادري. ط1. قم: مؤسسة النشر الإسلامي.
- البروجردي، حسين. (1416هـ). *تفسير الصراط المستقيم*. (د.ط). قم: مؤسسة أنصاريان.
- البروجردي، حسين. (د.ت). *جامع أحاديث الشيعة*. (د.ط). قم: المطبعة العلمية.
- البروجردي، علي أصغر الجابلي. (د.ت). *طرائف المقال في معرفة طبقات الرجال*. تحقيق: السيد مهدي الرجائي. ط1. إيران: كتبة آية الله العظمى المرعشي .
- البصري، أحمد بن عبد الرضا البصري. (1422هـ). *فائق المقال في الحديث والرجال*. تحقيق: غلام حسين قيصريه. ط1. قم: دار الحديث.
- ابن تغري، يوسف. (د.ت). *النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة*. (د.ط). القاهرة: وزارة الثقافة والارشاد القومي.
- الجزائري، نعمة الله الجزائري. (1417هـ). *نور البراهين أو أنيس الوحيد في شرح التوحيد*. تحقيق: مهدي الرجائي. ط1. قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين.
- الجزائري، نعمة الله. (1431هـ). *الأنوار النعمانية*. تحقيق: محمد علي الطباطبائي. ط1. بيروت: مؤسسة الأعلمي.
- الجلالي، محمد رضا. (1420هـ). *المنهج الرجالي والعمل الرائد في الموسوعة الرجالية لسيد البروجردي*. ط1. قم: مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي.
- الجواهري، محمد حسن. (1365هـ). *جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام*. (1365هـ). تحقيق: عباس القوجاني. ط2. طهران: دار الكتب الإسلامية.
- الحائري، عبد الرسول. (1435هـ). *أحكام الشريعة*. ط11. (د.م). (د.ن).
- الحائري، كاظم الحسيني. (1432هـ). *أصول الدين*. ط4. قم: مكتبة آية الله العظمى السيد الحائري.

- حجازي، سيد مهدي. (1419هـ). *درر الأخبار من بحار الأنوار*. ط1. (د.م). دفتر مطالعات تاريخ ومعارف إسلامي.
- الحر العاملي، محمد بن الحسن. (1414هـ). *وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة*. (ط2). قم: مؤسسة آل البيت عليهم السلام.
- الحر العاملي، محمد بن الحسن. (1418هـ). *الفصول المهمة في أصول الأئمة*. (1418هـ). تحقيق: محمد بن محمد الحسين القائيني. ط1. قم: مؤسسة معارف إسلامي.
- الحسيني، هاشم معروف. (د.ت). *دراسات في الحديث والمحدثين*. ط2. بيروت: دار المعارف.
- الجلبي، تقى بن نجم. *تقريب المعارف*. (1417هـ). تحقيق: فارس تبريزيان (الحسون). (د.ط). (د.م). (د.ن).
- الجلي، ابن المطهر. (1417هـ). *كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد*. تحقيق: حسن زاده الأملي. ط7. قم: مؤسسة النشر الإسلامي.
- الجلي، الحسن بن يوسف بن المطهر. *تذكرة الفقهاء*. (1414هـ). تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام - قم. ط1.
- الجلي، نجم الدين أبي القاسم جعفر بن الحسن. *المعتبر*. (1364هـ). تحقيق: ناصر مكارم شيرازي. (د.ط). قم: مؤسسة سيد الشهداء.
- الحميري، محمد بن عبد المنعم. (1984م). *الروض المعطار في خبر الأقطار*. تحقيق: إحسان عباس. ط2. بيروت: مكتبة لبنان.
- الحويزي، عبد علي بن جمعة. *تفسير نور الثقلين*. تحقيق: هاشم الرسولي المحلاتي. (1412هـ). ط4. قم: مؤسسة إسماعيليان للطباعة.
- الخاصجوي، ملا محمد إسماعيل، *الرسائل الفقهية*. (1411هـ). تحقيق: مهدي الرجائي. ط1. قم: دار الكتب الاسلامي.
- الخرساني، محمد تقى النقوي. *مفتاح السعادة في شرح نهج البلاغة*. (د.ت). (د.ط). طهران: مكتبة المصطفوي.
- الخرساني، وحيد. *منهاج الصالحين*. (د.ت). (د.ط). (د.م). (د.ن).
- الخميني، روح الله الموسوي. (1389هـ). *الحكومة الإسلامية*. ط3. (د.م). (د.ن).

الخميني، روح الله الموسوي. *تحرير الوسيلة*. (1418هـ). تحقيق: مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني. ط1. (د. م).

الخميني، روح الله. (1431هـ). *الأربعون حديثاً*. تعريب: محمد الغروي. ط1. لبنان: دار زين العابدين.

الخميني، مصباح الهداية إلى الخلافة والولاية. (د. ت). ط6. طهران: مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني.

الخواجائي، محمد إسماعيل بن الحسين. *جامع الشتات*. (1418هـ) تحقيق: مهدي الرجائي. ط1. (د. م). (د. ن).

الخوانساري، محمد باقر الموسوي. (د. ت). *روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات*. ط1. بيروت. (د. ن).

الخوانساري، أبو القاسم الموسوي. (د. ت). *معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة*. ط5. (د. م). (د. ن).

الخوانساري، حبيب الله الهاشمي. *منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة*. (د. ت). تحقيق: سيد إبراهيم الميانجي. ط4. إيران: دار الهجرة.

الخوانساري، علي أكبر بن هاشم. *منهاج الصالحين*. (1410هـ). (ط28). قم. السيد الخوئي.

ابن داود، تقي الدين الحسن بن علي. (د. ت). *الرجال*. تحقيق: محمد صادق آل بحر العلوم. (د. ط). النجف: المطبعة الحيدرية.

دشتي، عبد الله. *الخلل الوهابي في فهم التوحيد*. شبكة الشيعة العالمية (shiaweb.org/books/khalal_alwahabia/index.html).

الرواندي، سعيد بن وهبة الله. *منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة*. (1406هـ). تحقيق: عبد اللطيف الكوكهمري. (د. ط). قم: مكتبة آية الله المرعشي العامة.

الرواندي، قطب الدين. *الخراج والخراج*. (1409هـ). تحقيق: مؤسسة الإمام المهدي. ط1. قم: مؤسسة الإمام المهدي.

الريشهري، محمد. (1425هـ). *موسوعة العقائد الإسلامية*. تحقيق: مركز بحوث دار الحديث. ط1. قم: دار الحديث.

الريشهري، محمد. (د. ت). *ميزان الحكمة*. تحقيق: دار الحديث. ط1. قم. (د. ن).

- الزراري، أبو غالب. (1399هـ). رسالة في آل أعين. تحقيق: محمد علي الموسوي
الموحد الأبطحي الأصفهاني. (د.ط.). (د.م). مطبعة رباني.
- السبحاني، جعفر. (1347هـ). الإلهيات على هدى الكتاب والسنة والعقل، محاضرات
لجعفر السبحاني بقلم: محمد مكي العاملي. ط7. قم: مؤسسة الإمام الصادق.
- السبحاني، جعفر. (1409هـ). الإلهيات على هدى الكتاب والسنة والعقل. . ط1.
بيروت: الدار الإسلامية.
- السبحاني، جعفر. (1419هـ). العقيدة الإسلامية على ضوء مدرسة أهل البيت.
تحقيق: جعفر الهادي. ط1. قم: مؤسسة الإمام الصادق.
- السبحاني، جعفر. (1419هـ). رسائل ومقالات. ط1. قم: مؤسسة الإمام الصادق.
- السبحاني، جعفر. (1431هـ). مفاهيم القرآن. ط1. بيروت: مؤسسة التاريخ العربي.
- السبحاني، جعفر. (د.ت.). الفقه الإسلامي منابعه وأدواره، ط1. (د.م). مؤسسة
الإيمان الصادق.
- السبحاني، جعفر. بحوث قرآنية في التوحيد والشرك. (د.ت.). (د.ط.). (د.م). (د.
ن).
- السبحاني، جعفر. لب الأثر في الجبر والقدر. (1418هـ). ط1. قم: اعتماد.
- السبزواري، عبد الأعلى الموسوي. مهذب الأحكام في بيان الحلال والحرام.
(1413هـ). ط4. (د.م). مكتبة السبزواري.
- السبزواري، محمد بن محمد. جامع الأخبار أو معارج اليقين في أصول الدين.
(1413هـ). تحقيق: علاء آل جعفر. ط1. (د.م). مؤسسة آل البيت.
- السبزواري، محمد بن محمد. جامع الأخبار أو معارج اليقين في أصول الدين.
(1413هـ). تحقيق: علاء آل جعفر. ط1. قم: مؤسسة آل البيت.
- السبزواري، محمد بن محمد. ذخيرة المعاد. (د.ط.). (د.م). مؤسسة آل البيت لإحياء
التراث.
- السمعاني، عبد الكريم بن محمد. (1408هـ). الأنساب. تحقيق: عبد الله عمر
البارودي. ط1. بيروت: دار الجنان للطباعة والنشر والتوزيع.
- ابن شاذان، محمد بن أحمد. مائة منقبة من مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب
والأئمة من ولده عليهم السلام. (1407هـ). تحقيق: مدرسة الإمام المهدي
بالحوزة العلمية. ط1. قم: مدرسة الإمام المهدي بالحوزة.

الشاهرودي، علي النمازي. (1418هـ). *مستدرك سفينة البحار*. تحقيق: حسن بن علي. (د.ط.). (د.م.). (د.ن.).

الشاهرودي، علي النمازي. (د.ت.). *مستدركات علم رجال الحديث*. ط1. أصفهان: مطبعة شفق.

شريعتي، علي. *التشيع العلوي والتشيع الصفوي*. (1428هـ). ط2. بيروت: دار الأمير.

ابن شعبة الحراني، الحسن بن علي. *تحف العقول عن آل الرسول صلى الله عليهم*. (1363). تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري. ط2. قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين.

الشهرستاني، علي. *منع تدوين الحديث*. (1420هـ). ط1. قم: مركز الأبحاث العقائدية.

الشيرازي، ناصر مكارم. *الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل*. (د.ت.). (د.ط.). (د.م.). (د.ن.).

الصدر، حسن. (د.ت.). *نهاية الدراية في شرح الرسالة الموسومة بالوجيزة للبهائي*. تحقيق: ماجد الغرباوي. (د.ط.). قم: نشر المشعر.

الصدوق، محمد بن علي القمي. (1414هـ). *الاعتقادات في دين الإمامية*. تحقيق: عصام العبد السيد. ط2. بيروت: دار المفيد.

الصدوق، محمد بن علي القمي. (1417هـ). *الأمالي*. تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية. ط1. قم: مركز الطباعة والنشر في مؤسسة البعثة.

الصدوق، محمد بن علي القمي. (1418هـ). *الهداية*. تحقيق: مؤسسة الإمام الهادي. ط1. قم: مؤسسة الإمام الهادي.

الصدوق، محمد بن علي القمي. (د.ت.). *الأمالي*. تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية- مؤسسة البعثة. ط1. قم: مؤسسة البعثة.

الصدوق، محمد بن علي القمي. (د.ت.). *عيون أخبار الرضى*. ط1. بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.

الصدوق، محمد بن علي القمي. *من لا يحضره الفقيه*. (د.ت.). تحقيق: علي أكبر الغفاري. ط2. قم: جماعة المدرسين في الحوزة العلمية.

- الصدوق، محمد علي القمي. *التوحيد*. (د.ت). تحقيق: هاشم الحسيني الطهراني. (د.ط). قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين.
- الصفار، فاضل. (1434هـ). *مبادئ وأصول المعارف دراسة منهجية مقارنة*. تحقيق: أمين فهد الحلي. (د.ط). كربلاء. (د.ن).
- الصفدي. (1420هـ). *الوافي بالوفيات*. حقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى. (د.ط). بيروت: دار إحياء التراث.
- ابن طاوس، علي بن موسى. (0731هـ). *كشف المحجة لثمرة المهجة*. (د.ط). النجف: المطبعة الحيدرية.
- الطباطبائي، محمد بن حسين. (د.ت). *تفسير الميزان*. (د.ط). قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين.
- الطباطبائي، محمد سعيد. (1427هـ). *أصول العقيدة*. ط1. (د.م). دار الهلال.
- الطبرسي، أحمد بن علي. *الاحتجاج*. (1386هـ). (د.ط). النجف: دار النعمان.
- الطبرسي، الفضل بن الحسن. (د.ت). *تفسير مجمع البيان*. تحقيق: لجنة من العلماء والمحققين. ط1. 1415هـ. بيروت: مؤسسة الأعلمي الفيصلي.
- الطبرسي، حسين النوري. (1408هـ). *مستدرك الوسائل*. تحقيق: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث. ط1. بيروت: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث.
- الطبرسي، حسين النوري. (1415هـ). *النجم الثاقب*. تحقيق: ياسين الموسوي. ط1. قم: أنوار الهدى.
- الطريحي، فخر الدين. (د.ت). *جامع المقال فيما يتعلق بأحوال الحديث الرجال*. تحقيق: كاظم الطريحي. ط1. بيروت: مؤسسة التاريخ العربي.
- الطهراني، أغا بزرك. (د.ت). *الذريعة إلى تصانيف الشيعة*. ط3. بيروت: دار الأضواء.
- الطهراني، أغا بزرك. (د.ت). *طبقات أعلام الشيعة*. ط1. دار إحياء التراث العربي.
- الطوسي، محمد بن الحسن. (1407هـ). *الخلافة*. (د.ط). قم: مؤسسة النشر الإسلامي.
- الطوسي، محمد بن الحسن. (د.ت). *اختيار معرفة الرجال*، المعروف برجال الكشي. تحقيق: مهدي الرجائي. (د.ط). قم: مؤسسة آل البيت.

- الطوسي، محمد بن الحسن. (د.ت). الفهرست. تحقيق: جواد القيومي. ط1. (د.م).
مؤسسة نشر الفقاهة.
- الطوسي، محمد بن الحسن. الاستبصار فيما اختلف من الاخبار. (د.ت). تحقيق:
حسن الموسوي الخراسان. (د.ط). طهران: دار الكتب الاسلامية.
- الطوسي، محمد بن الحسن. التبيان في تفسير القرآن. (1209هـ). تحقيق: أحمد
حبيب قصير العاملي. (ط1). (د.م). مكتب الاعلام الاسلامي.
- الطوسي، محمد بن الحسن. تهذيب الأحكام في شرح المقنعة للشيخ المفيد رضوان الله
عليه. (د.ت). تحقيق: حسن الموسوي الخراسان. طهران: دار الكتب
الإسلامية.
- عاشور، علي. (د.ت). الولاية التكوينية لآل محمد عليه السلام. (د.ط). (د.م). (د.
ن).
- العاملي. (1421هـ). الانتصار. ط1. لبنان: دار السيرة.
- العاملي، أمين ترمس. (د.ت). ثلاثيات الكليني. ط1. (د.م). مؤسسة دار الحديث
الثقافية .
- العاملي، حسن بن زين الدين. (1416هـ). معالم الدين وملاذ المجتهدين. ط12.
(د.م). مؤسسة النشر الإسلامي.
- العاملي، زين الدين بن علي. (1421هـ). رسائل الشهيد الثاني. (1421هـ). تحقيق:
مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية. (ط1). قم: مركز النشر التابع لمكتب
الإعلام الإسلامي.
- العاملي، علي الكوراني. الوهابية والتوحيد. (1419هـ). ط2. بيروت: دار السيرة.
- العاملي، محمد بن جمال الدين مكي. (1386هـ). الروضة البهية في شرح اللمعة
الدمشقية. تحقيق: السيد محمد كلانتر. ط2. (د.م). (د.م). منشورات جامعة
النجف الدينية.
- العاملي، محمد بن مكي. (1417هـ). الدروس الشرعية في فقه الإمامية. تحقيق:
مؤسسة النشر الإسلامي. ط2. قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة
المدرسين.
- العراقي، آقا مجتبي. (1421هـ). أهمية الحديث عند الشيعة. ط1. (د.م). مؤسسة
النشر الإسلامي.

- العسكري، مرتضى. (د.ت). معالم المدرستين بحوث المدرستين في الصحابة والإمامة. (د.ط). بيروت: مؤسسة النعمان.
- عصفور، محسن. القراءات القرآنية في كتاب العين. موقع السراج، (www.alseraj.net/maktaba/kotob/quran/kerat/books/kotob).
- علم الهدى، محمد باقر. (1435هـ). معرفة الله تعالى دراسة تحليلية في المعرفة العقلية والمعرفة الفطرية والفرق بينهما. تحقيق: علي الرضوي. ط1. قم: دار الولاية للنشر.
- العميدي، ثامر هاشم حبيب. (1372هـ). الشيخ الكليني البغدادي وكتابه الكافي. ط1. قم: مكتب الإعلام الإسلامي.
- العميدي، ثامر هاشم حبيب. (1415هـ). دفاع عن الكافي-دراسة نقدية مقارنة لأهم الطعون والشبهات المثارة حول كتاب الكافي للشيخ الكليني. ط1. (د.م). مركز الغدير للدراسات الإسلامية.
- العياشي، محمد بن مسعود. (د.ت). تفسير العياشي. تحقيق: هاشم المحلاتي. (د.ط). طهران: المكتبة العلمية الإسلامية.
- ابن الغضائري، أحمد بن الحسين. (د.ت). الرجال. تحقيق: محمد رضا الحسيني. ط1. (د.م). دار الحديث.
- الغفار، عبد الرسول عبد الحسن. (د.ت). الكليني والكافي. ط1. قم: مؤسسة النشر الإسلامي.
- فتح الله، أحمد. (1415هـ). معجم ألفاظ الفقه الجعفري. ط1. الدمام: مطابع المدوخل.
- الفياض، محمد إسحاق. محاضرات في أصول الفقه (تقرير بحث السيد الخوئي). (1419هـ). ط1. قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين.
- القبانجي، حسن. (1421هـ). مسند الإمام علي عليه السلام. تحقيق: طاهر السلامي. ط1. بيروت: مؤسسة الأعلمي.
- القرشي، باقر شريف. حياة الإمام الحسين بن علي عليهما السلام. (1398هـ). ط1. النجف: مطبعة الآداب.
- القمي، عباس. (د.ت). الكنى والألقاب. (د.ط). طهران: مكتبة الصدر.

- القمي، عباس. الأنوار البهية في تواريخ الحجج الإلهية. (1417هـ). تحقيق ونشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين - قم. ط1.
- القمي، محمد المؤمن. (1428هـ). الولاية الإلهية الإسلامية. ط2. قم: مؤسسة النشر الإسلامي.
- ابن قولويه، جعفر بن محمد. (د.ت). كامل الزيارات. تحقيق: جواد القيومي، ولجنة تحقيق. ط1. مؤسسة نشر الفقاهاة.
- الكاشاني، محسن. (1406هـ). الوافي. تحقيق: ضياء الدين الحسيني الأصفهاني. ط1. أصفهان: مكتبة الإمام أمير المؤمنين علي رضي الله عنه.
- الكاشاني، محسن. (1416هـ). تفسير الصافي. تحقيق: حسين الأعلمي. ط2. طهران: مكتبة الصدر.
- كاشف الغطاء، جعفر. (1422هـ). كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة الغراء. تحقيق: عباس التبريزيان، محمد رضا الذاكري، وعبد الحلیم الحلبي. ط1. (د.م). مكتب الإعلام الإسلامي.
- كاشف الغطاء، علي. (1381هـ). النور الساطع في الفقه النافع. (د.ط.). (د.م). مطبعة الآداب.
- كاشف الغطاء، علي. (1381هـ). نور الساطع في الفقه النافع. (د.ط.). (د.م). مطبعة الآداب.
- كاشف الغطاء، محمد حسين. (د.ت). أصل الشيعة وأصولها. تحقيق: علاء آل جعفر، ط1. (د.م). مؤسسة الإمام علي رضي الله عنه.
- كحالة، عمر رضا. (د.ت). معجم المؤلفين. (د.ط.). بيروت: مكتبة المثنى.
- الكليني، محمد بن يعقوب. (1363هـ). الكافي. تحقيق: علي أكبر غفاري. ط3. طهران: دار الكتب الإسلامية.
- الكليني، محمد بن يعقوب. (د.ت). الكافي. تحقيق: مجموعة من المحققين، باشراف: محمد حسين الدرايتي، ط3. قم: دار الحديث.
- الكوراني، علي. (1411هـ). معجم أحاديث الإمام المهدي. ط1. قم: مؤسسة المعارف الإسلامية.
- الكوراني، علي. (1419هـ). الوهابية والتوحيد. ط2. بيروت: دار السيرة.

اللاهيجي، عبد الرزاق. (د.ت). *شوارق الإلهام في علم الكلام*. تحقيق: أكبر أسد علي زاده. ط3. قم: مؤسسة الإمام الصادق.

اللجنة الدائمة في مؤسسة الإمام الصادق رحمه الله. (1418هـ). *موسوعة طبقات الفقهاء*. ط1. قم: مؤسسة الإمام الصادق رحمه الله.

المازندراني، محمد صالح. (د.ت). *شرح أصول الكافي*. تحقيق: علي عاشور. ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

المجلسي الأول، محمد تقي بن مقصود علي. (د.ت). *روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه*. تحقيق: علي بناه الإشتهاردي، وحسين الموسوي الكرمانى، (د.ط.). (د.م.). مؤسسة حسين محمد ابالحاج للثقافة الإسلامية .

المجلسي، محمد باقر. (1415هـ). *الوجيزة في علم الرجال*. تحقيق: عبد الله السبزالي الحاج. (د.ط.). بيروت: مؤسسة الأعلمي.

المجلسي، محمد باقر. (د.ت). *مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول*. تحقيق: مرتضى العسكري. ط2. (د.م.). دار الكتب الإسلامية .

المجلسي، محمد باقر. *بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار*. ط2. بيروت: مؤسسة الوفاء.

المجلسي، محمد باقر. *ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الاخبار*. (406هـ). تحقيق: مهدي الرجائي. (د.ط.). قم: مكتبة آية الله المرعشي.

المحمودي، محمد باقر. (د.ت). *نهج السعادة في مستدرک نهج البلاغة*. (د.ط.). بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.

مرتضى العسكري. (1410هـ). *معالم المدرستين*. (د.ط.). بيروت: مؤسسة النعمان.

المرتضى، الشريف. (1415هـ). *الانتصار*. تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي. (د.ط.). قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين.

ابن المطهر الحلي، الحسن بن يوسف. (1414هـ). *نهج الحق وكشف الصدق*. تحقيق: عبد الله الحسني الأرموي. ط4. قم: دار الهجرة.

ابن المطهر الحلي، الحسن بن يوسف. (1426هـ). *تسليك النفس إلى حظائر القدس*. تحقيق: فاطمة رضاني. ط1. قم: مؤسسة الإمام الصادق.

ابن المطهر الحلي، الحسن بن يوسف. (د.ت). *خلاصة الأقوال في معرفة الرجال*. تحقيق: جواد القيومي. (د.م.). مؤسسة نشر الفقاهة.

المظفر، عبد الله. (1432هـ). الشافي في شرح أصول الكافي. ط1. بيروت: التاريخ العربي.

المظفر، محمد رضا. (د.ت). عقائد الإمامية. (د. ط). قم: انتشارات أنصاريان.
مغنية، محمد جواد. (1427هـ). في ظلال نهج البلاغة. (ط1). (د. م). انتشارات كلمة الحق.

المفيد، محمد بن محمد. (1414هـ). الأمالي. تحقيق: حسين الأستاذ ولي، وعلي أكبر الغفاري. ط2. بيروت: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع.
المفيد، محمد بن محمد. (د.ت). النكت الاعتقادية. ط2. بيروت: دار المفيد.
المفيد، محمد بن محمد. (د.ت). أوائل المقالات. ط2. بيروت: دار المفيد.
المفيد، محمد بن محمد. (د.ت). تصحيح إعتقادات الإمامية. تحقيق: حسين دركاهي. ط2. بيروت: دار المفيد.

الملكي، محمد باقر. (1415). توحيد الإمامية. تحقيق: أحمد البياباني الاسكوثي، وعلي الملكي الميانجي. ط1. (د.م). مؤسسة الطباعة والنشر.

النائيني، رفيع الدين محمد بن حيدر. (1328هـ). الحاشية على شرح أصول الكافي. تحقيق: محمد حسين الدرايتي. ط3. قم: دار الحديث.

النجاشي، أحمد بن علي. (د.ت). فهرست أسماء مصنفي الشيعة المعروف ب"رجال النجاشي". تحقيق: موسى الشبيري الزنجاني، (د.ط). قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين.

نجف، محمد أمين. (1430هـ). علماء في رضوان الله. ط2. (د.م). انتشارات الإمام الصادق.

ابن النديم، الفهرست. (د.ت). (د.ط). بيروت: دار المعرفة.
النراقي، أحمد. (1417هـ). عوائد الأيام. تحقيق: مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية. ط1. (د.م). مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي.

النراقي، ملا محمد مهدي. (د.ت). شرح الإلهيات من كتاب الشفاء. تحقيق: حامد ناجي أصفهاني. (د. ط). قم: محققان نراقي.

ابن النعماني، أبي زينب. (1422هـ). الغيبة. تحقيق: فارس حسون كريم. ط1. قم: أنوار الهدى.

فهرس الآيات القرآنية

م.	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة الفاتحة			
1.	﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾	5	253-246
سورة البقرة			
2.	﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾	127	ث
3.	﴿بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا	117	95
4.	﴿عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾	20	107
5.	﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ	255	140-125
6.	قَالَ يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ قَالَ	33	127
7.	﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَىٰ الْكِتَابَ وَقَفَّيْنَا مِنْ بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ	87	129
8.	﴿قَالَ أَنَا أَحْيِي وَأُمِيتُ﴾	258	134
9.	﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ	186	147
10.	﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾	30	175
11.	﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ	164	188
12.	يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ	22-21	-204-199 255
13.	﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾	22	204
14.	﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ﴾ [1]	260	207
15.	﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتَهُمْ	6	0
16.	﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾	233	224

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية	م.
244	173	﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ ﴾	17.
245	164	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْطُلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ ﴾	18.
259	136	﴿ قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا ﴾	19.
0	238	﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ﴾	20.
سورة ال عمران			
55	26	﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ ﴾	21.
135-56	128	﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ ﴾	22.
56	154	﴿ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ ﴾	23.
65	181	﴿ إِنَّ اللَّهَ فَكِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ ﴾	24.
96	156	﴿ وَاللَّهُ يُحْيِي وَيُمِيتُ ﴾	25.
126	59	﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ ﴾	26.
146	33	﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ ﴾	27.
206-174	190	﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾	28.
322	32	﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ ﴾	29.
223	31	﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي ﴾	30.
سورة النساء			
100	115	﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ﴾	31.
109	171	﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي ﴾	32.
206	171	﴿ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى ﴾	33.

م.	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
34.	﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾	82	151
35.	﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾	59	153
36.	﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾	65	153
37.	﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ﴾	59	154
38.	﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ﴾	165	196
39.	﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٍ وَاللَّهُ أَرَكْسَهُمْ﴾	88	222
40.	﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ﴾	80	294
41.	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾	59	300
42.	﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْفُوتًا﴾	103	301
سورة المائدة			
43.	﴿وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنْ﴾	41	95
44.	﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾	117	146
45.	﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾	3	154
46.	﴿[، إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾	1	195
47.	﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ﴾	5	254
48.	﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾	67	306
49.	﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ﴾	55	319
50.	﴿الْيَوْمَ بَيَّسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ﴾	3	327

م.	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة الانعام			
51.	﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا﴾	65	60
52.	﴿وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾	125	96
53.	﴿ذَلِكَ هُدَىٰ اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾	88	102
54.	﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً﴾	61-62	129
55.	﴿أَلَا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ﴾	62	136
56.	﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ﴾	165	142
57.	﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ﴾	73	205
58.	﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا فَقَالُوا﴾	136	211
سورة الأعراف			
59.	﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾	54	57
60.	﴿إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ﴾	128	139
61.	يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ	65	172
62.	﴿وَالِإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾	65	173
63.	﴿كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَٰئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾	197	211
64.	﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾	180	256
65.	﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾	156	256

م.	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
.66	﴿ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ ﴾	156	260
.67	﴿ قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ ﴾	29	280
.68	﴿ وَعَلَى الْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلًّا بِسِيَاهِهِمْ ﴾	46	295
.69	﴿ لَقَدْ أبلغتكم رسالة ربي ﴾	79	308
.70	﴿ فتولَّى عنهم وقال يا قوم لقد أبلغتكم ﴾	93	309
.71	﴿ أبلغكم رسالات ربي وأنصح لكم وأعلم من الله ﴾	62	309
سورة الانفال			
.72	﴿ يا أيها الذين آمنوا، استجيبوا لله وللرسول ﴾	24	153
.73	﴿ وإن جنحوا للسلم فاجنح لها ﴾	61	242
.74	﴿ إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم ﴾	2	300
سورة التوبة			
.75	﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَابَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ ﴾	31	53
.76	﴿ قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا ﴾	51	176
.77	﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾	15	291
.78	﴿ وَقُلْ اْعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ ﴾	10	293
.79	﴿ فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرْمُ فَاقْتُلُوا ﴾	5	324
سورة يونس			
.80	﴿ وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ ﴾	18	146

م.	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
.81	﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي﴾	22	172
.82	﴿قُلِ انظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا تُغْنِي﴾	101	197
.83	﴿هُؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾	18	203
.84	﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ﴾	32	212
سورة هود			
.85	﴿هُؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾	18	222
.86	سَأَلْتُ - أَوْ سُئِلَ - رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَيُّ الذَّنْبِ عِنْدَ اللَّهِ	15	106
.87	﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾	123	246
سورة يوسف			
.88	﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾	40	195
.89	﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾	106	204
.90	﴿أَأَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾	39	228
.91	﴿مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءَ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ﴾	40	239
سورة الرعد			
.92	﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ﴾	16	139
.93	﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ﴾	41	139
سورة إبراهيم			
.94	﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي﴾	27	85
.95	﴿قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾	11	125

م.	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
96.	﴿ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ ﴾	18	292
سورة الحجر			
97.	﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ ﴾	23	135
98.	﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [1]	94-93	290
سورة النحل			
99.	﴿ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾	17	58
100.	﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾	40	106
101.	﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ ﴾	75	157
102.	﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾	43	165
103.	﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنْ سَمَاءٍ وَلَا مِن دُونِهَا شَيْئًا وَذَٰلِكَ جَدَابُ الْعَرَبِ مِثْلَ شَبَابِهِمْ لَقَدْ سَأَلْنَا إِلٰهَ الْعَرَبِ مِثْلَ مَا سَأَلْنَا إِلٰهَ الْعِبْرَانِ فَذُكِّرُوا بِالْحَقِّ وَنَسُوا حَاقًّا ﴾	73	255
104.	﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتَكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ ﴾	116	255
سورة الاسراء			
105.	﴿ قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ رَزَعْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ ﴾	56	55
106.	﴿ وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا شَيْئًا لِّئَلَّا تُدْعُوا إِلَيْهِ غَيْرَ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾	111	125
107.	﴿ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَمَا أَنْزَلَ هَٰؤُلَاءِ إِلَّا رَبَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْعَرْشِ وَالْعُرْسِيِّ وَذَٰلِكُمُ الْحَقُّ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾	102	176
108.	﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾	89	193
109.	﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾	15	195
110.	﴿ تَسْبِيحٌ لَهُ السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ ﴾	44	210
111.	﴿ وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً ﴾	79	243

م.	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
112.	﴿ قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ ﴾	110	257
سورة الكهف			
113.	﴿ قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ	109	57
114.	﴿ قَالَ سَتَجِدُنِي إِِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا وَلَا أَعْصِي لَكَ أَمْرًا ﴾	69	107
115.	﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ	60	107
116.	﴿ هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا ﴾	44	260
117.	﴿ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا ﴾	110	293
118.	﴿ وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا ﴾	54	312
119.	﴿ فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِنْ لَمْ	6	312
سورة مريم			
120.	﴿ وَمَا نُنزِّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُ مَا بَيْنَ	64	58
121.	﴿ وَاتَّخِذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَهَّةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا	81،82	86
122.	﴿ وَادْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ ﴾	16	315
سورة طه			
123.	﴿ وَالْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِنِّي وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي ﴾	39	89
سورة الأنبياء			
124.	﴿ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعَدَّا عَلَيْنا إِنَّا كُنَّا فاعِلِينَ	104	205
125.	﴿ لَوْ كَانَ فِيهَا أَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾	22	185
126.	﴿ وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾	95	206

م.	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
127.	﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ﴾	25	211
128.	﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ وَهُمْ مِنْ خَشْيَتِهِ﴾	28	271
سورة الحج			
129.	﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾	40	86
130.	﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾	11	251
سورة المؤمنون			
131.	﴿وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَدَّهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ﴾	91	185
سورة النور			
132.	﴿وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ﴾	55	141
سورة الفرقان			
133.	﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ﴾	68	239
سورة الشعراء			
134.	﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾	195	90
135.	﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾	23	103
136.	﴿إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّي لَوْ تَشْعُرُونَ﴾	113	146
سورة النمل			
137.	﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾	14	210
138.	﴿إِلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَاءَ فِي السَّمَاوَاتِ﴾	25-26	210

م.	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
139.	﴿قَالُوا تَفَاسَمُوا بِاللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ﴾	49	211
سورة العنكبوت			
140.	﴿وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾	43	156
141.	﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾	61	204
سورة الروم			
142.	﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ﴾	25	57
143.	﴿لَا تَبْدِيلَ لِحَلْقِ اللَّهِ﴾	30	322
144.	﴿فَانظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَتِ اللَّهِ كَيْفَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾	50	197
145.	﴿فَطَرَهُ اللَّهُ الَّذِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا﴾	30	203
سورة لقمان			
146.	﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾	25	204
147.	﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾	34	218
سورة السجدة			
148.	﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ﴾	5	56
سورة الأحزاب			
149.	﴿وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقِي وَوَلَايَةُ عَلِيٍّ﴾	71	259
150.	﴿الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالَاتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلَا﴾	39	309
151.	﴿وَنُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ﴾	37	311
152.	﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا [45	318

م.	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة سبأ			
153.	﴿ وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ ﴾	23	56
154.	﴿ وَلَقَدْ صَدَقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ فَاتَّبَعُوهُ ﴾	20	326
سورة فاطر			
155.	﴿ إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِنَّ	41	60
156.	﴿ أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ	15	97
سورة يس			
157.	﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾	82	107
158.	﴿ اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ ﴾	21	117
سورة الصافات			
159.	﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾	96	59
160.	﴿ وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ ﴾	171	177
161.	﴿ لِمَثَلٍ هَذَا فليَعْمَلِ الْعَامِلُونَ ﴾	61	290
سورة ص			
162.	﴿ قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا	73	89
163.	﴿ يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ	26	142
164.	﴿ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ ﴾	86	155
165.	﴿ أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إِهًا وَاحِدًا ﴾	5	273
سورة الزمر			

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية	م.
67	54	﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ ﴾	166.
67	55	﴿ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾	167.
65	102	﴿ وَلَقَدْ أَوْحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِن	168.
3	146	﴿ أَلَّا لِلَّهِ الدِّينُ الْحَالِصُ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا	169.
29	157	﴿ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ ﴾	170.
36	157	﴿ وَيَخَوْفُوكَ بِالَّذِينَ مِن دُونِهِ ﴾	171.
66	162	﴿ بَلِ اللَّهُ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ ﴾	172.
3-2	223	﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ ال	173.
11	255	﴿ قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ ﴾	174.
45	273	﴿ وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ ﴾	175.
45	273	﴿ وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِن دُونِهِ ﴾	176.
سورة غافر			
60	147	﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾	177.
12	262	﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُ إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ	178.
سورة فصلت			
42	117	﴿ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ	179.
11-9	134	﴿ قُلْ أَنْتُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي	180.
53	173	﴿ سُرِّيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ	181.

م.	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
	﴿سُنُرِهِمْ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أُمَّةٌ قَدِ افْتَرَقْنَا فِي الْآفَاقِ﴾		
182.	﴿وَقَالَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ﴾	26	178
سورة الشورى			
183.	﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾	10	53
184.	﴿أَمْ هُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا نَهَاى اللَّهُ عَنِ الدِّينِ﴾	21	125
185.	﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾	52	317
سورة الزخرف			
186.	﴿وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا﴾	45	86
187.	﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾	84	127
188.	﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ﴾	44	165
189.	﴿وَلَمَّا سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾	87	204
190.	﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾	86	220
191.	﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ وَهُوَ﴾	84	253
192.	﴿بَلْ قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ﴾	22	278
193.	﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ﴾	72	290
سورة الجاثية			
194.	﴿وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ﴾	24	205
195.	﴿إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾	24	209

م.	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة الاحقاف			
196.	﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ ... ﴾	4	108
سورة محمد			
197.	﴿ فَأَعْلَمَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرُ لِذَنْبِكَ ﴾	19	220
سورة الحجرات			
198.	﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ ﴾	15	221
199.	﴿ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾	7	259
سورة الذاريات			
200.	﴿ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ﴾	58	60
201.	﴿ وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴾	47	135
202.	﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾	56	289
سورة الطور			
203.	﴿ أَمْ عِنْدَهُمْ خَزَائِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ الْمَسْيطِرُونَ ﴾	37	55
204.	﴿ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ ﴾	37-35	104
سورة النجم			
205.	﴿ وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى ﴾	46-43	134
206.	﴿ فَلِلَّهِ الْآخِرَةُ وَالْأُولَى ﴾	25	140
سورة الرحمن			
207.	﴿ وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾	27	89

م.	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة الواقعة			
208.	﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ﴾	11-10	236
سورة الحشر			
209.	﴿هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾	24	96
210.	﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾	7	153
سورة الممتحنة			
211.	﴿وَلَا يَعْصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ وَاسْتَغْفِرْ لَهُنَّ﴾	12	284
سورة المنافقون			
212.	﴿وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُمْ مُسْتَكْبِرُونَ﴾	5	223
213.	﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولٌ﴾	5	223
سورة الطلاق			
214.	﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾	3	137
سورة الملك			
215.	﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ﴾	10	178
سورة نوح			
216.	﴿وَدًّا وَلَا سِوَاعًا، وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ﴾	23	206
سورة الجن			
217.	﴿قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا﴾	21	146
218.	﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾	18	147
219.	﴿لِيَعْلَمَ أَنَّ قَدْ أَبْلَغُوا رَسُولَاتِ رَبِّهِمْ وَأَحَاطَ﴾	28	308

م.	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
220.	﴿إِلَّا بَلَاغًا مِّنَ اللَّهِ وَرِسَالَاتِهِ وَمَن يَعْصِ﴾	23	312
سورة المدثر			
221.	﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ﴾	43-42	236
222.	﴿قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ﴾	43	236
سورة القيامة			
223.	: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ﴾	22	311
سورة الانسان			
224.	﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ﴾	30	60
سورة النبأ			
225.	﴿كَانُوا لَا يَرْجُونَ حِسَابًا﴾	27	243
سورة البروج			
226.	﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ﴾	21	311
سورة الأعلى			
227.	﴿وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى﴾	3	175
سورة البلد			
228.	﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾	10	317
سورة الليل			
229.	﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾	3	173
230.	﴿وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى﴾	9	301
سورة التين			

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية	م.
4	175	﴿ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾	.231
سورة القدر			
1	159	﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾	.232
سورة البينة			
5	240	﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ﴾	.233
سورة الناس			
2	54	﴿ مَلِكِ النَّاسِ ﴾	.234
1,2,3	86	﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ مَلِكِ النَّاسِ إِلَهِ النَّاسِ ﴾	.235

فهرس الأحاديث

رقم الصفحة	الحديث
247	اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا هُنَّ؟
246	أَلَا، إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ
291	أَمَرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
174	إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْفُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا نطفة
56	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَدْعُو
123	إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ مَأْدِبَةُ اللَّهِ فَاقْبَلُوا
288	إِنَّكَ تَقْدُمُ عَلَى قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ
242	إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى
54	أَنَّهُ قَالَ: «جَاءَ حَبْرٌ مِنَ الْأَحْبَارِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ:
290	أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ فَقَالَ: إِيمَانٌ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟
218	الإِيمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَبِلِقَائِهِ، وَرُسُلِهِ
293	بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: عَلَى الصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَالصَّوْمِ
312	بَيْنَا نَحْنُ فِي الْمَسْجِدِ، خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ
312	بَيْنَا نَحْنُ فِي الْمَسْجِدِ، خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
287	تُبَايِعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا
226	ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ
158	دَعُونِي مَا تَرَكْتُمْ، إِنَّمَا هَلَاكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ
106	سَأَلْتُ - أَوْ سُئِلَ - رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَيُّ الذَّنْبِ عِنْدَ اللَّهِ
225	سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ... وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ
104	سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِالطُّورِ

رقم الصفحة	الحديث
311	فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ، وَأَمْوَالَكُمْ، وَأَعْرَاضَكُمْ... عَلَيْكُمْ حَرَامٌ
288	فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ عِبَادَةُ اللَّهِ
316	قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الذَّنْبِ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ؟
223	قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ أَسْعَدَ النَّاسَ بِشِفَاعَتِكَ يَوْمَ
243	كَانَ رَجُلٌ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ يُسِيءُ الظَّنَّ بِعَمَلِهِ
309	لَا أَلْفِينٍ أَحَدَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ شَاةٌ لَهَا
315	لَا تُطْرُونِي، كَمَا أَطْرَتِ النَّصَارَى ابْنَ مَرْيَمَ
246	لَا عَدْوَى وَلَا طَبِيرَةَ، وَالشُّؤْمُ فِي ثَلَاثٍ: فِي الْمَرْأَةِ
244	لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ
315	لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى،
219	لَمَّا بَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُعَادَ بْنَ جَبَلٍ إِلَى نَحْوِ
243	اللَّهِمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ
205	اللَّهِمَّ لَكَ الْحَمْدُ، أَنْتَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ
176	مَا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ نَبِيٍّ إِلَّا أُعْطِيَ مِنَ الْآيَاتِ مَا مِثْلُهُ أَوْ مِنْ
221	مَا مِنْ شَيْءٍ لَمْ أَكُنْ أَرِيئُهُ إِلَّا رَأَيْتُهُ فِي مَقَامِي، حَتَّى الْجَنَّةُ وَالنَّارُ،
171	مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يَهُودَانِهِ أَوْ يُنصَّرَانِهِ
222	مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يَهُودَانِهِ أَوْ يُنصَّرَانِهِ
152	مَنْ أَحَدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ، فَهُوَ رَدٌّ
153	مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ
242	مَنْ سَمِعَ سَمْعَ اللَّهِ بِهِ، وَمَنْ يُرَائِي يُرَائِي
57	يَا جِبْرِيلُ، مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَزُورَنَا أَكْثَرَ مِمَّا تَزُورُنَا؟

رقم الصفحة	الحديث
177	يَذْكُرُ أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مِنْ بَابٍ كَانَ وَجَاءَهُ الْمُنْبَرِ
54	يَقُولُ [الله تعالى] أَنَا الْمَلِكُ، أَيَّنَ مُلُوكِ الْأَرْضِ